تصوير ابو عبد الرحمن الكردي

پول فِندلي

ممثل ولاية إلينوي في الكونغرس الأميركي لمدة اثنتين وعشرين سنة

مَن يَجْرُؤ على الكلام

منتدى اقرأ الثقافي
www.iqra.ahlamontada.com

الشعب والمؤسسات في مواجهة اللوبي الاسرائيلي

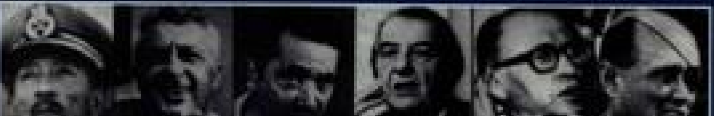

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

بۆدابەزاندنی جۆرەها کتێب:سەردانی: (مُنتَدى إقرَأ الثَقافِي)

لتحميل انواع الكتب راجع: (مُنتَدى إقرَأ الثَقافِي)

براي دانلود كتابهاى مختلف مراجعة: (منتدى اقرا الثقافى)

www. iqra.ahlamontada.com

منتدى إقراء الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com

للكتب (كوردى , عربي , فارسي)

مَن يَجْرُؤ
على الكلام

پــول فنـدلــي

ممثل ولاية إلينوي في الكونغرس الأميركي لمدة اثنتين وعشرين سنة

مَن يَجْرُؤ على الكلام

الشعَب والمؤسّسَات في مواجهة اللوبي الإسرائيلي

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

Copyright © All Prints Distributors & Publishers

جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي وسيلة من الوسائل، سواء التصويرية أم الإلكترونية أم الميكانيكية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شارع جان دارك ـ بناية الوهاد

ص. ب.: ٨٣٧٥ ـ بيروت لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢٢ ـ ٧٥٠٨٧٢ ـ ٣٤٤٢٣٦ ١ ٩٦١+

تلفون + فاكس: ٣٤١٩٠٧ ـ ٣٤٢٠٠٥ ـ ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+

email: tradebooks@all-prints.com

website: www.all-prints.com

الطبعة الثامنة عشرة ٢٠٠٩

ISBN: 978-9953-88-483-7

تصميم الغلاف: عباس مكي

الإخراج الفني: تركية التال

مقدمة الطبعة الجديدة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بفترة وجيزة ، شرعت مجموعة صغيرة من أنصار إسرائيل في الولايات المتحدة في استجماع قواها وتنظيم صفوفها ، لتعمل بدرجة من الالتزام والانضباط جعلتها تنجح في وضع حدّ للنقاش المفتوح والحرّ في أميركا ، كلما تعلّق الموضوع بمسائل الشرق الأوسط .

كان الهدف الأول لهؤلاء الأنصار ضمان حصول دولة إسرائيل على تأييد واسع وراسخ وغير مشروط ، ودعم أعمى في نهاية المطاف ، من الحكومة الأميركية . وفي سعيهم ، إلى هذا الهدف ، فرض هؤلاء موقفاً شديد التحيّز ضد العرب والمسلمين ، في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، أدى منذ ذلك الحين إلى ارتفاع حواجز اقتصادية وسياسية وعسكرية مكلفة في وجه المصالح القومية للولايات المتحدة . وكانت المحصلّة المؤذية أكثر من غيرها لهذه العملية اختفاء المناقشة الحرة غير المقيدة في موضوع علاقة الولايات المتحدة بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي . ومع أن ما فُرض من تحيّز وقيود ليس نصاً مكتوباً ، فقد أثبت درجة من الفعالية كما لو كان محفوراً في الحجر ، حتى بات النقاش حول الشرق الأوسط معدوماً عملياً في قاعتي التشريع في مبنى الكونغرس ، اللتين تمثلان أسمى منابر النقاش في الأمة وأكثرها جلالاً .

في مقابلة أجريتها في العام ١٩٨٢ ، مع الراحل أ . ف . ستون ، أثناء تأليف الطبعة الأولى لهذا الكتاب ، أطلعني هذا المعلق والكاتب الذي

يخطى باحترام واسع النطاق ، والذي يصف نفسه بالراديكالي ، على السبب الذي يدفع بالعديد من زملائه اليهود إلى العمل بعدوانية شديدة من أجل خنق حرية التعبير عندنا . قال لي إن اليهود في إسرائيل يبدون في حالة حرب دائمة مع العرب ، وهذا ما يثير لدى اليهود الأميركيين الإحساس بأنهم يخوضون بدورهم الحرب نفسها . وفي مثل هذه الحال ، تبدو لهم حرية التعبير ترفاً يمكن التضحية به عندما يشعرون أنّ النقاش يمكنه أن يضعف الدعم الأميركي لإسرائيل وهي في حالة حرب . وقد لخّص ستون رأيه قائلاً : «من الطبيعي أن تعاني الحريات المدنية عندما تكون الشعوب في حالة حرب» ، وما دامت إسرائيل في حالة حرب ، فإن معظم اليهود الأميركيين «يشعرون بأن عليهم أن يقاتلوا وأن يواصلوا القتال» . ولم يكن هذا الأمر على قدر من الوضوح مثلما كان في الغزوات التي نفذتها إسرائيل ضد المناطق المحتلة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١.

إن ردة الفعل هذه غريزية تقريباً ، ومبعثها مشاعر عميقة هي مزيج من القلق والخوف والغضب ، الناجم أساساً عن الرابط الديني المشترك ، وأيضاً عن الإلمام بما عاناه اليهود من موت وعذابات يعجز عنها الوصف ، في المحرقة النازية في ألمانيا ، أثناء الحرب العالمية الثانية . ولكن ردة الفعل هذه لا تقتصر على المنتمين إلى الديانة اليهودية . فمعاناة الفلسطينيين اليوم ـ وهي بالنسبة إليهم نسخة حديثة عن المحرقة النازية ـ تثير لدى المسلمين والعديد من غير المسلمين في أنحاء العالم ردة فعل مماثلة تكون من ضحاياها أحياناً حرية التعبير وغيرها من الحقوق الأساسية .

وقد رأينا في أحداث نيسان /أبريل ٢٠٠٢ ، شواهد على أن الانفعالات الحادة حالة ملازمة للطرفين . وقد تلقّن وزير الدفاع الأميركي بول وولفوفيتز ، المعروف بانحيازه لإسرائيل ، درساً عن المشاعر المتوقّدة المعادية للفلسطينيين ، عندما كان يخاطب جمهوراً حاشداً في تجمّع موالٍ لإسرائيل أمام مبنى الكونغرس .

حاول وولفوفيتز أن يقول للجمهور «إن فلسطينيين أبرياء يعانون ويموتون أيضاً، ومن الأهمية بمكان أن ندرك هذه الحقيقة ونقرّ بها». لكن كلماته ضاعت في معمعة صرخات الاستخفاف والهتاف بشعار «لا لعرفات بعد الآن»[1].

وعلى بعد ثلث المسافة حول العالم، واجه السفير الأميركي، دونالد نويمان، هتافات الاستخفاف عندما توسّل تفهُّماً مماثلاً من حشد من المواطنين البحرانيين، تجمع للاحتجاج على آخر اجتياح إسرائيلي لفلسطين في حينه. فمن بعد الوقوف دقيقة صمت على أرواح ضحايا الهجمة الإسرائيلية، بقي نويمان واقفاً، وطلب من الجمهور الوقوف لحظة صمت أخرى على أرواح الإسرائيليين من ضحايا الإرهاب الفلسطيني، فكان أن تملكت الجمهور مشاعر العداء وعلت الهتافات ترفض تلبية طلبه[2].

بقي المشهد في البحرين على عدائيته بعد مرور ستة أسابيع على الحادثة. فأصدر نويمان توجيهاً للرعايا الأميركيين ينصح بتجنّب التجمّعات، وتنويع الطرق التي يسلكونها عندما يكونون بعيدين عن بيوتهم. كما رفع تقارير عن حوادث عدة تعرض فيها موظفون عسكريون أميركيون للضرب، ورُشقت فيها عربات أميركية بالبيض، بالإضافة إلى حوادث أخرى تعرّض فيها مشاة ودرّاجون أميركيون لمضايقات من سيارات يقودها مواطنون بحرانيون[3].

موسم صيد الفلسطينيين

أحدث تشريعُ «قانون الوطني» تغييرات عديدةً في أميركا، لكنه لم يغيّر في هيمنة إسرائيل الكلّية على الكونغرس. ففي العام ٢٠٠١، سارعت إسرائيل الى تأييد حرب الرئيس بوش على الإرهاب فيما أثنى الكونغرس على حرب إسرائيل ضد الفلسطينيين، مسلّماً بالحجّة المخادعة التي ساقها

رئيس الحكومة الإسرائيلية آريل شارون ، والتي تزعم أن اجتثاث «الإرهابيين» من المناطق المحتلة جزء أساسي من حملة بوش العسكرية في أنحاء العالم .

كان دعم حروب إسرائيل إجراء عادياً في الكونغرس الأميركي . وبفضل فعالية اللوبي الموالي لإسرائيل في أميركا ، كانت الولايات المتحدة لوقت طويل حليفاً أساسياً لا غنى عنه ، في كل الانتصارات العسكرية التي أحرزتها إسرائيل على العرب . وعلى الرغم من الادعاءات المتكررة للولايات المتحدة على مرّ السنين بأنها تتوخى فقط انتهاج سياسات منصفة لكلا الطرفين ، أي لعب دور «الوسيط الأمين» ، فقد قدّمت دعماً شديد الأهمية لحملات إسرائيل التوسعية ، لم ينقطع يوماً ، منذ أن أقدم الرئيس ليندون جونسون على تزويد إسرائيل بمساعدات سرّية أثناء حربها ضد العرب في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ . وما زال الشعب الأميركي بمعظمه غير مدرك لتواطؤ الولايات المتحدة مع إسرائيل في هذه الحروب ، على الرغم من أن هذا التواطؤ معروف على نطاق واسع في جميع البلدان الأخرى . فالأميركيون حتى يومنا هذا غير مطلعين جيداً على مستوى المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأميركية لإسرائيل ، ناهيك عن سجلّ حكومتنا الذي يشهد على دعم لإسرائيل يكاد أن يكون كاملاً في جلسات التصويت المهمّة في مجلس الأمن الدولي(٤) .

في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ ، أصدر شارون أوامره باجتياح المناطق الفلسطينية المحتلة بذريعة اجتثاث القياديين الذين ينظمون عمليات التفجير الانتحارية التي ينفذها أفراد فلسطينيون داخل إسرائيل . فقد نشرت هذه التفجيرات الانتحارية الذعر في أنحاء إسرائيل وليس فقط في المناطق المحاذية للأراضي المحتلة . حتى أن الجنود وضباط الشرطة الإسرائيليين المزودين بالسلاح ما عادوا يشعرون بالامان ، إذ نادراً ما يمكن التعرّف مسبقاً على الانتحاريين نظراً لأنهم من الجنسين ومن فئات عمرية مختلفة .

كان هجوم شارون المضاد وحشياً وحاشداً ، استُخدمت فيه الدبابات ومدفعية الطائرات المروحية وغيرها من الأسلحة التي حصلت عليها إسرائيل كلّها كَهبة من ضمن برنامج الحكومة الأميركية للمساعدات العسكرية . وأدّى ذَلك الهجوم إلى أضرار فادحة في مدن كبيرة في المناطق المحتلة ، بالإضافة إلى مقرّ السلطة الفلسطينية الذي بات معزولاً وفي حالة مزرية .

قد لا تظهر إلى العلن إطلاقاً إحصاءات دقيقة للخسائر في الأرواح ، ولكن تقريراً للأمم المتحدة عن جنين حدد عدد الضحايا الفلسطينيين في هذه البلدة وحدها بـ ٥٢ قتيلاً ، وذكر أن ٩٤٧ شخصاً قتلوا ، و ١٤٧٧ آخرين جرحوا خلال العملية العسكرية بمجملها . هذا ، مع العلم أن هذه الأرقام جُمعت عن بُعد ولم تُحص ميدانياً ، لأن الحكومة الإسرائيلية ، مدعومة من واشنطن ، رفضت السماح لفريق المفتشين الموفدين من الأمم المتحدة بزيارة جنين .

لم يوقف هذا الاجتياح عمليات التفجير الانتحارية ، بل خلّف وراءه سكاناً فلسطينيين يعيشون حالة من القمع أشد وطأة من أي وقت مضى . كما خلف وراءه فلسطينيين وجمهوراً من المتعاطفين معهم في حال من السخط الشديد على الدعم الحاسم الذي منحته الحكومة الأميركية للغزاة الإسرائيليين .

وطوال الأيام الاثني عشر التي تلت الهجوم ، منعت القوات الإسرائيلية بعثة إغاثة ، دولية برئاسة المبعوث الخاص تيري رود ـ لارسن ، من دخول مخيم اللاجئين في جنين . وكانت سيارات الإسعاف في تلك الآونة تُجبر على العودة من حيث أتت ، فيما كان العشرات من الجرحى الفلسطينيين ينزفون حتى الموت . وأخيراً ، وبعد السماح للبعثة بالدخول والتجوّل في المخيم ، قال رود ـ لارسن : «معنا هنا خبراء سبق لهم أن عاينوا مناطق

دمرتها الحرب والزلازل ، وهم يقولون إنهم لم يشاهدوا شيئاً كهذا من قبل . إنه أمر مروِّع إلى حد يفوق القدرة على التصديق» . كما أنه أبلغ المراسلين الصحافيين أن هناك ٣٠٠ مبنى مدمر و٢٠٠٠ شخص بلا مأوى(٥) .

بذل الإسرائيليون كل ما في وسعهم لمنع وصول التقارير عن الدمار الهائل إلى عيون وآذان الأميركيين . اعتقلوا مثلاً الطبيب رياض عبد الكريم ، من لوس انجلس ، الذي يكتب تعليقات عن الشرق الأوسط في صحف أميركية ، وكان يعمل مع فريق إغاثة أثناء الهجوم على جنين ، وأبقوه قيد الاعتقال عدة أسابيع ، لأنه أرسل إلى صحف أميركية تقريراً كشاهد عيان على الدمار في المخيم .

وقد رفض المسؤولون الفلسطينيون في جنين ، الساخطون من التواطؤ الأميركي في الهجوم على البلدة ، شحنة من الخيم والمواد الغذائية والألعاب ، كانت مرسلة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية . وكان سبب رفضهم : «أن المخيم دُمرّ بأسلحة منحتها الولايات المتحدة»(٦) .

«علاقة خاصة مع إسرائيل»

أثناء الاجتياح الإسرائيلي الذي دام شهراً كاملاً ، طلب الرئيس بوش علناً من شارون إصدار أوامره بانسحاب القوات الإسرائيلية على الفور . وكان من الطبيعي أن يتوقع المرء من شارون الاستجابة ببادرة ما على الأقل ، تسترضي الرئيس بوش اعتباراً لمقامه كرئيس للسلطة التنفيذية في الولايات المتحدة ، وليّة نعمة إسرائيل الأولى . لكنه ، عوضاً عن ذلك ، أعلن بكل بساطة ، وبعنجهية موصوفة ، أن إجراءاته الحربية لم تنته بعد ، وأن الانسحاب لن يحصل إلا حين تنتهي هذه الإجراءات . والغريب في الأمر أن بوش ردّ على هذا التحدي بامتداح شارون ، معتبراً إياه «رجل سلام» ، ومذكّراً المراسلين بما هو غنيٌّ عن التذكير . إذ قال : إن للولايات

المتحدة «علاقة خاصة مع إسرائيل» . لكن بوش أحجم عن شرح ما تستتبعه هذه العلاقة : السماح لرؤساء حكومات إسرائيل بتحدي مطالب الرؤساء الأميركيين ، وبالسيطرة على الفلسطينيين وعلى أرضهم بقوة السلاح ، وبانتهاك القوانين الدولية والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، من دون خوف من العقاب .

إن الحرب التي شنّها شارون على الفلسطينيين تذكّرنا ، في وجوه عديدة منها ، بالمجازر الدموية التي ارتكبها في مخيمي اللاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا في العام ١٩٨٢ ، والتي وصفها آنذاك بعمليات عسكرية ضد الإرهاب . وفي كلا الحربين ، طلب الرئيس الأميركي وقف الحرب (كان رونالد ريغان رئيساً في العام ١٩٨٢) . وفي كلا الحربين تحدى رئيس حكومة إسرائيل طلب الرئاسة الأميركية (كان مناحيم بيغن رئيساً للحكومة في العام ١٩٨٢) . ومن أغرب الأمور أن الكونغرس الأميركي سارع فور انتهاء الحرب الأولى ، وفور انتهاء الحرب الثانية ، إلى تخصيص الأموال اللازمة لإعادة تزويد آلة الحرب الإسرائيلية بالسلاح والعتاد ـ فأقرّ مبلغ ١٥٠ مليون دولار في العام ١٩٨٢ ، ومبلغ ٢٠٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٢ لهذه الغاية . وأقدمت لجنة رصد الأموال في مجلس النواب الأميركي على خطوة غريبة من نوعها ، طاولت جدول الأولويات . إذ اقتطعت مبلغ ٧٥ مليون دولار من مخصصات مشروع خاص ، لتحصين أبواب حجرات ملاّحي الطائرات الأميركية للحؤول دون اقتحامها من قبل خاطفي الطائرات ، من أجل توفير المبلغ اللازم لمكافأة إسرائيل(٧) .

لقد أثارت حرب شارون سلسلة من مسيرات الاحتجاج الضخمة في أنحاء العالم ، كانت معادية لإسرائيل وللولايات المتحدة على حد سواء . واستقطبت إحداها في العاصمة المغربية ، الرباط ، ما قُدّر بمليون ونصف مليون نسمة ، أي ما يعادل ٦ بالمائة تماماً من عدد سكان البلاد . على أن

ما يدعو إلى الدهشة أن مسيرات احتجاج كبيرة جرت أيضاً في العاصمة واشنطن ، وفي نيويورك وغيرها من كبريات المدن الأميركية ، لكن وسائل الاعلام لم تعرها إلا القليل من الاهتمام .

«أضحوكة العالم»

أظهر استطلاع للرأي العام أجرته مجلة «تايم» وشبكة «سي . ان . ان .» للتلفزة ، أن ٦٠ بالمائة من الأميركيين يحبّذون خفض المساعدات لإسرائيل أو إلغاءها كلياً ، إذا رفض شارون سحب قواته من المناطق الفلسطينية . كما أظهر الاستطلاع نفسه أن ٧٥ بالمائة يحبّذون مبادرات الرئيس بوش الديبلوماسية من أجل إرساء السلام في الشرق الأوسط[٨] .

لم تكن هذه المشاعر ممثلة في الكونغرس في واشنطن ، حيث مارس المجلسان أعمالهما كما لو كانا مجرّد لجان في الكنيست الإسرائيلية . فخلال المداولات في كلا المجلسين حول حرب شارون ، كانت جميع الكلمات تقريباً متعاطفة مع إسرائيل وتُردد مقولة شارون عن «حرب البقاء» . وفي ٢ أيار/ مايو ٢٠٠٢ ، تبنّى كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب قرارات تشيد بحرب شارون وتتعهد الدعم الكامل لإسرائيل . وعلى الرغم من أن صيغة القرار الذي تبنّاه مجلس النواب ، كانت إلى حد ما أكثر عداء تجاه القضية الفلسطينية من صيغة القرار الذي تبناه مجلس الشيوخ ، كتبت مارثا ايزارد في عمودها في صحيفة «أتلانتا كونستيتيوشن» ، «إن القادة الجمهوريين في مجلس النواب والقادة الديمقراطيين في مجلس الشيوخ ، خاضوا تنافساً شبيهاً بتنافس الطلاب في ملعب المدرسة ، ليثبتوا من يستطيع أن يكون أفضل المشجعين الموالين لإسرائيل ، ووافقوا على قرارات بدا فيها شارون منزّهاً عن اللوم لأي خسائر بريئة في الأرواح ، كما لو كان الأم تيريزا»[٩] .

وفي مجلس النواب، وقف النائب الديمقراطي، بيتر دي نازيو، وهو من مجموعة واحد وعشرين نائباً صوتوا ضد القرار، ليعلن أن مثل هذا القرار يُسجّل على مجلس النواب وقوفَه «على يمين أرئييل شارون وحزب الليكود». أما النائب الديمقراطي نيك رحال، الذي صوّت أيضاً ضد القرار، فقد توقع أن يجعل مثل هذا القرار من مجلس النواب الأميركي «أضحوكة العالم». ولم يستطع بيتر دي نازيو أن يجمع أكثر من ثلاثة عشر زميلاً فقط أبدوا استعدادهم على توقيع قرار متوازن.

وفي نهاية الأمر، صوّت ٣٥٢ نائباً من أصل ٤٣٥، مع القرار، وصوّت ١٢ نائباً ضده، فيما أخذ ٢٨ نائباً بنصيحة النائبة الديمقراطية مارسي كابتور، واكتفوا بالتصويت كـ «حاضرين» للجلسة. وكانت كابتور قد حذرت خلال المناقشة في المجلس من تأثير «المخرّب» قائلة: «إن هذا القرار الأحادي الجانب لن يؤدّي إلاّ إلى إلهاب سُعار القتل... وأخشى أن يكون معبّراً عن السياسة المحلّية البليدة في هذه السنة الانتخابية... لنكن شركاء حقيقيين من أجل السلام، ليس مع إسرائيل فقط بل مع الدول العربية في المنطقة أيضاً»(١٠).

ولم يصوّت ضد القرار في مجلس الشيوخ إلا أرنست هولينغز وروبرت بيرد، وكلاهما من الحزب الديمقراطي. وقد خاطب هولينغز زملاءه بالقول: إن شارون يخلق عدداً من الإرهابيين يفوق عدد الذين يتخلّص منهم»(١١). وفي رده على هذا القرار، قال المدير التنفيذي لمجلس العلاقات الأميركية الاسلامية، نهاد عوّاد، إنه «أمر مثير للقلق حقاً، أن نرى مسؤولين أميركيين منتخبين يتهافتون بهذه الصورة غير اللائقة لقطع «عهد الولاء» لحكومة أجنبية وللوبي المحلي التابع لها عندنا»(١٢).

سلطة غير مسبوقة لصنع الحرب

لشدّ ما تبدّلت الأمور في سنة واحدة. ففي غضون اثني عشر شهراً،

أصبحت أميركا للمرة الأولى هدفاً لهجوم كبير فتّاك، شنّه ارهابيون أجانب على أرضها. ولقد منح الكونغرس رئيس البلاد في أعقاب هذا الهجوم سلطة غير مسبوقة لصنع الحرب، والقيام بدور شرطي العالم. واستخدم بوش هذه السلطة لشن حرب مكلفة في أفغانستان، كان من المتوقع أن تليها حرب أخرى أكبر منها تُشن ضد العراق. وفي الداخل، في هذه الاثناء، أقدم الكونغرس على لجم حريات مدنية عزيزة، فيما كانت هناك طوال هذا الوقت أسئلة أساسية تتوسّل إبداء الاهتمام بها:

● لماذا أميركا بالذات؟ هل فعلت الولايات المتحدة شيئاً لتستفزّ هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١؟ وما الذي فعلته؟

● هل هناك من مظالم ما زالت تُشكى منها الولايات المتحدة؟ وإذا كان الأمر كذلك، ماذا عليها أن تفعل لمعالجتها؟

● لماذا رفضت، أو تجاهلت، كل الدول الأخرى تقريباً، دعوة الرئيس بوش إلى شن هجوم على العراق بقوات متعددة الجنسية؟

إن هذه الأسئلة ملحّة وتطاول لبّ المحنة المسعورة والموجعة التي تجد أميركا نفسها فيها. ولكن ما يصعب على العقل قبوله أنها بقيت، على الرغم من ذلك، أسئلة بدون إجابات ـ أو ما هو أسوأ، إنها أسئلة لم تُطرح على الأرجح.

لذا، أدعوكم هنا إلى مرافقتي في بحثي عن الإجابات؛ وهو بحث بدأته بدون قصد أو دراية في مرحلة كنت قد قطعت فيها نصف مسيرتي كعضو في الكونغرس الأميركي. وما زال بحثي مستمراً حتى يومنا هذا.

الفصل الأول

عضو في الكونغرس من أواسط الغرب
يتعرف على الشرق الأوسط

يتساءلون هنا «كيف يتورّط نائب من بلاد الفلاحين في قلب أميركا في السياسات الشرق أوسطية؟» الواقع أنه ليس عندي ، كسائر أعضاء الكونغرس الريفيين ، دوائر انتخابية عرقية تستميلني إلى جانب مصالحها الخارجية ، فركّزت بطبيعة الحال على أمور كالزراعة والميزانية العامة والإصلاحات المعيشية .

وقد عُيّنت حديثاً في اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط . وكنت لإثنتي عشرة سنة خلت أمثل منطقة سبرنغفليد (إلينوي) من غير أن أجتذب انتباهاً كبيراً لا في الداخل ولا في الخارج . ولم يهتم أحد بزيارتي الأولى لإسرائيل ومصر عام ١٩٧٢ ، حتى ان صحيفة الجيروزالم بوست ، صحيفة إسرائيل الرئيسية باللغة الانكليزية ، لم تأت على ذكرها .

ولكن بعد ثماني سنوات عاد عليّ انغماسي في شؤون الشرق الأوسط السياسية بالعار والشنار لدى الكثيرين من يهود أميركا ، وبالسمعة السيئة في إسرائيل ، وبالإطراء والمديح في كل أرجاء العالم العربي . وبحلول العام ١٩٨٠ وجدت نفسي هدفاً لأبهظ حملة برلمانية في تاريخ الولاية ، شنتها المدن التي يتمركز فيها النشاط الموالي لإسرائيل ، ولكن بعيداً عن اليهود

المحليين في أواسط إلينوي الذين عرفوني فوثقوا بي . وبفضل سيل الدولارات العدائية المتدفقة من المناطق الساحلية ومن شيكاغو المجاورة أصبحت «عدو إسرائيل رقم واحد» كما أصبحت الحملة ضد إعادة انتخابي الشغل الشاغل للوبي الإسرائيلي .

وكنت قد بدأت عند انضمامي إلى اللجنة الفرعية للمرة الأولى أشك ، بناء على تحليل أستاذ بكلية إلينوي ، في حكمة السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط . على أنني كتمت هذا الشك في نفسي معظم الوقت لكن ليس خوفاً من العواقب السياسية . ففي الواقع ظننت بكل سذاجة أن في وسعي مناقشة سياستنا أينما كنت دون أن أواجه أية متاعب . ولم أكن أعرف تماماً مدى عمق تغلغل جذور المصالح الإسرائيلية في المؤسسات الأميركية .

ولا يسمع أعضاء الكونغرس في العادة غير وجهة النظر الإسرائيلية ، فلم تكن هناك لوبيات عربية ـ أميركية وما وجد منها لا يزال حتى اليوم قليل الخبرة ، ولم تُبد السفارات العربية اهتماماً كبيراً بأن يكون لها تأثير على أعضاء الهيئة التشريعية ، بل إنها تتردد حتى الآن في استخدام خبراء في العلاقات العامة . وإذا ما أراد عضو في الكونغرس الاستماع إلى وجهة النظر العربية ، وجد صعوبة في العثور على متحدث عربي يشرحها له .

أما انخراطي الشخصي في شؤون الشرق الأوسط السياسية ، فقد بدأ بمشكلة انتخابية في دائرتي لا علاقة مباشرة لها بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي .

كان ذلك في ربيع ١٩٧٣ عندما تلقيت رسالة من السيدة ايفانز فرنكلين المقيمة في دائرتي الانتخابية ، وكانت مراسلة محلية لصحيفة ريفية كنت في يوم من الأيام رئيس تحريرها . وفي تلك الرسالة تناشدني السيدة فرنكلين مساعدتها في الافراج عن ابنها «إد» المحتجز في سجن بعيد . فقد أدين

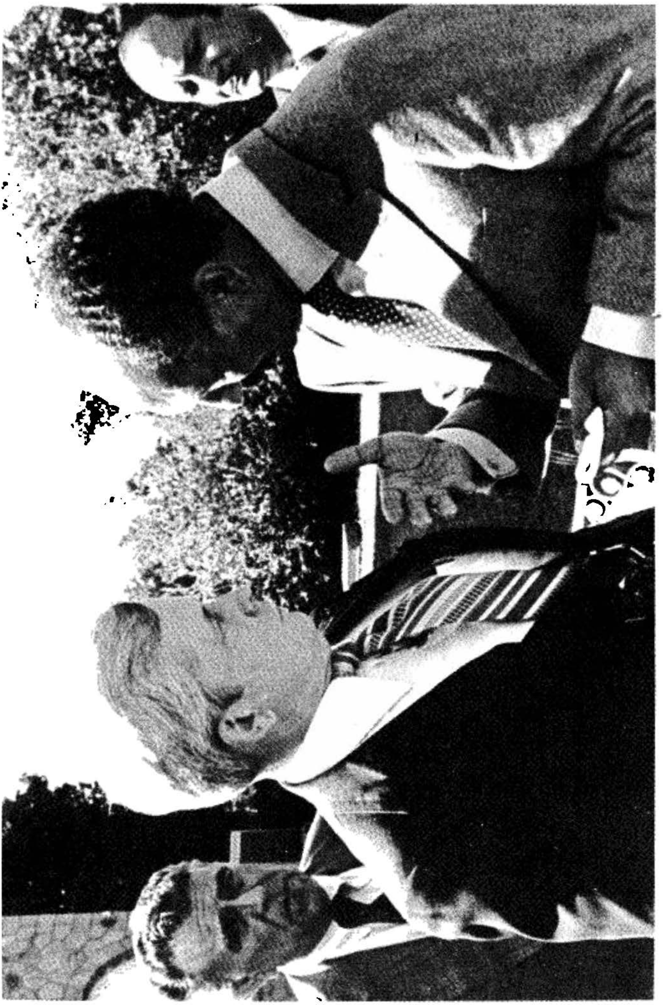

فندلي مع السادات في أسوان

بالتجسس وحُكم عليه بالسجن الانفرادي مدة خمس سنوات في عدن، عاصمة جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية الماركسية. وبعد أن اطلعت على الرسالة أخذت أراجع الخارطة، فكل ما كنت أعلمه هو أن عدن كانت في يوم من الأيام قاعدة بريطانية رئيسية.

وعلمت من الأم المتظلمة أنه لولا إلغاء عدد من الرحلات الجوية لما اضطر ولدها إلى دخول عدن إطلاقاً. فقد كان عائداً من أثيوبيا إلى مركز عمله كمدرّس في الكويت عندما أُمرت الطائرة بتغيير طريقها والهبوط في عدن حيث تأخر «إد» مرة أخرى بسبب إلغاء رحلة الخروج. وشاء سوء طالعه أن يتلهى بهوايته فيلتقط صوراً في منطقة محظورة من غير علم بالتحذيرات المحلّية. وكان العدنيون مازالوا ينفعلون عند رؤيتهم زواراً شقر الشعر، إذ ما برحوا يذكرون الغارة التي شنها الكوماندوس البريطانيون بُعيد جلائهم عن عدن قبل ست سنوات.

وبعد أن احتجز «إد» مدة شهر لاستجوابه جرت له محاكمة أدين فيها وحُكم عليه بالسجن. وقد بذلت معظم المساعي لتأمين الإفراج عنه دون أية مساعدة من وزارة خارجيتنا. فلم يكن لحكومتنا أية علاقات دبلوماسية أو غير دبلوماسية مع عدن منذ انقلاب ١٩٦٩ الذي جنح بنظام الحكم فجأة نحو اليسار. وهذا يعني أنه لم يكن باستطاعة وزارة الخارجية أن تقوم بأي تحرك مباشر. فطلبت المساعدة من صديق في السفارة المصرية بواشنطن. وبعث والد «إد»، وهما من متوسطي الحال، برسالة إلى الرئيس العدني سالم ربيع علي، ملتمسين منه الرأفة. وبعثت أنا بالتماس مماثل وطلبت حكومتنا المساعدة من بريطانيا عن طريق سفارتها في عدن، إلا أن جميع هذه المبادرات ذهبت أدراج الرياح.

وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣ قمت بزيارة عبدالله الأشطل، سفير

عدن لدى الأمم المتحدة بنيويورك ، وسألته عما إذا كان بوسعي أن أتوجه شخصياً إلى عدن لتقديم التماس بالإفرج عنه . والأشطل دبلوماسي شاب قصير القامة ، وسيم الطلعة ، كان يحضر دروساً مسائية عالية في جامعة نيويورك ، وقد وعدني برد سريع وجاء الرد بعد أسبوعين بالترحيب بزيارتي .

إذا قررت الذهاب ، كان عليّ أن أسافر وحدي لأكون أول عضو من مجلس النواب أو مجلس الشيوخ في الكونغرس الأميركي يزور عدن منذ أن أصبحت جمهورية عام ١٩٦٧ ، وأول رسمي يزورها منذ أن قطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد الانقلاب بسنتين . ومع أن مشروع الزيارة كان مثيراً ، فإنني قد توجّست فيه شراً ، خصوصاً وأنني لست مبعوثاً مفوّضاً . ووزارة خارجيتنا تعتبر اليمن الجنوبية التي يقال عنها أحياناً كوبا العالم العربي ، أكثر الدول العربية راديكالية . ولم يخفف صديق لي في الوزارة من روعي بعد أن أبلغني أن وزير خارجية عدن لم يصبح وزيراً إلا لأنه «قتل من الخصوم أكثر من أي مرشح آخر لهذا المنصب» .

وعند ذاك تواردت على ذهني الخواطر المقلقة ، وأخذت أفكر كيف سيكون استقبالهم لي . وتداولت في أمر هذه الرحلة مع ألفرد ل . أثرتون ، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا . فسألته «لو حدث واحتجزوني ، فما عساكم فاعلين أولاً؟» فابتسم وأجاب «أبحث عن عضو آخر في الكونغرس ليتقدم ويخرجك» .

ومع ذلك فربما كنت الشخص الوحيد الذي باستطاعته مساعدة أسرة فرنكلين . وقالت لي الوالدة «أشك في أن إد سيبقى حياً خمس سنوت في سجون اليمن» . وأفصحت لي زوجتي لوسيل عن مخاوفها من الرحلة ، ولكنها وافقت على أنه لم يكن أمامي من خيار غير السفر .

وخطر ببالي أن هذه الرحلة قد تكون فرصة لفتح الباب أمام علاقات

أفضل مع هذا الجزء الحيوي من العالم على الرغم من قلة المعلومات عنه . ونظراً لاحتمال إعادة فتح قناة السويس في وقت قريب حينذاك ، فإن إقامة علاقات أفضل مع عدن قد تكون مهمة للمصالح الأميركية في المحيط الهندي . ثم إن عدن ، إضافة إلى جيبوتي الخاضعة للسيطرة الفرنسية ، تهيمن على مضيق عالمي الشهرة ومهم جداً ويُعتبر بوابة قناة السويس . وإذا نجح السوفيات الحاضرون فعلاً بواسطة بعثات المساعدة والمستشارين العسكريين ، في السيطرة على حكومة عدن ، تحكّموا عملياً بالقناة من الجنوب . فكان من الواضح ، عدا الإفراج عن إد فرنكلين ، أن الولايات المتحدة بحاجة إلى علاقات طيبة .

وأخيراً عقدت العزم على السفر ، وتقرر البدء بالرحلة في أواخر آذار (مارس) ١٩٧٤ .

وعلمت من المطلعين على شؤون الشرق الأوسط أن وزير الخارجية هنري كيسنجر الذي كان على وشك البدء بمفاوضات مكوكية بين إسرائيل ومصر ، يحظى بقدر كبير من الاحترام في عدن . ومع أنني كنت أشك في أن باستطاعته تخصيص لحظة واحدة للبحث في أمر رحلتي ، فقد طلبت من وزارة الخارجية تزويدي بكتاب أحمله معي ويكون واضحاً إلى أقصى حد مستطاع بخصوص العلاقات الأميركية ـ العدنية .

ولكم كانت دهشتي عندما تسلمت كتاباً شخصياً من كيسنجر قبل سفري بثلاثة أيام يعرب فيه عن ترحيبه «بمهمتي الإنسانية» إلى عدن ، وأضاف «وإذا سنحت لك الفرصة فقد يكون بودك إطلاع المسؤولين الذين تلتقي بهم على التزامنا المستمر بالعمل في سبيل سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، وعلى رغبتنا في تدعيم علاقاتنا مع العالم العربي» .

وكان هذا الكتاب الموجّه إليّ ، وليس إلى حكومة عدن ، بمثابة وسيلة

دبلوماسية لجس النبض ، فخامرني الأمل بأن يقنع من ألتقيه من المسؤولين بأن الولايات المتحدة راغبة في إنشاء علاقات طبيعية .

والمسافر الطيب يحمل دائماً الهدايا . وبناء على نصيحة صديق مصري ، حصلت على منح دراسية من ثلاث كليات في إلينوي لأقدمها لطلاب في اليمن الجنوبية . وعثرت على نسختين لترجمة عربية لسيرة حياة لنكولن كما كتبها كارل ساندبرغ وجلّدتهما تجليداً أنيقاً خاصاً ، وحملت أيضاً تمثالين صغيرين لرأس لنكولن ، أعظم من أنجبت دائرتي الانتخابية ، لعله يكون معروفاً كذلك في عدن .

غادرت واشنطن في وقت مبكر لتتاح لي زيارة سوريا قبل أن أتوجه جنوباً إلى عدن . ولم تكن لسوريا علاقات دبلوماسية طبيعية مع الولايات المتحدة منذ حرب ١٩٦٧ مع إسرائيل . وعلى الرغم من أهمية هذا البلد المتزايدة ، فلم يدر بخلد أحد من مجلس النواب الأميركي مدة خمس سنوات أن يقوم بزيارته . ولكم كانت دهشتي عندما وافق الرئيس السوري حافظ الأسد على استقبالي دون موعد سابق ، ربما لأنه أعجب بحضور عضو من الكونغرس الأميركي قيل له إنه منفتح الذهن على قضايا الشرق الأوسط .

استقبلني الأسد في قاعة الاستقبال الرحبة في الطبقة الثانية من مبنى مكتبه ، فوجدته فارع الطول ، قوي البنية ، عريض الجبهة ، ودوداً ، هادئاً . وقد عرض وجهات نظره بقوة من غير أية بادرة عدائية . وبينما كنا نحتسي القهوة العربية اللذيذة أعرب الرئيس السوري عن امتعاضه من الدعم الأميركي لتصرفات إسرائيل . وقال «إننا نشعر بالمرارة إزاء المدافع والذخائر التي تمدّون بها إسرائيل . كيف لا؟ ولكن المرارة هي غير العداوة . والواقع أننا نكنّ مشاعر ودية للشعب الأميركي . وعلى الرغم من الحرب فإن الشعب السوري يحب الأميركيين منذ سنين» .

وفيما أنا أظهر تعاطفي معه أخذت زمام المبادرة وطالبته بإعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة وانتزاع ورقة من دفتر الإسرائيليين للعلاقات العامة . واقترحت عليه السفر إلى الولايات المتحدة لطرح قضيته مباشرة على الشعب الأميركي بالتلفزيون .

فأجاب الرئيس الأسد «ربما أننا ارتكبنا بعض الأخطاء ، وينبغي أن تكون لنا علاقات عامة أفضل . وأنا موافق على ما تقوله وتشير به ، إلا أنني لا أدري متى سيكون بوسعي زيارة الولايات المتحدة» .

وإذ نهضت لأنصرف قال لي الرئيس الأسد «أفوّضك بأن تدعو باسمي أعضاء الكونغرس لزيارة سوريا بأسرع ما يمكن ، فعلى الرحب والسعة . ونريد أن نستقبل المنتقدين والأصدقاء منهم على السواء» . ولكن عندما وجّهت دعوة الرئيس الأسد شخصياً إلى كثرة من زملائي ، وفي تقرير رسمي وزّعته على الجميع ، لم يقبلها سوى القليل . ولم يقم أول فريق من الكونغرس بزيارة سوريا إلا في العام ١٩٧٨ ، أي بعد أربع سنوات من توجيه الدعوة .

وبعد اللقاء مع الرئيس السوري ، نقلتني السيارة في ساعة متأخرة من الليل من دمشق إلى بيروت لأستقلّ منها الطائرة إلى عدن . وفيما كانت السيارة تقترب من الحدود السورية ـ اللبنانية سمعت أصوات القصف الإسرائيلي لجبل الشيخ ، فكان ذلك تذكرة محزنة بأن القتال لم يتوقف على الرغم من مرور سبع سنوات على انتهاء حرب ١٩٦٧ .

في العام ١٩٧٤ ، كانت بيروت لا تزال «باريس الشرق الأوسط» ، مدينة غربية المظهر ذات حياة ليلية صاخبة وتجارة ناشطة . وكان فندق هوليداي إن الجديد قد افتُتح لتوّه بمواجهة البحر . وكان كل شارع في المدينة تقريباً يتباهى بوجود مصرفين دوليين فيه وثلاث مكتبات على الأقل واثني عشر مطعماً . وفي العام التالي بات الهوليداي إن ساحة قتال بين ميليشيا الكتائب التي

تساندها إسرائيل والتحالف اللبناني اليساري الذي يضم الفلسطينيين وتؤيده بعض الحكومات العربية وموسكو . وقد مزقت جدرانه القذائف وامتلأ قسمه العلوي بجثث القناصين . ولقد حوّلت الحرب الأهلية البغيضة التي اندلعت عام ١٩٧٥ بيروت إلى مدينة ركام .

وحتى عام ١٩٧٤ لم يكن للاجئين الفلسطينيين في المخيمات نصيب مما أصابتهِ بيروت من ازدهار ورخاء . وقد مررتُ بالأكواخ البائسة في مخيمّي صبرا وشاتيلا حيث وقعت بعد تسع سنوات مذبحة هزت العالم أجمع ، إذ ذهب ضحيتها مئات من الفلسطينيين المدنيين . وقال لي مرافقي من السفارة الأميركية «هذه المخيّمات البائسة لم تتحسن منذ ٢٠ سنة» .

ومررت أيضاً بمخيّم تل الزعتر الذي واجه سكانه بعد ذلك بقليل مصيراً أشد ضراوة ووحشية . فبعد سنة حاصرت الميليشيا «المسيحية» اليمينية المخيّم ، وقد تولّت حكومة إسرائيل العمالية تسليحها وارشادها مدة ٤٥ يوماً . وقضى ١٥ ألف فلسطيني نحبهم ، وكثير منهم قتلوا بعد استسلام المخيم . وأعدمت الميليشيات كل شاب بقي على قيد الحياة . ولم تأبه الصحافة العالمية كثيراً بتلك المذبحة التي لا يكاد يذكرها أحد سوى الفلسطينيين أنفسهم .

وفي ذلك الحين ، وكنا في ربيع ١٩٧٤ ، لم يكن لدي أي حدس بسلسلة المآسي اللاحقة . وفي بيروت صعدت إلى الطائرة المتجهة إلى عدن وفي ذهني مأساة شخص واحد هو إد فرنكلين .

مهمتي في عدن

لشدّما كانت دهشتني وسروري عندما وجدت في استقبالي في عدن وفداً من خمسة رسميين شباب ، ثلاثة منهم وزراء ، وكان رأسي هو الأشيب الوحيد

الذي يلمع بين رؤوسهم تلك الليلة . وقد بقي أعضاء الوفد يقظين حتى الساعة الثانية صباحاً بانتظار وصول الطائرة . ويادرني رئيس التشريفات بقوله «أهلاً وسهلاً ، لقد أعددنا لك شقة لإقامتك» . بشرى خير . وكان قد تبادر إلى ذهني أنني سأحشر في حجرة بأحد الفنادق ، ولكن تبيَّن أن الشقة هي بناء عتيق كان لعدة سنوات في عهد الاستعمار منزلاً لقائد سلاح الجو البريطاني .

وللمبنى شرفة عريضة تظلّلها الأشجار ـ وهذا شيء نادر في عدن ـ وتطل على المرفأ العظيم الذي يُعدّ نقطة استراتجية مهمة منذ أن دار الإنسان الأبيض حول رأس الرجاء الصالح للمرة الأولى في القرن السادس عشر ، تؤانسنا الشحارير بتغريدها فوق الأفنان .

وقد سُمح لي بزيارة فرنكلين في السابعة والربع من مساء اليوم الأول لوصولي ، فوجدته تحت الحراسة في شقة في الطبقة الثانية من مبنى حديث ولكنه صغير . وعندما دخلت عليه كان واقفاً بجانب أريكة في غرفة الجلوس . ومع أنه لم يسبق لنا أن التقينا إطلاقاً ، فقد بادرني إد بالقول «أعتقد أنك عضو الكونغرس فندلي» .

وعلى الرغم من الانفعال الذي خلقته تلك المناسبة فقد ابتسمت ، إذ انتابني إحساس بما استولى على ليفنغستون من شعور في أفريقيا الوسطى في منتصف القرن التاسع عشر .

ورأيت فرنكلين ضامراً بل هزيلاً بعد أن أمضى ١٦ شهراً في الاعتقال ، بدليل اتساع سراويله كثيراً عليه ، ولكن شعره الأشقر كان مصففاً بأناقة ، ولحيته حليقة ناعمة ، وبشرته مائلة إلى السمرة ، ويدا لي أكبر من عمره ـ وهو ٣٤ سنة ـ بكثير .

كان بوسعنا التحدث معاً على انفراد . قلت : «أراك نحيلاً ولكنك تبدو في

صحة جيدة» فرد قائلاً : «يسرني جداً قدومك ، وأنا أشعر بأن حالي أحسن ، وأصبحت أحسن بكثير لوجودك هنا . وقبل بضعة أيام عندما نظرت في المرآة للمرة الأولى منذ أشهر هالني مظهري» . وقال إن سمرة بشرته هي نتيجة التريّض اليومي في باحة السجن ، وأضاف أنه لم ينقل إلى هذه الشقة إلا قبل يومين فقط ، مما يدل على أن السلطات لم تشأ أن أراه في السجن .

ناولته صندوقاً وقلت له : «هاك صندوقاً فيه مأكولات مختلفة طلبت أسرتك مني نقله إليك» . هنا تغيّر لون وجهه الذي لم يبدُ عليه حتى الآن أي أثر للانفعال وقال معقّباً : «أظن أن هذا معناه أنني لن أعود معك إلى الوطن» . قلت : «لا أدري» .

عندئذ عمد فرنكلين إلى تغيير موضوع الحديث فقال : «تركت الكتاب المقدس في السجن ، وهذا يؤلمني لأنني أحب أن أقرأ فيه كل يوم» . قلت له «إن الكثيرين يصلّون لأجلك» ، فقال : «أجل ، أحسست هذا من البداية وقبل أن أعلم بذلك من الرسائل الواردة من الوطن ، فقد حدثني به قلبي» .

وأكد لي فرنكلين أنه لم يتعرض جسدياً لسوء إلا أن نفسه تعاف الطعام الذي يُقدّم إليه ، كما أن بعض الأنظمة المفروضة تضايقه ، «ولم يسمح لي بقلم وورق وأنا أحب الكتابة . وذات مرة كتبت شعراً على كيس ولكنهم اكتشفوا قلمي الرصاص فصادروه مني ، ولا أدري لماذا» . ومع ذلك فلم يكن ناقماً على آسريه ، وقال : «أحب العالم العربي ، وربما شغلت وظيفة في السفارة الأميركية إذا عادت وفتحت أبوابها في يوم من الأيام» .

فطمأنته إلى أنني «سأبذل قصارى جهدي لتأمين الإفراج عنك أو على الأقل تخفيض مدة حبسك . فلهذه الغاية جئت إلى هنا ، وسأحاول رؤيتك ثانية قبل عودتي وسأحاول كذلك تأمين السماح لك بقلم رصاص وورق» .

وفي طريق عودتي إلى الشقة أبلغت مرافقي برغبة فرنكلين في الحصول على مواد الكتابة ، فاكتفى بالرد «سأرفع تقريراً بذلك» .

أمضيت يوم الجمعة ، وهو يوم العطلة الأسبوعية عند المسلمين ، متجوّلاً في المناطق الريفية المجاورة المقفرة . والشيء الوحيد الذي قد يلفت نظر السائح هو بئر حجرية ضخمة أثرية لاختزان مياه المطر النادر . وفي المساء شاركني العشاء القنصل البريطاني ، وهو رجل رقيق القلب كان من وقت لآخر يقدم لفرنكلين بعض الكتب للمطالعة .

ومما يذكر هنا أن البريطانيين أدركوا منذ زمن طويل أهمية الاحتفاظ بعلاقات دبلوماسية حتى مع أنظمة الحكم المعادية ، وقد أنشأوا لهم سفارة في عدن بعد مغادرتهم العاصمة بقليل .

وصباح السبت حضر إلى شقتي وزير الخارجية السيد م . ج مطيع حيث تباحثنا مطولاً في العلاقات الأميركية ـ العدنية . وكان موضوعه الرئيسي محنة الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي ، وموضوعي الرئيسي فرنكلين . ولكنه اتهم الولايات المتحدة بمساعدة المملكة العربية السعودية على إثارة الشغب على طول حدود عدن . فأعربت له عن انزعاجي من هذه التهمة وقلت له أن لا علم لي بمثل هذه الأعمال وتمنيت أن أساعد على تحسين العلاقات . فرد السيد مطيع بقوله : «الماضي لم يكن حسناً ، غير أن الحاضر يبدو أفضل ، ونحن بحاجة إلى دليل جوهري على الصداقة . فنحن مثلاً بحاجة إلى مساعدة لشراء القمح» .

وبعد المداولة أمضيت وقتاً طويلاً دون طائل في محاولة الحصول على لائحة المشتريات التي حمّلتني إياها أسرتي . فلم يكن في السوق سوى عدد قليل من أجهزة الراديو اليابانية الرخيصة وبعض الحلى الصغيرة . وكان السوق خالياً تقريباً من المشترين . وعندما عدت إلى قصر الضيافة تملكتني الدهشة حين رأيت مجموعة من الهدايا لُفّت كل واحدة منا بإتقان ، بينهما جنبية ـ أي

الخنجر اليمني المعقوف التقليدي ـ وغليون كبير احتفالي . ومع تلك الهدايا رقعة كتب عليها «مع تحيات رئيس الجمهورية» .

ترى ، هل هذه الهدايا مجرد مغريات لتحل محل فرنكلين في رحلة العودة إلى وطني؟ أما أنها بشير النجاح؟ في الواقع أنني لم أجرؤ على تصديق الفكرة الأخيرة . فلم يصدر أي تلميح إلى أن الحكومة تنوي تخفيض مدة سجن فرنكلين ، ولكنها وافقت على الأقل على تزويده بقلم وورق .

في زيارتي الثانية لفرنكين بدا لي أكثر ارتياحاً ، وقد قبل الأقلام والورق التي أحضرتها له معي ، وعلق قائلاً : «آمل أن لا أ حتاجها بعد هذه الليلة» ، فقلت إنه ليس ثمة ما يدعوني إلى الأمل بأنه سيرافقني في طريق العودة ، ولكن كان حدسي أن السلطات العدنية ستفرج عنه قريباً .

ومساء اليوم الذي سبق رحيلي ، استقبلني الرئيس سالم ربيع علي داخل مقرّه المحاط بحراسة شديدة ، وهو يضم منزله ومكاتبه . وقد أدخلوني إلى قاعة استقبال مستطيلة تزينها طنافس زرقاء مشجرة وستائر ذهبية تغطي جدارنها الثلاثة ، أما الجدار الرابع فينفتح على فناء فسيح وراء المقرّ . وعُلّقت بالسقف المراوح في صفين متقابلين . وفي وسط القاعة مجموعة وحيدة من الأرائك والمقاعد المذهبة التنجيد .

وما إن بلغت دائرة المفروشات حتى دخل الرئيس علي بصحبة وزير خارجيته ومترجم من الباب الذي دخلت منه . ولم أكن بحاجة إلى من يُعرّفني بالرئيس العدني إذ رأيته في الصور المعلقة في أماكن عديدة من عدن ، إلا أن تلك الصور ـ والحق يقال ـ لم تكن منصفة له ـ فهو رجل مديد القامة ، قوي البنية وهو في الأربعين من عمره ، وقد خالط شعره الأسود بعض البياض ، أسمر البشرة ، جليل في مشيته ومجلسه . وكان يتكلم بصوت ناعم ، وتلمع سنّاه الذهبيتان كلما انشق فمه عن ابتسامة رقيقة .

فندلي مع سالم ربيع علي

وبعد تبادل التحيات ، شكرته على حسن ضيافته وهداياه . ثم بدأت بتقديم هداياي ، أولاً كتاب لنكولن وتمثاله ثم المنح الدراسية .

وكان بالطبع ينتظر كتاب كيسنجر الذي يدل على الوزن الذي تعلقه الولايات المتحدة على مهمتي . وعندما سلمته إياه حاولت أن أتوسع في شرح أهميته . قلت : «لعل فخامتكم تسمحون لي بالإدلاء ببعض الشروح . إن هذا الكتاب يعرض بصفة رسمية رغبة الولايات المتحدة في إعادة العلاقات الدبلوماسية . وهذا شيء مهم . وحكومتنا بحاجة إلى هذه العلاقات لتفهّم سياسات عدن ومشكلاتها . غير أن رئيس الولايات المتحدة ووزير الخارجية لا يستطيعان تجاوز حدودهما في السياسة الخارجية ، ولا يفعلان إلا ما يؤيده الكونغرس ، ولذلك فمن المهم أيضاً أن يتفهّم أعضاء الكونغرس على نحو أفضل أوضاع عدن والعالم العربي عموماً» .

فرد عليّ الرئيس : «إن عدن هي مَثل متألق للجمهورية . أما المناطق الأخرى من بلادنا فوضعها مختلف جداً ، وسكانها أكثر فقراً» . وهنا كدت أغص بريقي ، إذ لم أشاهد غير عدن ، وقد هالني الفقر المدقع الذي يعيشه هذا «المثل المتألق » الذي ضربه الرئيس علي ، فكيف تكون الحال إذن في الأماكن الأخرى؟

وفيما كنت أدوّن بعض الملاحظات أخبرني الرئيس على أن مساعي حكومته لمكافحة الفقر تعرقلها أعمال «تخريبية» من الدول المجاورة . وقال بصراحة «إن شعب بلادنا يعتقد أن كل المآسي وكل الأضرار الناجمة عن أعمال المخربين هي في الحقيقة من فعل الحكومة الأميركية . فجميع العتاد الذي صادرناه هو من صنع أميركي» ، وقال إن في وسعي تفحّص بعضه خارج المقر .

قلت : «إن هذه المعلومات غير معروفة في الولايات المتحدة ، الأمر الذي

يؤكد الحاجة إلى العلاقات الدبلوماسية لوضع حد لمثل هذا الأذى» . فأجاب موافقاً : «إنني أحبّذ إقامة علاقات مع الولايات المتحدة ، ولكن يجب أن تكون ذات صلة بالأمور التي يشكو منها شعبي الآن» ، وأضاف : «إن عدن لا ترغب في الانعزال عن الولايات المتحدة» .

وشكرني الرئيس علي على الهدايا معلناً انتهاء المقابلة ، فأحسست أن الفرصة التي طال انتظاري لها قد حانت ويجب أن أقتنصها وأتقدم بالتماس بشأن فرنكلين .

غير أن الرئيس سالم ربيع علي وفّر عليّ مؤونة ذلك إذ بادرني بالقول : «أما بخصوص السجين فحالما علمت باهتمامك به ، عملت على التأكد من أنه يلقى معاملة تفضيلية . ودرست تلبية طلبك ، وبوسعك الآن أن تأخذه وقت تشاء» .

كدت لا أصدق ما سمعت . . . «وبوسعك الآن أن تأخذه وقت تشاء» . وقد غمرتني الفرحة حتى أنني عثرت أثناء خروجي من القاعة . . . فرنكلين حر طليق . وبالفعل وجدته بانتظاري في شقتي . وفي الساعة السادسة من صباح اليوم التالي كنا معاً على متن الطائرة المتجهة إلى بيروت فنيويورك فسانت لويس ، حيث رحّبت أسرة فرنكلين بعودة إد إلى بيته .

ويبدو أن حضوري الشخصي إلى عدن كان العامل الوحيد لتأمين الإفراج عنه . لماذا؟ لأن معنى ذلك أن عضواً في الكونغرس من أواسط الغرب لا يتمتع بشهرة محلية ولا دولية يرغب في تخصيص وقته لمساعدة أحد أبناء دائرته الانتخابية وللاستماع إلى القضية العربية .

وأنا على يقين من أن السبب الرئيسي في الإفراج عن فرنكلين ، كان اتجاه حكومة عدن نحو البحث بكل حذر عن علاقات أفضل مع الولايات المتحدة . والحذر أمر ضروري ، لأن في البلدين أناساً لا يرغبون في تحسّن العلاقات .

والرئيس علي كان أقل زمرة الحاكمين الثلاثة جنوحاً نحو الماركسية . وحتى في وزارة الخاجية الأميركية كان بعض «الخبراء في الشؤون العربية» ما زالوا غاضبين لإبعاد اليمنيين الوجود الأميركي قبل سنوات ، واعتبروا عدن «مجرد مكان لتدريب الإرهابيين من منظمة التحرير الفلسطينية» ، بينما يرى آخرون مثل كيسنجر خلاف ذلك ، فجاءت قضية إد فرنكلين تتيح الفرصة للبدء في البحث .

غير أن الحكومة الأميركية تلكأت وتهربت من الجواب وتأخرت ثلاث سنوات . وحل جيمي كارتر محل جيرالد فورد في البيت الأبيض وأصبح سايروس فانس وزيراً للخارجية . وقد رفضت حكومتنا طلب عدن شراء القمح بالدين ، ثم رفضت عرضها لشراء ثلاث طائرات أميركية مستعملة ، ومضت تؤجل حتى المحادثات التمهيدية .

وعند اجتماعي الثاني بالرئيس العدني سالم ربيع علي في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ في نيويورك حيث ألقى خطاباً في الأمم المتحدة ، أعرب من جديد عن رغبته في تجديد العلاقات مع الولايات المتحدة واقترح أن أرفع تقريراً عن محادثاتنا إلى وزير الخارجية سايروس فانس ، ففعلت . وكانت النتيجة اتفاق فانس ووزير خارجية اليمن السيد مطيع على عقد محادثات استطلاعية . فبدا ذلك لي خطوة تقدمية رائعة . وكان المفروض أن تبدأ المحادثات في عدن خلال أسابيع قليلة ، ولكن للأسف حصل تسويف في الموضوع .

ولم يكن قد تحدد موعد لهذه المحادثات عندما عدت إلى الشرق الأوسط مع عدد من أعضاء الكونغرس الآخرين في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ . وأجريت تعديلاً في برنامجي ليتسنى لي القيام بزيارة جانبية لعدن . وقبل أن أترك الفريق اجتمعنا إلى وزير الخارجية فانس الذي حدث أن تقاطعت رحلاته مع رحلاتنا ، واجتمعنا إلى ولي العهد السعودي الأمير فهد ، وهو

شخص ضخم البنية ، مثير للإعجاب ، يتكلم الانكليزية بفصاحة ، وأصبح فيما بعد عاهل المملكة العربية السعودية .

وأبدى الأمير فهد (يومذاك) تحبيذاً لجهودي في عدن ، وطلب إليّ أن أبلّغ المسؤولين فيها أن المملكة العربية السعودية مستعدة لاستئناف مدّهم بالمساعدات الاقتصادية .

بشرى خير

عندما وصلت إلى عدن كان الوضع فيها قد تحسن ، إذ تبادلت اليمن الجنوبية السفراء مع عدوتها اللدود السابقة العربية السعودية ، على الرغم من استمرار المنازعات الإقليمية بينهما . وكانت عدن قد وافقت حينئذ على إقامة علاقات دبلوماسية مع الأردن . وتوقفت الإذاعة المحلية عن بثّ التعليقات المعادية «للاستعماريين» الأميركيين والسعوديين . وقد رافقتني هذه المرة زوجتي لوسيل ، فخصّص لنا قصر الضيافة الذي حللت به في المرة السابقة ، إلا أن التغيير المهم الوحيد الذي طرأ هو وجود برّاد مليء بشتى أصناف المأكولات والمشروبات .

واستقبلنا الرئيس علي في القاعة الرحبة إياها مع ثلّة من حرس الشرف . ومع أنه تجنّب التعليق على عرض المساعدة السعودية ، فقد تحدث بحماسة عن ولي العهد فهد .

ومضى يقول : «إننا بانتظار وصول الوفد الأميركي من الولايات المتحدة قبل نهاية الشهر الحالي» . عندها ذبت خجلاً ، إذ كنت أعلم أن الوفد لن يأتي في ذلك الشهر ، بل أن سفره قد أرجئ إلى أجل غير محدد . وقبل أيام قلائل أبلغني فانس هذا الخبر السيّئ ولكنه لم يوضح السبب ، فقلت عسى أن يكون الرئيس العدني قد أُشعر بهذا التأخير . فأجاب فانس : «سأتأكد من ذلك» . ولكن ، للأسف ، لم يتحقق شيء من هذا القبيل .

وهكذا ظل ربيع علي ينتظر الوفد يوماً بعد يوم ، إلا أن الوفد لم يحضر . ولم أجرؤ على مصارحته بالتغيير ، فرحت أستمع وأحاول التظاهر بالتفاؤل . وكنت أدرك أنني لو أبلغته النبأ السيّئ لتعزز جانب منتقديه الذين كانوا يعارضون المصالحة مع أميركا .

وهنا غيّرت الموضوع فقلت : «يقول بعض خبرائنا الاستراتيجيين انكم سمحتم للسوفيات بإقامة قاعدة بحرية هنا ، فما هو تعليقكم على هذا الكلام؟» . فاعترض بشدة قائلاً : «هذا غير صحيح . فنحن لا نسمح للسوفيات أو أية دولة أجنبية أخرى بإقامة قاعدة عسكرية في أراضينا . إلا أننا نتعاون مع السوفيات لأنهم يساعدوننا» . وختم الرئيس علي بأن حملني رسالة إلى واشنطن يقول فيها :

«أرجوك أن تبلّغ تحياتي الحارة للرئيس كارتر ، وتعلمه أننا تواقون للاحتفاظ بعلاقات ودية بين اليمن الديمقراطية والولايات المتحدة . ونحن نعلم أن الرئيس كارتر مهتم بالاحتفاظ بعلاقات ودية مع جميع البلدان ، وندرك أن هذه سياسة إيجابية . ونعتقد أنه ينبغي زيادة تدعيم علاقاتنا» .

وعند الوداع قدمت إلى الرئيس العدني زهرية من فخار صنعتها ابنتي ديانا خصيصاً له . فتقبّلها قائلاً : «إنها جميلة جداً . أرجوك أن تشكر ابنتك . وأنا معجب بهذه الزهرية» ثم مشى معنا نحو الباب ليبدي إعجابه بشيء آخر هو هطول الأمطار ، وذلك شيء نادر في عدن . «بشرى خير» قال الرئيس علي .

غادرت عدن وأنا أكثر اقتناعاً من أي وقت مضى بأن من شأن العلاقات الدبلوماسية مساعدة الولايات المتحدة وأصدقائنا في المنطقة . ومن مصلحة أميركا والسعودية المشتركة الحد من الوجود السوفياتي في اليمن الجنوبية . فنحن بحاجة إلى بعثة دبلوماسية هناك . ولما عدت إلى واشنطن لم أدع فرصة تفوتني دون الإلحاح على الوزير فانس وموظفي البيت الأبيض بهذه التوصية .

وبعد شهر تمكنت من عرض هذا الطلب على الرئيس جيمي كارتر شخصياً في البيت الأبيض ، وقال لي إنه «دهش ومسرور» برسالة الرئيس العدني .

وشكرني كارتر وقال ، مثل ما سبق أن قاله فانس : «سأهتم بهذا الموضوع» .

وقد صدق كارتر في وعده ، فبعد خمسة أشهر من آخر لقاء لي مع الرئيس علي ، رتّب فريق من موظفي وزارة الخارجية زيارة إلى عدن في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٧٨ لإجراء «محادثات استطلاعية» والبحث «بطريقة غير ملزمة» في استئناف المفاوضات الدبلوماسية . وكان المفروض أن يستقبل الرئيس علي الفريق يوم وصوله .

ولكن فات الأوان . فقد قرر الصقور الماركسيون في عدن التحرك ، إذ أقلقهم سعي الرئيس علي لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية . فاستولى الراديكاليون على طائرات مقاتلة ، وأطلقوا منها النار على مقر الرئاسة ثم استولوا على الحكم ، كل ذلك في اليوم المقرر لوصول الوفد الأميركي . واعتُقل الرئيس علي ثم أعدم رمياً بالرصاص . واتصل بي السفير الأشطل بالهاتف من نيويورك ليخبرني أن الوفد سيكون موضع ترحيب على الرغم من كل ما حدث ، إلا أن الرحلة كانت قد ألغيت . وبعد أن وصل الوفد إلى صنعاء ، عاصمة اليمن الشمالية ، في طريقه إلى عدن ، عاد أدراجه إلى واشنطن . وقد غمّني جداً إعدام سالم ربيع علي ، فطلبت من الأشطل تفسيراً لذلك ، فأجابني بأنها «مسألة داخلية لا دخل للعالم الخارجي بها» .

ومع ذلك فإن مصير سالم ربيع علي كان يهمني ، ولا يزال . وكثيراً ما تساءلت عما إذا كانت نيتي الحسنة من جهة ، ورأفته بإد فرنكلين من جهة أخرى بين الأسباب التي أدت إلى سقوطه .

ولقد كان لسلسلة رحلاتي إلى عدن أهمية شخصية تتجاوز جهودي التي لم تثمر في سبيل إعادة العلاقات الدبلوماسية . وبعد سنوات من وجودي في الكونغرس استمعت للمرة الأولى إلى وجهة النظر العربية ، ولا سيما بشأن نكبة الفلسطينيين . فأخذت أقرأ عن شؤون الشرق الأوسط وشجونه وأتحدث عنها مع الخبراء لأتفهّم المنطقة . وتدريجاً برز العرب أمامي كبشر .

وما إن تناقلت الألسن خبراتي في هذا الصدد ، حتى أصبح مكتبي محجة للمسافرين إلى الشرق الأوسط والقادمين منه ، من باحثين ورجال أعمال ورجال دين ورسميين . ولم يكن من المألوف ، لأي من أعضاء الكونغرس ، أن يزور البلاد العربية وأن يبدي اهتماماً بمشكلاتها . فقد رفعت صوتي في الكونغرس مجادلاً حول ما اعتبرته وجهة نظر أميركية غير منحازة لإسرائيل أو العرب . قلت إن تقاعسنا عن التحدث مباشرة مع قيادة الفلسطينيين السياسية هو مثل ترددنا في التحدث مع سالم ربيع علي في اليمن الجنوبية ، يعرقل بحثنا عن السلام . فالاتصال الدبلوماسي مع الأطراف الأخرى مهما كانت غريبة عنا ومهما كانت صغيرة ، مفيد لحكومتنا ، وليس من الضروري أن يكون بمثابة مجاراة لها . من هنا كان تساؤلي عن سبب الامتناع عن إجراء محادثات مباشرة مع زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات الذي يُعتبر الناطق السياسي باسم الفلسطينيين . فاكتشفت أن من بين الأسباب إذعان هنري كيسنجر ، الذي ساعدني في طريقي الطويل إلى عدن ، لمطالب إسرائيل ، ومن ثم موافقته على عدم الاتصال رسمياً بمنظمة التحرير الفلسطينية ما لم تعترف بحق إسرائيل في الوجود . وهذا مطلب قاس ولا سيّما بالنظر إلى إصرار إسرائيل على رفض قيام دولة فلسطينية بجوارها .

وكسراً لهذا الجمود قررت الاتصال بعرفات شخصياً ليس لأتفاوض معه حول أي شيء ، بل لأكون وسيلة لإيصال المعلومات بين الحكومة الأميركية

ومجتمع عربي مهم على أفضل وجه أستطيعه . فقابلت الزعيم الفلسطيني للمرة الأولى في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ خلال بعثة من الكونغرس إلى الشرق الأوسط التقيت فيها بسالم ربيع علي للمرة الأخيرة . وانضم إليّ في تلك المقابلة عدد من زملائي بينهم ليو ريان (كاليفورنيا) الذي قتل في أحداث العنف في جونستاون بغيانا ، وهيلين ماينر (نيوجرسي) وكلاهما ديموقراطي ، ومعنا أيضاً عضو جمهوري إلا أنه خشي أن يخلق ذكر اسمه في الأخبار متاعب له مع الفعاليات اليهودية في منطقته ، لذلك طلب مني عدم ذكر حضوره . وقبل المقابلة ساورتني الظنون ذاتها التي طرأت على ذهني قبل سفري إلى عدن للمرة الأولى منذ أربع سنوات ، فتوخّيت الحذر لأن الاجتماعي مع عرفات يتجاوز الخط الأحمر الذي رسمه كيسنجر بناء على طلب إسرائيل .

«ألتزم بهذا الكلام»

عندما تجاوزت هذا الخط اكتشفت مذهولاً أن عرفات الذي استقبلنا في شقة تقع في الطبقة الثانية من أحد المباني المحاطة بحراسة مشددة ، ليس ذاك المتطرف الذي يتطاير الشرر من عينيه والذي يلوّح بالبندقية . فقد تحدث إلينا بلطف وأصغى إلينا بانتباه .

قابلنا عرفات حاسر الرأس وقد دبّ فيه الصلع . وكانت تلك مفاجأة لنا ، إذ أنه يظهر دائماً أمام الناس معتمراً الكوفية الفلسطينية أو القبعة العسكرية . ورد على الأسئلة المتعلقة بأعمال المنظمة الإرهابية بترديد عباراته المعهودة ، ولكن بما أنها صادرة من أعماق خبرته فقد كانت أقوى من ذي قبل ، وقال : «أنا مناضل في سبيل الحرية ، ونحن نكافح من أجل العدالة لشعبنا ، أي الأربعة ملايين فلسطيني المشردين والمشتتين منذ ثلاثين عاماً من الحروب» .

وفي وقت لاحق من العام نفسه التقيت عرفات مرة أخرى ، وكان

اجتماعنا الثاني مثمراً أكثر من الأول . وقابلته هذه المرة وحدي ، وجرت المقابلة في شقته إياها ، وكان معه أبو حسن ، مسؤوله للأمن الذي قتل بعد ذلك بفترة قصيرة في حادث تفجير سيارته في بيروت ، ومحمود اللبدي ، مسؤوله للشؤون العامة الذي تخلّى عنه فيما بعد وانضم إلى المتشددين الذين تؤيدهم سوريا . ومثل هذه الصراعات هي التي تنهك المنظمة .

وفي هذه المقابلة أردت أن يوضح لي عرفات الشروط التي يمكن للمنظمة في ظلها أن تعيش بسلام مع إسرائيل . فهل هو مستعد للاعتراف بإسرائيل؟ قدّم لي الجواب أثناء مناقشة استمرت أربع ساعات حتى وقت متأخر من الليل . وقد صاغ بياناً فيه عناية بالغة باختيار كلماته وعباراته ، وفوّضني بنشره .

دوّنت كلماته وأعدت قراءتها عليه عدة مرات فيما كان يتأمل معانيها كاملة . وفي النهاية طلبت منه أن يوقّع الورقة التي دوّنت فيها كلماته فأجاب «لا ، أفضّل أن لا أوقّع ، ولكنني التزم بهذا الكلام ، ويمكنك أن تنقل ذلك عني» .

ويقول عرفات في البيان الذي أملاه عليّ : «إن منظمة التحرير الفلسطينية ستقبل بدولة فلسطينية مستقلة مؤلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة مع ممر يصل بينهما ، وفي تلك الحال ستتخلى المنظمة عن كل وسائل العنف لتوسيع رقعة تلك الدولة . وأحتفظ طبعاً بحق استعمال وسائل غير عنيفة ، أي وسائل دبلوماسية وديموقراطية لتحقيق توحيد كل فلسطين فيما بعد . وسنعترف اعترافاً واقعياً بدولة إسرائيل . وسنعيش بسلام مع جميع جيراننا» .

دمشق ـ ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨

لقد ابتهجت بهذا التصريح ، وربما أكثر من اللازم ، فتعهُّد عرفات يناقض

تماماً اللهجة الخشنة للبيانات الفلسطينية العلنية السابقة والتي كانت كلها تدعو بالفعل إلى القضاء على دولة إسرائيل . ولم يكن هذا التعهد بطبيعة الحال هو كل ما ترغب فيه إسرائيل أو الولايات المتحدة ، إلا أنه بداية مشجعة . وإذا صحّ ، فإنه يدحض تلك الصورة التي رسموها لعرفات وتظهره بمظهر المتطرف الذي لا يؤمن بغير العنف . وخلال المقابلة تناولنا بالبحث نقاطاً كثيرة . ورغبة مني في صيانة مصداقيتي سألت عرفات أن يحدد لي التصريحات التي يتمنى لو أنها لم تنشر . فلم يكن التعهد الذي صاغ كلماته بكل عناية ودقة ، بين هاتيك التصريحات . وأراد عرفات أن يعلم العالم بوضوح أنه يتوقع رد فعل إيجابي من الرئيس كارتر . وردد زعيم منظمة التحرير الفلسطينية العبارة المحببة إليه : «لقد لعبت ورقتي» ، يعني تفويضي بنقل تصريحه . وبالفعل كانت خطوة تجاوزت كل ما صدر رسمياً حتى الآن عن منظمته .

ومما يؤسف له حقاً أنه لم يصدر رد فعل عن الحكومة الأميركية . وقد علمت فيما بعد أن وزير الخارجية فانس أشار سراً بأن تأخذ الإدارة علماً بهذه الخطوة ، ومع ذلك لم يصدر أي تصريح رسمي . وفي مقابلات علنية لاحقة تجنب عرفات دائماً ـ كالممثل البارع ـ الأسئلة عن هذا التعهد .

غير أن روبرت شتراوس ، الذي عيّنه كارتر مؤخراً سفيراً خاصاً إلى الشرق الأوسط ، وهو ديموقراطي بارز سبق له أن ترأس اللجنة الوطنية للحزب الديموقراطي ، أبدى اهتماماً شديداً باتصالي مع عرفات ، وكرر زياراته لي في مكتبي . ففكرت أنه قد يكون من المهم لمسيرة السلام الجمع بين عرفات وشتراوس .

وبما أن شتراوس رجل يهودي ، فمن المتوقع أن يساعد ألوف اليهود في إسرائيل على أن يخرجوا عن الخط المتعنت الذي تسلكه حكومتهم . إلا أن

شتراوس ، على الرغم من علاقته الحميمة الفريدة مع كارتر ، وعلى الرغم من قدرته التي أثبتها في التفاوض حول المشكلات المعقدة الوطنية منها والمحلية ، لم يحظ بدعم كامل من الرئيس بشأن الشرق الأوسط . وفي أواخر مهمته الدبلوماسية ، قُبيل نقله إلى رئاسة لجنة كارتر الفاشلة لإعادة انتخابه ، قال لي : «لو كانت يدي طليقة لأجريت محادثات مباشرة مع عرفات منذ أشهر» .

وبمرور الزمن وجدت نفسي أنغمس أكثر فأكثر في السياسات الشرق أوسطية حتى وإن باتت احتمالات السلام الحقيقي أبعد من ذي قبل ، الأمر الذي إن دلّ على شيء فهو ضيق القاعدة التي بلغتها سياستنا الشرق أوسطية . فقد توترت علاقات أميركا مع المملكة العربية السعودية والأردن وسوريا ، وبدت عملية كامب ديفيد ميتة . وفي البدء شعرت بالتشجيع . ففي الصباح الباكر في يوم أحد من شهر آب (أغسطس) ١٩٧٩ اتصل بي هاتفياً في إلينوي مساعد وزير الخارجية هارولد سوندرز طالباً مساعدتي . إذ كانت الكويت تطالب الأمم المتحدة ، بإيعاز من عرفات ، بدراسة قرار يتعاطف مع الفلسطينيين . ولم يكن بود الولايات المتحدة تأييد هذا القرار بسبب اعتراض إسرائيل عليه ، ولم يكن بودها أيضاً أن يسجل عليها الرفض . وقد تقرر التصويت على القرار يوم الثلاثاء التالي ، وهكذا أصبح لدى سوندرز الوقت الكافي لمحاولة إيجاد صيغة ترضي الدول العربية والولايات المتحدة معاً . وعلماً منه بالحظر الذي فرضه الرئيس كارتر على إجراء محادثات ولو غير رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية ، تجنب سوندرز مطالبتي مباشرة بالاتصال بعرفات . ولكن معرفتي الوثيقة بسوندرز مكنتني من فهم الغرض من اتصاله بي ، كان يأمل أن يكون بوسعي إقناع عرفات بإلغاء جلسة التصويت .

تم اتصالي بمكتب عرفات بسرعة غير متوقعة على الرغم من الفوضى

التي يعانيها مكتب بريد بيروت . وطلبت من عرفات أن يؤجل المجابهة في الأمم المتحدة مؤكداً له أن ذلك لن يكلّفه شيئاً ، ويكسبه في الوقت ذاته امتنان الولايات المتحدة ، وبعد ساعتين طلب عرفات من الكويت تأجيل التصويت . وهكذا أنقذت الولايات المتحدة من مشاحنات علنية محرجة مع أصدقائها العرب .

وفي نهاية الأسبوع ذاته تصرّف أندرو يونغ ، سفير كارتر لدى الأمم المتحدة ، بحذر أقل من سوندرز فقابل زهدي الطرزي ، مراقب منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة ، حول هذا الموضوع . بيد أن قرار كارتر ضد التحادث مع منظمة التحرير الفلسطينية كان من الشدة بحيث أدى إلى استقالة يونغ .

وسرعان ما اتصلت بي وزارة الخارجية بالهاتف مجدداً طالبة هذه المرة مساعدتي بواسطة عرفات للإفراج عن الرهائن الأميركيين في سفارتنا في طهران . وحدثني زعيم منظمة التحرير في لقائنا الأول عن علاقاته الوثيقة بالثوريين في إيران ، ورأيت في هذه الأزمة فرصة لعرفات كي يساعد في قضية إنسانية ربما تفتح الباب أمام مفاوضات سلمية على نطاق أوسع . إلا أن عرفات كان هذه المرة غائباً عن مقره ، فأجريت حديثاً مطولاً مع نائبه محمود اللبدي الذي قابلته في لقائي الثاني مع عرفات .

فذكرني اللبدي بأن عرفات عمل بمشورتي بشأن المجابهة في الأمم المتحدة «ولكنه لم يحصل على شيء بالمقابل» ، فلم يُتخذ قرار وسط ، ولم ينل عرفات سوى القليل من الشكر . وقال اللبدي إنه لا يتفق معي بشأن الوضع في إيران ، ولكنه وعد بأن ينقل وجهة نظري ومشورتي بأمانة إلى رئيسه . ومرة أخرى لم يتوان عرفات عن التعاون إذ أرسل موفداً خاصاً إلى

الخميني . ويقول سوندرز ، إن الوفد نجح في تأمين الإفراج عن دفعة من الرهائن عدد أفرادها ١١ .

وقد شكرت إدارة كارتر عرفات على هذا العمل بصورة مكتومة جداً . أما علانية فإن المتحدثين بلسان كارتر لم يقولوا شيئاً لدرء التكهن الذي لا أساس له بأن منظمة التحرير تآمرت مع إيران على احتجاز الرهائن . وادعى مراسل شبكة الإذاعة الأميركية سي . بي . اس . مارفن كالب أنه قد سمع «أحدهم» يتكلم العربية داخل دار السفارة (والإيرانيون يتكلمون الفارسية المختلفة عن العربية) ، وذلك على ما يبدو بقصد اعتبار منظمة التحرير مسؤولة ، بيد أن العكس هو الصحيح . وقد قال لي وزير الخارجية فانس ، قبل أن يترك منصبه بقليل ، إنه كان على اتصال «يومي تقريباً» بعرفات وإن أركانه كانوا يعتمدون على مساعدة عرفات إبّان محنة الرهائن الطويلة ، ولكنه لم يصرح بذلك علناً إطلاقاً .

وفي مناسبات عديدة إبّان الاجتماعات غير الرسمية في البيت الأبيض ، رجوت الرئيس الاعتراف علانية بالنهج التعاوني المعتدل الذي يسلكه عرفات ، وحذرت من أن التقصير في ذلك يعزز جانب القوى الأكثر راديكالية . إلا أن كارتر كان يستمع ولكنه لم يعمل بنصيحتي . وعلمت فيما بعد أن نائب الرئيس ولتر مونديل ، كان يعارض أكثر من أية شخصية أخرى في الإدارة ، وبصورة مقنعة ، أي تصريح علني يعترف بتعاون منظمة التحرير .

لم يغفر محمود اللبدي اطلاقاً لعرفات هذا التعاون ، وبعد ثلاث سنوات تخلى عن زعيم منظمة التحرير وانضم إلى المتمردين الذين حاصروا عرفات في مدينة طرابلس اللبنانية . وفي تبريره هذا الانفصال شجب اللبدي عرفات عن طريق شجبه المساعدة التي تجاهلها كارتر . وقال «إنه (أي عرفات) ذهب بعيداً في إعطاء تنازلات أكثر من اللازم للولايات المتحدة والإسرائيليين من

غير أن يحصل على شيء بالمقابل . ونعتقد أن علينا تصعيد المقاومة المسلحة للاحتلال الإسرائيلي» . وحوّل اللبدي ورفاقه الانفصاليون أسلحتهم ضد عرفات ، ظناً منهم أن الإجراءات العسكرية يمكن أن تحقق للشعب الفلسطيني ما يبدو أن دبلوماسية زعيم منظمة التحرير قد عجزت عنه .

وفيما كنت أندد بالعنف الفلسطيني طوال ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، كنت أبذل قصارى جهدي لحمل إدارة كارتر على الضغط على إسرائيل لوقف هجماتها الحربية المتكررة على لبنان . وكانت إسرائيل حينذاك قد بدأت بقصف القرى وحتى مناطق من بيروت بين حين وآخر مزهقة أرواح مدنيين أبرياء ، علماً بأن الولايات المتحدة هي التي زودت إسرائيل بالطائرات والقنابل . وأخيراً أقدم وزير الخارجية فانس على خطوة غير عادية ، فقد أصدر تقريراً رسمياً إلى الكونغرس يقول فيه إن إسرائيل «ربما تكون قد خرقت» قوانين الولايات المتحدة التي تنص صراحة على أن ما تقدمه الولايات المتحدة من أسلحة يجب أن لا يستخدم إلا في الدفاع عن النفس . ومع أن الإدارة الأميركية لم تقدم على اتخاذ الخطوة المنطقية التالية ، وهي تعليق المساعدات العسكرية لإسرائيل بسبب خرق القوانين الأميركية ، فإن لعبارة «ربما تكون قد خرقت» أهميتها لأنها من المناسبات النادرة التي شجبت فيها الإدارة الأميركية إسرائيل علناً .

أما وراء الكواليس فكان كارتر أشد وأقسى ـ ولكن ليس لفترة طويلة ـ إذ بعث دبلوماسياً إلى مكتب مناحم بيغن رئيس وزراء إسرائيل في صيف ١٩٨٠ ، وهو يحمل إنذاراً يقول فيه إن المساعدات الأميركية لإسرائيل ستتعرض للخطر إذا ما استمرت الغارات الجوية الإسرائيلية على لبنان . وكان لذلك الإنذار نتائجه . فتراجع بيغن فوراً وتناول الهاتف وأمر قائد سلاحه الجوي بأن يوقف الغارات .

وفي وقت لاحق من ذلك الصيف ضعف عزم كارتر لاقتراب انتخابات الرئاسة ، عندئذ استأنفت إسرائيل استخدام الأسلحة التي تزودها بها أميركا ضد لبنان ، ولزم كارتر الصمت . وتجاهل مخططو السياسة في الإدارة احتجاجاتي التي لم يُسمَع غيرها في الكونغرس .

ولكن جهودي لم تمر دون أن يلاحظها أحد في مكان آخر . فقد أصبحت موضوع تساؤل ، إن لم أقل شخصاً مشهوراً ، يظهر على التلفزيون الوطني وتقابلني الإذاعات وتنقل أقوالي الصحف والمجلات على نطاق دولي ، بل كنت أحياناً أحتل العناوين . ولا بد أن تكون والدة إد فرنكلين قد ذهلت للتغيير الذي أحدثته رسالتها في حياتي .

متاعب في الغرب الأوسط

فيما كنت أعدّ مبادرة سلام فردية ، كان نُقّادي يسعون إلى إخراجي من الكونغرس . فنقادي الحزبيون الذين راقبوا انتصاري الكاسح عند تجديد انتخابي ، إذ نلت ٧٠ في المئة من الأصوات عام ١٩٧٨ ، افترضوا ـ وكان افتراضهم في موضعه ـ بأن انغماسي غير العادي في السياسة الخارجية سيؤمن لهم المال اللازم لمهاجمتي في الانتخابات .

وابتداء من ربيع ١٩٧٩ أخذ ديفيد روبنسن ، المغامر والعضو السابق في الهيئة التشريعية ، وبتشجيع قوي من الفعاليات الموالية لإسرائيل ، يقوم بحملة متواصلة لانتخاب المرشح الديمقراطي للمقعد الذي أشغله منذ ١٩ سنة . وحدث قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات الحزبية الأولية في آذار (مارس) ١٩٨٠ ، أن دخل ديفيد كوسن ، رئيس بلدية كونيسي الجمهوري المعروف ، الانتخابات الأولية متحدياً إعادة انتخابي بحملة أدارها بمهارة وإتقان ، ساندتها بقوة لجان العمل السياسي والأفراد الموالون لإسرائيل . وقد مَوَّلت التبرعاتُ

سلسلةً من ضربات لا هوادة فيها أضرّت بي أكثر مما تصوّرتُ ، إلا أنني فزت بشقّ النفس في انتخابات الحزب الجمهوري الأولية بأغلبية ٥٥ في المئة من الأصوات .

وقد حفل ذلك العام بالمفاجآت ، ولعل أعظمها رد فعل الدكتور آرثر بيرنز على ترشيحي . والدكتور بيرنز هو الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفدرالي ، والسفير الأميركي لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية حالياً . فعقب الانتخابات الأولية شرحت له ، على الهاتف ، خلال حديث بشأن الأمور التشريعية الصعوبات التي أواجهها ، فرد عليّ بجواب مشجع إذ قال : «إننا في الواقع لا نحتمل فقدانك . وانتخابك مجدداً ضروري جداً للأمة بكاملها» . فاستحق امتناني ، وسألته : «أتمنى أن تسجّل هذه العواطف في رسالة أستطيع استخدامها في الحملة فتكون مساعدة كبيرة لي» .

إن هذه الرسالة لم تكن غاية ملحة ، والواقع أنني لم أفكر في طلبها إلا بعد أن أطرى جهودي . وكنت أتوقع أن يوافق بيرينز على طلبي بلا تردد . لم لا؟ فمثل هذه المجاملة يجب أن تأتي عفوياً لجمهوري عريق مثلي . أضف إلى هذا أن بيرنز لم يكن جمهورياً صريحاً طيلة حياته فحسب ، بل كان صديقاً مقرّباً طيلة مدة وجودي في الكونغرس . وقبل ذلك بعدة سنوات ألقى كلمة عني في حفل التخرج الذي أقيم في كلية إلينوي التي تخرجت منها .

إلا أن رده على طلبي الآنف الذكر كان أعمق طعنة في سنة مثخنة بالجراح ، فقد قال «أواه ! لا أستطيع ذلك . السبب هو آراؤك في منظمة التحرير الفلسطينية . آسف» .

صُعقت لهذا الجواب . ومع أنني اعتدت المفاجآت والصدمات ، فإن رفضه هذا أخرسني تماماً .

ما هو الدرس الذي تعلمته؟ ما من حادثة قبل هذه أو بعدها كشفت لي بمثل هذا الجلاء التأثير الخفي للوبي الإسرائيلي على مسرح السياسة الأميركية . ولم يدر بخلدي أن هذا السياسي اليهودي المسنّ والعظيم واللطيف والشهم والصديق الشخصي لعشرين سنة ، لا يستطيع إغفال اللوبي الإسرائيلي فيقول على الملأ كلمة خير بحق ترشيحي . وإنني أسجّل هذه القصة المؤسفة لأنه إذا كان رجل عظيم مثل آرثر بيرنز يشعر بأن عليه أن يحتفظ بآرائه لنفسه ، فإن على الذين هم أدنى منه مرتبة ، سواء من الرجال أو النساء ، أن يواجهوا تحديات هائلة إذا هم تجرؤوا على الكلام .

وفي الوقت ذاته راح روبنسون الديموقراطي يستدرج التبرعات للحملة من طريق الاعلان في الصحف اليهودية في طول البلاد وعرضها ، مثيراً اهتمام الناس بنعتي بـ«عدو السامية النشط الذي يُعتبر أحد أسوأ الأعداء الذين واجههم اليهود وواجهتهم إسرائيل في تاريخ الكونغرس الأميركي» . وقد جمع أموالاً من كلٍّ من الولايات الخمسين . وكلّفت الحملة ما مجموعه ١٢٠٠,٠٠٠ ,١ دولار ، فكانت أبهظ حملة في تاريخ إلينوي . وقد أنفق كل مرشح منا حوالى ٦٠٠,٠٠ دولار . وقدم إلى إلينوي الوسطى طلاب جامعيون من نيويورك وكاليفورنيا وولايات أخرى لتشغيل الهواتف التي استغلها روبنسن في الحملة والقيام بمهمات يومية أخرى .

ولقد واجهت مشكلات خارج منطقتي . ففيما كنت في منتصف محاضرتي عن السياسة الخارجية ذات مساء في شيكاغو ، إذا برجل يقف في باب القاعة ويصيح : «تلقينا مكالمة هاتفية تقول إن في القاعة قنبلة» . عندئذ غادر الحضور ، وعددهم حوالى ٥٠٠ شخص ، القاعة بسرعة . وأخيراً عثر رجال الشرطة على غليون محشو باللبان في البيانو الكبير على المسرح . وفي وقت لاحق قطع أتباع روبنسن بالسيارات المسافة الطويلة إلى ديترويت في

مشيغان حيث كنت موفداً إلى المؤتمر الجمهوري ، ليقطعوا الطريق على الحضور ويلفتوا أنظار المارة صائحين «بول ، بول ، عليه أن يعود . إنه يؤيد منظمة التحرير الفلسطينية» .

احتباس مع بيرسي في الأتوبيس

كل ما أصابني لم يرض منظمي حملة رونالد ريغان للانتخابات الرئاسية . فعندما تقرر أن يزور إلينوي حذّر منظمو الحملة في مدينة نيويورك مديري حملة ريغان بقولهم : «إذا أظهرتم مودة لفندلي خسرتم نيويورك» . فأقدم المديرون على اتخاذ إجراءات استثنائية للإبقاء على مرشحهم على مسافة آمنة مني .

والمشكلة هي سبرنغفيلد الواقعة في قلب منطقتي لأنها موطن أبراهام لنكولن أول رئيس جمهوري ، وهي لذلك محجة الجمهوريين . وخلال يوم يقضيه المرشح الجمهوري للرئاسة في إلينوي لا يستطيع إلا أن يزور سبرنغفيلد . فاهتمّ معسكر ريغان في إيجاد طريقة لزيارة سبرنغفيلد والابتعاد عني في الوقت ذاته .

وقرّر غريغ نيويل ، المسؤول عن جدولة زيارات ريغان ، تخطي المشكلة بأن يُلقي ريغان خطاباً رئيسياً من دار لنكولن في الساعة التي عرف نيويل أنني أحضر فيها حملة سنوية مهمّة لجمع التبرعات في النصف الآخر من المدينة . وللتأكد من ابتعادي ، احتال نيويل بتحويل ظهور ريغان في سبرنغفيلد في الطريق عبر المدينة إلى ضريح لنكولن بدلاً من داره ، وألغي خطاب ريغان لتقليل اهتمام الصحافة بزيارة سبرنغفيلد .

إلا أن فريق حملتي كان أكثر دهاء بتقديم موعد مؤتمر جمع التبرعات بحيث يتسنى للحضور وأنا بينهم ، مشاهدة ريغان عند الضريح .

فأصدر مديرو مكتب ريغان أمراً سرّياً ـ أو خُيّل لهم أنه سرّي ـ يقول : «يجب أن لا يُسمح لفندلي مهما كانت الظروف بالاقتراب من ريغان» ، مع أنه كان يسمح في أماكن أخرى من إلينوي لمرشحي الكونغرس بالظهور على المنصة إلى جانب ريغان . وحينما علم مدير حملتي دون نورتن بهذا الأمر أفصح لمكتب ريغان الرئيسي عن غضبه . وهنا غيّر فريق ريغان خطتهم ، فأعلنوا أن أعضاء الكونغرس من غير استثناء لن يُسمح لهم يوم زيارة إلينوي بالظهور إلى جانب ريغان على المنصة . وقد استشاط النائب إد ماديغان غضباً عندما قيل له إن عليه أن يلقي خطابه قبل وصول ريغان إلى بلومنغتون في ذلك اليوم أو أن يؤجله إلى أن يغادر ريغان منبر الخطابة ، فألغى ماديغان خطابه .

وعُهد إلى بول روسو ، المسؤول عن الموظفين في حملة ريغان ، في سبرنغفيلد بمهمة خطيرة واحدة هي إبعادي عن مجال الكاميرات إذا أصبح ريغان قريباً مني . وبالفعل وجدت نفسي وراء حاجز من الحبال يبعد ٥٠ قدماً ، فيما كان المصورون يلتقطون صوراً لريغان أمام تمثال لنكولن عند مدخل الضريح .

وفي المحطة التالية وهي منجم فحم قريب من سبرنغفيلد ، حاول فريق روسو إبقائي في أوتوبيس . ولكن حدث في هذه الأثناء أن احتبس معي في الأوتوبيس صديقي السناتور تشارلز هـ . بيرسي . وكان القصد إبعادي أنا وحدي عن ريغان أثناء تصريحاته للجمهور ، إلا أن سوء طالع بيرسي ساقه إليّ في الأوتوبيس فاحتُجز هو أيضاً . واستطعنا معاً فتح باب الأوتوبيس بقوة ولكن بعد أن كان ريغان قد أنهى تصريحاته وغادر المكان .

بوب هوب يحنث بوعده

امتد «الفزع» إلى هوليود . فبوب هوب الذي لم يتقهقر أمام نيران العدو

في جبهات القتال إبان الحرب العالمية الثانية وحرب كوريا ، وصمد في وجه الانتقادات القاسية لتأييده سياسة الرئيس نيكسون في فيتنام ، واجه خطاً جديداً مدمراً من النار لم يشهد له مثيلاً من قبل عندما وافق على المشاركة في حفلة أقمتها في سبرنغفيلد لجمع التبرعات .

وقبل ذلك بسنتين كنت قد أقمت حفلة لمناسبة بلوغ بوب هوب الخامسة والسبعين في مجلس النواب ، وكانت من أمتع المناسبات في تاريخ المجلس . وقد جلس هو وزوجته في الشرفة فيما كان أعضاء الكونغرس الواحد تلو الآخر يرفعون أصواتهم بالثناء على الممثل الهزلي العظيم . وقد ملأت كلمات المديح ١٤ صفحة من سجلّ الكونغرس .

ووافق هوب ، وهو لا يزال يذكر تلك الحفلة الفريدة ، على مساعدتي في حملة ١٩٨٠ الانتخابية . وكان مدير أعماله وورد غرانت يعلم منذ البدء أن الفعاليات الموالية لإسرائيل تعارضني بسبب انشغالي بسياسات الشرق الأوسط ، فأعلن قائلاً : «إننا بحاجة إلى رجال في الكونغرس يفصحون عمّا يدور في أذهانهم» .

وسرعان ما أسفر الضغط من الساحل إلى الساحل عن تغيير في الوضع . ولا يزال دون نورتن ، مدير حملتي الانتخابية ، يذكر أنه تلقى من مدير أعمال هوب رسالة هاتفية دوّنها على النحو التالي :

«أبلغني غرانت أن هوب يتعرض لضغط شديد من اليهود وغير اليهود في كل أنحاء البلاد ، وقال إن هذا الضغط بلغ حداً حمل محامي هوب منذ ٣٥ سنة وهو يهودي ، على أن يهدد بالاستقالة . فالضغط يتجاوز المعقول ، ولم يشهدوا له مثيلاً من قبل ، ولذلك فإن هوب لا يستطيع الحضور» .

واحتج نورتن الذي أُسقِط في يده ، بإن الإعلان عن الحفلة قد بلغ شوطاً

بعيداً ، وأن التذاكر قد بيعت ، وأن الحماسة لها على أشدّها . لكن كل مساعيه لتصحيح الوضع لم تُجد فتيلاً . ولما أطلعني على هذه الورطة حاولت مرات عدة الاتصال هاتفياً بهوبَ نفسه ، أملاً بإقناعه بإعادة النظر في موقفه .

ولما فشلت في الاتصال به هاتفياً ، كتبت له رسالة شخصية ضمّنتها تفاصيل جهودي غير المعلنة في العام السابق لتشييع التفاهم بين زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات وروبرت شتراوس مبعوث الرئيس كارتر الخاص إلى الشرق الأوسط . وأرفقت بالرسالة نسخاً من الرسائل التي نقلتها بناء على طلب الزعيمين . وطلبت من هوب الإبقاء على هذه المعلومات طي الكتمان لأن حكومتنا كانت حينذاك ، ولا تزال ، تتظاهر برفض الاتصال مع منظمة التحرير . إلا أنني لم أتلق جواباً على هذه الرسالة ولا على اتصالاتي الهاتفية .

ثم حدثت مفاجأة سارة ، فقد وافق شتراوس وهو يهودي وديموقراطي بارز ، على مد يد المساعدة . فحين التقيته صدفة بعد ظهر أحد الأيام عند مدخل مجلس النواب شرحت له مشكلتي وسألته عما إذا كان مستعداً للتحدث مع هوب وإبلاغه أن بعض اليهود غاضبون عليّ لمجرد أنني أحاول العمل من أجل السلام في الشرق الأوسط .

وكان شتراوس قد ترك لتوّه منصبه الدبلوماسي وأصبح رئيساً للجنة إعادة انتخاب كارتر الفاشلة . ولكنه على الرغم من احتدام معركة الانتخابات أبدى شهامة رائعة ووافق على طلبي ، وأضاف : «ربما استطعت مساعدته على تفهم الضغط «المجنون» الذي يتعرض له» . وأعطاني أرقام الهواتف التي يمكن لهوب أن يتصل به عليها .

وبعثت إلى هوب ببرقية قلت له فيها «يسرّ (شتروواس) أن يحدثك أو أي شخص آخر عن قيمة العمل الذي أقوم به ، وعما وصفه هو نفسه بـ«الضغط المجنون» الذي تتعرض له» .

إلا أن الضغط «المجنون» كان قد فعل فعله . ولم يكلّف هوب نفسه مشقة الاتصال بالهاتف . وما زلت أحتفظ بتذكار لحديثي مع شتراوس ، وهو أرقام الهواتف التي أعطاني إياها ، والملاحظة التي دونّتها في مذكراتي حين ودعني قائلاً : «أطيب تمنياتي لك ، آمل أن ننجح سوية في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) لأننا بحاجة إلى العمل معاً بشأن المشكلات المعلّقة» .

وبعد بضعة أيام تمكنت أخيراً من الاتصال هاتفياً بهوب ، ولكنه لم يكن الشخصية الفائرة المعهودة . وأكدت له أن لم يخطر لي إطلاقاً أنه سيتلقى مثل هذا الفيض من مكالمات الاحتجاج ، ولكن الآن بما أن الحفلة قد تقررت فإن تخلّفه عن الحضور ستكون له آثاره الضارة .

فقاطعني هوب قائلاً : «قرأت الرسائل التي بعثت بها إليّ . ولا بد من نشرها . فعليك أن تدافع عن نفسك بالحقائق» . فقلت له «لا أستطيع ذلك . فهذه المعلومات سرية جداً ، وإفشاؤها قد يضرّ بمسيرة السلام التي يحاول كارتر دفعها إلى الأمام» . فصمت قليلاً ثم قال : «إنني في غنى عن هذه المشكلة ، وأنا أتلقى سيلاً من هذه المكالمات ، إنها تمثل ضغطاً شديداً ، ولا أريد التورط» .

ولم يحضر هوب الحفلة ، ولكن مما يُسرّ له أن واحداً فقط من أصحاب التذاكر طالب باسترداد ثمنها . واستمع أصحاب التذاكر المحتشدون إلى خطاب مثير ألقاه عضو الكونغرس غاي فاندر جات الذي ظهر في اللحظة الأخيرة .

وبرزت ضغوط اللوبي الإسرائيلي أيضاً عندما وافق الرئيس السابق جيرالد فورد على الحضور إلى ألتون في إلينوي لتأييدي .

وقد ظهرت أول علامة على تعكّر الجو في مكالمة هاتفية من بالم

سبرينغز يقول فيها سكرتير فورد إن الرئيس السابق مضطر إلى إلغاء موعده لأن أركانه ارتكبوا خطأ ووافقوا على أن يلقي خطاباً في اجتماع لنقابة المحامين بمشيغان في اليوم نفسه . وقال المتكلم إنه ليس من فرصة أخرى يستطيع فورد مساعدتي فيها قبل موعد الانتخابات . وفي محاولة للعثور على حل وسط ، اتصل مساعدي بوب ويشر بنقابة المحامين ليرى ما إذا كان في الإمكان تفادي هذا التضارب . ولكنه علم أن النقابة لم تقرر الدعوة إلى أي خطاب .

هنا حرت في أمري . فلقد عملت متعاوناً مع فورد مدة الست عشرة سنة التي كان خلالها الزعيم الجمهوري لمجلس النواب ، وأنا من المعجبين بقدرته على عدم السماح لأي خلاف سياسي بأن يثنيه عن مناصرة أعضاء الكونغرس الذين يرشحون أنفسهم للانتخاب من جديد . وعندما تمكنت أخيراً من الاتصال هاتفياً بفورد قال لي : «إسمع يا بول ، لا بد لي من مجابهتك بالواقع ، كما يجب أن أكون صريحاً معك . مشكلتي هي علاقتك ونشاطاتك مع منظمة التحرير الفلسطينية وعرفات» .

وفي اليوم السابق كان ريغان قد لام كارتر على رفضه وصف منظمة التحرير بأنها منظمة إرهابية . وقال فورد : «إن هذا يضعني في موقف حرج . إنني أحاول مساعدة ريغان فإذا أيدتك ، أحرجت في كل مؤتمر صحفي بالسؤال كيف أنتصر لريغان وفي الوقت ذاته أؤيد فندلي المعروف بآرائه بشأن منظمة التحرير الفلسطينية» .

على الرغم من هذه النكسات كلّها ، وعلى الرغم من الحملة الشاملة ضدي ، فقد فزت في انتخابات ١٩٨٠ بأغلبية ٥٦ في المئة . وشعرت أن الأسوأ قد حدث وزال ـ فما عسى الفعاليات الموالية لإسرائيل أن تفعل أكثر من ذلك؟ فتابعت جهودي السلمية ولم أكن أتوقع التحديات الجديدة الفادحة التي لا علاقة لها بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي والتي يخبّئها لي المستقبل . فقد

استجابت محكمة شيكاغو الفدرالية للتحوّلات السكانية وقررت تعديل حدود منطقتي بحيث فصلت عنها جاكسونفيل ، وهي مقر اقامتي ، وأضيفت إليها ديكاتور التي تعاني من أعلى نسبة من البطالة . ومنطقتي التي كانت فيها نسبة ضيئلة من الديموقراطيين أصبحت الآن ديموقراطية تقريباً . هذا بالإضافة إلى اشتداد وطأة الركود الاقتصادي وتململ المزراعين .

وعندما حان وقت الانتخابات مرة أخرى بعد سنتين فزت بالتزكية في الانتخابات الحزبية الأولية ، غير أنه ظهر لي في الانتخابات العامة خصم ديموقراطي قوي هو ريتشارد دربن الأكثر خبرة وشعبية مني ، وسرعان ما التقط الموارد التي كوّمها روبنسون ، بما في ذلك اللائحة التي أعدّها روبنسون بأسماء المتبرعين في طول البلاد وعرضها . وقد ذكرت وكالة أنباء الأسوشيتيد برس «أن أنصار إسرائيل الأميركيين عادوا إلى صبّ الأموال في حملة عاطفية لإزاحة النائب بول فندلي عن مقعد إلينوي الوسطى . والجدير بالذكر هنا أن أركان ريغان تقدموا للمساعدة هذه المرة ، فجورج بوش ، نائب الرئيس ، وزميلي السابق في مجلس النواب ، تجاوز الشكاوى المؤيدة لإسرائيل من تكساس وتكلم في أحد الاجتماعات في سبرنغفيلد مؤيداً لي .

أما هذه المرة فلم يُجدد انتخابي ، وخسرت بفارق ١٤٠٧ أصوات ، أي بأقل من واحد في المئة من مجموع الأصوات . وفي تصويت متقارب إلى هذا الحد ، فإن أي تطور سلبي من شأنه أن يقلب الميزان . ولم تكن هجمة الفعاليات الموالية لإسرائيل سوى أحد عوامل عدة . ومع ذلك راحت اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (A I P A C) وهي اللوبي الرئيسي الموالي لإسرائيل في واشنطن ، تدعي الفضل في إلحاق الهزيمة بي . وأعلن توماس أ . داين ، المدير التنفيذي لهذه اللجنة في تقرير أدلى به أمام اجتماع يهودي في أوستن بتكساس ، بعد أيام قلائل من الانتخابات ، أن رجاله

أحضروا ١٥٠ طالباً من جامعة إلينوي «ليدقوا الأرصفة ويقرعوا الأبواب» ، وختم قائلاً : «هذه حالة تثبت ما للوبي اليهودي من تأثير في تغيير الموازين . وقد تغلبنا على العقبات ودحرنا فندلي» . وذكر أخيراً أن ٦٨٥,٠٠٠ دولار من أصل المبلغ الذي جمعه دربن وهو ٧٥٠,٠٠٠ دولار ، جاءت من اليهود . وإذا ما عرفنا أن أنصاري جمعوا تقريباً مثل هذا المبلغ ، وجدنا أن هذه المعركة قد ضربت مرة أخرى جمعوا تقريباً مثل هذا المبلغ ، وجدنا ان هذه المعركة قد ضربت مرة أخرى رقماً قياسياً في مجموع النفقات .

أسئلة بلا أجوبة جاهزة

بدأت الحملة لإقصائي عن الكونغرس في أوائل ١٩٧٩ واستمرت معظم السنوات الأربع التالية . وقد اجتذبت انتباه الناس وأفكارهم في كل ولاية . ومما يدل على نطاقها الوطني الشامل تلك التقارير التي تلقيتها من الأصدقاء . وقال السناتور بوب دول من كنساس ، وكان زميلاً لي مدة ست سنوات في لجنة الزراعة النيابية ، إنه سمع قبل الانتخابات وبعدها بعض الزعماء المؤيدين لإسرائيل في كنساس يتحدثون بحدة شديدة عن ترشيحي . وعلم كلارنس بالمبي ، وكيل وزارة الزراعة السابق ، أن هزيمتي كانت عام ١٩٨٢ الهدف السياسي الرئيسي للشركاء في شركة محامين كبيرة في نيويورك .

لا شك أن الهزيمة بعد ٢٢ سنة في الكونغرس مخيبة للآمال ، إلا أن ردة فعلي الرئيسية كانت الدهشة والتأمل . فقد حيّرني سلوك الفعاليات الموالية لإسرائيل . لماذا تتجشم هذه المتاعب لإقصائي عن الكونغرس؟ لماذا تجد في كل أنحاء البلاد أناساً لا يعرفونني شخصياً ، والأرجح أنهم لا يعرفون عن ماضيّ سوى القليل ، يدسّون أيديهم عميقاً في جيوبهم للمساهمة في الحملة ضدي ، وكثيرون منهم تبرّعوا بألف دولار لخصومي؟ وكيف صمد الالتزام بالحملة المضادة مدة أربع سنوات؟

ولم تجد الفعاليات الإسرائيلية سوى النزر اليسير من العيوب في تاريخ تصويتي لتنفذ منها . فكنت لسنوات أصوّت باستمرار إلى جانب مساعدة إسرائيل . وكنت أحياناً أوجّه انتقادات شديدة إلى مصر وغيرها من الدول العربية ، بل وحين حاولت حمل الرئيس كارتر على تعليق المساعدات كإجراء مؤقت لإرغام إسرائيل على وقف هجماتها على لبنان ، صوّتُ إلى جانب كل الإجراءات في الكونغرس التي تُجيز تزويد إسرائيل في المستقبل بالمساعدات العسكرية والاقتصادية .

والجدير بالملاحظة أن عدة إسرائيليين يشاركونني آرائي ، وكذلك يهود أميركيون كثيرون ، كما جاء في أحد الاستفتاءات . وعدا قضايا الشرق الأوسط فقد أيدتُ معظم القضايا التي يرحّب بها اليهود مثل الحقوق المدنية ، وبرامج العمل المجتمعي ، وحقوق المساواة للمرأة ، وتجميد الأسلحة النووية ، وتطبيع العلاقات مع الصين .

ثم إنني لست أكثر من واحد من أعضاء مجلس النواب البالغ مجموعهم ٤٣٥ عضواً . وعندما كنت مسؤولاً جمهورياً كبيراً ، كنت واحداً من تسعة أعضاء في اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية لمعالجة شؤون الشرق الأوسط . وغالباً ما كنت أقف وحدي لانتقاد إسرائيل ، سواء أكان ذلك في اللجنة أم في مجلس النواب ، ومن المؤكد إنني لا أشكّل ذلك الخطر المستطير على إسرائيل . ألا يحتمل أنصار إسرائيل صوتاً منشقاً واحداً؟

أم أن غرض اللوبي الإسرائيلي أن يجعل مني عبرة للآخرين على الطريقة الأليزابيثية؟ (تقول الحكايات إن الملكة أليزابيث الأولى كانت تشنق أميرالاً من حين لآخر ليتعظ به الآخرون) فهل وقع عليّ الاختيار لأساق إلى المشنقة السياسية من أجل ثني النواب الآخرين عن التصريح بآرائهم؟

لا أستطيع التوفيق بين الأساليب القاسية التي تعرضت لها والدفاع اليهودي

التقليدي عن الحريات المدنية ، وهو الدفاع الذي أعجبت به وأنا في المدرسة وفي الأسطول وأثناء اشتغالي بالأعمال التجارية ثم في المجال العام . وكنت أتعاون في الكونغرس تعاوناً وثيقاً مع نواب يهود أمثال ألارد لوينستاين وستيفن سولارز وبن غيلام في سبيل نصرة قضية حقوق الإنسان . وفي غمرة حيرتي طلبت توضيحاً للأمور من دوغ بلومفيلد ، صديقي في اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة ، فهزّ كتفيه وقال : «لقد كنت أكثر منتقدي السياسة الإسرائيلية ظهوراً للعيان ، وهذا هو أفضل جواب عندي» . إلا أنه لم يكن كافياً .

وقد أفضى هذا السؤال الذي لم يجد له جواباً إلى أسئلة أخرى .

ترى ، هل تعرّض نواب آخرون في الكونغرس لمثل ما تعرضت له؟ الواقع أن الذين يتكلمون بصراحة قليلون جداً ، ولكن يبدو من غير المعقول أن يستهدفني اللوبي الإسرائيلي وحدي . إنني أريد الحقائق .

وراء الكونغرس يقف الرئيس ورهط من «الزبانية» في القسم التنفيذي . فما هي الضغوط التي يمكن أن يتعرّضوا لها؟ إذا كان في وسع اللوبي المريع أن يلقي الرعب في قلب بوب هوب ، وفريق يعمل لحساب حملة ريغان الانتخابية ، وفي قلب رئيس سابق للولايات المتحدة هو فورد في انتخابات عام ١٩٨٠ ، فلا بد أن يكون نفوذه عظيماً على أعلى المستويات الحكومية .

وماذا عن المهن الأخرى؟ فإذا كان اللوبي قد أخاف بوب هوب ، فما عسى يكون أمر الآخرين في مختلف المهن؟ ففي الجامعات مثلاً هل أن الحرية الأكاديمية التقليدية تعصم الأساتذة والإداريين من التعرّض لضغوط كالتي تعرّضت لها من قِبل الفعاليات الموالية لإسرائيل؟ هل ينجو منها رجال الدين؟ وما هي حال رجال الأعمال ، الكبار منهم والصغار؟ ومما هو ذو أهمية

حيوية في مجتمعنا الحرّ ، هل يجوز إخافة المراسلين والمعلّقين والمحررين الصحفيين والناشرين وأركان التلفزيون والإذاعة؟

إنها أسئلة عميقة ، وهي بالنسبة لي أسئلة حاسمة .

وبما أنها تفتقر إلى أجوبة جاهزة آليت على نفسي البحث عن الأجوبة .

وبدأت بزيارة مكاتب اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة في الكابيتول هيل (أي مبنى الكونغرس) .

الفصل الثاني

ملك الكابيتول هيل

أشهر ما في الكونغرس الأميركي اللجنة الأميركية ـ الإسرائيلية للشؤون العامة (التي تعرف اختصاراً بـ«إيباك») .

فما إن يذكر هذا الاسم أمام أي شخص في الكابيتول هيل (أي مبنى الكونغرس في واشنطن) ممن يتعاطون بسياسات الشرق الأوسط ، حتى يتجهّم وجهه ، إن لم نقل يمتقع ، فإيباك هي صاحبة السلطة الغالبة بين المجموعات الضاغطة (اللوبيات) في واشنطن .

وحتى ولايتي الرابعة في مجلس النواب عام ١٩٦٧ ، ويوم تعييني في لجنة المجلس للشؤون الخارجية لم أكن قد سمعت بإيباك . وفي يوم من الأيام صدر عني أثناء حديث خاص في غرفة مداولات اللجنة انتقاد وجيز لهجوم إسرائيلي عسكري على سوريا .

فرد عليّ جمهوري كبير هو وليام س . برومفيلد (نائب مشيغان) مبتسماً ، وقال : «انتظر حتى يسمع سي كينن من إيباك ما قلت» . وكان يعني ا . ل . كينن ، مدير إيباك التنفيذي وكان اسمه مجهولاً لدي مثل المنظمة التي يرئسها . وعلمت فيما بعد أن برومفيلد لم يكن مازحاً في كلامه . فإيباك تعرف أحياناً ما يقوله أعضاء الكونغرس عن سياسات الشرق الأوسط حتى في

الأحاديث الخاصة ، وكل من ينتقد إسرائيل إنما يعرّض مكانته السياسية للخطر .

وليست إيباك سوى جزء من اللوبي الإسرائيلي ، بيد أنها من ناحية التأثير المباشر على السياسة العامة هي الأهم بكل وضوح . وفي السنوات الأخيرة عمقت ووسعت نفوذها . ولا أبالغ إذا قلت إن إيباك تتحكم فعلاً بكل تصرفات الكابيتول هيل بشأن السياسة الشرق أوسطية . ويكاد جميع أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب يطيعون بلا استثناء أوامر هذه اللجنة ، لأن معظمهم يعتبر إيباك الممثلة المباشرة في مبنى الكابيتول ، لقوة سياسية قادرة على إنجاحهم أو القضاء عليهم في الانتخابات .

والمهم بالفعل هو الصورة المطبوعة في الأذهان عن إيباك سواء بناء على الواقع أو الخيال . فإيباك أصبحت مرادفاً للسلطة ـ السلطة الباغية المرعبة . وتردد منشوراتها الدعائية كلمة المديح التي نشرتها عنها النيويورك تايمز حين قالت : «إنها أقوى التجمعات ذات المصلحة المشتركة في السياسة الخارجية وأحسنها إدارة وأكثرها نفوذاً في واشنطن» . وقال النائب السابق بول ن . «بيت» ماكلوسكي بمزيد من الصراحة : إن إيباك «ترهب» الكونغرس(١) . ولا أعرف أحداً غيره من النواب كان في مثل صراحته ، ولكن الكثيرين في مجلسي النواب والشيوخ يتفقون معه سراً على هذا الرأي .

وما تواجد إيباك في واشنطن سوى أبرز جزء يظهر للعيان من اللوبي الذي يعتمد نفوذه ، إلى حد بعيد ، على المؤسسة التي بناها يهود أميركا على مستوى الوطن كله ، وتعمل بواسطة أكثر من ٢٠٠ تجمع وطني . ويقول أحد العاملين المحترفين في إيباك :

«أستطيع القول إن مليوني يهودي على الأكثر يهتمون باللوبي إما سياسياً

أو من ناحية فعل الخير . أما الملايين الأربعة الآخرون فلا يُبدون أي اهتمام . ومعظم المليونين المذكورين لا تتجاوز مشاركتهم التبرع ببعض المال»[٢] .

والواقع أن الذين يؤمّنون النشاط السياسي لجميع منظمات يهود أميركا لا يزيد عددهم على ٢٥٠, ٠٠٠ شخص . وأشهر نشرة يصدرها اللوبي هي نشرة إيباك واسمها (أخبار الشرق الأدنى) وتوزع على حوالى ٦٠, ٠٠٠ شخص ، وتعتقد المنظمة أن هذا التوزيع يضمن قراءة النشرة من قِبل معظم المواطنين الأميركيين الذين يتولون مسؤوليات في العمل السياسي الموالي لإسرائيل ، سواء أكان اهتمامهم الأول بإيباك ، أو بناي بريث ، أو اللجنة الأميركية اليهودية ، أو رابطة مكافحة الافتراء ، أو الصندوق الوطني اليهودي ، أو النداء اليهودي الموحد ، أو أي تجمع وطني رئيسي آخر . وتوزع النشرة أيضاً مجاناً على الصحف وأعضاء الكونغرس وكبار الموظفين الحكوميين وغيرهم من الشخصيات البارزة في حقل السياسة الخارجية . أما أعضاء إيباك فيحصلون على النشرة كجزء من استحقاقاتهم السنوية .

وعلى صعيد الممارسة ، تعمل مجموعات اللوبي كامتداد للحكومة الإسرائيلية غير رسمي . وقد ظهر ذلك عام ١٩٨١ ، عندما ساعدت إيباك على صوغ البيان الرسمي الذي يدافع عن قصف إسرائيل المفاعل النووي العراقي ، ثم أصدرته في الساعة نفسها التي أصدرت فيها السفارة الإسرائيلية بيانها[٣] .

ولا تجادل أية منظمة يهودية رئيسية في الالتزام علانية بالمواقف والسياسات التي تعتمدها إسرائيل[٤] . وعلى سبيل المثال ، تكلّم توماس أ . داين ، مدير إيباك التنفيذي بحماسة عن خطة الرئيس ريغان للسلام عندما أعلنت في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ ، ولكن حالما رفضتها إسرائيل لزم داين الصمت .

إن هذا التنسيق الوثيق يدعو أحياناً إلى التندّر في الأوساط الحكومية . فهذا

دون بيرغوس ، السفير الأميركي السابق في السودان والدبلوماسي المتقاعد ، يذكر «أننا كنا في وزارة الخارجية نتندّر بأنه إذا أعلن يوماً رئيس وزراء إسرائيل أن الأرض مسطحة ، فإن الكونغرس يصدر خلال ٢٤ ساعة قراراً يهنئه فيه على هذا الاكتشاف»(٥) .

ونشاط اللوبي في واشنطن مجهود خطير الشأن بالنسبة إلى المنظمات اليهودية التي تتطلع بازدياد لقيادة إيباك . ويرى ستيفن س . روزنفيلد ، نائب محرر صفحة الافتتاحيات في صحيفة الواشنطن بوست ، أن إيباك هي «القوة السياسية اليهودية الرئيسية في أميركيا اليوم»(٦) .

يحدد ميثاق إيباك غايتها بالعمل التشريعي ، إلا أنها تمثل الآن أيضاً مصالح إسرائيل حيث يتبيّن أن ثمة تحدّياً لهذه المصالح في وسائل الإعلام والطوائف الدينية والكليات الأميركية ، في أي مكان . وبما أن موظفي إيباك يقبضون رواتبهم من تبرعات مواطنين أميركيين فإنهم يعفون من التسجيل بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب ، مع أنهم في الواقع يقومون بوظيفة العملاء الأجانب .

وبمرور السنين تغلغل اللوبي الموالي لإسرائيل تماماً في نظام الحكم بكامله ، وإيباك هي التي تركت أعمق انطباع ، وحتى رئيس الولايات المتحدة يلجأ إليها كلما واجهته مشكلة سياسية معقدة لها علاقة بالنزاع العربي الإسرائيلي .

صعود توماس أ . داين

عندما واجه الرئيس رونالد ريغان معارضة علنية متزايدة لوجود مشاة البحرية الأميركيين في لبنان ، سعى في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٣ إلى الاستعانة باللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) . ولم يكن حادث

التفجير الإرهابي الذي ذهب ضحيته أكثر من ٢٠٠ جندي من مشاة البحرية وهم نيام في ثكنتهم القريبة من مطار بيروت ، قد وقع بعد . ولكن كان قد قُتل حتى ذلك الحين أربعة جنود ، ثلاثة منهم برصاص القناصة ، الأمر الذي زاد قلق الكونغرس .

ووصف نائب نيويورك الديموقراطي المحنّك سام ستراتون المعروف بآرائه «التعنّتية» مشاة البحرية الأميركيين بأنهم أهداف سهلة ، وتنبأ بوقوع إصابات جسيمة بينهم . وطالب بسحبهم من لبنان .

واستنجد آخرون بتشريع «السلطات الحربية» ، وشكّوا في أن تكون لدى رئيس الولايات المتحدة صلاحية لإبقاء قوات في بيئة عدوانية كبيروت لأكثر من تسعين يوماً بغير موافقة الكونغرس الصريحة . وراح بعض أعضاء الكونغرس يشبِّهون وجود مشاة البحرية في لبنان ببداية العملية الأميركية المنكوبة في فيتنام .

أما الرئيس ريغان فقد اعترض ، كما فعل أسلافه ، على القيود التي يفرضها تشريع «السلطات الحربية» . فإذا سلّم بشروط هذا التشريع كان عليه أن يسحب قواته خلال ٩٠ يوماً ، أو أن يحمل الكونغرس على قبول التمديد . وإذا أصر على أن هذا القانون لا ينطبق على هذا الوضع لأنه ليس وضعاً عدوانياً ، فقد تثبت الأحداث بسرعة خطأ تقديره ، وعلى أي حال فإنه كان سيواجه كونغرساً ثائراً .

عندئذ قرر التحايل على المشكلة ، فطلب من الكونغرس تشريعاً يسمح له بالاحتفاظ بقوة مشاة البحرية في لبنان مدة ١٨ شهراً ، وهكذا يكون قد أرضى المتمسكين بحرفية القانون الذين يشعرون بأن على رئيس البلاد التنفيذي أن يراعي قانون «السلطات الحربية» . وهذا أيضاً يلائم حاجاته لأنه كان واثقاً من أن سحب مشاة البحرية بانتظام سيتم خلال ١٨ شهراً .

وبفضل مساعدة طارئة من جهة لم تكن متوقعة ، مرّت خطة ريغان بسلام في مجلس النواب . فقد أعرب رئيس المجلس توماس ب «تيب» أونيل ، وهو أبرز ديمقراطي منتخب في البلاد ، تأييده القوي للتشريع المطلوب . وقد اعتبر أونيل القضية قضية شعور وطني ، فاستجاب لدعوته عدد كاف من الديموقراطيين ، فضمن مرور التشريع في المجلس الذي يهيمن عليه الديموقراطيون .

أما مجلس الشيوخ ، فمع أنه خاضع لسيطرة الديموقراطيين ، فقد جابه رئيس الدولة بمشكلة أصعب . وكان التصويت على التشريع متقارباً جداً حتى كاد يشكّل هزيمة . عندئذ طلب الرئيس ريغان المساعدة والتعاون من توماس أ . داين ، موظف الكابيتول هيل ، الشاب المحنّك المندفع ذي الشعر الأسود والجسم النحيل ، والذي يترأس اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) منذ ١٩٨١ .

وكان طلب ريغان التأييد من داين بشأن قضية مشاة البحرية سابقة لا مثيل لها . ومشروع القانون المطروح لا يتضمن مالاً لإسرائيل ، وقد ابتعدت إيباك وغيرها من تجمعات اللوبي الإسرائيلي عن الدخول في جدل حول لبنان . ثم إن القوى المؤيدة لإسرائيل لم تشأ أن يلوم أميركيون آخرون إسرائيل إذا ما واجه مشاة البحرية متاعب أخرى .

ومن المؤكد أن إسرائيل كانت تتحمل فعلاً مسؤولية كبيرة عن مشكلات أميركا في لبنان(٧) . فقد ساهمت في الخفاء ، ولكن على نحو فعّال ، في تدبير وجود مشاة البحرية أصلاً في بيروت ، وذلك بموافقتها على سحب قواتها من بيروت شرط أن تحلّ محلّها قوة متعددة الجنسيات ، بينها الولايات المتحدة . (ولم تكن ثمة ضرورة للقوة المتعددة الجنسيات لو لم تغز إسرائيل

لبنان) . ومع أن إيباك كانت تود سراً بقاء مشاة البحرية في لبنان ، فإن زعماءها ، إزاء الظروف السائدة ، فضلوا البقاء وراء الكواليس .

وكانت دعوة البيت الأبيض لداين سابقة لسبب آخر . فقد شعر بالحاجة إلى مساعدة الشيوخ الذين يعتبرون عادة من أقوى مؤيديه[٨] . ولم يكن الرئيس واثقاً من أصوات ١٢ جمهورياً بينهم جون وارنر من فيرجينيا ، ودان كويل من أنديانا ، ووليام كون من ماين ، وجيمس أ . ماكلور من إيداهو . فجميعهم يعتبرون عادة «صقوراً» فيما يتعلق بالقضايا العسكرية . وباستثناء ماكلور كانوا جميعاً يؤيدون إسرائيل بقوة . وعلّق أحد أركان إيباك حين علم بطلب ريغان : «لئن كان البيت الأبيض قلقاً بشأن هذه الأصوات ، فليطمئن إلى أن مشروع القانون سينجح» .

وعلى الرغم من تردد إيباك في التورط علانية في هذه القضية الحساسة ، فقد قامت بالاتصالات اللازمة ، وإذا بتسعة شيوخ من أصل ١٢ ، بينهم الأربعة الذين سبق ذكرهم يصوتون إلى جانب الرئيس ويساعدونه على تسجيل نصر بأغلبية ضئيلة هي ٥٤ صوتاً ضد ٤٦[٩] .

لم تأت التقارير الإعلامية عن هذا الحدث المثير على ذكر دور إيباك في تحقيقه ، غير أن ريغان الذي غمرته الفرحة اتصل بداين شخصياً ليشكره . وقد قدم مايكل غايل ، الذي كان يشرف حينذاك على العلاقات بين البيت الأبيض والجالية اليهودية ، تسجيلاً لهذا الحديث الهاتفي إلى إيباك مقترحاً عليها نشره ، إلا أنها رفضت مفضلة الإبقاء على دورها في القضية مكتوماً ، وهكذا سلّم غيل نصّ الحديث إلى وولف بليتزر من جريدة الجيروزالم بوست ، وكان في السابق يكتب في «نشرة الشرق الأدنى» التي تصدرها إيباك . وجاء في مقالة الجيروزالم بوست أن ريغاين قال لداين «أردت أن أشكرك وأشكر جميع موظفيك على المساعدة العظيمة التي أسديتموها لنا بشأن تشريع سلطات

الحرب . . . وإنني أعرف أنكم حشدتم المنظمات الأساسية لتأمين التأييد»[١٠] .

فرد عليه داين قائلاً «إننا في الواقع نحاول استعمال الهاتف . وهذا جزء من واجبنا ونود القيام به وسنواصل القيام به . . . والواضح أننا نريد أن نعمل معاً» .

وبالفعل عملوا معاً . وأنشأ مكتب ريغان التنفيذي علاقة وثيقة لم يسبق لها مثيل مع إيباك . ولم تكن تلك المرة الأولى التي يتوجه فيها البيت الأبيض أو وزارة الخارجية إلى مجموعة ضاغطة طلباً للمساعدة . ومع أن هذه الاتصالات على المستوى العالي ليست معروفة كثيراً حتى في الكابيتول هيل ، فإنها تجري كل مرة يُطرح فيها تشريع خاص بالمساعدات الخارجية . وبغضّ النظر عمن يرئس البيت الأبيض فإنه يجد أن تأمين موافقة الكونغرس على المساعدات الخارجية يشكّل تحدياً ، وخصوصاً إذا كان التشريع يتضمن مساعدات اقتصادية وعسكرية لإسرائيل ، ويتطلع إلى إيباك بطبيعة الحال للمساعدة . وباستثناء منظمات إنسانية وكنسية قليلة ، فإن عبء المساندة الداخلية للمساعدات الخارجية يقع على إيباك .

ولولا إيباك لما تمّت الموافقة على تشريع المساعدات الخارجية بمستوى ٧ ملايين دولار لعام ١٩٨٣ ولصادف صعوبة في البقاء . وصدر مديح خالص للوبي من جون . ك . ولهيلم ، المدير التنفيذي للجنة الرئاسية التي وضعت التوصيات في أواخر ١٩٨٣ بشأن اتجاه المساعدات الخارجية في المستقبل[١١] . وولهيلم هذا هو موظف متمّرس في وكالة التنمية الدولية ، وقد خاطب اجتماعاً لمكافحة الجوع في العالم انعقد في وزارة الخارجية في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ فقال : «إن مساندة اللوبي المؤيد لإسرائيل «حيوية» لموافقة الكونغرس على المساعدات الخارجية» .

وفي أوائل الستينات عندما كانت المساعدات لإسرائيل متواضعة ـ أقل من ١٠٠ مليون دولار في السنة ـ فاز مشروع قانون للمساعدات الخارجية بصعوبة في مجلس النواب بأغلبية خمسة أصوات فقط . وكانت إيباك آنذاك في عهد طفولتها .

وإيباك هي التي رسمت الاستراتيجية التي أدت إلى زيادة قدرها ٥١٠ ملايين دولار في مساعدات العام ١٩٨٣ لإسرائيل ـ وكانت هذه الزيادة مستغربة لأنها جاءت عقب القصف العشوائي لبيروت وفشل القوات الإسرائيلية في وقف مذبحة اللاجئين الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا ، وهي المذبحة التي أثارت استنكاراً عاماً لسياسة إسرائيل لا سابقة له .

لقد عارضت الحكومة هذه الزيادة ولكنها غلبت على أمرها في النهاية . فأرسل القاضي وليام كلارك ، مستشار الرئيس ريغان للأمن القومي حينذاك ، نداء إلى السناتور الجمهوري مارك هتفيلد يرجوه وقف الزيادة ، وانتهى الأمر . ولكن سبق أن التزمت إيباك بتأييد الحكومة عن طريق إقناع الأغلبية في لجنة المخصصات بأن الزيادة هي مجرّد مسألة وقوف مع إسرائيل أو ضدها . ولم يكن بودّ أحد أن يتزعّم الجانب السلبي .

وسبق لإيباك أن أربكت الحكومة في مجلس النواب حيث اعترض البيت الأبيض على الزيادة لأسباب تتعلق بالميزانية العامة ، مشيراً إلى أنها ستكون على حساب بلدان أخرى محتاجة . غير أن هذا الاعتراض زال عندما تقدّم مفاتيح إيباك بمعطيات مُحكمة تُظهر كيف يمكن تحقيق المساعدة الإضافية لإسرائيل من غير تقليص الدعم للبلدان الأخرى . ولخّص أحد مفاتيح إيباك ما حدث بقوله : «الواقع أن مفاتيح الحكومة لم يقوموا بما هو مفروض عليهم . ولم يعملوا متكافلين متضامنين» . وبحلول ١٩٨٤ كان مستوى المساعدات قد

تجاوز ٢ بليون دولار في السنة ، كلّها هبة لا تحتاج إلى سداد ، وكانت المصادقة عليها بأغلبية ١١٢ صوتاً .

وكان جورج شولتز ، وزير الخارجية ، قد ألّف في شباط (فبراير) ١٩٨٣ ، لجنة لتوصي بإجراء تغييرات في برنامج المساعدات الخارجية قوامها ٤٢ شخصية بارزة ، بينهم ٢٧ من أعضاء مجلس الشيوخ أو مجلس النواب يتولون أساساً مسؤولية التشريع بشأن المساعدات الخارجية . أما الآخرون فممن برز في السنوات السابقة في إدارة المساعدات الخارجية .

ولم يكن في اللجنة عضو متفرغ غير توماس أ . داين ، المدير التنفيذي لإيباك . وحسبما أعلم فإن هذه هي المرة الأولى التي يُختار فيها عضو ضاغط لمثل هذه المهمة الحكومية الجليلة . واختيار داين بالذات مستغرب ، إذ يؤمّن له علاقة عملية وثيقة مع المجموعة الصغيرة التي ترسم وتنفّذ السياسة الخاصة بموضوع أُنشئت إيباك أصلاً للتأثير فيه ، ألا وهو المساعدات لإسرائيل .

ولا يمكن لعنصر ضاغط من اللوبي أن يتصوّر الحصول على مكانة أفضل من هذه . وقد علّق السناتور السابق جيمس أبو رزق ، رئيس اللجنة الأميركية العربية لمكافحة التمييز ، بقوله :

«كما لو أننا عيّنا رئيس شركة لوكهيد في مجلس لوزارة الدفاع التي تقرر نوع الطائرات التي على سلاحنا الجوي شراؤها» .

في تشرين الثاني (نوفمبر) ارتفع داين درجة أخرى في سلّم المقامات والنفوذ في واشنطن[١٢] . فقد دعاه البيت الأبيض لحضور اجتماع سري مع مستشار الأمن القومي روبرت مكفرلين ، أقرب مستشار للرئيس ريغان في الشؤون السياسية اليومية المتعلقة بالشرق الأوسط . وكان على جدول الأعمال موضوعان شديدا الحساسية في السياسة الخارجية وهما الوضع اللبناني واقتراح مساعدة الأردن على إنشاء قوة للتدخل السريع . وهاتان قضيتان تهمان

إسرائيل كثيراً بطبيعة الحال . وجاء استدعاء داين بعد أسبوع فقط من تلقيه مكاملة الرئيس الهاتفية المعبّرة عن الابتهاج .

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ صنّفت مجلة «واشنطونيان» داين بين أعظم المتنفذين في عاصمة الدولة .

وحتى العواصم العربية أثارها اشتهار داين . ففي أواسط شهر آذار/ مارس ١٩٨٤ ، اعتبر العاهل الأردني الملك حسين إيباك علانية مسؤولة جزئياً عن تراجع أميركا عن استخدام نفوذها وتزعمّها لمسيرة السلام في الشرق الأوسط(١٣) . وانتقد كذلك تأثير اللوبي الإسرائيلي الجامح على مرشحي الرئاسة الأميركية . وقال إن على المرشحين «أن ينشدوا رضا إيباك والصهيونية وإسرائيل» .

وثمة تطور واحد استفز الملك حسين بنوع خاص . فلمدة ١٠ أيام بدءاً من منتصف آذار (مارس) ١٩٨٤ شارك داين شخصياً في مفاوضات مباشرة تتعلق بالسياسة الخارجية مع وكيل وزارة الدولة لورانس س . إيغلبرغر ومستشار الأمن القومي مكفرلين(١٤) . وفي إحدى الجلسات عرض إيغلبرغر أن يسحب الاقتراح الذي شاع الحديث عنه لبيع الأردن صواريخ ستينغر المضادة للطائرات ، إذا تخلّت إيباك عن تأييدها لتشريع ينص على نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس .

وظهرت في الصحف الأميركية انتقادات الملك حسين القاسية للولايات المتحدة وإيباك ، فأدرك داين أنها تعزز المعارضة البرلمانية لصفقة الصواريخ . وعندما تقدم إيغلبرغر باقتراحه ، كانت إيباك قد أمنّت معارضة ٤٨ عضواً في مجلس الشيوخ . وفي اليوم التالي حصلت على تعهّد بالمعارضة من ستة آخرين(١٥) . وهكذا استطاعت إيباك القضاء على مشروع البيع دون أن تدخل في صفقة حول أية قضية أخرى .

وبعد رفض عرض ايغلبرغر ، وعد داين بأن تكف إيباك عن معارضتها الفاعلة لاقتراح مساعدة الأردن على تشكيل قوة للتدخل السريع ، وبأن تبذل ما في وسعها للتوصل إلى حل وسط بشأن مشروع قانون نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس ، شرط أن تقدم الإدارة على اتخاذ خطوتين هامتين :

أولاً ـ رفض بيع صواريخ ستينغر المضادة للطائرات للمملكة العربية السعودية .

ثانياً ـ إصدار بيان تعلن فيه أنها لن تجري مزيداً من الاتصالات غير المباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية[١٦] . ومع أن البيان المطلوب لم يظهر ، فإن الإدارة تراجعت عن بيع صواريخ ستينغر للسعودية والأردن .

وخرج داين من هذه المفاوضات أعظم هيبة وأعلى مقاماً . ولم يدع إلى مفاوضات (إيغلبر ـ مكفرلين ـ داين) ريتشارد مورفي ، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا والمسؤول عن تطوير وتصريف سياسات الولايات المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط . ولم يُبلَّغ مورفي بقرار الإدارة بشأن إلغاء صفقة ستينغر المقترحة إلا بعد أن بُلِّغ لإيباك بإثنتي عشرة ساعة .

وقد علّقت الواشنطن بوست على هذه الحادثة بأنها «أثارت التساؤل بشأن لياقة عقد الإدارة صفقات حول قضايا متعلقة بالسياسة الخارجية مع منظمات خاصة لها مصالح معيّنة» . وكان رد داين الجاهز : «نحن نفضل أن نكون أقوياء وعرضة للانتقاد ، من أن نكون ضعفاء مغمورين وغير محترمين» .

إن الاعتبارات الرئاسية التي لم يسبق لها مثيل كانت بمثابة إطراء لشخصية داين الذي يجمع بين المداهنة والعنفوان والصراحة والديناميكية . وفي عهد داين ارتفع عدد أعضاء إيباك من ١١,٠٠٠ إلى ما يزيد على ٥٠,٠٠٠ عضو ، وتضخمّت ميزانيتها من ٧٥٠,٠٠٠ إلى أكثر من ٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار .

وتشعر مراكز القوة فيما وراء المكتب الرئاسي بنفوذ داين . فهو يتلقى مكالمات من المرشحين للرئاسة ومن الرؤساء . ويقول إن نائب الرئيس السابق والتر مونديل «يتلقف الأفكار منا» قبل أن يُصدر بياناته عن السياسة الشرق أوسطية .

ومعظم إجراءات الكونغرس المتصلة بالسياسة الشرق أوسطية هي إما من وضع إيباك وإما بموافقتها .

توسيع الشبكة

يستخدم توماس أ . داين ، مدير اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) فريقاً من المحترفين الأكفاء المندفعين ، ويحافظ على تعاملهم معاً بوئام ، وذلك تحقيقاً لهذه المآثر من أجل إسرائيل ، بالتعاون أحياناً مع رئيس الولايات المتحدة ، وأحياناً أخرى بدونه .

ويحتفظ داين لإيباك بخطوط سياسية واضحة وبمجندين منضبطين . ويقتصر دور إيباك على دعم سياسات إسرائيل دون صياغتها ، لذلك فإن إيباك على اتصال هاتفي يومي مع السفارة الإسرائيلية ، كما أن داين يجتمع شخصياً بمسؤولي السفارة مرة على الأقل في الأسبوع .

ولا يزيد عدد موظفي إيباك على ٦٠ شخصاً ، وهو عدد ضئيل بالمقارنة مع المنظمات اليهودية الأميركية الكبيرة الأخرى ، ولكنها مع ذلك تستدرّ موارد شبكة عريضة تشمل البلاد من الفعاليات التي لا تتقاضى أجراً . والاجتماعات التي يعقدها الأعضاء سنوياً في واشنطن هي الوسيلة الأولى لحشد المجندين . ويستمع الحضور إلى كلمات من شخصيات أميركية يهودية بارزة ، ويشاركون في ندوات وحلقات دراسية وعملية ، ويتبرعون بالمال للقضية .

وتجتذب هذه المؤتمرات أرفع المواهب السياسية مثل السفير الإسرائيلي ، وكبار المسؤولين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية ، وأعضاء بارزين في مجلسي الشيوخ والنواب . وقد ظهر في المؤتمرات الأخيرة الشيوخ توم داشل من ساوث داكوتا ، وجون ماكيين من أريزونا ، والنائب توم ديلاي من تكساس ، وإيهود براك وأريئيل شارون ، بالإضافة إلى حاكم تكساس جورج دبليو بوش ـ قبل سنة من انتخابه رئيساً .

ويتمثل البيت الأبيض أيضاً تمثيلاً جيداً في هذه المؤتمرات . وقد أكد جورج بوش ، نائب الرئيس ، لمندوبي إيباك مؤخراً أن إدارة ريغان ستستمر في محاربة اللاسامية في الأمم المتحدة ، وانتقد مرشحي الرئاسة الديموقراطين الثلاثة والتر مونديل وغاري هارت وجسي جاكسون «لتساهلهم إزاء اللاسامية» .

تنمّي إيباك الروابط مع الجماعات ذات المصالح الخاصة بعناية ودقة . فقد أعلنت عن الامتداد المسيحي كأحدث برنامج وطني لها . وقدّمت ميري وايت «الذي ولد من جديد مسيحياً» على أنه مدير العلاقات مع الطائفة المسيحية . وقال آرت تشوتن ، نائب توماس داين ، إن الهدف ليس أكثر من «إدخال هذه الطائفة في إيباك» . وأشار إلى وجود ٥٠ مسيحياً يمثلون ٣٥ ولاية كدليل على التقدم نحو تحقيق هذا الهدف . وساهم وايت في تنظيم المائدة الدينية السنوية المستديرة لصلاة الفطور لأجل إسرائيل في شهر شباط (فبراير) التالي . وشغل كريس جرستن منصب المدير السياسي لإيباك بعد أن خدم سبع سنوات كمساعدة خاص لرئيس الاتحاد الدولي للمهندسين العاملين .

وتعزز إيباك نشاطاتها من الساحل إلى الساحل ببرنامج خطابي . فقد ألقى أركانها وموظفوها ومندوبوها أكثر من ٩٠٠ خطاب عام ١٩٨٢ وحده . وتقام حفلات الاستقبال بالعشرات في المدن الصغيرة . وتسهم الندوات الإعلامية

التي تعقد في منازل الوجهاء اليهود في طول البلاد وعرضها في جمع التبرعات لزيادة الدخل من اشتراكات الأعضاء السنوية . وتعمل المناسبات الإجتماعية التي تقام في الكابيتول هيل على نشر الرسالة المطلوبة بين ألوف طلاب المدارس الثانوية والكليات الذين يتدربون في مكاتب الشيوخ والنواب أو في مكاتب اللجنة .

وتنظم الهيئات اليهودية الأخرى رحلات إلى إسرائيل تساعد على إنشاء قاعدة شعبية لبرنامج إيباك . ففي نيسان (ابريل) ١٩٨٢ مثلاً ، نظمت بعثة قيادة الشباب ، المنبثقة من النداء اليهودي الموحد ، رحلة لمدة أسبوع واحد لألف وخمس مئة يهودي أميركي . وقال أحد موظفي إيباك «إن الزوار أخذوا فكرة عن أروع ما يمكن أن تتصوره في أي بلد» .

وقال إن هذه الرحلة تركت أثراً عميقاً : «فقد خلقت روحاً للقضية وعادت بتبرعات . وكان جمع التبرعات مسك الختام ، فقد تم فور خروج الزوار من النصب التذكاري لمذبحة اليهود الجماعية (التاريخية)» .

ملأت هذه الزيارة النفوس بالرهبة ، وقال الموظف : «إن مديري الرحلة درسوها على أساس علمي . فهم يعرفون كيف يضغطون على كل الأزرار» . وتقاسم الريع النداء اليهودي الموحد وإسرائيل . ويقول لاري كرافتوفيتز ، وهو صحفي من واشنطن ذهب في رحلة مماثلة ، إنه تأثر تأثراً عميقاً بمشاهدته . وأضاف : «أرى نفسي وقد أصبحت متعاطفاً مع أهداف جدول الأعمال اليهودي الجديد (أكثر مما أنا مع السياسة الراهنة للحكومة الإسرائيلة) ، ولا بد من القول إنني معجب» .

ولا تقتصر هذه الرحلات على اليهود ، بل إنها تشمل حكاماً وأعضاء من المجالس التشريعية في الولايات وزعماء الطوائف والمشتغلين في الأعلام . فهؤلاء تتاح لهم فرصة المشاركة في رحلات مجانية إلى إسرائيل .

وتنظم أيضاً رحلات للزعماء من جميع أنحاء البلاد ، وخاصة لأولئك الذين في الكابيتول هيل . ومع أن إيباك لا تتولى بنفسها هذه الرحلات ، فإنها تسهّل أمرها . ولقد زار إسرائيل أكثر من نصف أعضاء الكونغرس ، وحوالى النصف توجه إليها في ما اعتبر رحلة عمل على حساب الحكومة الأميركية . وتتحمل المنظمات اليهودية أو أفراد اليهود نفقات الآخرين ، إلا في حالات إستثنائية قليلة .

وهناك فئة أخرى محتملة النفوذ لا يفطن إليها أحد في الغالب ، وهي فئة موظفي الكونغرس الذين تحاول إيباك التأثير عليهم . وتعمل إيباك متعاونة مع الجامعات الإسرائيلية التي تدبر رحلات مجانية للموظفين الذين يشغلون مناصب عالية .

وتُسمى هذه الرحلات السنوية «برنامج هال روزيتال» تخليداً لذكرى معاون السناتور الجمهوري السابق جاكوب جافتس الذي اغتاله فلسطيني في أول رحلة من هذا النوع .

ونجحت إيباك في إبعاد المشرّعين الأميركيين عن زيارة البلدان العربية بقدر نجاحها في عرض وجهات نظر إسرائيل دون سواها . وعندما دعت الجمعية الوطنية للأميركيين المتحدرين من أصل عربي التي تعمل عن طريق مجلس الشؤون العالمية في عمّان ، جميع النواب الأميركيين وأزواجهم للقيام برحلة مجانية إلى الأردن مع زيارة فرعية للضفة الغربية عام ١٩٨٣ ، سارعت إيباك إلى إلقاء الشك حول الرحلة في نشرتها الإخبارية . إذ تساءلت كيف يستطيع الأردن من غير تعاون إسرائيل أن ينقل السياح عبر نهر الأردن للقيام بزيارات مبرمجة في الضفة الغربية . ونقلت النشرة عن نائب تنسي الجمهودي دون سندكويست «توجّسه» من ان «يستغل» الدعاة المعادون لإسرائيل زملاءه في حال قبولهم الدعوة . فلم يقم بتلك الرحلة سوى ثلاثة نواب . وفي عام ١٩٨٤ ألغيت رحلة مماثلة لعدم توفر المشاركين .

وتدعم إيباك برنامجها التوسعي بسيل مستمر من المطبوعات . وبالإضافة إلى نشرة «أكشن أليرتس» (إنذارات للعمل) والنشرة الأسبوعية «نير ايست ريبورت» (نشرة الشرق الأدنى) ، تنشر إيباك مقالات عن المواقف ودراسات ترد على المنتقدين ، وغالباً ما تذمّهم ، وتدافع عن أهداف إسرائيل .

وأكثر مطبوعاتها إثارة للجدل «لائحة الأعداء» التي صدرت منها الطبعة الأولى في ربيع ١٩٨٣ ، وهي عبارة عن كتاب ورقي الغلاف أنيق الطباعة من ١٥٤ صفحة بعنوان (الحملة لتشويه إسرائيل) ، أو بالأحرى دليل أسماء الفعاليات : ٢١ منظمة و٣٩ شخصاً تعتبرهم إيباك أعداء للمصالح الإسرائيلية .

وتضع إيباك في خانة الأشرار شخصيات بارزة مثل وكيل وزارة الخارجية السابق جورج و . بول والسفراء المتقاعدين تاكلوت سيلي وأندرو كيلغور وجون سي . وست وجيمس أكنز والسناتور السابق جيمس أبو رزق . هذا بالإضافة إلى خمسة يهود منشقين وعدد من العلماء .

ويبدو أن رابطة مكافحة الافتراء «بناي بريث» كانت تجهل مشروع إيباك هذا ، فأصدرت في الوقت ذاته تقريباً لائحتها الخاصة بأسماء الأعداء بعنوان (الدعاية الموالية للعرب في أميركا : أدوات وأصوات) . ووصفت أيضاً بأنها الطبعة الأولى وتضم أسماء ٣١ منظمة و٣٤ شخصاً . وهذان الكتابان هما في الواقع لائحة سوداء تعيد إلى الأذهان ذكرى أسوأ الأساليب التي شهدها عهد ماك آرثي . وثمة لائحة أعداء مشابهة تستعمل في برنامج إيباك التوسعي في الكليات والجامعات .

ينشرون الخبر بسرعة

عن طريق توزيعات «أكشن أليرتس» (إنذارات للعمل) تبقي إيباك على أكثر من ١٠٠٠ زعيم يهودي في جميع أنحاء الولايات المتحدة على اطلاع

على قضايا الساعة . و«الإنذار» يستدعي عادة العمل لمواجهة تحد تشريعي في الكابيتول هيل ويتطلب مكالمة هاتفية أو برقية أو زيارة شخصية ، عند الضرورة ، لعضو كونغرس ممانع .

ويمكن أن يكون للشبكة تأثير فوري تقريباً . فحدث مرة أن قلت لزميل في لجنة الشؤون الخارجية همساً إنني أفكر في اقتراح تعديل لمشروع قانون مطروح للدرس يخفّض قيمة المساعدات لإسرائيل . وبعد نصف ساعة فقط جاءني نائبان آخران وعلى وجهيهما إمارات التبرُّم ، وعلمت منهما أنهما تلقيا للتوّ مكالمات هاتفية من مواطنين في منطقتيهما يعربون عن قلقهم إزاء التعديل الذي أفكر فيه .

ويشرح بول وايريش ، الذي عمل معاون سناتور قبل أن يصبح محللاً سياسياً ، نفوذ إيباك فيقول : «لديهم نظام مدهش . إذا صوّت إلى جانبهم أو أدليت بتصريح أعجبهم فإنهم ينشرون الخبر بسرعة عن طريق مطبوعاتهم والمحررين الذين يتعاطفون مع قضيتهم في جميع أرجاء البلاد .

وقد تكون الآية معكوسة . فإذا نطقت بما لا يستسيغونه ، عرّضت نفسك للشجب والتشهير عبر هذه الشبكة ذاتها . وهذا النوع من الضغط كفيل بأن يؤثر على تفكير الشيوخ ، خصوصاً إذا كانوا مترددين أو بحاجة إلى دعم» .

ويتولى تنفيذ هذه النشاطات جهاز متقن من الموظفين واللجان والمجالس يجعل من إيباك مؤسسة متلاحمة جاهزة للعمل السياسي من الساحل إلى الساحل . ويجتمع مسؤولوها الكبار مرة في الشهر للتباحث مع داين في أمور التنظيم والإدارة . ويأمل كل من نواب الرئيس الخمسة أن يصبح رئيساً في يوم من الأيام . وتدعى اللجنة التنفيذية المؤلفة من ١٣٢ عضواً إلى الاجتماع في واشنطن كل ثلاثة أشهر للاطلاع على سير العمل . وثمة مجلس

وطني لإيباك يزيد عدد أعضائه على ٢٠٠ شخص . وهذه التقسيمات تضم قيادات معظم المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة .

إن موظفي إيباك ليسوا محترفين من طراز أول فحسب بل متحمسون جداً وواسعو الخبرة . وكان المدير الحالي هوارد كوهر ، يعمل في إدارة وزارة الدفاع قبل انضمامه إلى المنظمة . كما سبق له أن تولى منصب نائب مدير الائتلاف اليهودي القومي ، ومنصب مساعد ممثل اللجنة اليهودية الأميركية في واشنطن .

ولدى أركان لوبي إيباك أسباب الاتصال الفوري بأعضاء مجلسي النواب والشيوخ ولا يتحرجون من الاتصال بهم في منازلهم حتى في الليل ، باستثناء نائب نبراسكا الجمهوري دغلاس بيروتر الذي لا يستقبل أحداً من أركان إيباك أو غيرها . لكن أبواب مكاتب جميع النواب الآخرين مفتوحة على مصاريعها أمام أركان إيباك . وقد أوضح هذا الوضع معاون أحد النواب بقوله :

«إن أحد الأسباب هو البراعة الاحترافية ، فهم يعرفون ما يفعلون ، ويقول الواحد منهم كلمته في صلب الموضوع ويمشي . وهم دائماً مصدر موثوق للمعلومات ، بالإضافة إلى كونهم وديين يمكن الركون إليهم . ولكن الأهم من ذلك كلّه أن النواب يرون أن لديهم صلات مباشرة وقوية مع الناخبين المهمين» .

وهكذا تكون النتيجة تعاوناً وألفة على نحو لافت للنظر بين البرلماني والركن الضاغط . وصرّح أركان إيباك في لقاء عفوي في أروقة الكابيتول هيل بقوله : «سأحاول غداً مقابلة خمسة نواب . وقد أجريت الاتصالات اللازمة هذا الصباح لتأكيد المواعيد ، ولا شك في أنهم سيستقبلونني فور وصولي» . وبعد يومين قال هذا الركن ، وقد تولاه العجب من نفوذ إيباك : «لقد قمت

بالمقابلات الخمس جميعاً وكنت أدخل على كل نائب رأساً . فلم أكن لأنتظر لحظة واحدة . إن اتصالاتنا مدهشة بالفعل . . .» . وما أبعد الفرق بين هذا وبين تجارب أفراد الهيئات الأخرى الضاغطة على كابيتول هيل . فهذا خبير بأعمال الضغط يحسد إيباك على ما تتمتع به من سهولة الاتصال ، ويقول : «لو استطعت أن أقابل نائبين أو شيخين في يوم واحد لكان ذلك إنجازاً باهراً لي» .

وعلى الرغم من إنكار إيباك فإنها تحتفظ بسجلات وثيقة عن كل عضو في مجلس النواب ومجلس الشيوخ . وخلافاً للمفاتيح الآخرين الذين يلاحقون عدداً قليلاً فقط من القضايا «الرئيسية» ، فإن مفاتيح إيباك يراقبون نشاطات أخرى مثل التصويت في اللجان ، والمشاركة في رعاية مشاريع القوانين ، وتوقيع الرسائل وحتى إلقاء الخطب . ويبدي أحد موظفي الكابيتول هيل إعجابه فيقول : «هكذا يكون العمل في العمق» .

ومن الأمثلة على سطوة اللوبي ما حدث في ٣ أكتوبر ١٩٨٤ عندما برهن مجلس النواب كما رآه الصهاينة على أنه يعادل في نقائه نقاء الصابون العاجي . فعندما طُرح مشروع قانون يقضي بإلغاء جميع القيود على التجارة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية فاز بـ ٥ ,٩٨٪ (٤١٦) من الأصوات ، بالرغم من المعارضة القوية التي لقيها من الاتحاد الأميركي للنقابات العمالية والاتحاد الأميركي للمكاتب الزراعية . ولم يصوّت إلا ستة ضد هذا التشريع الذي يثير في العادة رد فعل قوي معاكس بسبب تأثيره على فرص العمل وأسواق السلع الأميركية .

وعندما قاموا بالتصويت كان قلة منهم فقط على علم بدراسة قامت بها دائرة التجارة ووجدت فيها أن إعفاء الواردات من الضرائب الذي اقترحه مشروع القانون سوف يعود «بنتائج سلبية خطيرة» على زارعي الخضار[١٨] . ولما كان البيت الأبيض يريد إقرار مشروع القانون بالرغم من تأثيره في فرص

العمل والأسواق ، فإنه اعتبره «سرّياً» وأقفل عليه . وأخيراً تمكن أحد أعضاء الكونغرس من انتزاع نسخة عنه بعد أن شكا بمرارة وحق للبيت الأبيض واحتج بأن إيباك قد حصلت على نسخة منه لاستخدامها الخاص .

«تفاهمت مع إيباك»

يمكن اتخاذ نائب مريلاند الديموقراطي كلارنس د . «دوك» لونغ البالغ ٧٤ سنة ، مثلاً على الصلات القوية بين إيباك والكابيتول هيل . وهو يساعد إسرائيل بصفته رئيساً للجنة مجلس النواب الفرعية للمخصصات التي يأتي ، ضمن مهماتها العديدة ، مناقشة المساعدات لإسرائيل وغيرها من البلدان .

ويتباهى هذا النائب الطويل الأشيب الذي سبق أن كان أستاذ علم الاقتصاد في جامعة جونز هوبكنز بنجاحه فيقول : «إن إيباك جعلت من منطقتي محط اهتمامها الأول» . وثمة أسباب وجيهة تقدّر إيباك من أجلها لونغ ، فبيده تكون المطرقة عندما تُعرض مسألة تمويل المساعدات لإسرائيل على لجنته . واللوبي الإسرائيلي يريد أن تبقى المطرقة في يده . وجرت العادة على اختيار رؤساء اللجان حسب الأقدمية . ويأتي بعده في الترتيب نائب وسكنسون ديفيد أوبي ، الذي جر على نفسه غضب اللوبي عندما تقدم قبل سنوات بتعديل في مجلس النواب من شأنه تخفيض المساعدة لإسرائيل بمقدار ٢٠٠ مليون دولار(١٩) . أما «دوك» لونغ فلم يساوره الشك إطلاقاً في سلامة منح المساعدات لإسرائيل ، وساعد زملاءه في رفض تعديل أوبي بـ ٣٤٢ صوتاً ضد ٣٢ .

وفيما كان لونغ يجلس إلى المائدة في مطعم مجلس النواب خلال جلسة طويلة عام ١٩٨٢ قال :

«قررت منذ زمن بعيد أن أصوّت لصالح ما تريده إيباك ، لأنني أكره أن يلازموني كظلي . ومنطقتي صعبة جداً ، وأنا في غنى عن المتاعب (التي

يمكن أن تسببها جماعة الضغط الموالية لإسرائيل) . فقد صممت على كسب تأييدهم والاحتفاظ به» .

ثم تحوّل الحديث إلى أسئلة أوبي عن المستويات العالية لمساعدة إسرائيل . فعلق لونغ بقوله : «لا أدري لماذا ينطق ديف بمثل هذا الكلام» . فأجابه أحد الزملاء مستنكراً : «ربما لأنه يفكر في مصالحنا القومية» .

وفي أيلول «سبتمبر» ١٩٨٣ تزعّم لونغ حملة لتأمين سحب مشاة البحرية الأميركيين في لبنان ، واقترح تعديلاً من شأنه قطع المخصصات للعملية في غضون ٦٠ يوماً . وسأله الصحافي جو هول الذي يعرف ارتباطات لونغ الوثيقة باللوبي الإسرائيلي : «هل أنت متأكد من أن تعديلك هذا لن يجر عليك المتاعب»؟ فأجاب بلا تردد : «لا عليك ، لقد تفاهمت بشأنه مع إيباك» . ولم يكن لونغ مازحاً . ومع أنها لم تكن المرة الأولى التي يبتّ فيها مقدّماً بأمر اقتراح برلماني مع اللوبي الإسرائيلي ، فإنها المرة الأولى التي يفصح فيها عن البتّ المسبق علانية . ولقد أثار اقتراح خفض المساعدة للبنان مناقشة حادة ، واعترضت عليه شخصيات بارزة مثل رئيس المجلس«تيب» أونيل ولي هاملتون من أنديانا ، رئيس اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط . وأخيراً هزم الاقتراح بأغلبية ٢٧٤ صوتاً مقابل ١٥٣ .

وينكر لونغ صلاته الشخصية بالمصالح الموالية لإسرائيل مع أنها أيدته بكل قوة ، وساهمت ١٨ لجنة من لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل بمبلغ ٣١,٢٥٠ دولاراً في حملة إعادة انتخابه عام ١٩٨٢ . ولكنه يقول : «لا حاجة لأن يعطيني أحد مالاً كي أصوّت لصالح المساعدات لإسرائيل ، فأنا أفعل ذلك منذ ٢٠ سنة ومعظم الوقت من غير تبرعات» .

كانت الأصوات والأموال التي قُدمت عام ١٩٨٤ لحملة لونغ الانتخابية من المؤيدين لإسرائيل غير كافية ، فبالرغم من أن لجان العمل السياسي

المناصرة لإسرائيل أمدته بـ ١٥٥٠٠٠ دولار قبل الأول من يوليو ـ وكان أربعة أضعاف المبلغ الذي تلقاه أي مرشح آخر ـ وبالرغم من أن المبلغ ربما تضاعف يوم الانتخاب ، فإن لونغ خسر بـ ٥٧٢٧ صوتاً . ومن أسباب هزيمته الدعاية التي قام بها أناس بارزون من الجمعية الوطنية للعرب الأميركيين ، هاجموا فيها لونغ بسبب تأييده الأعمى لمطالب إسرائيل . وكان ديفيد أوبي ، الخليفة المحتمل للونغ في رئاسة اللجنة ، الديموقراطي الوحيد الذي لم يقبل مالاً من لجان العمل السياسي المناصرة لإسرائيل .

«لم يغفروا لي إطلاقاً»

مرّة واحدة كان للوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة يد في إبعاد نائب للرئيس من منصبه . ففي رسالة وجهها إلي بتاريخ ٢٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٨ ، نسب نائب الرئيس الأميركي السابق سبيرو ت . أغنيو ، إلى لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (إيباك) وغيرها من عناصر اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة ، الفضل في منعه من الوصول إلى سدّة الرئاسة . وكان أغنيو معبود المحافظين قبل أن يستقيل من منصبه كنائب للرئيس ، بسبب تلقيه مبالغ من المال غير شرعية تعود إلى أيام توليه منصب حاكم ميريلاند . كانوا يحبونه لتهجماته اللاذعة والمسلية أحياناً على الليبراليين ، الذين وصفهم يوماً بـ«المشاكسين الذين يهذرون بالكلام الفارغ» .

قال أغنيو إنه منكبٌ على قراءة ثانية لكتابي هذا ، وأضاف :

«على الرغم من أنك لم تأت على ذكر تجربتي في كتابك إلا أنني أعزو بداية مصاعبي إلى مواجهة مع هذا اللوبي نفسه . ففي العام ١٩٧١ ، تمنّى عليّ الرئيس نيكسون القيام بزيارة إلى الكويت والعربية السعودية لتحقيق شيء من التوازن مع حشود أعضاء

الكونغرس الذين يسارعون للتوجه إلى إسرائيل تحت أي ذريعة مهما كانت تافهة . وقد اقترح موظفو البيت الأبيض أن أقوم بزيارة إسرائيل أيضاً ، ولكنني رفضت على أساس أن هذا من شأنه أن ينتقص كثيراً من قيمة الإشارة المفترض أن ترسلها زياراتي إلى البلاد العربية . فكان أن قامت قيامة إيباك ، وتلقيت سيلاً من الرسائل والاتصالات الهاتفية من أصدقاء ومعارف يهود ، وطلبات عديدة تسألني تحديد مواعيد لألتقي مجموعات الضغط اليهودية . ولكنني أصرّيت على موقفي ولم أزر إسرائيل ، وهم لم يغفروا لي ذلك إطلاقاً ، وعملوا على التأكد من عدم وصولي إلى سدّة الرئاسة» .

وفي مراسلة لاحقة ، طلب مني أغنيو أن أُبقي نصّ رسالته طي الكتمان ولا أنشرها طالما هو حي يُرزق . وكانت المفارقة الغريبة في مسار تاريخ أغنيو هي أنني كنت واحداً من هؤلاء الذين كانوا يتمنون ألا يُخلف الرئيس نيكسون ، ولكن أسبابي كانت مغايرة للأسباب التي علّل بها هو موقف إيباك ، إذ لم أكن أشعر بالارتياح حيال فهم أغنيو لمبادئ الحزب الجمهوري في أوائل العام ١٩٧٣ ، وبحثت آنذاك مع السناتور تشارلز ماثياس (الجمهوري) وبعض الجمهوريين الآخرين ، في ما يمكن فعله ، إذا كان هناك من شيء نستطيع فعله ، لنمنع نائب رئيسنا من أن يصبح مرشح الحزب لمنصب الرئاسة في العام ١٩٧٦ . ولكن الموضوع أصبح غير ذي أهمية عندما قدم أغنيو استقالته من منصبه كنائب للرئيس في تشرين الأول(أكتوبر) ١٩٧٣ ، عندما واجه اتهامات بالفساد ـ وقد استقال الرئيس نيكسون بعده بسنة واحدة . من بعدها عاد أغنيو إلى الحياة الخاصة كمستشار في مجال الأعمال التجارية بعدما أمضى مدة عقوبته في السجن ، ثم توفي في العام ١٩٩٦ .

توسّع على نطاق دولي

لا تنتصر إيباك لقضايا إسرائيل في الولايات المتحدة فحسب ، بل لمطامعها الدولية أيضاً . وفي الآونة الأخيرة أطلق اللوبي الإسرائيلي برنامجاً توسعياً دولياً لخدمة مصالح إسرائيل بتوفير مساعدات أميركية لبلدان أخرى . ففي ١٩٨٣ حاول اللوبي مساعدة زائير ، صديقة إسرائيل الأفريقية الجديدة . كانت إسرائيل تريد أن تنال زائير ٢٠ مليون دولار على شكل مساعدات عسكرية كما طلب الرئيس ريغان ، ولكن إيباك قررت ألاّ تعهد إلى موظفيها بمهمة الضغط لتأمين الموافقة . واختارت عوضاً عن ذلك الاعتماد موقتاً على خدمات مستشار خاص نشط لإقناع أعضاء اللجنة النيابية للشؤون الخارجية بوجهة نظرها . صحيح أن التعديل فشل ، غير أن العملية ساعدت إسرائيل على رد الجميل لزائير ، التي كانت قد اعترفت بإسرائيل اعترافاً دبلوماسياً كاملاً في السنة السابقة .

ورأى المعلقان الصحفيان رولاند إيفانس وروبرت نوفاك في هذه البادرة خطوة أولى في برنامج إسرائيلي «للتوسط لصالح تأمين المساعدات لدول محكومة من منبوذين آخرين مدرجين في لائحة في الكونغرس كأهداف للتصفية ، وذلك بغية توسيع نطاق النفوذ الإسرائيلي» . وقد وصف المعلقان هذا المسعى الإسرائيلي الجديد بأنه «ممارسة دولة أجنبية للسلطة السياسية المحلية [الأميركية] ، الأمر الذي يطرح أسئلة مثيرة للقلق» .

من إيباك إلى لجان العمل السياسي

تختلف إيباك كمنظمة عن معظم المجموعات الضاغطة ، في كونها تحاذر مناصرة المرشحين جهاراً ، ولا تجمع الأموال أو تنفقها مباشرة في سبيل الحملات الحزبية . فالتورط في الحملات الانتخابية متروك رسمياً ، لأفراد

بصفتهم الشخصية ، وللجان العمل السياسي (باك) . وهناك أكثر من ثلاثة آلاف لجنة من هذه اللجان ، مسجلة بموجب القانون الاتحادي ، ومعظمها مرتبطة بمجموعات ضاغطة تمثل مصالح خاصة . في حين أن هناك ٥٣ لجنة تركّز نشاطها على دعم إسرائيل ، على الرغم من أن أياً منها لا تصرّح عن ارتباطها بإيباك أو أي منظمة يهودية أخرى .

ولقد تشكلت أولى لجان العمل السياسي (PAC) الموالية لإسرائيل في العام ١٩٧٩ . ومع حلول العام ١٩٨٢ ، كان عدد هذه اللجان قد تضاعف إلى ما مجموعه ٣١ لجنة . وبحسب التقرير الدوري الذي تعده «لجنة الانتخابات الفدرالية» ، تبرعت هذه اللجان الموالية لإسرائيل خلال الدورة ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ ، بما يزيد على ١,٨ مليون دولار لما مجموعه ٢٦٨ حملة من الحملات الانتخابية المختلفة ، مما يصنّفها في أعلى مراتب الإنفاق على الأهداف السياسية في البلاد[٢٠] . وقد ازداد عدد هذه اللجان ليبلغ في أواسط آب (اغسطس) ١٩٨٤ ، ٧٥ لجنة ، استطاعت أن تجمع مبلغ ٤,٢٥ ملايين دولار من أجل تمويل الانتخابات الاتحادية للعام ١٩٨٤ .

لكن عدد هذه اللجان الموالية لإسرائيل ما لبث أن انخفض انخفاضاً بارزاً مع حلول دورة ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ الانتخابية ، التي نشطت فيها ٥٣ لجنة فقط من لجان العمل السياسي ، ووزعت فيها حوالى مليوني دولار على ٣١٦ حملة انتخابية . ويعود سبب التراجع في عددها إلى حلول الناشطين الأفراد في مجال جمع الأموال ، محل أغلب هذه اللجان ، كوسيلة رئيسية من وسائل جمع التقديمات المالية للمرشحين من الجهات الموالية لإسرائيل . ولذلك ، فإن تراجع عدد لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل ليس مؤشراً على تراجع النشاط الموالي لإسرائيل . وبحسب الرئيس السابق للجنة القومية للحزب الديموقراطي ، ستيف غروسمان ، الذي جمع مئات الآلاف من

الدولارات لصالح مرشحين موالين لإسرائيل : «سوف تُظهر السجلاّت وجود أموال لصالح المرشحين الموالين لإسرائيل ، أكثر بكثير من الأموال التي كانت تُجمع سابقاً عندما تشكلت لجان العمل السياسي» وهذا لا يعني أن لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل قد أوقفت نشاطاتها كلياً . ويقول موريس أميتاي ، الذي يرأس لجنة العمل السياسي في واشنطن : «بما أن التبرع بعشرة آلاف دولار ، لا يمكنه أن يُحدث أي فارق يذكر في الواقع ، فإن ما نحاول أن نفعله هو أن نشكر أصدقاءنا»(٢١) .

إن عدداً قليلاً من هذه اللجان الموالية لإسرائيل يحمل اسماً أو أي معلومة أخرى تكشف النقاب عن نشاطها الموالي لإسرائيل . ولا تُفصح أي واحدة منها إفصاحاً رسمياً عن انتسابها إلى «إيباك» أو غيرها من المنظمات اليهودية أو الموالية لإسرائيل ، بل يختار معظمها التعتيم على طابعها الموالي لإسرائيل باستخدام تسميات لا تؤشر إلى شيء ، مثل «الجنة الثمانية عشر» ، أو «مواطنو أريزونا المعنيون سياسياً » ، أو «لجنة العمل المشترك للشؤون السياسية» ، أو «لجنة العمل الحكومي» . ومع ذلك فإنها جميعها ملتزمة التزاماً كلياً بشيء واحد : إسرائيل .

الاحتجاج على هذا الكلام يأتينا من مارك سيغل ، مؤسس «لجنة العمل السياسي القومي المشترك بين الحزبين» الموالية لإسرائيل ، ومسؤول الارتباط السابق في البيت الأبيض مع الطائفة اليهودية ، الذي يقول : «إن أحداً لا يحاول إخفاء شيء» . فهو يصرّ على أن أسماء اللجان هذه التي لا تُفصح عن شيء ، اختيرت بسبب «وجود أناس في العملية السياسية من شأنهم استخدام نسبة الأموال اليهودية [في أي تنافس انتخابي] كعنصر سلبي» . وكانت لجنة العمل التي يرأسها سيغل قد تشكلت في الأصل لمساعدة السناتور الراحل هنري جاكسون في مسعاه للترشّح لانتخابات الرئاسة الأميركية في العام ١٩٧٨ .

أما نورمان سليفرمان الذي ساعد في إنشاء «لجنة الثمانية عشر» التي تتخذ من دنفر مقراً لها ، فكان أكثر صراحة ، إذ قال إن اختيار اسم اللجنة «تحوّل إلى مسألة عاطفية» . فبعض المنظمين ، وهم من الشباب بالدرجة الأولى ، أرادوا أن تكون الهوية اليهودية للجنة ظاهرة بوضوح في اسمها ، في حين أن آخرين ، كما لاحظ «قالوا إنهم لن يكونوا راغبين بالانتساب إلى اللجنة كأعضاء ، إذا فعلنا ذلك» .

وتحدث ريتشارد ألتمان ، المدير التنفيذي السابق للجنة القومية للعمل السياسي ذات النفوذ الكبير ، والموالية حصراً لإسرائيل ، عن مساهمات لجان العمل السياسي في العملية السياسية ، وقال بصراحة : «إن المال هو الذي يشغّل الماكينة السياسية . فإذا أردت أن يُنتخب صديق لك ، عليك أن تدفع مقابل ذلك ـ ولسنا وحدنا من يعرف هذا الأمر»[٢٢] .

في الواقع ، نجد أن إيباك تُقلع أحياناً عن كل ادعاءاتها بالحرص على الوقوف في منأى عن نشاط جمع التبرعات المالية . ففي العام ١٩٨٣ ، على سبيل المثال ، تشكلت إحدى لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل في ولاية فيرجينيا ، خلال ورشة عمل نُظمت برعاية إيباك . علاوة على ذلك ، نجد أن المساعدات المالية لا تتوقف عند حدود الولايات المتحدة . فاليهود الأميركيون الذين يعيشون في إسرائيل يتلقون أيضاً طلبات بالتبرع من أجل النشاط السياسي في الولايات المتحدة . وقد أسس نيوتن فروليخ ، وهو محام سابق في واشنطن ، انتقل إلى إسرائيل في العام ١٩٧٧ ، «لجنة إسرائيل للعمل السياسي» ، ومقرّها القدس . وهو يقول إن الأميركيين يستطيعون من خلال هذه اللجنة ، «مواصلة التبرّع» للعملية السياسية في الولايات المتحدة . وهذه التبرعات تعود بالطبع من حيث أتت ، بشكل الهبات المالية الضخمة التي تمنحها الولايات المتحدة لإسرائيل ـ وهي هبات تفوق ما تمنحه الولايات المتحدة لأي بلد آخر .

أحد قدامى المسؤولين في اللوبي ، الذي يخصص وقته كاملاً اليوم ، لجمع التبرعات ، يهتم كثيراً بالمظاهر . إنه موريس أميتاي ، المدير التنفيذي السابق لـ «إيباك» ، الذي يشعر أن لجان العمل السياسي المحلية الأصغر هي الأفضل . فلجان العمل السياسي القومية أكبر حجماً ، وذائعة الصيت ، وهو يخشى من احتمال أن تخلق الانطباع بأن اليهود يمارسون سطوة سياسية أكثر من اللازم . وكان أميتاي قد أسس في واشنطن لجنة عمل سياسي (PAC) صغيرة نسبياً ، وزعت مبلغ ١٩٣٧٢٢ دولاراً على ١٠٦ حملات تنافس انتخابية خلال ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠[٢٣] .

قد تكون هذه السطوة السياسية متمادية كثيراً وقد لا تكون ، ولكن النفوذ اليهودي في مجال جمع الأموال للأغراض السياسية أمر مُعترف به على نطاق واسع . ففي ضوء الإصلاحات التي طاولت قوانين تمويل الحملات الانتخابية ، أصبحت تبرعات المانحين الأفراد بـ«مبالغ متوسطة» ذات قيمة خاصة . فالقوانين التي تحظر «المال السهل» تمنع الشركات والأفراد الشديدي الثراء من التبرع بمبالغ نقدية ضخمة للأحزاب السياسة . ولهذا السبب انتقل التركيز إلى المانحين الأفراد ، الذين يستطيعون بموجب القانون ، التبرع للمرشح مباشرة ، بألفي دولار كحد أقصى ، في الدورة الانتخابية الواحدة ، والتبرع للجنة العمل السياسي بعشرة آلاف دولار كحد أقصى .

وفي حين أنه يجوز للجان العمل السياسي التبرع بعشرة آلاف دولار للمرشح الواحد ، فإن الأفراد في كثير من الأحيان ، يتبرعون مباشرة للمرشح بمبلغ الألفيّ دولار الجائز كحدّ أقصى ، كما يتبرعون بمبلغ الخمسة آلاف دولار الجائز كحدّ أقصى ، للجنة واحدة أو أكثر من لجان العمل السياسي التي تؤيد المرشح نفسه . ولذلك يستطيع المانح الفرد أن يتبرع فعلياً بحدود ٧ آلاف دولار للمرشح الواحد في الدورة الانتخابية الواحدة . والتركيز في هذا

المجال هو على المانحين اليهود بصفة خاصة . وبحسب ما ذكرته الأسبوعية اليهودية «فوروورد» ، «إن نحو عشرين مانحاً من الأفراد ، من أصل أكبر خمسين مانح من الأفراد ، كانوا من اليهود في دورة ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ الانتخابية»(٢٤) . وهذا السخاء من النوع الذي لا يتجاهله السياسيون .

في آب (أغسطس) ١٩٨٣ ، ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن «عدداً من أبرز أعضاء الكونغرس ـ ومعظمهم اشترط ألا تُنشر تعليقاتهم في هذا المقال ـ أعربوا عن اعتقادهم بأن التأثير السياسي لأموال لجان العمل السياسي اليهودية يفوق تأثير جماعات الضغط الرئيسية الأخرى ، لأن نشاط هذه اللجان يركّز بمهارة على مسألة واحدة من مسائل السياسة الخارجية» .

وهذا صحيح . فلجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل تركّز حصراً على الانتخابات الاتحادية ، كما تركّز تركيزاً شديداً على انتخابات مجلس الشيوخ وعلى أعضاء مجلس النواب الذين يشغلون مناصب يتولون فيها مهاماً ذات أهمية حاسمة في مجال السياسة الخارجية . يقول رئيس أحد لجان العمل السياسي ، مارك سيغل ، إن هذه اللجان تركّز على مجلس الشيوخ لأنه «ميدان المعركة الحقيقي» حول مسائل السياسة الخارجية . وقد استثمرت لجان العمل السياسي في الفترة بين ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ ، مبلغ ١٠٨٣١٠١ دولار في المعارك الانتخابية لمجلس الشيوخ ، ومبلغ ٩٦١٥٠٥ دولار في المعارك الانتخابية لمجلس النواب(٢٥) .

وتسترشد لجان العمل السياسي بـ«إيباك» لتختار أهدافها بعناية . ففي العام ١٩٨٢ خاضت لين أديلمان ، عضو مجلس الشيوخ اليهودية في ولاية ويسكونسين ، معركة الانتخابات الأولية لتمثل أول تحدّ انتخابي يواجهه مرشح الحزب الديموقراطي كليمنت زابلوكي ، في غضون ثلاثين عاماً من سيرته كعضو في الكونغرس . لكن إيباك أوصت اللجان بألاّ تلقي بكل ثقلها

في معركة أديلمان . لم تكن إيباك راضية عن سجل زابلوكي لكنها لم تكن تعتبره مشكلة ، علاوة على أنها توصلت إلى قناعة بأن أيدلمان لن تستطيع الفوز . لذلك لم تتلق أديلمان إلا ٩٣٥٠ دولاراً من ثلاثة عشر لجنة من لجان العمل الموالية لإسرائيل . لكن التنافس بين المرشحين حاز على تغطية وسائل الإعلام في أنحاء البلاد ، لأن زابلوكي كان رئيساً للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب التي ينبغي أن تمر عبرها كافة الإجراءات الخاصة بالمساعدات الأميركية لإسرائيل . وعلى الرغم من توصية إيباك بتقديم مساعدة لأديلمان لا تجتذب الانتباه ، فإن المنظمة تلقت رسالة تطلب المساعدة المالية لأديلمان وتُشفع طلبها بحجة أن خسارة زابلوكي من شأنها أن تُسفر عن مكسبين : «فانتخاب أديلمان لن يعني فقط صديقاً لإسرائيل في الكونغرس ، بل أن لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب سيكون على رأسها صديق لإسرائيل» ، في إشارة إلى دانتي فاسيل الديموقراطي عن ولاية فلوريدا ، الذي كان مفترضاً أن يخلف زابلوكي في رئاسة اللجنة . وفي النهاية أُعيد انتخاب زابلوكي بنسبة ٢ إلى ١ .

بعد انتخابات العام ١٩٨٢ ، وقبل سنة من انتخابه رئيساً للجنة الشؤون الخارجية في أعقاب وفاة زابلوكي المفاجئة ، أدلى فاسيل بالملاحظة التالية :

«إن كل المشكلة مع تمويل الحملات الانتخابية هي تلك الصيحات المستهجنة المدوية التي تتهم المرء ببيع نفسه . إذا احتجت إلى المال هل تأتي به من عدوك؟ كلا ، سوف تأتي به من صديقك»[٢٦] .

«جدول أعمال سياستنا الخارجية»

تركز معظم نشاط اللجنة الأميركية ـ الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) عام

١٩٨٢ على توسيع نطاق الدعم الشعبي ، فراحت تُدخل في دائرة برامجها التوسعية الكلّيات والطوائف المسيحية وتساعد لجان العمل السياسية الموالية لإسرائيل على شحذ مهاراتها . وهي ترمي من وراء هذه الجهود بنوع خاص إلى مضاعفة نفوذ اللوبي في مجلس الشيوخ .

فإيباك تأبى تكرار الفشل الذي مُنيت به عام ١٩٨١ عندما أخفقت في منع بيع طائرات أواكس للمملكة العربية السعودية .

ومما يوضح أحد أساليب إيباك لزيادة عدد أصدقائها في مجلس الشيوخ ، تصرّفها في معركة ميسوري الانتخابية الحرجة . فقد وقفت إيباك فيها إلى جانب صديق ففاز . وخاض تلك المعركة السناتور الجمهوري جون سي دانفورث ، وهو كاهن أسقفي من ميسوري ، في مواجهة منافسته الديموقراطية اليهودية هاريت وودز . وفي هذه المعركة الحامية ، ظفر دانفورث المسيحي بسبب ماضيه النظيف بتأييد إيباك ضد منافسته اليهودية . وحسم هذا التأييد المعركة بفارق بسيط جداً لصالح دنفورث .

ووضعت إيباك ثقلها في معركة ولاية ماين لتؤمّن فوز السناتور الديموقراطي جورج ميتشل على النائب الجمهوري ديفيد إيمري . وتصف «الحولية السياسية الأميركية» ميتشل بأنه «السناتور أدموند الديموقراطي الذي يُعتبر بوجه عام الأقل حظاً في تجديد انتخابه» . ولم يسبق له أن فاز في أية انتخابات فقد هزمه عام ١٩٧٤ مرشح مستقل للوصول إلى منصب حاكم الولاية ، ولكنه عُيِّن لمقعد في مجلس الشيوخ شغر باستقالة السناتور أدموند مسكي عام ١٩٨٠ ليصبح وزير خارجية الرئيس كارتر .

وتبرعت ٢٧ لجنة عمل سياسي موالية لإسرائيل ، ولكنها من خارج ماين ، وبتشجيع من إيباك بمبلغ ٤٠٠ ,٧٧ دولار لحملة ميتشل الذي يتحدر من أصل لبناني . واستطاع ميتشل بهذه المساعدة أن يفوز على المحترفين

بسهولة . وبعد ظهور النتائج اتصل ميتشل هاتفياً بتوماس أ . داين ، مدير إيباك ليشكره قائلاً : «سأتذكركم» .

وفي مثل آخر ، تلقى السناتور الجمهوري ديفيد دورنبرغر من منسوتا في معركة إعادة انتخابه عام ١٩٨٢ مبلغ ٥٧,٠٠٠ دولار من ٢٠ لجنة عمل سياسي موالية لإسرائيل ، منها عشرة آلاف دولار من لجنة كاليفورنيا . وقد تبرعت له اللجنة بمبلغ ٥,٠٠٠ دولار في حفلة إفطار بعد أربعة أشهر من تصويته ضد بيع طائرات أواكس للعربية السعودية ، وأضافت ٥,٠٠٠ دولار أخرى يوم الانتخاب . وتضم اللجنة بين مديريها ألن روثنبرغ ، شريك المحامي الديموقراطي تشارلز مانات وهو رئيس اللجنة .

في المنافسات المتقاربة تحاول المجموعات الضاغطة أن تقف موقفاً وسطاً فتدعم الخصمين المتنافسين في آن . فحدث مثلاً في معركة مجلس الشيوخ عام ١٩٨٠ في إيداهو أن تبرعت الفعاليات الموالية لإسرائيل لصديقها المخلص الديموقراطي فرانك تشيرش رئيس مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية ، وتبرعت في الوقت ذاته لمنافسه النائب الجمهوري ستيفن د . سيمز .

وكان من أسباب هذا الدعم المزدوج التصويت المتوقع في مجلس الشيوخ في العام التالي على صفقة أواكس للعربية السعودية ، وكان سيمز وتشيرش في نظر اللوبي اليهودي من معارضي الصفقة ، ولكن بما أن المنافسة متقاربة فإن الفائز منهما سيكون صديقاً على كل حال ، لذلك تقرر مساعدة الطرفين .

وتغلب سيمز على تشيرش بأغلبية هزيلة جداً . غير أن تبرعات المجموعات الموالية لإسرائيل لسيمز لم تُجْدِ نفعاً : فما إن حان موعد التصويت على صفقة الأواكس ، حتى كانَ السناتورَ الجديد قد غيّر رأيه ووافق

على الصفقة . وهكذا يكون قد سدد إلى إيباك إحدى الصفعات التشريعية التي قلّما أصيبت بها .

وخلصت نشرة إيباك ، وهي «تقرير عن الشرق الأوسط» في عددها الصادر بعد الانتخابات إلى القول إن مجلس الشيوخ الجديد في الكونغرس الثامن والتسعين سيكون «موالياً لإسرائيل هامشياً» . واستدلّت على ذلك بأن اثنين من الشيوخ الخمسة الجدد يهوديان وهما : الديموقراطي فرانك لوتنبرغ من نيوجرسي ، والجمهوري تيشك هيشت من نيفادا ، «ولكل منهما سجلّ طويل في تأييد إسرائيل» . واعتبرت أيضاً انتخاب الديموقراطي جفري بنغامان من نيومكسيكو الذي هزم السناتور الجمهوري هاريسون شميت ، بمثابة كسب للوبي الإسرائيلي . فشميت كان قد سوّد صفحته بالتصويت إلى جانب صفقة الأواكس للمملكة العربية السعودية ومعارضته السياسة الخارجية ، لذلك ساندت إيباك منافسة بنغامان .

وبما أن المرشحين المفضلين يحتاجون من المال أكثر مما تستطيع تأمينه لجان العمل السياسي ، فإن إيباك تزوّدها بأسماء وعناوين لاستدرار التبرعات منها بالمراسلة . وقد يكون النداء صفيقاً ، مثل ذلك النداء الذي وزّع في أوائل ١٩٨٤ دعماً للسناتور الجمهوري رودي بوشفيتز من منسوتا . وقد كتب المقدمة زميله الجمهوري لويل ويكر واصفاً إياه بأنه «صديق لإسرائيل المهددة» ، ونبّه إلى أن بوشفيتز يشغل منصباً حساساً بوصفه رئيساً للجنة الفرعية التي «تقرر مستوى المساعدة التي تقدمها بلادنا لإسرائيل» ، وامتدح جهوده لمنع مبيعات الأسلحة للمملكة العربية السعودية . وتضمن النداء كذلك مديحاً من السناتور بوب باكوود ، وولف بليتزر مراسل الجيروزالم بوست في واشنطن .

واستطاعت إيباك إقناع الكونغرس بأنها تمثل بالفعل جميع اليهود الذين

يدلون بأصواتهم . وتحدث عن هذا الموضوع المعلق الصحافي نات هنتوف في جريدة «فيلدج فويس» (صوت القرية) النيويوركية ، في حزيران (يونيو) ١٩٨٣ ، بعد أن اندفع ١٨ حاخاماً منشقاً نحو الكابيتول هيل في محاولة لإقناع النواب بأن بعض اليهود يعارضون سياسات إسرائيل[٢٧] . ونقل هنتوف عن لسان الحاخامين قولهم إن عدة نواب قالوا إنهم يشاركونهم هذا الرأي ، غير أنهم يخشون العمل على أساسه . وختم هنتوف بقوله «إن الناخب اليهودي الحقيقي (بالنسبة إلى النواب) هو الذي تدلّهم عليه إيباك أو غيرها من المتحدثين بلسان المؤسسة اليهودية» .

وتحدث نائب من أوهايو عن إيباك بشيء من الرهبة والقلق فقال :

«إن إيباك هي أكثر المجموعات الضاغطة نفوذاً في الكابيتول هيل وأقلها رحمة . وهي تعرف ماذا تفعل . ولديها المال والرجال والكثير من الأنصار . والقضية الأساسية التي تعتمد عليها هي قضية يتعاطف معها معظم الأميركيين . ومما يؤسفني عجز مخططي السياسة الأميركية بسبب نفوذ إيباك ، عن التمييز بين مصلحتنا القومية ومصلحة إسرائيل القومية . أما إذا التقت هاتان المصلحتان فإنك ترى ما يدهشك . ولكن هيهات أن تلتقيا» .

وبعد انتخابات ١٩٨٢ ، لخّص توم داين أهمية إنجازات إيباك بقوله « . . . ولهذا السبب يستطيع اليهود الأميركيون أن يضعوا جدول أعمال سياستنا الخارجية»[٢٨] .

وفي ما بعد ، وعندما أجرى توماس داين مراجعة لنتائج انتخابات العام ١٩٨٤ ، نسب الإنجازات التي تحققت إلى الأموال اليهودية وليس إلى أصوات المقترعين ، وقال : «إنها الأموال [التي تلقتها إيباك] في وقت مبكر وفي غمرة

[المعركة] وفي وقت متأخر منها»[٢٩] . ونسب إلى نفسه الفضل في إلحاق الهزيمة بأعضاء مجلس الشيوخ الثلاثة : تشارلز بيرسي (الجمهوري من ألينوي) وروجر جيبسين (الجمهوري من أيوا) وولتر هادلستون (الديموقراطي من كنتاكي) ، الذين أثاروا نقمة إيباك لتصويتهم تأييداً لبيع طائرات الأيواكس للمملكة العربية السعودية . وقال داين إن هذه النجاحات «تحدّد ماهية السطوة السياسية اليهودية حتى نهاية القرن» .

ويعي حلفاؤنا ميل أميركا إلى وضع مصالح اللوبي في مقدمة مصالح الولايات المتحدة . فعندما نجحت إيباك في منع صفقة بيع أسلحة للأردن بقيمة ١,٦ بليون دولار ، تذمر الملك حسين قائلاً : «لا تملك الولايات المتحدة حرية التحرك إلا ضمن الحدود التي ترسمها إيباك والصهيونيون ودولة إسرائيل» . وكان أحد أعضاء مجلس الشيوخ من الحزب الديموقراطي قد عبّر عن هذا الأمر بفظاظة أثناء حديث كان يجريه مع دبلوماسي أوروبي زائر ، عندما قال : «إننا جميعاً هنا أعضاء في الليكود اليوم»[٣٠] .

الفصل الثالث

كبت صوت العقل

ماكلوسكي والمساعدات لإسرائيل

كان النائب الشاب من كاليفورنيا يصغي إلى زملائه في المجلس يفصحون عن آرائهم . وكان تصرّفه الجاد وشعره الأشعث الملفت للنظر ، يذكّر الحاضرين بنائب سابق هو جون ف . كندي . ولمدة أكثر من ساعة ، وبين تعليقاته الخاصة ، كان النائب بول ن . «بيت» ماكلوسكي يتخلى عن منبر الكلام ليتعاقب عليه غيره من النواب الذين بلغ مجموعهم ٢٣ نائباً . ومع أنهم تعاونوا جميعاً بالطلب من رئيس المجلس توماس أونيل تخصيص وقت لكل منهم للمشاركة في المناقشة ، فإن معظمهم تكلم لتفادي قضية شائكة . فقد أرادوا التهرّب من معركة تشريعية ، لا خوضها .

إن النقاش الحقيقي شيء غير معروف تقريباً بالنسبة إلى الموضوع الذي اختاره ماكلوسكي ، وهو المساعدات لإسرائيل . وحاذر معظم النواب ، خوفاً من ضغط اللوبي ، الإدلاء بتصريحات أو أصوات قد تُفسّر على أنها انتقادية لإسرائيل . أما ماكلوسكي فيختلف عنهم . وكان موضع إعجاب بشجاعته واستقلاليته . وقد بدأ بمعارضة الحرب الفيتنامية قبل غيره من الأميركيين بكثير ، وصمد في وجه لوبي الأميركيين اليونانيين بتأييده المساعدات العسكرية لتركيا ، وأيد باستمرار إجراءات الحقوق المدنية التي أثارت جدلاً

عظيماً ، وها هو الآن يتحدى الحكمة في سياسة أميركا الشرق أوسطية . وكنت وإياه نعلم بأننا سنخرج من الكابيتول هيل كارهين .

وفي مساء ذلك اليوم من شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٠ ، أتاح معظم النواب لماكلوسكي كل وقت المناقشة ـ وشاركوه في النقاش ـ فقد رأوا أن هذه هي الطريقة الوحيدة لمنعه من إرغامهم على التصويت على تعديل يخفض المساعدات لإسرائيل . ووافق بعضهم في السر على موقف ماكلوسكي ولكنهم لم يريدوا طرح التعديل على التصويت . فلو حدث وطرح لوجدوا أنفسهم في مأزق الاستجابة لضغط اللوبي الإسرائيلي بالتصويت ضد تعديل ماكلوسكي وضد وجدانهم .

وطالب ماكلوسكي لدى عرضه التعديل بوقف بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية من الأردن التي تحتلها إسرائيل بقوة السلاح[١] . وأراد من الولايات المتحدة أن تقتطع من مساعداتها لإسرائيل مبلغ ١٥٠ مليون دولار ، وذلك كوسيلة للضغط عليها كي تتوقف عن بناء المستوطنات . وقدّر ماكلوسكي أن هذا هو المبلغ الذي تنفقه إسرائيل في هذه الأثناء .

وفي نهاية الأمر أدت به وقائع قاسية إلى التخلي عن خطته لطرح التعديل على التصويت : «طلب مني الأصدقاء والأعداء أن لا ألحّ على التعديل . وقال بعض الأصدقاء إنه إذا حصل تصويت فسيهزم التعديل شر هزيمته ، عندئذ تتجرأ إسرائيل فتقول : من المؤكد أن أحداً قد تكلم ، ولكن انظروا كيف حطمناه . ولكن كل نائب يهودي في المجلس قال لي في السر انني على حق»[٢] .

وكان النائب جيمس جونسون ، وهو جمهوري من كولورادو ، وأحد القلائل المؤيدين لماكلوسكي ، على علم بالضغط الذي كان نواب آخرون يمارسونه على صاحبه[٣] . وصرح بأن الكثيرين من الزملاء يعارضون في السر

توسّع إسرائيل في المستوطنات ، ولكنه قال ان الكونغرس «عاجز» عن اتخاذ أي إجراء مخالف للسياسة الإسرائيلية . وأضاف : «أود الإشارة إلى السبب الحقيقي الذي من أجله لن يتناول الكونغرس التعديل الذي عرضه النائب المحترم ، وهو أن هذا التعديل يتعلق بدولة إسرائيل» .

ولم تكن هذه أول مرّة يؤدّي فيها الضغط إلى إيقاف تعديلات تُعتبر ضد إسرائيل . ولم يكن ماكلوسكي الأول الذي يتراجع إرضاء لزملائه . فمثل هذا الضغط ينشأ تلقائياً عند البحث في تعديلات تحدّ من المساعدات لإسرائيل . ويستغرب نواب عدة ارتفاع مستوى هذه المساعدات ـ فإسرائيل تنال ربع مجموع المساعدات الأميركية الخارجية ـ ويشعرون بالحرج إذا سجّل التاريخ أنهم صوّتوا إلى جانبها . ويزدادون حرجاً إذا هم عارضوها لأنهم يخشون أصدقاء إسرائيل . أما كم من قدرة اللوبي حقيقة وكم منها وهم ، فذلك ليس موضع بحث ، لأنهم يعتبرونها حقيقة ، ونواب قلائل يودون المغامرة بمخالفة الأكثرية في ما ذهبت إليه . فهم دائمو القلق على وجودهم السياسي . ويقول أحدهم : «إن مواجهة اللوبي الإسرائيلي شيء أستطيع الاستغناء عنه . فمن يسعى إليه؟» . وفي مناسبات عدة شعرت وكأنني على وشك فرض تصويت مزعج بشأن المساعدات لإسرائيل ، فيهمس زميل في أذني : «إن موقفك بهذا الخصوص معروف جيداً . فلماذا تضعنا نحن معك في مأزق؟» .

إن معظم إجراءات اللجنة ، شأنها شأن أعمال المجلس بكامله ، مفتوحة للعموم ، ولا يحدث شيء بصدد المساعدات الإسرائيلية إلا بحضور مندوب واحد على الأقل من إيباك . ويضمن حضوره إبلاغ أي انتقاد لإسرائيل فوراً للناخبين الرئيسيين . وقد يتلقى النائب المنتقد فيضاً من المكالمات الهاتفية الغاضبة لدى عودته إلى مكتبه من المجلس .

ومفاتيح إيباك خبراء في شخصيات المجلس وإجراءاته . فإذا ما ذكرت

إسرائيل ، حتى في الجلسات السرية ، يوضع تقرير كامل فوراً بما رشح من أخبار . ويعرف هؤلاء المفاتيح أن المساعدة لإسرائيل إذا طرحت على التصويت ستحظى بتأييد ساحق . وتعوّل مفاتيح الإدارة على هذا التأييد للفوز في مسألة المساعدات الخارجية العالمية النطاق . وتتعاون هاتان المجموعتان من المفاتيح الضاغطة معاً لتحقيق مصلحة مشتركة بالإبقاء على صفاء الجو وبإفساد الأمور على «مثيري المتاعب» أمثال ماكلوسكي .

«مهاجمة المعاقل»

الحلول الوسط كانت أمراً غريباً على ماكلوسكي . ومن عادته طيلة حياته العامة أن يقاوم الضغوط ، حتى ولو قسا عليه منتقدوه . وهكذا كان شأنه أيضاً عندما اشتهر بانتقاده حرب فيتنام . ودفعه ذلك في عام ١٩٧٢ إلى القيام بحملة مثيرة ، وإن كانت قصيرة الأمد ، للترشيح للرئاسة [٤] . وكان هدفه خلق نقاش واسع حر للقضايا العامة ، وخاصة الحرب . واعتقد أن القرارات المغلوطة تُتخذ بوجه عام «لأن رأي الأقلية يبقى غير مسموع أو لأن رأي المفكرين يبقى صامتاً»[٥] . وفي رأيه أن إدارة نيكسون كانت تخفي المعلومات الحيوية بشأن عدة قضايا . واتهمها بأنها «تستغل خوف الشعب وكرهه وغضبه»[٦] .

وعندما أعلن ماكلوسكي عن ترشيحه للرئاسة تحسّر مؤيدوه قائلين إنه «انتحار سياسي» . وهتف خصومه ، وخاصة في الجناح اليميني من الحزب ، بهذه العبارة ذاتها ، ومع أن نائب كاليفورنيا هذا أدرك أن تحديه قد يعرّض مقعده في الكونغرس للخطر ، فإنه ندد باستمرار الحرب . وقال مرة «إنني أصدق كغيري من الأميركيين الرئيس نيكسون عندما يقول إن لديه مخططاً لإنهاء الحرب»[٧] . وكان ماكلوسكي يتألم لحقيقة أن الألوف من الجنود

الأميركيين ما زالوا يموتون ، وأن سلاح الجو الأميركي الذي يستعمل القنابل العنقودية المرعبة يصب غضبه بغزارة على المدنيين في فيتنام ولاوس وكمبوديا[٨] .

وخبر ماكلوسكي بنفسه أهوال الحرب[٩] . فقد كان في مشاة البحرية في كوريا ، وجُرح بينما كان يقود سريّته في عدة هجمات بالسلاح الأبيض على مواقع العدو الحصينة . وخرج من حرب فيتنام بصليب البحرية والنجم الفضي وقلبين أرجوانيين (القلب الأرجواني هو الوسام الأميركي لجرحى الحرب) . وصرح فيما بعد بأن خبرته في الحرب أثارت فيه «إحساساً قوياً بأنه محظوظ في بقائه على قيد الحياة»[١٠] ، وشددت أيضاً من عزيمته للقيام بهجمات لاحقة على أعداء متحصنين من نوع آخر ، إلا إنه هجوم لا يعود بأوسمة الشجاعة .

وبسبب معارضته للحرب نُعت بأنه «عدو المسيرة السياسة» ، بل اتهم بأن له ميولاً شيوعية[١١] . وكتب عنه أحد الصحافيين يقول «إن ٥٠ من أعضاء المجلس اليمينيين على الأقل يعتقدون أن ماكلوسكي هو الخطر الأحمر الجديد»[١٢] .

وهذا اتهام مضحك طبعاً ، إلا أن أركان الحزب في كاليفورنيا تشبثوا بهذا الرأي حتى أن جريدة كاليفورنيا جورنال قالت إن ماكلوسكي كان بحاجة «إلى تدخّل شخصي من جانب نائب الرئيس في ذلك الحين جيرالد ر . فورد لإنقاذه في انتخابات الحزب الأولية» .

وكان لتصّرفه المستقل عن الحزب ثمنه . فقد حُرم مرتين من عضوية لجنة الوسائل الإجرائية[١٣] . كما أن المحافظين في وفد كاليفورنيا رفضوا محاولة هذا النائب الجمهوري الليبرالي الحصول على عضوية الوفد مع أنه كان يستحقها بالأقدمية .

وعندما تقدم بتعديله المنكود الحظ عام ١٩٨٠ بشأن المساعدات الإسرائيلية وضع نفسه في دوّامة الشرق الأوسط . فبعد رحلة قام بها إلى الشرق الأوسط عام ١٩٧٩ استنتج أن سياسات إسرائيل الجديدة لا تخدم مصالح أميركا . وراعه إخفاق واشنطن في إيقاف إسرائيل عن بناء المستوطنات في الضفة الغربية ، مع أن الإدارة نفسها وصفت ذلك بأنه غير شرعي ، وإخفاقها كذلك في إيقاف إسرائيل عن إساءة استعمال الأسلحة التي تمدها بها الولايات المتحدة . وتساءل ماكلوسكي «لماذا كل هذا؟» .

ولم يكن من الصعب العثور على الجواب . فالقضية ، ككل شيء يتعلق بالشرق الأوسط ، أخطر من أن يتداولها الكونغرس أو الإدارة . وقد أثارت الدعوة إلى المناقشة حملات صحفية قاسية ، وحمل البريد سيلاً من رسائل الناخبين الخانقين . وكانت هذه الحملات في نظر ماكلوسكي مهزلة . وعندما كان طالباً في جامعة ستانفورد عام ١٩٤٨ ساعد في إنجاح حملة لفتح أخوّة «في دلتا ثيتا» للمرة الأولى أمام الطلاب اليهود(١٤) . وذكر منتقده إيرل راب من نشرة سان فرنسيسكو الإخبارية اليهودية بأنه «صوّت إلى جانب المساعدات العسكرية والاقتصادية التي منحناها لإسرائيل في الماضي»(١٥) . ودافع ماكلوسكي أيضاً بقوة عن حق إسرائيل في إقامة مجموعة ضاغطة ، «فجموعات الضغط هي جزء مشرّف ومهم من العملية السياسية الأميركية»(١٦) .

ووصف اللجنة الأميركية ـ الإسرائيلية للعلاقات العامة (إيباك) بأنها «أقوى (لوبي) في واشنطن» ، مؤكداً أن ليس في قوله هذا «شر أو خداع» .

وقد طرح ماكلوسكي سؤالاً استفزازياً حين قال : «هل أن اللوبي الإسرائيلي في أميركا يستحوذ على نفوذ أكثر من اللازم؟»(١٧) . ورد على هذا السؤال في مقال نشرته له صحيفة لوس أنجلس تايمز قائلاً : «أجل ، إنه يشكّل

عقبة في سبيل سلام حقيقي في الشرق الأوسط» . وذكر ماكلوسكي خطر وقوع مجابهة نووية في الشرق الأوسط ، والاختلاف الأساسي بين مصالح إسرائيل ومصالح الولايات المتحدة . ولاحظ أن أبناء الجالية اليهودية يطالبون الكونغرس بدعم إسرائيل على الرغم من هذا الاختلاف . وقال إن من شأن هذا الطلب «إضافة إلى ضعف الكونغرس في وجه هذه القوة ، أن يحرم رئيس الولايات المتحدة في ساعة الأزمات والفرص هذه ، من المرونة اللازمة لتحقيق سلام إسرائيلي ـ فلسطيني دائم» .

وطالب بمناقشة وافية ، وقال : «إذا كان للولايات المتحدة أن تعمل بفاعلية من أجل السلام في الشرق الأوسط ، فلا بد من إدراك قوة هذا اللوبي والتصدي لها في مناقشة مفتوحة وعادلة . وكنت أتوقع أن تكون الجالية اليهودية الأميركية قد نضجت إلى الحد الذي يسمح بشرح جهودها الضاغطة ومناقشتها من غير أن ترفع الراية الحمراء للاسامية . . . وإدراك قوة اللوبي هو غير انتقاد اللوبي بالذات» .

ظهر هذا المقال قُبيل محاولة ماكلوسكي ترشيح نفسه عن حزبه في انتخابات مجلس الشيوخ للعام ١٩٨٢ عن كاليفورنيا . وأقل ما يقال عن هذا المقال أنه لم يكن فاتحة صحيحة . وجاءت ردة الفعل بمعظمها إنتقادية ، باستثناء تحليل نشرته «ردلاندز دايلي فاكتس» وصف حملته الانتخابية «بالعمل الجريء ولكنه مخاطرة»[١٨] . وقالت الصحيفة عنه إنه «مرشح أولئك الذين يريدون رجلاً يختلفون معه حول بعض القضايا ، ولكن لديه جرأة قناعاته الذكية» .

ومن جهة أخرى نشر بول غرينبرغ مقالاً في صحيفة «سان فرنسيسكو أكزامنر» قال فيه إن ماكلوسكي اتهم اللوبي الإسرائيلي بأنه «عاكف على تخريب المصلحة القومية» وشبّهه بعدو السامية المعروف جيرالد ل . ك .

سميث[١٩] . ولم يكن ماكلوسكي هذه المرة بحاجة إلى الرد . فبعد أيام قلائل نشرت الصحيفة ذاتها رأياً معاكساً[٢٠] . فقد لاحظ المعلق غاي رايت أن غرينبرغ . اتهم ماكلوسكي باتباع أساليب من عهد ماكارثي من غير أن يستشهد بسطر واحد من «الخطاب العدواني» . ولاحظ رايت أن هذه الطريقة بالذات هي من أساليب الماكارثية المعروفة . وأورد عدداً من توصيات ماكلوسكي التي يوافقه عليها بشأن السياسة الخارجية . وختم يقول : «والآن أسألكم : هل هذه التوصيات هي من هذيان شخص معاد للسامية؟ أم أنها تعليق على أمور أبقي عليها محرّمة زمناً طويلاً؟» .

ومثل هذه الأصوات المؤيدة قليلة . وظهر مقال في «بناي بريث مسنجر» ، يتهم ماكلوسكي بأنه اقترح الطلب من جميع الحاخامين أن يتسجلوا كوكلاء أجانب ، وادعى بان ماكلوسكي طرح هذا الاقتراح في اجتماع مع محرري صحيفة لوس أنجيليس تايمز[٢١] . وأكد الكاتب لقرائه أن هذا النبأ السار جاء من «مصدر موثوق به جداً» وأن التهمة قد نشرت على نطاق قومي . ولكن التهمة كانت تزويراً بكاملها ، وقد ساند توني داي ، رئيس تحرير التايمز ، النفي الذي أصدره ماكلوسكي[٢٢] .

وبعد شهر نشرت مجلة المسنجر تراجعاً عن مقالها ، إلا أن التهمة بقيت على الألسن[٢٣] ، بل إن مكتب اللوبي الإسرائيلي في واشنطن لم يتلق التراجع . وفي مقابلة مع ماكلوسكي بعد سنتين كرر دوغلاس بلومفيلد ، مدير إيباك التشريعي ، التهمة كما لو كانت حقيقة واقعة[٢٤] ، ويبدو أنه لم يطلع على التراجع . ويرجح أن هذه المعلومات الكاذبة هي التي شكّلت رأيه في ماكلوسكي عندما قال عنه إنه «لاذع» وعنده «شعور عدائي شديد» تجاه اليهود :

«إنني أتردد في استعمال عبارة «لا سامي» . أما عبارة «معاد

لإسرائيل» فقرار سياسي . واللاسامي مختلف تماماً . وأظن أنه (ماكلوسكي) لم يتخط الحدود» .

وعلى الرغم من تراجع مجلة مسنجر فلم يفتر انتقاد ماكلوسكي . واتهمته الصحيفة بالتشهير «بالطريقة الدستورية لتقديم الالتماسات إلى الكونغرس» بحركات «جموحة» وبالسير فوق «منبر جدلي دون أن يعي الخطر الكامن تحت منبره من التشويه والمغالطة وربما الشر الخبيث»[٢٥] .

ونشرت مطبوعة يهودية أخرى صورة له وكتبت تحتها «وريث غوبلز»[٢٦] واستخدمت صحيفة «هيريتيج ساوثوست جويش برس» اليهودية مثالاً طعنت فيه بعبارات مثل «ابن العاهرة رقم ١» ، «موقف مرذول ضد يهود أميركا» ، «قذر» ، و«حقير»[٢٧] .

ومع أن ماكلوسكي قد اعتاد عنف التنافس الحزبي ، فقد صدم بقسوة هذه الحملات . ولم يهبّ أي حاخام أو صحيفة يهودية للدفاع عنه . غير أن واحداً من بين قلة من اليهود الذين دافعوا عنه هو مروين موريس ، رجل الأعمال البارز في أثرتون بكاليفورنيا ، قال : «إن ماكلوسكي ليس معادياً للسامية أكثر مني» . ومع ذلك فقد أيد موريس خصم ماكلوسكي في انتخابات الشيوخ[٢٨] .

وهذا جوش تيتلبوم الذي خدم مدة قصيرة في مكتب ماكلوسكي وهو ابن حاخام في بالوالتو ، قد استقال من مكتب ماكلوسكي لأنه لم يوافق على موقف النائب تجاه إسرائيل . ولكنه دافع عن مستخدمه السابق بقوله : «ماكلوسكي ليس معادياً للسامية ، لكن كلماته قد تشجع اللاساميين[٢٩] .

ويمكن القول بكلام لطيف إن آراء ماكلوسكي حول إسرائيل عقَّدت حملاته لجمع المال[٣٠] . فقد انقطع الدعم المالي اليهودي . وكتب له مؤيد

سابق هو المليونير اليهودي لويس ي . وولفسون : «أرى الآن أن عليَّ أن أنضم إلى الأميركيين الآخرين العديدين لبذل كل ما في الإمكان لدحر محاولتك دخول مجلس الشيوخ الأميركي ، وسأتأكد من أنك لن تشغل أي منصب في المستقبل»(٣١) .

في أول المعركة الانتخابية وعندما كان ماكلوسكي يتنافس أساساً مع السناتور س . أ . هياكاوا على الترشيح ، شعر بأن أمامه فرصة للنجاح . فالاثنان من القسم الشمالي من الولاية حيث تكمن قوة ماكلوسكي العظمى . ولكن بعد أن انسحب هياكاوا ، ودخل السباق بيت ولسون ، محافظ سان دييغو المعروف ، تضاءل حظ ماكلوسكي في النجاح .

وعند العد الأولي للأصوات اتضح أن ماكلوسكي ظفر بالشمال وفقد الجنوب الكثيف السكان ، وانتهى بتفوق ولسون عليه بعشر نقاط . ومع ذلك فإن ما حصل عليه أدهش الخبراء . وصنفته الاستفتاءات والتكهنات ثالثاً أو رابعاً بين المتنافسين الأربعة حتى آخر أيام المعركة . غير أن النائب باري غولدوتر الذي وضعته التقديرات أولاً جاء ثالثاً ، وانتهى روبرت دورنان ، وهو زميل آخر في الكونغرس ، رابعاً .

وكانت النتيجة النهائية يوم الانتخابات متقاربة جداً حتى أن بعضهم قال لولا الجدل الغاضب الذي أثاره اليهود لفاز ماكلوسكي . وقد نال منافسو ماكلوسكي الثلاثة دعماً مالياً يهودياً . واستنتج ستيفن س . روزنفيلد ، نائب محرر صفحة الافتتاحيات في الواشنطن بوست «أن مشاركة اليهود السياسية» هزمت ماكلوسكي .

إلا أن حملة اللوبي الإسرائيلي لم تنته بانتهاء عملية الاقتراع ، كما أن ماكلوسكي لم يتخل عن الجدل . ففي ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ ، أي بعد

أيام قليلة من مذبحة مخيمي صبرا وشاتيلا في بيروت التي ذهب ضحيتها مئات من الفلسطينيين ، وقف ماكلوسكي يخطب في مجلس النواب منددا باقتراح منح إسرائيل هبة جديدة بخمسين مليون دولار(٣٢) ، وحذر من أن عملاً كهذا «قد يفسر على انه دليل على تأييدنا لما فعلته إسرائيل يوم الخميس الماضي بدخول بيروت الغربية وخلق الظروف التي أدت مباشرة إلى المذبحة» . ولكن على الرغم من احتجاجه فقد تمت الموافقة على المساعدة .

وفي الساعات الأخيرة للكونغرس السابع والتسعين ، وبعد ١٥ سنة من العضوية في «هذه المؤسسة العزيزة» ، أورد ماكلوسكي في خطبته الوداعية تحذيراً لأول رئيس للولايات المتحدة حين قال : «ان تعلق أحد البلدان تعلقاً عاطفياً شديداً ببلد آخر يورث شروراً مختلفة»(٣٣) .

وقد وجد ماكلوسكي هذه النصيحة صحيحة تماماً ، وقال إن الكونغرس في الإجراء الذي أكمله بالأمس قد أظهر «تعلقاً عاطفياً شديداً» بإسرائيل ، إذ صوّت إلى جانب مساعدة لها تفوق بالنسبة إلى الفرد «ما نسمح به للكثيرين من الفقراء والعاطلين عن العمل في بلادنا » . وذلك على الرغم من «أن إسرائيل لم تعد تتصرف كصديقة للولايات المتحدة» .

حرية ماكلوسكي الأكاديمية

والآن ، وقد توقف نشاط ماكلوسكي السياسي إذا لم نقل انتهى ، قرر أن يعود إلى شركة المحامين في بالو آلتو التي كان قد تعاون على إنشائها قبل سنوات مع جون ولسون ، الذي تخرج معه في مدرسة يال للحقوق ، وقال : «إن كثرة من زبائني القدامى ما زالوا زبائني وأريد العودة إليهم . ولم أفكر في الذهاب إلى أي مكان آخر»(٣٤) .

غير أنه كان للآخرين رأي مختلف بشأن مستقبل ماكلوسكي . فقد هدد

كين أوشمان ، رئيس شركة رولم أكبر زبائن شركة بالو التو للمحامين ، أن شركته «قد تنقل معاملاتها القانونية إلى جهة أخرى» إذا ما عاد ماكلوسكي وانضم إلى الشركة[٣٥] . وكان كبار شركاء ماكلوسكي قد دعوه إلى مأدبة غداء ، قالوا له فيها : إن التهديد لن يحملهم على إلغاء الدعوة ، ولكنهم أرادوا منه أن «يتفهم المشكلة» . فكان جوابه : «لا أريد أن أضعكم من جديد تحت ذلك العبء» . ويعث ماكلوسكي برسالة إلى أوشمان يعرب له فيها عن استغرابه لهذا الموقف . فرد عليه الصناعي أوشمان بأنه ما كان لشركته أن تنقل توكيلها إلى أيٍّ كان ، ولكنه كرر عدم موافقته على آراء ماكلوسكي تجاه إسرائيل .

وقبل ماكلوسكي الانضمام إلى شركة المحامين برويك ، فليجر وهاريسون في سان فرنسيسكو ، إلا أن الضغوط لاحقته إلى هناك[٣٦] . فقد تلقت الشركة مكالمة هاتفية من رجل في بيركلي بكاليفورنيا قال عن نفسه إنه مساهم رئيسي في مصرف ويلز فارغو ، أحد أكبر زبائن شركة المحامين ، وأضاف أنه سيطلب في اجتماع المساهمين التالي أن يحوّل المصرف توكيله القانوني إلى شركة أخرى ، والسبب ، كما أوضحه هو ، أن شركة سان فرنسيسكو تنوي ضم شريك «معروف بعدائه للسامية» ، ويؤيد منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات . غير أن شركاء ماكلوسكي تجاهلوا هذا الانذار ، ولم يسحب المصرف توكيله .

وأكد جهاز للملاحقة أنشأته رابطة مكافحة الافتراء في «بناي بريث» ان ماكلوسكي لن يعرف الراحة حتى كمواطن عادي . ووزعت هذه الجماعة ، على فروعها في أنحاء البلاد ، مذكرة تتضمن تفاصيل عن أعماله وخطبه[٣٧] . وجاء في المذكرة أن الغرض منها إرشاد فروع الرابطة إلى العمل المعاكس في حال عودة ماكلوسكي إلى الظهور في الحياة العامة .

وما برحت المشاكل تتعقبه حتى الجامعة . فقد قبل ماكلوسكي دعوة من مجلس الطلاب في جامعة ستانفورد لإعداد ندوة عن الكونغرس[٣٨] . إلا أن هوارد غولدبرغ ، عضو المجلس ومدير «مركز هيليل» أي النادي اليهودي في الجامعة ، أعلن في المجلس أن استدعاء ماكلوسكي يعد «صفعة موجهة للجالية اليهودية»[٣٩] . وأوقف الزعيم الطلابي سيث لينفيلد إعداد مواد التدريس ، ثم طالب بأن يكون له حق اختيار المحاضرين الضيوف في الندوة[٤٠] ، ولكن ماكلوسكي رفض مؤكداً أنه سبق للمدير الشاب أن ضمن له حق اختيار المحاضرين .

بيد أن الصعوبات كانت تزداد مع تواصل الفصل الدراسي . فالمكافآت لم تعد تُدفع للمحاضرين الضيوف في موعدها . وشعر ماكلوسكي بأنه مجبر على دفع مثل هذه النفقات من جيبه على أن يسعى فيما بعد لاستردادها . ثم خُفِّضت قيمة المكافأة التي تدفع له مع تطور الجدل حوله[٤١] . فبدلاً من مبلغ الـ ٣٥٠٠ دولار الذي كان موعوداً به ، خفّض لينفيلد المكافأة إلى ٢٠٠٠ دولار ؛ وحتى هذا المبلغ كان موضع شك . إذ بحسب تقرير نشرته صحيفة «سان خوسيه مركوري نيوز» فأن مبلغ الألفي دولار لن يدفع إلا إذا رضي لينفلد عن أداء ماكلوسكي[٤٢] . واشتكى الطالب جيفري أو إلى سلطات الجامعة من أن الجدل يسيء إلى الخاصية الأكاديمية[٤٣] . في حين ان البروفسور هيوبيرت مارشال كتب رداً اعتبر فيه تصرفات الطلاب «سابقة لا مثيل لها وانتهاكاً لحرية السيد ماكلوسكي الأكاديمية»[٤٤] .

بعدما حُلّت المسألة في النهاية باعتذار من رئيس الجامعة ألبرت هاستورف ، قال ماكلوسكي لصحيفة «بينينشولا تايمز تريبيون» : لا تدين لي ستانفورد باعتذار» ، مضيفاً أنه استوفى حقه عندما أقدم جميع طلابه الخمسين باستثناء واحد ، على وضع صفّه «في مرتبة الامتياز» . لكنه حذر من إمكانية أن

تواجه معاهد أكاديمية أخرى مشاكل مماثلة ، مشيراً إلى أن إيباك «وجهت تعليمات إلى الطلاب الجامعيين في أنحاء البلاد ، بالقيام بعمليات [مماثلة]» .

ماكلوسكي يذهب إلى القضاء

لم تمنع مساعي إيباك ماكلوسكي من السعي وراء العدالة في معالجة المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط . ففي العام ١٩٨٣ ، نشر مدعي عام سان فرنسيسكو وثائق تقع في ٧٠٠ صفحة ، تُظهر تورط «رابطة مكافحة التشهير» التابعة لمنظمة «بناي بريث» ، أحد أكبر المنظمات اليهودية ، والتي تسمّي نفسها «مدافعة عن الحقوق المدنية» ، في عملية تجسس واسعة النطاق . وكان المستهدفون في عملية الرابطة مواطنين أميركيين يعارضون القمع الذي تمارسه إسرائيل على الفلسطينيين ، وسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . وقد أتُهمت الرابطة أيضاً بتسريب معلومات إلى هاتين الحكومتين . لكن المدعي العام ما لبث أن أسقط الاتهامات بعد تعرضه لـ «ضغوط سياسية شديدة» ، الأمر الذي حدا بالضحايا إلى مقاضاة الرابطة لانتهاكها حقهم بالخصوصية ، واختاروا ماكلوسكي وكيلاً لهم .

وما لبث ماكلوسكي وموكلوه ، وكان اثنان منهم من اليهود الذين أصبحوا هدفاً لعملية التجسس بعد انتقادهم السياسة الإسرائيلية في المناطق المحتلة ، أن كشفوا النقاب عن عملية واسعة النطاق يرأسها أحد عملاء الرابطة السريين ، ويُدعى روي بولوك ، وتضمنت ملفاته أسماء عشرة آلاف شخص و٦٠٠ منظمة ، من بينهم آلاف العرب الأميركيين ومجموعات ناشطة في مجال الحقوق المدنية على صعيد البلاد ، مثل NAACP . وتبيّن أن بولوك حصل على معظم معلوماته بطريقة غير مشروعة من السجلات السرية للشرطة . وفي نيسان ٢٠٠٢ ، وبعد معركة قضائية استمرت تسع سنوات ، حقق ماكلوسكي

انتصاراً بارزاً على «رابطة مكافحة التشهير» عندما لفظت المحكمة حكمها الذي قضى بتغريم الرابطة ١٥٠ ألف دولار للمدعين ، الذين أصدروا بياناً جاء فيه :

«هناك العديد من الأسئلة ما زالت تحتاج إلى إجابة حول نشاطات «رابطة مكافحة التشهير» ومكانتها كـ«منظمة تربوية» لا تتوخى الربح . إن التسوية التي تقدمت بها هذه الرابطة تشكل اعترافاً من جانبها بأنها لا تستطيع أن تتحمل خوض محاكمة أمام هيئة محلفين ومواجهة احتمال أن ينكشف المزيد من أسرارها القذرة» .

«لم يشلّنا . . . ولكن»

وفيما كان ماكلوسكي ، وهو قيادي من الأميركيين البيض في مؤسسة الحزب الجمهوري ، يكافح من أجل حقوق الإنسان كافة ، ويعارض المزيد من تورط الولايات المتحدة في حرب فيتنام ، كان واعظ معمداني أسود ، من منطقة كولومبيا معروف على نطاق البلاد كناشط شعبي ، يناضل من أجل الأهداف ذاتها في صفوف الديموقراطيين .

كان الاثنان أعضاء في مجلس النواب كما كانا صديقين حميمين ، وقام كل منهما برحلات إلى لبنان في سبيل السلام أثارت حولها جدلاً ، ودفع كل منهما ثمن هذه النشاطات . غير أن الواعظ ، وهو القس ولتر فونتروي ، قد سَلِمَ سياسياً ، فيما لم يسلم جندي مشاة البحرية السابق . وكانت جهودهما في سبيل العدالة في الشرق الأوسط ـ وليس نشاطهما في سبيل الحقوق المدنية في الوطن أو معارضتهما لحرب فيتنام ـ هي التي جرّت عليهما المتاعب .

بدأت مشاكل فونتروي بمعظمها بسبب ما بذله زعيم أسود آخر من جهود

في سبيل العدالة في الشرق الأوسط . ذلك أن أندرو يونغ ، الذي استقال تحت وطأة هجوم شديد ، من منصبه كسفير للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ، في آب (أغسطس) ١٩٧٩ ، بعد أن تبين أنه التقى زهدي لبيب الطرزي ، مراقب منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة . وأثارت الاستقالة غضب العديد من السود الذين عَزَوْها إلى الضغط الإسرائيلي . واتضح لهم ، كما اتضح ليونغ ، أن السياسة التي تمنع مسؤولينا من التحدث ، ولو بصورة غير رسمية ، مع مسؤولي منظمة التحرير ، سياسة غير معقولة(٤٥) .

وكانت العلاقات بين السود الأميركيين واليهود الأميركيين ـ الحلفاء لمدة طويلة في حركة الحقوق المدنية ـ متوترة منذ زمن بسبب الخلاف على برامج العمل الإيجابي التي يقصد بها تخصيص حصص لتوظيف السود ، وبسبب علاقات إسرائيل الوثيقة بالنظام العنصري في جنوب أفريقيا . غير أن استقالة يونغ ، أبرز السود في إدارة كارتر ، زادت هذا التوتر . وقال القس جسي جاكسون بعد الاستقالة بقليل : «هذه ، على ما أذكر ، أكثر اللحظات توتراً في علاقات السود باليهود» .

وخلال نشاط حركة الحقوق المدنية في الستينات عمل فونتروي ـ الذي كان أكثر السود انزعاجاً من الاستقالة ـ مع يونغ في مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية برئاسة القس مارتن لوثر كينغ . ولقبا يومها بـ«الأخوان بروكس» لأنهما كانا يشتركان في مسيرات الحقوق المدنية وهما باللباس الرسمي ، فيما كان سائر المتظاهرين بألبستهم اليومية العادية .

وقد سافر فونتروي ورئيس القيادة المسيحية الجنوبية جوزف لويري إلى نيويورك في خريف ١٩٧٩ لمقابلة زهدي الطرزي ، وذلك إظهاراً لتأييدهما أندرو يونغ وعدم موافقتهما على سياسة الولايات المتحدة(٤٦) . وصرح فونتروي بانه يأمل أن يساعد على إقامة اتصالات بين العرب والإسرائيليين

تشجيعاً لحل سلمي لمشاكل الشرق الأوسط ، وأضاف : «لا أنا ولا أندي يونغ ولا الأعضاء الآخرون في مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية ، نعتذر عن سُبُل تطبيق سياسات مارتن لوثر كينغ على الساحة السياسية الدولية»[٤٧] .

وفيما أعرب الطرزي عن «رضاه وسروره» من اللقاء مع هذين الزعيمين الأسودين ، وعن أمله «بأن يطلع الشعب الأميركي على أكثر مما يعرفه بكثير» ، أصيب وجهاء الجالية اليهودية في واشنطن بالانزعاج[٤٨] .

وقد أبدى الحاخام ستانلي رابينوفيتش تذمّره قائلاً : «لا يجوز باعتقادي ، أن يكون لعضو مسؤول في الكونغرس أي تعامل مع الإرهابيين»[٤٩] . ومع أن معظم اليهود رددوا مثل هذا القول ، فإن بعضهم وقف إلى جانب فونتروي . وصرح رجل الأعمال اليهودي البارز جوزف ب . دانزنسكي أن لفونتروي «الحق في أن يفعل ما يعتقد أن مركزه يخوّله فعله»[٥٠] . وأضاف دانزنسكي ، وهو صديق وحليف سياسي لفونتروي : «سأصدم صدمة شديدة إذا كان ثمة من أثر فيه لشعور معاد لليهود . فأنا أثق به كإنسان» .

وفي محاولة لتهدئة المنتقدين ، وبغية إظهار الحقيقة ، بادر فونتروي ولوري وغيرهما من أركان مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية إلى الاجتماع بالزعماء اليهود الأميركيين وبسفير إسرائيل في الأمم المتحدة يهودا بلوم[٥١] . وبعد الاجتماع صرح فونتروي للصحافيين أن الزعماء السود «يطلبون من الفريقين (في النزاع الشرق أوسطي) أن يعترف كل منهما بحقوق الآخر الإنسانية وبحقه في تقرير مصيره» . غير أن المصالح الموالية لإسرائيل نظرت إلى نتائج الاجتماع نظرة مختلفة . فقد خرج هوارد سكوادرون ، رئيس اللجنة اليهودية الأميركية ، من الاجتماع ليعلن أن اتصال مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية بالطرزي كان خطأ فادحاً ، لأنه يضفي الصفة الشرعية على منظمة ملتزمة بالإرهاب والعنف»[٥٢] .

وفي ظل هذا الجو المتوتر ، اجتمع الزعماء السود من مختلف أنحاء الولايات المتحدة في نيويورك للإعراب عن قلقهم إزاء إستقالة يونغ ، وتأكيد حقهم في التكلم عن أمور تتعلق بالسياسة الخارجية .

وقال بعضهم إنهم بصدد إصدار «إعلان الاستقلال» في مسائل السياسة الخارجية(٥٣) . وأعلن فونتروي .

«في كل حرب منذ إنشاء هذه الدولة ، يحمل السود السلاح ويضحّون بأنفسهم من أجل بلادهم . وقد سالت دماؤهم من «بنكر هيل» إلى فيتنام . ومن المتوقع ، إذا أنجرّت الولايات المتحدة إلى حرب في الشرق الأوسط ، أن يُستدعى الأميركيون السود مجدداً للتضحية بأرواحهم»(٥٤) .

وكان في كلامه هذا ، كمن يتنبأ بتضحيات السود بعد ذلك بقليل في لبنان . ومع أن السود يمثلون ١٠ في المئة فقط من مجموع سكان الولايات المتحدة ، فان ٢٠ في المئة من مشاة البحرية الذين قتلوا في حادث تفجير الشاحنة في بيروت كانوا من السود ـ أي ٤٧ من ٢٤٦ قتيلاً .

وعلى الرغم من استياء الزعماء السود من انتقاد مشاركتهم في القضية الفلسطينية ، فإنهم كانوا يخشون أن يؤثر ذلك على جهودهم لدعم الحقوق المدنية في الولايات المتحدة . فمنذ مدة طويلة واليهود الأميركيون ينشطون في الدفاع عن الحقوق المدنية ، وغالباً ما كانوا المصدر الرئيسي لتمويل هذا النشاط .

ومن الأربعة الذين أسسوا الجمعية الأميركية الوطنية لتقدّم الملونين ، ثلاثة كانوا من اليهود . وقالت الواشنطن بوست إن عدة زعماء سود شددوا خلال اجتماعاتهم على ضرورة الوقوف جبهة واحدة من قضية تقرير المصير «مع

الاعتراف في الوقت ذاته بأن اعتماد بعض منظمات السود إلى حد بعيد على التبرعات اليهودية قد يؤثر في وجهات نظرها» . وقد أثبتت صحة هذا القلق أنباء مفادها أن المتبرعين اليهود أبلغوا جمعية تقدم الملونين والرابطة المدنية أنهم لن يقدموا بعد الآن دعماً مالياً .

لكن فونتروي ، الذي كان أيضاً رئيس هيئة إدارة مجلس القيادة المسيحية الجنوبية ، قال : إن هذا لم يَشُلَّنا ، بل زادنا دهاء وإحساساً بضرورة تقديم المبدأ على السياسة في المسائل ذات الصلة باللاعنف والسعي للعدالة»[٥٥] . ولكنه ألحق الضرر بنشاط جمع الأموال لحملته الشخصية . قال : «لا شك في ذلك ، فبعض أقرب المؤيدين السابقين لي أعلنوا بكل وضوح أنهم لن يتبرعوا لترشيحي لأنني اتخذت الموقف الذي اتخذت» .

وأثبت إصراره بعد ثلاثة أسابيع ، عندما انضم إلى لوري في رحلة إلى الشرق الأوسط كانت مثيرة للجدل . وفيما كانا يغادران ، أعلن لوري عن تصميمهما على «التبشير بالمبادئ الأخلاقية للسلام واللاعنف وحقوق الإنسان»[٥٦] .

وعند اجتماعهما بياسر عرفات ، ناشداه إنهاء العنف ، وطلبا منه الموافقة على تجميد أعمال العنف لمدة ستة أشهر . فوعد عرفات بأن يعرض الاقتراح على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

ويذكر فونتروي حادثة مؤثرة ، فيقول : «طلبنا من الدكتور هاري غيبسون من الكنيسة الميثودية المتحدة أن يتلوَ بعض الصلوات . ثم تلا كاهن كاثوليكي صلاة باللغة العربية تلاوة استدرّت دموعنا . وفي نهاية الصلاة سمعت أحدهم ، لا أعرف من هو ، ينشد ترنيمة «سوف نتغلب على المصاعب» . وفي الحال شبك عرفات ذراعيه وأمسكنا بأيدي بعضنا بعضاً»[٥٧] .

أما اليهود الأميركيون الذين انضموا إلى السود في إنشاد هذه الترنيمة ذاتها إبّان أشد أيام حركة الحقوق المدنية توتراً في أميركا ، فقد وجدوا هذه القصة منفّرة ، وهالتهم صور فونتروي يتعانق مع عرفات . وخشي بعضهم أن يكون الاجتماع العاطفي مقدمة لتحالف جديد بين السود ومنظمة التحرير ، وجحوداً لتأييدهم الحقوق المدنية للسود . ورفضوا تأكيدات الزعماء السود بأنهم دعاة سلام غير متحيّزين .

وتحدث فونتروي في مؤتمر صحفي عقده في كنيسته ـ كنيسة نيوبيثل المعمدانية ـ عن مهمته السلمية ، وقال إنه سيثابر عليها وأضاف : «أنا قبل كل شيء سفير للإنجيل دُعيت للتبشير ، كل يوم ، من هنا ومن فوق هذا المنبر ، بأن الرب أبونا ، وبأن جميع البشر أخواننا . ولن أكون صادقاً مع واجبي الأسمى إذا لم أنتهز الفرصة السانحة لأفعل ذلك»(٥٨) .

وتحدى منتقديه قائلاً : «فليتقدم من يشاء . وليسحب من يشاء تأييده . فذلك لن يهمني» .

وقال فونتروي في المشاكل التي جرّها عليه سعيه وراء حق تقرير المصير لأناس في الشرق الأوسط وآخرين في منطقة كولومبيا ، إنها بالنسبة إليه «تجربة متنامية» .

وخلال الثمانينات من القرن الماضي ، كبرت منزلة فونتروي كأحد أبرز الناشطين في حركة الحقوق المدنية . وقد بادر بعملية عصيان مدني لصالح أفارقة جنوب إفريقيا ، كانت لها نتائج بعيدة الأثر . فقد رفض مغادرة مكتب سفير النظام العنصري الأبيض في جنوب إفريقيا ، إلى أن يُطلق سراح تسعة من القادة العماليين الأفارقة في ذلك البلد . وقد أخرج فونتروي في ذلك اليوم مكبلاً بالأصفاد . لكن عصيانه ركّز الانتباه في أنحاء البلاد على هذه القضية . وساعدت جهوده في حثّ الكونغرس الأميركي على فرض عقوبات اقتصادية

على جنوب إفريقيا ، فكانت الخطوة التي أدت في النهاية ، إلى إطلاق سراح نلسون مانديلا ، وجرّ النظام العنصري الأبيض إلى نهايته المعروفة .

«ثلاث مكالمات خلال ١٣ دقيقة»

وباستثناء ماكلوسكي وفونتروي ، لم يجرؤ سوى عدد قليل من النواب في الكونغرس على انتقاد السياسة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة ، والسبب في ذلك هو إلى حد بعيد يقظة ومهارة لوبي الحكومة الإسرائيلية في الولايات المتحدة ، إذ إنه يردّ بسرعة على أية بادرة تبرُّم بإسرائيل ، وخاصة إذا ظهرت من جانب أعضاء اللجنة النيابية للشؤون الخارجية في الكونغرس .

وكان شاب يعمل عام ١٩٨١ في مكتب نائب نيويورك الديموقراطي الراحل بنجامين س . روزنتال الذي كان في الوقت ذاته زعيماً للتكتل اليهودي في مجلس النواب ، قد شهد بنفسه فاعلية هذا اللوبي . هذا الشاب هو مايكل نديتش الذي يعمل مستشاراً لدى روزنتال .

كان مايك نديتش مع روزنتال في مكتبه صباح أحد الأيام . وكانت عقارب الساعة تقترب من التاسعة عندما رن الهاتف[٥٩] . وكان موريس أميتاي ، المدير التنفيذي لإيباك يومذاك ، قد انتهى لتوه من قراءة افتتاحي إيفانس ونوفاك صباح ذلك اليوم في الواشنطن بوست ، ولم يعجبه ما قرأ[٦٠] . فقد نقل الكاتبان عن روزنتال أنه صرّح مؤخراً أمام فريق من الزوار الإسرائيليين «أن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية شبيه بمن يحمل رزمة ثقيلة على ظهره ، فكلما طال حمله للرزم زاد انحناؤه ، ولكن قلّ إحساسه بالعبء» . وكان روزنتال قد روى الحادثة لروبرت نوفاك . ومع أنه استعمل التشبيه «بكل لطف» ـ باعتراف نديتش ـ فقد أثار العواطف .

عاتب أميتاي روزنتال لأنه قال كلاماً «لا يجوز قوله» . وبعد حوالي خمس

دقائق اتصل أفرايم أيفرون ، السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة ، بالهاتف ليبلغ روزنتال الرسالة ذاتها .

وبعد ذلك ببضع دقائق اتصل يهودا هيلمان من مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية ليقول هذا الكلام نفسه . ويذكر نديتش أن روزنتال نظر إليه وقال : «أيها الشاب ، لقد رأيت بنفسك الآن كيف يعرض اللوبي اليهودي عضلاته» . ويذكر نديتش أيضاً : «أنها كانت ثلاث مكالمات خلال ١٣ دقيقة» .

وهناك عضو كبير آخر في اللجنة ، هو نائب أوهايو الأكثر استقلالاً عن مصالح إسرائيل من روزنتال ، وجد أن نشاطاته موضع مراقبة عن كثب . فقد شعر هذا النائب الجمهوري ، وهو تشارلز والن ، بوطأة ضغوط اللوبي عندما قبل دعوة متأخرة جداً لحضور مؤتمر عن الشرق الأوسط عُقد في لندن في شباط (فبراير) ١٩٧٣ ، برعاية مؤسسة فورد[٦١] . ولم يحضر المؤتمر أي ممثل إسرائيلي . وكم كانت دهشة والن لدى عودته حين اتصل به أحد المسؤولين في اللوبي الإسرائيلي طالباً منه موافاته بكل تفاصيل المؤتمر : من جدول الأعمال وأسماء الحاضرين ، وأسباب ذهابه لحضوره وأسباب رعاية مؤسسة فورد له ، الخ . وقد علق والن بقوله : «شيء عجيب ، إنهم لم يكفّوا» . ويعتقد والن أن ذلك كان آخر مؤتمر ترعاه مؤسسة فورد ، وأن رجال اللوبي ، وصلوا إلى مؤسسة فورد» . وقال إن هذه التجربة كانت نقطة تحوّل في موقفه من اللوبي ، «فإذا لم يكن في استطاعتي الذهاب إلى مؤتمر أوسّع به أفقي ، فينبغي أن أفكر لماذا يفعلون ذلك؟» .

وطرح ديموقراطي من منيسوتا السؤال ذاته بعد أن ترك الكونغرس . فقد اكتشف ريتشارد نولان ، وهو الآن رجل أعمال في مينيابولس ، تردُّدَ زملاء سابقين له في الاعتراف بمقال قيّم عن الشرق الأوسط[٦٢] .

كان ذلك عندما اتصل شخصياً بخمسة عشر عضواً في الكونغرس ، طالباً إلى كل واحد منهم إدراج مقال في سجلّ الكونغرس يبحث في إمكانيات تطوير تجارة أميركية مربحة مع الدول العربية . كان المقال من تأليف غانم المزروعي ، وهو مسؤول في دولة الإمارات العربية المتحدة ، اقترح فيه حواراً موسعاً ونبذ الآراء النمطية الخبيثة . وتقضي أنظمة المجلس بأن إدراج نصوص من هذا النوع في السجلّ يجب أن يرافقه اسم عضو المجلس الذي يتبناه .

ويقول نولان : «إن كل واحد من الخمسة عشر عضواً وصف المقال بأنه رائع ويستحق النشر ، ولكن كلاً منهم كان يضيف قائلاً : أرجوك أن تفهمني ، إن نشر هذا المقال باسمي سوف يجرّ عليّ متاعب هائلة . ولم أصادف واحداً شكك في ميزة المقال» . والمؤسف حقاً أنني اخترت الخمسة عشر من الذين توسّمت فيهم التعاون» . وكان النائب السادس عشر الذي اتصل به نولان نائب ميتشيغان الديموقراطي ديفيد ي . بونيور الذي وافق على طلبه ، فظهر المقال على الصفحة ٤٧٩١ من السجلّ المؤرخ في ٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٣ . فكان ذلك من المناسبات النادرة التي تنشر فيها مجلة الكونغرس مقالاً ربما اعتُبر انتقاداً لسياسات أو مواقف تتخذها إسرائيل ، أو ، كما في هذه الحالة ، ربما اعتُبر تشجيعاً على الحوار مع العرب .

كانت تلك خطوة من خطوات بونيور الشجاعة التي ستجعله في المستقبل هدفاً للوبي الإسرائيلي . ففي خطاب لبونيور ألقاه في رابطة الخريجين العرب الأميركيين في فلينت ، في ميتشيغان ، قبل انتخابات ١٩٨٤ بشهرين دعا إلى أن تكون المساعدات لإسرائيل مشروطة . وصرّح بأن الولايات المتحدة جرت «على مكافأة حكومة إسرائيل الحالية لتطبيقها سياسات مناقضة لسياساتنا» بما في ذلك تخريب «علاقات الولايات المتحدة مع حلفاء قدماء مثل الأردن والمملكة العربية السعودية» .

«صراحة مفاجئة لا تصدّق»

حتى أولئك الذين هم في المراتب القيادية العليا في مجلس النواب ، والذين يمثلون مناطق آمنة سياسياً ، ليسوا بمنجى من إرهاب اللوبي . فهم يواجهون ضغط اللوبي في مناطقهم أيضاً ويصوتون أحياناً ، ضد وجدانهم .

في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨١ كان قيد الدرس في مجلس النواب اقتراح الرئيس ريغان المثير للجدل والخاص ببيع طائرات أواكس للإنذار المبكر وأجهزة تعديل لمقاتلات أف ـ ١٥ للمملكة العربية السعودية . وقد وقع النائب دانيال روستنكوفسكي ، رئيس لجنة الوسائل الإجرائية ، وأحد أكثر النواب نفوذاً في الكابيتول هيل ، هدفاً لهجوم اللوبي الإسرائيلي المعاكس . فجاءت القضية بمثابة أول اختبار للقوة بين اللوبي والرئيس المنصَّب حديثاً . وبموجب القانون ، يمكن إنجاز صفقة البيع ما لم يرفضها المجلسان . وكانت استراتيجية اللوبي تهدف إلى إجراء التصويت الاختباري الأول في مجلس النواب ، حيث قوة اللوبي أشد وأفعل ، فإذا رفضها المجلس على نحو غير متوازن فقد يحذو حذوه مجلس الشيوخ .

وبضغط من اللوبي تعاون روستنكوفسكي معه وصوّت ضد الصفقة . ولكنه صرّح لمندوب محطة إذاعة شيكاغو فيما بعد بأنه كان فعلاً إلى جانب إجراء الصفقة ، إلا أنه صوّت ضدها خوفاً من «اللوبي اليهودي»[٦٣] .

وكانت حجته أن أغلبية المجلس الساحقة كانت ضد الصفقة ، وأن صوته المحبّذ «لن يقدم أو يؤخر» وبالفعل كانت الأغلبية ساحقة ـ ٣٠١ ضد ١١١ . ومع ذلك فإن هدف اللوبي الإسرائيلي كان إحراز أكبر عدد ممكن من الأصوات المضادة للصفقة للتأثير على التصويت في مجلس الشيوخ ، ولذلك فإن صوت روستنكوفسكي كان يهم اللوبي كثيراً .

ووصف المعلق الصحافي كارل روان اعتراف روستنكوفسكي بأنه «انفجار للصراحة لا يُصدّق»[٦٤] . ومضى يقول : «ليس من الغرابة في شيء أن تستغل المصالح الثرية أموالها في التأثير على القرارات التي تتُخذ في واشنطن . وأضاف : «هناك يهود أميركيون كثيرون لديهم أموال طائلة ، تعلّموا منذ زمن أنهم يستطيعون تحقيق نفوذ أكثر بكثير من عددهم ، وذلك بتقديم تبرعات استراتيجية للمرشحين . . . وليس من عرب هنا يلعبون دوراً قوياً كهذا» . غير أن روستنكوفسكي لم يتلقَّ أموالاً كثيرة من لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل . ونالت حملته في السنة التالية ١,٠٠٠ دولار فقط من هذه اللجان[٦٥] .

وفيما تظل عين اللوبي مفتوحة على كل أعضاء المجلس ، وخاصة البارزين منهم أمثال روستنكوفسكي ، فإنه يشدد تشديداً خاصاً على أعضاء لجنة الشؤون الخارجية ، حيث تتخذ القرارات الأولية بشأن المساعدات العسكرية والاقتصادية .

إن الولاء للمصالح الإسرائيلية يخلق أحياناً عادات محيّرة في التصويت فالأعضاء الذين يعتبرون «حمائم» بشأن السياسات في أماكن أخرى ، يصبحون «صقوراً» وقحين فيما يتعلق بإسرائيل .

وفي أيار (مايو) ١٩٨٣ كتب ستيفن س . روزنفيلد ، من صحيفة الواشنطن بوست يقول :

«لو نظر واحد من سكان المريخ إلى الطريقة التي يعالج بها الكونغرس طلبات الإدارة للمساعدات لإسرائيل والسلفادور ، لاستنتج أن نظامنا السياسي يتخذ قرارات حياة أو موت بالنسبة إلى البلدان المعتمدة علينا ، وبطرق مبهمة تماماً»[٦٦] .

وقد حار روزنفيلد بالإنجاز الاستثنائي للجنة الشؤون الخارجية في يوم ١١ أيار (مايو) ١٩٨٣ . فلم تكد تلتقط أنفاسها حتى طلبت هيئتها من حكومة السلفادور المعرّضة للخطر «أن تقفز فوق حواجز سياسية عالية جداً» من أجل الحصول على مبلغ يكاد يحفظ لها رمقها الأخير ، فيما منحت إسرائيل ، وهي أقوى دولة عسكرية في الشرق الأوسط ، مبلغ ثلث بليون دولار زيادة على البلايين العديدة التي طلبتها لها الإدارة . وتكلم النائب ستيفن ج . سولارز ، أحد أكبر المتحيزين لإسرائيل ، بحماسة مؤيداً «الشروط التي وُضعت» للسلفادور والزيادة الضخمة لإسرائيل .

«مزايدة على النداء اليهودي الموحد»

ستيفن ج . سولارز ، نائب مجتهد يمثل بروكلين اليهودية بأغلبيتها ، ويفخر بالأشياء الكثيرة التي أنجزها لإسرائيل . فمنذ انتخابه للمرة الأولى عام ١٩٧٤ بنى لنفسه سمعة كشخص ذكي متوقد حماسة ، كثير الأسفار ، مندفع ، ومتلزم كلياً بمصالح إسرائيل . ويطلق دائماً في اللجنة سؤاله التالي قبل أن يكون الشاهد قد انتهى من الإجابة عن سؤاله الأول .

في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠ تضمنت نشرة إخبارية موجهة لناخبيه ما أتاح الاطلاع على الطريقة التي تستطيع بها إسرائيل الحصول على مساعدات متزايدة دائماً على الرغم من حدود الإنفاق في الميزانية التي تتقيد بها الحكومة الأميركية . وكان سولارز في مطلع تلك السنة قد بدأ سعيه لزيادة المساعدات . ويذكر أنه أقنع وزير الخارجية سايروس فانس بأن يأتي إلى مكتبه في الكابيتول هيل ليتحدث معه حول هذا الموضوع . وهناك هدد فانس بالنضال من أجل الزيادة في المجلس إذا عارضتها الإدارة في اللجنة . وبعد ذلك بقليل قال سولارز إن فانس أبلغه أن الإدارة ستوصي بزيادة قدرها ٢٠٠ مليون دولار في المساعدات العسكرية ، علماً بأن هذه الزيادة كانت أقل مما أراده سولارز .

وكان هدفه التالي هو إقناع لجنة الشؤون الخارجية بزيادة المستويات التي تقترحها الإدارة . وكان في اعتقاد سولارز أن الزيادة التي توافق عليها اللجنة تبقى كما هي في المجلس . وكخطوة أولى تحادث مع لي هـ . هاملتون ، رئيس اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط وهي اللجنة التي تنظر أولاً في الطلب . وكان منطقياً في توجّهه إلى هاملتون ، ذلك الرجل الطويل ، المفكر ، العالم ، الحذر . ويفخر هاملتون بأنه يسير دائماً مع الأكثرية سواء في اللجنة أو في المجلس . وهو لا يؤذي أحداً ، بل إنه يحلّ الخلافات بسرعة ويتفادى المشاحنات العلنية . وهو يمثل منطقة ريفية في أنديانا يعيش فيها عدد يكاد لا يذكر من اليهود . ومع أنه منزعج من مغامرات إسرائيل العسكرية فقلّما يصرح بانتقاده لها علانية ، ويحافظ على دوره كمصلح بين المتخاصمين .

وجد سولارز أن هاملتون سهل الانقياد ، «فقد وافق على دعم اقتراحنا لزيادة مبلغ (المساعدة العسكرية) ٢٠٠ مليون دولار أخرى» ، وهكذا يصبح مجموع الزيادة ٤٠٠ مليون دولار . وما هو أهم من هذا أن هاملتون وافق على خطة لإعفاء إسرائيل من التزامها بسداد أي جزء من المعونة الاقتصادية البالغة ٧٨٥ مليون دولار . وكانت الإدارة تريد من إسرائيل أن تسدد ثلث هذا المبلغ .

وأوضح سولارز قائلاً : «مرّ اقتراحنا كما توقعنا وبتأييد هاملتون عبر لجنته الفرعية ، ولم تصادف اللجنة الأصلية أية معارضة في المجلس عند طرح مشروع قانون المساعدة للدرس» . وتولى نائب إيداهو الديموقراطي ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الجمهوري جاكوب جافتس ، توجيه المقترحات نحو النجاح على المستوى نفسه في مجلس الشيوخ .

وقال سولارز : «ونتيجة لذلك ستحصل إسرائيل عمّا قريب على زيادة مجموعها ٦٦٠ مليون دولار في المساعدات العسكرية والاقتصادية بالمقارنة

مع ما تلقته من الحكومة الأميركية في العام الماضي» . وشرح أهمية هذا الإنجاز فقال :

«وعن طريق المثابرة والإقناع معاً ، استطعنا تزويد إسرائيل بزيادة في المساعدات العسكرية والاقتصادية في سنة واحدة تعادل تقريباً تبرعات النداء اليهودي الموحّد الوطني لثلاث سنوات» .

وذكر سولارز في نشرته الاخبارية أنه سعى وراء عضوية لجنة الشوون الخارجية «لأنني أردت أن أكون في موقع أساعد منه إسرائيل» . ثم قال إنه على الرغم من أن معظم أعضاء الكونغرس من جمهوريين وديموقراطيين يؤيدون إسرائيل «فإن أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب وأعضاء لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ هم في الحقيقة في موقع يُحدث فارقاً عند الحاجة إليه في مجال المساعدات الخارجية التي تعتمد عليها إسرائيل حالياً» .

وعندما حلّ سبتمبر (أيلول) ١٩٨٤ لم يكن حماس سولارز قد فتر . إذ طالب في اجتماع عام ، بوصفه عضواً في مؤتمر تعديلات قانون إدارة التصدير ، والذي يشترك فيه المجلسان التشريعيان ، بمعرفة مضامين التشريع بالنسبة لإسرائيل[٦٧] ، وسأل الرئيس هوارد وولب من ميتشيغان :

«هل هناك شيء يريده الإسرائيليون منا أو قد يريدونه ولم يستطيعوا الحصول عليه؟[٦٨]» وحتى عندما أجاب وولب «بالنفي الصريح» أضاف سولارز : «هل تحدثت مع السفارة الإسرائيلية؟» فأجاب وولب : «لم أفعل ذلك شخصياً» ولكنه اعترف بقوله : «لقد تولّى مكتبي ذلك» . وضرب سولارز على النغم ذاته وقال : «لقد أكدت لي أنه لا تحفظات لهم (الإسرائيليين) على هذا» . ولما اقتنع سولارز بأن إسرائيل راضية عن التشريع تنفس الصعداء وقال : «إذا كان ليس لديهم ما يأخذونه عليه فليس لنا أيضاً ما نأخذه» .

ولاحظ أحد قدامى النواب عن ولاية أوهايو قائلاً :

«عندما يلحّ سولارز وغيره على مزيد من المال لإسرائيل ، لا يريد أحد أن يقول «لا» . ولستم بحاجة إلى أمثلة عديدة على إرهاب السياسيين لتدركوا ماهية القوة الكامنة . فاللوبي اليهودي رهيب . ويحصل على أي شيء يريده . هذا بالإضافة إلى أن اليهود متعلمون ويملكون أموالاً طائلة ، ويصوّتون على موضوع واحد هو إسرائيل . وليس لهم نظير من هذه الناحية . فمعارضو الإجهاض ، مثلاً ، كثيرو العدد ، إلا أنهم ليسوا على مستوى راق من العلم ، وليس لديهم الكثير من المال . أما المفاتيح اليهودية الضاغطة فلديها كل ذلك ، وهي قبل كل شيء ناشطة سياسياً»(٦٩) .

ويصنّف هذا النائب زملاءه في المجلس إلى أربع فئات ويقول :

«الفئة الأولى تعطي إسرائيل كل ما تريد وتضم الفئة الثانية أشخاصاً تساورهم بعض الشكوك ، غير أنهم لا يجرؤون على الخروج عن الخط ، فلا يقولون شيئاً . وفي الفئة الثالثة نواب لديهم شكوك عميقة ، ولكنهم لا يستطيعون أكثر من أن يحاولوا سراً كبح المساعدات لإسرائيل . والمثل على هؤلاء هو لي هاملتون . أما الفئة الرابعة فقوامها نواب يضعون سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية موضع مساءلة ويتحدون ما تفعله إسرائيل . وبما أن بول فندلي وبيت ماكلوسكي غادرا المجلس ، فلم يعد وجود لهذه الفئة» .

ويضع صاحبنا هذا نفسه ضمن الفئة الثالثة فيقول : «قد أصوّت ضد مشروع القانون الذي يجيز المساعدات الخارجية لهذا العام ، وذلك للمرة الأولى . وإذا فعلت فلن أذكر السبب» .

أما سولارز فقد بقي ثابتاً على موقفه الملتزم بإسرائيل . وقد كشف حديث مسجّل مع ديفيد ستاينر ، الرئيس السابق لمنظمة إيباك ، في العام ١٩٩٢ ، أن

هذه المنظمة تُجري «مفاوضات» مع الرئيس المُنتخب آنذاك ، بيل كليتون ، حول من سيتولى حقيبة وزارة الخارجية في إدارته ـ وكان سولارز الخيار الأول لإيباك ، لشغل هذا المنصب . ولكن هناك نائباً آخر تغيّر موقفه الملتزم بإسرائيل في وقت لاحق ، بعدما انضم إلى اللجنة(٧٠) .

القلب يتفطّر

قدم النائب الديموقراطي مرفين م . ديمالي ، المساعد السابق لحاكم كاليفورنيا ، إلى واشنطن عام ١٩٨٠ مع مستندات كاملة بأنه من أنصار إسرائيل . وهو يقول «إذا التفتّم إلى أميركا السوداء ، فإنني أضع نفسي في المرتبة الثانية فقط بعد بايارد راستين في دعم إسرائيل خلال السنوات العشرين الماضية»(٧٠) . وديمالي رجل قصير القامة ، متأنق ، فصيح اللسان ، وكان أول أميركي أسود يزور إسرائيل عقب حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ .

وفي حملته الناجحة لمنصب مساعد الحاكم ، تكلم عن إسرائيل في كافة مهرجانات الحزب الديموقراطي في الولاية . وشارك في إنشاء لجنة الأميركيين السود لنصرة إسرائيل ، ونظم حملة إعلامية موالية لإسرائيل في صحف كاليفورنيا ، وساعد في حشد تأييد عدد آخر من الرسميين السود لهذا الغرض . وأصبح في الكونغرس صوتاً يُعتمد عليه لدعم المصالح الإسرائيلية بصفته عضواً في لجنة الشؤون الخارجية .

ومع هذا كله فقد قطعت الجماعة الموالية لإسرائيل العون المالي عنه عام ١٩٨٢ . وفي العام التالي قررت منظمة إيباك في كاليفورنيا دحره وبدأت تبحث عن منافس ذي مصداقية للترشح ضده عام ١٩٨٤ .

ويقول ديمالي موضحاً هذا التحوّل المفاجىء ضده إن ثمة «نقطتين سوداوين» في سجلّ موالاته لإسرائيل في الكونغرس ، الأولى أنه كان يطرح «أحياناً أسئلة اعتراضية في اللجنة بشأن المساعدات لإسرائيل» ، مع أن أسئلته

كانت معتدلة اللهجة وقليلة جداً ، ولم يقف ليسأل إلا لأن غيره لم يجرؤ على ذلك . والنقطة السوداء الثانية ـ وهي الأسوأ في نظر إيباك ـ أنه قابل ياسر عرفات مرتين .

وكان هذان اللقاءان مصادفة . جرى اللقاء الأول عام ١٩٨١ خلال زيارة لأبو ظبي ، حيث توقف ديمالي لمقابلة وزير التخطيط فيما كان هو في طريق عودته من مؤتمر للسياسة الخارجية في جنوب الهند[٧٢] . فأخبره الوزير أنه استقبل عرفات للتوّ وسأله إن كان يود رؤيته؟ ويقول ديمالي : «كنت أجبن من أن أقول له لا ، وظننت أنه لا ضرر في ذلك . وتصورت أن عرفات لن يكترث بلقاء نائب أميركي مغمور ، حديث العهد في النيابة ، وخاصة بمثل هذه السرعة» .

واستغرب ديمالي ، إذ ضرب له عرفات على الفور موعداً لمقابلته . فجن جنون مرافق ديمالي ، وهو موظف في السفارة الأميركية كلّف بمرافقة النائب في تنقلاته بسيارة السفير التي يرفرف في مقدمتها العلم الأميركي .

وبما أن المرافق كان حريصاً على مراعاة الحظر الأميركي على إجراء أي اتصال بين موظفي الإدارة الأميركية وأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد نزع العلم بحنق وانسحب ، وأمر السائق بأن يأخذ ديمالي إلى لقائه مع عرفات ، ويذكر ديمالي أنه «كان في مأزق حقاً» .

وبعد جلسة قصيرة مع عرفات وجد مراسلاً من وكالة الأنباء العربية بانتظاره في الخارج . فأبلغه أن عرفات أعرب له عن رغبته في حوار مع الولايات المتحدة . وفي تلك الليلة أذاع بيتر جننغز من لندن في نشرة أخبار شبكة اي . بي . سي الأميركية أن ديمالي هو أول نائب أميركي يقابل عرفات منذ أن تسلّم ريغان كرسي الرئاسة .

فأثار النبأ هياجاً في الأوساط اليهودية ، وشكّ يهود كثيرون في صحة قولد ديمالي بأن اللقاء لم يكن مخططاً له . ثم أن ستيلا ابشتاين ، الموظفة اليهودية عند ديمالي في الكونغرس ، استقالت احتجاجاً على هذا اللقاء .

وقابل ديمالي عرفات مرة ثانية عام ١٩٨٢ وكذلك بطريق المصادفة[٧٣] . فقد سافر إلى لبنان مع زملاء له هم الديموقراطيون ماري روز عوكر من أوهايو ، ونيك رحّال من وست فيرجينيا ، وديفيد ي . بونيور من ميتشيغان ، والجمهوري بول ن . «بيت» ماكلوسكي لمقابلة عدد من الزعماء اللبنانيين وزيارة مخيمات للاجئين (الفلسطينيين) ومشاهدة آثار الغزو الإسرائيلي .

وقد صدم ديمالي بما شاهد وقال : «لا تستطيع أن ترى مخيمات اللاجئين هذه من غير أن ينفطر قلبك» .

وعقب وصول الوفد قبل أعضاؤه دعوة لمقابلة عرفات الذي كان محاصراً في بيروت .

وهنا ازدادت متاعب ديمالي مع اليهود سوءاً . فقد اتهم زوراً بأنه صوّت عام ١٩٨١ إلى جانب صفقة طائرات أواكس إلى المملكة العربية السعودية . والواقع أنه صوّت بحسب ما طلب منه اللوبي أن يصوّت ، فوقف ضد الصفقة . وفوق ذلك أوضح موقفه خلال مناقشة المجلس للموضوع في خطابين منفصلين أعلن فيهما معارضته[٧٤] . وقد صاغ له خطابه الثاني أحد أنصاره وهو ماكس مونت من لجنة العمل اليهودية «وذلك ، كما يقول ديمالي ، لأن مونت اشتكى من أن الخطاب الأول لم يكن قوياً بما فيه الكفاية» .

ولكن كل ذلك لم يُجْد ، أو أن الموضوع أُهمل عمداً . وحدث في مأدبة عشاء أن دنت من ديمالي كَارمن ورشو ، البارزة منذ زمن طويل في الشؤون اليهودية وفي سياسات الحزب الديموقراطي في كاليفورنيا ومن مؤيدي

حملات دايملي الماليين ، وقالت له : «أريد أن أسترد مالي» . فرد عليها : «وما هو ذنبي يا كارمن؟» أجابته : «لقد صوّت إلى جانب الأواكس»[٧٥] .

ووجد ديمالي أن العضوية في اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية الخاصة بالشرق الأوسط مركز «لا طائل تحته» . فقد نفّر منه أناساً من كلا الجانبين . وبعد أن استقالت موظفة عنده احتجاجاً على مقابلته عرفات ، استقالت أخرى هي بيغ ماكورميك احتجاجاً على تصويته ضد مجموعة مساعدات كبيرة بينها مخصصات لبناء طائرات حربية في إسرائيل[٧٦] .

وتوقف ديمالي ردحاً من الزمن عن الشكوى وطرح الأسئلة بصدد إسرائيل ، ولما سألته صحيفة «وول ستريت جورنال» عن السبب ، استشهد بالدور الذي لعبه اللوبي في فقدانه مقعده عام ١٩٨٢ للنائب الديموقراطي ريتشارد ج . دربن . وقال ديمالي لمراسل الصحيفة «لا شك أن صراع فندلي ـ دوربين كان رهيباً»[٧٧] .

ووجد ديمالي الترهيب في مكان آخر أيضاً . فكلما شكا ، زاره على الفور مفتاح من إيباك مصطحباً معه عادة أحد الناخبين من دائرة ديمالي[٧٨] . وقد واجه ديمالي جماعة من الناخبين اليهود «وجميعهم من أصدقائي القدامى» ، وقال لهم إنه على الرغم من تذمّره كان في النهاية يصوّت إلى جانب المساعدات الإسرائيلية ، وأضاف : «قلت لهم إنني لم أخرج مرة واحدة عن النهج» . فبادره أحد الحاضرين بقوله : «هذا ليس صحيحاً تماماً ، ففي إحدى المرات امتنعت عن التصويت» ، وقال ديمالي معجباً : «إنهم بمثل هذه البراعة ، فالرجل على حق فيما قال» .

«١٤ نائباً مبتدئاً ينقذون الموقف»

يذهب النواب إلى أقصى الحدود تحت عين اللوبي اليهودي الساهرة من

أجل إقرار التشريعات التي تنص على تزويد إسرائيل بالمعونات . وقبل أن يرفع الكونغرس جلساته في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٣ بقوت قصير ، ساعدت مجموعة من الديموقراطيين المبتدئين القضية باتخاذ خطوة استثنائية عندما غيروا تصويتهم في سجلّ الوقائع المطبوع ، وهي خطوة يشمئز النواب عادة من الإقدام عليها لأنها خطوة تجعلهم يبدون مترددين في مواقفهم . ففي ذلك اليوم ، وتحت وطأة ضغط شديد من الناخبين الموالين لإسرائيل ، اجتمع ١٤ نائباً مبتدئاً ووافقوا على تغيير مواقفهم لتمرير تشريع يُعرف باسم القرار المستمر ، وهو ينص على تخصيص أموال لبرامج فشل الكونغرس في تخصيصها بالطريقة العادية ، ومن بينها مساعدات لإسرائيل . وتمرير التشريع من شأنه منع أي انقطاع في هذه المساعدات[٧٩] .

ولكن لمرة واحدة فقط ، أُخذت زعامة مجلس النواب الديموقراطية وإيباك على حين غرّة ، وعلى الرغم من أن إيباك تتحكم تماماً بكل النشاطات التشريعية المتعلقة بإسرائيل . فقد فاتها مرة تحرّي التمرد الذي كان يختمر . فبدافع القلق من العجز في الميزانية والبنود الجدلية في مشروع القانون بشأن أميركا الوسطى ، رأى الديموقراطيون المبتدئون معارضة زعامتهم الحزبية . ونظراً لعجزهم عن تقديم تعديلات ، اتفقوا فيما بينهم من غير ضجة على معارضة المشروع بكامله .

وعندما نودي على أسماء المقترعين ، أظهرت اللوحة الكبيرة الضوئية فوق كرسي رئيس المجلس رفضاً لمشروع القرار ـ ٢٠٦ أصوات مقابل ٢٠٣[٨٠] ـ . فقد خرج النواب الديموقراطيون المبتدئون الأربعة عشر على زعامتهم وصوتوا ضد المشروع .

غير أن تصويتهم السلبي لا يعني معارضة المعونة لإسرائيل فبعض هؤلاء النواب الذين أقلقهم العجز في الميزانية ، اعتبروا رفضهم بمثابة مطالبة زعامة

الحزب بوضع مشروع قانون يرفع الضرائب ، واعتبره آخرون مجرد احتجاج ، أما بالنسبة إلى إسرائيل فكان تحوّلاً خطراً .

ويذكر أحد أعضاء الكونغرس أن «الجالية اليهودية جنّ جنونها» . فاندفع محترفو إيباك إلى العمل[٨١] . ومن مكاتبهم القريبة من مبنى الكونغرس اتصلوا بأشخاص من ذوي المراكز المهمة في دوائر لائحة مختارة من النواب المذنبين وطلبوا منهم التحرك . ورتبوا إجراء اتصالات بالأشخاص الذين لعبوا دوراً رئيسياً في انتخابات الكونغرس الأخيرة . وحثت مفاتيح إيباك كلاً من هؤلاء الأشخاص على طلب نائبه بالهاتف فوراً والإصرار على مكالمته شخصياً وإبلاغه هذه الرسالة :

«المصادقة على القرار المستمر مهمة جداً ، وبدونها ستعاني إسرائيل . وأنا لا أنتقد تصويتك ضده في المرة الأولى . فأنا واثق من أنه كانت لديك أسباب لهذا التصرّف . وقد علمت أن الموضوع نفسه سيطرح للتصويت ثانية . وربما غداً . . وأنا أتكلم معك نيابة عن كثيرين من أصدقائك وأنصارك وأطلب منك أن تغيّر تصويتك عندما يثار الموضوع من جديد» .

وطُلب من الجميع أن يعودوا فيبلغوا إيباك بما جرى بعد المكالمة . وهكذا كان .

وتناول مجلس النواب الموضوع عند الظهيرة ، وكان المشروع بالصيغة ذاتها والكلمات إياها التي رفضها المجلس قبل يومين . وتحدى سيلفيو كونت ، وهو جمهوري قديم في لجنة المخصصات ، ويعرف الضغط الذي مورس في هذا الشأن ، النواب الديموقراطيين الشباب «أن لا يلقوا سلاحهم ، وأن يثبتوا جرأتهم كرجال»[٨٢] .

ووبّخ الزعيم الجمهوري بوب مايكل أولئك «الذين لا يتحملون الضغط من المراجع العليا»[٨٣] .

وجاء بعض الحرارة من زعامة الحزب الديموقراطي المرتبكة . غير أن إيباك كانت قد أحدثت التغيير في التصويت . وفي القضايا الحساسة يذعن النواب للضغط الذي يأتيهم من دوائرهم الانتخابية . وفي حالة كهذه لا يكون لزعماء مجلس النواب كبير تأثير . وكانت القضية الرئيسية بالنسبة إلى الجمهوريين ، كونت ومايكل ، ضرورة ضبط الميزانية[٨٤] . وطالبا برفض مشروع القرار على هذا الأساس . وخلال المناقشة لم يأت أحد في ذلك اليوم - أو حتى في أي يوم آخر - على ذكر نفوذ اللوبي الإسرائيلي .

والواقع أن الرسائل الهاتفية المستعجلة فعلت فعلها ، وعندما نودي على الأسماء في المجلس أقبل النواب المبتدئون الأربعة عشر كالنعاج وغيروا أصواتهم[٨٥] . وهم : نائب نورث كارولينا س . روبن بريت ، ونائب تنسي جيم كوبر ، ونائب إلينوي ريتشارد ج . دربنت ، ونائب أوهايو أدوارد ف . فيغان ، ونائب ميتشيغان ساندر م . ليفن ، ونائب أنديانا فرانك ماكلوسكي ، ونائب كونيكتيكت بروس أ . موريسون ، ونائبا فرجينا جيمس ر . «جيم» أولين ونورمان سيسكي ، ونائب منيسوتا تيموثي ج . بني ، ونائب نيفادا هاري م . ريد ، ونائب نيومكسيكو بيل ريتشارد ، ونائب ساوث كارولينا جون م . سبرات ، ونائب وست فيرجينيا هارلي و . تاغرز .

ووعدت زعامة الحزب هؤلاء النواب بتقديم مشروع قانون خاص بالضرائب وذلك ليستعملوا هذه الحجة في تبرير تحوّلهم المحرج . ويعرف الجميع أنها خدعة . فلم يكن لمشروع الضرائب حظ من النجاح . غير أن الحجة كانت مفيدة وصودق على القرار بأغلبية ٢٢٤ صوتاً مقابل ١٨٩[٨٦] . وهكذا تدفقت المعونة على إسرائيل من غير توقف .

تمويل المنافسة الخارجية

أجاز التصويت النهائي على القرار المستمر للعام ١٩٨٣ شكلاً جديداً

لافتاً للمساعدة الأميركية لإسرائيل . فقد تضمّن تعديلاً صاغته إيباك وتبنّاه نائب مريلاند كلارنس لونغ ونائب نيويورك جاك كمب ، وهما من المؤيدين الغيورين لإسرائيل ، يسمح بإنفاق ٢٥٠ مليون دولار من المنحة العسكرية في إسرائيل على صنع طائرة «لافي» المقاتلة الإسرائيلية الجديدة . وكانت هذه الطائرة ستنافس في السوق الدولية طائرة نورثروب ف ـ ٢٠ وطائرة جنرال داينمكس ر ١٦ ، وكلتاهما مصممة خصيصاً للتصدير . وينص التعديل على إجازة معاملة مميزة لم يسبق للولايات المتحدة أن أجازتها لأي منافس أجنبي . وكان هذا التعديل مستغرباً لسبب آخر هو أنه يضرب صفحاً عن القانون الأميركي الذي ينص على إنفاق جميع الأموال المخصصة كمساعدات أجنبية في داخل الولايات المتحدة .

وخلال مناقشة مشروع القانون ، كان نائب وست فيرجينا نيك ج . رحّال الوحيد الذي اعترض عليه[٨٧] . إذ رأى في التعديل تهديداً لفرص الوظائف في الولايات المتحدة في وقت ارتفعت فيه البطالة . قال :

«ستضيع حوالي ٦,٠٠٠ وظيفة كنتيجة مباشرة لأخذ ٢٥٠ مليون دولار من الاقتصاد الأميركي ، والسماح لإسرائيل بإنفاقها على أدوات وخدمات دفاعية يمكن شراؤها بسهولة هنا في الولايات المتحدة . إن الأميركيين يُسلبون دولارات الضرائب لبناء صناعة أجنبية . وينبغي ألا يكون عليهم التضحية بوظائفهم أيضاً» .

ولم يكن بوسع رحّال في ذلك اليوم أن يقدّم تعديلاً يلغي هذا النص أو يغيّره ، بسبب القيود التي وضعها المجلس قبل بدء المناقشة . وكل ما كان باستطاعته ، واستطاعة أي نائب آخر أن يفعله ، هو أن يصوّت مع أو ضد تعديل لونغ ـ كمب بكامله ، الذي تضمن مواداً مثيرة للجدل لكل من السلفادور والبنوك الدولية وإسرائيل . وتمت المصادقة على التعديل بأغلبية

٢٦٢ صوتاً مقابل ١٥٠ . وخلافاً لتصويت رحّال ، فإن معظم الأصوات السلبية المئة والخمسين عكست معارضة لنواح أخرى من التعديل وليس للمبلغ الذي خصص كدعم مالي لصناعة الطائرات في إسرائيل والبالغ ٢٥٠ مليون دولار .

وفي شهر أيار (مايو) التالي ، وخلال النظر في مشروع قانون يخصص الأموال للمساعدات الخارجية ، تقدم رحّال بتعديل يحسم مبلغ المئتين والخمسين مليون دولار ، إلا أنه هُزم بأكثرية ٣٧٩ صوتاً ضد ٤٠ . وعلى الرغم من مناشدة التعديل الصريحة للناخبين المتصلين بصناعة الطائرات في الولايات المتحدة ، فلم يصوّت إلى جانبه سوى ١٠ في المئة من النواب . وكان أول تصويت خلال أربع سنوات على تعديل يتعلق فقط بالمساعدات لإسرائيل ، وكان الفارق في الأصوات دليلاً على قوة إيباك .

وبعد التصويت نظمت إيباك احتجاجات ضد النواب الأربعين الذين أيدوا التعديل . ويذكر رحّال أن إيباك شنّت حملة «توبيخ على النواب الأربعين الشجعان»[٨٨] . ويضيف : «إن جميع الذين صوتوا إلى جانبي تقريباً قالوا لي أنهم ما زالوا عرضة لنيران ناخبيهم اليهود . فهم ما برحوا يئنّون تحت الضربات التي يتلقونها» .

وتلقى النواب «الشجعان» قليلاً من الشكر[٨٩] . فقد هنأت جماعتان عرقيتان هما اللجنة الأميركية ـ العربية ضد التمييز والجمعية الوطنية للعرب الأميركيين ، رحّال على مبادرته وطلبتا من أعضائهما إرسال كتاب شكر إلى كل من النواب التسعة والثلاثين الذين أيدوا تعديل رحّال . غير أن النتائج كانت ضعيفة . فكان صاحب التعديل رحّال يتوقع تلقي رسائل شكر أكثر من الآخرين ، إلا أنه تلقى «أقل من عشر رسائل»[٩٠] ويعتقد ان التسعة والثلاثين الآخرين تلقوا أقل منه .

«لا تنتظر من الكونغرس أن يتحرك»

تجلّى تردّد النواب في التكلّم بلهجة انتقادية عن إسرائيل عام ١٩٨٣ ، عندما سمح مجلس النواب للرئيس ريغان بموجب قانون صلاحيات الحرب بالإبقاء على مشاة البحرية الأميركية (المارينز) في لبنان مدة ١٨ شهراً . وجرى التصويت قبل بضعة أيام من الانفجار المروّع الذي ذهب ضحيته أكثر من ٢٤٠ جندي مارينز في بيروت . وقبل الوقت الذي تحرك فيه المجلس كان قد قتل عدة جنود من المارينز . وحذّر عدد من النواب من ازدياد المتاعب في المستقبل ، وعارضوا طلب ريغان وشددوا مطالبتهم بسحب القوة الأميركية العسكرية . وأخذ خمسة نواب موقفاً معاكساً ذاكرين أهمية وجود المارينز لأمن حدود إسرائيل الشمالية .

وتكلم ٩١ نائباً ، إلا أنهم لزموا الصمت حول عمليات إسرائيل العسكرية في لبنان خلال السنة السابقة ، وقصفها بيروت بلا وازع ، وإرغام مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية على الجلاء ، ومساعدتها في مجزرتي صبرا وشاتيلا بمحاصرة المخيمين ، والسماح للمسلّحين بدخولهما[٩١] . وقد غيّرت هذه الأحداث الوضع في لبنان إلى حد شعر معه الرئيس ريغان بأنه مرغم على إعادة المارينز إلى بيروت . إن عمليات إسرائيل هي التي جعلت وجود المارينز ضرورياً ، ومع ذلك فلم يرد ذكر لهذه الأحداث الحاسمة في ألوف الكلمات التي قيلت أثناء المناقشة الطويلة .

وعمد أحد قدامى النواب ، وهو معروف بنظراته الثاقبة ، إلى وضع النقاط على الحروف[٩٢] . فعقب الهجوم الإرهابي الذي أودى بحياة المارينز النائمين في ثكنتهم في بيروت ، سُئل النائب لي هاملتون عما إذا كان الكونغرس سيبدأ قريباً بالتحرك من تلقائه لسحب المارينز من لبنان . وكان صاحب هذا السؤال هو وليام كوانت ، الإخصائي في شؤون الشرق الأوسط والذي سبق له أن خدم

مع كارتر في البيت الأبيض ، وقد وجّهه عند ختام مناقشة غير رسمية في الكابيتول هيل بين مجموعة صغيرة من النواب القدامى . فأجاب هاملتون المتعمق بدراسة الكونغرس والشرق الأوسط : «لا تنتظر من الكونغرس أن يتحرك . فكل ما نعرفه هو كيف نزيد المساعدات لإسرائيل» .

وقد ثبتت صحة ما قاله هاملتون . فالمساعدات لإسرائيل تزداد باستمرار بدون أن يظهر للعيان أي حدّ لها ، وذلك على الرغم من مشاكل الموازنة القومية ، وعلى الرغم من سلوك التحدي الإسرائيلي للولايات المتحدة المتمثل باستخدام الأسلحة الأميركية ومواصلة بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة .

بونيور والأدلة السرية

في العام ٢٠٠١ ، خفتت أصوات الاحتجاج في مجلس النواب ، مع إعلان النائب الديموقراطي ديفيد بونيور (من ميتشغان) بأنه لن يسعى لاعادة انتخابه نائباً . والمعروف أن بونيور عضو في مجلس النواب منذ العام ١٩٧٦ ، وانه رئيس كتلة النواب الديموقراطيين منذ العام ١٩٩٢ . وقد اشتهر بمواقفه الصلبة في مسائل البيئة وعلاقات العمل وحقوق الإنسان ، وقاتل دائماً من أجل العدالة الاجتماعية والاقتصادية . وكان هو من رعى قانون إلغاء سرّية الأدلة (H.R. 2121) في الكونغرس السادس بعد المئة ، وقانوناً آخر مشابه له (H.R. 1266) في الكونغرس السابع بعد المئة . وكان جميع الأشخاص تقريباً ، الذين استُخدم ضدهم قانون سرّية الأدلة ، من العرب المسلمين . وكان بونيور ، الذي وصفه موريس أميتاي ، مؤسّس لجنة العمل السياسي في واشنطن الموالية لإسرائيل ، بـ «صبيّ الملصقات المؤيدة للقضية العربية في هذه البلاد» من أقدم المعارضين لهذا القانون الذي يُستخدم بطريقة غير

دستورية واستنسابية[٩٣] . وقد خسر بونيور في مسعاه لتولي منصب حاكمية ميتشيغان في انتخابات العام ٢٠٠٢ ، بعدما شلّته عملية إعادة تقسيم المناطق فيها .

«ها إننا أمام الحكاية نفسها»

كان اعتزال عضو الكونغرس الجمهوري توماس كامبل ، الذي شارك بونيور في رعاية قانون إلغاء سرية الأدلة ، بمثابة ضربة أخرى تُسدد إلى حرية المناقشة الصادقة في مجلس النواب . ففي تشرين الثاني(نوفمبر) ٢٠٠٠ ، خسر كامبل محاولته احتلال مقعد الديموقراطية دايان فينستين ، في انتخابات مجلس الشيوخ ، وعاد ليستأنف منصبه التعليمي في كلية الحقوق في جامعة ستانفورد . وسوف نجد فينستين فيما بعد ، تتقدم بمشروع القرار رقم ٢٤٧ الذي أقرّه مجلس الشيوخ ، والذي وصفته اللجنة العربية ـ الأميركية المناهضة للتمييز بأنه «رسالة أحادية الجانب موجهة للشعب الأميركي ولأصدقائنا وحلفائنا في أنحاء العالم ، تقول لهم إن المسؤولين الأميركيين المنتخبين مهتمون فقط بإسرائيل في الشرق الأوسط» .

وقد تقدم النائب الجمهوري توم ديلاي (من تكساس) بمشروع قرار مماثل في أيار(مايو) ٢٠٠٢ ، حاز على ٣٥٢ صوتاً مقابل ٢١ ، مع تغيّب ٢٩ نائباً وامتناع ٣١ عن التصويت ، الأمر الذي كان مؤشراً إلى عدم الرضى عن التشريع ، الذي عُدّل نصّه خوفاً من «إيباك» . وقد تضمّن القرار إدانة واسعة النطاق للهجمات الانتحارية الفلسطينية وللرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ، وكان خالياً من أي انتقاد لسياسة العقاب الجماعي العدوانية التي تطبقها إسرائيل . وقد وصف عضو الكونغرس الديموقراطي ، جيم موران ، القرار بأنه «غير متوازن و . . . ويعطي نتائج عكس ما هو مرغوب» . أما النائب

الديموقراطي جون دينغل الذي اعتبر القرار «أحادي الجانب» «واستفزازي» ، فقد لحظ أن إقراره في الوقت الذي كان الرئيس بوش يوجه فيه أقسى ما وجهه من انتقادات لإسرائيل ، «سوف يُضعف مكانة الإدارة وقدرتها على التأثير في الفلسطينيين ، ويُلحق المزيد من الضرر بمصداقية الولايات المتحدة في المنطقة» . وعلّق النائب الديموقراطي نيك رحال بصراحة جافية قائلاً : ها إننا نعود إلى الحكاية نفسها . لكم من مرة أقرّت هذه الهيئة مشاريع قرارات لها هذا الطابع ، قرارات غير متوازنة وأحادية الجانب إلى الحد الذي جعلنا أضحوكة العالم»(٩٤) .

لقد صوّت بعض الأعضاء لصالح فتح باب النقاش حول القانون بنيّة تضمينه لغة جديدة من شأنها جعله أكثر توازناً ، ولكن ، كما لحظ النائب الجمهوري مارك غرين ، في اليوم السابق للتصويت ، «كان هناك في المجلس المؤلف من ٤٣٥ عضواً ، ٨٢ نائباً فقط ، صوتوا معي لهذه الغاية ، من بينهم ثلاثة فقط من الحزب الجمهوري . كنت أتمنى لو وقف معنا عدد أكبر ، لأنني أعتقد بأننا كنّا سنتوصل إلى تشريع قرار أفضل»(٩٥) .

وقد أصبح الخطاب المعادي للفلسطينيين في صفوف الجمهوريين في المجلس ، يصمّ الآذان . وكان هذا تطور يدعو إلى الاكتئاب الشديد بالنسبة إلى الجمهوريين من أمثالي ، على الرغم من فصاحة الأعضاء الديموقراطيين الشجعان في الكونغرس ، من أمثال جيس جاكسون ، لويس كابس ، ديفيد برايس ، بيتر دي فازيو ، جاي اينسلي ، ايموري هوتون ، مارسي كابتور ، سنثيا ماك كيني ، ديفيد بونيور بالطبع .

وكان هذا القرار من العوامل التي أدت إلى هزيمة الديموقراطي ايرل هليارد في عملية انتخابية نهائية في ألاباما ، أُجريت في ٢٥ حزيران ، ٢٠٠٢ ، لاستكمال انتخابات سابقة لم تنته إلى نتيجة حاسمة . وكان هليارد ، المؤيد

للدولة الفلسطينية ، واحداً من مجموعة النواب الذين صوّتوا ضد القرار الآنف الذكر ، وكان عددهم ٢١ نائباً . لقد سارعت مجموعات من المسلمين والعرب الأميركيين إلى تقديم الدعم المالي لحملته الانتخابية ، لكن أرتور ديفيس ، خريج هارفارد ، استطاع ، بحسب هليارد ، ان ينفق أكثر منه بكثير ، بفضل الدعم القوي من يهود مدينة نيويورك . وقد ركّز ديفيس في حملته على اتهامات لهليارد بارتكاب انتهكات أخلاقية ، واتهمه بإقامة صلات مع الإرهابيين . وجدير بالذكر أن كلا المرشحين من الأفرو ـ أميركيين .

ومن بين الأدلة على التحيّز لإسرائيل في مجلس النواب ما أقدم عليه النائب ريتشارد أرمي ، قائد الأغلبية الجمهورية في المجلس ، الذي كان على وشك التقاعد . فقد اقترح في الأول من أيار (مايو) ٢٠٠٢ ، وبكل بساطة ، إجلاء الفلسطينيين من الضفة الغربية . وعندما راح مراسل شبكة ام .اس . ان . بي . سي . للتلفزة ، كريس ماثيو ، أثناء المقابلة ، يحثه على المزيد ، قال : «كل ما في الأمر أنني اعتقد بوجوب أن يرحل الفلسطينيون» . لكنه ، في مواجهة ما أثاره من احتجاجات ، عاد بعد أيام ليقول إنه كان يقصد وجوب ترحيل الإرهابيين .

وكان النائب توم ديلاي ، المرشح لخلافة أرمي في قيادة الأغلبية الجمهورية ، والذي صاغ فيما بعد ، قرار «إسرائيل أولاً» المثير للجدل ، قد أعلن في مؤتمر «إيباك» السنوي قائلاً : ما دمت عضواً في الكونغرس ، فسوف أستخدم كل وسيلة بحوزتي ، لضمان أن يواصل تجمّع الجمهوريين في مجلس النواب المحافظة على تحالف أميركا مع دولة إسرائيل وتعزيز هذا التحالف»[٩٦] .

الفصل الرابع

هيئة التشاور لا تتشاور

على مقربة من رواق الطبقة الثانية الذي يصل ما بين القسم الرئيسي من مبنى الكابيتول وجناح مجلس الشيوخ ، تقع قاعة مجلس الشيوخ القديمة المرمّمة ، حيث يستطيع الزّوار التجوّل في أرجائها وتخيّل القاعة تُردد أصداء المناقشات العظيمة التي شهدتها فيما مضى . فالجلسات الأولى التي عُقدت فيها هي التي أعطت مجلس الشيوخ شهرته «كأعظم هيئة تشاور في العالم» ، حيث كان يطرح للمناقشة المفتوحة أي موضوع مهما كان مثيراً للجدل .

والواقع أن هذه الشهرة كانت مفخرة عن استحقاق من معظم النواحي . والحقيقة أن الشيوخ الخمسة السابقين ، الذين تزيّن الآن صورهم غرفة الاستقبال القريبة من القاعة الكبرى التي يستعملها حالياً مجلس الشيوخ ، وهم جون س . كالهون ، ودانيال ويستر ، وهنري كلاي ، وروبرت لافوليت ، وروبرت تافت ، قد امتازوا باستقلايتهم وجرأتهم ، وليس بامتثالهم .

أما اليوم ، وعلى الأقل في ما يخص قضايا الشرق الأوسط ، فالاستقلالية والجرأة لا أثر لهما تقريباً ، ومجلس الشيوخ لا يعرف التداول على الإطلاق . وكانت هذه الظاهرة موضوع بحث خلال اجتماع على مائدة الفطور ، عام ١٩٨٢ ، بين ولي عهد الأردن الأمير حسن والسناتور كلايبورن بيل من

رودايلند ، وهو ديموقراطي قديم في لجنة العلاقات الخارجية[1] . وقد شرح بيل ، بصراحة ، سجلّ تأييده المتواصل لإسرائيل وامتناعه عن الإقرار بالمصالح العربية ، وقال للأمير الأردني : «أستطيع أن أكون صادقاً معك ، ولكن لا أستطيع أن أكون منصفاً» . وسجلّ بيل نموذج لسجلات زملائه .

ومنذ نشوء إسرائيل عام ١٩٤٨ ، لم يعارض سياسة حكومتها قولاً أو فعلاً سوى حفنة من الشيوخ . أما الذي يخرج عن الصف فيجد نفسه في مأزق . وقد تنشأ المتاعب نتيجة خطاب ، أو تعديل ، أو تصويت ، أو بيان منشور ، أو نتيجة هذه العوامل مجتمعة . وقد تتخذ المتاعب شكل التحدي في الانتخابات الأولية ، أو الانتخابات العامة التالية . أو أنها قد لا تظهر على السطح إلا متأخرة بعد انتهاء الولاية في مجلس الشيوخ . وكان هذا مصير سناتور من إلينوي .

«أدلاي ، أنت على حق ولكن . . .»

ظهر على غلاف عدد تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٢ من مجلة جويش شيكاغو الشهرية ، رسم لأدلاي ي . ستيفنسون الثالث ، المرشح الديموقراطي لحاكمية إلينوي . وبدا خلف ستيفنسون المبتسم ، من على يمينه ، رجل عربي يحمل بندقية على كتفه ويحملق بغضب من خلال كوفية تغطي رأسه ومعظم وجهه . وكتبت تحت الرسم الذي يشير إلى التحقيق المنشور في الداخل ، عبارة «أدلاي كما يبدو في أعين اليهود» .

وكان هذا الرسم والتحقيق جزءاً من حملة مناهضة لستيفنسون يقودها بعض يهود شيكاغو البالغ عددهم ربع مليون نسمة ، لإفشال تحدّيه لخصمه الحاكم جيمس ر . طومسون .

وكان طومسون الجمهوري يحاول أن يحقق إنجازاً باهراً ، حاوله كثيرون من قبله في تاريخ إلينوي ولم يفلحوا ، ألا وهو الفوز بالحاكمية للمرة

الثالثة[٢] . والجمهوري في إلينوي لا يتوقع عادة إلا دعماً يهودياً ضئيلاً عند الاقتراع .

وكانت ذروة الحملة المضادة رسماً كاريكاتورياً يمثل سجلّ ستيفنسون المتعلّق بالشرق الأوسط يوم كان عضواً في مجلس الشيوخ الأميركي[٣] . ويُصوِّره الرسم عدواً لإسرائيل وحليفاً لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وكان ستيفنسون يحاول العودة إلى الحياة السياسية بعد أن قضى عشر سنوات في مجلس الشيوخ حيث رسّخ قدميه بسرعة كسناتور مستقل[٤] . وخلال أزمة النفط في منتصف السبعينات ، أفزع الشركات باقتراحه إنشاء هيئة حكومية تتولى تسويق جميع النفط الخام . وحذّر من «بذور الدمار» الكامنة في الانتشار النووي ، ودعا إلى ضمانات دولية لكبح استعمال الدول الأخرى للتكنولوجيا النووية في صنع الأسلحة . وبدافع من القلق على وضع البلاد الضعيف في السوق الدولية ، دعا إلى استراتيجية اقتصاد وطني توجّهه الحكومة لصدّ تحدي المنافسة الخارجية .

وستيفنسون تنقصه خلّة الانشراح المتوهج التي يتصف بها كثير من السياسيين . وقد وصفته مجلة «تايم» مرة فقالت : «إنه رجل تأمُّل ، يبدو وكأنه غريب على الحلبة السياسية»[٥] . وبالرغم من نشاطه الكبير في اللجنة ، حيث تناقش معظم التشريعات ، فإنه لا يرتاح إلى حشد الأصوات ويقول : إنه ليس ممن يحسن سَوق غيره أو «دفعه» ، «ولا أجد في نفسي الكفاءة (لتطبيق الشيوخ»[٦] .

وكتب مايك رويكو المعلق في صحيفة «شيكاغو دايلي نيوز» عن ستيفنسون يقول[٧] :

> «إن أخطر ما في السياسة «هالة الزعامة» ، فهي تجعل من الناس آلات صماء تثب وتصرخ وتصفق بلا تفكير . أما أدلاي ستيفنسون

فلا يفعل ذلك إطلاقاً . إنه يحمل الناس على النوم . لقد أخذ يفقد شعر رأسه ، وله حماسة معلّم الجبر الخطابية . تبدو ملابسه وكأنه اشتراها من مكتب المحقق الجنائي . وعندما يكون في حال حسنة ، يبدو وكأنه مُصاب بفيروس . إننا بحاجة إلى مزيد من السياسيين الذين يجعلون دمنا فاتراً» .

وكان في وسع روكيو أن يضيف أن ستيفنسون يفتقر إلى الاحساس الذاتي بأهميته ، وهو الإحساس المعروف في الكابيتول هيل . وعلى الرغم من دمه الأزرق ، وقربه من الأرستقراطية قدر ما يقترب منها أي أميركي ، فإنه لم يُبد اهتماماً بحفلات الكوكتيل والمسرحيات السياسية(٨) . وفي زيارة وفد الكونغرس إلى الصين عام ١٩٧٥ لم يكترث لتخصيص سيارات فخمة مزركشة للشيوخ الثلاثة الآخرين ، وتخصيص سيارة بسيطة له ولزوجته نانسي .

كان ستيفنسون يعتقد بأنه ، من حيث المزاج والكفاءة ، أنسب للمنصب التنفيذي منه للمنصب التشريعي . يقول : «يتركز اهتمامي هنا على الأفكار» . ويشكو من أن الشيوخ «يعكفون كثيراً على صغائر الأمور . ولا أعتقد أنه في إمكان أي منصب ، غير الرئاسة ، أن يجتاز كل الصغائر» .

وخلال ولايته الثانية في مجلس الشيوخ خاب أمله في إدارة كارتر ، إذ رآها «ضعيفة بشكل محيّر» ، وأن اهتمامها بالاحتفاظ بسلطتها أكبر من اهتمامها بممارسة هذه السلطة بفاعلية(٩) . وفي ١٩٧٩ أعلن أنه عدل عن تجديد انتخابه ، ولكنه ذكر أنه يتطلع إلى شيء آخر هو الرئاسة . وقال إنه قد يرشح نفسه للبيت الأبيض في السنة التالية : «إنني سأتحدث عن الأفكار لأرى : أما زال في وسع الفكرة أن تنتصر أو أن تترك أثراً»(١٠) . فبدخول السناتور (Edward kennedy) إدوارد كنيدي المعركة ، شعر بأن وسائل الإعلام لن تهتم به

كثيراً[١١] . ولكن عندما سحب كنيدي ترشيحه ، رأى ستيفنسون أن الأوان قد فات لتنظيم حملته .

وبعد سنة من الراحة أعلن في عام ١٩٨١ عن رغبته في ترشيح نفسه لحاكمية إلينوي . وهذه المرة مضى بالأمر حتى النهاية .

غير أن قوام حملته الانتخابية ، وطبيعة هذه الحملة ، والتأييد الذي تلقاه في الماضي في الأحياء اليهودية ، كل ذلك لم يوحِ كثيراً بالمتاعب المقبلة من الجهات الموالية لإسرائيل .

وكان عدد من أبرز أعضاء فريق حملته من اليهود . نذكر منهم : فيليب كلوتزنيك ، الرئيس الفخري لبناي بريث ومنظم مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الذي وافق على ترتيب مأدبة العشاء الرئيسية في حملة ستيفنسون ، وميلتون فيشر ، وهو محام بارز ورئيس لجنته المالية ، وريك جسكولكا المدير التنفيذي للعلاقات العامة الذي أصبح سكرتير ستيفنسون الصحافي المتفرغ[١٢] . واختار ستيفنسون غريس ماي شتيرن كمرشحة لمنصب مساعدة حاكم ، وزوجها له مكانته في شؤون يهود شيكاغو .

وكان ستيفنسون ، في السنوات السابقة ، موضع تكريم التجمعات اليهودية في عدد من المناسبات[١٣] . فقد اختارته الجالية اليهودية في شيكاغو عام ١٩٧٤ «رجل السنة» ، وأثنت اللجنة اليهودية على نشاطه التشريعي المناهض للمقاطعة العربية لإسرائيل ، في عام ١٩٧٧ ، وكرّمته حكومة إسرائيل بأن أنشأت كرسياً يحمل اسم أدلاي ي . ستيفنسون الثالث في معهد وايزمان للعلوم في رحونوت . وهكذا كان لدى ستيفنسون كل الأسباب ليتوقع من يهود إلينوي المنظمين أن يغضّوا الطرف عن انتقاداته المعتدلة لسياسة إسرائيل من حين لآخر .

لكن المتاعب لم تلبث أن نشأت . فقد شنّ قسم من يهود إلينوي ،

هجوماً على ستيفنسون لن يلبث أن يكلّفه ثمناً باهظاً . فالذين يسعون للمساس بمكانته كانوا مصممين على إلحاق الهزيمة به في انتخابات الحاكمية لجعله يقلع عن نواياه بخوض معركة الرئاسة . وكانت أداتهم الرئيسية وثيقة من إيباك في واشنطن [١٤] توجز تصرّفاته في مجلس الشيوخ إزاء قضايا الشرق الأوسط ، ولكنها لا تذكر شيئاً تقريباً عن سجلّه الناصع في تأييد إسرائيل وتكريم الجالية اليهودية له كشهادة على هذا التأييد . وجاءت هذه الوثيقة كسائر وثائق إيباك خُلْواً من التوازن والموضوعية .

فمثلاً اقتبست إيباك من تقرير يقع في ٢١ صفحة أعده ستيفنسون عن رحلته عام ١٩٧٨ إلى الشرق الأوسط الجملة الوحيدة التالية : «ليس ثمة من منظمة غير منظمة التحرير الفلسطينية تتمتع بذلك الاعتراف الواسع النطاق بأنها تمثل الفلسطينيين» . والعبارة تقرر حقيقة واقعة ، غير أن كاتب المقال في الجويش كرونيكل الذي استشهد بملخّص إيباك ، راح يؤكد أن هذه الكلمات كانت من أسباب «اشتهار ستيفنسون بأنه واحد من أعنف منتقدي سياسة إسرائيل ودعم الولايات المتحدة للدولة اليهودية» .

أما الفقرة الكاملة في تقرير ستيفنسون والتي انتزعت إيباك هذه الجملة منها فهي مدروسة ومعقولة ، إذ تقول :

> «من المتفق عليه ، بوجه عام ، أن الفلسطينيين هم لبّ المشكلة . وعلى الرغم من انقسامهم السيّئ فهم يزدادون باستمرار من حيث العدد والقوة الاقتصادية والعسكرية وجدية الهدف . ولا يمكن استبعادهم عن أي تسوية للشرق الأوسط . وينعكس افتقارهم للوحدة في افتقار قادة منظمة التحرير إلى الوحدة ، ولكن ليس ثمة من منظمة غير منظمة التحرير الفلسطينية تتمتع بذلك الاعتراف الواسع النطاق بأنها تمثل الفلسطينيين»[١٥] .

ستيفنـون

وينتقد تقرير ستيفنسون بعض نواحي السياسات الإسرائيلية ولكن لا يمكن القول إنه مُعاد لإسرائيل .

وكتب ستيفنسون يقول : «قد لا يوثق بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وقد يُسحب الاعتراف بها وقد تُحقَّر ، ولكنها حقيقة واقعة على الأقل لأنه لا توجد لدى الفلسطينيين منظمة منافسة أخرى» .

ومضى ستيفنسون فتحدى زعماء أميركا السياسيين :

«المطلوب قيادات سياسية جديدة من الفرعين التنفيذي والتشريعي . فمنذ وقت طويل والكونغرس يتخبط في السياسات الشرق أوسطية ، أو يمضي في طريقه من غير أن يفهم هذه السياسات فهماً صحيحاً . فلا فائدة للولايات المتحدة ولا لإسرائيل ، ولا فائدة لأية من الدول العربية من الإغفال المستمر ، أو من متقضيات سياسات سنة الانتخابات» .

إلا أن شيئاً من هذا التعليق الإيجابي لم يرد في ملخص إيباك ولا في مقال «الجويش كرونيكل» ، أو في أي من المطبوعات الأخرى المناوئة لستيفنسون والتي وزعتها الجالية اليهودية خلال حملة ١٩٨٢ .

وأشار المناهضون لستيفنسون بهلع إلى أن هذا الرجل تبنّى عام ١٩٨٠ تعديلات يخفض المعونة لإسرائيل ، وأنه في العام السابق أيّد تعديلاً مماثلاً طرحه سناتور أوريغون الجمهوري مارك و . هتفيلد مقترحاً تخفيض المبلغ المخصص لقروض إسرائيل العسكرية بنسبة ١٠ في المئة(١٦) .

وقد ركّز تعديل ستيفنسون على المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ، وهي التي قالت عنها إدارة الرئيس كارتر والإدارات السابقة إنها غير شرعية وتشكّل عقبة في سبيل السلام ، غير أنها لم تفعل شيئاً سوى الإعراب عن أسفها . واقترح ستيفنسون احتجاز مبلغ ١٥٠ مليون دولار من المعونة إلى

أن تتوقف إسرائيل عن بناء المستعمرات والتخطيط للمزيد منها . فالتعديل لم يقتطع شيئاً من المعونة ، بل أراد احتباس جزء بسيط من مجموع المعونة التي خُصصت لإسرائيل في تلك السنة وقدرها ١٨ ,١ بليون دولار . وحين تحدث ستيفنسون مدافعاً عن تعديله ، قال إن إجمالي المساعدات لإسرائيل يبلغ ١٣ في المئة من مجموع الأموال التي تخصصها الولايات المتحدة لهذه الأغراض على نطاق عالمي :

«إن هذا التفضيل لإسرائيل يحوّل الأموال عن دعم الحياة الإنسانية وعن المصالح الأميركية الحيوية في أماكن أخرى من عالم متكامل غير مستقر . . . فإذا كان من شأنه إحداث استقرار في الشرق الأوسط ، أو تعزيز أمن إسرائيل ، فله ما يبرِّره . ولكنه يعكس رضوخاً أميركياً مستمراً للسياسة الإسرائيلية التي تنذر بمزيد من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط ومن الخطر على أمن إسرائيل ، وتنذر باضمحلال النفوذ الأميركي باستمرار في العالم . والقضية هنا ليست قضية تأييدنا لإسرائيل . إنها تأييد إسرائيل لمثُل السلام والعدالة التي أدّت إلى ولادتها . وأقول إن على الحكومة الإسرائيلية أن تدرك من جديد أن مصالح إسرائيل تتناغم مع مصالحنا . ولتحقيق ذلك ، من المهم أن لا نشجب الأصوات المنادية بالسلام في إسرائيل ، وأن لا نُبرِّر حججاً ، كحجج بيغن ، تدّعي بأن المساعدات الأميركية من الكونغرس يمكن اعتبارها أمراً مسلماً به»(١٧) .

إلا أن مصير هذا التعديل كان الفشل الذريع ، كمصير تعديل هتفيلد . ويذكر ستيفنسون أنه ، بعد عملية التصويت ، تلقى كلمات اعتذار(١٨) .

«فقد جاءني عدد من الشيوخ ليقول كل منهم : أنت على حق يا أدلاي ، ولكنك تفهم لماذا أصوِّت ضدك . ربما في المرة القادمة» . وكان ستيفنسون يفهم لماذا : إنه تهويل اللوبي الذي أنتج الأصوات السلبية . وقد تبيّن له أن ترهيب اللوبي ينشط على جبهة أخرى أيضاً : في وسائل الاعلام . وقد تقدم بالتعديل ، كما يقول ، لاعتقاده «أن من حق الشعب مناقشة هذه القضية الدقيقة» ، غير أن وسائل الإعلام لم تُوله أي اهتمام :

«هذه ناحية أخرى من المشكلة ، فهي ليست فقط إرهاب الساسة الأميركيين ، بل إرهاب بعض الصحافيين الأميركيين ، وإذا لم يكن إرهاب الصحافيين فهو إرهاب المحررين الذي لا يفوقه إلا إرهاب الناشرين» .

وأحسّ ستيفنسون أن هذا الترهيب امتد حتى بلغ أعلى مستويات المؤسسة العسكرية . وبحسب صحيفة سياتل تايمز (٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠) أعلن ستيفنسون ، بصفته رئيساً للجنة كُلّفت التحقيق في نوعية الاستخبارات الأميركية ، عن عزمه على إجراء تحقيق في الهجوم الإسرائيلي على السفينة الحربية الأميركية ليبرتي عام ١٩٦٧ ، الذي ذهب ضحيته ٣٧ بحاراً أميركياً . وقد اتخذ ستيفنسون هذا القرار بعد أن اطلع على تقرير بعنوان «الاعتداء على ليبرتي» وضعه الكوماندور جيمس م . أنيس .

يقول ستيفنسون : «إذا سكتم حتى على مهاجمة إحدى سفنكم ، وسكتم على مقتل عدد من أبناء وطنكم ، فقدتم كل مصداقية في العالم وكذلك في إسرائيل ، وفقدتم احترام ذاتكم في النهاية ، وقد تفقدون سلام العالم» . ولاحظ أيضاً ازدواجية المقاييس مشيراً إلى حادث أسر السفينة الحربية الأميركية بويبلو «فلم تزهق في هذا الحادث أرواح ، ولم تلحق بالسفينة أضرار ، ومع ذلك فقد أثار الحادث ضجة في الولايات المتحدة . أما في هذا الحادث

(حادث ليبرتي) فقد دمرت السفينة وزهقت أرواح ، ومع ذلك لم يرتفع نقيق في الولايات المتحدة» . وعلى الرغم من القرائن القوية على أن إسرائيل تعمدت الهجوم على السفينة الأميركية ، فقد عجز ستيفنسون عن إيجاد تأييد له بين زملائه . وبما أن ولايته أوشكت على نهايتها فقد عدل عن التحقيق .

ووجد مناهضو ستيفنسون أيضاً من المناسب تصويره للناس كمؤيد للابتزاز العربي الاقتصادي ، على الرغم من سجلّه التشريعي المعاكس الذي لقي في حينه ترحيباً واسع النطاق . فستيفنسون كان المؤلف الرئيسي لتشريع١٩٧٧ الذي يحظر على الشركات الأميركية التعاون مع المقاطعة العربية لإسرائيل(١٩) . ولكن ماضيه التشريعي أعيدت كتابته في حملة التشهير التي شُنّت عليه يوم حاول الوصول إلى الحاكمية ، فاتُّهم بمحاولة نسف الجهود ضد المقاطعة العربية .

والحقيقة أن ستيفنسون عمل وحدَه جاهداً فأنقذ التشريع من الكارثة . ونال على هذه المأثرة لوحة تذكارية ، وإطراء من اللجنة اليهودية الأميركية[٢٠] . وكتب تيودور ر . مان ، رئيس المجلس الوطني لعلاقات الجالية اليهودية ، إلى ستيفنسون يعرب له «عن تقدير المنظمة العميق لجهودكم القيّمة في سبيل إقرار ذلك التشريع المميز»[٢١] .

وأضاف أن هذا التشريع «لا يُطَمْئن الجالية اليهودية الأميركية إلى التزام أميركا بالعدالة وعدم التمييز في التجارة الدولية فحسب ، بل إنه ، وهذا الأهم في الأساس ، يقوم كتأكيد لاحترام دولتنا العميق للمبادئ والأخلاقيات» .

أما صحيفة الجويش شيكاغو ، التي لم تذكر شيئاً عن نجاح ستيفنسون في جهوده ضد المقاطعة أو عن الإطراء المفرط الذي تلقاه من زعماء اليهود ، فقد ذكرت أنه واجه «صدامات كبرى» مع «الزعامة اليهودية الأميركية» بصدد تشريع المقاطعة[٢٢] .

ووردت التهمة ذاتها في منشور موقّع من «مواطنين مطلعين ضد لجنة ستيفنسون» ، يحمل عنوان «الحقيقة عن أدلاي ستيفنسون»[٢٣] ، استخدم أنصاف حقائق لوصمِ ستيفنسون بمناهضة إسرائيل خلال سنوات عضويته في مجلس الشيوخ . وجاء في ختام المنشور : «من المهم جداً أن يطّلع الناخبون اليهود تماماً على ماضي ستيفنسون . إن يهوداً عديدين ما زالوا منبهرين باسم ستيفنسون ولكنهم لا يعرفون تماماً عداءه للمصالح اليهودية» . ولم تذكر (اللجنة) أسماء أشخاص يقومون عليها أو عناوينهم . ولكن شيرلي فريدمان ، وهي صحافية غير مرتبطة بصحيفة معينة في شيكاغو ، ادعت ، في وقت لاحق ، بأنها صاحبة المنشور . وجاء في ختامه : «لا تَنْسَوا : المعروف عن ستيفنسون أنه يعتبر منصب الحاكمية نقطة انطلاق نحو الرئاسة . أذيعوا هذه الكلمة ـ وليظهر الحق» .

وقد انتشرت هذه التهمة في أوساط الجالية اليهودية في شيكاغو طوال صيف ١٩٨٢[٢٤] وخريفه . وكتب المحرر السياسي في صحيفة صن تايمز بشيكاغو ، في حزيران (يونيو) ، أن بعض الفعاليات الموالية [للحاكم] طومسون «تعمل بهدوء منذ أشهر لتأليف فريق يعبئ الناخبين اليهود» ضد ستيفنسون[٢٥] .

وأسفرت جهودهم عن «ائتلاف لتجديد انتخاب جيم طومسون» ، ضم يهوداً ديموقراطيين لم يسبق لهم أن أيدوا طومسون من قبل . وعندما حضر سناتور منيسوتا الجمهوري رودي بوشفيتز ، المؤيد العنيد لإسرائيل ، إلى شيكاغو في تشرين الأول (أكتوبر) ، ليلقي خطاباً في المأدبة التي أقامها الائتلاف ، قال إن ستيفنسون كسناتور كان «عدواً لدوداً لمساعدات إسرائيل»[٢٦] .

«تشهير وتعويض»

المشكلة الكبرى التي واجهها ستيفنسون في حملته هي التهمة غير المدوّنة التي شاعت على نطاق واسع بأنه عدو للسامية ، مع أن هذا الرجل ، كوالده ، أمضى حياته منادياً بالحقوق المدنية للأميركيين كافة . ويذكر ستيفنسون : «علمت بعد يوم الانتخاب بأن هذا التلميح رافق الحملة من أولها إلى آخرها»[٢٧] .

وتذكر ابنة فيل كلوتزنيك ، السيدة بيتيلو سولتزمان التي كانت موظفة في حملة ستيفنسون : «كانت هناك أقوال كثيرة تتردد حول معاداته للسامية[٢٨] . وكانت تزداد سوداً شيئاً فشيئاً . ولقد كانت المشكلة أصعب مما يتصوره أي إنسان» .

وتقول زميلته في المعركة الانتخابية ، المرشّحة غريس ماري شتيرن : «كانت هناك حملة نشيطة جداً (ضد ستيفنسون) تُشن بواسطة الهاتف في الأوساط اليهودية»[٢٩] . وتضيف أن المنشورات التي تتهم ستيفنسون بمعاداة إسرائيل كانت توزع بكثرة في المعابد اليهودية المحلية ، ولغطت الألسن بتهمة عدائه للسامية . «لقد كانت هناك حملة نشيطة لنشر التهمة من رجل إلى رجل ، ومن صديق إلى صديق ، ومن حجرة إلى حجرة . ولكننا لم نستطيع حتى الشروع في معالجة المشكلة» .

ونتيجة لذلك تأثرت حملة جمع التبرعات ، مع أنه سبق للجالية اليهودية أن أيدت ستيفنسون بقوة في حملتيه لمجلس الشيوخ . ولكن بعد ملاحظاته في السنوات الأخيرة من وجوده في المجلس ، نضب بعض الدعم اليهودي . ويقول ستيفنسون : «إن العديد من أسخى المتبرعين اليهود ظلّوا معي ، أما المنتمون منهم إلى منظمات ، والمحترفون ، فقد انصرفوا عني»[٣٠] . وهو

يعتقد أن سحب الدعم اليهودي أثّر في جمع الأموال من خارج الولاية . وفي النهاية تمكن طومسون من إنفاق أموال في حملته بلغت ضعف ما أنفقه ستيفنسون[٣١] .

وما أن حلّ شهر أيلول (سبتمبر) حتى ضاق ستيفنسون ذرعاً بتهم معاداة السامية التي لا أساس لها من الصحة ، وردّ في النهاية ، متهماً أنصار طومسون بشن حملة خفية للتشهير والتعريض به»[٣٢] .

وشكا سكرتيره الصحفي ريك جسكولكا من أن المواد التي يوزعها الإئتلاف لإعادة انتخاب جيم طومسون «تحاول أن توحي إلى الناس بأن أدلاي هو من غير شك ضد إسرائيل» . بيد أن فيليب أوكونر ، المدير السياسي لطومسون ، نفى وجود حملة تشهير وتبرأ من منشور فريدمان .

وقال طومسون نفسه عن ستيفنسون : «لا أعتقد أنه معاد السامية ولكنه ليس صديقاً بالمعنى الصحيح لإسرائيل» . ولكن صحيفة صن تايمز بشيكاغو نشرت افتتاحية تعنّف فيها طومسون على هذه الملاحظة . قالت : «فكأنه يقول : لا ، لا أعتقد أن ستيفنسون يضرب زوجته ولكن عينها كانت مرضوضة في الأسبوع الماضي» . وأضافت[٣٣] :

> «الأهم أن هذا التصريح غير صحيح ، ومن الجائز أن ستيفنسون ، لما كان سناتوراً ، خرج أحياناً عن المواقف التي تريدها الحكومة الإسرائيلية ، ولكن بناء على دوافع معقولة ورغبة حقيقية في تأمين سلام دائم في المنطقة .
>
> «أما ملاحظة طومسون التي تتصنّع البراءة ، فهي بمثابة نداء يستحق الشجب ، موجَّه إلى الناخب الذي يقيس قيمة المرشح بمقياس مطّاطي واحد» .

واليهود الوحيدون الذين حاولوا مجابهة الهجوم هم المقربون من

ستيفنسون . فهذا فيليب كلوتزنيك ، المبرّز في مضمار الشؤون اليهودية ، ورئيس لجنة عشاء ستيفنسون ، يقول : «إن إدخال قضايا من هذا النوع في حملة انتخابات الحاكم شيء تأباه الكرامة اليهودية»[٣٤] . وقال خازن حملة ستيفنسون ميلتون فيشر : «يرجح أن آراء أدلاي تنسجم مع ٤٠ في المئة من الكنيست (البرلمان الإسرائيلي)» .

وأخيراً هُزم ستيفنسون في أكثر المنافسات على الحاكمية تقارباً في تاريخ الولاية . فقد كان الفارق ٥٠٧٤ صوتاً ، أي جزءاً من سبعة من ١ في المئة من مجموع المقترعين وهو ٣,٥ ملايين مقترع .

شهدت الانتخابات سلسلة من الحوادث الشاذة وصفتها مجلة تايم بأنها «غير متوقعة وعرضية ومشبوهة إلى درجة أنه لا يمكن تصور وقوعها إلا في بلاد العجائب أو مدينة الريح المسحورة»[٣٥] . فليلة الانتخاب اختفت بصورة غامضة صناديق الاقتراع في ١٥ مركزاً من مراكز الاقتراع في شيكاغو وعُثر عليها فيما بعد في منازل بعض العاملين في المراكز أو في سياراتهم . فطلب ستيفنسون إعادة عدّ الأصوات ، ففي مرات سابقة أظهرت إعادة العد فارقاً يراوح بين ٥٠٠٠ و٧٠٠٠ صوت . إلا أن محكمة إلينوي العليا رفضت هذا الطلب بأغلبية أربعة أصوات مقابل ثلاثة[٣٦] . وقد انضم القاضي الديموقراطي سيمور سايمون إلى الجمهوريين الثلاثة الآخرين في المحكمة في التصويت ضد طلب ستيفنسون .

وظهرت بعد الانتخابات مقالة افتتاحية في صحيفة تصدر في ضواحي شيكاغو تعترف بتأثير حملة التشهير على النتائج ، وجاء فيها :

> «انجحت جهود اللحظة الأخيرة المكثفّة ليهود منطقة شيكاغو في إحباط محاولة أدلاي ستيفنسون لإزاحة حاكم إلينوي جيمس طومسون عن منصبه في انتخابات يوم الثلاثاء الماضي . وفي عطلة

الأسبوع ، قبل الانتخابات ، تكلّم عدة حاخامين في شيكاغو وضواحيها ضد ستيفنسون ووزعت ألوف الكتيّبات والمنشورات في مناطق اليهود . . . وكلّها تهاجم ستيفنسون» .

وبعد أن وصفت المقالة الافتتاحية الهجوم مضت تقول :

«لا شك أن الحملة المركزة ضد ستيفنسون ، ولا سيّما عدم الرد عليها تقريباً ، قد كلّفته ألوف الأصوات من وسط يهود منطقة شيكاغو البالغ عددهم ٢٤٨٠٠٠ نسمة ـ من أصل ٢٦٦٠٠٠ نسمة في أنحاء الولاية ـ والذين كانوا فيما مضى يؤيدون سياسته»[٣٧] .

ويوافق جوزف نوفاك مدير حملة ستيفنسون على هذا الرأي فيقول : «لولا ذلك المجهود لكان ستيفنسون هو الحاكم اليوم»[٣٨] . ففي هايلاند بارك ولايك كاونتي في ضاحية شيكاغو ، بأغلبيتها اليهودية «قتلونا فعلاً ، حطمونا كلياً» .

وأضاف ريك جسكولكا ، سكرتيره الصحفي : «إن ما يغيظني أن لا أحد من الحاخامين أو من زعماء اليهود ، غير فيل (كلوتزنيك) كان مستعداً للتكلم بصراحة والقول إن وصف أدلاي بمناهضة إسرائيل مجرد هراء»[٣٩] .

وعلق توماس أ . داين ، المدير التنفيذي لإيباك ، شامتاً : «إن ذكريات عداء أدلاي ستيفنسون لإسرائيل خلال ولايته في مجلس الشيوخ أضاعت عليه الأصوات اليهودية في إلينوي وكلفته خسارة انتخابات الحاكمية»[٤٠] .

ويعتقد ستيفنسون نفسه أن جهود النيل منه التي بذلها اليهود قد لعبت دوراً رئيسياً في هزيمته : «ففي تنافس متقارب كهذا تكون هذه الجهود أكثر من كافية لإحداث الفرق»[٤١] .

وقد رد على سؤال عن تأثير اللوبي الإسرائيلي في المسرح السياسي الأميركي ، فقال من غير تردد :

«هنالك أقلية ناشطة من اليهود الأميركيين تستخدم الترهيب ، وتؤيد مقررات الحكومة الإسرائيلية ، خطأ كانت أم صواباً . وهم إنما يفعلون ذلك بصوت عال وعدوانية شديدة ، وبطرق تُرهب الآخرين فلا يُسمع إلا صوتهم في السياسة الأميركية مع أنه صوت أقلية ، ويُسمع عالياً جداً في الولايات المتحدة أكثر منه في إسرائيل . وبعبارة أخرى نجد المعارضة داخل إسرائيل أقوى كثيراً وأكثر صراحة منها في وسط الجالية اليهودية بالولايات المتحدة . ولرئيس وزراء إسرائيل تأثير على السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط أكثر بكثير منه على سياسات حكومته بوجه عام» .

ويلاحظ السناتور السابق تغيراً عميقاً داخل الجالية اليهودية في السنوات الأخيرة :

«لقد تلاشى كثيراً ذلك الالتزام الشغوف القديم للزعماء اليهود بالحقوق المدنية والرفاهية الاجتماعية ، أو ، باختصار ، تلاشى تعلّقهم بالليبرالية . والشغل الشاغل الآن هو إسرائيل نفسها . ولو خُيّروا بين الالتزام التقليدي الليبرالي وبين الالتزام الإسرائيلي المتصوّر ، لاختاروا الآن الالتزام الإسرائيلي» .

وبعد تفكير في ماضيه السياسي والثمن الذي دفعه لقاء تحدّيه السياسات الإسرائيلية ، كتب ستيفنسون يقول :

«لا يساورني أي تردد بشأن الاستمرار . وأتمنى لو بدأت قبل ذلك وكنت أكثر فاعلية . ولا أرى في الواقع أيَّ قيمة للمنصب العام إذا

لم يكن في وسع شاغله أن يخدم الجمهور . فالأفضل أن يفقده . ومن الأفضل أن لا يخدم على أن يكون مرتهناً أو معرّضاً للشبهة» .

وحذا ستيفنسون حذو زميل له هو سناتور مشهور من أركنساس انتقد ببلاغة السياسة الإسرائيلية والسياسة الخارجية الأميركية على مدى عدة سنوات . ذلك هو ج . وليام فولبرايت ، أحد الأسماء اللامعة في تاريخ مجلس الشيوخ الأميركي .

«المنشق»

«عندما نموت جميعاً فالوحيد الذي سيذكرونه هو بيل فولبرايت»(٤٢) . هكذا رثاه زميله سناتور إيداهو الديموقراطي فرانك تشرش ، وكان على حق في ما قاله . عمل ج . وليام فولبرايت ، كما عمل عظماء زمانه ، على تكوين مواقف بلاده من ممارسة قوتها على النحو الصحيح في عالم يعيش في خطر شديد بسبب الأسلحة النووية . وكانت المخالفة هي الطابع المميز لحياته السياسية ، ولكنها كانت مخالفة ذات لون خاص . والحقيقة أن فولبرايت كان دائماً على صواب .

وللمرة الأولى ، لفت فولبرايت أنظار المواطنين إليه بشجبه «آفة المكارثية القذرة»(٤٣) . وفي عام ١٩٥٤ ، بينما كان أميركيون عديدون يهللون للحملة العنيفة التي شنتها لجنة سناتور وسكونسين الفرعية الدائمة للتحقيق ، صوّت فولبرايت وحده ضد إجراء لاستمرار تمويل اللجنة الفرعية . وبسبب هذا التصويت اتهم بأنه «شيوعي ، تابع ، ملحد ، أدنى من أن يُحَقَّر»(٤٤) .

لقد عارض فولبرايت تدخّل الولايات المتحدة في كوبا عام ١٩٦١ ، وفي جمهورية الدومنيكان بعد ذلك بأربع سنوات ، وسبق زمانه بالدعوة إلى التفاهم مع الإتحاد السوفياتي والانفتاح الدبلوماسي على الصين . وعندما اقترح نظاماً

مختلفاً لاختيار رؤساء الدولة ، استاء منه هاري ترومان وسمّاه «ابن العاهرة خريج أكسفورد المتحذلق» . وبعد ٢٥ سنة ، أي في ١٩٧٤ ، اعترفت صحيفة نيويورك تايمز بأنه «أكثر منتقدي السياسة الخارجية الأميركية صراحة في هذا الجيل»[٤٥] .

إن أعمق اهتماماته وأكثرها ثباتاً دفعت التفاهم الدولي إلى الأمام من طريق الثقافة . وقد وسّع ألوف الشباب مداركهم بفضل المنح الدراسية التي تحمل اسمه[٤٦] . غير ان فولبرايت اشتهر أيضاً بمعارضته الصريحة لحرب فيتنام ، «تلك الحرب التي لا نهاية لها ، الحرب العقيمة . . الحرب الموهنة والقذرة» ، فوضعه هذا الموقف على خلاف مع زميله وصديقه المقرب سابقاً الرئيس لندون ب . جونسون[٤٧] . فقد كان الرئيس جونسون يؤمن بأن أميركا أقدمت على خوض هذه الحرب كمهمة نبيلة في جنوب شرقي آسيا ضد مؤامرة شيوعية دولية . لكن فولبرايت رفض نظرية المؤامرة ، وخشي أن تتطور الحرب إلى صدام مع الصين ، ورأى فيها نوعاً من «عنجهية القوة»[٤٨] .

ولعلّ أقوى الذكريات السياسية من الستينات تَرَؤُّس فولبرايت جلسة لمجلس الشيوخ نُقلت بالتلفزيون ، أراد فيها أن يردّ أميركا عن «أخلاقيتها الجامحة» في فيتنام . وراح يستجوب بطريقته المهذبة المعهودة المسؤولين في الإدارة ومنتقدي الحرب وهو ينظر إليهم نظرات فاحصة من تحت نظارتيه الملونتين لتخفيف وَهْج الأضواء الساطعة . وقال : «جلّ ما نسعى إليه هو بعض المعلومات والتنوير ليأتي حكم بلادنا ، وحكم شعبنا ، وحكم هذه اللجنة أقرب ما يكون إلى الحكمة» .

ووصف أحد المراقبين تلك الجلسة بأنها «طريقة لا مثيل لها في التثقيف الجماهيري» وهي مهمة في تقييم الأمة للسياسة في جنوب شرقي آسيا .

وكان فولبرايت قد أيد إنشاء دولة إسرائيل . ولكنه ، بمرور الزمن ، ازداد

انتقاداً لأساليب الضغط التي اتبعتها بعض التجمعات الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة ، فوصم بأنه ، «على الرغم من صمته شبه الدائم ، إنما كان المنشق البارز عن الأغلبيةَ الموالية لإسرائيل في مجلس الشيوخ ، والساعي إلى تحقيق إجماع محلي يبحث عن تسوية سياسية في الشرق الأوسط» .

ترأس فولبرايت عام ١٩٦٣ تحقيقاً لفت أنظار الجمهور إلى المعاملة الضرائبية الاستثنائية التي تعامل بها التبرعات لإسرائيل ، فأثار حنق الجالية اليهودية[٤٩] . وأدار ذلك التحقيق ولتر بنكوس ، وهو صحافي استخدمه فولبرايت بعد أن اطلع على دراسته بخصوص نشاطات اللوبي . ويقول بنكوس[٥٠] إن فولبرايت أطلق يده في اختيار العشرة الأوائل من نشاطات اللوبي للتحقيق فيها ، ووعد بالوقوف وراءه طوال هذا التحقيق المثير للجدل . ومن المنظمات التي اختارها بنكوس ـ وهو يهودي ـ وكالة التلغراف اليهودية ، وكانت حينذاك الأداة الرئيسية في يد اللوبي الإسرائيلي . فاتهم فولبرايت وبنكوس معاً بمحاولة تدمير وكالة التلغراف اليهودية وبأنهما عدوان للسامية[٥١] .

ويذكر بنكوس : «طلب بعض الشيوخ إلغاء التحقيق في العملية اليهودية ، وبينهم السناتور هيوبرت همفري والسناتور بورك هيكنلوير (الجمهوري القديم في لجنة العلاقات الخارجية» . إلا أن فولبرايت رفض الطلب» .

وفضحت تحقيقات فولبرايت الأموال الطائلة التي تغدقها إسرائيل بصورة غير شرعية على المجلس الصهيوني الأميركي[٥٢] . فقد تدفق سراً على المجلس أكثر من خمسة ملايين دولار لإنفاقها على شركات العلاقات العامة والدعاية الموالية لإسرائيل ، وذلك قبل أن تختم لجنة فولبرايت تحقيقها .

وعلى الرغم من قلق فولبرايت إزاء اللوبي الموالي لإسرائيل ، فقد أقدم على خطوة استثنائية ، اقترح بها أن تضمن الولايات المتحدة حدود

إسرائيل(٥٣) . ففي خطاب رئيسي ألقاه عام ١٩٧٠ اقترح عقد معاهدة أميركية ـ إسرائيلية تلتزم الولايات المتحدة بموجبها التدخل العسكري ، عند الضرورة ، «لضمان حدود إسرائيل واستقلالها» ضمن الأراضي التي كانت تحت سيطرتها قبل ١٩٦٧ ، على أن تكون هذه المعاهدة ملحقة بتسوية سلمية ترتبها الأمم المتحدة . وقصد بهذا الاقتراح ضرب حجج الذين يقولون أن إسرائيل تحتاج إلى الأراضي المحتلة من أجل أمنها .

ورأى فولبرايت أن انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ هو مفتاح السلام ، فإسرائيل لا تستطيع أن تحتل الأراضي العربية وتحظى بالسلام معاً . وقال إن سياسة إسرائيل بصدد إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة «تفتقر إلى المرونة والتبصّر في العواقب» . ولاحظ فولبرايت ، الذي لم يصدّق تهديدات بعض زعماء العرب بتدمير دولة إسرائيل ، أن كلاً من الرئيس عبد الناصر ، رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، والعاهل الأردني الملك حسين « قد استنكر بالفعل هذه التهديدات الدراكونية ، ولكن يظهر أن الإسرائيليين لم يلاحظوا هذا التبرّؤ» .

وخلال السبعينات ، شذ فولبرايت عن الآخرين فردد اعتقاده بأن أزمة الشرق الأوسط هي اختبار لثبات أميركا في وجه التدخل السوفياتي . وفي ١٩٧١ اتهم إسرائيل «بالتحايل الذي يغري بالشيوعية» وكرر قوله إن التوتر المستمر في الشرق الأوسط لا يخدم إلا المصالح السوفياتية(٥٤) .

وظهر فولبرايت في برنامج «واجه الأمة» التلفزيوني ، فأعلن أن مجلس الشيوخ «خاضع» للسياسات الإسرائيلية المؤذية للمصالح الأميركية(٥٥) . وقال إن الولايات المتحدة تتحمّل «قسطاً كبيراً جداً من المسؤولية» عن استمرار العنف في الشرق الأوسط . وأضاف : «من الواضح تماماً أنه لولا دعم الولايات المتحدة ، غير المحدود ، بالمال والسلاح ، لما فعل الإسرائيليون ما يفعلونه اليوم» .

وذهب فولبرايت إلى أن الولايات المتحدة أخفقت في الضغط على إسرائيل للتفاوض على تسوية . قال :

«إن أكثرية في مجلس شيوخ الولايات المتحدة ـ أي حوالي ٨٠ في المئة ـ تؤيد إسرائيل ، وتؤيد أيَّ شيء تريده إسرائيل ، تأييداً تاماً . وهذا ما ثبت المرة تلو المرة ، ولهذا تعسّرت الأمور على حكومتنا» .

وادعى السناتور أن «إسرائيل تتحكّم بمجلس الشيوخ» ، وحذّر قائلاً : «علينا أن نزداد اهتماماً بمصالح الولايات المتحدة» . وبعد ستة أسابيع من ظهوره في برنامج «واجه الأمة» التلفزيوني أعرب عن فزعه من احتلال إسرائيل للأراضي العربية . واتهم الولايات المتحدة بأنها منحت إسرائيل «دعماً غير محدود لتوسّعها غير المحدود»(٥٦) .

وأثار انتقاده السياسة الإسرائيلية ضجة في منطقته(٥٧) . وتضايق اليهود الذين أيدوه في الماضي . وبعد سنوات من الانتصارات السهلة في الانتخابات ، ذرّت المتاعب قرنها لفولبرايت عام ١٩٧٤ . واستمد الحاكم دايل بامبرز بعض الجرأة من تحوّل اليهود المتزايد عن فولبرايت ، ففاجأ العالم السياسي عشية آخر موعد لتقديم طلبات الترشيح لانتخابات الحزب الديموقراطي الأولية ، فرشح نفسه لمزاحمة فولبرايت على مقعده في مجلس الشيوخ . ولم يكن يخطر ببال فولبرايت أن يترشح بامبرز ، ولكنه أدرك ، في الحال ، ما يشكله الحاكم الشاب المحبوب من تحدٍّ له : «شعره ما زال يكسو رأسه (بالمقارنة مع فولبرايت) جميل الطلعة على التلفزيون ، لم يصدر عنه إطلاقاً ما يسيء إلى أحد»(٥٨) .

وهناك عوامل أخرى . ويعتقد ولترينكس ، الذي أصبح فيما بعد مراسلاً للواشنطن بوست ، أن قرار فولبرايت بقضاء إجازة غولف في برمودا قُبيل

موعد الانتخابات الحزبية الأولية ، ربما يكون قد ساهم في إقناع بامپرز بأن فولبرايت لن يبذل مجهوداً كبيراً ليفوز بالتشريح(٥٩) . وصادف ذلك أيضاً سنة ووترغيت المشؤومة في نظر المسؤولين .

وأشار بامپرز في حملته بفزع إلى «الفوضى في واشنطن» ، ودعا إلى إحداث تغيير . وكتبت النيويورك تايمز تقول إنه «استغل ، بمهارة ، شعوراً قديماً بأن فولبرايت . . . كان ينفق معظم وقته على مائدة الغذاء مع هنري كيسنجر مهموم بشأن الشرق الأوسط»(٦٠) .

وكان موقف المقترعين اليهود داخل أركنساس وما وراءها عاملاً له أهميته أيضاً . قال فولبرايت : «أعتقد أن بامپرز ما كان ليرشح نفسه لولا هذا التشجيع»(٦١) . وبعد الانتخابات ادعت منظمة يهودية وطنية فعلاً الفضل لنفسها في الفوز المذهل الذي حققه الحاكم الشاب . وحصل فولبرايت على مذكرة مؤرخة في أيار (مايو) ١٩٧٤ وموزعة على أعضاء مجلس إدارة بناي بريث . تقول المذكرة المصنفة «سرية» وتحمل توقيع الأمين العام هيرمان أدلزبرغ « . . . تشير كل الدلائل إلى أن تحركاتنا الداعمة للحاكم بامپرز ستسفر عن إخراج السيد فولبرايت من منصبه الحساس في مجلس الشيوخ»(٦٢) . وفيما بعد رفض أيدلزبرج المذكرة واصفاً إياها بأنها «مزيّفة» . (بحسب رسالة من نورمان ف . ديسي إلى ج . وليام فولبرايت في أول أبريل (نيسان) ١٩٧٧) .

ولم يتوقف فولبرايت ، بعد هزيمته ، عن الإدلاء بالتصريحات والتنديد بتعنّت إسرائيل والتحذير من اللوبي الإسرائيلي . وفي كلمة ألقاها قبل انتهاء مدته في مجلس الشيوخ ، حذّر من أن إسرائيل «بضغطها الذي لا نهاية له على الولايات المتحدة من أجل المال والسلاح ، وحصولها الدائم على كل ما تريد وأكثر مما تريد ، إنما تسيء استعمال صديقة طيبة»(٦٣) . وركز اهتمامه في

فولبرايت

إمكان تحوّل الصراع في الشرق الأوسط إلى حرب نووية[٦٤] . ونبّه إلى أن «مؤيدي إسرائيل في الولايات المتحدة . . . ، بدعمهم التعنّت ، إنما يشجعون نهجاً يؤدّي إلى تدميرها (إسرائيل) وربما تدميرنا أيضاً» .

وأشار إلى المنافسة الانتخابية حينذاك بين جاكوب جافتس ورامزي كلارك على مقعد نيويورك في مجلس الشيوخ فقال :

«تخضع أغلبية أصحاب المناصب عندنا خضوعاً كاملاً للهيمنة الإسرائيلية . ولم يقف الأمر عند حد إنكار شرعية الشعور القومي الفلسطيني ، فإن بعض من عُرفوا بالاتزان ، مثل المرشحين المتنافسين على مقعد نيويورك في مجلس الشيوخ ، يخوضون الآن جدلاً حامياً ليثبت كل منهم أنه أشد معارضة من الآخر لقيام دولة فلسطينية» .

إن جهود فولبرايت المتواصلة لإحلال السلام في الشرق الأوسط عادت عليه بالتقريع في كتابين نُشرا فيما بعد . فإرنست فولكمان يتهمه ، في كتابه «تراث الكراهية : معاداة السامية في أميركا» (١٩٨٢) بمناهضة السامية وقبول الرشوة «بأموال عربية» . ويذكر المؤلف اسم فولبرايت ضمن لائحة من رجال الحكومة السابقين الذين «تورطوا في عمليات استثمار عربية كبيرة في هذه البلاد» . ثم يقول فولكمان : «لم تكن مصادفة أن تصدر معاداة للصهيونية والسامية عن هذه الفئة المتنامية باستمرار من المصالح الأميركية المتجمعة حول الاستثمارات العربية» . ويضيف مباشرة : «إن فولبرايت ، الذي أسرف خلال وجوده في مجلس الشيوخ ، في دعمه المضطهدين ، لم يعد يرى الحق في مظالم الإسرائيليين الذين يشكلون أقلية في الشرق الأوسط» .

ولا شيء يبعث على الدهشة من أن فولكمان لم يأت بأي مستند يثبت علاقة فولبرايت «بعمليات الاستثمار العربية» لأنه لا وجود لمثل ذلك المستند . والروابط الممكنة الوحيدة كانت خلال فترة قصيرة قام خلالها مكتب المحاماة

الكبير الذي انضم إليه فولبرايت في واشنطن عام ١٩٧٥ بتوكُّل من السفارة السعودية لمدة سنتين مقابل أتعاب سنوية قدرها ٥٠,٠٠٠ دولار ، وتوكُّل عن سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة لمدة سنة واحدة مقابل ٢٥,٠٠٠ دولار . وهذه المبالغ المدفوعة للشركة هي مجمل علاقة السناتور السابق بالاستثمارات العربية .

وشَهَّرت رابطة مكافحة الافتراء ، المنبثقة من بناي بريث ، بفولبرايت عام ١٩٧٤ في كتابها «اللاسامية الجديدة» . ويذكر مؤلفا الكتاب آرنولد فورستر وبنجامين ر . ابشتاين اسم فولبرايت في فصل عنوانه «العرب والمواليون للعرب» قالا في مستهله إنهما يقصدان «العديد من التصريحات المعادية لإسرائيل والصادرة عن مراجع غير يهودية غالباً ما تكون محترمة وتحمل في طياتها رسالة معادية بلا ريب لليهود» .

ومن مكتبه الذي لا يبعد كثيراً عن البيت الأبيض ، ينظر فولبرايت إلى المستقبل ، فلا يرى أملاً كبيراً في أن يتصدى الكونغرس الأميركي تصدياً فعالاً للوبي اليهودي :

«إن معارضة (هذا اللوبي) هي بمثابة انتحار للسياسيين باستثناء رجل مثل أيزنهاور الذي كان يشعر بالاطمئنان . ذلك أنه كان قد أرسى دعائم شهرته وأصبح عظيماً في نظر البلاد كلها فلم يعد يخشى أحداً . فجاهر بما يعتقد به»(٦٥) .

ومضى فولبرايت يقول : «أعتقد بأنه سيأتي رئيس يفعل كذلك ولكن لن يكون اسمه أيزنهاور» . ويذكر فولبرايت فرصة ضاعت :

«ذهبت إلى جيري فورد ، بعد أن تولى الرئاسة عام ١٩٧٥ ، وكنت حينئذ قد تركت منصبي وزرت الشرق الأوسط ، وقابلت بعض الشخصيات البارزة ، لأقول للرئيس : إسمع ، أعتقد بأن هؤلاء الزعماء (العرب) مستعدون لقبول

إسرائيل ، شرط أن يتراجع الإسرائيليون إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ . وستحل المشكلة إذا كنت مستعداً لاتخاذ موقف منها» .

وتكهّن فولبرايت بأن الشعب الأميركي سيساند فورد إن هو طلب من إسرائيل أن تتعاون . وذكّر فورد بأن أيزنهاور أعيد انتخابه بأغلبية كبيرة عقب إرغامه إسرائيل على الإنسحاب بعد غزوها مصر . قال :

«إن اتخاذ موقف ضد إسرائيل لم يُؤْذِ أيزنهاور : فقد نال تأييد نيويورك بجاليتها اليهودية الكبيرة . وقلت لفورد إنني لا أعتقد بأنه سيهزم إذا ما طرح الأمر بالصيغة الصحيحة . فعليه أن يقول إن على إسرائيل أن تعود إلى حدود العام ١٩٦٧ ، فإن لم تفعل ، فلن تحصل على مزيد من الأسلحة والمال . هذا بالضبط ما فعله أيزنهاور . وسيكون على إسرائيل أن تتعاون . وعلى الصعيد السياسي ، قلت له إن عليه ، في حملته المقبلة ، أن يعلن أنه مع إسرائيل ، ولكنه مع أميركا أولاً» .

ويذكر فولبرايت أن فورد أصغى إليه بكل اهتمام ، ولكنه لم يلتزم بشيء . قال : «طبعاً أنه لم يأخذ بنصيحتي» .

ومع ذلك ، تتردد أصداء هذا التصميم في وجه خيبات أمل كهذه في أحد تصريحاته الأخيرة في آخر عهده كسناتور :

«التاريخ لا يلقي ظلال الشك على قدرة البشر على معالجة مشاكلهم بالعقل ، ولكنه يشكك كثيراً في إرادتهم فعل ذلك . وهكذا أجد دلائل الماضي ضبابية وغامضة ، توحي بالأمل وليس بالثقة في انتصار العقل . وبما أن لا شيء نخسره على أي حال ، فلا بأس من التجربة»(٦٦) .

توفي فولبرايت في ٩ شباط (فبراير) ١٩٩٥ ، وانتهت بذلك سيرة مشهودة من ألمع ما عرفته الحياة السياسية الأميركية . هذا الرجل الذي نشأ في الجنوب الذي عُرف في حينه بالعزل العنصري ، ترك أرثاً جليلاً كنصير مثقف وصلب وجسور لحقوق الانسان في داخل البلاد وخارجها .

تحذير من «الموقف المطلق»

دخل جيمس ج . أبو رزق من ساوث داكوتا مجلس الشيوخ عام ١٩٧٣ بعد أن خدم سنتين في مجلس النواب .

وهو نجل مغتربين لبنانيين ، كما أنه أول شخص من أصل عربي يُنتخب لمجلس الشيوخ . ودافع عن مصالح العرب ، فإذا به يصبح بسرعة موضوعاً للجدل .

وبعد أن احتل مقعده في مجلس الشيوخ بقليل ، قَبلَ دعوة لإلقاء محاضرة في جامعة يشيفا في نيويورك . غير أن المسؤولين في الجامعة الذين تملكهم القلق ، اتصلوا به على الفور ليبلغوه احتجاجات الطلاب المتزايدة على حضوره(٦٧) . وبعد بضعة أيام ، اتصل به رئيس لجنة العشاء وطلب منه الإدلاء بتصريح علني يدعو فيه إلى مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وجيرانها العرب ، مؤكداً للسناتور أبو رزق بأن من شأن التصريح المقترح ، الذي يطابق تصريحاً صدر عن رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مئير ، أن يخفف من اعتراضات الطلاب ويضع حداً لاحتجاجهم . ومع أن أبو رزق كان يحبّذ قيام مفاوضات كهذه ، فقد رفض الإدلاء بالتصريح المطلوب . وأوضح قائلاً : «لا أود أن أكون في موقف استرضاء للمحرّضين» . وقدم حاخام إسرائيل ميلر ، نائب رئيس الجامعة ، إلى واشنطن ، ليطلب من أبو رزق إعادة النظر في موقفه . ولما كرر أبو رزق رفضه عاد رئيس لجنة العشاء إلى الاتصال به هاتفياً ليقول له

جيمس أبو رزق

هذه المرة إن الطلاب بدأوا بالتظاهر أمام قاعة المحاضرات . وحين أدرك السناتور أن مسؤولي الجامعة يرغبون في إلغاء الدعوة ، عرض الانسحاب من هذه المهمة ، فقُبل طلبه في الحال .

وبعد هذه الحادثة بقليل أُعلن أن أبو رزق سيكون المتكلم الرئيسي في مهرجان خطابي عقد في روشستر بينويورك لجمع التبرعات لمنكوبي الحرب الأهلية في لبنان . وإذا بالمكالمات الهاتفية تنهال على اللجنة المنظمة للمهرجان تحذر من وجود قنابل في القاعة . وتلقت اللجنة ٢٣ مكالمة تنذر بنسف المبنى إذا أُدْرِج اسم أبو رزق في البرنامج . وبمساعدة الشرطة الجنائية الاتحادية قامت الشرطة المحلية بتفتيش دقيق في المبنى . ولما لم تعثر فيه على شيء فتحته للمهرجان ، وقد غصّت القاعة بالحضور الذين لم يكن لديهم علم بالتهديدات . فاستمعوا إلى جميع الخطباء من غير أي حادث مكدّر .

وبعد أن قام أبو رزق بجولة في البلاد العربية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣ ، أعرب عن تعاطفه مع اللاجئين العرب في خطاب ألقاه في نادي الصحافة الوطنية في واشنطن . ووافى ولف بليتزر نشرة إيباك بنبأ هذا الخطاب ، وقال معلّقاً : «إذا ساد هذا الموقف (موقف أبو رزق) فإن حياة إسرائيل تصبح في خطر» وأرسل تقرير بليتزر إلى اليهود الذي تبرعوا لحملة أبو رزق ، مرفقاً برسالة من أ . ل . كينين ، مدير إيباك ، الذي نبّه إلى أن أبو رزق «يبذل جهداً كبيراً لتقويض الصداقة الأميركية لإسرائيل»(٦٨) .

ويقول أبو رزق إن هذه الخطوة «قد قلبت العلاقة مع إيباك رأساً على عقب» . ويضيف : «لعلي لم أكن أنفق هذا القدر من الوقت على الشرق الأوسط لولا هذه الحملة الشخصية الظالمة علي»(٦٩) . (وفي ١٩٨٠ ، بعد أن تقاعد أبو رزق من مجلس الشيوخ ، أسّس اللجنة العربية الأميركية ضد التمييز

التي ينتمي إليها الآن ٢٠,٠٠٠ عضو ، والتي غايتها ، على حد قوله ، «تأمين قوة موازية للوبي الإسرائيلي» .

وفي إحدى المناسبات في مجلس الشيوخ ، استطاع أبو رزق أن يحوّل ضغط اللوبي لصالحه . ففي ١٩٧٤ ، أراد أبو رزق أن يشغل مقعداً شاغراً في لجنة المجلس القضائية . فهدد ديفيد برودي ، مفتاح رابطة مكافحة الافتراء المنبثقة من بناي بريث ، بأنه إذا لم يفلح في الحصول على هذا المقعد ، فسيسعى للحصول على مقعد في لجنة المجلس للعلاقات الخارجية . ويمضي أبو رزق فيقول ضاحكاً : «لقد كانت لهذا التهديد نتيجته المرجوة . فإن آخر ما يريده برودي هو أن يراني في لجنة العلاقات الخارجية التي تقرر المساعدات لإسرائيل . وبفضل مساعدة اللوبي ، حصلت على التعيين في اللجنة القضائية مع أن جيمس ألن ، وهو سناتور أقدم مني ، كان يطمع بهذا المنصب» . وساعد هذا التعيين أبو رزق على ترؤس مناقشات جرت عام ١٩٧٧ حول شرعية احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة . ويقول أبو رزق «لقد كانت الجلسة الأولى والأخيرة حول هذا الموضوع فلم يحضرها أحد من زملائي . فكنت وحدي هناك» .

وفي عام ١٩٧٥ دعا أبو رزق شفيق الحوت ، مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت ، إلى مأدبة غداء في مجلس الشيوخ ، وهو يعرف أنه من الصعب المحافظة على سرية ما يتعلق بمنظمة التحرير . وعلى الرغم من تأكيدات أبو رزق بأن الموضوع سيبقى سراً مكتوماً ، فقد حضر ١١ سناتوراً آخر بينهم أبراهام ريبيكوف من كونيكتيكوت ، وهو يهودي ، واستمعوا إلى الحوت يتحدث عن قضايا الشرق الأوسط من وجهة نظر المنظمة . وبعد ساعة من انتهاء الاجتماع ، اتصل سبنسر ريتش من الواشنطن بوست بأبو رزق طالباً منه التعليق ، وكان قد عرف أسماء جميع الشيوخ الذين حضروا . وفي اليوم

التالي ذكرت صحيفة الجيروزالم بوست اليومية التي تصدر باللغة الانكليزية في إسرائيل أن ريبيكوف وغيره تناولوا طعام الغذاء مع الحوت «السفاح»(٧٠) .

وثارت عام ١٩٧٧ عاصفة هوجاء عندما وافق أبو رزق ، في اللحظة الأخيرة ، على أن يكون الخطيب الرئيسي لتأييد نائب الرئيس ولتر مونديل في مأدبة العشاء السنوية لعيد جفرسون ـ جاكسون برعاية حزب كولورادو الديموقراطي في دنفر(٧١) . إذ احتج زعماءُ يهود على ظهوره ، كما أن جون مروزك ، وهو زعيم عمالي في دنفر ، حمل على أبو رزق لأنه «موال للعرب ومعاد لإسرائيل» . واقترحت بتي كريست ، عضو لجنة العشاء ، سحب الدعوة لأبو رزق . غير أن اقتراحها هزم بفارق بسيط من الأصوات . وحاولت اللجنة أن تجد خطيباً موالياً لإسرائيل يناظر أبو رزق ، لكن مع نية إلغاء الحفلة إن لم تكن المناظرة ممكنة . إلا أن الأمور اتخذت منحى هزلياً إذ لم تكن لدى أبو رزق نية التطرق في كلمته إلى الشرق الأوسط . ولما لم تجد اللجنة من يناظر ضيفها ، أعادت النظر في موقفها وأبقت دعوة أبو رزق قائمة .

ولدى وصول أبو رزق إلى مطار دنفر صرّح للصحافيين بقوله : «أقسمت كسناتور أميركي أن أدعم حكومة الولايات المتحدة ، ولم يخطر ببالي إطلاقاً انه سيُطلب مني في يوم من الأيام أن أقسم بالولاء لأية حكومة أخرى» . وفي ملاحظاته للذين حضروا المأدبة ، وعددهم ٧٠٠ شخص ، حذّر من «نفوذ اللوبي الصهيوني غير العادي» . وقال : «من المحتمل أن تصبح الولايات المتحدة أسيرة الدولة التابعة لها ، إن لم تكن قد أصبحت أسيرة لها فعلاً» .

ومضى يقول : «نقطة الجدل حول مأدبة العشاء هذه هي رفضي اتخاذ موقف مطلق إلى جانب إسرائيل ، فثمة خطر شديد علينا جميعاً في مثل هذا الموقف المطلق ، لأنه يعني اتخاذ موقف واحد لا غير ، وهذا الموقف الوحيد المطلق هو بلا جدال الموالاة لإسرائيل» .

وكتبت صحيفة «روكي ماونتن نيوز» أن الحضور صفقوا للخطاب وقوفاً «مع أن قلة منهم هنا وهناك كانوا جالسين وأيديهم على مقاعدهم» . وكتبت صحيفة دنفر هذه في افتتاحيتها تقول : «جيمس أبو رزق ليس ذاك المتعصب الذي يصيح مطالباً بدم إسرائيل ، ويجب أن يفخر قادة الحزب الديموقراطي في كولورادو الديموقراطية بان يكون أبو رزق خطيبهم . فهو أفضل مما يستحقون» .

وبعد اعتزاله من مجلس الشيوخ في العام ١٩٨٠ ، أسّس أبو رزق اللجنة الأميركية ـ العربية المناهضة للتمييز ، التي راحت تكبر لتصبح منظمة عربية أميركية تُعنى بالحقوق المدنية ، وتضم عدداً من الأعضاء يفوق عدد أعضاء أي منظمة أخرى في البلاد . وهدف هذه المنظمة ، كما يقول أبو رزق ، هو توفير قوة تُوازِن قوة اللوبي الإسرائيلي» .

«خطايا السهو»

انقطع حبل انتصارات اللوبي الإسرائيلي الطويل في الكابيتول هيل مرتين خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية[٧٢] . وحصلت النكستان في مجلس الشيوخ ، وكلتاهما حول المبيعات العسكرية للمملكة العربية السعودية . ففي ١٩٧٨ صادق المجلس على بيع طائرات مقاتلة من نوع أف ـ ١٥ بأكثرية ٥٤ صوتاً مقابل ٤٤ ، وفي ١٩٨١ صادق على بيعها طائرات أواكس للإنذار المبكر وجمع المعلومات الاستخباراتية ، ومعدات خاصة لطائرات أف ـ ١٥ بأكثرية ٥٢ صوتاً مقابل ٤٨ . ومن غرائب الصدف أن هاتين القضيتين المثيرتين للجدل ورّطتا اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) في سياسة ولاية ماين .

بدأ التورّط في قاعة مجلس الشيوخ عندما تبلّغ السناتور أدوارد «تيد» كنيدي ، بعد ظهر أحد أيام ربيع ١٩٧٨ ، رسالة شفوية احْمَرَّ لها وجهه

غضباً[٧٣] . فقد أبلغ كنيدي أن إيباك تخلّت عن سناتور ديموقراطي معروف بموالاته الدائمة لإسرائيل . لقد تخلى اللوبي عن سناتور ولاية ماين وليام هثاواي ، رغم تصويته الدائم إلى جانب المصالح الإسرائيلية ، مستعيضة عنه بمنافسه الجمهوري وليام س . كوهين . سارع كنيدي إلى أقرب هاتف ليطلب من موريس أميتاي ، مدير إيباك التنفيذي حينذاك ، تفسيراً لهذا الموقف . إلا أن أميتاي أنكر أن تكون إيباك قد اتخذت موقفاً ضد هثاواي ، وأصرّ على أن منظمته تقدّم معلومات عن المرشحين ولكنها لا تصادق عليهم . وإزاء إلحاح كنيدي ، وعد أميتاي بأن يبعث إلى هثاواي برسالة يثني عليه فيها تأييده لإسرائيل .

أرسلت الرسالة ، ولكن بعد أن وقع الضرر[٧٤] ، فمع أن أميتاي كان مصيباً من ناحية القواعد المرعية ، إذ إن إيباك لا تصادق رسمياً على المرشحين لمجلس النواب أو مجلس الشيوخ ، إلا أن للوبي طرقاً فعالة لإظهار اتجاهاته ولجمع الأموال والتأثير في التصويت . ففي معركة ماين ، كان اللوبي يجري اتصالات هاتفية لصالح كوهين ضد هثاواي . ولشد ما كان قلق كنيدي ودهشته حين علم أن هذا التحوّل نجم عن «تقصير» واحد من جانب هثاواي . كان خطيئة سهو ، ولكنها من الكبائر .

كان هثاواي في السنوات الفائتة قد رفض توقيع رسائل ومقررات كانت ترعاها إيباك[٧٥] . والمقررات هي في العادة بيانات عن رأي مجلس الشيوخ - توصف بأنها «مشاعر مجلس الشيوخ» ولا تأثير تشريعياً لها . وتُوجَّه هذه البيانات إلى رئيس الدولة ، أو أحد وزرائه ، تطلب منه تأييد إسرائيل . وهثاواي ، في رفضه التوقيع ، لم يقتصر على مشاريع إيباك ، إذ غالباً ما رفض مثل هذا الطلب من فئات مهتمة أخرى ، مفضلاً أن يكتب رسائله هو ويقدم مقرراته هو . ولم يرد إيباك خائبة دائماً ، فكان أحياناً يصنع هذا الجميل معها فيستبعد تحفظاته المعتادة ويوقع .

وفي عام ١٩٧٥ ، تعاون هشاواي عندما رعت إيباك رسالتها المشهورة «روح ٧٦»[٧٦] . فقد ورد فيها اسم هشاواي وأسماء ٧٥ من زملائه . وكان القصد منها إبلاغ الرئيس جيرالد ر . فورد ما يلي : «إننا نطالب بأن تكرروا التزام دولتنا القديم بأمن إسرائيل ، وذلك عبر سياسة الإمدادات العسكرية المتواصلة وعبر الدعم الدبلوماسي والاقتصادي» . ولو جاء هذا التعبير في مناسبة أخرى لما أحدث ردة فعل . فمنذ إدارة (John F. Kennedy) جون ف . كنيدي ، وحكومة الولايات المتحدة تتبع سياسة «الإمدادات العسكرية المستمرة» . لكن عندما نشرت هذه الرسالة في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥ ، هزَّت السلطة التنفيذية كما لم تهزّها رسالة أخرى .

ولما كان فورد غير راض عن تصرفات إسرائيل ، فقد أصدر لتوّه بياناً يدعو فيه إلى «إعادة تقييم» لسياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[٧٧] . ولم يذكر في بيانه إسرائيل بالاسم على أنها الفريق المسيء ، ولكن قصده كان واضحاً ، فقد أراد تعاوناً أفضل للوصول إلى تسوية وسط مع المصالح العربية . و«إعادة التقييم» تعني وقف المعونة الأميركية إلى أن تحسّن إسرائيل سلوكها . ولقد كان هذا الاقتراح تاريخياً ، فللمرة الأولى منذ إيزنهاور يلمح رئيس الولايات المتحدة علانية إلى أنه يوقف المعونة لإسرائيل .

أما رد إسرائيل فلم يأت من عاصمتها ، بل من مجلس شيوخ الولايات المتحدة . وبدلاً من أن تعتمد احتجاجاً مباشراً إلى البيت الأبيض ، حرّكت إسرائيل اللوبي الخاص بها في الولايات المتحدة ، فجمع تواقيع ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشيوخ على أنهم مؤيدون لموقف إسرائيل .

ولا يمكن تصور ردٍّ مهلك ومخيف أكثر من هذا الرد . فقد قال الموقعون الستة والسبعون لفورد إنه لا يستطيع تحقيق «إعادة التقييم» التي يهدد بها . وكان عدد الموالين لإسرائيل في مجلس الشيوخ من ديموقراطيين

وجمهوريين ، كافياً لرفض أي اقتراح تشريعي مُعاد لإسرائيل قد يتقدم به فرد ، بل كان كافياً لسنّ تشريع موال لإسرائيل مع تخطي فيتو الرئيس .

وكانت الرسالة ضربة مؤثرة ، صاغتها ووزعتها إيباك ، وفي ليلة واحدة صادقت عليها أغلبية مجلس الشيوخ . وكان عدد من النواب قد رفضوا بادئ الأمر ، ثم غيروا موقفهم بسرعة . وأقر السناتور جون كلفر بصراحة «لقد كان الضغط شديداً جداً ، فأذعنت» . وهكذا فعل الرئيس فورد إذ تراجع ولم يعد إلى تحدي اللوبي إطلاقاً .

ولم تكن تلك هي المرّة الأولى التي يلبي فيها هشاواي دعوة إيباك إلى معارضة البيت الأبيض بشأن قضية رئيسية . فبعد ثلاث سنو ات خاض جيمي كارتر خليفة فورد معركة مماثلة مع اللوبي الإسرائيلي[٧٨] . وكانت القضية هذه المرة قراراً يعاكس اقتراح كارتر بيع مقاتلات أف ـ ١٥ للمملكة العربية السعودية . واحتاج البيت الأبيض إلى تأييد واحد فقط من المجلسين لدحر القرار . وشعر المخططون في البيت الأبيض أن مجلس النواب سيصوّت بأغلبية ساحقة لدحر البيع ، فقرروا أن يضعوا كل ثقلهم في مجلس الشيوخ .

وكانت عمليات الضغط وحشد المؤيدين واضحة للعيان وعلى أشدها من كلا الجانبين[٧٩] . وكان فريدريك دتون ، رئيس الجماعة الضاغطة لصالح السعودية يحشد القوى المؤيدة للصفقة في الكابيتول هيل . وكتبت الواشنطن بوست تقول : «ترى كل صباح تقريباً في هذه الأيام السيارات الفخمة السوداء تتوجه إلى فندق ماديسون في واشنطن لنقل ركابها السعوديين الذين يتوجهون في الغالب إلى الكابيتول هيل حيث تدور معركة طائرات أف ـ ١٥»[٨٠] .

أزال اللوبي الصهيوني جميع العقبات . فقد نسّق حملة العلاقات العامة على نطاق شامل أحيا ، بشكل لم يسبق له مثيل ، ذكريات حملة الإبادة التي شنّها النازيون على يهود أوروبا إبّان الحرب العالمية الثانية . وفي أعقاب المسلسل التلفزيوني «المحرقة» (أي إبادة اليهود) ، الذي رافقته دعاية واسعة ،

انهالت على الكابيتول هيل هدايا النسخ من الرواية التي اقتبس منها المسلسل[٨١] . وقد أرفقت بكل نسخة رسالة من إيباك تقول : «إن هذه القصة التي تقشعرّ لها الأبدان عن القضاء على ستة ملايين يهودي توضح اهتمام إسرائيل خلال المناقشات الحالية بالأمن من غير الركون إلى ضمانات خارجية» . وتحدث أرون روزنبوم من إيباك للواشنطن بوست عن توزيع الكتاب فقال : «إننا بصراحة نعتقد بأنه سيؤثر على بعض أصوات هنا وهناك ويسهّل عملية حشد الأصوات»[٨٢] .

وهذا سناتور منيسوتا وندل أندرسون يوافق أولاً على تأييد الصفقة المقترحة ويقول لمسؤول في الإدارة : «من المؤكد أنني سأصوّت إلى جانبها . فهي معقولة»[٨٣] . وقبل بضعة أيام من التصويت اتصل السناتور بالمسؤول ليقول له . «لا أستطيع التصويت إلى جانبها (الصفقة) ، لأنني سأخوض الانتخابات وشريكي اليهودي في الرئاسة يرفض التقدم إذا صوّت إلى جانب بيع طائرات أف ـ ١٥» . وأضاف أن جماعة يهودية قابلته وأظهرت له أن ٧٠ في المئة من التبرعات للجنة حملة الديموقراطيين لانتخابات مجلس الشيوخ في العام الماضي جاءت من مصادر يهودية .

كان الضغط مستمراً شديداً ، وحذرت شخصيات بارزة في الوسط اليهودي من أن هذه الطائرات المقاتلة ستشكل خطراً شديداً على إسرائيل . غير أن سناتوراً يهودياً رفيع المقام هو أبراهام ريبيكوف من كونيكتيكت انحاز إلى جانب كارتر ، فكانت تلك ضربة قاسية لأميتاي الذي سبق أن كان من موظفي ريبيكوف . وفي وقت سابق من هذا العام ، وفيما كان محتفظاً برأيه حول موضوع أسلحة السعودية ، أقدم على خطوة فذة فانتقد السياسات الإسرائيلية وأساليب إيباك انتقاداً لاذعاً . وفي مقابلة مع صحيفة وول ستريت جورنال ، وصف ريبيكوف احتفاظ إسرائيل بالأراضي المحتلة بأنه «خطأ» ، ولا يستحق تأييد الولايات المتحدة[٨٤] . وقال إن إيباك «تلحق أذى كبيراً بالولايات

المتحدة وإسرائيل والجالية اليهودية» . ولم يحاول ريبيكوف تجديد انتخابه عام ١٩٨٠ .

وأخيراً صادق مجلس الشيوخ على صفقة الطائرات بأكثرية ٥٢ صوتاً مقابل ٤٨ . غير أن كارتر كان في هذه الأثناء قد تعرّض لكثير من اللكمات المعنوية حتى إنه لم يطرح تصويت تحدّ بشأن السياسة الشرق أوسطية في الكونغرس .

كان هثاواي واحداً من الأربعة والأربعين الذين ظلّوا على مجاراتهم لإيباك ، غير أن ذلك لم يكن كافياً عندما أزفَت ساعة الانتخابات . فإيباك تريد سناتوراً تستطيع دائماً الاعتماد على توقيعه وعلى صوته . وهكذا تحوّل اللوبي في بحثه عن ولاء ثابت إلى كوهين . وجاء قرار اللوبي هذا في الوقت الذي كان هثاواي يقاوم فيه الضغط بشأن الصفقة السعودية . فثارت ثائرة هيئة لجنة حملة الديموقراطيين لانتخابات مجلس الشيوخ . وصرّح أحدهم لأحد الزائرين بقوله «إيباك تريد [ولاء] ١٠٠ في المئة . فإذا تخلّف سناتور ممتاز مثل هثاواي عن التعاون مرة واحدة فقط ، تجدهم على استعداد لأن يستبدلوا به سواه»[٨٥] . وقال أحد الموظفين من لجان مجلس الشيوخ «لا ترضى عنك إيباك إلا إذا كنت أنقى من الصابون العاجي ، فالنقاوة ٤٤ ,٩٩ في المئة ليست كافية»[٨٦] . وبما أن هثاواي تنقصه النقاوة التي تطلبها إيباك ، فقد هُزم في انتخابات ١٩٧٨ .

وقع في مأزق الأواكس

انتخب وليام س . كوهين لمجلس الشيوخ ، ولكن سرعان ما وجد نفسه وسط عاصفة كالتي صادفعها سلفه هثاواي . إذ مرة أخرى أثار اقتراح لبيع معدات حربية للسعودية قلقاً في وسط القوى الموالية لإسرائيل من سناتور من ولاية ماين .

حدث ذلك بعد تنصيب رونالد ريغان رئيساً ، وعندما قرر المصادقة على الطلب ذاته الذي تجنّبته إدارة سلفه كارتر قبل سنة . وكان من شأن ذلك أن يمكّن العربية السعودية من شراء طائرات أواكس وكذلك معدات إضافية تزيد من مدى طيران مقاتلات أف ـ ١٥ السعودية وقوة نيرانها . غير أن المسؤولين الإسرائيليين عارضوا لأن هذه التكنولوجيا ، على حد زعمهم ، تعطي المملكة العربية السعودية القدرة على رصد عمليات سلاح الطيران الإسرائيلي[٨٧] .

وتكرر ما حدث في عام ١٩٧٨ فصار مجلس الشيوخ ساحة المعركة الرئيسية ، إلا أن البيت الأبيض أظهر بُطأً في تنظيم نفسه له . فقد كانت قوى ريغان مقتنعة بأن كارتر تولى قبل سنة قضايا كثيرة جداً ومتنوعة ، دفعة واحدة ، ولذلك قررت أن تركّز على مسائل الضرائب والميزانية في الأشهر الأولى من عمل الإدارة الجديدة ، الأمر الذي ترك فراغاً في مجال السياسة الخارجية ، فسارعت إيباك إلى ملئه بمهارة . ونسّق مديرها الجديد توماس أ . داين هجوماً معاكساً من الحزبين على بيع الأسلحة للمملكة العربية السعودية . وحتى قبل أن يحيل ريغان اقتراح الأواكس على الكابيتول هيل لدراسته ، ذكرت الأسوشيتدبرس أن اللوبي الإسرائيلي حشد «أكثريات لها قوة الفيتو»[٨٨] .

بدأت حملة إيباك ضد الأواكس في مجلس النواب برسالة عامة تهاجم اقتراح البيع الذي تبناه نائب نيويورك الجمهوري نورمان لنت ونائب مريلاند الديموقراطي كلارنس لونغ . وأخيراً رفض المجلس في تشرين الأول (اكتوبر) اقتراح البيع بأكثرية ٣٠٠ صوت وصوت واحد مقابل ١١١ صوتاً ، غير أن المعركة الحقيقية كانت في مجلس الشيوخ . وفي وقت سابق من السنة ، وقبل أن يتناول المجلس هذا الموضوع ، أعلن سناتور أوريغون بوب باكوود ، وهو من المؤيدين الذين تعتمد عليهم إسرائيل دائماً ، أن ٥٤ شيخاً يشكّلون الأكثرية وقّعوا عريضة يطالبون فيها ريغان بإسقاط الفكرة . ولما أيقن البيض الأبيض أنه

بحاجة إلى وقت لإقناع الشيوخ بتغيير رأيهم ، أجّل الصدام مع المجلس . وفي أيلول (سبتمبر) وقّع ٥٠ شيخاً قراراً بنقض الصفقة ، ووعد ستة آخرون بالتوقيع عند الحاجة . وهكذا لم يكن أمام البيت الأبيض سوى التأجيل .

وأراد السعوديون هذه المرة أن يختبروا علاقتهم مع رئيس الولايات المتحدة الجديد ، فتركوا للبيت الأبيض جزءاً من عملية الضغط وحشد الأصوات أكبر مما تركوه له عام ١٩٧٨ . واعتمدت قضيتهم إلى حد بعيد على الجهود الشخصية لزعيم مجلس الشيوخ الجمهوري هوارد بيكر ، والسناتور جون تاور رئيس لجنة القوات المسلحة ، والسناتور تشارلز بيرسي رئيس لجنة العلاقات الخارجية . وتلقى رئيس المجموعة الضاغطة لصالح السعودية فريدريك دتون تعليمات بأن يبقى في الساحة الخلفية ، فيما ساعد ديفيد سعد ، المدير التنفيذي لجمعية العرب الأميركيين على تنظيم تأييد الصناعات الأميركية التي لها مصلحة في الصفقة(٨٩) .

وبينما كان فريق داين يذرع أروقة مجلس الشيوخ ، كان عملاء إيباك الشعبيون يمارسون ضغطاً مباشراً على الناخبين . وذكرت الواشنطن بوست «أن منشورات إيباك تصل إلى مئتي ألف قارئ»(٩٠) . وقال سناتور أوهايو جون غلين : «تلقيت اتصالات هاتفية من كل المنظمات اليهودية في البلاد ، لم يرغبوا بالتحدث عن القضايا . كانت غايتهم حملي على توقيع هذه الرسالة والقرار»(٩١) . بيد أن غلين لم يوقّع لأنه كان يأمل المقايضة بصفقة أخرى لمصلحة مع البيت الأبيض .

وكتب المعلق الصحافي كارل ت . روان يقول «هناك أدلة قوية» على أن معركة الأواكس زادت «استياء عامة الناس من اللوبي اليهودي»(٩٢) .

وصوّر البعض القضية على أنها خيار بين ريغان ورئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن . وظهرت في واشنطن ملصقات على السيارات تقول : «ريغان أو بيغن؟»

وعندما جرى التصويت أخيراً في مجلس الشيوخ قام كوهين ، الذي أعلن سابقاً أنه في صف المعارضة ، بتغيير موقفه(٩٣) . وكان أحد الأصوات الحاسمة المؤيدة لبيع الأواكس ، وبرّر تحوّله هذا بقوله إنه كان من الممكن وصف إسرائيل بأنها كبش المحرقة لفشل مسيرة السلام في الشرق الأوسط فيما لو سقط الاقتراح .

وفيما عدا «خطيئته» هذه ، وهي خطيئة «ارتكاب الخطأ» في نظر إيباك ، فإن تصرّف كوهين كان نموذجياً ، فهو لم يشذّ في حياته عن الخط ، لذلك لم تعارض إيباك محاولته في ١٩٨٤ لإعادة انتخابه .

«مناصرة الكياسة»

يقال إن تشارلز «ماك» ماتياس من مريلاند ، وهو من أكثر الشيوخ شعبية ، يتخذ لنفسه خطاً مستقلاً عن حزبه . ويرجع أن هذا الموقف ضروري لبقائه السياسي . فهو جمهوري في ولاية يتفوق فيها عدد الديموقراطيين على عدد الجمهوريين بنسبة ٣ إلى ١ .

وفي عهد نيكسون بصورة خاصة خرج تكراراً عن خط حزبه الجمهوري . وبسبب معارضته للحرب في فيتنام ومدافعته الحازمة عن الحقوق المدنية ومبادرات الرفاهية ، أدرجت إدارة نيكسون اسمه في «لائحة الأعداء» من خصومها السياسيين»(٩٤) .

وقبل اكتشاف فضيحة ووترغيت في مقر الحزب الديموقراطي ، وهي الفضيحة التي أدت إلى سقوط نيكسون ، وفيما كانت البلاد تفور بالانقسام بسبب التوترات المحلية والحرب الفيتنامية ، ألقى ماتياس خطاباً في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١ نصح فيه نيكسون بأن يعمل على «تضميد جراح الدولة»(٩٥) . وحثّ الرئيس على الترفّع في حملة ١٩٧٢ والتخلي عن

الاستراتيجية «التي تبدوا الآن وكأنها تهدف بلا مبرر إلى مزيد من الاستقطاب في البلاد» . وانتقد ماتياس ، في الوقت ذاته ، مستشاري نيكسون «لاستغلالهم على نحو انقسامي ما يسمى بالقضايا الاجتماعية (عبر) . . . الخطب التعنتية الطنانة عن الجريمة والحقوق المدنية والحريات المدنية وقلاقل الطلبة» . وقد هاله ما رأى من انجراف الجمهوريين نحو اليمين[٩٦] .

وفي ١٩٧٥ و١٩٧٦ فكّر في ترشيح نفسه للرئاسة كمرشح «قوة ثالثة» مستقل أملاً بإقامة «ائتلاف في الوسط» . وقال عنه المرحوم كلارنس ميتشل ، مدير مكتب واشنطن للجنة الوطنية لتقدم الملونين : «إنه يصل دائماً إلى موقفه بطريقة منطقية»[٩٧] . في مطلع حياته السياسة رسّخ قدميه كتقدمي ونصير للحقوق المدنية ، وتقبّل مؤيدوه في دائرته الانتخابية مواقفه الليبرالية في المسائل الاجتماعية[٩٨] . وقال أحد سكان فريدريك ، المدينة التي يسكنها ماتياس ، للواشنطن بوست : «أجل ، يعتقد الكثيرون هنا بأنه ليبرالي أكثر من اللازم ولكنهم مع ذلك يصوّتون له ، المهم أنه شريف ، وهو نسيج وحده»[٩٩] .

وكانت له أيضاً ومضات جريئة . ففي ربيع ١٩٨١ نشر مقالة في مجلة الشؤون الخارجية الفصلية ، وهو موقن من أنها ستجرّ عليه نقمة بعض اليهود في دائرته ، وذلك لأنه انتقد فيها الدور الذي تلعبه جماعة الضغط العرقية ـ وخصوصاً اللوبي الإسرائيلي ـ في سياسة الولايات المتحدة الخارجية . وبالفعل أزعجت هذه المقالة المثيرة للجدل الجالية اليهودية المتنفذة في مريلاند والتي كانت تدعم باستمرار حملات ماتياس[١٠٠] . وفي عام ١٩٧٨ صوّت إلى جانب بيع الطائرات المقاتلة للمملكة العربية السعودية ، وساعد صوته الرئيس ريغان عام ١٩٨١ على تمرير صفقة الأواكس في مجلس الشيوخ .

وفي السنة نفسها[١٠١] التي ظهرت فيها المقالة ، وبعد أن جدد الأنصار انتخابه للمرة الثالثة لمجلس الشيوخ ، أقدم ماتيوس على خطوة لم تكن سياسياً في وقتها ، حتى خُيِّل للكثيرين أنه قرر اعتزال العمل في الكونغرس عام ١٩٨٦ . فإزاء إلحاح السناتور هوارد بيكر والسناتور تشارلز بيرسي ، اللذين أرادا جمهورياً معتدلاً غيره في لجنة العلاقات الخارجية ، تخلّى ماتياس عن منصب كبير في لجنة المخصصات ليقبل منصباً في لجنة السياسة الخارجية .

وقد هزّ قراره زعامة بلطيمور ، أكبر مدينة في الولايات وإحدى المدن المتزاحمة على هبات المساعدة الفدرالية . وعلقت صحيفة «بلطيمور صن» في مقال تنتقد فيه الخطوة : «لو بقي السيد ماتياس في لجنة المخصصات لأصبح رئيساً للجنة الفرعية الممسكة بمفاتيح صندوق إدارة الإسكان والإنماء المدني ، وهي وكالة عظيمة الأهمية «لنهضة بلطيمور»[١٠٢] .

وخلافاً لتكهّنات المراقبين السياسيين في مريلاند لم يكن في نية ماتياس الاعتزال . ومع أنه ترك لجنة تهم ناخبيه ، فقد رحّب بالفرصة التي تتيح له الإسهام في صياغة القضايا التي تُعرض على لجنة العلاقات الخارجية . والفلسفة السياسية التي أبداها أعجبت السناتور السابق مايك مانسفيلد الذي قال عن ماتياس مرة أنه «ضمير مجلس الشيوخ» ، ووزير الخارجية السابق هنري كيسنجري الذي اعترف بأن ماتياس «من رجالات الدولة القلائل الذين التقيت بهم في واشنطن»[١٠٣] .

وهذه الخصال هي التي دفعت ماتياس إلى كتابة مقالته المثيرة للجدل في مجلة «الشؤون الخارجية» ، داعياً إلى «إعادة إدخال الكياسة» في مناقشات «الدفاعات العرقية» في الكونغرس[١٠٤] . واعترف بأن للمجموعات العرقية الحق في استعمال الضغط وحشد الأصوات في مجال التشريع . ولكنه قال

محذراً : «إن تأكيد أي حق وتأكيد المخاطر المترتبة على قمعه . . . لا يؤكد بالتالي أن الحق سيمارس بروح المسؤولية وللصالح العام» .

وذكر ماتياس اللوبي الإسرائيلي باعتباره أقوى مجموعة ضغط عرقية ، منوّهاً بأنها تختلف عن سائر المجموعات من حيث تركيزها على قضايا الأمن الوطني الحيوية ومن حيث أنها «تبذل ضغطاً مستمراً أكثر من غيرها» . فأي مجموعة ضغط أخرى «تظهر أثناء وجود أزمة ثم تختفي» وتهتم في العادة بأمور داخلية . ويمضي ماتيوس فيقول :

«باستثناء إدارة أيزنهاور التي أجبرت فعلاً إسرائيل على الانسحاب من سيناء بعد حرب ١٩٥٦ ، فإن الرؤساء الأميركيين ، وحتى الشيوخ والنواب إلى حد بعيد ، يخضعون لضغوط متجددة مما أصبح يعرف باللوبي الإسرائيلي» .

وقال عن زملائه : «إنهم على الأغلب يستجيبون (لضغط اللوبي الموالي لإسرائيل) ، لأسباب لا تتعلق دائماً بقناعة شخصية أو تفكير عميق في المصلحة القومية» .

وأوضح ماتياس قلقه باستذكاره النجاح «الرائع» الذي أصابته إيباك عام ١٩٧٥ عندما روّجت لرسالة «روح ٧٦» : «فسارع ٧٦ منا إلى توقيع الرسالة مع أن الجلسات لم تعقد والمناقشة لم تحدث والإدارة لم تدع لعرض وجهات نظرها» .

وشعر السناتور الجمهوري أن التأثير الإرهابي لضغط إيباك يسيء إلى استقلال الكونغرس . وكتب يقول إن «قناعة الكونغرس» إلى جانب إسرائيل «قد تعززت إلى أبعد حد بالتحقّق من أن عقوبات سياسية ستنزل بكل من لا يصوّت» لدعم المستويات العالية من المعونات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل .

ومع أنه وقّع عام ١٩٧٥ رسالة إيباك إلى الرئيس فورد ، فقد قاوم ضغوط إيباك عام ١٩٧٨ المعارضة لاقتراح إدارة كارتر ببيع ٦٠ طائرة أف ـ ١٥ للمملكة العربية السعودية . وأثناء المناقشة التي دارت في مجلس الشيوخ قبل التصويت ، قال ماتياس إن كلاً من إسرائيل والمملكة العربية السعودية صديقة مهمة للولايات المتحدة وإن «كلتيهما بحاجة إلى دعمنا» .

وعلى الرغم من هذه المحاولة للموازنة بين المصالح الأميركية مع إسرائيل والعربية السعودية فقد ساد قضية بيع الأسلحة «جو عاطفي حكيم» كما قال ماتياس . وينقل من رسالة تلقتها صحيفة يهودية في نيويورك يندد فيها الكاتب بتصويته :

«يقدّر السيد ماتياس أهمية النفط أكثر من معيشة اليهود ودولة إسرائيل . . . إن الشعب اليهودي لا يخدعه شخص كهذا مهما قال ، لأن تصرّفه أثبت مَن هو» .

غير ان ماتياس كان قد سبق وردّ على انتقادات كهذه في مقالته في مجلة الشؤون الخارجية حين قال :

«إن مقاومة ضغوط مجموعة معيّنة لا تدلّ بحدّ ذاتها على بيع النفس ولا على عدم التعاطف مع بلد أجنبي أو قضية أجنبية ، بل إنها تدلّ على قناعة خالصة بمصلحة الولايات المتحدة القومية» .

وناشد الرئيس والكونغرس «العمل على كبح الجموح وتقوية شعورنا بالهدف الأميركي المشترك» . فالثقة التي أولتها الأمة للرئيس تتيح له فرصة فذة للعمل في سبيل هذه الغاية ، ولكن الكونغرس «على الرغم من أنه عرضة أكثر من الرئيس لمجموعات الضغط» يجب أن يتحرك أيضاً .

وقال ماتياس مشدداً أنه لا يكفي مجرّد اتباع الرأي العام : «فعلى النائب

المنتخب واجبات أخرى . عليه أن يصوغ ويشرح على أفضل وجه المصلحة العامة ، وأن يستعد لتقبل النتائج السياسية لعمله هذا» . وحذّر من أن الغيرة العرقية تجنح إلى التطرف ، ويمكن أن تنسف أفضل المصالح القومية .

وذكرت صحيفة جويش تايمز في بلطيمور أن الزعماء اليهود واجهوا «معضلة دقيقة» في كيفية الرد على المقالة :

«إنهم يلامون إذا ردوا ويلامون إذا لم يردوا . وإذا سكتوا ولم يتحدّوا تأكيدات ماتياس شعروا بأنهم يحجمون عن القيام بواجبهم ويستسلمون . وإذا لاحقوا السناتور فقد يقعون في فخ إثبات ما يؤكده عن الضغط المفرط»[١٠٥] .

لكنّ بعض اليهود قرروا اتباع المسلك الأخير ، فزعم أرنولد بلومبرغ أستاذ التاريخ في جامعة توسون أن ماتياس «يحمل أفكار وأراء ذلك التقليد الذي حث الأميركيين على السعي وراء التبادل التجاري مع اليابان وألمانيا النازية حتى اللحظة التي راحت تنهمر فيها على رؤوس الأميركيين الخردة المعدنية من الطائرات الألمانية واليابانية»[١٠٦] . وادعى مسؤول يهودي بارز بأن المقالة «خبيثة» ، وأعرب عن استيائه لأن ماتياس «يحمل في صدره هذا الغلَّ الذي يجعله يفصح عن هذه الآراء»[١٠٧] ، وزعم نائب نيويورك الديموقراطي بنجامين س . روزنتال ، عضو اللجنة النيابية للشؤون الخارجية ، بأن ماتياس «يقف على عتبة التعصب الأعمى» وبأنه ينكر «على جماعات الضغط الإثنية وحدها حق المشاركة في تكوين الإجماع الأميركي حول السياسة الخارجية»[١٠٨] . وأبدى منتقدون آخرون خوفهم من أن تشجّع المقالة معاداة السامية[١٠٩] .

وقال متحدث باسم منظمة المحاربين القدامى اليهود في مريلاند إن ماتياس «باع» نفسه «القضية السعوديين» . وقال أحد القراء في رسالة له إلى

البلطيمور صن : «أتمنى لو كانت لديه الجرأة على إبداء هذه الآراء قبل سنة من إعادة انتخابه بدلاً من أن يقولها بعد سنة»(١١٠) .

وقال منتقد له يصف نفسه بأنه «مفتاح ضغط سابق» لصحيفة الجويش تايمز في بلطيمور :

«ماتياس نائب ذكي ومحترم وكان له تأثيره في قضية اليهود السوفيات . أما كلما اتصل الموضوع بإسرائيل فيكون هو آخر المصوّتين إذ إنه يتردد دائماً وتلاحقه المجموعات اليهودية وهو يأبى الضغط . هذا ويعتبر نفسه رجل دولة فوق المشاجرات ، وهو الآن يشعر بأنه في موقع يستطيع أن يجاهر منه بما يؤمن به فعلاً»(١١١) .

وانتقدته نشرة باكغروندر لسان حال مجلس علاقات الجالية اليهودية في سان فرانسيسكو بتاريخ ٣ آب (أغسطس) ١٩٨١ لإثارته موضوع «الولاء المزدوج» داخل «اللوبي اليهودي» . غير أن ماتياس أنكر هذه التهمة(١١٢) . وفي مريلاند ندد بالمقالة بعض الحاخامين مع أن حاخام بلطيمور جاكوب أنغوس دافع عن ماتياس علانية .

وكان صحافيان صديقان هما فرانك منكيفتس ووليام سافير قد أنذرا ماتياس في حينه أن مقالته إذا نُشرت «ستجرّ المتاعب» . وبعد سنتين وضع منكيفتس تقييماً لمستقبل السناتور قال فيه إن المقالة ، حسب رأيه ، قد خلقت مشاكل خطيرة .

وما زالت الضغوط العرقية تقلق بال ماتياس . وفي مساء أحد أيام الخريف عام ١٩٨٣ جلست أتناول الشاي معه ، فقال لي وهو يزن كل كلمة ينطق بها :

«إن الروابط العرقية تغني الحياة الأميركية ، ولكن يجب أن يُفهم

أنه لا يمكن لها أن تصبح مهمة إل حد تطغى معه على الواجب الأول للمواطن الأميركي . فأحياناً نجد أن هذا القدر من النشاط يمكن أن يتحوّل إلى حماسة مفرطة» .

ويقول ماتياس مبتسماً بأن بعض منتقديه لم يقرأوا مقالته : «إذ تسمع الواحد منهم يقول : لم أقرأها ولكنها فظيعة» . وفي مآدب الفطور التي نظمت برعاية المجموعات اليهودية كان ماتياس هدفاً للتحدي : «عندما يحدث ذلك أتساءل كم من الحضور قرأ مقالتي فعلاً . ومن بين مئة شخص قد يرفع اليد اثنان» .

ولكن هل قطعت المقالة سُبل الاتصال بالناخبين اليهود؟ «لا أعتقد أنها فعلت ، غير أنني لاحظت انخفاضاً في عدد الدعوات في السنتين الماضيتين» . ولم يَسْعَ ماتياس للترشيح لولاية رابعة في مجلس الشيوخ . وأسّر لصديق له أن الجدل في وسط الطائفة اليهودية كان عاملاً من العوامل التي دفعته إلى اتخاذ قراره هذا .

١,٣ مليون دولار من مصادر موالية لإسرائيل

في أواخر الستينات كان مستقبل تشارلز هـ . بيرسي يبشر باحتمال وصوله إلى سدة الرئاسة ، وذلك لأنه كان أعجوبة في عالم الصناعة ، ومليونيراً عصامياً ، وجمهورياً لا يكلّ في سبيل الدعوة إلى القضايا التقدمية . وكان أول عهده بمجلس الشيوخ عام ١٩٦٧ بعد أن فاز بشكل مفاجئ على بول دوجلاس الديموقراطي الليبرالي . وكان هذا يتمتع بشعبية ظاهرة وإن كان متقدماً في السن .

نال دوجلاس جميع أصوات اليهود تقريباً في إلينوي التي تضم رابع أكبر جالية يهودية في البلاد[١١٣] . وفي السنوات الست التالية أيد برسي المعونات

لإسرائيل ، وحثّ الاتحاد السوفييتي على السماح بهجرة اليهود ، وانتقد (ما أسماه) إرهاب منظمة التحرير الفلسطينية ، وانتصر للقضايا الاجتماعية بقوة استقطبت اليهود عندما سعى إلى إعادة انتخابه عضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٧٢ . وما هو أعظم من هذا كله انه فاز بتأييد كل مقاطعات الولاية وهو الجمهوري البروتستانتي ، ونال ٧٥٪ من أصوات اليهود .

على أن حبل المودة بينه وبين اليهود اضطرب في عام ١٩٧٥ على أثر عودته من رحلة إلى الشرق الأوسط وإصداره تصريحاً قال فيه : «إن إسرائيل وزعماءها الذين أكنّ لهم أوفر الاحترام لا يمكن أن يأملوا في أن توقّع لهم الولايات المتحدة في المستقبل شيكاً مفتوحاً»[١١٤] . وقال إن إسرائيل ضيّعت فرص التفاوض ، ووصف ياسر عرفات زعيم منظمة التحرير بأنه «أكثر اعتدالاً نسبياً من المتطرفين الآخرين» وحث إسرائيل على عقد محادثات مع منظمة التحرير ، شرط أن تنبذ الإرهاب وتعترف بحق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة وقابلة للدفاع ، ملاحظاً أن بن غوريون أول رئيس حكومة لإسرائيل ، قال إن إسرائيل يجب أن تكون مستعدة على مقايضة الأرض بالسلام .

وبعد ذلك بأسبوع تلقى بيرسي مذكرة من أحد رجاله تقول :

«تلقينا ٢,٢٠٠ برقية و٤٠٠٠ رسالة ترد على ما أدليت به من تصريحات حول الشرق الأوسط . . . إن ٩٥٪ منها ضد التصريحات . ولا يخفى عليك أن غالبية أصحاب البرقيات والرسائل المعادية هم من الجماعات اليهودية بمدينة شيكاغو الذين يهددون بحجب أصواتهم وتأييدهم عنك في أي مناسبة قادمة» .

وفيما بعد ، وفي الربيع ، أثار بيرسي استياء المصالح اليهودية عندما رفض توقيع الرسالة المشهورة المعروفة بـ«موقف الستة والسبعين» ، وفيها تصدّى

بيرسي

ستة وسبعون من زملائه في مجلس الشيوخ لجيرالد فورد ومنعوه من «إعادة تقييم» المعونات لإسرائيل . وتسبّب رفض بيرسي هذا في سيل آخر من رسائل الاحتجاج(١١٥) .

بالرغم من هذا الاحتجاج فإن الفعاليات الموالية لإسرائيل لم تشنّ حملة على بيرسي في عام ١٩٧٨ . فبالنظر إلى قرب العهد بانتصاره انتصاراً كاسحاً لا سابقة له في عام ١٩٧٢ ، فإن تلك الفعاليات لم تسع إلى الوقوف في وجهه في الانتخابات الأولية والعامة . والواقع أنه عندما مال الترشيح بشكل ملحوظ ، وبسبب انسحاب أحد المرشحين ، لصالح محام يهودي مغمور ، وهو ألكس سيث ، فإن اليهود لم يكترثوا له . بل إن تصويت بيرسي إلى جانب بيع طائرات أف ـ ١٥ للمملكة العربية السعودية في أواخر سنة الحملة الانتخابية لم يسبب له عندئذ أية مشكلة خطيرة .

والحقيقة هي أنه لم يؤيد سيث تأييداً علنياً سوى حوالى مئة يهودي من شيكاغو ليس بينهم إلا فئة قليلة من الشخصيات البارزة . واتصل منظم برنامج حملة سيث بكل كنيس وكل منظمة للرجال أو السيدات في الولاية ، ولكن لم تدعه للكلام فيها سوى منظمة واحدة . ويقول مدير حملته وهو جاري راتنر : «إنها عقلية الجيتو . إذ شعر غالبية اليهود بأن بيرسي لن يخسر وعليه فلماذا نثيره علينا؟» . وما أسهم به اليهود من تكاليف حملة سيث التي بلغت مليون دولار ، يقلّ عن ٢٠,٠٠٠ دولار . وبتشجيع من فيليب كلوتزنيك الزعيم اليهودي البارز بشيكاغو أسهم يهود إلينوي بأضعاف ذلك المبلغ لبيرسي . ووقّع ٦٥ من الزعماء اليهود السبعين على إعلان يؤيد بيرسي . وفي الانتخابات ظفر بـ٥٣٪ من مجموع أصوات الولاية ، ولكن اللافت أنه نال ٦١٪ من أصوات اليهود .

كانت الحملة الانتخابية في العام ١٩٨٤ ، حافلة بالمفاجآت . إذ وضعت

الفعاليات الموالية لإسرائيل نُصب عينيها إسقاط تشارلز بيرسي ، ولم تكفّ عن مسعاها . فقد أثار بيرسي حفيظة اليهود عندما صوّت مؤيداً رغبة إدارة الرئيس ريغان ببيع طائرات الأواكس للمملكة العربية السعودية ، وهي الصفقة التي كانت تؤيدها إدارة الرئيس كارتر أيضاً . وهكذا تزوّدت الحملة القائمة ضد بيرسي بذخيرة جديدة . وكان بيرسي قد اتخذ قرار تأييد صفقة الأواكس بعدما أخبره أعضاء في هيئته العاملة قاموا بزيارة لإسرائيل ، أن مسؤولاً عسكرياً إسرائيلياً أبلغ اليهود أن التوازن الاستراتيجي لن يتأثر بها ، لكن إسرائيل ترفض ما ترمز إليه الصفقة من تعاط تجاري بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية .

ففي أوائل العام ١٩٨٤ ، قررت إيباك تعبئة كل الطاقات القومية الموالية لإسرائيل لشنّ الحملة ضد بيرسي . وفي انتخابات آذار (مارس) الأولية شجعت ترشيح السناتور توم كوركوران ، منافس بيرسي . وكان من بين المستشارين الرئيسيين لكوركوران موريس أميتاي المدير التنفيذي السابق لإيباك . وتركزت هجمات كوركوران على تصوير بيرسي كمُعاد لإسرائيل . وفي مناشدته اليهود للتبرع له وصف بيرسي بأنه «أسوأ خصوم إسرائيل في الكونغرس» . وفي الحملة الانتخابية نشر كوركوران إعلاناً في صفحة كاملة من إحدى الصحف يتضمن صورة لعرفات تحت عنوان «تشك بيرسي يقول إن هذا الرجل معتدل»(١١٦) . أما الرسالة الموجهة للناخبين اليهود وتتضمن دفاعاً عن بيرسي ، والتي وقعها ٥٨ من أبرز الشخصيات اليهودية في إلينوي فلم يكن لها أي تأثير .

وبالرغم من أن بيرسي رد على هذا التحدي ، فإن هجمات كوركوران أساءت إلى مكانته عند الناخبين اليهود ، وأوجدت أساساً قوياً لهجوم إيباك المستمر(١١٧) . وفي أوائل الصيف حدد توماس م . داين المدير التنفيذي لإيباك طبيعة الهجوم على بيرسي عندما هاجم سجلّه في إحدى دوائر الحملة

بشيكاغو . وشجّعت إيباك التبرّع لسيمون ، وعبّأت مواردها السياسة ضد بيرسي . وعهدت إلى عدد من الطلبة بالتفرغ للبحث عن مثالب بيرسي ، كما جلبت أكثر من مئة طالب جامعي من خارج الولاية للمشاركة في الحملة من أجل سيمون .

وفي خضم الحملة ، اتخذت إيباك خطوة ماكرة لتشويه صورة بيرسي . فعمليات التصويت الرئيسية التي اختارتها إيباك معياراً لقياس مدى ولاء كافة أعضاء مجلس الشيوخ الموالين لإسرائيل ، أظهرت بيرسي مويداً لإسرائيل في ٨٩٪ من عمليات التصويت خلال مسيرته كعضو في مجلس الشيوخ . وقد وضعته هذه النسبة في درجة أدنى بقليل من سيمون ، الذي صوّت لصالح إسرائيل في ٩٩٪ من عمليات التصويت خلال مسيرته كعضو في مجلس النواب . ولم يكن في مصلحة إيباك إظهار هذا الفارق الضئيل بين الاثنين في حملتها ضد بيرسي ولكنها حلّت المشكلة ـ بتغيير قواعد اللعبة في عزّ المعركة ـ فأضافت إلى لائحتها المختارة إياها عدداً من عمليات التصويت على قضايا ثانوية في لجان فرعية كان بيرسي عضواً فيها ، بالإضافة إلى رسائل وقرارات امتنع بيرسي عن توقيعها . وبذلك أسقطت هذه اللائحة الموسّعة تشارلز بيرسي إلى درجة متدنية ، إذ أظهرته مؤيداً لإسرائيل في ٥١٪ من المرّات . وقد استخدم سيمون هذه العلامة في المناسبات الانتخابية التي خاطب فيها جماهير يهودية .

وفي حين أن معظم الدعم المالي الذي حصل عليه سيمون من ناشطين موالين لإسرائيل ، جاء من متبرعين أفراد ، فإن الدعم المالي من لجان العمل السياسي كان كبيراً أيضاً . ومع حلول مُنتصف آب (أغسطس) كانت هذه اللجان قد جمعت مبلغ ١٤٥٨٧٠ دولاراً لحملة سيمون ، الذي فاق ما جمعته لأي مرشح آخر لمجلس الشيوخ[١١٨] . وبحلول يوم الانتخابات بلغ مجمل

التبرعات لسيمون ٢٣٥ ألف دولار بفضل مشاركة ٥٥ لجنة من لجان العمل السياسي في حملته .

علاوة على ذلك ، أقدم الناشط اليهودي من كاليفورنيا ، مايكل غولاند ، مستخدماً ثغرة في القانون الفدرالي ، على إنفاق ١,٦ مليون دولار على الدعاية بواسطة الراديو والتلفريون واللوحات الإعلانية ، لحثّ ناخبي ولاية إلينوي على «إسقاط بيرسي» الذي وصفه بالشخص المتقلّب . فما كان من بيرسي إلا أن اتخذ اجراءات مضادة حثيثة ضد الحملة . فمن جهة ، لبّى كلٌّ من عضو مجلس الشيوخ السابق ، جاكوب جافيتس ، أحد أبرز اليهود في البلاد ، وأكثرهم تمتعاً بالاحترام ، ورئيس لجنة الشرق الأوسط الفرعية في مجلس الشيوخ ، السناتور رودي بوشفيتز ، دعوة بيرسي لحضور المهرجان الانتخابي في شيكاغو . ومن جهة ثانية ، رعى مئة يهودي من ولاية إلينوي يترأسهم وزير العدل السابق إدوارد ليفي إعلاناً احتل صفحة كاملة في إحدى الصحف ، جاء فيه أن بيرسي «كان وفياً لإلينوي ، ووفياً لأميركا ، ووفياً لإسرائيل» . وحذّر ، في إشارة ضمنية إلى تهجمات غولاند ، من «السماح لشخص من كاليفورنيا بشراء معركة انتخابات مجلس الشيوخ الأميركي» .

وقد تجنّب بيرسي في حملته الانتخابية الخلاف مع اليهود الأميركيين وإسرائيل ، باستثناء مرة واحدة ، عندما اتهم سيمون ، في أحد مؤتمراته الصحافية ، بأنه لم يكن صادقاً عندما زعم أن سجلّه يشهد بأنه اقترع في كل المرات بدون استثناء لصالح اللوبي الموالي لإسرائيل . لكن احتياطاته هذه لم تجده نفعاً ، كما لم تجده نفعاً مبادراته كرئيس للجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ التي استحصلت لإسرائيل زيادة بقيمة ٤٢٥ مليون دولار على الهبة التي طلبها ريغان لها في العام ١٩٨٣ ، وزيادة بقيمة ٣٢٥ مليون دولار على المساعدة التي طُلبت لإسرائيل في العام ١٩٨٤ . إذ أظهر استطلاع أجري

قبل شهر واحد من موعد الانتخابات أن أكثرية كبيرة من اليهود تؤيد سيمون ولم تجد حملة بيرسي طريقة لوقف هذا المدّ .

وعندما أحصيت الأصوات ، تبيّن أن بيرسي خسر على صعيد الولاية بفارق ٨٩ ألف صوت[١١٩] . وأظهر استطلاع أجري في وسط الناخبين بعد الإدلاء بأصواتهم ، ان بيرسي حصل على ٣٥٪ من أصوات اليهود . وتبيّن في الاقتراع نفسه أن ٣٠٪ من أصوات يهود إلينوي كانت مؤيدة لإعادة انتخاب الرئيس رونالد ريغان ـ وشكلّت هذه النسبة دليلاً على استيائهم من أرائه بشأن الفصل بين الكنيسة والدولة ، وبشأن الإجهاض ، وقضايا اجتماعية أخرى ، ناهيك عن إصراره على صفقة بيع طائرات الأواكس للمملكة العربية السعودية .

وفي عملية انتخابية تقررها أصوات قليلة إلى هذا الحد ، يمكن لأي نفوذ رئيسي أن يُعتبر نفوذاً حاسماً . وعلى الرغم من تأييد بيرسي لحيز واسع من برنامج ريغان ، فقد بقي في ذاكرة الكثيرين ذاك الجمهوري التقدمي والمعتدل . لكن بعض الجمهوريين المحافظين ابتهجوا لهزيمته ، في حين أن «اليمين الجديد» ، الذي تمثله لجنة العمل السياسي القومية المحافظة ، امتنع عن تأييد بيرسي ، وأعرب في وقت مبكر من الحملة عن تفضيله لسيمون على الرغم من سجلّه الليبرالي جداً في الكونغرس .

إن الجدل حول الشرق الأوسط وحده كان يمكن أن يكفي ليُفقد بيرسي مقعده في مجلس الشيوخ . فالآلاف من اليهود الذين صوّتوا له في العام ١٩٧٨ تخلوا عنه بعد ست سنوات لصالح المرشح الديموقراطي . وقد ذهبت هذه الأصوات إلى سيمون بالأساس لأن اللوبي الإسرائيلي عمل طوال سنة الحملة الانتخابية على تصوير بيرسي كشخص معاد أساساً لإسرائيل . ومع أن سجلّ بيرسي الطويل ، الحافل بدعم حاجات إسرائيل ، كان يشكل بحد ذاته

تفنيداً لهذه التهمة ، فإن قلّة ضئيلة من اليهود هبّت للدفاع عنه . وقد اكتشف بيرسي أن أي مرشح ما إن يوصم بمعاداة إسرائيل حتى تسري التهمة كالسّم وتغوص عميقاً وبسرعة حتى يكاد يستحيل محوها .

لقد كانت قضية الشرق الأوسط عاملاً مهماً في عمليتي تمويل الحملات الانتخابية والاقتراع[١٢٠] . كان في تصرّف سيمون مبلغ ٣ ,٥ ملايين دولار للانفاق خلال السنة الانتخابية ، مقابل مبلغ ٦ ملايين دولار تقريباً في تصرّف بيرسي . ولكن عندما أنفق غولاند وحده ٦ ,١ مليون دولار لتمويل هجومه الشخصي على بيرسي ، فإن مجمل إنفاق سيمون على حملته الانتخابية يصبح عملياً ، ٩ ,٦ ملايين دولار . إن ٤٠ بالمئة من هذا المبلغ المخصص لتمويل حملة سيمون جُمع من تبرعات اليهود المستائين من بيرسي بسبب موقفه من العلاقات العربية ـ الإسرائيلية . وفي الواقع ، كان سيمون قد تلقى وعداً بالحصول على نصف هذا المبلغ قبل أن يصبح مرشحاً . ففي الوقت الذي كان لا يزال يفكر في ما إذا كان ينبغي ان يُخلي مقعده في مجلس النواب لخوض معركة انتخابات مجلس الشيوخ ، تلقى سيمون تأكيداً من رجل الأعمال روبرت شربير ، زعيم الطائفة اليهودية في منطقة شيكاغو ، بالحصول على مبلغ ٥ ,١ مليون دولار من مصادر يهودية . وكانت ابنة شربير أليزابيث ، تساعد في تنظيم القوى المناوئة لبيرسي بصفتها مساعدة مدير الشؤون السياسية في إيباك .

ويستعرض بيرسي تأثير القضية الإسرائيلية في هزيمته فيقول :

«أتراها أحدثت فرقاً؟ لا أدري . لكنني أعتقد أن بول سيمون ما كان سيرشح نفسه لولا أن بوب شربير أكد له أنه سينال مبلغ ٥ ,١ مليون دولار من مصادر موالية لإسرائيل»[١٢١] . ويعترف سيمون بذلك ويقول : هذا التأكيد كان عاملاً في اتخاذ قراري خوض معركة الانتخابات» .

وكان توماس داين من «إيباك» ، قد أبلغ إلى جمهور كنيدي «أن جميع اليهود في أميركا ، من الساحل إلى الساحل ، استجمعوا قواهم لإبعاد بيرسي . وأن السياسيين الأميركيين الذين يشغلون مناصب عامة اليوم ، والذين يطمحون لتولي مثل هذه المناصب ، قد بلغتهم الرسالة»(١٢٢) .

لنترك التلاعب بالمشاعر للآخرين

والحقيقة أن الرسالة وصلت عالية وواضحة إلى حد أن بعض أعضاء مجلس الشيوخ أصبحوا يرون أنه من الضروري التشاور مع رؤساء «إيباك» التنفيذيين قبل أن يتقدموا بمشاريع قوانين لها علاقة بالشرق الأوسط . ومن هؤلاء ، العضو في مجلس الشيوخ عن الحزب الديموقراطي ، دايان فينستين ، التي تغلبت في انتخابات العام ٢٠٠٠ على منافسها النائب السابق توم كامبل ، أحد منتقدي إسرائيل . فقد حرصت منذ ذلك الحين ، مع الجمهوري ميتش ماك كونيل ، على رعاية كل مشروع قانون من القوانين المنحازة لإسرائيل في مجلس الشيوخ السابع بعد المئة . وقد ذُكر أن الإثنان يتشاوران قبل صياغة المشروع ، مع هوارد كور ، المدير التنفيذي لـ «إيباك» ، الذي يزعم أنه يتلقى «عشرات الاتصالات الهاتفية» من مشترعين يسألونه عما يستطيعون القيام به لمساعدة إسرائيل .

وفي ٢ أيار (مايو) ٢٠٠٢ ، قدّمت فينستين وزميلها ماك كونيل ، مشروع قرار مجلس الشيوخ رقم ٢٤٧ ، الشبيه بقرار «إسرائيل أولاً» والذي سبق للنائب توم ديلاي أن تقدم به في مجلس النواب . فهو ينتقد السلطة الفلسطينية ويدين الهجمات الانتحارية من دون أن يذكر العدوان الاسرائيلي بشيء . وقد علّق السناتور الديموقراطي روبرت بيرد ، الذي هاله القرار ، قائلاً :

«لا يتضمن هذا القرار أي عبارة تدعو إسرائيل إلى القيام بدورها في العمل

من أجل السلام في الشرق الأوسط . . . وإذا كان مجلس الشيوخ جدياً بشأن المساعدة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ـ واعتقد في أعماقي أننا جدّيون ـ علينا أن نترك للآخرين السعي للتلاعب بمشاعر الناس تحقيقاً لمآربهم . . . علينا أن ندعم العمل الحقيقي لحفظ على السلام . . . إنه ليس الوقت المناسب ليخوض مجلس الشيوخ نفسه في الجدل ملوّحاً بمطرقة في شكل مشروع قرار أخرق متحيّز وفي غير أوانه . وإنني أنوي التصويت ضده»[١٢٣] .

الفصل الخامس

اللوبي والمكتب البيضوي

بعد ظهر يوم أحد قبل الانتخابات الرئاسية للعام ١٩٦٠ ببضعة أيام ، أوقف جون ف . كنيدي ، المرشح الديموقراطي سيارته أمام منزله في شارع «دبليو» ٤٦١٥ المتفرع من طريق فوكسهول في أحد أحياء واشنطن الراقية . كان وحده غير مثقل برجال الشرطة السرية الذين سوف يصبحون قريباً جزءاً من حياته .

أراد أن يبتعد عن ضغوط الحملة الانتخابية ويتجاذب أطراف الحديث مع صديق له عرفه منذ عدة سنوات هو الصحافي تشارلز بارتليت . وبقيت صداقتهما متينة منذ أن تعارفا في فلوريدا عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة . وكان بارتليت أول من عرّف كنيدي على جاكلين بوفيير التي أصبحت فيما بعد زوجته .

وفي الليلة السابقة كان كنيدي قد تناول العشاء مع مجموعة صغيرة من اليهود الأثرياء البارزين في نيويورك . وحدث تلك الليلة ما أقلقه كثيراً ، ووصف ذلك لبارتليت بأنه «تجربة مذهلة» . ففي أثناء مأدبة العشاء تقدم منه أحد الحاضرين ـ لم يذكر اسمه ـ وقال له إنه يعرف أن حملته الانتخابية تواجه صعوبة مالية ، وعرض باسم المجموعة «المساعدة ، والمساعدة بمقدار

كبير» ، إذا تعهد كنيدي بأن يسمح لهم عندما يصبح رئيساً «أن يحددوا وجهة السياسة الأميركية في الشرق الأوسط للسنوات الأربع المقبلة» . لقد كان عرضاً مثيراً للدهشة[١] .

وكما أبلغ بارتليت ، رد كنيدي على هذا العرض كمواطن أكثر منه كمرشح للرئاسة . ويتذكر بارتليت فيقول : «شعر (كنيدي) بأنه أهين ، إذ كيف يتقدم أحد بعرض كهذا إلى رجل لديه ولو حظ ضئيل في أن يصبح رئيساً . وقال إنه إذا قدّر له أن يصبح رئيساً فإنه سيضغط لسنّ قانون ينص على تقديم دعم مالي للحملات الرئاسية من خزينة الولايات المتحدة . وأضاف أنه مهما كانت قيمة هذا الدعم ، فإنه سيعزل مرشحي الرئاسة عن مثل هذا الضغط وينقذ البلاد من بلاء عظيم على المدى الطويل» .

ولا يعرف بارتليت تماماً ماذا كان رد كنيدي على هذا العرض ، «ولكنني أرجّح بحسب ما أعلمه عن أسلوبه ، أنه أدلى بتعليق عام ثم غيّر موضوع الحديث» .

وبعد أن عرفت عن الحادثة من بارتليت ، تحدثت مع ماير فيلدمان ، أحد الذين حضروا تلك المأدبة[٢] . إنه محام في واشنطن وعمل عن كثب في حملة كنيدي عام ١٩٦٠ ، ثم أصبح مساعداً للرئيس مع مسؤوليات خاصة كهمزة وصل مع الجالية اليهودية . وكنت آمل في الحصول منه على مزيد من التفاصيل . وكانت لي كنائب مبتدئ في ١٩٦١/ ٦٢ لقاءات ودية عدة مع فيلدمان بشأن مبيعات القمح للاتحاد السوفياتي .

ويذكر فيلدمان أن المأدبة أقيمت في منزل أبراهام فينبرغ ، رئيس شركة أميركان بنك أند ترست في نيويورك وهو صاحب نفوذ في الشؤون اليهودية وفي الحزب الديموقراطي . ويقول فيلدمان أن الحاضرين كانوا «في حيرة من أمر كنيدي» . إذ لم يكونوا متأكدين «من السبيل الذي سيسلكه في السياسة

الشرق أوسطية ، ولذلك لم يكونوا قد قرروا تأييده بعد . وقد أمطروه بوابل من الأسئلة الصعبة والمحرجة» . سألوه عن رأيه في نقل السفارة الأميركية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس ، فأجاب «ليس في ظل الظروف الراهنة» . وقال فيلدمان إن كنيدي أجاب عن جميع الأسئلة إجابات مباشرة وترك انطباعاً حسناً لدى مضيفيه ، ولكنه لم يعرف شيئاً عن العرض الذي «أهان» الرئيس المقبل .

ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي تُقحَم فيها سياسات الشرق الأوسط في الحملات الانتخابية الرئاسية . ويقول بارتليت أنه عندما روى الحادثة لروجر ل . ستيفنز ، رئيس مركز جون ف . كنيدي للفنون الأدائية في واشنطن ، علّق قائلاً : «هذا مثير جداً ، فقد حدث مثله تماماً لأدلاي (أدلاي ستيفنسون السفير السابق لدى الأمم المتحدة) في لوس أنجليس في العام ١٩٥٦» . وكان ستيفنسون حينذاك المرشح الديموقراطي للرئاسة ومعارضاً لإعادة إنتخاب دوايت د . أيزنهاور .

وضغط المجموعات العرقية مظهر ملازم للسياسات الحزبية في الولايات المتحدة وبما أن رئيس الولايات المتحدة هو منفّذ السياسة الخارجية كلّها ومؤلّف معظمها ، فمن الطبيعي أن ينصبَّ الضغط على من يشغل هذا المنصب أو يسعى إليه . وعندما يأتي الضغط من أصدقاء إسرائيل فإن الرؤساء والمرشحين للرئاسة يذعنون له في غالب الأحيان .

ويمارس ضغط اللوبي في البيت الأبيض على عدة مستويات ، ويختلف الضغط المباشر ، أي وجهاً لوجه ، اختلافاً كبيراً حسب الشخص الذي يشغل منصب الرئاسة .

وبعض الذين يمارسون الضغط هم من الأصدقاء المقرّبين الذين يقتصر نفوذهم على رئيس واحد ، مثل صداقة الرئيس هاري س . ترومان الوثيقة مع

إد جاكوبسون ، شريكه السابق في محل لبيع الخردوات وهو صهيوني صميم . وكان آرثر كريم وزوجته ، وهما من وجهاء اليهود في نيويورك ، على صلة وثيقة بلندون ب . جونسون[٣] . ويقول مسؤول في البيت الأبيض «إن آرثر كريم حلّ في مزرعة جونسون خلال الساعات الحرجة التي سبقت حرب ١٩٦٧ ، وإن زوجته متيلدا كانت ضيفة على البيت الأبيض خلال تلك الحرب» . وتفيد سجلات البيت الأبيض أن السيدة كريم كانت تكثر من اتصالها الهاتفي بجونسون .

وهناك زعماء يهود آخرون يحتفظون بعلاقات مع كل إدارة أميركية . فقد احتفظ أبراهام فينبرغ من نيويورك الذي أقام مأدبة العشاء على شرف كنيدي في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٠ ، بصلاته الوثيقة بالبيت الأبيض لسنوات ، وكان يكثر من زيارة البيت الأبيض خلال عهد جونسون . وحتى في العام ١٩٨٤ وخلال التحضير لمرشح الحزب للرئاسة جمع فينبرغ المتنافسين الديموقراطيين ولتر مونديل وغاري هارت معاً في منزله بنيويورك لإجراء مباحثات خاصة بينهما . وكانت لفيليب كلوتزنيك من شيكاغو ، وهو رئيس سابق لبناي بريث ، علاقات وثيقة مع إدارات ترومان وأيزنهاور وكنيدي وجونسون وكارتر .

وكانت للدبلوماسيين الإسرائيليين أحياناً علاقات شخصية تتيح لهم الاتصال المباشر بالرئيس . فأفرايم أفيرون الذي كان لا يزال نائباً لرئيس البعثة في السفارة الإسرائيلية وصديقاً لجونسون منذ عضويته في مجلس الشيوخ ، كان يجري محادثات شخصية مع جونسون في مكتبه البيضوي .

ويأتي الضغط من المستوى الثاني عن طريق الرسميين المقربين من الرئيس ، مثل مستشاره حول العلاقات مع الجالية اليهودية وغيره من كبار المساعدين . وقال كنيدي مرة لأحد أصدقائه إنه علم أن ماير فيلدمان ،

مستشاره حول الشؤون الخارجية ، ينتهز فرصة غيابه عن واشنطن فيدعو أحياناً بعض زعماء اليهود إلى البيت الأبيض ، ويجري معهم محادثات في غرفة الوزارة .

ويكون المستوى الثالث من الضغط على الرئاسة عند أرفع الدرجات في الوزارات ـ وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي ـ حيث يتوجه المسؤولون الإسرائيليون وجماعات من المواطنين الأميركيين يعتبرون من الفعاليات الموالية لإسرائيل ، لتقديم جداولهم للأعمال إلى الوزراء أو كبار نوابهم (راجع الفصل الخامس) .

«الأصوات ضدك»

ويدأ الصهاينة الضغط من أجل قضيتهم في أوائل عهد هاري س . ترومان وكثفوا جهودهم عام ١٩٤٧ عندما أعرب ترومان مبدئياً عن معارضته لإنشاء دولة يهودية في فلسطين[٤] . فقد وضع زعماء اليهود إعلانات في الصحف الغاية منها تحويل مشاعر الخزي والغضب من المحرقة النازية إلى تأييد لفكرة إنشاء وطن قومي يهودي . وهكذا تبنّى النواب والشيوخ قرارات تدعو الرئيس إلى التأييد .

ولما استمر ترومان في مقاومته وطلب من المواطنين علانية تجنّب إشعال «غضب سكان فلسطين» أبرقت إليه جماعة من يهود نيوجرسي تقول «سياستك إزاء فلسطين . . . تكلّفك التأييد الذي أوليناك إيّاه عام ١٩٤٨»[٥] . ولأن الانتخابات كانت على الأبواب ، فقد جاءت تلك البرقية بمثابة تذكير بوقائع الحياة السياسية الأليمة . والمعروف أن ثلثي اليهود الأميركيين يعيشون في نيويورك وبنسلفانيا وإلينوي ، وأن هذه الولايات تدلي بـ ١١٠ أصوات انتخابية في الانتخابات الرئاسية[٦] . وبما أن حظ ترومان في الانتخابات التالية كان ضعيفاً

على الرغم من مكانته الرسمية ، فقد أدرك أن لا بد له من هذه الأصوات إذا أراد الفوز .

ونظراً لاقتراب موعد إعلان ولادة دولة إسرائيل الجديدة ، جمع ترومان سفراء في الشرق الأوسط للاطلاع على آرائهم ، فأشار المتحدث بلسانهم بنكرتون «بنكي» تك ، السفير لدى مصر ، بعدم الاعتراف الفوري بتلك الدولة(٧) . ونصح ترومان بتأجيل قراره فترة تكفي لإجراء مشاورات مع الدول العربية ، وقال إن سلفه فرنكلين د . روزفلت قطع وعداً بذلك لعاهل المملكة العربية السعودية .

فأجابه ترومان : «يا سيد تك ، قد تكون على حق فيما تقوله ، غير أن الأصوات ضدك» وبقراره الاعتراف فوراً بإسرائيل ، لم يرفض ترومان نصيحة تك فحسب بل ونصيحة جميع مستشاريه العسكريين والدبلوماسيين ، وعمل بنصيحة صديقه الحميم وشريكه السابق في محل الخردوات إد جاكوبسون . والواقع أن الموالين لإسرائيل ينظرون اليوم إلى اعتراف ترومان الفوري بإسرائيل كمثل ساطع على تأثير الضغط عن طريق «اتصال حساس» وليس عن طريق أساليب الضغط المعهودة(٨) . وشاطر جاكوبسون آراءه الموالية للصهيونية مستشارو ترومان السياسيون وخاصة كلارك كليفورد .

وعارض القرار بشدة وزير الخارجية جورج س . مارشال حتى إنه قال لترومان بصراحة عقب إعلان اعترافه إنه لو جرت الانتخابات في اليوم التالي لما صوّت له(٩) . غير أن المشاعر كانت طبعاً مختلفة كثيراً عن ذلك في إسرائيل . فعندما قام كبير حاخامي إسرائيل بزيارة البيت الأبيض عام ١٩٤٨ قال لترومان : «إن الله وضعك في رحم أمك لتولد على يدك إسرائيل من جديد بعد ألفي عام»(١٠) .

وآتى قرار ترومان ثماره في السياسات الحزبية إذ نال يوم الانتخابات ٧٥

في المئة من أصوات اليهود ، الأمر الذي ضمن له الفوز بفارق بسيط جداً ، وشرفاً رفيعاً بطباعة رسمه على طوابع بريدية إسرائيلية ، وفي قلوب الصهاينة .

«فزع لاعتبارات حزبية»

اتخذت التصرّفات الرئاسية إزاء إسرائيل اتجاهاً معاكساً عندما تسلّم دوايت د . أيزنهاور زمام السلطة من سلفه ترومان . فقد قاوم ضغوط اللوبي الإسرائيلي وأرغم إسرائيل في ثلاث مناسبات على التخلي عن سياسات رئيسية كانت قد التزمت بها علانية بكل قوتها .

ففي أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣ أمر بإلغاء كل المساعدات التي بلغت ٢٦ مليون دولار إلى أن تتوقف إسرائيل عن العمل في القناة التي تبنيها لتحويل مياه نهر الأردن ، خارقة بذلك اتفاقات الهدنة للعام ١٩٤٩[١١] . وكان من شأن هذا المشروع أن يضمن لإسرائيل التحكم بالموارد المائية المهمة لجميع دول المنطقة . وتلك هي المرة الأولى التي يقطع فيها أحد الرؤوساء كل المساعدات عن إسرائيل . وطلب من وزراة المالية أن تصدر أمراً يلغي إعفاء التبرعات للنداء اليهودي الموحد وغيره من المنظمات التي تجمع الأموال لإسرائيل ، من الضرائب .

وكما هو متوقع أثار قرار أيزنهاور عاصفة هوجاء[١٢] . فخاطب الدكتور إسرائيل غولدستاين ٢٠,٠٠٠ شخص كانوا يحتفلون بعيد القدس الألفي الثالث في حديقة ميدان مديسون بنيويورك قائلاً : «إن السلام لن يخدمه وقف المساعدات كوسيلة للإكراه لا مبرّر لها»[١٣] . وانضم إلى ركب المعترضين ممثلو نيويورك في الكونغرس . فقد وصف السناتور روبرت واغنر القرار بأنه «جائر ومفرط» ، وندد به النائب إيمانويل سيلر باعتباره «حُكماً مبتوراً» ، وشجبت هذه الخطوة المنظمات اليهودية الرئيسية .

أما أيزنهاور فقد تشبّث بوقف المساعدات ، وبعد أقل من شهرين أعلنت إسرائيل وقف العمل في مشروع التحويل . وهكذا كسب الرئيس الجولة الأولى وتأجلت المجابهة واستؤنفت المساعدات ، ولم يصدر الأمر بإلغاء الوضع المميز للمجموعات الصهيونية من حيث الضرائب .

وواجه أيزنهاور اللوبي الإسرائيلي مرة أخرى في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٦ ، أي قبل إعادة انتخابه للرئاسة ببضعة أيام[١٤] . وكانت إسرائيل قد عقدت صفقة مع بريطانيا وفرنسا تتعاون بموجبها هذه الدول الثلاث على شن هجوم عسكري على حكم الرئيس جمال عبد الناصر في مصر الذي كان قد استولى لتوّه على قناة السويس . وكان المتفق عليه أن تهجم إسرائيل عبر صحراء سيناء وتزحف باتجاه القناة ، بينما تهاجم القوات البريطانية والفرنسية بعد قصف جوي من الشمال .

وافترض الحلفاء أن الولايات المتحدة لن تتدخل . واعتقدت فرنسا وبريطانيا أن أيزنهاور سيتفادى صداماً علنياً مع حليفيته أيام الحرب ، واعتمدت إسرائيل التي لم تكن تفصلها عن انتخابات الرئاسة الأميركية سوى بضعة أيام ، على اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة للإبقاء على المرشح أيزنهاور بعيداً عن هذا المنصب . إلا أن حسابات الجميع كانت خاطئة .

وعندما بدأت إسرائيل بغزو مصر في ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) قطع أيزنهاور عنها فوراً جميع المساعدات ، باستثناء معونة الأغذية التي كانت في الطريق إليها . وأوقف كل المساعدات الأخرى من اقتصادية وعسكرية . فخلقت هذه الإجراءات ضغطاً اضطرت معه إسرائيل إلى وقف هجومها ، كما أن بريطانها وفرنسا اضطرتا ، تحت وطأة ضغط الولايات المتحدة الشديد ، إلى التخلي عن الغزو من الشمال .

وعلى الرغم من الهجمات الحزبية على سياسة أيزنهاور الشرق أوسطية

فقد أعيد انتخابه بسهولة ، في الواقع ، كان اليهود الأميركيين الذين صوتوا له عام ١٩٥٦ (٤٠ في المئة) أكثر من الذين أيدوه عام ١٩٥٢ (٣٦ في المئة)[١٥] .

غير أن مشاكل أيزنهاور مع إسرائيل لم تنته . فبعد أن توقف الغزو قررت إسرائيل الاحتفاظ بقوات احتلال في قطاع غزة الخاضع للإدارة المصرية ، وكذلك في قرية شرم الشيخ الاستراتيجية عند نقطة الاتصال بخليج العقبة .

وعلى الرغم من احتجاجات الولايات المتحدة وستة قرارات من الأمم المتحدة ، رفضت إسرائيل الانسحاب[١٦] ، وبمرور الوقت نال ضغط اللوبي على موقف أيزنهاور دعماً من أليانور روزفلت والرئيس السابق ترومان ورئيس مجلس الشيوخ الديموقراطي ليندون جونسون (من تكساس) والنائب الجمهوري وليام نولاند (من كاليفورنيا) .

ولما علم نولاند بأن الولايات المتحدة قد تؤيد إنزال عقوبات بإسرائيل ، هدد بالاستقالة من عضوية الوفد الأميركي في الأمم المتحدة ، وحذر وزير الخارجية جون فوستر دالس قائلاً إن «هذا يعني فراقاً بيني وبينكم»[١٧] . وكان دالس حازماً في جوابه حين قال : «أعتقد أن عليك دراسة الموضوع . ونحن لا نرضى أن تصاغ جميع سياساتنا في القدس» . وقال دالس لهنري لوس ، صاحب دار «التايم» وأحد مؤيدي موقف إسرائيل : «أعلم أنه يكاد يكون من المستحيل على هذا البلد أن ينفّذ سياسة خارجية لا يصادق عليها اليهود . ولكنني سأجرّب ذلك . غير أن هذا لا يعني أنني ضد اليهود ، بل أؤمن بما قاله جورج واشنطن في خطبة الوداع وهو : يجب عدم السماح للتعلق العاطفي بدولة أخرى بالتدخل» .

واعتبر أيزنهاور القضية حيوية ، فاستدعى زعماء مجلسي الكونغرس إلى البيت الأبيض وطلب منهم تأييده ، إلا أنهم رفضوا لعدم استعدادهم للدخول

في نزاع مع الفعاليات الموالية لإسرائيل . وفي تلك الليلة كتب الرئيس في مذكراته يقول : «فيما أنا أفكر في تفاهة البحث الذي جرى هذا الصباح وجدتُ من المفزع أن تتدخل الاعتبارات الحزبية إلى هذا المدى في مقدرات الحياة أو الموت ، ومقدرات السلم أو الحرب»[١٨] .

ولكن الرئيس الحازم حمل قضيته إلى الشعب الأميركي في خطاب تلفزيوني في ربيع ١٩٥٧ ، قال[١٩] :

«هل يُسمح لدولة تهاجم وتحتل أرضاً أجنبية متحدية إرادة الأمم المتحدة ، بأن تفرض شروطاً لانسحابها؟ وأخشى أن نعيد عقارب ساعة النظام الدولي إن نحن وافقنا على أن الهجوم المسلح يمكن أن يحقق للمهاجم أغراضه على النحو الصحيح» .

وانهالت الرسائل والبرقيات على البيت الأبيض وكلها تقريباً من اليهود و٩٠ في المئة منها تؤيد موقف إسرائيل . وقال دالس متألماً : «يستحيل أن نمسك بزمام الأمور لأننا لا نتلقى تأييداً من العناصر البروتستانتية في البلاد . ولا نتلقى غير الهجمات من اليهود»[٢٠] .

غير أن أيزنهاور ثابر وأعلن أن الولايات المتحدة ستؤيد قراراً تتخذه الأمم المتحدة تفرض فيه العقوبات إذا لم تنسحب إسرائيل من كل سيناء وغزة ، وهدد بإلغاء امتياز الضرائب الذي يتمتع به المتبرعون للقضايا اليهودية[٢١] . ولما جوبهت إسرائيل بهذا الاحتمال رضخت أخيراً وانسحبت من الأراضي المحتلة .

«شحنات الأسلحة . . . جاهزة»

كانت إسرائيل أوفر حظاً على أيدي الرؤساء الذين تعاقبوا على البيت

الأبيض بعد أيزنهاور . فقد بدأ كل من جون ف . كنيدي ولندون ب . جونسون مساعدة إسرائيل في نشاطاتها العسكرية ، بدلاً من كبحها .

ومع أنه لا يتوفر أي دليل على أن المرشح كنيدي قد قبل العرض الذي طُرح عليه في مأدبة العشاء ـ أي الموافقة على مبادلة السيطرة على السياسة الخارجية بالتبرعات لحملته الانتخابية ـ فقد خرج مُجلياً في انتخابات ١٩٦٠ ، إذ نال ٧٥ في المئة . وعندما تسلّم الرئاسة اتخذ قراراً حيوياً لمخططات إسرائيل العسكرية[٢٢] ، إذ أذن للمرة الأولى ببيع أسلحة أميركية لإسرائيل[٢٣] .

وقد تعززت فرص إسرائيل العسكرية أكثر من ذي قبل بوصول ليندون جونسون إلى البيت الأبيض . فقد كان جونسون متعاطفاً مع الضحية ـ وهي برأيه ، اسرائيل . وهذا التعاطف جعله يستجيب لمطالب إسرائيل واللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة[٢٤] . وكان من بين أصدقاء إسرائيل ذوي النفوذ الخاص آرثر غولدبرغ ، السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة ، وفيليب كلوتزنك من شيكاغو وثلاثة من نيويورك هم أبراهام فينبرغ وآرثر كريم وزوجته ماتيلدا[٢٥] . وغالباً ما كان الزوجان يعملان من خلال الأخوين روستو ، أي والت مستشار جونسون للأمن القومي ، ويوجين مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسة[٢٦] . ودعا كلوتزنيك في رسالة إلى فينبرغ في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٦ إلى تحسين العلاقات بين جونسون ويهود الولايات المتحدة[٢٧] ، فلم يكن بوده أن يرى الخلافات بين اليهود وجونسون حول حرب فيتنام والمساعدات للمدارس مثلاً ، تعقّد الدعم الأميركي لإسرائيل . ودعا فينبرغ إلى مساعدته على خلق «شعور بالمشاركة» . وكانت عناصر التفاهم جاهزة ، ففي ذلك الحين كان جونسون بأشد الحاجة إلى دعم شعبي للحرب في جنوب شرقي آسيا ، وكان زعماء اليهود بحاجة إلى ما يضمن وقوف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل وقت الضيق .

وهكذا رُفعت مستويات المساعدة ، وصدرت الترخيصات بكل نوع من العتاد الحربي تقريباً ، وفُتحت الاعتمادات المالية . وأصبحت الولايات المتحدة في الواقع شريكه فاعلة في الغزوات الإسرائيلية العسكرية . وفي آذار (مارس) ١٩٦٧ بعث فينبرغ إلى والت روستو بمذكرة من أربع صفحات يفصّل فيها الهجمات المسلحة التي وقعت على طول حدود إسرائيل .

ولم يكن جونسون بحاجة إلى ضغط اللوبي للاقتناع بدعم إسرائيل ، إلا أن اللوبي استعمل معه الضغط على أية حال . فيذكر هارولد سوندرز ، عضو مجلس الأمن القومي والذي أصبح مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في عهد الرئيس كارتر ، أن سيلاً من الرسائل والبرقيات تدفق على الرئيس جونسون لحثه على الوقوف إلى جانب إسرائيل عندما أقدم الرئيس المصري عبد الناصر على إغلاق مضايق تيران في أيار (مايو) ١٩٦٧ . يقول سوندرز : «أذكر بلا مبالغة أنني تلقيت ١٥٠,٠٠٠ رسالة وبرقية في مكتبي من الجالية اليهودية . نعم ١٥٠,٠٠٠ ورقة تراكمت في مكتبي ، وهي تضرب كلها على نفس الوتر . وأمر جونسون بالرد على كل واحدة منها» .

وفي أوائل حزيران (يونيو) ، وفي اليوم الذي شنت فيه إسرائيل هجومها على مصر ، تلقى الرئيس رسالة مستعجلة من ولتر روستو يقول فيها «يفيد آرثر كريم بأن شحنات كثيرة من الأسلحة جرى إعدادها وجاهزة للسفر إلى إسرائيل ، ولكنها موقوفة . ويعتقد أنه سيكون من المفيد جداً لو أفرج عنها»[٢٨] . وظهرت على المذكرة ملاحظات ، يبدو أنها بخط جونسون ، عن كمامات ضد الغازات السامة ، وقطع غيار للرادار ، وصواريخ هوك ، وذخائر وغير ذلك .

إسرائيل إذاً في حرب ، ورئيس الولايات المتحدة لن يثير هذه المرة أية مشكلة ، وستنهال المساعدات من غير انقطاع ، وسيواجه طلب إنزال عقوبات بإسرائيل معارضة أميركية عنيدة ، وستدعم الولايات المتحدة بكل همة ونشاط

مجهود إسرائيل الحربي . كما أن الروابط الجديدة القوية سوف تحمل رئيس الولايات المتحدة على لفلفة وقائع أغرب كارثة في تاريخ الأسطول الأميركي ، ألا وهي الاعتداء الاسرائيلي على السفينة الحربية الأميركية ليبرتي .

وفي أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية ، كما يقول سوندرز ، حاصرت المصالح الموالية لإسرائيل البيت الأبيض بمطلب أساسي وهو عدم إرغام إسرائيل على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها إلا بعد أن توافق الدول العربية على «سلام عادل ودائم» مع إسرائيل . وهكذا أصبح في وسع إسرائيل أن تستخدم الأراضي العربية المحتلة كورقة مساومة للحصول على الاعتراف العربي بها ، وهذه هي الفرصة التي رفض الرئيس أيزنهاور أن يسمح بها لإسرائيل بعد أزمة السويس عام ١٩٥٧ .

ويضيف سوندرز قائلاً : «أما الرئيس جونسون فقد قبل الطلب الإسرائيلي من غير مناقشته في مجلس الأمن القومي أو في أية مؤسسة سياسة أخرى . فكان لذلك أثره العميق في مجرى الأحداث في الشرق الأوسط منذ ذلك الحين» . ويقول مسؤول كان حينذاك في منصب رفيع إن هذه السياسة لم تُعتمد إلا بعد أن نجح اللوبي الإسرائيلي في «السيطرة على جو البيت الأبيض بالذات» .

«تجاهل أوامر نيكسون»

ومع أن خليفة جونسون ، ريتشارد م . نيكسون ، فاز بالرئاسة بدعم يهودي ضئيل ، فقد غالى في دعم إسرائيل إبّان ولايته الرئاسية الأولى حتى أن أسحق رابين ، سفير إسرائيل في واشنطن ، راح يدعو له علانية في حملة إعادة انتخابه[٢٩] عام ١٩٧٢ . وفاز نيكسون يومها بـ ٣٥ في المئة من أصوات اليهود ، أي بزيادة ٢٠ نقطة عن المرة الأولى قبل أربع سنوات .

وفي ١٩٧٣ هبّ نيكسون بكل قواه للدفاع عن إسرائيل عندما حاولت الدول العربية استرجاع الأراضي التي احتلها الإسرائيليون عام ١٩٦٧ . وثبت أن حياة إسرائيل كانت متوقفة على الجسر الجوي الذي أمر نيكسون بإقامته لتزويدها بالأسلحة وغيرها من التموينات . وربما كان أمره بوضع القوات الأميركية في جميع أنحاء العالم في حالة استنفار عالية هو الذي كبح الاتحاد السوفياتي عن الإقدام على القيام بدور أكبر في النزاع .

وكان نيكسون في مجالسه الخاصة ينتقد إسرائيل لإخفاقها في التعاون من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للمشاكل مع جيرانها العرب[٣٠] . وأمر هنري كيسنجر ، مستشاره للأمن القومي ثم وزير خارجيته ، في مناسبات عدة بوقف المساعدات لإسرائيل إلى أن تبدي مزيداً من التعاون . وقبل ثلاثة أيام من استقالته أصدر تعليماته إلى كيسنجر بعدم الموافقة على طلب إسرائيل «معونة عسكرية طويلة الأمد» . ويقول كيسنجر في مذكراته «كان يود لو قطع كل الشحنات العسكرية عن إسرائيل إلى أن توافق على سلام شامل . وهو نادم لأنه لم يفعل ذلك من قبل . لكنه سيعوّض عن ذلك الآن . وسيشكره خلفه على ذلك . وعليّ أنا أن أهيئ الأوراق اللازمة» . ويضيف كيسنجر أن نيكسون لم يعد إلى هذا الموضوع . ويقول : «ومع أن الأوراق اللازمة أصبحت جاهزة ، فإنها لم توقّع إطلاقاً» . ولم يرَ كيسنجر من المناسب تنفيذ تلك الأوامر . وفي تموز (يوليو) ١٩٨٤ دقق نيكسون في رواية كيسنجر وقال إنها دقيقة ، وأضاف أنه «ما زال يعتقد أن المساعدات لإسرائيل يجب أن تُربط بالتعاون في سبيل تسوية شاملة»[٣١] .

وعندما تولّى جيرالد فورد الرئاسة في العام ١٩٧٥ ، لم يتخذ أي إجراء بشأن هذه الأوراق الخاصة بوقف الشحنات العسكرية لإسرائيل ، التي كانت قد أُعدّت لنيكسون . وفي العام ١٩٨٣ ، وفيما كنت أشارك في مؤتمر رعته

مؤسسة «أميركان أنتربرايز» للأبحاث في واشنطن ، سألت الرئيس السابق للهيئة العاملة مع الرئيس فورد ، ريتشارد تشيني ، وكان يوماً زميلي في مجلس النواب ، إذا كان يعرف ما الذي حلّ بهذه الأوراق التي أعدّها كيسنجر ، فقال إنه لا يعرف شيئاً عنها . ويبدو أنها أختفت بدون أن تترك أي أثر . ومع ذلك ، واجه فورد رابين (وكان قد أصبح رئيس حكومة إسرائيل) حول مسألة التسوية الشاملة نفسها . وحاول فورد أن يحصل على مزيد من تعاون إسرائيل فأعلن عام ١٩٧٥ أنه «سيقيّم» من جديد سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط . ولكنه تخلّى عن هذه الفكرة تحت ضغط مجلس الشيوخ بإيعاز من اللوبي الإسرائيلي . ومع ذلك فإن هذا التراجع لم يُجده نفعاً عندما حاول تجديد ولايته في العام ١٩٧٦ ، إذ إن ٦٨ في المئة من الأصوات اليهودية ذهبت إلى المرشح الديموقراطي جيمي كارتر .

«الدعم بدون محاسبة ليس في صالح إسرائيل»

في الفترة التي مرّت بين انتخاب الرئيس كارتر في ١٩٧٦ وتنصيبه في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ ، لعب اللوبي الإسرائيلي دوراً في اختيار كارتر لوزير خارجيته . قرر كارتر تعيين سايروس فانس وزيراً للخارجية نظراً لأنه محترم ونزيه ولديه الحوافز المطلوبة للسياسة الشرق أوسطية . ولكنه بهذا التعيين تجاوز جورج و . بول الذي له نفس المؤهلات المهمة ، بالإضافة إلى خبرته وقوته الشخصية وهيبته العالمية ، التي سوف يحتاج إليها كارتر في مواجهة الأزمات المقبلة في الشرق الأوسط وغيره .

ولما زرت بول في منزله في برنستون بنيوجرسي صيف ١٩٨٣ ، بغية الحصول منه على حقائق أساسية عن هذه الفترة ، كان عاكفاً على تأليف كتابه المهم الرابع . وجدته عند نهاية رواق ضيّق عُلّقت على جدرانه رسوم كاريكاتورية وصور فوتوغرافية عن الماضي السياسي ، جالساً في غرفة رحبة

ذات سقف عال تضّج بالنشاط كما لو كانت غرفة التحرير في إحدى الصحف قبل ذهاب المواد إلى المطبعة بقليل . وكان هذا المكان فيما مضى معرضاً فنياً خاصاً وهو الآن مليء بالحاسبات الألكترونية والأوراق والكتب والعاملين .

وفي وسط كل هذا جلس النائب السابق لوزير الخارجية في عهد رئيسين والسفير الأميركي السابق لدى الأمم المتحدة والمدير التنفيذي السابق لأكبر شركة استثمار مصرفية في مانهاتن ، يعمل على جهاز الكومبيوتر محاطاً بالأوراق المكدّسة فوق طاولة على شكل حدوة الحصان . كان في الثالثة والسبعين ومازال مشغولاً في محاولة تنظيم عالم متخبّط في الفوضى . وقد وصفته صحيفة المانشستر غارديان مرة بقولها إنه «مثالي يواجه الفوضى بشمم»[٣٢] .

وكنت مسلّحاً بالأسئلة : كم كلّفت بول صراحته بشأن قضايا الشرق الأوسط؟ هل أساءت إلى ممارسته المحاماة ، أو هل حدّت من حظه في تسلّم مناصب عليا؟ وفكر بول وقتاً طويلاً قبل أن يتكلم ، فهو مشغول على أية حال . كان عائداً لتوّه من خطاب ألقاه في الرتباء في وست بوينت ، منكبّاً على إكمال مقال افتتاحي للواشنطن بوست ، ينّبه فيه إدارة ريغان إلى المزالق العديدة في سياستها في لبنان .

كان بول بطلاً في نظري وخاصة بسبب جرأته حول السياسة الفيتنامية ، كما أنني معجب بعبقريته ككاتب . وتذكّرني فصاحته وفطنته بزميل له في إدارة جونسون ، هو وزير الخارجية السابق دين راسك ، مع أن آرءهما بصدد فيتنام كانت على طرفي نقيض .

«دقيقة واحدة وأكون معك» ، قال لي بول وهو يتحوّل بناظريه عن مفاتيح الكومبيوتر ثم يعود إليها ليضيف بضع كلمات ، ثم يقف وينتزع قرصاً صغيراً يناوله إلى مساعده لي هرفورد قائلاً «اطبعه كلّه» .

كانت قامته الفارعة توحي بالثقة والقوة ، وكان لا يزال له حضوره في ملعب التنس كما في المنتديات العامة . وقال وهو يمرّ بين أكداس الكتب والأوراق : «أنا مدمن على هذه الآلة ، ولن أعود إلى استخدام الآلة الكاتبة العادية . لقد توقفت عن الانتقال اليومي إلى مانهاتن ، إذ أستطيع أن آتي إلى هنا في الأمسيات إذا خطرت لي أفكار أودّ تدوينها» .

وقد دوّنها فعلاً . فمنذ سنين ودبلوماسيون كثيرون ينتقدون السياسات الإسرائيلية بحزم ، غير أن معظمهم يحصر نصائحه في مجالسه الخاصة ، ومن يجاهر بها إنما يفعل ذلك بصوت خافت . ولا يذكر أصدقاء بول المقربون أن صوته كان خافتاً ، فلم يكن يراعي أحد في انتقاده . ولكنه عندما يكون في مهمة حكومية يحرص على إبقاء نصائحه لنفسه .

وقد دفع ثمناً لصراحته حول السياسة الإسرائيلية . وكان أحد ثلاثة مرشحين لوزارة الخارجية في عهد كارتر ، ولولا وجهات نظره الصريحة في شؤون الشرق الأوسط لكان تعيينه أمراً محتوماً .

سجلّه السياسي والمهني نظيف . كان ديموقراطياً طيلة حياته ، وعمل بجد ونشاط في الدعوة لإدلاي ستيفنسون عندما سعى للرئاسة . وفي ١٩٥٩ أصبح نصيراً لمطامح جون ف . كنيدي بالرئاسة . ولن تجد مثيلاً لخبرته الدبلوماسية ومكانته . وكان الرجل الثاني في وزارة الخارجية في عهدي الرئيسين جون ف . كنيدي ولندون جونسون ، فتعاطى عن كثب مع أزمة الصواريخ في كوبا وغيرها من قضايا السياسة الخارجية على مدى ست سنوات . وعُيّن أيضاً سفيراً لدى الأمم المتحدة ، وهو منصب لم يرغب فيه لأن جونسون ، على حدّ قوله ، «لم يترك لي مجالاً للرفض»[٣٣] .

وطالما تحدّى بول بقوة السياسات العسكرية ضمن دوائر الإدارة .

وغالباً ما كان جونسون يستطلع آراء كل الحاضرين في قاعة مجلس الوزراء حول سياسة مقترحة ، ثم يقول : «والآن ما يقوله بول ضد المسألة» .

وكان بول يعترض دائماً على الحشد العسكري في فيتنام . ووصفته الواشنطن بوست بـ«الحمامة الثابتة في إدارة من الصقور» . ونصحه صديقه الصحافي ولتر ليبمان بالاستقالة احتجاجاً وقال : «إذا كان هذا شعورك ، يجب أن تستقيل ليعرف الجميع معارضتك» . ولكن بول رفض هذه النصحية معتقداً أنه من المهم أن يُسمع انتقاد الحرب مباشرة من داخل الإدارة ، مع أن جونسون كان يرفض عادة نصيحته(٣٤) .

كان بول من أشهر الدبلوماسيين الأميركيين وأكثرهم إثارة للإعجاب . ولكن يرجح أنه أضاع على نفسه فرصة تعيينه وزيراً لخارجية كارتر بمقالة عنوانها «الأزمة القادمة في العلاقات الإسرائيلية الأميركية» نشرتها مجلة الشؤون الخارجية الفصلية في عددها لشتاء ١٩٧٥/ ٧٦(٣٥) ، فقد أثارت عاصفة احتجاج من جانب الجالية اليهودية .

استعاد بول في مقالته مطالبة الرئيس أيزنهاور إسرائيل بالانسحاب من سيناء على أنه «آخر مرة اتخذت فيها الولايات المتحدة إجراء حازماً ضد الرغبات القوية للحكومة الإسرائيلية ، وأصرّت عليه» . واعتبره حدثاً فاصلاً «إذ باشر زعماء اليهود الأميركيين بناء أقوى لوبي في واشنطن يعمل الآن بتعاون وثيق مع السفارة الإسرائيلية» .

وكان بول يُعرب عن أسفه للتسريب الروتيني للمعلومات السرية . قال : «لا يقتصر الأمر على ما لأنصار إسرائيل الأميركيين من تأثير على أعضاء الكونغرس ، إذ لا تُتخذ داخل السلطة التنفيذية إجراءات تمسّ مصالح إسرائيل إلا وتصبح معلومة بسرعة لدى الحكومة الإسرائيلية» .

وتألّم لرفض إسرائيل نصيحة الولايات المتحدة في الوقت الذي أصبح فيه اعتماد إسرائيل على المساعدات الأميركية كلّياً تقريباً . ومع ذلك فإنه لم يستغرب اتباع إسرائيل نهجاً مستقلاً :

«أُدخل في روع الإسرائيليين منذ زمن طويل أن أميركا تدعم بلادهم حتى ولو لم يلتفتوا إلى نصيحتها واحتجاجاتها ومصالحها» .

وعلى الرغم من هذا الانتقاد اللاذع ، كان كارتر ، مرشح الرئاسة ، يعتبر بول مستشاره الأول في السياسة الخارجية ، واختاره كأحد ثلاثة مرشحين لوزارة الخارجية بعد فوزه بالرئاسة وقبل تنصيبه . أما الاثنان الآخران فهما بول وارنكي ، المساعد السابق لوزير الدفاع . وسايروس فانس .

وقال زبيغنيو بريجنسكي ، مستشار كارتر للأمن القومي ، في كتابه «السلطة والمبدأ» إنه كان في المدة التي سبقت يوم الانتخاب يُفضّل بول لوزارة الخارجية ، ولكنه تحوّل فيما بعد إلى فانس . ولما سُئل عن رأيه عقب الانتخاب في بلينز بجورجيا ، قال بريجنسكي لكارتر إن بول «يمكن أن يكون صاحب أفكار قوياً ولكنه كمنظّم قد يكون ضعيفاً ، ويمكن أن ينجح في فرض آرائه ، ولكن موقفه المثير للجدل من الشرق الأوسط قد يعرقل عمله» . وقال إن تعيين بول في وزارة الخارجية سيصادف «ترحيباً ممتازاً في أوروبا الغربية واليابان ، وربما أقل من ذلك في البلدان النامية ، وسيصادف رد فعل سلبياً في إسرائيل» .

وقد طالب عدد من الزعماء اليهود كارتر بأن لا يعهد لبول بأي دور مهم في إدارته . فخصلة بول التي نفّرت منه اللوبي الإسرائيلي هي صراحته ، فلا يهاب التكلّم بما يجول في خاطره وانتقاد السياسة الإسرائيلية . وهكذا أسقط كارتر بول من حسابه .

وحتى بعد أن انتهى كارتر من اختيار أعضاء وزارته ، لم يتوقف بول عن الكلام . وفي أوائل ١٩٧٧ كتب مقالة أخرى في مجلة «الشؤون الخارجية» بعنوان «كيف السبيل لإنقاذ إسرائيل رغماً عنها» ، داعياً فيها الإدارة الجديدة إلى أخذ المبادرة في صياغة تسوية شاملة تكون منصفة للفسطينيين وإسرائيل معاً .

وتحرّك كارتر مدة من الزمن في هذا الاتجاه ، حتى انه حاول الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية عبر المملكة العربية السعودية . ولما تعثر هذا الأسلوب حوّل كارتر اهتمامه نحو التوصل إلى تسوية بين مصر وإسرائيل في كمب ديفيد حيث يعتقد بول أن بيغن خذل الرئيس الأميركي . «تحادثت مع كارتر قُبيل كمب ديفيد ، خلال عشاء طويل . قال لي إنه سيحاول التوصّل إلى تسوية كاملة لقضايا الشرق الأوسط ، وبدا لي أنه متفهم لجوهر القضية الفلسطينية . ولا يساورني أي شك في هذا ، فقد كان بحاجة ماسة لتسويتها» . لكن بعد كمب ديفيد ، خذلت إسرائيل أهداف كارتر ، فاستأنفت بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة وسدّت طريق التقدم نحو الاستقلال الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية .

ومع أن بول لم يكن عضواً في إدارة كارتر ، فإنه بقي شخصية محبوبة كلّما ظهر في لقاءات تلفزيونية . وفي أحد هذه اللقاءات تبادل وجهات النظر مع زعيم يهودي . وقال بول في هذه المناظرة التي جرت في أواخر ١٩٧٧ إنه يشعر بأن الجالية اليهودية الأميركية وضعت مصالح الولايات المتحدة «في مرتبة ثانوية في حالات كثيرة» .

وكانت هذه الكلمات بالنسبة إلى موريس ب . أبرام ، المحامي في مانهاتن والرئيس السابق للجنة اليهودية الأميركية ، كلمات تحدّ ، مع أنه أيّد في السنة السابقة المساعي المبذولة لتعيين بول وزيراً للخارجية . فكتب له رسالة

بول

مفتوحة نشرتها الواشنطن بوست زاعماً أن هذه التعليقات تؤكد أن بول «مستعد لقبول ونشر الافتراءات القديمة عن اليهود»[٣٦] .

وردّ عليه بول في الصحيفة نفسها نافياً أنه يعني «أن أكثر الصهاينة تعصّباً يقدّم وجدانياً إسرائيل على أميركيا» . ويضيف بول قائلاً : «الواقع أنني قلت إن تأثير تشجيعهم لأكثر تصرّفات إسرائيل تجاوزاً من غير انتقاد ، لا يتفق مع مصالح الولايات المتحدة» . ونشرت الواشنطن بوست الرسائل المتبادلة بين الطرفين . وختم بول بقوله :

«عندما يمنح زعماء الجالية اليهودية الأميركية حكومة (إسرائيل) الاستحسان والتشجيع من غير انتقاد أو شرط لما يحلو لها فعله ، وهم يعملون قدر المستطاع للتغلّب على أي انتقاد لتصرّفها في الكونغرس وفي وسائل الإعلام ، فإنهم في رأيي لا يُسدون خدمة لا لأنفسهم ولا للولايات المتحدة» .

وأصبح بول في عهد إدارة ريغان أحد الديموقراطيين القلائل الذين يحاولون إعادة حزبهم إلى أخلاقية أيزنهاور في الشرق الأوسط . ويقول عن ريغان [بشأن موقفه من الغزو الإسرائيلي للبنان] :

«لم يَطلب ، كما يُفترض أن يفعل بموجب القانون ، أن تُفرض العقوبات المنصوص عليها إلى أن يكفّ الإسرائيليون عن قتل المدنيين بالأسلحة التي نمدُّهم بها من أجل غاية واحدة فقط هي الدفاع عن النفس .

«وبدلاً من ذلك فقد اشترى سكوتهم بإرسال مشاتنا البحريين لحفظ الأمن والنظام ، فيما أقنعنا قادة منظمة التحرير الفلسطينية بالرحيل بدلاً من مواجهة الاستشهاد . . .» .

لم يدع بول عمله التجاري ، كما لم يدع عمله السياسي ، يُلين تصريحاته

العلنية . ولكنه يُقرّ بأن حديثه الصريح عن الشرق الأوسط «لم يساعده بكل تأكيد» في عمله التجاري :

«أنا متأكد من أنه كان على شركائي في مؤسسة لهمان أخوان أن يتحملوا قدراً من العقاب . ولكنهم من الصابرين المتفهمين . ولا أشعر قط أنني فقدت شيئاً مهماً بسبب صراحتي . وأعلم أنني منبوذ سياسياً ، وأنا متأكد من أن ثمة جماعات تُفضّل أن تصرعني بالرصاص على أن تتعامل معي .»[٣٧] .

لم يُطلق عليه الرصاص بسبب آرائه ، إلا أن صداماته مع اللوبي الإسرائيلي كانت عديدة ، وقد بدأت في أوائل حياته السياسية . وهو يذكر ذلك اليوم خلال معركة الرئاسة عام ١٩٥٢ عندما زار رسول موال لإسرائيل مقرّ حملة إدلاي ستيفنسون في سبرنغفيلد بالينوي ، وقال لبول إن أصدقاءه (أي أصدقاء الرسول) جمعوا «قدراً كبيراً من المال» إلا أنهم يريدون البحث في القضية الإسرائيلية» قبل أن يُحوّلوا المبلغ . ويقول بول إن ستيفنسون قابل المجموعة ـ «لأنه كان يقابل أية مجموعة» ـ ولكنه «لم يقطع أياً من الوعود المتوقعة» .

وفي الحملات الرئاسية الأخيرة ، عرف بول نوعاً مختلفاً من ضغط اللوبي . فنظراً لإعجابه بتصريحات جون ب . أندرسون ، أعلن في أوائل ١٩٧٩ انه ينوي الإدلاء بصوته لذلك الجمهوري المستقل عن خط حزبه والذي يخوض الانتخابات الرئاسية كمرشح مستقل . وسُرّ أندرسون بهذا الكلام فاتصل ببول ووعد بزيارته في برنستون «قريباً» ، إلا أن أندرسون ما لبث أن غيّر رأيه ، ولم يف بوعده إطلاقاً . فقد أقنعه منظمو حملته بأن عليه أن يجتذب الموالين لإسرائيل إذا كان يأمل بإحراز تقدم كمرشح للرئاسة ، فقام أندرسون بفريضة الزيارة إلى إسرائيل . وأصدر بيانات تؤيد إسرائيل تأييداً كاملاً . وهكذا أبعد بول عنه .

وكانت للسياسي المسنّ تجربة مماثلة في ١٩٨٣ . فبعد أن أدلى بشهادته

أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ صباح ذات يوم ، جاءه السناتور جون غلين الذي كان يتلمس الطريق إلى الرئاسة . ودعا غلين بول للاتصال به لأنه كان يريد استشارته في أمور تتعلق بالسياسة الخارجية . وبعد أن حاول بول عبثاً الاتصال هاتفياً بغلين كتب له عارضاً استعداده لمساعدته في إنشاء هيئة من العلماء والدبلوماسيين السابقين الذين يمكنهم أن يزوّدوه بالأفكار ويكتبوا له البيانات ويدبّجوا الخطابات عندما تحتدم معركة الانتخابات . وكان بول قد فعل الشيء نفسه لإدلاي ستيفنسون عام ١٩٥٦ . وبعد بضعة أسابيع وصلت رسالة من غلين يقول فيها إنه سيدرس الاقتراح مع أركان حملته . وكانت تلك نهاية علاقة بول بغلين .

وعلى الرغم من العوامل المرعبة التي حملت المرشحين كارتر وأندرسون وغلين على الاستغناء عن مساعدة بول فإنه يشعر بأن هناك مبالغة في القوة التي يمكن للوبي أن يستخدمها . فمع أن اللوبي يتحكّم بكثير من الأصوات في الولايات المهمة استراتيجياً ويقدم معونات مالية سخية للمرشحين ، فإن بول لا يعتقد أن ذلك يمثل عوامل التأثير الرئيسية .

ويعتقد بول أن الأداة الأقوى لدى اللوبي هي تهمة المعاداة للسامية التي يستغلّها على نطاق واسع . «وثمة شيء عظيم يعمل لصالح اللوبي . فمعظم الناس يهمهم كثيراً أن لا يُتهموا باللاسامية ، وغالباً ما يساوي اللوبي بين انتقاد إسرائيل واللاسامية ، فيستمر في الضرب على هذا الوتر فيرتدع الناس عن الإفصاح عما يدور في خلدهم» .

وفي رأي بول أن أميركيين كثيرين يشعرون «بالذنب» لقيام ألمانيا النازية بالقضاء على اليهود . ونتيجة هذا الذنب هي أن الخوف من الاتهام باللاسامية «أفعل بكثير في كَمّ أفواه المرشحين والموظفين الحكوميين من التهديد بالأصوات أو أموال الحملات» .

«لم يكن ثابتاً على مبدأ»

مضى جيمي كارتر في سبيله بدون خدمات جورج بول ، وأوحى لفترة عابرة ، بأنه سيكون الرئيس الذي يقف في وجه إسرائيل ويتبع سياسات تستند إلى المصالح الأميركية في الشرق الأوسط . وجاء إلى الرئاسة وهو مصمم على أن يكون منصفاً لمصالح العرب ومصالح إسرائيل معاً . وعندما تسلّم مقاليد الرئاسة دعا أيضاً إلى وطن قومي للفلسطينيين تكون له حدود آمنة (راجع المقدمة) .

إلا أن هذا المسعى سرعان ما تلاشى ، ولكن كارتر أقدم على خطوات واسعة في مجالات أخرى من السياسة الخارجية . فبالإضافة إلى تنظيم اتفاقات كمب ديفيد ، سجّلت إدارته اكتمال تطبيق معاهدة بانما ، وتطبيع العلاقات مع الصين ، وإصلاحاً كبيراً في سياسة التجارة الدولية ، واتفاقاً مبدئياً مع الاتحاد السوفياتي على تحديد الأسلحة الاستراتيجية . أما بالنسبة إلى السياسة الشرق أوسطية العامة فقد كان ينقصه ثبات الغاية والالتزام .

ومما أذهل كارتر أن اليهود الأميركيين بقوا على استيائهم من إدارته على الرغم من دوره الرئيسي في تحقيق الهدف الذي طالما طمحت إليه إسرائيل ، وهو معاهدة السلام بينها وبين مصر . ويذكر دبلوماسي كبير قضى أكثر من ٢٠ سنة في العمل الدبلوماسي ، الضغوط التي مارستها المجموعات اليهودية في أعقاب البيان الأميركي السوفياتي الذي صدر في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧[٣٨] . فقد حاول كارتر إحياء مؤتمر جنيف للشرق الأوسط بغية التوّصل إلى تسوية شاملة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي . إلا أن الجالية اليهودية الأميركية عارضت ذلك بقوة . ويقول كارتر : «أذكر أن وقتي كلّه كان يُصرف في مقابلة الوفود اليهودية المحتجة . وتخيّلت في أحد الأيام ، من مجموع الناس الذين ادّعت هذه الوفود تمثيلها ، أنني أقابل ممثلين عن نصف أبناء الجالية اليهودية الأميركية كلّهم» .

وجاءت هذه الوفود وهي ملقنة تلقيناً جيداً ما تقوله ، لتدلي كلها بالكلام ذاته :

«كم هو فظيع وبعيد عن الوطنية أن يُدعى الروس للعودة إلى الشرق الأوسط ، فهذا معاد لإسرائيل ، ومعاد تقريباً للسامية . وكان عليّ أن أمضي جزءاً من وقتي في مقابلة وفود يهودية على الكابيتول هيل في مكاتب الشيوخ والنواب . وكان عليّ أحياناً أن أستقبل وفوداً من ٢٠ أو ٤٠ عضواً في قاعة الاجتماعات في وزارة الخارجية . وفي هذه الأثناء كان على وزير الخارجية فانس أن يستقبل وفوداً أخرى وعلى الرئيس أن يستقبل غيرها وغيرها» .

لقد زاد الضغط عن حدّه . فأذعن كارتر لضغوط اللوبي الإسرائيلي وتخلى بسرعة عن اقتراحه . وتعلّم كارتر ، كما سبق أن تعلّم فورد ، أن الإذعان فيما يختص بالعلاقات مع إسرائيل لا يعود بالفائدة بحكم الضرورة يوم الانتخابات ، فقد تخلّى عنه يهود كثيرون عندما سعى وراء تجديد انتخابه عام ١٩٨٠ .

«لن يدفعوا له فلساً واحداً»

في العام نفسه أصبحت ضغوط الفعاليات الموالية لإسرائيل حاسمة في حظوظ الديموقراطي التكسوني المرتد الذي تحوّل إلى جمهوري لأنه أراد أن يخلف جيمي كارتر في الرئاسة .

ففي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٩ ، قدم جون كونالي ، الذي كان حاكماً ديموقراطياً لتكساس ، إلى واشنطن ليلقي أول خطاب رئيسي له عن السياسة الخارجية في حملته للرئاسة . وكان ميدان الجمهوريين مليئاً بالطامعين في الرئاسة . ولم يكن رونالد ريغان قد دخل السباق رسمياً بعد ، وقد سبقه سبعة جمهوريين فأعلنوا ترشيحهم .

جعل كونالي شعار حملته «قيادة لأميركا»[٣٩] ، وأظهرته إعلانات التلفزيون «كمرشح المواطن الأميركي المنسيّ الذي يذهب إلى الكنيسة كل يوم أحد» ، فهذا الأميركي ، حسب اعتقاد كونالي ، يتطلع إلى قيادة . وضمّن خطابه أمام نادي الصحافة في واشنطن مقطعاً شرح فيه خطة لحل النزاع العربي ـ الإسرائيلي . وكان ذلك جزءاً من استراتيجية القصد منها تصوير حاكم تكساس ووزير الخزينة سابقاً ، القائد النهائي القادر على التحدث وجهاً لوجه مع الأجانب الأقوياء . وسبق له أن خدم في عدد من المناصب الوزارية في عهد الرئيس نيكسون . ومن هذه الخبرة السياسية الواسعة لا بد أنه كان يدرك حساسية القضية العربية ـ الإسرائيلية .

طرح رؤساء عدة مشاريع سلمية للشرق الأوسط ، أما المشروع الذي طرحه كونالي في خطابه فكان أضخم مشروع طرحه مرشح للرئاسة . قال إن مبادرة كارتر في كمب ديفيد تأخرت بسبب القيادة الدبلوماسية الفاشلة ، وإن الوقت قد حان للولايات المتحدة كي تتبع سياسة جديدة في الشرق الأوسط ، سياسة «أساسها ليس مصالح عربية أو إسرائيلية فردية ، بل المصالح الأميركية»[٤٠] .

وأضاف كونالي أن المصالح تتطلب السلام والاستقرار في المنطقة ، ومن الممكن تحقيق ذلك ببرنامج ينسحب بموجبه الإسرائيليون من الأراضي العربية المحتلة مقابل قبول بسيادة إسرائيل وسلامتها الإقليمية . وعندئذ يصبح العرب ملزمين «بالتخلي إلى الأبد عن كل الأعمال المعادية لليهود والإقلاع عن استخدام النفط وأسعاره كوسيلة للضغط وتحقيق تغيير سياسي» . وهذا يضمن عدم انقطاع سيل نفط الشرق الأوسط «الذي هو الآن وسيبقى لعشرات السنين المقبلة إكسير الحياة للحضارة الغربية» . وتضمن الولايات المتحدة استقرار المنطقة بتوسيع تواجدها العسكري هناك إلى حد بعيد .

كان كونالي أول مرشح بارز للرئاسة يصرّح بتأييده لحق الفلسطينيين في تقرير المصير[٤١] . وقال إنه يجب أن يكون للفلسطينيين حق الخيار بين إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وبين القبول بمنطقة للحكم الذاتي داخل الأردن . وأضاف أن الزعماء الفلسطينيين المستعدين لتسوية سلمية وسط مع إسرائيل سيكونون موضع ترحيب في المباحثات . أما «الزعماء المتطرفون الذين يرفضون التعاون ويستمرون في الإرهاب فعلى الأسرة الدولية أن تعاملهم كمجرمين دوليين» .

واقترح كونالي أيضاً أن تكون المعونة الأميركية مشروطة باستعداد إسرائيل لتبني سياسة معقولة أكثر من الآن إزاء الضفة الغربية . وأشار إلى الضغط الذي تفرضه على اقتصاد إسرائيل حاجتُها إلى الاستعداد الدائم عسكرياً ، وقال «بدون بلايين الدولارات من المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأميركية ، ما كان بوسع إسرائيل أن تعيش . ولكن نقول بصراحة إن تأييد هذا المستوى من المساعدات ، في غياب استعداد أكبر من جانب القيادة الإسرائيلية للتفاهم مع جاراتها ، هو بمثابة تبديد للموارد» . وانتقد سياسة حكومة بيغن «في ضم الضفة الغربية البطيء» ، وكرر ما قاله جماعة من زعماء اليهود الأميركيين في وقت سابق من السنة ، منددين بسياسة إسرائيل تجاه الضفة الغربية باعتبارها «غير مقبولة خلقياً وتشكّل خطراً على الطابع الديموقراطي للدولة اليهودية» .

وكان كونالي يعلم أن خطابه سيثير الجدل . وبالفعل جاء الانتقاد سريعاً وشديداً ، وقال الحاخام ألكسندر شندلر ، رئيس اتحاد المجامع العبرية الأميركية ، إن دعوة كونالي للانسحاب من الأراضي المحتلة «هي صيغة لتصفية إسرائيل» . ونقلت الواشنطن ستار عن مسؤولين إسرائيليين في واشنطن ، لم تذكر أسماءهم ، قولهم إن هذه الخطة «هي استسلام كامل لابتزاز البلدان العربية المنتجة للنفط» . وقال هنري سيغمان ، المدير التنفيذي

للمؤتمر اليهودي الأميركي ، إن انتقاد كونالي لعملية كمب ديفيد السلمية «يشجّع دول المواجهة العربية التي تطالب بحلّ عن طريق العنف للنزاع العربي ـ الإسرائيلي . ومن المخيّب للأمل ، وإن لم يكن مستغرباً ، أن يبرز السيد كونالي وكأنه مرشح للمصالح النفطية»[٤٢] . واتهم مدير حملة كونالي في وقت لاحق السفارة الإسرائيلية بتنظيم هذا الهجوم المنسق .

قلّة من المعلّقين الصحفيين امتدحت خطابه ، ومع ذلك وجد جوزف س . هارش ، المعلّق في صحيفة كريستيان ساينس مونيتر ، مشروع كونالي السلمي رائعاً في صراحته[٤٣] ، وكتب يقول إن كونالي «خاصم ، بل تحدى اللوبي الموالي لإسرائيل . وقد أدلى بأشياء عن إسرائيل لم يجرؤ سياسي أميركي بارز منذ زمن طويل غير السناتور ج . وليام فولبرايت ، على قولها» . وأشار هارش إلى أن هذا المشروع السلمي ليس بجديد ، لأنه مأخوذ من السجلّ الرسمي للسياسة الخارجية الأميركية منذ حرب ١٩٦٧» . أما الشيء غير العادي ، في رأي هارش ، فهو التصريح بهذه السياسة على لسان مرشح للرئاسة :

«السؤال الفوري هو ما إذا كان بوسع السيد كونالي أن يُثبت إمكان اتخاذ موقف حكومي رسمي بشأن السياسة الشرق أوسطية . وأن يبقى مع ذلك في المناخ السياسي الراهن» .

ووصف آرثر صمويلسن في صحيفة «نيشن» مشروع كونالي بأنه «خطأ وخطر في آن واحد» ، ومضى يقول : «غير أن صراحة كونالي تستحق الثناء» .

«منذ زمن طويل جداً ، والنقاش العلني حول الشرق الأوسط يتميز بالخداع من جانب الطامحين في المناصب الحكومية . فبدلاً من أن يعرضوا كيف يعتزمون الخروج من المأزق في العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية الذي ما زال على حاله منذ ١٩٦٧ ، فإنهم يتنافسون في مديح فضائل إسرائيل»[٤٤] .

وقالت الواشنطن بوست إن خطاب كونالي «يكشف كيف يتطور النقاش الأميركي حول هذه القضية الأساسية» :

«لم يسبق لمرشح حزبي للرئاسة أن راهن بموقف يتعارض إلى هذا الحد مع الخط التقليدي . ويشنّ السيد كونالي هجوماً مباشراً على سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية من غير اعتبار للوبي اليهودي»[٤٥] .

وفي غضون بضعة أيام بعد الخطاب ارتفعت أصوات غير ودية[٤٦] . وقد أقدم أحد المرشحين لرئاسة بلدية فيلادلفيا ، وهو يهودي جمهوري ، على احتقار كونالي عندما رفض أن تُلتقط له صورة معه . واستقال عضوان يهوديان من لجنة حملة كونالي احتجاجاً على الخطاب . وقالت العضو ريتا هورز ، رئيسة مجلس الشؤون الخارجية في اللجنة اليهودية الأميركية ، إنه خطاب «لا يُغتفر» ، وأضافت أنه يمثل« الخط السعودي الصميم» . وكان الثاني المحامي آرثر مايسون الذي قال إنه يخشى أن يثير خطاب كونالي نعرة معادة السامية .

وتواردت الأنباء السيئة : فقد سحبت لجنة الحزب الجمهوري في نيويورك دعوتها لكونالي ليلقي كلمة في مأدبة العشاء السنوية بمناسبة ذكرى لنكولن ، كما أن كبار المتبرعين التقليديين قاطعوا مناسبة نُظمت لجمع التبرعات كان سيحضرها كونالي في نيويورك[٤٧] . ونقلت الواشنطن بوست عن مصدر لم تذكر اسمه قوله إن الخطاب قد جرّد كونالي من الدعم الذي عادت به عليه مواقفه التجارية الطابع من جانب بعض اليهود «الذين يرفضون الآن تقديم فلس واحد له»[٤٨] .

من المؤكد أن ترشيح كونالي عانى مشاكل لا علاقة لها بمواقفه من الشرق الأوسط . وصادفت حملته صعوبات تنظيمية ، فقد بدا المرشح التكساسي المندفع للبعض «ساخناً» جداً في تلفزيون «بارد» . ولا شك أنه

تضرّر بسبب تحوّله عن الحزب الديموقراطي إلى الحزب الجمهوري عام ١٩٧٣ .

إلا أن وينتون بلونت ، رئيس حملة كونالي ، لا يعتقد أن أحداً من هذه العوامل يعادل التأثير «المدمّر» للخطاب المثير للجدل . ويعترف كونالي نفسه بأن الخطاب ألحق الضرر به . وفي الوقت ذاته علّق الصحافي وليام سافير ، وهو أحد المعجبين بكونالي ومن الموالين المتعصبين لإسرائيل ، على الخطاب بكلمات مؤثرة إذ قال : «أعاد مؤيدو إسرائيل وآخرون غيرهم يقلقهم ضعف أميركا الصارخ أمام التهديدات السوفياتية العسكرية العربية الاقتصادية ، أعادوا تقييمهم لرونالد ريغان وقرروا أنه يبدو أصغر من سنّه بعشر سنوات»(٤٩) .

«الاستسلام لما تمليه إسرائيل»

لم يكن العام ١٩٨٤ بالنسبة إلى الجمهوريين المتسابقين إلى الرئاسة عام منافسة على الترشيح أو على السياسة تجاه إسرائيل . فقد احتفظ رونالد ريغان بالميدان لنفسه ، ولم يكن مستعداً للمغامرة بمواجهة كتلك التي قضت على ترشيح جون كونالي قبل أربع سنوات .

وفي أواخر ١٩٨٣ كان ريغان ، بعد أن وثق من إعادة ترشيحه للرئاسة ، في موقع للتنفيذ وليس لمجرّد الوعد . فقد جابه الضغوط الإسرائيلية لمعارضة مشروعه السلمي لأيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ وتأخره في تسليم المقاتلات عقب قيام إسرائيل بقصف المفاعل النووي العراقي . ولكنه تفادى صداماً كبيراً مع إسرائيل(٥٠) . وابتداء من ١٩٨٣ راح يسعى بكل إمكاناته وراء أصوات اليهود والتحايل على اللوبي الإسرائيلي وهو يحاول المحافظة على جمود أزمة الشرق الأوسط إلى ما بعد الانتخابات .

وقد دلّت استطلاعات الرأي على حاجة إلى تعديلات في الموقف . ففي

١٩٨٠ نال ريغان ٤٠ في المئة من أصوات اليهود ، وهي أكبر نسبة نالها جمهوري[٥١] . إلا أن نصف هذا التأيد قد تحوّل عنه منذ ذلك الحين .

وفي نيسان (أبريل) ١٩٨٣ استقال ألبرت أ . شبيغل ، مؤيد ريغان منذ زمن طويل ، كمستشار له في الشؤون اليهودية[٥٢] . فقد استاء شبيغل من خبر صحفي يقول إن ريغان يعتزم استعجال «مشروعه السلمي للشرق الأوسط على الرغم من المعارضة اليهودية ، ويعتقد أنه يستطيع تجديد انتخابه بدون أصوات اليهود» .

وقام ريغان في كانون الأول (ديسمبر) بمحاولة كبيرة لكسب تأييد اليهود . وكان إجراؤه الأول رفع مكانة مكتب البيت الأبيض للاتصال بالجالية اليهودية ، لكن تغييراته على الجبهة السياسية كانت أكثر أهمية . فبعد اجتماعه برئيس وزراء إسرائيل إسحق شامير ، وبدلاً من الصيغة القديمة التي تطلب من إسرائيل سداد شيء من الأموال التي تُصرف لها ، طلبت الإدارة أن تصرف جميع المساعدات في المستقبل كهبات . وبالإضافة إلى ذلك ودعماً للصناعة الإسرائيلية المتقهقرة ، وافق ريغان على إنفاق ٢٥٠ مليون دولار من المساعدات الأميركية في إسرائيل لتمويل صنع طائرة حربية إسرائيلية جديدة[٥٤] ، الأمر الذي أثار قلق مصانع الطائرات الأميركية لأنها لا تتلقى من الحكومة أي مساعدة مماثلة .

واقترح ريغان مستوى أعلى جديداً «للتعاون الاستراتيجي» في المجال العسكري ، وعلاقة تجارية حرة تجعل من إسرائيل الدولة الوحيدة التي تستطيع دخول أسواق الأسرة الأوروبية والولايات المتحدة ، معفاة من التعرفة .

وهذه الإجراءات كلّها كانت موضع ترحيب لدى اللوبي الإسرائيلي . وجاء في افتتاحية نشرة إيباك الإخبارية «لقد استحق ريغان امتنان كل مؤيدي وجود علاقة أميركية ـ إسرائيلية متينة»[٥٥] .

وفي آذار (مارس) قدّم ريغان تنازلات جديدة للوبي الإسرائيلي[٥٦] . فقد رفض التدخل مع إسرائيل كما طلب عاهل الأردن الملك حسين ، مع أن ريغان كان يحثه على الانضمام إلى مسيرة السلام . وكان الملك حسين قد طلب مساعدة الرئيس الأميركي أولاً لتقوية موقف ياسر عرفات في وجه العناصر الأكثر راديكالية في منظمة التحرير الفلسطينية ، وثانياً لتحسين تأثيره هو على القضية الفلسطينية . وأراد الملك الأردني أن يضغط ريغان على إسرائيل كي تسمح لمندوبين فلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بأن يحضروا الدورة التالية للمجلس الوطني الفلسطيني . وفي رسالة أخرى طلب الملك حسين من الولايات المتحدة أن تدعم قرار الأمم المتحدة الذي يعلن عدم شرعية المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ، مع أن رؤساء الولايات المتحدة السابقين اتخذوا مثل هذا الموقف ، لكن ريغان رفض الطلبين . وصرح الملك حسين لصحيفة النيويورك تايمز بقوله «إن الولايات المتحدة تستسلم لما تمليه إسرائيل» ، وإنه لا يرى أي أمل بتحسّن الأمر في المستقبل[٥٧] .

والواقع أن كبار المتنافسين على ترشيح الحزب الديموقراطي للرئاسة لا يدعون فرصة تفوتهم من غير أن يتعهدوا بإطاعة إسرائيل . وغالباً ما ركزت معركة الرئاسة في العام ١٩٨٤ على المزايدة بين نائب الرئيس السابق ولتر مونديل والسناتور غاري هارت على الولاء لإسرائيل . فقد اتهم مونديل هارت بأنه ضعيف في تأييد موضوع نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس[٥٨] . واتهم هارت مونديل بمحاولة «إخافة إسرائيل وإكراهها على اتخاذ مجازفات غير مقبولة» عندما كان نائباً للرئيس كارتر[٥٩] .

تحميل فانس المسؤولية

والواقع أن مونديل كان القوة الرئيسية الموالية لإسرائيل في إدارة كارتر .

وفي معركة ١٩٨٠ الانتخابية استجاب لضغط اللوبي ، فساهم في تدبير مناورة دبلوماسية تبيّن أنها كانت باهظة التكاليف للولايات المتحدة . فعندما أدلى دونالد ماكهنري ، السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة ، في أول آذار (مارس) بصوت يُندّد بإسرائيل علانية بسبب سياستها الاستيطانية ـ وكان ذلك أول تنديد بإجراء إسرائيلي منذ إدارة أيزنهاور ـ جُنّ جنون الأوساط اليهودية ، كما جُنّ جنون مونديل[٦٠] . وقد أيّد ماكهنري بصوته قراراً أغضب اللوبي الموالي لإسرائيل من ناحيتين : فهو ينتقد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية ، ويشير إلى القدس الشرقية بأنها «أرض محتلة» .

وفي الحال أعدّ مونديل هجوماً معاكساً في دوائر البيت الأبيض . وأقنع كارتر بأن وزارة الخارجية قد زوّدته بمعلومات مغلوطة . وفي مساء يوم التصويت ذاته أعلن البيت الأبيض عن «انقطاع في الاتصالات» بين واشنطن ونيويورك ، واحتج بأن ماكهنري أساء فهم التعليمات الصادرة إليه ، وكان عليه أن يمتنع عن التصويت . وبعد ثلاثة أيام ، اعتبر وزير الخارجية سايروس فانس نفسه مسؤولاً عن هذا «التقصير» فلم يصدّقه سوى القليل[٦١] .

وكان من الممكن أن يكون وضع الدولة ولائحة كارتر مونديل أفضل لو أن كارتر تجاهل طلب مونديل عكس التصويت[٦٢] . وكانت هذه الواقعة لكارتر كارثة دبلوماسية لا يمكن تصحيحها . فقد غضب العرب لهذا التراجع «المخزي» أمام الضغط اليهودي[٦٣] . وشك اليهود الأميركيون ، الذين حثهم وزير الدفاع الإسرائيلي أريئيل شارون على التحرك ، في صدق هذا التبرير وشعروا بأنهم خُذلوا . وخاطب شارون اليهود في نيويورك قائلاً : «لا أود التدخل في شؤون الولايات المتحدة الداخلية ، غير أن أمن إسرائيل قضية تهم اليهود حيثما كانوا في العالم»[٦٤] . وبدت الإدارة في أعين العالم وكأنها قد فقدت سيطرتها .

وكان السناتور إدوارد كنيدي هو المستفيد الأكبر من مأزق كارتر ، ووصف التصويت في الأمم المتحدة بأنه «خيانة» لإسرائيل ، فانتصر على كارتر في الانتخابات الحزبية الأولية في ماساشوستس بفارق ٢ إلى ١ ، كما انتصر أيضاً في نيويورك وكونيكتيكت حيث دلّت الاستقصاءات في وقت سابق أن كارتر يتقدم كنيدي . وفي نيويورك صوّت اليهود بنسبة ٤ إلى ١ لكنيدي . وقال عضو في برلمان إسرائيل «إن الجالية اليهودية الأميركية أثبتت أنها تملك النفوذ لترجيح التصويت على ما إذا كان الرئيس مفيداً لإسرائيل» .

إلا أن إجراءات مونديل لم تَستهوِ الأصوات اليهودية . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) كانت لائحة كارتر مونديل أول لائحة ديموقراطية لانتخابات الرئاسة تفشل في الحصول على أكثرية أصوات المقترعين اليهود ، وتفيد الإحصاءات أنها حصلت على ٤٧ في المئة على الأكثر[٦٥] .

وبعد خسارة لائحة كارتر لصالح لائحة ريغان ـ بوش ، كرّس مونديل كل وقته للسعي وراء الرئاسة ، والبند الرئيسي في برنامجه الانتخابي هو التأييد المطلق لإسرائيل . وفي أوائل حملته استبعد «أن تصبح المملكة العربية السعودية عاملاً مؤكداً للاعتدال» ، وطالب بأن يعهد مسبقاً بعتاد حربي أميركي متقدم التكنولوجيا «إلى فنّيين إسرائيليين ، ومن شأن هذا التدبير أن يزيل أي احتمال لاستعمال العتاد لأغراض مستقلة عن رغبات إسرائيل» .

وفي وقت لاحق حرص مونديل وفريق حملته على تجنّب أية علاقة مع مصالح عربية أو حتى مع مصالح أميركية عربية . وفي حزيران (يونيو) ١٩٨٤ ، حمل هذا التعصّب توماس روزنبرغ ، مدير مونديل المالي في ألينوي ، على إعادة خمسة شيكات كلّ شيك منها بقيمة ألف دولار إلى مواطنين من شيكاغو يتحدّرون من أصل عربي تبرّعوا لحملة مونديل[٦٦] . وقال إن السبب هو تعليقات أدلوا بها في اجتماع شخصي مع مونديل كانت بمثابة «عداء

لإسرائيل ، وعداء للسامية» ، إلا أن واحداً من الخمسة هو ألبرت جوزف الديموقراطي طيلة حياته وصاحب شركة هنتر للنشر ، انبرى لنفي هذه التهمة وقال «أمضينا ٤٥ دقيقة (مع مونديل) في منتهى الود والاحترام» .

وقال جوزف بأنه عندما أعيدت الشيكات أبلغه جوزف غوميز الذي كان حينذاك عضواً في لجنة مونديل المالية في إلينوي بأن تنظيم مونديل قرر «عدم قبول أموال من الأميركيين العرب في المستقبل» .

وصرح الناشر جوزف بأنه «أُهين وخُذل وصُدم» ، وقال لأحد الصحفيين إن مونديل «يحرم جماعة برمتها من الأميركيين من حق شرعي لها» . وقد أغضب قرار إعادة التبرعات غوميز ، وهو مصرفي من شيكاغو وزعيم للجالية الإسبانية ، فانسحب من حملة مونديل ، وقال إن قرار حملة مونديل أكد رأيه بأن «المواطنين المتحدرين من أصل عربي هم أكثر الفئات تعرّضاً للاضطهاد في أميركا اليوم» .

وكان سجلُّ المرشح غاري هارت في تأييد إسرائيل مثل سجلّ مونديل لا تشوبه شائبة . وأظهر تنظيم حملته لا مبالاة مماثلة لحساسيات العرب الأميركيين . وما إن علم هارت بأن جماعة من المستثمرين من الشرق الأوسط قد اشتروا بنك «فيرست أميركان» في واشنطن الذي كان يتعامل معه منذ سنين ، حتى سارع إلى سداد قرض قيمته ٧٠٠,٠٠٠ دولار كان قد عقده مع البنك لحملته الانتخابية وقطع جميع علاقاته مع ذلك المصرف(٦٧) . وأوضح محاميه «لم نكن نعلم أنه أصبح مصرفاً عربياً ، وما إن علمنا بذلك حتى أخرجنا (هارت) منه» . وندد منافسه جسي جاكسون بهذا الإجراء باعتباره «عملاً عنصرياً خطيراً»(٦٨) .

وعندما كان هارت عضواً في مجلس الشيوخ صوّت إلى جانب كل إجراء لصالح إسرائيل ، وعارض كل مبادرة لتزويد الدول العربية بالسلاح ، ووقّع

على كل عريضة رئيسية وكل مشروع قرار يساعد القضية الإسرائيلية[٦٩] . وعندما تقدم بعض زملائه ، مثل السناتور جون غلين ، وشجبوا الغارة الإسرائيلية على مفاعل العراق الذري ، ندّد بهذا الشجب .

«التهديد كبير جداً»

كذلك لم يتأخر عن تأييد إسرائيل سناتور كارولينا الجنوبية ، أرنست هولنغر ، وسناتور كاليفورنيا ألان كرانستون ، وحاكم فلوريدا السابق روبن أسكيو ، وجميعهم سقطوا في بداية السباق في الحزب الديموقراطي[٧٠] . وكان هذا أيضاً الحال مع سناتور أوهايو جون غلين الذي كان عدة مراقبين يتوقّعون أن يأخذ موقفاً وسطاً في السياسة الشرق أوسطية . ففيما مضى انتقد أعمال إسرائيل العسكرية ، وأيّد بيع طائرات أف ـ ١٥ للمملكة العربية السعودية ، بل اقترح إجراء محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية قائلاً : «لا أعتقد أن علينا رفض التحادث مع منظمة التحرير . . . وإرهاب هذه المنظمة ليس الوحيد في تلك المنطقة»[٧١] .

ولما أصيب غلين بحمّى الرئاسة عام ١٩٨٣ غيّر موقفه ، فاستبعد إجراء مثل هذه المحادثات ، وحاول تبرير تصويته إلى جانب بيع طائرات أف ـ ١٥ بأنه كان بإمكان السعودية ، إذا رفضت الصفقة ، أن تشتري الطائرات من فرنسا «من غير أية شروط أو قيود»[٧٢] .

وذهب غلين إلى أبعد من ذلك في خطاب ألقاه في جمعية السياسة الخارجية في نيويورك ، إذ قال إن على الولايات المتحدة أن تعترف بالقدس عاصمة رسمية لإسرائيل متى اكتملت شروط كمب ديفيد ، أو إذا فشلت المفاوضات كليّة[٧٣] . ووصف منظمة التحرير الفلسطينية بأنها «تكاد لا تكون أكثر من عصابة سفاحين» ، وأضاف أن العقبة الكبرى في سبيل السلام في الشرق الأوسط هي رفض العرب التسليم بشرعية إسرائيل .

ومع أن هذا الخطاب لم يَقض على وساوس اليهود حول غلين ، فقد حرمه تأييد المواطنين الذين شعروا بأن على الرئيس التالي أن يستجيب لهموم العرب كما يستجيب لهموم إسرائيل . وانتفض أحد أقرب الزملاء إلى غلين ، وهو نائب عن أوهايو ، هلعاً وأسى وقال : «لقد استسلم غلين ، وما كان له أن يفعل ذلك . وأضعف تصريحه هذا معنوياتي إلى درجة أنني أجّلت بعض الاتصالات التي كنت أعتزم القيام بها لصالحه»[٧٤] . وحمل الخطابُ دبلوماسياً متمرساً في إدارة جونسون ، هو السفير السابق لوسيوس باتل ، على رفض العمل كمستشار لغلين في السياسة الخارجية[٧٥] .

ولم يتحدث سوى مرشحين اثنين عن سياسة متوازنة في الشرق الأوسط هما جسي جاكسون الداعية للحقوق المدنية ، وجورج ماكغفرن ، المرشح الديموقراطي للرئاسة للعام ١٩٧٢ . ودعا ماكغفرن إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ، وانتقد أعمال إسرائيل العسكرية والاستيطانية[٧٦] . وجاءت مقترحاته أكثر وضوحاً من تلك التي قضت على حملة جون كونالي قبل أربع سنوات .

وفي خطاب ألقاه ماكغفرن في كنيس يهودي في ماساشوستس في شهر شباط (فبراير) تساءل : «أليس من سوء السياسة وسوء الأخلاق وصم سياسي أميركي بأنه مناهض لإسرائيل لمجرد أنه مستعد لأن يطبّق على سياسات إسرائيل المعايير الانتقادية ذاتها التي تُطبَّق على سياسات الولايات المتحدة؟»[٧٧] وقال ماكغفرن إنه خلال وجوده في الكونغرس لمدة ٢٢ سنة صوّت «١٠٠ في المئة» إلى جانب الإجراءات التي تمدّ الكونغرس بالمعونات الاقتصادية والعسكرية ، ومع ذلك فقد عارض غزو إسرائيل للبنان وقال «لا أعتقد أن لأية دولة ذات سيادة الحق في أن تغزو دولة أخرى ذات سيادة» .

ولم يكن لأي من ماكغفرن وجاكسون حظ كبير في الترشيح ، وعرض كل منهما نفسه ، ولكن بطريقة مختلفة ، على أنه «ضمير الحزب» . وفي يوم

انتخاب مرشحي الحزب في آذار (مارس) سقط ماكغفرن ، ولم يَبقَ سوى ضمير جاكسون في الحملة [٧٨] .

وأصبح جاكسون موضوع جدل بين اليهود الأميركيين قبل أربع سنوات من محاولته الفوز بالرئاسة ، وذلك عندما حمل دعوته لحقوق الإنسان إلى لبنان حيث التقى زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات[٧٩] . وحتى ذلك الحين كان تلميذ القس لوثر كينغ يعمل أساساً في سبيل حقوق السود عبر منظمته ـ الشعوب المتحدة لإنقاذ الإنسانية ـ ومقرها شيكاغو وهي تتلقى دعماً مالياً يهودياً كبيراً . وفي لبنان شاهد بأمّ عيّنه تعاسة الفلسطينيين الذين قال عنهم إنهم «زنوج الشرق الأوسط» .

في أوائل ١٩٨٣ ، بدأ جاكسون جولاته في البلاد ليس كمرشح ، وإنما بوصفه ناطقاً باسم «ائتلاف متنوّع» من الفئات ذات المصالح . وفي الوقت الذي يطمس فيه المرشحون المحتملون التصريحات الجدلية الماضية ، ردد جاكسون نصيحته بأن تفتح الولايات المتحدة حواراً مع منظمة التحرير الفلسطينية . وقال في بيان أذاعه من تلفزيون نيويورك أن أفضل مساعدة يمكن للولايات المتحدة أن تُسديها لإسرائيل هي دعم إنشاء وطن قومي للفلسطينيين . وإلى أن يحدث ذلك ، فإن الفلسطينيين سيقومون «بمزيد من الإرهاب ومزيد من أعمال اليأس» . وحث على إجراء محادثات أميركية مع منظمة التحرير لتحريك مسيرة السلام ، وقال إن دبلوماسيينا لا يستطيعون حتى البحث في هذا الخيار لأن «الترويع عظيم جداً» في الولايات المتحدة . فأوقعت هذه العبارات بينه وبين معظم زعماء اليهود .

وعندما أصبح جاكسون مرشحاً في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٣ وصفه محرر الافتتاحيات في الواشنطن بوست ميغ غرينفيلد بأنه أحد أعظم خطيبين سياسيين في البلاد (والثاني في هذا التكريم هو الرئيس ريغان)[٨٠] . وفي

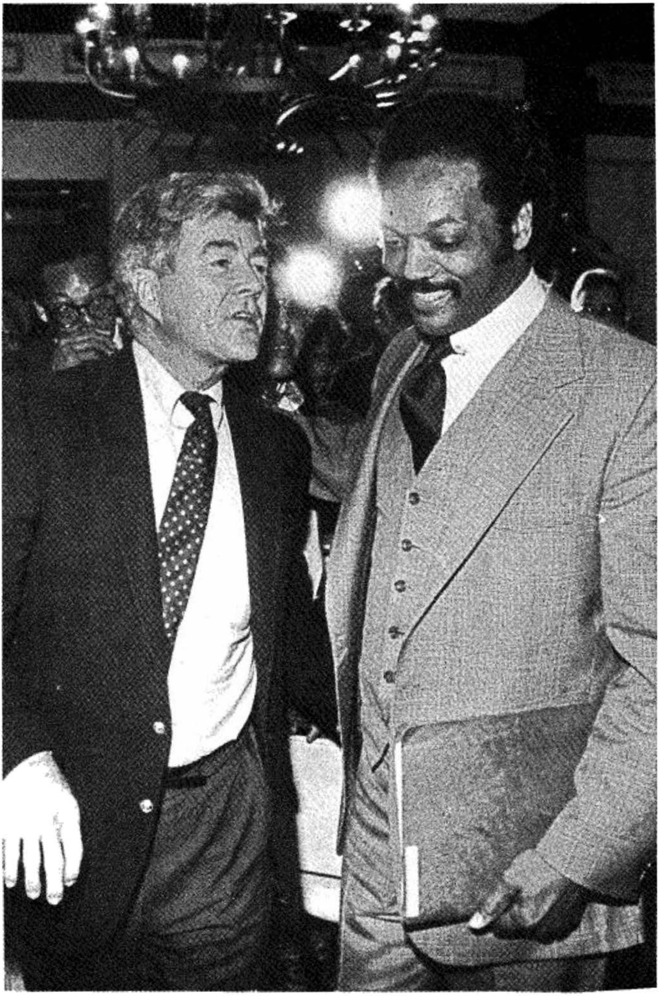

مكلوسكي وجاكسون

الحال أنعش جاكسون المسرح السياسي بالسفر إلى سورية حيث تفاوض على الأفراج عن الطيار الأميركي الأسير هناك[٨١] . وأعلن «أن درجة الحرارة قد انخفضت نوعاً ما بين سوريا وأميركا ، وأن حلقة المآسي قد كُسرت»[٨٢] .

وفي الترشيحات الحزبية الأولية الحرجة بدءاً من آذار (مارس) نال جاكسون تأييداً مدهشاً في ألينوي ونيويورك وبنسلفانيا وفي الولايات الجنوبية . وفي مناظراته التلفزيونية مع مونديل وهارت ، دعا إلى الشفقة في التعامل مع جميع الفلسطينيين[٨٣] . ومع أن مونديل وهارت رفضا دعوة جاكسون لسلام شامل في الشرق الأوسط يتضمّن وطناً قومياً فلسطينياً في الضفة الغربية ، فقد كانت المداولات معتدلة العبارة ، وهذه هي المرة الأولى التي تُناقَش فيها الحقوق الفلسطينية بتهذيب في معركة رئاسية .

ووجد جاكسون نفسه في موقع الدفاع عندما كشف أحد الصحافيين النقاب عن أنه أشار إلى اليهود في حديث خاص بأنهم «أوباش» وإلى نيويورك بأنها «مدينة الأوباش» . وقد كانت زلّة لسان جرّت عليه تهمة معاداة السامية[٨٤] . ومما زاد وطأة التهمة تأييده للزعيم الأسود لويس فراخان المثير للجدل ، الذي قال عن اليهودية انها «ديانة قذرة» وعن هتلر أنه «رجل عظيم» فاجر . ولم تكفّ الصحافة بوحي من تهجمات الزعماء اليهود ، عن حشره بشأن مزاعم معاداة السامية وعلاقته بفراخان[٨٥] . وحتى في مؤتمره الصحفي في كوبا حيث أسفرت مساعيه عن إطلاق سراح عدد من المواطنين الأميركيين ، سيطر موضوع معاداة السامية على الأسئلة . واستبقت اللجنة اليهودية الأميركية انعقاد مؤتمر الحزب الديموقراطي فنظمت حملة لحرمان جاكسون من الحصول على مكانة بارزة في حملة المرشح المتوقع ولتر مونديل[٨٦] .

وعلى الرغم من هذه المشاكل فقد حصل على تأييد كاف لبقائه عنصراً رئيسياً طوال مدة المؤتمر .

ومع أن أحداً لم يتوقع أن يصبح جاكسون مرشحاً للرئاسة ، فقد خرج فائزاً حتى قبل المؤتمر الحزبي ، إذ أثبت أن في مقدور رجل أسود أن يصبح مرشحاً يتمتع بالمصداقية لشغل أرفع منصب في الدولة حتى ولو كان يؤيد مواقف يعارضها اللوبي الإسرائيلي بقوة . وبهذا الانجاز رفع الشعور بعزة النفس لدى مجموعتين اثنيّتين غالباً ما تكونا عرضة لإساءة المعاملة أو الإهمال في المجتمع الأميركي : السود والعرب الأميركيون .

وبقي على ريغان الرابح في المراهنات الرئاسية أن يتساءل فيما إذا كانت جهوده البطولية من أجل إسرائيل قد أثمرت في صناديق الاقتراع . فقد نال ٣١٪ من أصوات اليهود ، مقابل ٤٠٪ نالها في عام ١٩٨٠ .

«رجل صغير وحيد»

ما حققه خليفة الرئيس رونالد ريغان ، جورج هـ . بوش (الأب) في انتخابات الرئاسة في العام ١٩٨٨ ، كان أسوأ قليلاً مما حققه سلفه ، إذ نال نسبة من أصوات اليهود في أنحاء البلاد أقلّ مما نال سلفه . وبعد سنتين من توليه الرئاسة ، تورّط الرئيس جورج بوش في ما وصفه أحد الكتّاب بـ «أهم مواجهة يخوضها رئيس أميركي مع إسرائيل واللوبي الأميركي - الإسرائيلي»[٨٧] . بدأت هذه المواجهة في آذار (مارس) ١٩٩٠ ، عندما تقدمت إسرائيل بطلب ما يزيد على بليون دولار من القروض والهدايا والمنح . وكانت الأموال ستُخصص لإعادة توطين اليهود السوفيات في المناطق المحتلة - الأمر الذي يمثل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي . وكان رد بوش بسيطاً ومباشراً : «يجب ألا تُقام مستوطنات جديدة ، لا في الضفة الغربية ولا في القدس الشرقية» .

هذا التكرار المتشدد للسياسة الأميركية فتح الأبواب على مصاريعها لسيل

عارم من الانتقاد . وبعد ثمانية عشر شهراً ، في أيلول (سبتمبر) ١٩٩١ ، كررت إسرائيل طلبها ، إلا أنها في هذه المرة طلبت كفالة قروض بقيمة عشرة بلايين دولار . وكان الغرض مرة أخرى بناء مستوطنات جديدة وتوسيع مستوطنات قائمة في الأراضي المحتلة . وقد قُدِّم الطلب على الرغم من اقتراح وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر قبل خمسة أشهر بوجوب أن توقف إسرائيل توسيع المستوطنات ، التي اعتبرها بيكر «عقبة» في وجه السلام . ومما زاد في قلق البيت الأبيض أن بوش كان يخطط لعقد مؤتمر سلام عربي ـ إسرائيلي في مدريد ـ وأن خططه كانت ستُقَوَّض فيما لو وافق على تقديم المزيد من الدعم المالي للمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية .

لذلك ، طلب بوش من الكونغرس تأجيل البتّ في كفالات القروض المطلوبة لمدة أربعة أشهر . فكان أن توافد على الفور نحو ألف ناشط من اللوبي الموالي لإسرائيل إلى مبنى الكونغرس ، مصرّين على وجوب إقرار الكفالات فوراً وبالطبع ، كان الكونغرس يميل إلى الانصياع ، الأمر الذي جعل الرئيس بوش يشعر بأن سلطته وخططه من أجل السلام معرّضة للخطر ، فقال متذمراً :

«سمعت اليوم بوجود نحو ألف ناشط من اللوبي في مبنى الكابيتول يضغطون باتجاه معاكس ، وهكذا ، فإن لدينا رجلاً صغيراً يعمل وحده»(٨٨) .

وعندما أدرك الكونغرس أن ذاك «الرجل الصغير الوحيد» كان رئيسهم ، وأنه جدي بشأن طلبه تأخير البتّ بكفالات القروض ، سارع إلى إقرار مطلبه . وثارت ثائرة اليهود الأميركيين ، ووصموا بوش بوصمة معاداة السامية بسبب انتقاده ضغوط اللوبي ، واتهموه بأنه يُنكر عليهم حقهم كمواطنين بالمدافعة عما يؤمنون به . فسارع بوش إلى الاعتذار ، ولكن الأمر بدا للكثيرين كمن يقدّم القليل جداً ، في وقت متأخر جداً . وقال أحد الكتّاب : إن المواجهة أدّت

إلى توتير العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، وإن بوش ، بحسب بعض الجمهوريين ، قد خسر أصوات اليهود» . ولكن هذا الكلام يُغفل عاملاً مهماً في هذه القصة : فقد أظهرت استطلاعات الرأي خلال المواجهة أن أكثر من ٨٠ في المئة من الجمهور الأميركي أيّدوا بوش ، وأن هذا التأييد حقيقة لم يستطع الكونغرس أن يتجاهلها[٨٩] .

إن موقف بوش في العام ١٩٩١ ، قد يكون كلّفه أصوات اليهود ، ولكنه خسر في فصل الصيف التالي أصوات أولئك الذين ينتقدون إسرائيل ، عندما رضخ في النهاية للضغط ، ووافق على كفالات القروض على الرغم من استمرار بناء المستوطنات المثيرة للجدل . وقد أظهر بوش دعماً قوياً وشديد الانحياز لإسرائيل في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩١ ، عندما امتنع عن تطبيق عقوبات ضد إسرائيل في أعقاب جزم الاستخبارات الأميركية أن إسرائيل صدّرت إلى جنوب افريقيا قطعاً أساسية لصناعة الصواريخ .

مع ذلك ، لم يكن هذا الدعم كافياً لمحو ذكرى المواجهة بين بوش وإسرائيل من أذهان الأميركيين الموالين لإسرائيل . وقد حرص المرشح الديموقراطي آل غور ، خلال حملة الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٠ ، التي خاضها ضد جورج بوش الإبن ، على التذكير بتلك الحادثة ، وبخسارة بوش الأب في انتخابات العام ١٩٩٢ ، وقال في خطاب ألقاه بدعوة من «إيباك» :

«ما زلت أذكر بوضوح كيف وقفنا بمواجهة مجموعة من مستشاري الإدارة في الشؤون الخارجية ، الذين أوصوا بتطبيق مفهوم الربط المُهين . . . لقد ألحقنا بهم الهزيمة[٩٠] .

لقد تلقّن السياسيون الأميركيون هذا الدرس جيداً ، إذ لم يحصل بعدها أن هدّد أي رئيس أميركي في العلن بحجب اعتمادات مالية عن إسرائيل ليضمن إذعانها للقانون الدولي . وفي الواقع ، وبحسب صحيفة «يو . أس . توداي» ،

يقول الرئيس الحالي ، جورج بوش (الابن) «إن والده ، الرئيس بوش الأول ، ارتكب باعتقاده ، خطأ سياسياً ساهم في خسارته التجديد لولايته ، عندما هدد بحجب بعض المساعدات الأميركية عن إسرائيل»[91] .

الفصل السادس

اختراق دفاعات وزارتي الدفاع والخارجية

يضم البنتاغون ، ذلك المبنى الضخم الممتد على ضفة نهر البوتوماك ، معظم مقار وزارة الدفاع ، وفيه القيادة العليا للقوات المسلحة والإجراءات التي تؤمّن للأميركيين الأمن في عالم مضطرب . وعبر البوتوماك في حي فوغي بوتوم بواشنطن يقع مبنى وزارة الخارجية ، وهو مبنى ضخم من ثماني طبقات يضم مركز القيادة لشبكتنا الدبلوماسية العالمية . وعبر هذين المبنيين تتدفق يومياً ألوف الرسائل التي تتناول أهم أسرار الدولة . ولا يستطيع أحد دخول أي منهما من غير تعريف خاص أو إجازة رسمية مسبقة . ويشاهد الحرس المسلحون في كل مكان من المبنيين . وفي أواخر ١٩٨٣ أضيفت دشم من الإسمنت المسلّح ، وأوقفت شاحنات ثقيلة في مواقع استراتيجية لتكون بمثابة حواجز إضافية تحسّباً لهجوم يشنّه أحد المتعصّبين . وهذان المبنيان هما بمثابة قلاع تُحفظ فيهما أثمن أسرار الدولة بواسطة آخر ما توصّلت إليه التكنولوجيا المتقدمة .

ولكن إلى أي مدى تُعتبر هذه الأسرار في حرز حريز؟ «الواقع أن التسرّبات لإسرائيل تكاد لا تصدق ، فإذا كان عندي ما أودّ إبلاغه لوزير الخارجية ولا أريد أن تعرف به إسرائيل ، لا بد لي من الانتظار إلى أن تُتاح لي الفرصة لمقابلته شخصياً»(١) .

هذا ما قاله سفير أميركي ما زال في الخدمة الفعلية ويتولّى مهمة عليا ، أثناء استعراضه سجلّ عمله الطويل في مناصب مختلفة في الشرق الأوسط . ومع أن اسم هذا الدبلوماسي لم يسمع به إلا القليلون في الولايات المتحدة ، فإنه من أشهر الأميركيين في الخارج . وفي مقابلة معه في وزارة الخارجية كان يتحدث بتأنٍ وبكلمات يختارها بدقة . قال :

«من الحقائق التي لا مراء فيها أن كل من هو في موقع السلطة يتردد في تدوين أي شيء يتعلّق بإسرائيل على الورق إذا كان ينبغي ألا تعرف به إسرائيل . كما أن هؤلاء لا يستطيعون التكلم بحرية عن هذه الأشياء في غرفة مزدحمة بالناس» .

ويضرب هذا الدبلوماسي المحنّك مثلاً من تجاربه الخاصة فيقول : «تلقيت مكالمة هاتفية من صديق يهودي ينبهني بحكم الصداقة والمودة إلى أن جميع تفاصيل وثيقة مطولة عن السياسة في الشرق الأوسط كنت قد أرسلتها لتوي إلى الخارج ، باتت معروفة . وكانت الوثيقة ممهورة «سري جداً» . وحتى يزول كل ريب فيما يقوله فقد تلا على مسامعي بالهاتف كل كلمة في الوثيقة» .

سيتضايق الناشطون الموالون لإسرائيل من تعليقاته ، خصوصاً وأن الكثيرين منهم يؤكدون أن «المستعربين الأميركيين يسيطرون على وزارتي الخارجية والدفاع . ولكن هذه السيطرة ، إذا كانت موجودة في يوم من الأيام ، لم يعد لها أثر الآن . وفي رأي محدّثي الدبلوماسي أن التسرّبات إلى الناشطين الموالين لإسرائيل ليست ظاهرة منتشرة في هاتين الوزارتين فحسب ، بل إنها «مخيفة وضارة جداً بمصالحنا القومية» . وهو يقول : «وبسبب وجود آلة التصوير بصورة دائمة» فإن الدبلوماسيين يفترضون بأن الرسائل ، حتى تلك التي يرسلونها بأضمن الوسائل ، سوف تُنسخ وتُسرَّب إلى المتلهفين للحصول

عليها . لذلك فإننا لا نجرؤ على وضع الأشياء الحساسة كتابة» . ومما يزيد في تفشي عدم الأمان ، معرفتنا أن تسرُّب الأسرار إلى إسرائيل ، حتى ولو اكتُشف ، لن يكون موضع تحقيق .

ويحصل الإسرائيليون على كل ما يريدون من استخبارات ، سواء أكانت سياسية أم تقنية ، من مصادرها بصورة فورية ومن غير ثمن . أما الموظفون العاملون عادة بيقظة لحماية مصالحنا القومية فإنهم إذا كشفوا عن تسرُّبات كهذه ووجهوا التهمة إلى المذنبين ، فسوف يصيبهم ما يحطم روحهم المعنوية . والواقع أنهم لا يميلون حتى إلى التساؤل حول أساليب إسرائيل ، خوفاً من أن يحمل تصرّفهم هذا اللوبي الإسرائيلي على اعتبارهم مشاغبين واتخاذ إجراءات تشلّ حركتهم أو تقضي على مستقبلهم في العمل .

وللوبي شبكة استخبارات تضم عدة متطوعين «ودّيين» يزوّدونها بالمعلومات . وتستطيع هذه الشبكة الوصول إلى كل أقسام السلطة التنفيذية التي تتعامل بالأمور المتعلقة بإسرائيل . وبسبب معرفة الرسميين ، ومهما كانت درجتهم بهذا التسرّب ، فإنهم يُحجمون عن وضع سياسات تكون في مصلحة الولايات المتحدة ، أو يحجمون عن اقتراح هذه السياسات .

فلو حدث مثلاً أن صرّح أحد الرسميين بمعارضته طلباً لإسرائيل خلال اجتماع خاص بين الإدارات الحكومية ، أو فعل ما هو أسوأ من ذلك ووضع معارضته في مذكرة تُستعمل داخل المكتب ، عليه أن يفترض أن هذه المعلومات ستصل بسرعة إلى السفارة الإسرائيلية إما مباشرة أو عبر إيباك . وعليه أن يتوقع أن يكون موضع انتقاد عندما يزور السفير الإسرائيلي وزير الخارجية أو غيره من كبار المسؤولين الأميركيين .

وتزداد خطورة هذا التغلغل حين نعلم أن معظمه يتم على أيدي مواطنين أميركيين لصالح حكومة أجنبية . والنتيجة العملية هي إعطاء إسرائيل شبكتها

الخاصة من المصادر التي عن طريقها تستطيع أن تعرف كل ما تريده تقريباً عن مقررات الحكومة الأميركية أو مواردها . وعندما تتقدم إسرائيل بطلبات المشتريات تستطيع تقديم معلومات عن أعتدة وزارة الدفاع أفضل من معلومات البنتاغون .

إسرائيل تجد الذخيرة ـ في هاواي!

في حرب يوم الغفران سنة ١٩٧٣ ضد مصر وسورية ، تكبّدت إسرائيل خسائر جسيمة في السلاح من جميع الأنواع ، ولا سيّما في الدبابات ، فتطلعت إلى الولايات المتحدة للتعويض بأسرع ما يمكن . وكان هنري كيسنجر واسطتها ، فيما كان ريتشارد نيكسون غارقاً في فضيحة ووترجيت ويوشك أن يترك الرئاسة ، إلا أن الحكومة وافقت بتفويض منه على تسليم إسرائيل أعداداً كبيرة من الدبابات .

وأخذت تلك الدبابات من مخصصات الوحدات العسكرية الأميركية العاملة في الخدمة ، ووحدات الاحتياط ، بل ومن المصانع مباشرة ، فلم تبخل الحكومة الأميركية بشيء لإعادة القوات الإسرائيلية إلى قوتها المرغوبة بأسرع ما يمكن .

وأرادت إسرائيل دبابات من أحدث طراز ، مدافعها من عيار ١٥٠ ملم ، ولكن لم يكن في الإمكان تدبير عدد كاف منها ، حتى لو سُحبت من القوات الأميركية . فعالج البنتاغون هذه المشكلة بدبابات من طراز سابق مزوّد بمدفع من عيار ٩٠ ملم . وعندما وصلت هذه الدبابات تذمّر الإسرائيليون من «هذه الخردة المستعملة» ، واكتشفوا أيضاً أن ليس لديهم ذخيرة من العيار المطلوب ، فطلبوا تزويدهم على وجه السرعة بقذائف من عيار ٩٠ ملم .

وبحث البنتاغون فلم يجد لديه شيئاً منها .

ويقول توماس بيانكا ، وهو ضابط كان يخدم في وكالة الأمن الدولي الملحقة بالبنتاغون : «قمنا بجهد مخلص للعثور على الذخائر المطلوبة ، لقد فتشنا كل مكان ، وفتشنا في كل الأسلحة ـ الجيش والبحرية ومشاة البحرية ـ فلم نعثر على قذائف من عيار ٩٠ ملم إطلاقاً» . وهنا ، كما يقول بيانكا ، بعث البنتاغون يبلّغ إسرائيل بالنبأ السيئ : «نأسف إذ لم نجد أياً من الذخيرة التي تحتاجون إليها ، ولقد مشطنا كل المخازن والمستودعات فلم نجد شيئاً»[٢] .

وبعد بضعة أيام رد الإسرائيليون برسالة مذهلة قالوا : «بلى ، لديكم ، فهناك ١٥,٠٠٠ قذيفة من هذا العيار في مستودع مشاة البحرية في هاواي» ، ويمضي بيانكا فيقول : «راجعنا هاواي ، فإذا هذه الكمية حقيقة هناك . لقد عثر الإسرائيليون على مدد من القذائف ٩٠ملّم لم نستطع نحن العثور عليه» .

ويذكر ريتشارد هيلمز ، مدير الاستخبارات الأميركية المركزية إبان الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٦٧ ، ما حدث عندما طلبت إسرائيل بعض الأسلحة فزُوِّدت بأنواع غير الأنواع المطلوبة[٣] ، إذ جدد الإسرائيليون الطلب مع ذكر أرقام الأسلحة الرمزية والتي يفترض أن تكون سرية جداً ، وذلك ، كما يقول هيلمز ، تلميح إلى أن البنتاغون ربما لم يفهم المواد المطلوبة تماماً . ويمضي مدير الاستخبارات السابق فيقول : «لقد كانت هذه طريقتهم ليثبتوا لي أنهم يعرفون تماماً ما يريدون» . وأدرك هيلمز ، إبان مدة خدمته ، أنه لم تكن تخفى على إسرائيل أية أسرار مهمة .

والإسرائيليون ليسوا فقط ماهرين في الحصول على المعلومات التي يريدون ، بل إنهم يُتقنون لعبة الحصول على الأسلحة . ويتحدث لس جانكا ، نائب مساعد وزير الدفاع سابقاً والخبير في سياسات الشرق الأوسط عن مثابرة الإسرائيليين فيقول :

«إنهم لا يقبلون إطلاقاً «لا» كجواب ، ولا يستسلمون أبداً . وهؤلاء

المبعوثون لحكومة أجنبية يحملون دائماً لائحة مشتريات بالمواد العسكرية المطلوبة ، بعضها من تكنولوجيا راقية لا تملك مثلها أية دولة أخرى ، وبعضها قطع سرية تتيح للولايات المتحدة التفوّق على أي خصم . ومثل هذه المواد ليست للبيع إلى أية دولة ، حتى وإن كانت من أقرب وأوثق حليفاتنا العسكرية ، كالتي ترتبط معناً في منظمة حلف شمال الأطلسي»[٤] .

ويعلم جانكا أن المبيعات العسكرية لإسرائيل لا تخضع للتوجيهات والتحديدات التي تتحكم بسياسة الإمدادات العسكرية الأميركية . ويقول إن المبيعات لإسرائيل شيء آخر ، شيء مختلف كل الاختلاف» .

ويذكر جانكا جيداً ضابط الاتصال العسكري في السفارة الإسرائيلية الذي يأتي عادة إلى وزارة الدفاع طالباً الموافقة على شراء مادة عسكرية في لائحته ، مصنّفة بين الممنوعات بسبب تكنولوجيتها المتقدمة والسرية جداً . «وكان حين يأتيني أبلغه رد البنتاغون الرسمي وأقول له : يؤسفني يا سيدي ، إذ إن الجواب هو «لا» . فلن نفرج عن هذه التكنولوجيا» .

ويبذل الضابط الإسرائيلي جهداً في مراعاة الروتين ويتجنب معاندة صغار المسؤولين الذين قد يخلقون وسائل لعرقلة عملية البيع ، فتسمعه يقول لجانكا : «شكراً جزيلاً لك ، إذا كان هذا هو موقفك الرسمي ، نحن ندرك أنك لست في موقع لعمل ما نريد أن يُعمَل . أرجوك أن لا تستاء إن نحن تجاوزناك» . وهذا يعني أنه سيتجاوز جانكا إلى رؤسائه في وزارة الدفاع أو ربما إلى البيت الأبيض .

ولما سُئل جانكا عما إذا كان يذكر مرة أخفقت فيها إسرائيل في الحصول على ما تريده من البنتاغون ، وبعد أن فكر فترة أجاب : «كلا ، لا أذكر خلال هذه المدة الطويلة» .

ويحترم جانكا كثيراً كفاءة مسؤولي الشراء الإسرائيليين ، يقول :

«علينا أن ندرك أن الإسرائيليين يعملون في البنتاغون بطريقة احترافية جداً وحضور كلّي ، ولديهم رجالهم الذين يعرفون جيداً نظامنا ، وأنشأوا لهم صداقات على كل المستويات من أعلى إلى أسفل . وهم يتفاعلون مع النظام بطريقة مستمرة تضمن تواصل الضغط» .

وسرعان ما أدرك جانكا وزملاؤه أن الانشغال بتفاصيل الطلبات الإسرائيلية مضيعة للوقت ، ويُعرب جانكا عن تذمّر الموظفين فيقول :

«لا جدوى من انفاق وقت طويل على البرامج الإسرائيلية . فالقرارات كانت دائماً تُتخذ على أعلى المستويات ، ودائماً سياسياً . فلماذا إذاً تَجشُّم المهمة الشاقة للتحليل والتعليل ودراسة الحسنات والسيئات والاحتياجات والمطلوبات؟ فذلك مضيعة للوقت» .

وفي عهد كارتر حاول البيت الأبيض أن يتّبع سياية الكبح ، ويذكر زيبغنيو بريجنسكي ، مساعد كارتر لشؤون الأمن القومي ، في مقابلة معه جهود وزير الدفاع هارولد براون للتحكّم بنقل التكنولوجيا(٥) : «لقد كان صارماً جداً مع إسرائيل إزاء طلبها أسلحة وأنظمة أسلحة . وغالباً ما كان يرفضها» . ولم يكن ذلك كل ما في الأمر . إذ يذكر أيضاً كمثل ساطع رفض براون بيع إسرائيل القنابل العنقودية المثيرة للجدل . وعلى الرغم من الاتفاقات الخطية التي تُقيّد استعمال هذه القنابل ، فقد استخدمتها إسرائيل مرتين ضد المناطق المأهولة في لبنان لتقتل وتؤذي بها السكان المدنيين ، فردّ براون برفض بيعها تعويضات عن هذا السلاح الفتّاك . غير أن إسرائيل تغلّبت على هذه العقبة . ولما جاء

ريغان غيّر سياسة كارتر وأعاد القنابل العنقودية إلى لائحة المواد المسموح بها .

وهناك آخرون من ذوي المناصب العليا في السلطة التنفيذية مستعدون للتحدث بصراحة ، غير أنهم ، خلافاً لجانكا ، لم يفعلوا ذلك إلا على أساس عدم ذكر أسمائهم . ويقول أحدهم : «إن وظيفتي لم تنته ، وعلى الأقل لا أريدها أن تنتهي . غير أن ذكر اسمي قد يُنهيها» . وعند الوعد بكتْم الأسماء ، أدلى هو وغيره بتفاصيل عن الطريقة المذهلة التي يستطيع بها اللوبي الإسرائيلي أن يخترق دفاعات وزارة الدفاع ، وغيرها .

وقد يكون الاختراق مجرّد سرقة ، ويقول أحد المسؤولين «ضُبط أحياناً إسرائيليون في البنتاغون وبحوزتهم وثائق لم يسمح بها أحد ، وأحياناً ضُبطوا وهم يبحثون بين محتويات سلال المهملات بعد أن أفرغوها فوق المكاتب» . ويقول انه بسبب هذه الأعمال «طُلب من عدد من المسؤولين الإسرائيليين أن يغادروا البلاد . ولم تُوجّه إليهم إطلاقاً التهمة رسمياً بالتجسس ، وكانت إسرائيل في كل مرة تغطي المغادرة بأسباب عائلية أو غير ذلك من الأسباب الشخصية» ، ولم تصدر حكومتنا أي إعلان عن هذا الموضوع . وتجسس إسرائيل على حكومتنا يفوق كثيراً ما أقر به علانية حتى الآن» .

ويذكر المسؤول أنه تلقى ذات يوم لائحة بالمعدّات التي أرادت إسرائيل شراءها . وعلى اعتبار أن «البنتاغون هو بقّالة إسرائيل» ، فقد افترض أن الإسرائيليين قد حصلوا على الترخيص بها ، فمضى حسب الإجراءات المتبعة ووزع نسخاً من اللائحة على مختلف الأقسام لمراجعتها وتقييمها وفقاً للروتين .

«إلا أن قسماً أعاد لي اللائحة في الحال وعليها ملاحظة تقول :

«من هذه المواد واحدة سرّية جداً لا يحق لك حتى أن تعرف بوجودها» . وجاءتني تعليمات بإتلاف جميع نسخ الطلب وكل الإشارات والأرقام الرمزية المتعلقة بتلك المادة والتي لم أكن أعرفها . وقد كانت نوعاً من الآلات الألكترونية للتشويش ، وتعتبر سرّية جداً . إلا أن الإسرائيليين كانوا على علم بها وحصلوا على مواصفاتها الدقيقة وثمنها ورقمها الرمزي السري . وهذا يعني أنهم تغلغلوا في مختبرات أبحاثنا التي هي أشد مرافقنا حساسية» .

وعلى الرغم من تلك الفضيحة الشائنة ، لم تتحرك الأوساط الرسمية لمعرفة الجهة التي أفشت هذه المعلومات الحساسة .

«يحصلون دائماً على ما يريدون»

عملاء إسرائيل يدرسون عن كثب النظام الأميركي ويوجهونه لمصلحتهم . وبالإضافة إلى حصولهم على معلومات سرّية بطرق خفية ، فإنهم يمارسون ضغطاً مكشوفاً على مكاتب السلطة التنفيذية بشكل شامل وفعّال . ويشرح خبير في الأسلحة أسلوبهم فيقول :

«إذا هم وعدوا بردّ على طلبهم للأسلحة بعد ثلاثين يوماً ، حضروا في اليوم الحادي والثلاثين ليصيحوا قائلين «لقد تقدمنا بهذا الطلب ، ولم يصادق عليه ، لماذا؟ فقد انتظرنا ٣٠ يوماً» . ويمكنك أن تتحايل بشأن أية مشكلة مع معظم الحكومات الأجنبية ، ويمكنك مثلاً أن تتركها تنتظر على مكتبك ، أما مع إسرائيل فلا تستطيع أن تترك شيئاً فوق مكتبك» .

ويقول هذا الخبير إن السفارة الإسرائيلية تعلم تماماً مواقيت البت في الأمور : «خلافاً لكل السفارات الأخرى في البلد فهي تقف فوق الأشياء ، وهم

يعرفون جدول أعمالك ، وما كان في جدولك أمس وما فيه اليوم وغداً . ويعرفون ماذا تفعل وماذا تقول . وهم يعرفون ما ينفع وما يضر في القوانين والأنظمة . ويعرفون متى تنتهي المُهَل» .

وهذا الخبير معجب بدهاء الإسرائيليين في تطبيق الضغط :

«قد يسرّبون إلى الصحف الإسرائيلية تفاصيل الصعوبة في حصولهم على الموافقة التي يريدون ، فيأتي المراسل الصحفي إلى وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع ويطرح سلسلة من الأسئلة هي من التفصيل بحيث يُعرف أنها من وحي مسؤولين إسرائيليين ، ويأتي الضغط أحياناً من إيباك ، لا من الصحافيين .

«وإذا تعرقلت الأمور قليلاً تبدأ الرسائل أو الاتصالات الهاتفية ترد من الكابيتول هيل ، يسأل فيها أصحابها : «لماذا لا يوافق البنتاغون على هذه المادة؟» وتأتي الرسالة عادة من عضو الكونغرس الذي تصنع المادة في دائرته الانتخابية ، ويتذرع بأن المادة المطلوبة ضرورية جداً لأمن إسرائيل ، وقد يسأل أيضاً : «من هو ذلك الملعون في البنتاغون ـ أو الخارجية ـ الذي يقف حائلاً في سبيل هذا المصادقة؟ أريد معرفة اسمه ، والكونغرس يريد أن يعرف» .

ويمضي الخبير الأميركي فيؤكد «أن ليس من موظف مدني أو ضابط عسكري يريد أن يسير إليه أحد من الكونغرس ويطلب منه توضيحاً لواجباته الوظيفية» .

ويذكر حادثة تورّط فيها هارولد براون وزير دفاع الرئيس كارتر :

«أذكر أن إسرائيل طلبت مرة مادة مدرجة في لائحة الممنوعات ، وقبل أن أجيب على الطلب أردت التأكد من الوزير براون الذي

قال : «كلا ، بكل تأكيد كلا ، لسنا مستعدين للإذعان لأولاد الحرام بشأن هذه المادة» . وهكذا قلت لهم «لا» . وبعد بضعة أيام تلقيت مكالمة من براون ليقول لي «لقد أقام الإسرائيليون القيامة . واتصل بي (السناتور هنري) «سكوت» جاكسون يسأل لماذا لا نتعاون مع إسرائيل . لا أرى المسألة لها كل هذه القيمة ، فدعها تمر» .

وفي عهد رئاسة جيمي كارتر حاول الإسرائيليون الحصول على كميات كبيرة من الصواريخ وهي أرقى صواريخ جو ـ جو الأميركية ، واستمر البنتاغون مدة في إصراره على رفض هذا الطلب ، «لأن الصواريخ لم توزع بعد على القوات الأميركية ، كما أن معدل إنتاجها لا يكاد يكفي لسدّ حاجات الولايات المتحدة ، وهذه الصواريخ حساسة جداً ويُخشى من فقدانها» . ومع ذلك فقد نقض كارتر في أول عهده حكم البنتاغون وحصلت إسرائيل على الصواريخ .

ويسوق مسؤول في الإدارة مثلاً رائعاً على الدهاء الإسرائيلي فيقول :

«طلب الإسرائيليون مادة تكنولوجية هي عبارة عن آلة لإنتاج الرصاص ، وهي آلة ضخمة ثقيلة مخصصة للولايات المتحدة ، ولا نريد أن يحصل عليها أي بلد آخر حتى ولا إسرائيل . ونعلم أننا إذا قلنا «لا» فإن الإسرائيليين سيتخطوننا ويحصلون على الموافقة بشكل أو بآخر . لذلك أخذنا نماطل بحجة أننا ندرس الطلب ، وكم كانت دهشتنا حين اكتشفنا أن الإسرائيليين قد اشتروا الآلة منذ زمن وأنها أصبحت في أحد مستودعات نيويورك» .

ولم يكن لدى الإسرائيليين ترخيص بشحن الآلة ، لكنهم تمكنوا من شرائها على أية حال . وعندما واجههم المسؤول في وزارة الدفاع قالوا له «أخطأنا ، فكنا واثقين من أنكم ستقولون «نعم» فمضينا واشتريناها ، وإذا قلتم الآن «لا» فهاكم فاتورة التخزين وهذه هي أجرة إعادتها إلى المعمل» . ويقول

المسؤول : بعد ذلك بقليل ، اتصل شخص من وزارة الدفاع قائلاً : «أعطهم إياها» وأتبع كلامه هذا بعبارة بذيئة .

إن هذا الشعور بعدم الجدوى يتخذ أحياناً طريقه كلّها إلى القمة . وكانت الإمدادات غير المحدودة لإسرائيل مرهقة للولايات المتحدة بشكل خاص في فترة ١٩٧٤ ـ ٧٧ عندما كانت القوات الأميركية تصيح طالبة التعويض عما أُخذ منها في حرب ١٩٧٣ العربية الإسرائيلية . ففي تلك الحرب جَردَّت أميركا جيشها وسلاحها الجوي لتزويد إسرائيل .

وخلال هذه الفترة من النواقص الأميركية لم تتوقف إسرائيل عن التقدم بلوائح المشتريات . ويذكر المسؤول أن البنتاغون كان يُصرّ على قوله «لا ، لا نستطيع تزويدكم بما تريدون الآن ، عودوا لنا بعد حوالى السنة» . وفي كل مرة تقريباً كان قرار سياسي صادر عن البيت الأبيض يلغي الموقف الذي يتخذه البنتاغون ، الأمر الذي حطّم معنويات المختصين فيه ، بل إنه عرقل الأمن القومي : «فقد ضُرب عرض الحائط بالقرارات التي تتخذها وزراة الدفاع وفقاً لأعلى المستويات الاحترافية تلبية لطلبات إسرائيل» .

«مبادلات» تعمل في اتجاه واحد فقط

الإسرائيليون بارعون بصفة خاصة في استغلال الموظفين المتعاطفين . ويقول ضابط سابق في البنتاغون :

> «في كل قسم من أقسام البنتاغون تقريباً موظفون متعاطفون مع إسرائيل . وكثير من العسكريين كانوا في إسرائيل بل إن بعضهم خدم فيها وأقام لنفسه صداقات هناك ، كما أن عدداً من العسكريين الإسرائيليين درسوا في معاهد عسكرية أميركية . إن شجاعة الإسرائيليين ونشاطهم ومهارتهم هي موضع إعجاب وتقدير في

البنتاغون . ويجيد الإسرائيليون عندما يبعثون إلينا بتقارير عن أدائهم عند استعمال معداتنا . وفي كل معاهدنا العسكرية دائماً عدد كبير من الطلاب الإسرائيليين . وينشئون ألفة مهنية عظيمة مع رجالنا» .

ومنذ سنين والولايات المتحدة وإسرائيل تتبادلان العسكريين . وعلى الورق تفيد هذه المبادلة الطرفين ، أما من الناحية العملية فإسرائيل هي التي تستفيد أكثر من الولايات المتحدة . ولهذا التدبير طابع قومي أكثر من أي تدبير سري آخر . فالضباط الإسرائيليون بوجه الإجمال يتكلمون الإنكليزية ، فلا يجدون مشكلة في المجيء إلى أميركا والتفاهم بسرعة مع الضباط الأميركيين . ولكن قلّما يجد المرء ضابطاً أميركياً يتكلم العبرية .

وعدم التكافؤ اللغوي هذا ليس هو المشكلة الوحيدة . ويماثله في الخطورة تهاون الولايات المتحدة في تطبيق أنظمتها الخاصة بالأمن . فثمة ضباط إسرائيليون عدة يمضون سنة في منطقة حساسة ، مثل إحدى قيادات التدريب الأميركية أو مختبر الأبحاث والتطوير . ويقال لهم في البدء إنه يحظر عليهم دخول مناطق محصورة معيّنة . ثم تتراخى هذه التعليمات شيئاً فشيئاً .

ويقول موظف سابق في وزارة الدفاع :

«الشاب الإسرائيلي يتكلم الإنكليزية ، وهو محبوب ، وأنت تعرف الأميركيين ، إذ سرعان ما يحتضنونه ويصبح رفيقهم في السلاح . وأول شيء يحدث هو أن القيود تصبح طي النسيان ، ويُسمح للضباط الإسرائيليين بالدخول إلى كل مكان ، إلى مختبراتنا ، ومرافقنا للتدريب ، وقواعدنا للعمليات» .

ويستدرك الموظف السابق فيقول إن القيود في الجهة الثانية قلّما تُخفّف : «هذا يعني أن تبادل تدريب الضباط يسير في الواقع في اتجاه واحد . فإسرائيل

لا تسمح لضباطنا ، سواء أكانوا يتكلمون العبرية أم لا ، بالخدمة في مرافق عسكرية حساسة في إسرائيل . وهناك مناطق عديدة يُحرم عليهم دخولها بتاتاً ، ويتشدد الإسرائيليون في ذلك . ويُمنع ضباطنا من الحضور حتى عندما تتسلم شحنة من أسلحة أميركية تتلقاها للمرة الأولى . والضباط الأميركيون الذين يُرسَلون إلى إسرائيل بموجب برنامج التبادل يُطلب منهم الجلوس إلى مكتب في البهو ويكلّفون بما يكفي ليشغلهم ويحول دون شعورهم بالإحباط» .

«وبما أنهم لا يعرفون العبرية ، فلا سبيل لهم تقريباً لمعرفة ما يدور حولهم»[٦] .

إن الصداقة هي أيضاً عنصر له وزنه . ويشعر كثيرون من موظفي السلطة التنفيذية ، سواء كانوا يهوداً أو غير يهود ، أن الولايات المتحدة وإسرائيل «رفيقتان متلازمتان» ، ولذلك فإن تعاونهما ليس له حدود . ويعتقد كذلك كثيرون بأن إسرائيل هي ثروة استراتيجية وأن كل ما تُزوَّد به من أسلحة وتكنولوجيا يخدم أغراض الولايات المتحدة . وهذا الشعور يقضي أحياناً بتعديل القيود الرسمية المفروضة على تبادل المعلومات أو حتى نسيانها . ويقول مسؤول في وزارة الدفاع إن هذه القيود «تُدفن في أعماق الملفات» :

> «ضابط إسرائيلي التقط وثيقة مهمة فيما كان صديقه الموظف في وزارة الدفاع ينظر عمداً في الاتجاه الآخر . لا شيء يقال . ولا شيء يُكتب . ويرجّح أن الموظف المعني لا يشعر بأنه ارتكب خطأ . ومع ذلك فإن الإسرائيليين يطلبون أكثر وأكثر» .

«مثل إرسال نشرة الأحوال الجوية»

على الرغم من هذا الكرم الأميركي السخي ، فإن تدفُّق المعلومات ـ مثله مثل البرنامج الأميركي ـ الإسرائيلي لتبادل الضبّاط ـ يبقى باتجاه واحد . وقد

ساهم كتاب فكتور أوستروفسكي ، «من طريق الخداع» ، الذي صدر في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠ ، في زيادة الوعي لما يجري في عالم الغدر الإسرائيلي .

إن هذا الكتاب التشهيري المروّع ، الذي وضعه جاسوس إسرائيلي سابق ، يروي إهمال جهاز الاستخبارات الإسرائيلية ، الموساد ، إبلاغ الولايات المتحدة بما تجمّع لديها من معلومات أولى عن التفجير الانتحاري في العام ١٩٨٣ ، الذي أودى بحياة ٢٤١ من أفراد البحرية الأميركية عندما كانوا نياماً في ثكنتهم في مطار بيروت .

وكان أحد المخبرين قد أبلغ الموساد بأن شاحنة كبيرة كان يُعدّها أفراد من الشيعة بطريقة تُتيح تحميلها قنابل من زنة غير عادية . وقد توصّل عملاء محلّيون إلى الاستنتاج بأن ثكنة البحرية الأميركية هي من الأهداف المحتملة أكثر من غيرها ، ولكن رئيس الموساد في تل أبيب ، بحسب ما قاله أوستروفسكي ، اتخذ قراراً عمدياً بالامتناع عن تحذير الحكومة الأميركية ، قائلاً صراحة : «لسنا هناك لحماية الأميركيين» . وهكذا ، أُرسل إلى السي . آي . اي . إشعار روتيني كان ، كما كتب أوستروفسكي ، «مثل إرسال نشرة للأرصاد الجوية» .

وقد طلبت الحكومة الإسرائيلية منع هذا الكتاب في أنحاء الولايات المتحدة ، في محاولة لطمس هذه الواقعة وغيرها من المعلومات التي تدينها ، فكان أن أصدر قاضٍ في نيويورك أمراً بمنع الكتاب .

وصدرت صحيفة «نيويورك بوست» تحمل عنواناً عريضاً في صدر صفحتها يقول : الإسرائيلون يكمّمون فم الكاتب الجاسوس» . وأجملت صحيفة «نيويورك تايمز» ما أورده الكتاب فكتبت تقول : لقد أهمل الموساد تحذير السي . آي . اي . لأنه كان يريد «تسميم علاقات أميركا مع البلدان العربية» . وعندما أصدرت محكمة أعلى في اليوم التالي ، قراراً يلغي الحظر ،

نال الكتاب حملة دعائية أخرى في أنحاء البلاد ، وتحولّ بين ليلة وضحاها ، إلى أحد الكتب الأكثر مبيعاً .

وبالإضافة إلى حجب إسرائيل معلومات استخبارية قيّمة عن وليّة نعمتها الأولى ، فإنها لا تتردد في استحصال معلومات سرية أميركية من طريق نشاط تجسسي شامل ، لم تستطع الحكومة الأميركية وقفه .

دور الموساد في الشبكة

لقد عوقب ثلاثة موظفين حكوميين أميركيين تحديداً ، بسبب تسريبهم معلومات سرية لإسرائيل . الأول كان فريد وللر ، الموظف في ملاك وزارة الخارجية ، والمسؤول عن شعبة إسرائيل ـ الأردن فيها . كان وللر قد اطلع في العام ١٩٥٤ ، على وثيقة سرية تَبيَّن منها أن مكتب التحقيقات الفدرالي يوصي بطرد صديق له من موظفي السفارة الإسرائيلية ، من الولايات المتحدة ، للاشتباه بقيامه بنشاط تجسسي .

وقال وللر لأعوانه بأنه يعتبر هذه التهمة «باطلة» ، ويقال أنه نبّه صديقه إلى هذا الأمر . واتجهت النية بادئ ذي بدء نحو طرد وللر ، ولكن سُمح له فيما بعد بأن يتقاعد . ويقول دون برغوس ، الذي خلف وللر في منصبه في الخارجية «أرادوا أن يطردوه من غير أن يدفعوا له فلساً» . وفي سنوات المكارثية تلك ، وعلى ذمة برغوس ، «كان مكتب التحقيقات الفدرالي يوصي بإعلان الكثيرين أشخاصاً غير مرغوب فيهم . كانوا مغتبطون بأنفسهم لما يقومون به ، مع أنهم كانوا يعلمون جيداً أن توصياتهم لا تُنفَّذ» .

ويتذكر برغوس أن إسرائيل حصلت على معلومات كثيرة من دون اللجوء للتجسّس . «كانت معلومات كثيرة تُعطى لها طوعاً ، كانت هذه المعلومات توضع لإسرائيل على الطاولة ولا ألومها على أخذها» .

لقد أُجري التحقيق مع وللر في ذروة اهتمام حكومتنا بنشاط الاستخبارات الإسرائيلية في الولايات المتحدة . وبما أن إدارة أيزنهاور كانت تحاول وقف تزويد إسرائيل وغيرها من دول الشرق الأوسط بالأسلحة ، فقد بذلت جهداً كبيراً لمنع تسرّب المعلومات السرية . ويذكر دبلوماسي سابق تلك الأزمة ويقول : «كان الموظفون في وزارتي الخارجية والدفاع يرتشون ويتعرضون للإغراء على نطاق واسع ، فتوجّهت حكومتنا إلى إسرائيل طالبة منها الكف عن هذه الأعمال» . . .

وعقب قضية وللر ، جرت مفاوضات على مستوى رفيع انتهت إلى اتفاق غير مكتوب بين الولايات المتحدة وإسرائيل على تبادل كمية أكبر من المعلومات السرية والحدّ في الوقت ذاته من النشاط السري الذي تقوم به كل منهما في أراضي الأخرى . ويمضي الدبلوماسي فيقول : «كان من المفروض أن يكون هذا التدبير طريقاً ذا اتجاهين : «بل إن الاتفاق نصّ على أن نحصل منهم على قسط أكبر ، وكان المأمول وضع حدّ للصوصية ورشوة الموظفين الأميركيين» .

غير أن التفاهم مع إسرائيل لم يُنهِ المشكلة ، فالإسرائيليون لم يقنعوا بترك الولايات المتحدة تقرر ما هي المعلومات السرية التي تتوقعها من إسرائيل . ولم تراعِ إسرائيل شروط الاتفاق واستمرت في القيام بنشاط تجسّسي على نطاق واسع في جميع أنحاء الولايات المتحدة .

وظلّت الحال على هذا النحو بعد مرور أكثر من عشرين سنة وخلال تولي أندرو يونغ منصب سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في عهد إدارة كارتر . يقول يونغ : «كنت أتصرّف على أساس الافتراض بأن الإسرائيليين يعلمون بكل شيء على الفور . وافترضت دائماً أن كل شيء يُرصَد ويُراقب وأن هناك شبكة رسمية»[٧] .

واستقال يونغ من منصبه كسفير في آب (أغسطس) ١٩٧٩ بعد أن تبيّن أنه اجتمع بزهدي الطرزي ، مراقب منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة ، مخالفاً بذلك تعهّد الولايات المتحدة لإسرائيل بعدم محادثة المنظمة[٨] . وجاء في الأنباء الصحفية عن قصة يونغ أن الاستخبارات الإسرائيلية علمت بأمر اللقاء ، وأن رسميين إسرائيليين سرّبوا المعلومات إلى الصحافة ، فأثاروا بذلك الجدل الدبلوماسي الذي أدّى إلى استقالة يونغ .

وأنكرت إسرائيل أن يكون عملاؤها قد علموا بلقاء يونغ وطرزي . وصرّح المستشار الصحافي في السفارة الإسرائيلية للواشنطن بوست بقوله : «نحن لا نقوم بأي نشاط تجسّسي في الولايات المتحدة» . ولا بد أن يكون هذا التصريح بدا مضحكاً لخبراء الاستخبارات الأميركيين . وتحدث أحدهم لمجلة نيوزويك عن نشاط الموساد هنا فقال : «إنهم متغلغلون في كل أرجاء الحكومة الأميركية[٩] وهم يتفوّقون على البوليس السري السوفياتي» . ومضى الخبير الذي لم تذكر المجلة اسمه يقول :

> «تبحث الموساد بمساعدة اليهود الأميركيين في الحكومة وخارجها عن أية نقطة ضعف في دعم الولايات المتحدة ، وتحاول الحصول على معلومات تقنية سرية لا ترغب الإدارة في إعطائها لإسرائيل . ويقول عميل سابق في وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية إن الموساد قد تذهب إلى أي وجيه يهودي أميركي وتطلب منه المساعدة ، وشعارها بسيط «عندما ذهب النداء أدراج الرياح وقعت (محرقة اليهود الجماعية) . وتسكت الولايات المتحدة على عمليات الموساد في الأراضي الأميركية بسبب ترددها في إغضاب الجالية اليهودية الأميركية» .

ويقال أن هناك سبباً آخر وهو أن الموساد تُعتبر مصدراً قيّماً للمعلومات بالنسبة للاستخبارات الأميركية .

واستمر تغلغل إسرائيل على هذا المستوى العالي . وأسرّ لي مسؤول كبير في وزارة الخارجية تَقلّب في عدد من المناصب العليا ذات العلاقة بالشرق الأوسط ، فقال : «طلبت مرات عدة أن تُقلع الولايات المتحدة عن محاولة إخفاء الأسرار عن إسرائيل ، فلتأخذ كل شيء ، إذ إنها تحصل دائماً على ما تريد على أية حال ، وكلما حاولنا إخفاء أسرار عنها حققت محاولتنا عكس النتائج المرجوة» .

ولم يرد في التحليل الذي أعدّته وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية عام ١٩٧٩ ، أي بعد ٢٥ سنة من اتفاق التجسّس الأميركي ـ الإسرائيلي ، تلميح إلى أن الموساد قد حدّت بطريقة من الطرق من عملياتها في الولايات المتحدة . وجاء في هذه الوثيقة السرية التي تقع في ٤٨ صفحة والتي عنوانها «إسرائيل : خدمات الاستخبارات والأمن الخارجية» أن الولايات المتحدة ما زالت نقطة ارتكاز لعمليات الموساد :

«على الموساد ، تنفيذاً لمهمتها في جمع معلومات سرية إيجابية ، واجب رئيسي هو توجيه عمليات العملاء ضد الدول العربية وممثليها الرسميين ومؤسساتها في العالم بأسره ، وخاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة . . . بالإضافة إلى العمليات المستمرة ضد العرب ، تجمع الموساد المعلومات السرية السياسية والاقتصادية والعلمية في العالمين الشرقي والغربي لحماية دولة إسرائيل والصهيونية واليهود بوجه عام . ويتركز نشاطها في جمع المعلومات بصفة خاصة في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وكذلك الأمم المتحدة ، حيث تمس القرارات السياسية إسرائيل والأهداف الصهيونية . . . وغايات الاستخبارات الإسرائيلية في البلدان الغربية لا تقل أهمية (عما هي في الاتحاد السوفياتي وأوروبا

الشرقية) . وتجمع الموساد المعلومات السرية عن سياسات الدول الغربية والفاتيكان والأمم المتحدة تجاه الشرق الأدنى ، **وتحصل على المعطيات لكمّ أفواه الفئات المعادية لإسرائيل في الغرب** (التشديد من المؤلف)» .

وتشير وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية إلى أن «دائرة جمع المعلومات» هي أكبر دائرة في الموساد ، وتعمل من مكاتب في الخارج «تحت ستار إسرائيلي دبلوماسي غير رسمي» . وتركز الموساد «على أهداف عربية عبر عمليات بلد ثالث» . ويضيف التقرير :

«محطات الموساد خارج المناطق العربية في الشرق الأدنى تكون عادة تحت غطاء دبلوماسي داخل سفارات إسرائيل وقنصلياتها . ولها محطات في الولايات المتحدة ومعظم العواصم الأوروبية ، وفي تركيا وإيران والمراكز الاستراتيجية في أميركا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأقصى» .

وتحت عنوان «أسلوب العمل» يصف كُتيِّب وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية الطريقة التي تستخدم بها الموساد الجماعات المحلّية الموالية لإسرائيل . ويقول الكُتيِّب إن الموساد «تتمتع منذ سنين بنوع من الألفة مع شخصيات وإدارات حكومية رفيعة المقام في كل بلد له أهميته في نظر إسرائيل» . ويضيف : «في الجالية اليهودية في كل بلد من بلدان العالم تقريباً ، صهاينة أو متعاطفون آخرون يقدمون دعماً قوياً للنشاط التجسسي الإسرائيلي» . ويمضي الكُتيِّب فيقول :

«مثل هذه الاتصالات يجري تعزيزها بعناية وتحقق عدة أغراض بوصفها مسارب للمعلومات والمواد المضللة والدعاية . . . وتقوم الموساد بنشاطاتها عادة عبر مؤسسات إسرائيلية رسمية أو شبه رسمية ، وعبر مشاريع مختفية وراء ستار كثيف من الشركات والمنظمات ، أنشئ بعضها أو عُدِّل خصيصاً لغاية

مُعيَّنة ، وتقوم بالتغلغل في المنظمات اليهودية الوطنية والدولية غير الصهيونية . . . والمنظمات الرسمية التي تُستخدم كغطاء هي بعثات الشراء الإسرائيلية ومكاتب العال وزيم السياحية الحكومية»

«أما المنظمات غير الرسمية التي تُتخذ ستاراً فهي شركات البناء الإسرائيلية والتجمعات الصناعية والمنظمات التجارية الدولية . وأما الأفراد الذين يعملون تحت ستار كثيف أو غير شرعي فيكلفّون عادة بأهداف تغلغلية تتطلب مسلكاً أكثر دهاء وطويل المدى ، أو بنشاطات لا يمكن اتهام الحكومة الإسرائيلية بالمشاركة فيها . وتعتمد الاستخبارات الإسرائيلية كثيراً على الجالية والمنظمات اليهودية المختلفة في الخارج لحشد العملاء والحصول على المعلومات العامة . ولطبيعة الصهيونية العقائدية النضالية ، التي تُصرّ على أن جميع اليهود ينتمون إلى إسرائيل ويجب أن يعودوا إليها ، محاذيرها في تعبئة الدعم لعمليات الاستخبارات ، وذلك لوجود معارضة كبيرة للصهيونية بين اليهود في جميع أنحاء العالم .

«ويدرك ممثلو الاستخبارات الإسرائيلية هذه الحقيقة ويعملون عادة بحذر داخل الجاليات اليهودية ، ولديهم تعليمات بأن يقوموا بمهامهم بأقصى ما يمكن من الحذق تفادياً لإحراج إسرائيل . ويحاولون أيضاً التغلغل بين العناصر المعادية للصهيونية لشلّ معارضتها»

وسرقة المعلومات العلمية هي إحدى الغايات الكبرى لعلميات الموساد ، والتي تبدأ عادة بمحاولة حشد العملاء المحليين :

> «بالإضافة إلى تجميع الأبحاث العلمية المطبوعة والدوريات التقنية على نطاق واسع عبر الوسائل المباحة في جميع أنحاء العالم ، يخّصص الإسرائيليون جزءاً كبيراً من عملياتهم الخفية لتحصيل المعلومات العلمية والتقنية السرية ، بما في ذلك محاولات التغلغل

في مشاريع الدفاع السرية في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية» .

«وتبحث سلطات الأمن داخل إسرائيل عن أدلة على علاقات غرامية محرمة يمكن أن تستغلها كدافع للتعاون . فمثلاً حاولت شين بيث (وكالة الاستخبارات الإسرائيلية المحلية) التغلغل في القنصلية الأميركية العامة في القدس عن طريق كاتب كان على علاقة غرامية مع فتاة من القدس . فزوّرت الوكالة قضية إجهاض ضد الموظف لحمله على العمل لحسابها ولكن المحاولة أخففت . وقبل محاولة الابتزاز هذه ، حاولت الوكالة دفع الفتاة الإسرئيلية إلى الحصول على معلومات من عشيقها» .

وتقول وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية إن نشاط إسرائيل التجسّسي شمل «مساعي فجّة لاستمالة حرس مشاة البحرية (في السفارة الأميركية في تل أبيب) بمكافآت مالية» . وتمضي الوكالة فتقول إنه عثر على مذياع خفي «زرعه الإسرائيليون» في مكتب السفير الأميركي عام ١٩٥٤ . وبعد سنتين اكتُشف أن جهازي هاتف في منزل الملحق العسكري الأميركي مراقبان . ويقول الدبلوماسي المتقاعد دون برغس : «بلّغ سفيرنا إد لوسون عن استراق السمع هذا في برقية إلى واشنطن قال فيها إن على وزارة الخارجية أن تفترض أن جميع الأحاديث في مكتبي ، وكذلك نص برقياتي خلال الأشهر الستة الماضية ، قد بلغت الإسرائيليين . وكان إد يُملي جميع برقياته على سكرتيرته» .

وخلال أزمة الرهائن في إيران عام ١٩٨٠ ، نقل الصحافي جاك أندرسون عن «تقارير للاستخبارات الأميركية» قدّمتها في الواقع السفارة الإسرائيلية بواسطة إيباك ، أن منظمة التحرير الفلسطينية لغمت السفارة لإحباط أية محاولة تقوم بها الولايات المتحدة لإنقاذ الرهائن ، وقد ثبت أن تقارير الاستخبارات هذه كاذبة .

وقد سئل موظف كبير في وزارة الخارجية عن نشاط الموساد الحالي في الولايات المتحدة فأجاب بصراحة :

«علينا أن نفترض أن لديهم وصلات لاسلكية لاستراق البرقيات في كل أنحاء المدينة . وكثيراً ما وجدت معلومات حساسة جداً في أحاديث أشخاص لا حق لهم في التوصل إلى مثل هذه المعلومات . وإذا سألت عمن لديه هذه الوصلات اللاسلكية ، يأتيني الجواب عادة «لا أدري ، ولكن من المؤكد أنه لسنا نحن» .

ويقول هذا المسؤول نفسه إنه لم يعط إطلاقاً معلومات حساسة على الهاتف ، «فعليك أن تحترم عبقريتهم ، وعملاء الموساد يعرفون كيف يدخلون في صلب النظام» .

«ليس من يحتاج إلى متاعب كهذه»

لا تزال مسألة تَسرُّب المعلومات السرّية مشكلة كبرى تواجه مخططي السياسة . ويقول مسؤول وعدت بأن أكتم اسمه إن زملاءه في عهد كارتر كانوا يتحفظون في أحاديثهم حتى في المجالس الخاصة الضيقة . وكان كلما رُفض طلب لإسرائيل في اجتماعات مشتركة للدوائر يحضرها ١٥ شخصاً على الأكثر ، ويعلم جميعهم أن المداولات تُعتبر سرّية جداً «يتقدم الملحق العسكري الإسرائيلي في السفارة أو المسؤول السياسي فيها أو السفير أو جميعهم بالاحتجاج بعد ساعات معدودة . فهم يعلمون مَن قال هذا أو ذاك الكلام ، ولو لم يدوّن شيء على الورق . وليس من أحد يحتاج إلى متاعب من هذا النوع» .

ويقول هذا المسؤول إن الجهاز الوظيفي «يرشح كالغربال» . وكان ديفيد ماكغفرن مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي ، عُرضةً للضغط دائماً .

وكانت السفارة الإسرائيلية تطالب باستمرار بنُسخ عن وثائق لا تزال مسودة وقبل أن تصل إلى مكتبه .

ولمواجهة هذا النوع من التسرب اتخذ بعض المسؤولين احتياطاتهم الخاصة .

ومع أنه لم توجّه التهم اطلاقاً إلى أولئك الذين اشتُبه بهم بأنهم يُهرّبون المعلومات إلى إسرائيل ، فإن السمؤولين لا يُحولّون الوثائق السرية إليهم في بعض الأحيان . ويجري التنبيه سراً على ضرورة إسقاط أسمائهم من لائحة التوزيع . وكان أحد هؤلاء من رجال الإدارة في عهد كارتر وريغان ويحتل الآن منصباً حساساً في قسم السياسة الخارجية . وفي عهد كارتر طلب من رؤسائه ألا يُحيلوا إلى مكتبه أية وثائق مصنّفة تتعلق بالشرق الأوسط . وكان رؤساؤه يتخذون أقصى الحيطة عندما يبحثون مثل تلك الأمور في أية جلسة يحضرها ، ويقول أحد زملائه عنه بأنه «رجل لامع ويملأ مكانه في الدولة . ولكنه يصبح أعمى عندما يكون الأمر متعلقاً بإسرائيل» .

ويحدد اللوبي الموالي لإسرائيل موظفي الحكومة الذين يعتبرهم غير متعاطفين مع احتياجات إسرائيل لمهاجمتهم شخصياً بل وتحطيم مستقبلهم في الوظيفة . وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ بدأت حملة تطهير واسعة النطاق فور تسلّم الرئيس كارتر مقاليد الحكم . ومحرّك تلك الحملة هو سناتور فلوريدا الديموقراطي ريتشارد ستون ، المؤيد الغيور لإسرائيل[١٠] . وفي أوائل تعيينه رئيساً للجنة مجلس الشيوخ الفرعية الخاصة بالشرق الأوسط ، أحضر معه لائحة بالمستهدفين في البيت الأبيض . وفي رأيه أن ١٥ موظفاً لم يكونوا يؤيدون بما يكفي إسرائيل واحتياجاتها من الأسلحة ، وأراد نقلهم إلى مناصب لا تشكّل آراؤهم فيها مشكلة لإسرائيل . وبين المستهدفين كان وليام كوانت مساعد بريجنسكي في أمور الشرق الأوسط ، ولس جانكا الذي خدم في لجنة

الأمن القومي في عهد فورد . والآخرون ضبّاط عسكريون برتبة عقيد . غير أن بريجنسكي رفض طلبات السناتور ستون . ويقول مسؤول كبير في البيت الأبيض أنه «بعد ضغط شديد لبضعة أيام» اضطر السناتور إلى التخلي عن مطالبه . وعلى الرغم من فشل مطالبه ، فقد أثارت ضجة . وقال أحد الضباط : «أرى من السخرية حقاً أن يتوجه سناتور أميركي إلى مستشار للرئيس في الأمن القومي ويطلب منه طرد أميركيين بحجة عدم كفاية ولائهم لبلد آخر» .

«التسرّب يضرّ بسياسة أميركا الخارجية»

تسبّب التسرّب الكبير للمعلومات إلى إسرائيل في نكسات خطيرة لعلاقاتنا مع جيرانها أربع مرات في السنوات الأخيرة . وفي المرة الأولى حطّم ترتيبات مع الأردن لو بقيت لَخدمت مصالح أميركا الأمنية بنجاح لمدة سنوات .

فبموجب اتفاق سري طويل الأمد كان العاهل الأردني الملك حسين يتلقى دعماً مالياً من وكالة الاستخبارات المركزية . وهذا نظام عادي لدعم الاستمرار ابتكره البريطانيون . وبموجبه ينال الزعماء المعتدلون أمثال الملك حسين دفعات مقابل خدمات مفيدة ، تساعدهم على الاحتفاظ بقاعدتهم السياسة من غير أن يكونوا محلياً مسؤولين أمام أحد .

في أوائل عهد إدارة كارتر ، صدر أمر بإجراء مراجعة في البيت الأبيض لكل العمليات السرية ، بما في ذلك طبعاً مدفوعات وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية في الشرق الأوسط . وحضر ١٩ شخصاً اجتماع المراجعة الذي عقد في مطلع شباط (فبراير) ١٩٧٧ ، ويقول أحدهم وهو مسؤول كبير : «كنت أخشى في ذلك الحين من تسرّب أخبار الجلسة» . وبعد بضعة أيام ظهر في الواشنطن بوست تقرير بعنوان «وكالة الاستخبارات المركزية تدفع الملايين للعاهل الأردني الملك حسين»[١١] .

وقال الكاتب بوب ودوارد إن وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية

دفعت على مدى ٢٠ سنة « مبالغ سنوية سرّية مجموعها بالملايين» للملك حسين . وأضاف أن آخر دفعة في ١٩٧٦ كانت ٧٥٠,٠٠٠ دولار . وقد أثار افتضاح هذا التدبير ضجة عالمية واسعة النطاق .

وما أن اطلع سناتور سوث داكوتا جيمس ج . أبو رزق على مقالة ودوارد في الواشنطن بوست ، حتى استدعى هارولد سوندرز الذي كان مسؤولاً في مجلس الأمن القومي ، وتلقى منه تأكيداً أن إسرائيل أيضاً كانت تقبض كالأردن دفعات سرية من وكالة الاستخبارات المركزية[١٢] . ويذكر أبو رزق أن سوندرز قدّر أنه خلال الفترة التي قبض فيها الملك حسين حوالى عشرة ملايين دولار ، نالت إسرائيل ٧٠ مليون دولار لمساعدتها في دعم برنامجها الناشىء للمساعدات الخارجية لأفريقيا . ويعتقد أبو رزق أن هذه الدفعات ستستمر لإسرائيل . أما الملك حسين فقد استخدم الأموال للاحتفاظ بعلاقات متينة مع قبائل البدو في مملكته الصحراوية .

وبعد التأكد من هذه المعلومات اتصل أبو رزق بودوارد وسأله إذا كان على علم بمساعدات وكالة الاستخبارات المركزية لإسرائيل عندما كتب عن مدفوعاتها للأردن ، ويقول أبو رزق : «أقر ودوارد بعلمه بالدفعات لإسرائيل ولكنه قال إنه يعتقد أن الظروف مختلفة ، ولهذا السبب لم يذكرها في مقاله» . ويقول أبو رزق أنه اشتعل غضباً ساعتئذ من تبرير ودوارد وتغطيته «الانتقائية» للأنباء حتى أنه صاح به في الهاتف : يبدو لي أنه كان من الأفضل ترك هذا النوع من الحكم لقراء البوست» .

وحاول أبو رزق عبثاً مدة أشهر إثارة اهتمام الصحافيين في واشنطن بمدفوعات وكالة الاستخبارات لإسرائيل[١٣] . وبعد أشهر هدأت العاصفة حول الأردن ، وذكر جاك أندرسون في زاويته المدفوعات لإسرائيل ولكن لم تصدر أية ضجة حولها .

وكان زبيغنيو بريجنسكي ، مستشار كارتر للأمن القومي ، يرى أن تدبير وكالة الاستخبارات مع الأردن «مفيد جداً» للولايات المتحدة ، ولكن نتيجة لافتضاحه كان لا بد من إلغائه ، وأُحرج الملك حسين ، وعانت الولايات المتحدة نكسة في علاقاتها مع العالم العربي .

وقد أحرج التسرّب الثاني العلاقات الأميركية ـ السعودية إلى حدٍّ أدّى إلى أبعاد ضابط للاستخبارات عن المملكة العربية السعودية . فبعد سقوط شاه إيران عام ١٩٧٩ ، تكهّنت بعض الأوساط باحتمال سقوط نظام الحكم السعودي كذلك . فنقل رئيس محطة الاستخبارات الأميركية المركزية في المملكة العربية السعودية هذه المعلومات إلى واشنطن في برقية سرية معقباً بأنها مجرّد إشاعة وليست إرهاصاً . وبناء على هذه البرقية وعلى تقارير وتحليلات أخرى في واشنطن ، أصدرت وكالة الاستخبارات وثيقة للتوزيع المحصور بالوسط السياسي الرسمي . وتبحث الوثيقة في استقرار نظام الحكم السعودي . غير أن نبأ تَسرَّب إلى الصحافة يقول خطأ أن رئيس مركز وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية في المملكة العربية السعودية يتكهن بسقوط الحكم السعودي خلال ستة أشهر .

وكان جون س . وست ، الحاكم السابق لنورث كارولينا ، سفيراً لأميركا في المملكة العربية السعودية حينذاك . ويقول وست «طبعاً لم يكن هناك تكهّن بسقوط الحكم السعودي ، ولكنه هكذا جاء في الأنباء» . وقد أثارت هذه الرواية استياء شديداً في العاصمة السعودية فطُلب من رئيس المركز مغادرة البلاد(١٤) .

وواجه وست مشاكل أخرى بسبب تسرّب المعلومات . ففي مناسبة أخرى ، وهذه المرة في العام ١٩٨٠ ، أدى تسريب موظف حكومي معلومات سرية إلى تدمير بعثة حساسة إلى المملكة العربية السعودية ، وكذلك إلى

مجابهة مكلفة في رأي وست بين رئيس الولايات المتحدة ومجلس الشيوخ . وجاء التسرّب من اجتماع سرّي عُقد في البيت الأبيض حيث اتخذ وست ومجموعة صغيرة من كبار المسؤولين قراراً بشأن عدة طلبات سعودية لشراء عتاد حربي . ويقول وست «كانت صفقة الأسلحة ذات أهمية عظيمة جداً جداً للسعوديين» . ويضيف :

«لقد كان من الضروري جداً عدم إحراجهم (السعوديين) بصفتهم زبائن لهم شأنهم . وفيما كنا نستعرض المواد المطلوبة ، قلت مهما فعلنا يجب أن لا نقول «لا» للسعوديين بصدد أي من هذه المواد . فمن المهم جداً أن نتجنب ردهم خائبين» .

وافقت المجموعة على أربعة طلبات ، ووجدت الاثنين الآخرين مثيرين جداً للجدل . فقد أراد السعوديون شراء طائرات أواكس لجمع المعلومات السرّية والإنذار المبكر وهي من التكنولوجيا المتقدمة جداً . وأرادوا كذلك شراء حاملات قنابل لطائرات أف ـ ١٥ التي هي في حوزة المملكة العربية السعودية منذ مدة . ومن شأن هذه المبيعات أن تثير ثائرة إسرائيل المجاورة ، ولم تكن إدارة كارتر تود الإساءة إلى أي من الحكومتين .

واقترح وست حلولاً للمشكلتين ، فقال للمجموعة «دعونا نفعل هذا» :

«إن حاملات القنابل للقاذفات لم تُعتمد بعد في النظام الأميركي . ولا تزال هناك بعض العيوب بحاجة إلى علاج . فلنوضح لهم أننا لا نستطيع اتخاذ قرار إلا متى قررنا أن حاملات القنابل أصبحت صحيحة وتُلبّي متطلباتنا . وهذا الإيضاح سيرضي السعوديين» .

وفيما يتعلق بموضوع الأواكس المحرج ، فقد قدّر وست أن السعوديين سيسحبون طلبهم لشرائها إذا استأنفت الولايات

المتحدة العملية التي بدأتها خلال الفترة الحرجة عقب سقوط شاه إيران . ففي تلك الفترة ، يقول وست ، «لبّت الولايات المتحدة حاجة السعوديين إلى المعلومات السرّية بتشغيل طائرات أواكس من قواعد سعودية وتزويد الحكومة السعودية بالمعلومات التي تجمعها الأواكس في تحليقاتها» .

وقال وست للمجموعة : «سأوضح للسعوديين أن الولايات المتحدة لن تستطيع تسليم الطائرات الجديدة قبل ١٩٨٥ ، وحتى ذلك الحين يُحتمل أن تصبح تكنولوجيا هذه الطائرات قديمة» .

قبلت المجموعة توصيات وست . وهكذا صار يمكن للسعوديين شراء المواد الأربع التي لا تثير جدلاً ، فيما يطرح الطلبان الآخران جانباً بشكل لا يسيء إليهم . وقال وست : «لقد كُلّفت بإيضاح هذه القرارات شخصياً لدى عودتي إلى المملكة العربية السعودية» .

ولكن مرة أخرى تسرّبت معلومات حساسة بطريقة ملتوية . يقول وست :

«في اليوم الذي غادرت فيه البلاد عائداً إلى المملكة العربية السعودية ، نشرت النيويورك تايمز نبأ تحت عنوان «يقال أن كارتر رفض طلباً سعودياً للأسلحة» . وجاء في أنباء أخرى أن اجتماعاً رفيع المستوى عُقد في البيت الأبيض قرّر رفض الطلب السعودي . وبعد مداولات استغرقت أياماً حول كيفية تبليغ هذا الرفض للسعوديين ، كُلّف وست بأن يقول لهم «لا» فقط(١٥) . ولم أعلم بالتسرّب إلا بعد أن وصلت إلى المملكة العربية السعودية وأنا جاهز لمقابلة المسؤولين السعوديين حسب مواعيد حُدّدت مسبقاً . غير أن هذه الأنباء صفعتني ساعة نزولي من الطائرة . لقد كانت رهيبة» .

أوردت النيويورك تايمز الجواب السلبي الوقح الذي نبّه وست إلى وجوب تفاديه مهما كان الثمن . «فقد دمّر كلّ فرص النجاح لمهمتي الدبلوماسية» .

ولا يدري وست كيف حصلت الصحف على التقرير المسيء . فلم يحضر الاجتماع في البيت سوى عدد قليل من الأشخاص ، ولكن دُوِّنت ملاحظات وأُعدّت مذكرات . ويشكّ وست في أن الرواية التي أُدخلت عليها عمداً أشياء مغلوطة «سرّبها شخص يريد الإساءة إلى العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية» .

وبعد بضعة أشهر ، استأنفت إدارة كارتر عمليات أواكس من قواعد سعودية ، غير أن المسؤولين الذين أزعجتهم الأنباء الصحفية السابقة قرروا الإصرار على شراء طائرات أواكس خاصة بهم ، وشنّوا حملة بوسائل العلاقات العامة في الولايات المتحدة بلغت ذروتها في صدام عنيف مكلف استمر سنتين في مجلس الشيوخ .

ويقول وست إنه لولا تسرُّب الأنباء في الأصل لَقبل السعوديون قرار إدارة كارتر ، ولما ظهر الجدل حول الأواكس على السطح ، ولأعفي المكلّفون الأميركيون من دفع مبلغ ٢ ,١ بليون دولار إضافي مساعدة لإسرائيل ، وهو الثمن الذي طلبه اللوبي الإسرائيلي كتعويض عن خسارته في عملية التصويت على الأواكس في مجلس الشيوخ[١٦] .

ويوضح وست إن تسرّب المعلومات إلى إسرائيل تكرر كثيراً ، مما حمله على فرض قيود صارمة على الاتصالات :

«لا أضمّن برقياتي إطلاقاً أي شيء يطال إسرائيل بالانتقاد . ومع ذلك ، وبسبب المصادر السرّية للمعلومات ، ليس هناك أي سرّ يخفى على إسرائيل . والإسرائيليون يعلمون بكل شيء ساعة وصوله إلى واشنطن . أقول هذا من غير تحفظ» .

ويضيف وست أنه إذا أراد أن ينقل معلومات تُعتبر انتقادية لإسرائيل بوجه من الوجوه ، يشعر بالاطمئنان باستعماله خط الهاتف المفتوح بدلاً من البرقيات السرية جداً .

بيد أن مشاكل وست مع اللوبي الإسرائيلي لم تنته بخروجه من السلك الدبلوماسي . وقبل أن يترك منصبه عام ١٩٨١ قال في مقابلة صحفية بحدة : «إن أصعب معضلة» صادفها في عمله كسفير هي البحث عن سبب تحريم إجراء محادثات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية[١٧] .

وقد سبّب هذا التعليق المهذب متاعب لوست عندما عاد إلى حياته الخاصة . فتعيينه أستاذاً ممتازاً لدراسات الشرق الأوسط في جامعة نورث كارولينا أثار احتجاجاً قوياً من جماعة من يهود سوث كارولينا بزعامة سناتور الولاية هايمان روبين . ويقول وست «اتهمتني الجماعة بالتحيُّز . وقد أزعج الاحتجاج إدارة الجامعة حتى أن إعلان تعييني تأخر أكثر من سنة» . وعندما علم وست بالاحتجاج طلب من روبين ترتيب لقاء مع جماعته . وكانت النتيجة مناقشة صريحة استغرقت ساعتين بين المنتقدين والسفير الذي تحوّل إلى استاذ . وفي أعقاب ذلك ، يقول وست «هدأ الجدل» وتسلّم منصبه .

وفي ١٩٨٣ دبّرت السفارة الإسرائيلية نفسها تسريب نبأ أوقف بالفعل دعماً أميركياً لقوة تدخّل أردنية ، مع أنها أخفت دورها . وكان البيت الأبيض يدرس سراً اقتراحاً تساعد بموجبه الولايات المتحدة الأردن على إنشاء قوة تُحمل جوا ، وتستطيع تأمين مساعدة سريعة لأية دولة عربية مجاورة تتعرض للخطر . ويقول مسؤول في البيت الأبيض :

«عندما طلبت البحرين مساعدة خلال الأزمة الإيرانية ، أراد الأردن مساعدتهم ولكنه لم يجد طريقة للوصول إلى هناك . ففكرة إنشاء قوة أردنية فكرة وجيهة . وينبغي أن يكون العرب قادرين على حماية أراضيهم . وبدلاً من

وجود قوة أميركية للتدخل السريع تتوجه إلى منطقة الخليج ، من الأفضل أن يقوم العرب بهذه المهمة بأنفسهم . وأن يدافع المسلمون عن أرض إسلامية أفضل من أن يتولى ذلك شباب أميركيون» .

ووصف ل . دين براون ، السفير السابق لدى الأردن ، الاقتراح بأنه «نعمة» لبلدان الخليج الصغيرة[١٨] . «وكل ما يحتاج إليه الأردن هو طائرات نقل من نوع سي ـ ١٣٠ لنقل الأسلحة الخفيفة جداً» .

في البدء لم تُبدِ إسرائيل أي اعتراض . ولما أبلغ موشي أرينز ، السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة حينذاك ، بالاقتراح اكتفى بالاستماع . ويقول مسؤول في البيت الأبيض كان قريباً من المشروع : «قلنا لأرينز إننا سنضع نصب أعيننا المصالح الإسرائيلية ، ولكننا سنقدم على المشروع . وسنمضي بطريقة لا تؤذي إسرائيل» .

واعتبر رد فعل إسرائيل غير الالتزامي عن خطأ بمثابة ضوء أخضر ، وبعد الحصول على إذن من لجنة الاستخبارات في الكونغرس ، بدأت إدارة ريغان المفاوضات السرية .

وبعد أن غادر أرينز ليصبح وزير الدفاع في إسرائيل ، واجه الاقتراح المتاعب . وعندما أطلع جورج شولتز ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، مئير روزين ، سفير إسرائيل الجديد ، على التقدم الذي أحرزه الاقتراح ، أثار السفير فجأة اعتراضات عليه . وأوعزت السفارة إلى مراسل الإذاعة الإسرائيلية بعد أن أطلعته على الموضوع بأن يقابل النائب كلارنس لونغ ، رئيس اللجنة النيابية للمخصصات ، والتي تنظر في المساعدات لإسرائيل «فيسخبرك القصة بأكملها» . وتعاون لونغ ، وأذاع راديو إسرائيل القصة ، ودارت دائرة الجدل في إسرائيل ، وانضمّت إيباك إلى المعمعة وفتحت نيران مدافعها .

وعلّق مسؤول في البيت الأبيض بقوله : « ما أن أصبحت القضية علنية

حتى تراجع أيضاً الملك حسين لأنه لا يريد أن يبدو أداة بيد الأميركيين» . ويقول هذا المسؤول انه هو وزملاؤه في البيت الأبيض مقتنعون بأن القصة برّمتها كانت نبأ دبّرت السفارة الإسرائيلية تسريبه بعناية . وقد تأخر حتى يكون أرينز قد غادر واشنطن» . وكانت ضربة صدرت عن دوك لونغ والإذاعة الإسرائيلية بحيث لا يمكن ردها إلى السفارة الإسرائيلية . ويقول السفير الأميركي السابق براون إن هذا التسرّب كان لعبة إسرائيلية «مقصودة» .

«وزارة الخارجية تَرْشَح كالغربال»

أغرق تسرّب الأخبار تلكوت سيلي ، السفير الأميركي لدى سورية ، في ماء ساخن عام ١٩٨١ ، وذلك عندما بعث ببرقية سرّية من سورية إلى وزارة الخارجية يحتج فيها على مشروع قرار تقدم به في مجلس النواب ستيفن سولارز ، عضو لجنة الشؤون الخارجية . ويمثل سولارز حياً من نيويورك يعيش فيه عدد كبير من اليهود القادمين أصلاً من سورية ، وينتقد مشروع القرار سورية لعدم سماحها بخروج المزيد من اليهود من أراضيها .

حذرت برقية سيلي من أن المصادقة على مشروع القرار هذا يجعل سورية أقل تعاوناً . ويوضح سيلي فيقول : «قلت في برقيتي إذا كان سولارز مخلصاً وجاد في إخراج اليهود من سورية ، فلن يمضي قُدماً في مشروعه هذا . أما إذا كان يريد كسب الناخبين فعليه أن يفعل شيئاً آخر» . فتسربت محتويات البرقية إلى سولارز الذي اتصل بوزير الخارجية فانس وقال له «إسمع ـ عليك أن تُخرج سيلي من هناك» . فطار صواب فانس لهذا التسرّب .

بقي سيلي في منصبه ، غير أن وزارة الخارجية لم تفعل شيئاً لدحر مشروع القرار . وعندما طرح للتصويت في مجلس النواب لم يرتفع سوى صوت معارض واحد .

والموظف الذي سرّب البرقية إلى سولارز كان يعمل لدى إد ساندرز ، ضابط الاتصال الرسمي لكارتر مع الجالية اليهودية ، والذي كان له حينذاك مكتبان ، واحد في وزارة الخارجية والآخر في البيت الأبيض . وبعد أن اكتُشف أمره لم يُعاقَب ، بل نُقل إلى وظيفة أخرى .

وقد أكّد تسرّب الأخبار والمعلومات مخاوف الدبلوماسيين الذين يعارضون وجود مكتب اتصال يهودي في وزارة الخارجية . ويقول دبلوماسي في تلك الفترة عن ساندرز أنه «إنسان لطيف جداً ، وهو هناك ليقوم بواجبه بناء لطلب الرئيس . ولكن لا يجوز في الوقت ذاته أن تخرج بعض المواد التي نتعامل بها من هذا المبنى إلى أي شخص» .

وكان هارولد سوندرز ، وهو خبير في شؤون الشرق الأوسط ، تورط أحياناً في مشاكل لإشارته إلى هموم عربية ، قد أعرب يوماً لفانس عندما كان مساعداً له ، عن شعوره[١٩] . وقال : «هل تستطيع أن تتصوّر ممثلاً لمصانع الفولاذ الأميركية عضواً في مكتب التعرفات الجمركية في وزارة الاقتصاد؟» كان فانس أيضاً يعارض هذا التدبير ، غير أنه مرّت شهور قبل أن يُقفل مكتب ساندرز في وزارة الخارجية .

ويشير سيلي إلى سبب معقول جداً لموجة التسريبات هذه : إنه انتشار آلات النسخ[٢٠] . ويقول أنه عندما كان سفيراً في سورية عمل على افتراض أن الإسرائيليين يعرفون كل ما يرسله إلى واشنطن . ويضيف : «المشكلة تكمن في نظامنا الخاص بتصنيف المعلومات . إذ حتى لو جعلنا التوزيع يقتصر على ٢٠ نسخة فقط لكل إدارات الحكومة ، فقد تعمد إحداها إلى نسخ بضع عشرة صورة إضافية عن نسختها ، من أجل استعمالها الخاص ، وهذا عمل يتعذر ضبطه» .

وينحي قدامى المسؤولين باللائمة في معظم حالات التسريب على الذين

يعيّنون في مناصب سياسية مسؤولة في وزراة الخارجية ، من خارج ملاك وزارة الخارجية ، وليس على الدبلوماسيين المتفرغين . وفي الأشهر الأولى من إدارة ريغان كان مستشاره للأمن القومي ريتشارد ألن يُعتبر متعاطفاً جداً مع المصالح الإسرائيلية . والحقيقة هي أنه كان بحكم الواقع مسؤولاً عن السماح بالتعيينات ، ويشجّع على تعيين الأشخاص المقبولين لدى دولة إسرائيل في المناصب الحساسة . وبعد أن ترك ألن العمل في الحكومة ، كما يقول مسؤول كبير في وزارة الخارجية ، «لم تكن هناك حاجة لمن يحلّ محلّه لأن ثمة أشخاصاً موالين للمصالح الإسرائيلية ـ ندعوهم سُعاة البريد ـ تَجدهم في كل دائرة مهمة» .

ويلاحظ دبلوماسي كبير هو الآن في إجازة أن «التسرّبات لا تأتي عن طريق موظفي وزارة الخارجية المحترفين . ولكنها ، حسب ما أعرفه من خبرتي ، تأتي من الموظفين الذين يجيء بهم المعيّنون سياسياً . فكل إدارة تجيء ومعها كثيرون منهم ، ويبدو أنهم منتشرون في كل مكان» . ويقول دبلوماسي «إن هؤلاء الهواة (الفالتين) يوجدون بكثرة في الطبقة السابعة حيث مكاتب كبار موظفي الخارجية ، وبين المسؤولين عن تخطيط السياسة ، وكذلك في البيت الأبيض . وهكذا يُتاح لهم التوصل إلى مواد حساسة» . ويضيف الدبلوماسي : «من المؤسف أن ليس لديهم فكرة عن الانضباط ولا الشعور بالولاء كما هي الحال بالنسبة إلى المحترفين» .

وتصدر بعض التسرّبات عن عدد قليل من أعضاء الكونغرس وموظفيهم ، ويذكر موظف سابق في وزارة الدفاع : «في الكابيتول هيل أشخاص ينظر إليهم البنتاغون كوسطاء لإسرائيل . وهذا أمر لا ريب فيه ، فقد حدث أكثر من مرة أن طلب منا نواب وشيوخ معلومات سرية كنا نعلم جيداً أنها ليست لاطلاعهم الشخصي بل لنقلها إلى إسرائيل» .

«فمثلاً تأتينا رسالة خطية من نائب يقول فيها أنه سمع أن البنتاغون وضع دراسة عن الميزان العسكري بين إسرائيل وجيرانها العرب ، ويودّ أن يحصل على نسخة عن هذه الدراسة . فنجيبه بالقول «لا نستطيع تزويدك بنسخة ولكننا على استعداد لأن نطلعك شفهياً على موجز لها» . فيرد بقوله : «آسف ، لست مهتماً بملخص شفوي» .

قضية ستيفن براين

ترى جميع هذه المصادر أن التغلغل الإسرائيلي في وزارتي الخارجية والدفاع بلغ ذروته في عهد ريغان . وفي ١٩٨٤ استخدم أشخاص معروفون بصلاتهم الحميمة مع إسرائيل في مكاتب جميع الموظفين الإداريين ، وخاصة في وزارة الدفاع حيث يجري التداول عادة حول تكنولوجيا الأسلحة السرية جداً وغير ذلك من المواد الحساسة .

ويرئس ديوان الموظفين فريد أيكل ، وكيل وزارة الدفاع للأمن الدولي . والثلاثة الأهم في هذا القسم هم ريتشارد بيرل مساعد أيكل لسياسة الأمن الدولي ، وستيفن براين النائب الأول لريتشارد آرميتاج مساعد الوزير لشؤون الأمن الدولي . وكان كوتش في السابق موظفاً في المنظمة الصهيونية الأميركية . وكان بيرل موظفاً لدى سناتور واشنطن الديموقراطي هنري جاكسون الذي يُعتبر من أكثر أنصار إسرائيل تحمساً ، واشتهر بأنه وسيط لنقل المعلومات إلى الحكومة الإسرائيلية . أما ستيفن براين فقد جاء إلى الإدارة في ظل أسوأ الشبهات .

ويتمثل مكتب براين في هيئة مشتركة يُطلق عليها اسم اللجنة الوطنية للإفراج السياسي ، تناط بها مسؤولية الموافقة على نقل التكنولوجيا المتعلقة بالأسلحة . وتضم هذه اللجنة ممثلين عن وزارة الخارجية ومجلس الأمن

القومي والاستخبارات ووزارة الدفاع . واتهم براين علانية عام ١٩٧٨ بعرض وثيقة سرية جداً عن القواعد الجوية السعودية على مجموعة من الموظفين الإسرائيليين الزائرين[٢١] .

ونشأت التهمة من واقعه عرضية ذكرها مايكل سابا ، وهو صحافي وموظف سابق في الجمعية القومية للعرب الأميركيين . فقد أفاد سابا ، الذي وافق بلا تردد على الخضوع لاختبار آلة تحرّي الكذب من قبل مكتب التحقيقات الفدرالي ، بأنه سمع براين يقدّم عرضه فيما كان يتناول طعام الفطور في أحد المطاعم . وكان براين حينذاك عضواً في الهيئة العاملة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ . وقد وصف دبلوماسي كبير المشكلة التي كان يواجهها موظفو وزارة الخارجية في تلك الفترة ، فقال : «كلّما دخل براين الغرفة كنا نلزم جانب الحذر الشديد» .

وخلال عاصفة الجدل أوقف براين عن العمل في اللجنة ثم أعيد إلى وظيفته فيما بعد[٢٢] . وفي وقت لاحق ترك منصبه في اللجنة ليصبح مديراً تنفيذياً للمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي ، الذي أنشئ ـ كما تقول أسبوعية «الجويش ويك» : «لإقناع الناس بأن أمن إسرائيل وأمن الولايات المتحدة مترابطان»[٢٣] . ولما انتقل براين إلى منصب في وزارة الدفاع ، حلّت زوجته شوشانا مكانه في المعهد .

وبعد تسعة أشهر أوصى قضاة التحقيق بتشكيل هيئة محلّفين كبرى للنظر في الأدلة ضد براين . وبحسب وزارة العدل فإن شهوداً آخرين شهدوا بأن لبراين اتصالات بإسرائيل . حتى أن مذكرة لهذه الوزارة مؤرخة في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ ، تحدثت عن «نقاط لم يُبتّ فيها حتى الآن مفادها : (أ) أن براين كان يجمع معلومات سرية للإسرائيليين ، و(ب) أنه كان يعمل بمثابة عميل غير رسمي لهم ، و(ج) أنه كان يكذب بهذا الشأن . . .»[٢٤] ودرست

وزارة العدل القضية على مدى سنتين . ومع أنها تحققت من أنه كانت لبراين «علاقة وثيقة غير عادية مع إسرائيل» ، لم توجّه ضده أية تهمة . وفي أواخر ١٩٧٩ أقفل ملف الدعوى . وفي أوائل ١٩٨١ عيّن براين نائباً أول لريتشارد بيرل في البتناغون .

وبقي براين في منصب المسؤولية الرفيع هذا لعدة سنوات ، وحاز مرتين على أعلى استحقاق مدني من وزارة الدفاع ـ مدالية الخدمة العامة المميزة . ويبدو أن الرئيس رونالد ريغان نسي (أو تجاهل) الشكوك التي أحاطت ببراين ، عندما أصرّ في أحد الأيام على أن براين قدّم مساهمات لا تُمحى لدفاعنا القومي جعلته يستحق احترام زملائه وإعجابهم وإقرار الأميركيين كافة بفضله»[٢٥] .

وكان بيرل نفسه أيضاً موضوع جدل له علاقة بإسرائيل . فقد سجّل قسم المراقبة في مكتب التحقيقات الفدرالي عام ١٩٧٠ ، حديثاً لبيرل وهو يبحث في معلومات سرية مع شخص في السفارة الإسرائيلية[٢٦] . وتعرّض بيرل للهجوم عام ١٩٨٣ عندما نشرت الصحف أنه تلقى مبالغ كبيرة من المال لتمثيل مصالح شركة إسرائيلية للأسلحة . ولكن بيرل نفى وجود تضارب في المصالح ، مصراً على أنه ، وإن كان قد قبض مالاً لقاء هذه الخدمات عقب تسلّمه منصبه في وزارة الدفاع ، فإنه عمل لمصلحة الشركة الإسرائيلية في الفترة الفاصلة بين وظيفتين حكومتين .

ونظراً لهذه الشكوك التي حامت حول بيرل وبراين أوكلت إدارة ريغان إليهما مهمّات من شأنها ، كما كانت تأمل ، إبعادهما عن مسائل تتعلق بإسرائيل . ولكن مسؤولاً في وزارة الخارجية لاحظ أن هذا التدبير لم يؤد إلى النتيجة المرجوة . إذ إن المسائل الحساسة المتعلقة بنقل التكنولوجيا ، والتي تؤثر في مصالح إسرائيل ، ظلّت تسوّى في مكاتب بيرل وبراين في كثير من الأحيان .

وعلى الرغم من التحقيقات ، احتفظ براين بمسؤوليته عن أحد أعلى التصنيفات الأمنية الممكنة في وزارة الدفاع : إنه التصنيف المشفّر ، سرّي جداً ، الذي يتيح له الاطلاع على الوثائق والمعلومات الحكومية ، أينما كانت ، وبلا حدود تقريباً . وقد شرح موظف كبير في وزارة الخارجية أهمية هذه الصلاحية المعطاة لبراين بقوله : «يستطيع براين بهذا التصنيف المشفّر سري جداً ، أن يبقى على اطلاع دائم ، ليس فقط على ما تتوصل إليه الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا ، بل على ما تأمل أن يتوافر لدينا في المستقبل نتيجة الأبحاث والتطويرات السرية أيضاً» .

«أنا أتكفل بالكونغرس»

يذكر الأميرال توماس مورر مثلاً مثيراً على نفوذ اللوبي الإسرائيلي أيام كان رئيساً لهيئة الأركان المشتركة[٢٧] . ففي أثناء الحرب العربية الإسرائيلة عام ١٩٧٣ جاءه مردخاي غور ، ملحق الدفاع في السفارة الإسرائيلية الذي أصبح فيما بعد رئيساً لأركان القوات الإسرائيلية ، طالباً منه أن تزوّد الولايات المتحدة إسرائيل بطائرات مجهزة بصواريخ جو ـ أرض مضادة للدبابات من تكنولوجيا عالية يطلق عليها اسم مافرك . ولم يكن لدى الولايات المتحدة حينذاك سوى سرب واحد مجهّز بهذه الصواريخ فقال مورر لغور :

> «لا أستطيع أن أعطيكم هذه الطائرات فليس لدينا منها سوى سرب واحد . أضف إلى هذا أننا ما زلنا نجرّبه لإقناع الكونغرس بحاجتنا إلى هذا النوع من العتاد . وإذا أعطيناكم السرب الوحيد لدينا ، أقام الكونغرس القيامة علينا» .

وحدّق مورر في وجهي بنظرات ثاقبة ارتعدت لها فرائص جيل كامل من الرتباء البحريين وقال : «أتعلم ماذا كان رده؟ قال لي غور : أنت تعطينا الطائرات ، وأنا أتكفل بالكونغرس» . وبعد أن توقف مورر برهة عن الكلام تابع

يقول «وهذا ما فعله» . وذهب سرب أميركا الوحيد المزوّد بصواريخ مافرك إلى إسرائيل .

وكان مورر يحدثني في مكتبه في واشنطن بصفته مستشار مركز جامعة جورجتاون للدراسات الاستراتيجية والدولية . قال إنه عارض بقوة هذا الأمر ولكن معارضته رُفضت «بذريعة سياسية على مستوى رئاسة الدولة» . وأشار الأميرال إلى أن الرئيس ريتشارد نيكسون كان حينذاك في خضمّ مواجهته لفضيحة ووترغيت ، وأضاف يقول :

«لم أرَ في حياتي رئيساً ـ كائناً من كان ـ يقف في وجههم (الإسرائيليين) . حقاً إنه لشيء يُبلبل العقل . فهم يحصلون دائماً على ما يريدون . ويعرف الإسرائيليون ماذا يجري في أي وقت . ويبلغ بي الأمر حدّ الامتناع عن تدوين أي شيء .

«ولو عرف الشعب الأميركي مدى قبضة هؤلاء على حكومته لهبّ إلى السلاح . فمواطنونا لا يعرفون شيئاً عما يجري» .

وفي مناسبة أخرى أدّى الخوف من ضغط اللوبي الإسرائيلي إلى غضّ النظر عمداً عن قرار أساسي بشأن مبيعات الأسلحة لإسرائيل مستقبلاً . والقرار يمثل إجماع الإخصائيين في البنتاغون على أن إسرائيل لديها من القوة العسكرية ما يكفي لسد احتياجاتها ابتداء من العام ١٩٧٥ . إذ كانت قد بلغت مستوى التفوّق الاقليمي الكاسح . وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦ ، رفعت هيئة نقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط تقريراً إلى وزير الدفاع دونالد رمسفيلد ختمته بالقول إنه ليس من الضروري بيع مزيد من الأسلحة لإسرائيل . غير أن رمسفيلد لم يرسل التقرير إلى وزارة الخارجية . وكانت إدارة فورد في آخر أيامها ، فكان من المحتمل أن يعطي تحويل التقرير كوثيقة رسمية ومن ثم تسرّب أخبارها ، الأفضلية للديموقراطيين عند اللوبي الإسرائيلي .

وكثيراً ما يجري دفع التجمعات اليهودية الأميركية للعمل على تطرية وزير الخارجية وغيره من المسؤولين ، ولا سيّما قبل أن يقوم رئيس وزراء إسرائيل بزيارة الولايات المتحدة . ويقول مسؤول كبير في وزارة الدفاع : «تعدّ إسرائيل دائماً لائحة بالمشتريات تسلّمها لرئيس الوزراء ونحن نقرر ما هي المواد التي تحتاج والتي لا تحتاج إلى بحث . ونحاول أن نسوي الأمور مسبقاً» . وهناك تَحسُّب دائماً من أن يتناول رئيس الوزراء الإسرائيلي موضوع الأسلحة مع الرئيس الأميركي رأساً ، فيحاول البنتاغون الموافقة على كل ما يمكن . «وقد نقرر أننا لا نريد هذا الصندوق الأسود الالكتروني مثلاً أن يكون موضوع بحث بين رئيسنا ورئيس الوزراء الإسرائيلي ، فنوافق عليه مسبقاً» .

وفي إحدى المناسبات قدّم إد ساندرز ، مستشار كارتر للشؤون اليهودية ، شكوى إلى مكاتب مجلس الأمن القومي يقول فيها : «إنني أتلقى أسئلة كثيرة من النواب اليهود عمّا يُسمّى (الـ ك ـ٩٥ج) ، فما عسى أن يكون هذا؟ ويسألون لماذا نحن معقدون إلى هذا الحد بشأنه؟ أو ليس بالإمكان السماح به لإسرائيل؟ إن الرئيس يتلقى الكثير من السباب لأن البنتاغون لا يطلق سراح المطلوب» . أما هذا الشيء فهو جهاز ذو تكنولوجيا عالية للتشويش على الرادار . وسرعان ما تمّت الموافقة على شحنه لإسرائيل .

وقبل أن يتخذ كارتر قراراً بالسماح لإسرائيل بصواريخ ذات تكنولوجيا عالية ، تقاطرت عليه وفود يهودية ليقول له الواحد بعد الآخر :

«الرجاء أن تفسّر لنا لماذا يرفض البنتاغون بيع إسرائيل صواريخ (أي م ٩ ـ ل) ألا تدري ما يعني هذا؟ هذا الصاروخ ضروري ليتمكن الإسرائيليون من إسقاط الصاروخ المقابل الذي تحمله طائرة ميغ ٢١» .

ويصف مسؤول سابق رفيع المقام في شؤون الأمن التأثير المريع لتقاطر هذه الوفود على الإخصائيين فيقول :

«عندما يكون عليك أن تشرح موقفك يوماً بعد يوم واسبوعاً بعد اسبوع لوفود يهودية أميركية ، أولاً من كنساس سيتي مثلاً ، ثم من شيكاغو ، وبعدها من ايست أوفرشو ، تدرك ماذا عليك أن تجابه . فهؤلاء لا يأتون من مختلف أنحاء البلاد فحسب ، بل إنهم يأتون بنفس المعلومات ونفس الأسئلة ونفس الانتقادات .

«وهم يعلمون ماذا تفعل حتى في الاجتماعات السرية . يقولون مثلاً «يا فلان ، نعلم أنك في الاجتماعات المشتركة بين الدوائر تتخذ موقفاً متصلباً ضد نقل التكنولوجيا لإسرائيل . ونريدك أن توضح لماذا هذا الموقف» . وهكذا يضعونك في موضع الدفاع عن نفسك . ويعاملونك كأنك قطب الرحى المعادي لإسرائيل مهما كان منصبك متواضعاً» .

وتحث الوفود اليهودية بالتتابع الكابيتول هيل على التحرك :

«سوف نحصل على رسائل من أعضاء الكونغرس يقولون فيها : نريد توضيحاً ، نسمع من ناخبينا أن أمن إسرائيل مهدد بسبب رفض البنتاغون الإفراج عن صاروخ الـ م . أرجوك يا سيادة الوزير ، هل بإمكانك أن تعلل لي هذا الرفض؟» .

يمكن لمثل هذا الضغط من جانب اللوبي الاسرائيلي أن يكون مكلفاً للمواطن الأميركي الذي يدفع الضرائب . فقد منع هذا الضغط الولايات المتحدة من محاولة استرداد الأسلحة التي قدمتها والتي استولت عليها إسرائيل في لبنان . فخلال غزوها لبنان عام ١٩٨٢ ، استولت قواتها على أطنان من العتاد الحربي من مختلف الأنواع ، بما في ذلك أسلحة كانت الولايات المتحدة قد قدمتها لقوات لبنان الشرعية . ولم تُعرف هذه الحقيقة إلا بعد سنة وبطريقة استثنائية .

قام القس جورج كروسلي من دلتونا في فلوريا بزيارة لبنان . وهناك عُرضت عليه صناديق من بنادق أم ـ ١٦ الأميركية الصنع قال له المسؤولون الإسرائيليون أنه تمّ الإستيلاء عليها من القوات الفلسطينية[٢٨] . ولاحظ كروسلي أن البنادق دُمغت بالشعار السعودي ، فدوّن أرقامها المسلسلة . ولم يكن للمملكة العربية السعودية قوات مشتركة في حرب لبنان ، فاستنتج القس كروسلي على الفور أن الولايات المتحدة باعت هذه البنادق للعربية السعودية التي حوّلتها بدورها إلى قوات منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان حيث استولى عليها الإسرائيليون .

ولو صحّ ذلك لكان خرقاً لقوانين الولايات المتحدة التي تحظر نقل الأسلحة التي تورّدها أميركا إلى بلد آخر من غير إذنها .

فكتب كروسلي إلى نائبه في الكونغرس بيل تشابل الذي طلب توضيحاً من وزارة الخارجية . وبعد التدقيق في السجلاّت تبيّن أن الولايات المتحدة لم تبع بنادق أم ـ ١٦ للسعوديين الذين يفضلون البنادق الألمانية الصنع ، وأن البنادق موضوع البحث كانت سُلّمت مباشرة إلى قوات الحكومة اللبنانية[٢٩] .

وقد أثارت هذه الحادثة اهتماماً شعبياً في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الأميركية تتحمل نفقات باهظة لإعادة تجهيز القوات اللبنانية . ولما قرأ مسؤول في البيت الأبيض عن رواية كروسلي ، سأل الضابط المناوب في البنتاغون لماذا لا تطلب الولايات المتحدة من الإسرائيليين رد هذه البنادق وغيرها من الأعتدة التي استولوا عليها من الجيش اللبناني ، فالبنتاغون لديه لوائح دقيقة بما ورّدته الولايات المتحدة . وقال هذا المسؤول إنه بالإمكان حمل الحكومة الإسرائيلية على التعاون ، مما يخفف كثيراً من النفقات التي تتحملها الولايات المتحدة .

فانفجر فيه الضابط المناوب وقال : «هل تمزح؟ لا سبيل في جهنّم . من يحتاج إليها؟ إنني أجيب ربما عن ١٠٠ رسالة في الشهر نيابة عن وزير الدفاع ،

نردّ فيها على النواب الذين يشكون من سوء معاملتنا لإسرائيل . أتظن أنني أريد زيادة أعباء عملي بالرد على مزيد من الرسائل؟ أتظن أنني سأوصي بإجراء يجرّ على رئيسي مزيداً من الرسائل الشائكة؟ كن جاداً يا رجل» .

إن كل مسؤول له مكانة رفيعة في وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع يعمل على أساس الافتراض ، بل على أساس التيقّن من أنه سيتعامل مرة في الأسبوع على الأقل مع وفد من الجالية اليهودية . ويقول أحدهم :

«على المرء أن يذكر دائماً الطابع المستمر لهذا الضغط . ويُقدِّر موظفو الشؤون العامة في شعبة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية أنهم ينفقون ٧٥ في المئة من وقتهم في التعامل مع وفود يهودية . ومئات من هذه الوفود تحصل على مواعيد مع السلطة التنفيذية كل سنة» .

إن اللوبي الإسرائيلي وحده في الميدان من حيث التأثير على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط . وبدأ منذ قليل فقط بعض التجمعات والأفراد المعنيين الذين يستطيعون بذل قدر من الضغط المقابل ، ينظمون أنفسهم .

إلا أن الأميركيين المتحدّرين من أصل عربي ما زالوا منقسمين على أنفسهم . ويضرب دبلوماسي شغل في السابق منصباً رفيعاً في وزارة الخارجية مثلاً على ذلك فيقول :

«عندما تتقدم جماعة تهتم بانحياز الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل طالبة موعداً للاجتماع ، غالباً ما يبدأ أفرادها بالجدل فيما بينهم . فقد يعترض أحدهم على التركيز على المشاكل الفلسطينية ، وقد يطلب آخر أن تكون مشاكل لبنان هي نقطة الارتكاز ، وهكذا أقعد وأستمع . فهم لا يتفقون مقدماً على ما يريدون قوله» .

ويقول لس جانكا كلاماً كهذا(٣٠) . ففي تعليق له على اجتماع رعاه في معهد المشاريع الأميركية تحدث عن زيارات قامت بها إليه وفود تتعاطف مع المشاكل العربية :

«شكاياتهم عامة تقريباً . فيقولون مثلاً «نريد من الولايات المتحدة أن تكون أكثر إنصافاً وأكثر توازناً» ، أو «نريدكم أن تبدوا اهتماماً أكثر بالفلسطينيين» . هكذا من غير تحديد ، خلافاً للوفود اليهودية التي تأتي وبيدها لائحة محددة بالمطالب .

«وفي جميع قضايا السياسة الخارجية لا يرفع الشعب الأميركي عادة صوته ، باستثناء التجمعات اليهودية ، فهي مستعدة ومطلعة أحسن اطلاع ، وتعمل متضامنة متكافلة ، فيصعب على دواوين الموظفين أن لا تستجيب» .

دولارات المساعدات في جيوب الخونة

جاءت الصدمة الأولى التي هزّت أنحاء البلاد ، وكشفت إسرائيل في وضع طرف ليس جديراً بالائتمان ، من قضية تجسّس غريبة ، تُعتبر الأغرب في التاريخ الأميركي . وقد انكشف النقاب عنها في تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٨٥ ، عندما اعتُقل جوناثان جاي بولارد (٣١ عاماً) وهو محلل في شعبة الاستخبارات المضادة في سلاح البحرية الأميركية ، بسبب إقدامه على سرقة وثائق سرية كجاسوس مأجور لإسرائيل .

وقد علّق عضو سابق في جهاز الموساد عندما بلغه نبأ الاعتقال ، بقوله : «لدينا مشكلة أخلاقية . لا تستطيع أن تأخذ الأموال من الولايات المتحدة ثم تستخدمها لشراء المعلومات عن هذا البلد» . لكن هذا ما حصل بالضبط ، ويغضّ النظر عما إذا كانت المسألة أخلاقية أم لا أخلاقية .

قبل واقعة الاعتقال تلك ، كانت ملاحقة المتورّطين في التجسّس لصالح

إسرائيل من الممنوعات في مكتب التحقيقات الفدرالي (أف . بي . آي) ، على الرغم من توفّر أدلّة قديمة العهد وضعت موظفين فدراليين آخرين موضع شكوك . فموظفو الاف . بي . آي . مثلهم مثل موظفي الخارجية الأميركية ، حيث مستوى التجسس لإسرائيل يفوق الوصف بحسب أحد كبار دبلوماسييها ، كانوا دائماً يختارون الإشاحة بنظرهم ، باعتبار أن النفوذ السياسي الموالي لإسرائيل قوى إلى درجة أنه يمكنه أن يجعل أي محاولة لملاحقة المتورطين عديمة الجدوى .

لقد كانت الأف . بي . آي . «على علم بإثنتي عشرة حادثة أقدم فيها مسؤولون أميركيون على نقل معلومات سرية إلى الإسرائيليين» ، بحسب قول ريموند ونال جونيور ، وهو مساعد سابق في الأف . بي . آي . ولم يُلاحق هؤلاء الأشخاص وبقيت ملفاتهم مُهملة في الأدراج .

وقال جون دافيت ، وهو موظف تولّى مسؤوليات عدة في وزارة العدل ، وترأس في وقت من الأوقات دائرة الأمن الداخلي في الوزارة : «عندما انكشفت قضية بولارد كان الانطباع في وسائل الإعلام عموماً ، وفي وسط العامة من الناس ، أن هذه هي المرة الأولى التي يحصل فيها شيء كهذا . لكن هذا غير صحيح إطلاقاً» . وأضاف أنه طوال مدة عمله في الوزارة ، كان نشاط الاتحاد السوفياتي التجسّسي وحده يتقدم النشاط التجسّسي الإسرائيلي في الولايات المتحدة .

لكن لصوصية بولارد كانت فاضحة ومتكررة ، إلى حدّ لم يكن من الممكن تجاهلها . ففي عدة مناسبات كان بولارد يأخذ صناديق كبيرة محمّلة بالوثائق السرية من البنتاغون ، مسيئاً بذلك استخدام الترخيص المعطى له كسائح مُجاز .

في أعقاب اعتقال بولارد ، كتب وليم سفاير ، الكاتب الصحفي الذي نادراً ما انتقد إسرائيل ، محذراً «من الحقيقة القاسية التي ستُظهر ، في حال ثبوت

اتهامات التجسّس في المحكمة ، أن دولارات المساعدات الأميركية قد حوّلتها إسرائيل إلى جيوب خونة أميركيين . هذا الأمر لن يمرّ ويُنسى بل سينفجر ويتعاظم» . ومنذ يوم اعتقاله حتى يومنا هذا ، ظهرت في أحيان كثيرة جوانب من هذه الفضيحة في عناوين الصحف ونشرات الأخبار المتلفزة في أنحاء البلاد .

عندما انكشفت قضية بولارد ، بدت قصة فيها كل السمات التي تميز الروايات المثيرة : رحلات مجانية إلى أماكن بعيدة ، مع كافة متطلبات الترف والتبذير ، هدايا غالية الثمن لزوجة الجاسوس ، رئيس شبكة الجواسيس ، تلك الشخصية المشبوهة التي تتصرف بالأموال والوثائق المسروقة ، عمليات الهرب من ملاحقة فرق المراقبة ، وأخيراً اقتراب لحظة الاعتقال فيما الجاسوس على مسافة خطوات من مكان لجوئه السياسي ـ في السفارة الإسرائيلية .

عُقدت صفقة التجسس في صيف ١٩٨٤ ، عندما التقى بولارد ، وهو صهيوني متحمّس ، أحدَ أبطال سلاح الجو الإسرائيلي المدعو أفيام سيلا ، المجنّد في الوقت نفسه ، عميلاً في الاستخبارات الإسرائيلية أيضاً . وعد بولارد سيلا بتسليمه أسراراً عسكرية مقابل ١٥٠٠ دولار في الشهر . وبدأت العملية تزدهر . وسافر بولارد وزوجته آن (٢٦سنة) بالدرجة الأولى إلى باريس لقضاء عطلة ترفيهية ، وعقد اجتماعات مع سيلا ومع رافائيل إيتان ، صائد النازيين الإسرائيلي الشهير ورئيس شبكة الجواسيس ، الذي أعطى الزوجين مبلغ عشرة آلاف دولار لتغطية نفقاتهما . وتلقت آن هدية من مضيفيها كانت عبارة عن خاتم مرصّع بحجر السفير ، قُدّر ثمنه بسبعة آلاف دولار . وقد جرى تعريفهما أيضاً بالمدعو جوزف ياغور وهو من موظفي السفارة الإسرائيلية في واشنطن ، الذي أصبح فيما بعد ، «السائس» الرئيسي لبولارد .

بعد عودته إلى واشنطن ، راح بولارد يسرق الوثائق من الملفات العسكرية بمعدل ثلاث مرات في الأسبوع ، ويسلّمها لتصوير نسخ عنها ، إما إلى ياغور أو إلى المدعو إيريت إيرب ، وهو من موظفي السفارة الإسرائيلية أيضاً .

وفي ربيع السنة التالية ، حظي بولارد برحلة ترفيهية أخرى ، كانت وجهتها إسرائيل هذه المرة ، حيث أعطي جواز سفر إسرائيلي باسم جديد ، ورُفع معاشه إلى ٢٥٠٠ دولار في الشهر ، مع وعد بمواصلة رفع راتبه طوال الأعوام التسعة التالية . وأبلغ أيضاً أن حساباً فُتح باسمه في أحد المصارف السويسرية .

بعد ستة أشهر ـ أي بعد أكثر من سنة بقليل على بداية نشاطه التجسسي ـ انهارت العملية . إذ أوقف عملاء الأف . بي . آي . بولارد في موقف للسيارات بالقرب من مركز عمله في واشنطن ، من أجل استجوابه . وقد تمكن بولارد من الإفلات لمدة كانت كافية ليتصل هاتفياً بزوجته ويحذرها ، مستخدماً كلمة السرّ «كاكتوس» ، ويطلب منها إزالة كافة الوثائق المسروقة من شقتهما . وفيما عاد بولارد ليخضع للمزيد من الاستجواب على يد عملاء الأف . بي . آي . جمعت آن كافة الوثائق وحملتها في حقيبة إلى مقر إقامة إيريت ايرب .

طلب بولارد وقد هزّته جلسة الاستجواب ، مشورة ياغور ، الذي نصحه بأن يحاذر جذب الانتباه إلى نفسه ، لبعض الوقت ، وأن يتجنب مراقبة الأف . بي . آي . ويلوذ من ثم بالسفارة الإسرائيلية طالباً اللجوء السياسي . وفي ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥ ، حاول الزوجان الفرار ولكنهما لم يتمكنا من التخلّص من المراقبة المفروضة عليهما . بلغ الاثنان السفارة الإسرائيلية ، ودخلا البوابة طالبين اللجوء السياسي ، لكن طلبهما رُفض ، واعتُقلا أثناء مغادرتهما حرم السفارة . وفي هذه الأثناء كان ياغور وإيرب قد غادرا واشنطن إلى إسرائيل .

بعد اعتقال بولارد ، قدّم مسؤولون إسرائيليون مُحرجون اعتذارهم عن عملية التجسّس ودانوها باعتبارها عملية «شاذة» غير مرخّص بها ، ولا علم لأحد بها على المستوى الوزاري ، وعرضوا التعاون الكامل مع الأميركيين في التحقيقات التي يجرونها ، كما تعهدوا بـ«محاسبة المسؤولين عنها» .

قَبِلَ وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز الاعتذار بحرارة ، وسارعت

وزارته إلى العمل على لفلفة القضية ، فأرسلت فريقاً إلى إسرائيل برئاسة المستشار القانوني أبراهام سوفاير ، الصهيوني الغيور الذي يملك منزلاً هناك ، من أجل إجراء تحقيق مقتضب . ولدى عودته ، رفع سوفاير تقريراً زعم فيه كاذباً أن الإسرائيليين وفّروا لهم «كافة سُبل الوصول» إلى جميع الأشخاص الذين لديهم معرفة بحقائق القضية . وفي غضون شهر واحد على اعتقال بولارد ، أعلنت الخارجية الأميركية أن إسرائيل أعادت كافة الوثائق المسروقة ، وأن الولايات المتحدة استأنفت إشراك إسرائيل بما تجمعه من معلومات استخبارية في «المجالات كافة» . وبذلك أغلق ملف القضية بالنسبة لوزارة الخارجية .

الأذى كان أكثر مما يحلم به الإرهابيون

لكن ملف القضية بقي مفتوحاً في مكان آخر . ففي وزارة العدل ، كان وكيل الوزارة جوزف دي جينوفا يضغط بلا كلل على النيابة العامة ، وظلت القضية تحتل العناوين الكبرى طوال ما يزيد على ثلاث سنوات ، وتعطي الأميركيين سبباً بعد آخر للمساءلة عن تعاون إسرائيل وإمكانية الركون إليها ، خصوصاً بعدما تبيّن أن شبكة بولارد للتجّسس ـ التي كانت أبعد ما يكون عن مجرّد عملية «شاذة» غير مرخصة ـ كانت ترفع تقاريرها إلى أعلى المستويات الحكومية الإسرائيلية بما في ذلك وزارة الدفاع .

علاوة على ذلك ، كانت «إعادة» الوثائق المسروقة مدعاة للسخرية . فمن أصل آلاف الوثائق التي صوّر بولارد نسخاً عنها ، لم تكلّف إسرائيل نفسها عناء إعادة أكثر من ١٦٣ وثيقة . ولا شك أنها ، في ضوء شهيّتها للأسرار العليا ، احتفظت بنسخ عن الوثائق التي أعادتها .

وعوضاً عن التعاون ، أعاقت إسرائيل المحاولات التي بذلتها وزارة العدل الأميركية للتحقيق في شبكة التجسّس ، برفضها السماح لمسؤولين إسرائيليين

أساسيين بالمثول أمام المحققين ، لا في الولايات المتحدة ولا في إسرائيل . وقال أحد المسؤولين الأميركيين ، وهو يُنعم النظر في تقرير بعثة سوفاير : «السؤال هو عما إذا كنّا قد حصلنا على الحقيقة . بكل صراحة ، ولا أعتقد ذلك» .

أما الإسرائيليان اللذان لعبا أبرز الأدوار في قصة التجسس هذه فقد «حاسبتهما» الحكومة الإسرائيلية بطريقة غريبة : لقد رُفّع كلاهما إلى منصب أعلى . فقد رُقّي الكونيل أفيام سيلا ، الذي أقرّ بولارد أنه كان «سائسه» الرئيسي الأول ، ودانته محكمة أميركية بالتواطؤ مع بولارد ، وأصبح قائداً لقاعدة تل نوف الجوية ، وهي عادة ، الدرجة الأخيرة في سُلّم القيادة قبل تولي منصب قيادة سلاح الجو الإسرائيلي . وكمكافأة إضافية ، رفضت إسرائيل إعطاء سيلا الأذن بالعودة إلى الولايات المتحدة ليلاحق قضائياً . أما رافائيل إيتان ، الرجل الذي ترأس برنامج التجسّس ، فقد تلقى «عقوبة» مماثلة ، إذ عيِّن رئيساً تنفيذياً لأكبر شركة إسرائيلية تملكها الدولة .

أوحت تلك الترقيات بعناوين عريضة مخجلة في وسائل الاعلام ، وتوجه وفد من اليهود الأميركيين إلى إسرائيل حيث ألحّ على الحكومة الإسرائيلية للتراجع عن قراراتها . وإزاء هذه الاحتجاجات استقال سيلا من منصب قيادة القاعدة الجوية ، لكنه ما لبث أن تولّى بهدوء فيما بعد وظيفة ممتازة في شركة ألكترو ـ أوبتيك ، إحدى كبريات الشركات المنتجة للمعدات الدفاعية . وعندما بلغهم نبأ هذه التحية الأخيرة التي وُجّهت لسيلا دعا محررو مجلة «ديفنس نيوز» ، وقد أخذهم الغضب الشديد ، إلى إجراء خفض في المساعدات الأميركية لإسرائيل بقيمة ٢٠٠ مليون دولار في السنة ، حتى تستعيد الولايات المتحدة الكلفة الكاملة الناجمة عن النشاط التجسسي لشبكة بولارد ـ سيلا .

جرت جلسات مساومة طويلة مع بولارد لحمله على الاعتراف ، عُقدت في نهايتها صفقة تقضي باعترافه ببعض التهم مقابل تخفيف العقوبة في تهم أخرى

أخطر منها . وعادت القضية لتتصدر الأنباء في ٤ حزيران (يونيو) ١٩٨٦ ، عندما اعترف بولارد بأنه مذنب بالتآمر لتزويد إسرائيل بأسرار عسكرية أميركية ، واعترفت زوجته آن أيضاً ، بأنها مذنبة بالتآمر للحصول على ممتلكات حكومية واختلاسها .

وفي مقابل تعاون بولارد امتنع النائب العام عن المطالبة بإنزال عقوبة السجن المؤبد . لكن القاضي أوبري روبنسون ، الذي تأثر بمذكرة من وزير الدفاع غاسبار وينبرغر ، تقع في ٤٦ صفحة ، اختار مع ذلك عقوبة السجن المؤبد ، وحكم على آن بولارد بالسجن لمدة خمس سنوات .

وكان وينبرغر قد كتب في المذكرة يقول إن سرقة الوثائق تسبّبت «بأذى كبير ومُبرم» ، وجازفت بأرواح عملاء أميركيين ، وأدّت إلى نشوء الخطر «من أن تتعرض القوات المقاتلة الأميركية ، في أي مكان من العالم تنتشر فيه ، لأخطار غير مقبولة ، من خلال الاستغلال الناجح لهذه المعلومات» . وأضاف وينبرغر ان بولارد «ألحق الضرر بسياسات مُتبعة وحطّم أرصدة قومية كلّف تأمينها سنوات كثيرة وجهوداً كبيرة وموارد قومية هائلة» .

وغداة صدور الحكم على بولارد ضاعفت إسرائيل أجره . فقد باشرت هذه الحكومة نفسها ، التي سبق لها أن دانت عملية التجسّس باعتبارها عملية «شاذة» وغير مرخصة ، بإيداع ٥٠٠٠ دولار في حساب بولارد المصرفي كل شهر ، لتضمن له حياة مريحة في إسرائيل إذا ما قُيّض له أن يُطلق سراحه يوماً لحسن سلوكه .

أصبح بولارد شخصية مثيرة لاهتمام الرأي العام في الولايات المتحدة وإسرائيل ، حيث نُظمت احتجاجات عامة ضد الحكم الذي صدر بحقه ، كما نُظمت حملة لجمع التبرعات من أجل نفقات الدفاع عنه أمام القضاء . لكن المبلغ الذي جُمع كان زهيداً ، فتكفّلت الحكومة الإسرائيلية دفع القسم الأكبر

من أجر المحامين الذين تولّوا الدفاع عن بولارد وزوجته والذي بلغ ٢٠٠ ألف دولار .

وأشار الآن ديرشوفيتز ، الأستاذ في جامعة هارفارد وأحد محامي بولارد ، إلى تقييم وزير الدفاع وينبرغر للضرر الذي لحق بأمن الولايات المتحدة ، معتبراً أياه السبب الرئيسي لصدور حكم بالسجن المؤبد . وقال إن العقوبة كانت مفرطة في قسوتها . وتحدّى وينبرغر أن يثبت أن سرقة بولارد للوثائق قد ألحقت الضرر فعلاً بأمن الولايات المتحدة .

كان التحدي ضعيف الحجة ، إذ كانت السجلاّت الرسمية قد كشفت النقاب عن أدلّة على الضرر لا يمكن تفنيدها . فقد تضمّنت المسروقات صوراً لمنشآت ذات طابع أمني التقطتها طائرات المراقبة الأميركية ، ومعلومات بالغة الدقة عن تكنولوجيا أشعة الليزر والأسلحة الأميركية ، ومعلومات سرّية عن القوات البحرية والألغام والتسهيلات في موانئ الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى نصّ لدليل ضخم ، يُسمّى «الإنجيل» ، ويتضمّن الاستراتيجيات المفروض تطبيقها في حال تعرّض البحرية الأميركية لهجوم . وقد أُبلغت المحكمة ان كمية الوثائق المسروقة ضخمة إلى حد أنها يمكن أن تملأ صندوقاً سعته ٣٦٠ قدماً مكعباً .

لم تتوان إسرائيل عن الإسراع باستخدام هذه الأسرار . فالمعلومات التي زوّدها بها بولارد مكّنت الطائرات الحربية الإسرائيلية من تجنّب المراقبة الأميركية ، الجوية والبحرية ، في المتوسط ، أثناء عملية قصفها لمقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٥ . وقد قلّل الرئيس رونالد ريغان من أهمية ذلك الهجوم الدقيق ، الذي أسقط نحو مئة قتيل معظمهم من المدنيين التونسيين ، وحوّل مقر المنظمة إلى أنقاض ، باعتباره «دفاعاً مشروعاً عن النفس» ، ولكن مسؤولين آخرين في الإدارة دانوا هذه العملية فيما بعد .

وكان الضرر الأكثر فداحة الذي لحق بالمصالح الأميركية آنذاك حصول الاتحاد السوفياتي على بعض الوثائق التي سرقها بولارد ، وربما كلّها ، وذلك عن طريق قناتين سريّتين متصلتين . القناة الأولى فتحتها إسرائيل للسوفيات مباشرة ، وقدّمت لهم أسراراً أميركية للتأثير في سياسة موسكو بشأن هجرة اليهود السوفيات . وقد استخدم جهاز الاستخبارات السوفياتي بعض تلك الصلات الإسرائيلية نفسها لفتح قناة أخرى بدون علم القيادة الإسرائيلية ، وأنشأ شبكة تجسس داخل الموساد .

لقد كُشف النقاب عن هذه المعلومات المروّعة في تقرير إخباري وزّعته وكالة يونايتد برس العالمية في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ . وقد ذكر كاتب التقرير ، ريتشارد سايل ، أن الاتحاد السوفياتي اخترق الاستخبارات الإسرائيلية ، وان المعلومات التي سرقها بولارد «أعطيت للسوفيات في مقابل وعود بزيادة هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل» . وذكر أيضاً أن مصدراً في وزارة الخارجية الأميركية أبلغه أن الأمر «بدأ كصفقة مباشرة ، أناس مقابل معلومات» ، لكن السوفيات «اخترقوا المؤسسة الدفاعية الإسرائيلية على مستوى عال» .

وفي حين أن تلك الفضيحة كذّبت حجّة بولارد الذي زعم أنه لم يؤذ الولايات المتحدة بمساعدته إسرائيل ، ذكرت مصادر من الاستخبارات الأميركية أن الوثائق المسروقة التي وصلت إلى موسكو من هذه الطريق ، اشتملت على «تكنولوجيا بالغة الدقة للأسلحة الأميركية ، ومعلومات استراتيجية عن القوات الدفاعية لتركيا وباكستان وبعض الدول العربية المعتدلة بما فيها المملكة العربية السعودية» .

وقد نوقشت مسألة حصول السوفيات على بعض الوثائق التي سرقها بولارد ، خلال مراجعة مستعجلة للفضيحة شارك فيها مسؤولون من السي . اي . آي . والأف . بي . آي . وغيرهم من المسؤولين الأمنيين الأميركيين . وقد نُقلت

الرواية التالية عن ذلك الاجتماع : «كان أحدهم يعلّق بالقول إن بولارد إذا كان قد سرق هذه الوثائق فإنها ستذهب ، على الأقل ، إلى دولة حليفة للولايات المتحدة ، عندما تدخّل مسؤول من السي . اي . آي . ليقول : إذا كان الموساد متورطاً فإن هذا يعني أن نسخاً عن كل شيء ستذهب إلى مركز الاستخبارات السوفياتية في موسكو» .

لقد أتاحت حلقة التجسس الإسرائيلية ـ السوفياتية لعملاء سرّيين سوفيات يشغلون مراكز عالية [في إسرائيل] اختراق جهاز الموساد ، مما شكل أخطر ضربة تتلقاها الاستخبارات الإسرائيلية في غضون عشرين سنة . وقد وضع محلل استخباراتي أميركي اللوم على «يهود يمينيين في إسرائيل» في هذه القضية . وكان عملاء الاستخبارات الأميركية قد علموا للمرة الأولى بوجود حلقة التجسس الإسرائيلية ـ السوفياتية عندما وصلت عملية تعقّب المعلومات المسروقة إلى دول «الكتلة الشرقية» .

وفيما تصدّرت أنباء تحويل الوثائق المسروقة إلى موسكو صفحات تسع صحف يومية ، تجاهلت وكالات الأنباء وشبكات التلفزة المتنافسة هذه الأنباء ، وأغفلت صحيفتا «نيويورك تايمز» و«الواشنطن بوست» نشر كلمة واحدة عنها .

وفي واقعة أخرى في السياق نفسه ، استخدمت إسرائيل المعلومات التي سرقها بولارد كأساس لعملية عسكرية كانت تنوي تنفيذها . ففي حزيران (يونيو) ١٩٨٥ ، فاتح مسؤولون إسرائيليون نيودلهي بشأن خطة جريئة ضد باكستان ، نظراً لأن الهند كانت تشارك إسرائيل قلقها من إمكانية أن تكون باكستان بصدد بناء سلاحها النووي الخاص . وكان الإسرائيليون مسلّحين بصور فوتوغرافية التقطتها الأقمار الصناعية لمنشأة نووية سرية في باكستان ، كانت من بين ما سرقه بولارد . وقد ألحّوا على أن تتشارك الحكومتان في تدمير هذه المنشأة بعملية جوية مشتركة ، لكن الهند رفضت الخطة .

ظلّت قضية بولارد تتصدر عناوين الصحف . وفي نيسان (أبريل) ١٩٨٨ ، رفضت إسرائيل السماح للمحامي الإسرائيلي هوارد كاتز ، الذي كان على صلة ببولارد ، بالتوجّه إلى الولايات المتحدة لاستجوابه في القضية . وفي حزيران (يونيو) ، اختتمت لجنتان في البرلمان الإسرائيلي تقريرهما عن قضية بولارد ، بلوم مسؤولين كبار في حزبي الليكود والعمل ، من دون أن توصيا باتخاذ أي إجراء ، على الرغم من أنهما سبق أن أشارتا إلى وجود «أكاذيب وتناقضات وتمويهات» . وفي التسعينات من القرن الماضي ، جرت مفاتحة الرئيس بيل كلينتون مراراً ، بشأن إصدار عفو عن بولارد . وكان كلينتون يرحّب بحرارة بهذا الاقتراح قبل أن يُقنعه موظفون كبار بالعدول عن الفكرة ، من خلال التهديد بالإقدام على خطوات يصعب على الرئيس تحمّل عواقبها ، مثلما فعل مدير السي . اي . آي . جورج تينيت ، الذي هدد بتقديم استقالته .

في العام ١٩٩٥ ، قدّر مراسل شبكة السي . إن . إن . وولف بليتزر ، وهو موظف سابق في «إيباك» ، أن الزوجين بولارد بات يستحق لهما نحو ٦٠٠ ألف دولار من إسرائيل كدفعات مؤجلة ـ أو أنهما كانا سيستحقان هذا المبلغ ، لو لم يُطلّق بولارد زوجته آن ، فور إنهائها فترة عقوبة السنوات الخمس في السجن ، وحرمها بذلك من حصتها . وبذلك يكون كل هذا المال من حصة جوناثان وحده ، على الرغم من أن آن ، التي تعيش في إسرائيل اليوم ، ظلّت تستفيد من القضية بفتح ناد ليلي في تل أبيب أطلقت عليه اسم «محل بولارد»[٣١] .

أخيراً ، وعلى الرغم من أن قضية بولارد كانت جزءاً من عملية «غير مأذون بها» ، منحت إسرائيل جوناثان بولارد الجنسية الإسرائيلية الكاملة ، بتاريخ مرور عشر سنوات على اعتقاله . وفي أيار (مايو) ١٩٩٨ ، وبعد إنكارها طوال ثلاثة عشر عاماً أن بولارد كان جاسوساً إسرائيلياً ، اعترفت إسرائيل رسمياً بأنه كان عميلاً لها ، وذلك عندما قامت بمحاولة غير مجدية للتفاوض على إطلاق

سراحه . وقد استخلص الكاتب الصحفي وليام سفاير من كل هذا «أن الزوجين بولارد في أميركا ، ورؤساءهم في جهاز الاستخبارات في إسرائيل ، قد ألحقوا أضراراً ببلديهما تفوق ما يمكن أن يحلم الإرهابيون بالتسبّب بها» .

«كل ما أستطيع أن أقوله . .»

لم يُنه سجن الزوجين بولارد التجسّس الإسرائيلي في الولايات المتحدة . ففي العام ١٩٩٧ ، فُصل المهندس ديفيد تانينبوم (٤٠سنة) مؤقتاً من وظيفته في هيئة قيادة الأسلحة والآليات في الجيش الأميركي (تاكوم) ، فعُلّق راتبه وصادرت السلطات الأميركية أوراق اعتماده ، بعدما اعترف «بالإفشاء عن معلومات سرية غير قابلة للنشر لكل ضابط ارتباط إسرائيلي أُلحق بقيادة «تاكوم» طوال السنوات العشر السابقة .

وإزاء التكهّنات التي انتشرت على نطاق واسع باحتمال أن تتطور قضية تانينبوم إلى قضية شبيهة بقضية بولارد ، حرص مكتب التحقيقات الفدرالي على الإفشاء بمعلومات قليلة جداً عن هذه القضية الجديدة . وعندما نشرت صحيفة «ديترويت جويش نيوز» في حزيران (يونيو) ١٩٩٨ تقريراً تحدثت فيه عن تبرئة تانينبوم من كافة التهم التي وُجهت له ، رفض مكتب الأف . بي . آي . تأكيد ما جاء في ذلك التقرير . وقال أحدهم عوضاً عن ذلك :

«كل ما أستطيع أن أقوله لكم هو تصريح من جملتين . القضية أُغلقت ، ولم يُفتح أي ملف باتهامات جنائية» .

بالطبع ، يبقى السؤال عما إذا كانت قد وُجهت إلى تانينبوم اتهامات بُرّئ منها رسمياً ، أو إذا كان التحقيق قد حُفظ كلّياً ، كما يوحي تصريح عميل الأف . بي . آي . وفي أي حال ، فقد ذكر ناطق باسم «تاكوم» أن تانينبوم قد استأنف العمل لديهم ، ولكن ليس في الوظيفة السابقة ـ الأمر الذي دفع البعض إلى طرح

تساؤلات جدية حول براءته . وقد سأل أحد زملائي : «إذا كان تحقيق الأف . بي . آي . قد وجد تانينبوم بريئاً ، فلماذا لم يستأنف وظيفته السابقة»[٣٢] .

شبكة غير رسمية

في العام ١٩٨٦ ، أدلى الناطق باسم السفارة الإسرائيلية ، ويدعى يوسي غال ، بتصريح لوسائل الإعلام قال فيه :

إن مسألة بولارد كانت انحرافاً غير مأذون به عن سياسة إسرائيل المحددة بوضوح ، والتي تقضي بالامتناع عن أي نشاط تجسّسي مهما كان في الولايات المتحدة ، أو أي نشاط ضد مصالح الولايات المتحدة ، باعتبار أن الولايات المتحدة صديق مخلص لإسرائيل[٣٣] .

لكننا نعثر على أدلة كثيرة توحي بعكس هذا الكلام ، لأننا نجد مرّة بعد مرّة أفراداً تُوجّه إليهم تهم تسريب معلومات سرية إلى إسرائيل ، ثم يُسمح لهم بالاختفاء عن الأنظار ، أو ما هو أسوأ ، يكافئون بترقيات وتعويضات مالية . يبقى أن معظم المعلومات السرية التي تصل إلى يد إسرائيل يسرّبها مواطنون أميركيون بدون أجر من أي نوع كان . فالموساد ، كما قال أحد المسؤولين متذمراً «هو أكثر أجهزة الاستخبارات الأجنبية نشاطاً على الأراضي الأميركية» .

لقد استطاعت إسرائيل طوال سنين الاطلاع على كلّ سرّ تقريباً من أسرار السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط . وقد كتب مراسل صحيفة «واشنطن بوست» تشارلز بابكوك ، مقالاً استند فيه إلى تقرير وضعته السي . اي . آي . في العام ١٩٧٩ ، وإلى مقابلات أجراها في وقت أقرب مع أكثر من عشرين مسؤول سابق وحالي في الوكالة ، توصّل فيه إلى الاستنتاج التالي : «هذا الحصاد الاستخباري اللافت لم يتوفّر في معظمه ، من طريق عملاء مدفوعي الأجر ، بل من طريق شبكة غير رسمية من مسؤولين أميركيين متعاطفين ، يعملون في

البنتاغون ووزارة الخارجية ، ومكاتب الكونغرس ومجلس الأمن القومي ، وحتى في وكالات الاستخبارات الأميركية» . وكان تقرير حكومي عائد للعام ١٩٩٦ قد أتى على ذكر المشكلة بمزيد من الصراحة إذ قال : «إن إسرائيل تدير عملية تجسّس ضدّ الولايات المتحدة هي الأكثر عدوانية من أي عملية تجسّس ضدّها تديرها دولة أخرى من حليفات الولايات المتحدة»(٣٤) .

الفصل السابع
هجوم على الهجوم

يبدو اللوبي الإسرائيلي قادراً على اختراق أقوى دفاعاتنا القومية ساعة يشاء للحصول على ما يريده من معلومات سرية . ولكن عندما يكون هدف هذا اللوبي إبقاء معلومات خافية على العالم ، تصبح دفاعاتنا فجأة غير قابلة للاختراق .

وما زال جيمس م . إينس ، الضابط البحري المتقاعد ، بعد ١٧ سنة ، يجد صعوبة في الاستحصال على وثائق تلقي الضوء على أسوأ كارثة وقعت أيام السلم في تاريخ أسطولنا . فهو يصادف في هذا المسعى مقاومة من وزارة الدفاع ، ومن رابطة «بناي بريث» لمكافحة الافتراء ، واللجنة الإسرائيلية الأميركية للشؤون العامة (إيباك) ، ودور النشر ، ووسائل الإعلام ، ووزارة الخارجية الإسرائيلية . وتبدو هذه المقاومة المنسقة على نطاق دولي محيّرة بنوع خاص ، لأن هدف إينس هو توعية الجمهور بحادثة بطولة ومأساة وقعت في البحر ليس لها مثيل في تاريخ أميركا .

ونتيجة لبرنامج الإخفاء الذي أيّدته الحكومات المتعاقبة في إسرائيل والولايات المتحدة ، بالكاد يتذكر كيف نجت السفينة الأميركية الحربية ليبرتي من الغرق بأعجوبة بعد أن شنّت عليها القوات الإسرائيلية في ٨ حزيران

(يونيو) ١٩٦٧ هجوماً مدمّراً أودى بحياة ٣٤ بحاراً وأوقع إصابات بمئة وواحد وسبعين بحاراً آخر ، فجنحت السفينة بعد أن فقدت قوّتها المحرّكة ودفّتها ووسائل الاتصال .

غير أن شجاعة الكابتن وليام ل . ماكجونجل وبحّارته في تلك الظروف اليائسة أكسبت ليبرتي مكانة مرموقة في سجلاّت تاريخ الأسطول الأميركي . ولكن بالرغم من كل الجهود النشيطة ، بما فيها جهود إينس ، الذي كان وقت الحادث الضابط المعاون لماكجوناجل ، ما زالت الحادثة مبهمة وغامضة . ورواية إينس المثيرة عن الهجوم في كتابه بعنوان «الهجوم على ليبرتي» ما زالت عُرضة للهجوم العنيف بعد مرور خمس سنوات على نشرها .

والحادثة وعواقبها لا تكاد تصدق ، حتى إن الأميرال توماس ل . مورر الذي أصبح رئيساً لهيئة الأركان بعد شهر من الهجوم قال «لو نُشرت كرواية خيالية لما صدّقها أحد»[1] .

بعض الحقائق واضحة . فالهجوم لم يكن مصادفة . فقد هاجمت القوات الإسرائيلية ليبرتي في وضح النهار وهي تعرف هوية السفينة[2] . وليبرتي هي سفينة للتجسّس لا قدرة قتالية لها ، وكانت مزوّدة بمدافع خفيفة فقط للدفاع . وكان العلم الأميركي يرفرف عليها بشكل واضح للعيان بفعل نسيم لم يهدأ يومذاك واستغرق الهجوم عليها مدّة ساعتين تقريباً ، أولاً من الجو ثم بزوارق الطوربيد . ولم يدع عنفُ الهجوم مجالاً للشك في أن القوات الإسرائيلية كانت تريد تدمير السفينة وطاقمها .

وقد كُتم هذا الحادث عن عامة الناس . وحتى قبل أن يعلم الأميركيون بالحادث كان المسؤولون في الحكومة الأميركية قد بدأوا يروجون رواية ترضي إسرائيل . وعملت اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة من خلال أعضاء في الكونغرس على التحكّم بحقيقة القصة . وأمر الرئيس لندون جونسون

بلفلفة الحادث بطريقة مُحكمة حتى إنه بقي مجهولاً من الكثيرين على الرغم من مرور ١٦ سنة على خروج جونسون من البيت الأبيض . كما أن الذين قضوا وأصيبوا فيه لم يحظوا بالتكريم الذي يستحقون .

بدأ يوم الهجوم على نحو روتيني . كانت السفينة تُبحر ببطء في البداية ، باتجاه شرقي في شرق البحر المتوسط . ثم اتبعت مسار الخط الساحلي غرباً على بعد حوالى ١٥ ميلاً من شبه جزيرة سيناء . وكانت القوات الإسرائيلية في البر تسجلّ انتصارات كاسحة في الحرب العربية ـ الإسرائيلية ، الثالثة خلال ١٩ سنة . وأعلن إسحق رابين ، رئيس أركان إسرائيل يومذاك ، أن الإسرائيليين استولوا على سيناء كلّها وفكّوا الحصار عن مضائق تيران وان «المصريين هُزموا»(٣) . وعلى الجبهة الشرقية تغلّب الإسرائيليون على القوات الأردنية واستولوا على معظم الضفة الغربية .

في السادسة صباحاً حلّقت طائرة ، تعرّف عليها طاقم ليبرتي بأنها إسرائيلية من نوع «نوراطلس» ، فوق السفينة ببطء ثم غادرت المكان . وفي التاسعة صباحاً ظهرت طائرة نفّاثة من بعيد واختفت(٤) . وفي العاشرة حوّمت نفّاثتان مسلّحتان بالصواريخ فوق ليبرتي ثلاث مرات ، وقد اقتربتا منها إلى حد أنه كان في الإمكان رؤية الطيارين بالمنظار . ولم تحمل الطائرتان أية إشارة تدل على هويتهما . وبعد ساعة عادت «نور اطلس» الإسرائيلية وحلّقت فوق السفينة على ارتفاع لا يزيد عن ٢٠٠ قدم وعليها نجمة داود ظاهرة بوضوح . وقد تبادل طيارها وطاقم السفينة التحيات . وبقيت هذه الطائرة تروح وتجيء كل بضع دقائق حتى الواحدة بعد الظهر . وكانت السفينة عندها قد حوّلت اتجاهها نحو الغرب تقريباً .

وفي الساعة الثانية بعد الظهر فُتحت أبواب جهنم . فقد ظهرت ثلاث مقاتلات ميراج إسرائيلية واتجهت رأساً نحو ليبرتي ، لتقتلع صواريخها المدافع

الرشاشة الأمامية وهوائيات السفينة . ثم انضمت إلى الميراج مقاتلات ميستير الإسرائيلية التي ألقت قنابل نابالم على برج السفينة ومتنها وفتحت عليها نيران رشاشاتها مراراً وتكراراً . استمر الهجوم أكثر من ٢٠ دقيقة . وأصيبت السفينة بما مجموعة ٨٢١ فجوة في جنباتها ومتونها ، منها أكثر من ١٠٠ فجوة بفعل الصواريخ .

وبعد أن غادرت الطائرات تولّت مواصلة الهجوم ثلاثة زوارق طوربيد أطلقت خمسة طوربيدات أحدث أحدها فجوة قطرها ٤٠ قدماً في الهيكل وقُتل ٢٥ بحاراً ، واشتعلت النار في السفينة وتعطلت محركاتها ومالت بشكل خطير وتدفقت المياه إلى داخلها . فصدر الأمر إلى بحارتها بالاستعداد لمغادرتها . وفيما كانوا يُنزلون قوارب النجاة اقتربت زوارق الطوربيد وقصفتها فمزقتها إرباً . وركّز أحد الزوارق الإسرائيلية مدفعه الرشاش على قوارب النجاة التي كانت ما زالت على متن السفينة فيما كان البحارة يحاولون إطفاء نيران النابالم . ويقول الضابط تشارلز رولي : «كانوا لا يريدون أن يبقى أحد على قيد الحياة» .

وفي الثالثة والربع بعد الظهر أُطلقت آخر طلقة وتحوّلت السفينة بعدها إلى ما يُشبه مشرحة للجثث ومستشفى ، بلا محركات ولا طاقة متحركة ولا دفّة . وتحسباً لتجدد الهجوم بقي الكابتن ماكجوناجل ، على الرغم من إصابة بليغة في ساقه ، على جسر السفينة . وحلّقت بالقرب من متن السفينة طوافة إسرائيلية ، شوهد من بابها المفتوح جنود بألبسة الميدان ، ومدفع رشاش ، ثم غادرت . وخلال الساعة التالية كانت طائرات أخرى تجيء وتعود أدراجها .

لم تصل المساندة الجوية الأميركية إطلاقاً ، على الرغم من أن حاملة الطائرات الأميركية «ساراتوغا» كانت على مسافة ٣٠ دقيقة من «ليبرتي» ، وعلى متنها سرب من الطائرات المقاتلة على أهبة الاستعداد لتنفيذ عملية

روتينية . كانت «ساراتوغا» مستعدة للرد فوراً تقريباً ، على أي هجوم . لكن عملية الانقاذ لم تُنفذ إطلاقاً . فبدون موافقة واشنطن لا تستطيع القيام بأي عمل هجومي ولا حتى انقاذ سفينة أميركية تتعرض للهجوم . وفي وقت لاحق صرّح الأميرال دونالد انجن الذي كان قائد الحاملة «أميركا» وهي القطعة الثانية في الجوار ، فقال : «كان الرئيس جونسون يسيطر سيطرة مشددة . ومع أننا عرفنا ان ليبرتي تتعرض للهجوم لم يكن في وسعي أن أتوجّه نحوها وأصدر أمراً بالانقاذ»[٥] . إذ لم تكد الطائرات الأميركية تحلّق في الجو حتى سُمع بأجهزة الراديو في الأسطول السادس صوت وزير الدفاع روبرت س . مكنمارا يقول : «بلّغوا الأسطول السادس أن يسترجع هذه الطائرات فوراً»[٦] . لقد صدرت إليهم الأوامر بالامتناع عن تدمير المهاجمين أو ردهم .

وبعد الثالثة بعد الظهر ، بقليل ، أي بعد حوالى الساعة من سماع استغاثة ليبرتي الأولى ، أصدر البيت الأبيض موافقته السريعة على القيام بمهمة إنقاذ فانطلقت الطائرات من الحاملتين .

وفي نفس اللحظة تقريباً أبلغت الحكومة الإسرائيلية الملحق البحري الأميركي في تلك أبيب أن قواتها «هاجمت سفينة أميركية بطريق الخطأ» ظناً أنها سفينة مصرية ، وقدّمت «اعتذارات ذليلة» . وبعد أن بات الاعتذار بيد جونسون ، سارع مرة أخرى إلى إصدار الأوامر بعودة الطائرات الأميركية إلى الحاملتين .

وعندما انطلقت الطائرات للمرة الثانية لم تكن هناك قوات إسرائيلية «لتدميرها أو ردّها» . وكان على طاقم ليبرتي المنكوب أن يصارع طوال ١٥ ساعة وحدة للإبقاء على الجرحى أحياء وعلى السفينة عائمة . ولم تشاهد ليبرتي طائرة أو سفينة أميركية إلا فجرَ اليوم التالي . وكانت الزيارة الودّية الوحيدة لها من سفينة حربية سوفياتية صغيرة . غير أن عرضها المساعدة

رفض . ومع ذلك قال السوفيات إنهم سيقفون قريباً على مقربة منهم لتقديم العون في حال الحاجة إليه .

وفي صباح اليوم التالي قدمت مدمرتان أميركيتان لتقديم الإسعاف الطبي والمساعدة في عمليات الإصلاح . وسرعان ما نُقل الجرحى إلى مستشفى حاملة طائرات بالطوافات . وتوجّهت السفينة المعطوبة إلى مالطا حيث عُقدت محكمة للبحرية الأميركية من أجل التحقيق في الحادث . وكان التحقيق بحدّ ذاته مصمماً ليكون جزءاً من خطة متقنة لإخفاء حقيقة ما حدث عن الأميركيين .

والواقع أن عملية اللفلفة بدأت في اللحظة عينها التي انتهى فيها الهجوم الإسرائيلي . ووصل الاعتذار من الرسميين الإسرائيليين إلى البيت الأبيض بعد لحظات من توجيه آخر طلقة على ليبرتي . وقبل الرئيس جونسون الاعتذار ونشر التعزيات التي تلقاها من رئيس وزراء إسرائيل ليفي أشكول ، مع أن المعلومات التي توافرت في الحال أظهرت كذب الرواية الإسرائيلية ، إذ إن وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية كانت على علم قبل الهجوم بيوم أن الإسرائيليين ينوون إغراق السفينة(٧) . ومع ذلك ، وبعد لحظات من آخر طلقة على ليبرتي ، تلقى البيت الأبيض اعتذاراً من المسؤولين الإسرائيليين الذين قالوا إن الهجوم كان خطأً مأساوياً ، زاعمين أن السفينة اشتبه خطأً بأنها مصرية .

ورددت معظم تعليقات أعضاء الكونغرس تفسير الرئيس للهجوم ، فيما استحوذت على الشعب النشوة بانتصارات إسرائيل المذهلة على العرب . وكتب سميث همبستون ، مراسل صحيفة الواشنطن ستار من تل أبيب يقول «بعد أسبوع على الهجوم على السفينة الأميركية ليبرتي ، فإن أحداً من الذين يقابلهم هذا المراسل مرات عدة يومياً ـ من سائقي سيارات عمومية وموظفين

في رقابة الصحف ونادلين وجنود لم يكلّف نفسه عناء الإعراب عن الأسى لمقتل هؤلاء الأميركيين»[٨] .

وتجنّب البنتاغون أسئلة الصحفيين واعداً إياهم ببيان شامل متى انتهى التحقيق الرسمي بإشراف الأميرال إيزاك كيد[٩] . وأصدر كيد أوامر صريحة إلى أفراد طاقم ليبرتي : «لا تردّوا على الأسئلة . وإذا حشروكم في الزاوية فقولوا لهم إن الأمر كان حادثاً عرضياً وإن إسرائيل قد اعتذرت عنه . ولا تقولوا شيئاً غير ذلك» . وجرت طمأنة أفراد الطاقم أن بوسعهم التكلّم بحرية مع الصحفيين متى أُعلنت خلاصة التحقيق . ثم أُدخل تعديل على ذلك ، فيما بعد ، وصدرت إليهم الأوامر بالامتناع عن الإدلاء بأي معلومات غير ما ورد تحديداً في الخلاصة التي ستُنشر .

وكانت المحكمة ما زالت تستمع إلى إفادات الشهود عندما ظهرت في الصحافة الأميركية التهمة بأن الهجوم كان متعمّداً[١٠] . وجاء في نبأ نقلته الأسوشيتدبرس من مالطا أن بعض كبار ضباط الطاقم قالوا إنهم متأكدون أن الإسرائيليين كانوا يعرفون أنها سفينة أميركية قبل أن يشنّوا عليها الهجوم . «فقد كنا نرفع العلم الأميركي بنجومه وخطوطه وكان من المستحيل ألا يعرفوا من نحن» . غير أن قيادة البحرية شككت في هذه الأقوال وقالت إن الولايات المتحدة «قبلت تماماً اعتذار إسرائيل» .

وما إن مليئاً بالوثائق وتوجّه بالطائرات إلى واشنطن ليستجوبه رئيس عمليات الأسطول الأميرال انتهى الأميرال كيد من الاستماع إلى إفادات الشهود حتى حمل صندوقاً مليئاً بالوثائق ، وتوجّه بالطائرة إلى واشنطن ليستجوبه رئيس عمليات الأسطول الأميرال مكدونالد وزعماء الكونغرس قبل صدور البيان الذي طال انتظاره[١١] . وعندما صدر أخيراً لم يكن شاملاً إطلاقاً[١٢] . ولم يحاول تحديد المسؤولية ، بل إنه ركّز كلّياً تقريباً على تصرّفات الطاقم أثناء الهجوم .

والبيان الذي خضع للرقابة لم يكشف النقاب عن أن السفينة كانت تحت رقابة جوية إسرائيلية عن كثب مدة ساعات قبل الهجوم ، وأن إسرائيل أنذرت الولايات المتحدة تكراراً قبل الهجوم بأربع وعشرين ساعة بوجوب أن تنقل ليبرتي إلى موقع آخر(١٣) . ولم يتضمن البيان ما يدحض فكرة الخطأ في تحديد هوية السفينة . بل إن قيادة البحرية ذكرت خطأ أن الهجوم استغرق ست دقائق فقط ، بدلاً من ٧٠ دقيقة ، وأكدت زوراً وبهتاناً أن إطلاق النار توقّف كلّية عندما اقتربت زوارق الطوربيد إلى مسافة كافية للتعرّف على هوية الراية الأميركية . كما أنها لم تذكر شيئاً عن القصف بقنابل النابالم أو عن قصف قوارب النجاة وطمست التقارير عن الريح التي كانت تحرك الراية الأميركية بشكل جعلها واضحة للعيان .

غير أن البيان تضمّن حقيقة مؤلمة واحدة بقوله :

«قبل الهجوم أمرت هيئة الأركان المشتركة ليبرتي بأن تبتعد عن الساحل ، غير أن الرسالة «ضلّت طريقها ، وتأخرت ، ولم تصل إلا بعد وقوع الهجوم»(١٤) .

وانتقدت عدة صحف بيان البنتاغون . فقالت النيويورك تايمز إن البيان «يترك الكثير من التساؤلات من غير جواب»(١٥) . واستخدمت الواشنطن ستار كلمة «الفلفة» ووصفت البيان بأنه «إهانة» وطالبت بتحقيق أعمق وأوسع(١٦) . وقال السناتور ج . وليام فولبرايت ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بعد اجتماع مغلق مع وزير الخارجية دين راسك ، إن الحادثة «مُحرجة جداً» . وختمت الواشنطن ستار بقولها : «ومهما يكن معنى هذا ، فإن الإحراج لا يبرّر المكر والخداع» .

وفي أوائل تموز (يوليو) نقلت الأسوشيتدبرس عن ميخا ليمور الجندي الإسرائيلي الاحتياطي الذي كان في أحد زوارق الطوربيد المهاجمة قوله إن

البحارة الإسرائيليين لاحظوا ثلاثة أرقام وهم يطوفون حول ليبرتي لكنه أصرّ على أن هذه الأرقام لم تعنِ لهم شيئاً[١٧] .

لم يصدّق الملازم جيمس م . إينس ، ضابط الشيفرة في ليبرتي حين قرأ رواية ليمور[١٨] وهو في المستشفى يتعالج من جروح شظية ، لأنه كان ساعة الهجوم مسؤولاً عن ظهر السفينة ، وقال إن اسم السفينة كان ظاهراً بأحرف بارزة عل مؤخّرها وكذلك رقم هيكلها على مقدّمها ، وإن الهواء كان يلوح بالراية الأميركية ويجعلها ظاهرة للعيان بسهولة . ويذكر أنه كان قد أمر صباح يوم الهجوم الباكر برفع راية جديدة من قياس ٥×٨ أقدام . وعند وصول زوارق الطوربيد كانت تلك الراية الأصلية قد أسقطت بإطلاق النار عليها ، ولكن راية أخرى أكبر ، بقياس ٧×١٣ قدماً ، كانت معلقة ، في مرأى البصر ، من على طرف عارضة الشراع . وأكد أن المهاجمين سواء من الجو أو من البحر لا يمكن أن يتفادوا معرفة أن السفينة أميركية . والأهم من ذلك أن الملازم إينس كان يعرف أن العاملين على جهاز الاعتراض في السفينة «ليبرتي» سمعوا طياري طائرات الاستطلاع الإسرائيلية بوضوح وهم يبلغون القيادة الإسرائيلية أن السفينة أميركية الهوية .

لقد أزعجت رواية ليمور الملازم إينس كما أزعجته الرسائل العلنية المتبادلة بخصوص الهجوم ، فقرّر إماطة اللثام عن القصة . وخلال الأشهر الأربعة التي بقي فيها نزيل المستشفى في بورتسموث ، فرجينيا ، كان يجمع المعلومات من زملائه البحارة . وفي وقت لاحق وبينما كان متمركزاً في ألمانيا ، دوّن أيضاً ذكريات أفراد آخرين من الطاقم . وعندما نُقل إلى واشنطن حصل على تقارير حكومية بموجب قانون الإفراج عن المعلومات ، كما حصل على التقرير الكامل لمحكمة التحقيق الذي كان مصنّفاً سرّي للغاية في العام ١٩٧٦ ، ثم رفعت عنه السرية أخيراً ، بعد تسع سنوات .

وكانت النتيجة كتاب إينس بعنوان «الهجوم على ليبرتي» الذي نشر عام ١٩٨٠ ، بعد سنتين من تقاعده من الخدمة في البحرية . قرأت الكتاب للمرة الأولي أثناء سفري عبر الأطلسي ، كعضو في بعثة من الكونغرس . أدهشتني محتوياته كما أدهشت عدداً من زملائي الذين أشركتهم بالمعلومات الواردة فيه . لقد اكتشف إينس «ضحالة» استجوابات المحكمة وفشلها في «ملاحقة الدليل على «أن الهجوم كان مدبراً من قبل» ، بما في ذلك شهادة العاملين على جهاز الاعتراض ، الذين التقطوا من جهازي لاسلكي اتصالاً لطيار إسرائيلي يبلّغ بأن السفينة أميركية الهوية[١٩] . وقال إن المحكمة تجاهلت سجلّ السفنية الذي يشير إلى أن ريحاً خفيفة كانت تهب في ذلك الوقت ، وتلّوح بالراية بصورة مستمرة ، كما تجاهلت شهادة البحارة الذين أكدوا ذلك ، فاستخلصت خطأ أن المهاجمين ربما لم يستطيعوا تحديد جنسية الراية لأنها ـ على حد قول المحكمة ـ كانت «متدلية من على السارية في يوم سكتت فيه الريح» .

أما فيما يتعلق بالدوافع الإسرائيلية للهجوم فيقول إينس ان المسؤولين الإسرائيليين ربما قرروا تدمير السفينة لأنهم خافوا من أن تكتشف أجهزة التنصت الحساسة فيها الخطط الإسرائيلية لغزو مرتفعات الجولان السورية (غزت إسرائيل الأراضي السورية في اليوم التالي للهجوم على «ليبرتي» ، وذلك على الرغم من موافقة إسرائيل قبل ذلك على وقف إطلاق النار مع أعدائها العرب) . ولكن فيلماً وثائقياً لشبكة تلفزيون البي .بي . سي . بعنوان «موتى في البحر» ، عُرض مراراً في إنجلترة وفي عدد من البلدان الأوروبية ـ ولكن ليس في الولايات المتحدة ـ قدّم نظرية مختلفة ، مفادها أن إسرائيل أرادت تدمير السفينة «ليبرتي» لأنها كانت واثقة من أن الملامة ستقع على مصر وليس على إسرائيل . وكانت إسرائيل تأمل بأن تستثير العملية ضد «ليبرتي» سخطاً أميركياً ضد مصر ، يكفي لدفع الولايات المتحدة إلى خوض الحرب بالتحالف مع إسرائيل .

وعلم إينس أن أفراد الطاقم شعروا بنوايا لفلفة القضية حتى أثناء استماع محكمة التحقيق إلى الشهود في مالطا[٢٠] . وتأكد أن جورج غولدن ، المهندس والضابط الآمر بالنيابة في «ليبرتي» ، هو مصدر رواية الأسوشيتدبرس التي وجهّت تهمة الهجوم المتعمّد . وكان غولدن ، وهو يهودي ، قد اغتاظ جداً من حظر التكلّم مع الصحافيين ، فتجاهله وخاطر بمستقبله في البحرية لإنقاذ ما تبقى من شرف بلاده .

ونقلت السفارة الأميركية في تل أبيب إلى واشنطن الرواية الإسرائيلية الكاملة والمفصلة الوحيدة عن الهجوم وهي تقرير هيئة التحقيق الإسرائيلية ، المعروف بـ «التحقيق الإسرائيلي الأولي ١/ ٦٧» . وتضمّنت رسالة السفارة التوصية ، بناء على طلب الحكومة الإسرائيلية ، بعدم إطلاع الشعب الأميركي على التقرير[٢١] . ويرجح أينس أن السبب هو معرفة الحكومتين أن ذريعة الخطأ في معرفة هوية السفينة ذريعة واهية إلى حدّ يجعل من الصعب تصديقها[٢٢] .

وتسلّم يوجين روستو ، وكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية ، باليد ، طلباً آخر بالمحافظة على سرية التقرير[٢٣] . وكان هذا الطلب مشابه للرسالة من السفارة الأميركية في تل أبيب ، يتوسل وزارة الخارجية كتمان تحقيق المحكمة الإسرائيلية لأن «ظروف الهجوم (إذا كان للرواية المبيّنة في الملف أن تصدق) تعرّي البحرية الإسرائيلية»[٢٤] .

ويقول إينس إنه رأى هذه الرسالة عام ١٩٧٧ في ملف رسمي ، إلا أنها اختفت عام ١٩٨٤ من كل الملفات الرسمية المعروفة . ويرى أينس أن المسؤولين الإسرائيليين قرروا أن يجعلوا من البحرية الإسرائيلية كبش المحرقة في هذه القضية . فقد ألقوا الملامة كلّها على رأس البحرية الإسرائيلية ، السلاح اليتيم ، الأقل نفوذاً في الهرمية العسكرية الإسرائيلية ، ثم طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة أن تُبقي هذه المذلّة طي الكتمان . وهكذا وافق المسؤولون الأميركيون على عدم نشر نص التقرير الإسرائيلي .

تقرير المستشار القانوني يصبح سرياً جداً

خلال هذه الفترة ذاتها ، أي في الأسابيع التي تلت الهجوم على ليبرتي مباشرة ، أعد كارل ف . سالانز ، المستشار القانوني لوزير الخارجية الأميركي ، تقييماً «للتحقيق الإسرائيلي الأولي ١/ ٦٧» ، لرفعه إلى يوجين روستو . ويدقق هذا التقرير ، الذي بقي سرياً جداً حتى العام ١٩٨٣ والذي مر عليه وزير الخارجية دين راسك مرور الكرام ، في مصداقية الدراسة الإسرائيلية ، ويكشف ، خلافاً لأية وثيقة أخرى ، عن موقف الحكومة الأميركية الحقيقي من الهجوم الإسرائيلي على السفينة ليبرتي . لقد كان وثيقة متفجرة جداً لا يجوز نشرها .

لقد أظهر سالانز ، نقطة نقطة ، أن العذر الإسرائيلي غير قابل للتصديق . وقد أعد التقرير بعد الهجوم مباشرة واعتمد أساساً على المعلومات المحدودة التي تضمّنها ملف تحقيقات الأميرال كيد . ومع أنه لم يستمع إلى إفادات من أينس أو غولدن أو حتى من أي من الشهود الرئيسيين ، فقد عثر على أدلّة كافية لتكذيب الوثيقة الإسرائيلية تكذيباً تاماً . والنقاط التي دقق فيها سلانز كانت سرعة ليبرتي واتجاهها ، واستطلاع الطائرات وتعرّف الطائرات الإسرائيلية على هوية السفينة ، وتحقق زوارق الطوربيد الإسرائيلية من هذه الهوية ، والراية ، والعلامات الدالّة على هوية السفينة ومواقيت الهجمات المتتالية . وفي كل من هذه النقاط كانت أقوال شهود العيان أو الحقائق الدامغة تدحض الادعاء الإسرائيلي بالخطأ البريء .

يزعم التقرير الإسرائيلي مثلاً أن ليبرتي كانت تسير بسرعة تتراوح بين ٢٨ و٣٠ عقدة ، فأثارت بذلك الشبهات . والحقيقة هي أن سرعة السفينة كانت خمس عُقد . وتدّعي طائرات الاستطلاع الإسرائيلية بأنها قامت بطلعتي استكشاف فوق ليبرتي ، واحدة في الساعة السادسة والثانية في الساعة التاسعة صباحاً ، بينما هي حلّقت في الواقع ثماني مرات فوق ليبرتي ، أولها في السادسة صباحاً ، وآخرها في الواحدة بعد الظهر .

واتهم التقرير الإسرائيلي السفينة ليبرتي بإطلاق النار بعد أن رفضت طلب التعريف عن نفسها . غير أن الكابتن ماكجوناجل أفاد بأن الإشارة الضوئية الوحيدة صدرت عن زوارق الطوربيد عن بعد ۲,۰۰۰ ياردة ، بعد انطلاقة الهجوم ، وكانت الطوربيدات في طريقها إلى السفينة . ولم يكن بالإمكان رؤية تلك الإشارات ، بسبب الدخان واللهب المتقطع . ولم تجب ليبرتي لأنها لم ترَ الإشارات . وبعد ذلك في الحال ضُربت السفينة بطوربيد وقُتل ٢٥ بحاراً فيها على الفور .

ويدّعي التقرير الإسرائيلي بأن ليبرتي لم تعرض بشكل بارز للعيان الراية أو علامات التعريف عن هويتها . وقد أفاد خمسة من الطاقم أنهم شاهدوا الراية الأميركية ترفرف طيلة الصباح وحتى وقوع الغارة الجوية . وعندما ضُربت الراية خلال الغارة الجوية ، رُفعت راية أكبر منها قبل أن يبدأ هجوم زوارق الطوربيد . أما علامات الهيكل فكانت واضحة ومدهونة حديثاً . وحاول الإسرائيليون التنصّل من المسؤولية بالتشديد على أن الحافز للهجوم كان تقارير تفيد أن المنطقة الساحلية تتعرض للقصف من البحر . ويقول سالانز أنه لا بد أن يكون واضحاً لأي مراقب متمرّس أن المدافع الصغيرة على ظهر ليبرتي لا تستطيع قصف الشاطئ .

رفع سالانز تقريره إلى وكيل وزارة الخارجية روستو بتاريخ ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ . وهذا يعني ان كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية علموا ببطلان الادعاءات الإسرائيلية بشأن ليبرتي ، عقب الهجوم بوقت قصير .

وبتوافر وثيقة كهذه تدحض المزاعم الإسرائيلية ، فمن المنطقي أن تكون الخطوة التالية إحالتها على الحكومة الإسرائيلية لتعلق عليها ومن ثم نشر النتائج . ولكن بدلاً من ذلك دُمغ التقرير بعبارة «سري جداً» وأخفي ، كما هي حال التقرير الإسرائيلي الذي ما زال مخفياً عن أنظار الأميركيين والمسؤولين في

حكومتنا ومؤسستنا العسكرية . ويقول دين راسك ، وزير الخارجية حينذاك إنه «لا يذكر الآن» أنه رأى تقرير سالانز . ويضيف مع ذلك أنه «لم يكن يوماً راضياً عن التفسير الإسرائيلي لحادثة السفينة ليبرتي» .

وسرعان ما كان للفلفة على تقرير سالانز وغيره حول ظروف الحادثة تأثير مؤلم لأمن الولايات المتحدة . فلو كان سلاح البحرية الأميركي صريحاً بشأن حادثة ليبرتي ، حتى ضمن صفوفه ، لكفى الأمة مذلّة محنة لاحقة بدأت بعد الحادثة بخمسة أشهر ، وذلك عندما قتلت قوات كوريا الشمالية بحاراً أميركياً وأسرت السفينة الحربية بويبلو وطاقمها بكامله . وقد انتهت تلك المعاناة عندما أفرج عن البحارة بعد أن ذاقوا الأمرّين في الأسر لمدة سنة كاملة .

وقال قائد بويبلو لويد م . بوشر لاحقاً إنه لو كان مسلّحاً بالحقائق عن كارثة البحر المتوسط ، لربما تفادى حادثة بويبلو[٣٥] .

وكان بوشر في أواخر صيف ١٩٦٧ ، ما يزال على البر يتأهب لتسلّم قيادة السفينة المنكودة الحظ ، عندما علم بمصيبة ليبرتي . وأثناء توجّهه إلي المياه المعادية القريبة من كوريا الشمالية ، طلب موافاته بالتفاصيل عن حادثة ليبرتي ، اعتقاداً منه أنه يستطيع الاستفادة منها في مهمته منها . وهو يذكر كيف أن طلبه أغفل ويقول : «سألت رؤسائي عن الكارثة ، فقيل لي إنها مجرد خطأ كبير وليس فيها ما نستطيع أن نتعلّمه»[٣٦] . ولكن بعد أن قرأ بوشر كتاب إينس اكتشف ان طاقم ليبرتي واجه الكثير من المشاكل ذاتها التي واجهتها سفينته قبل وقوعها في الأسر . ولم تكن لدى السفينتين وسائل كافية لإتلاف الوثائق والأجهزة السرية ، ولتدمير السفينة نفسها إذا ما تأزّمت الحال كثيراً . وكانت فيها نواقص خطيرة في إجراءات التحكّم . ويرجع بوشر ذلك إلى «عدم الكفاءة في قمة الهرم» ، وإلى «التقصير في الاستجابة للاستغاثات اليائسة إبان الهجوم» . ويتحدث بمرارة عن بويبلو :

«قُتل منا رجل وجرح ١٤ آخرون ، ثم إن سنة من الوحشية الشديدة كان يمكن تجنّبها لو أُخبرت بما حدث لليبرتي . والسبب الوحيد هو أن ذاك الحدث المشؤوم جرت لفلفته بإحكام تام» .

وكان للفلفة الهجوم على ليبرتي ، نتائج أخرى شخصية . فقد أُنعم على الكابتن وليام ل . ماكجوناجل ، قائد ليبرتي ، بناء على توصية سلاح البحرية وموافقة الرئيس جونسون أرفع وسام في البلاد وهو مدالية الشرف من الكونغرس . ويقول إينس إن الكابتن «تحدى الرصاص والشظايا والنابالم» خلال الهجوم وبقي ، على الرغم من جروحه ، على الجسر طوال الليل . وبقيادته أبقى البحارة الاثنان والثمانون ، الذين نجوا من الموت والإصابة على السفينة عائمة رغم ثغرة الأربعين قدماً في جنبها ، وتمكنوا من جرّها إلى مرفأ آمن .

لقد كان ماكجوناجل بطلاً عن جدارة وحق ، إلا أنه لم يقلّد الوسام حسب الأصول المعهودة من تكريم واحتفال وإعلان ، فلم يقدّمه له الرئيس شخصياً ، ولم يحتفل بالمناسبة في البيت الأبيض . إذ تلقت قيادة البحرية التعليمات بتنظيم الاحتفال في مكان آخر لأن الرئيس لن يشترك فيه . وكان على البحرية أن تجد المكان اللائق . وقد استاء من هذا الترتيب الأميرال توماس ل . مورر الذي أصبح رئيساً للعمليات الحربية قبل صدور هذه التعليمات بقليل ، فهو لا يذكر في حياته أن مدالية الكونغرس قُلدّت لأحد خارج البيت الأبيض[٢٧] . فأرسل احتجاجاً لوزير الدفاع روبرت س . مكنمارا ، غير أن التعليمات بقيت على حالها . ولم يرتفع في أي من مجلسي الكونغرس صوت احتجاج واحد مع أن الميدالية باسم الكونغرس .

ولو أن الأميرال علم يومها أن البيت الأبيض أخّر الموافقة على منح الميدالية إلى أن حصل على موافقة إسرائيل لاشتدّ استياؤه . ونقل إينس عن لسان ضابط في البحرية قوله : «إن الحكومة حساسة جداً بشأن إسرائيل ، حتى

إن وزارة الخارجية سألت السفير الإسرائيلي عما إذا كان لدى حكومته أي اعتراض على منح الميدالية لماكجوناجل . فأجابت إسرائيل : طبعاً لا . . .»[٢٨] . وجاء نَصُّ البراءة المرفقُ بالميدالية خالياً من أي إساءة ، فهو لا يأتي على ذكر إسرائيل .

وقدّم وزير البحرية الميدالية في حفل صغير هادئ أقيم في فناء الوزارة في واشنطن . وقال الأميرال مورر فيما بعد أنه لم يُفاجأ بالترتيبات الاستثنائية : «فقد كانوا يحاولون طمس المسألة من أولها إلى آخرها . وإن كنت أعجب لشيء فإنني أعجب لماذا لم يقلدوه الوسام تحت جسر الشارع ١٤ !»[٢٩] .

حتى إن النقش على شواهد الأضرحة في مقبرة أرلينغتون الوطنية ضَمِنَ ديمومة اللفلفة[٣٠] . فكما حدث مع براءة ماكجوناجل ، لم يرد فيها ذكر إسرائيل . فطوال ١٥ سنة كان النقش على قبور ستة من بحارة ليبرتي يقول ببساطة : «توفي في شرق المتوسط» . ولم يرد ذكر للسفينة ولا للحادث ولا لإسرائيل . وقد يكون الزائر قد استنتج أنهم ماتوا ميتة طبيعية . وأخيراً ، تضافر الناجون من السفينة وشكّلوا جمعية قدامى بحارة ليبرتي وشنّوا حملة احتجاج أدّت إلى تحسّن طفيف . فقد رُفع ستار اللفلفة قليلاً عام ١٩٨٢ عندما جرى تغيير عبارة الشاهد فباتت تقول : «قُتل في السفينة الحربية ليبرتي» . وكانت الصلاة التذكارية لهذه المناسبة في المقبرة هادئة هدوء الاحتفال بتقليد ماكجوناجل الوسام منذ سنوات . ولم يحضرها عن الحكومة الأميركية سوى مسؤول مدني واحد هو السناتور لاري برسلر الذي وعد بإجراء المزيد من التحقيقات في حادثة ليبرتي . إلا أنه مرّت سنتان ولم يفعل شيئاً .

يقول إينس : «نتلقى وعوداً كثيرة ، لكن ليس أفعالاً» . ويعطي مثلاً على ذلك في الرواية التالية :

وعدنا السناتور كنيدي يوماً بأن ينظر في المسألة ، وأمضى سنة

كاملة على ما أظن يراجع كتابي والملفات التي بعثنا بها إليه . وفي النهاية ، كتب إلينا يقول : ينبغي عمل كل ما هو ممكن إنسانياً ، للتوصل إلى الحقيقة بشأن السفينة ليبرتي» . قلنا ، حسناً ، عليك بإجراء التحقيق . تستطيع أن تفعل هذا وحدك بحكم منصبك كعضو في مجلس الشيوخ . لكنه لم يعطنا جواباً على ذلك ، ولم يردّ على الرسائل التي بعثنا بها إليه لمتابعة الموضوع» .

وبلغت عملية لفلفة حادثة «ليبرتي» على صعيد البلاد ككل حدود املاء صياغة رسائل التعزية الموجّهة إلى ذوي ضحايا الهجوم . ففي مثل ظروف كهذه يتلقى الأقرباء عادة رسالة من الرئيس تعرض لوقائع المأساة وتُعرب عن مشاعره العميقة لما قاساه ولدهم ، ولتضحيته وبسالته . والواقع أن رسائل التعزية في ذلك الحين كانت تُرسل بالمئات فيما كان يرتفع عدد ضحايا حرب فيتنام .

ولكن الموت بنار إسرائيلية يختلف في نظر كبار المسؤولين في البيت الأبيض عن الموت على أيدي الفييتكونغ . إذ بعد أيام قليلة من الاعتداء على ليبرتي تلقى هاري مكفرسن ، وهو من كبار موظفي الرئيس جونسون ومسؤول الارتباط مع الجالية اليهودية ، الرسالة التالية من جيمس كروس ، المساعد في البيت الأبيض :

«قُتل ٣١ من رجال البحرية على متن السفينة الأميركية ليبرتي نتيجة الهجوم العرضي الذي قامت به القوات الإسرائيلية . إن رسائل التعزية التي أعدّت بناء على الصيغة الأساسية المقررة لضحايا حرب فيتنام ، تبدو لي غير ملائمة في هذا الحالة .

«ويسبب الطبيعة الحساسة جداً للوضع العربي ـ الإسرائيلي عامة والظروف التي قضى فيها هؤلاء الرجال نحبهم ، أرجوك مراجعة هذه الصيغة وموافاتي بتسع أو عشر صيغ مختلفة تتناسب وهذه الحالة الخاصة»[٣١] .

وقد دفعت «الحالة الخاصة» مكفرسن إلى الموافقة على أن عبارات

التعزية المألوفة لم تكن «مناسبة» ، واقترح عبارات لا تشدد على المعركة وتغفل دور إسرائيل ، بل وتتجاهل تضحية القتلى .

واستجابة «للطبيعة الحساسة جداً» للعلاقات الأميركية مع إسرائيل ، تجاهل أركان الرئيس التقليد المتبع منذ القدَم في تكريم قتلى المعارك[٢٢] . واقترح مكفرسون أن تعرب الرسائل عن امتنانه لما «أسهم به هؤلاء الضحايا في قضية السلام» ، وتذكّر أن جونسون حاول تفادي الحرب بين العرب وإسرائيل .

وفيما كانت واشنطن منشغلة بهذا البرنامج الغريب من اللفلفلة ، يذكر بحّارة ليبرتي بارتياح لحظة من الاعتزاز الشخصي ، مهما كانت قصيرة[٢٣] . فبعد ظهر ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، وفيما كان طاقم السفينة المنكوبة يستعدون لمغادرة الحاملة «أميركا» في رحلتهم إلى مالطا ومحكمة التحقيق ، أمر قائد الحاملة الكابتن دونالد أنجن بإقامة قدّاس عن روح الذين قضوا في الهجوم . وأقيم القداس على متن «أميركا» وفيما كانت السفينتان تبتعدان الواحدة عن الأخرى ، أمر أنجن بالهتاف ثلاث مرّات لطاقم ليبرتي . وكان ضابط الصف جفري كاربنتر الذي أنهكه النزف الدموي محمولاً في نقّالة على متن ليبرتي ، فقام البحّار ستان وين برفع النقّالة من أحد طرفيها لتمكين كاربنتر من رؤية وسماع تكريم الحاملة «أميركا» له ولزملائه . وأخبرني أنجن : «يا لها من لحظة مؤثرة جداً . كان البحر يردد هدير الهتافات المدوّية» .

وكانت تلك هي «الشيء المؤثر» الوحيد الذي مُنح رسمياً تكريماً للبحارة الأبطال .

«هذه جريمة قتل صرفة»

ساهمت الكتب في ديمومة الأساطير عن حادثة السفينة ليبرتي . وقال

إسحق رابين ، القائد العسكري للقوات الإسرائيلية في حينه ، في مذكّراته التي نشرت عام ١٩٧٩ إن ليبرتي اعتبرت خطأ سفينة مصرية «ولا بد لي من الاعتراف هنا انه عندما بلغني النبأ [أنها كانت سفينة أميركية] انتابني مزيج من مشاعر الأسف العميق لأننا هاجمنا أصدقاءنا ، والارتياح العظيم [لأن السفينة لم تكن سوفياتية]»[٣٤] . وقال إن إسرائيل التي قبلت أن تعوّض عن ضحايا الهجوم ، رفضت التعويض عن الأضرار التي أصابت السفينة «لأننا لا نعتبر أنفسنا مسؤولين عن مسلسل الأخطاء» .

وعزّزت مذكّرات لندون جونسون الصادرة بعنوان «الموقع المناسب» ، أسطورة الهجوم على ليبرتي من طريق الخطأ[٣٥] . ومع أن توقيعه ذيّل رسائل التعزية إلى ذوي ٣٤ قتيلاً ، فقد جعلهم عشرة في مذكّراته[٣٦] . ومع أن عدد الجرحى كان ١٧١ ، فقد جعلهم مئة فقط في مذكّراته . وقال : «إن هذه الحادثة المفجعة قد أحزنت الإسرائيليين كثيراً مثلما أحزنتنا» .

وكتب جونسون عن الرسالة التي بلّغها لموسكو على «الخط الساخن» ، مطمئناً السوفيات إلى أن الطائرات المنطلقة من الحاملة الأميركية كانت في طريقها إلى موقع الحادث «وإن غايتها الوحيدة كانت التحقيق» . ولم يزعم جونسون أن حماية السفينة وبحارتها وإنقاذهم كانت من بين أهدافه ، كما أنه لم يسجّل في هذه المذكرات أن الطائرات في الحاملة الأميركية لم يسمح لها إطلاقاً ، بالتوجّه إلى السفينة ليبرتي حتى «للتحقيق» . وخصّص القائد الأعلى للقوات المسلّحة الأميركية ١٦ سطراً فقد لأسوأ كارثة بحرية في أيام السلم في التاريخ .

أما موشي ديان ، وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك ، الذي حدده تقرير لوكالة الاستخبارات الأميركية المركزية ، الضابط الذي أصدر الأمر شخصياً بالهجوم ، فلم يذكر شيئاً عن حادثة ليبرتي في سيرة حياته الطويلة المطوّلة[٣٧] . وبحسب

وثيقة وكالة الاستخبارات فإن ديان هو الذي أصدر الأمر رغم احتجاجات جنرال إسرائيلي آخر قال «إن هذه جريمة قتل صرفة» .

وقد طاردت عملية اللفلفة أينس في تسويق كتابه[٣٨] . فعلى الرغم من المديح العظيم الذي نال الكتاب من النقّاد ، كانت الطلبات المرسلة لشراء الكتاب «تختفي» باستمرار ، وكذلك طلبات الجملة تختفي أيضاً على نحو غامض . كما أن اللوبي الإسرائيلي شنّ حملة واسعة النطاق لتشويه سمعة الكتاب . وأعادت قاعدة سان دياغو البحرية كمية من النسخ بعد أن تقدّم قسيس القاعدة باحتجاج على الكتاب . وأبلغ جورج ولسون ، محرر الشؤون العسكرية ، أينس أنه عندما نُشرت مراجعة للكتاب في الواشنطن بوست «بدا أن كافة خطوط الهاتف في المبنى كانت مشغولة للرد على متصلين يشكون من ذكرنا الكتاب» .

وكتبت صحيفة أتلانتا جورنال عن كتاب إينس «الهجوم على ليبرتي» تقول إنه «قصة مثيرة للقلق عن التخبّط في قيادة البحرية وعن اللفلفة الحكومية ونفاق إسرائيل ، تستحق القراءة»[٣٩] . وقالت صحيفة كولومبيا دسباتش إنه تحقيق في عملية لفلفة في مجال التآمر السياسي الدولي» . وامتدحه الصحافي هيرش[٤٠] كـ«كتاب فيه اطلاع على بواطن الأمور ، وضعه كاتب صادق» . وقال عنه المعهد البحري الرفيع المقام في أنابوليس «إنه على الأرجح ، أهم كتاب بحري ظهر هذه السنة» .

فسارعت إسرائيل إلى مطالبة القراء الأميركيين بإغفال تقريظ هذا الكتاب . وزعمت وزارة الخارجية الإسرائيلية أن إينس «يسمح لحقده وذاتيته الواضحين بالتغلب على التحليل الموضوعي» ، وأن «استنتاجاته لا تستطيع الصمود في وجه المنطق والحقائق العسكرية» .

وقال إينس فيما بعد : «إن رابطة بناي بريث لمكافحة الافتراء تبنّت هذه

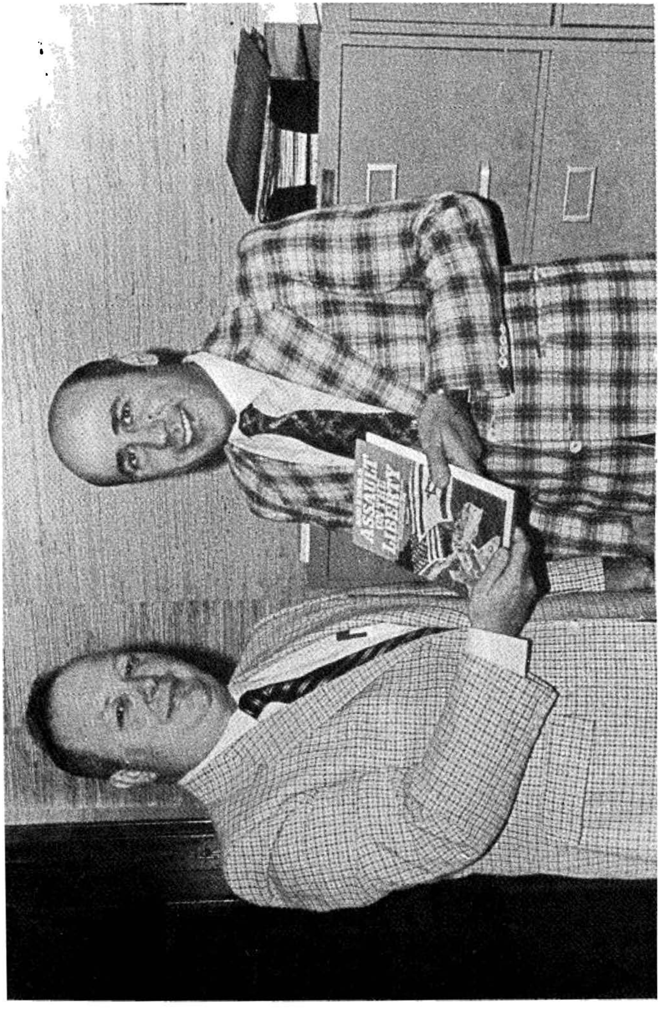
ASSAULT
LIBERTY

التهم لتوزيعها على مؤيدي إسرائيل في كل الولايات المتحدة» . وقيل لشخص اتصل باللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) إن الكتاب «مكيدة مُبيّتة ، وكلّه أكاذيب وقد موّلته الجمعية القومية للعرب الأميركيين»[٤١] .

وأضاف إينس أن «هذا الكلام العاطفي» ألحق «ضرراً بالغاً بالمبيعات وأدى إلى تردد ملحوظ لدى المسؤولين التنفيذيين في وسائل الإعلام في السماح ببحث هذه القصة» .

ونتيجة للأحاديث الإذاعية والمناظرات التي شارك فيها إينس ، تلقى اتصالات من أشخاص «من أنحاء البلاد» لإبلاغه أن مساعيهم لشراء كتابه باءت بالفشل[٤٢] . كما أن العديد من المكتبات التي سعت لطلب نسخ من الكتاب من الناشر ، راندوم هاوس ، أعطيت معلومات مغلوطة . فقد قيل لها إن الكتاب لا وجود له ، أو أنه لم ينشر ، أو أن طبعته نفدت ، أو أنه سُحب من التداول تفادياً لدعوى قضائية .

وأثار راي تليافيرو ، مقدم برامج المقابلات في محطة إذاعة «كي جي او» بسان فرانسيسكو ، ضجة عندما أعلن مساء يوم أحد في العام ١٩٨٠ ان برنامجه سيستضيف إينس يوم الأحد التالي[٤٣] . فقد انهالت على المحطة أكثر من ٥٠٠ رسالة احتجاج ، غير أن البرنامج نُفذ كما هو مقرّر ، وكانت الاستجابة الشعبية كاسحة ، واستمر تدفق المكالمات الهاتفية على المحطة مدة ساعة كاملة عقب المقابلة التي استغرقت ساعتين مع إينس ، ووردت مكالمتان فقط تهددان بقتل تليافيرو ـ إحداهما على خط يُفترض أن رقمه سري .

وتلبية لدعوة من بول باكوس ، رئيس تحرير مجلة «الدفاع الألكتروني» ، كتب إينس مقالة افتتاحية عام ١٩٨١ عن دلالات حادثة ليبرتي ، أشار فيها إلى أن دولاً صديقة قد تشعر أحياناً باضطرارها إلى اتخاذ إجراءات عدوانية . أما في حالة ليبرتي فقال[٤٤] :

«لأن الدولة الصديقة . . . هي دولة إسرائيل ، ولأن دولة إسرائيل تحظى بدعم واسع ومتحمس وباهظ التكاليف من الولايات المتحدة ، وربما أيضاً لأن من شأن التحقيق الصحيح أن يكشف عن التقصير المخزي في الإدارة والمراقبة والاتصالات ، فإن التحقيق المناسب ليس مُستساغاً سياسياً» .

وذهل باكوس عندما أمره أصحاب المجلة ، وهم رابطة من التنفيذيين لهم علاقة بالمؤسسة العسكرية وشؤون الدفاع تُعرف باسم جمعية الغربان القدامى ، بعدم نشر افتتاحية إينس . وكتب المتحدث بلسان الجمعية غاس سلايتون إلى باكوس يقول له إن المقالة «ممتازة» ولكن قد لا يكون من المناسب نشرها الآن بسبب التوتر المتزايد في الشرق الأوسط . فما كان من باكونس ، وهو ضابط بحري متقاعد ، إلا أن استقال على الأثر وقال «لا أريد أن أتعامل بعد الآن مع منظمات تواصل طمس المعلومات» . إلا أن مقالة إينس نُشرت فيما بعد في مكان بارز من مجلة منافسة هي مجلة «الدفاع الألكتروني» . ولاقت المقالة إقبالاً شديداً حتى أن المجلة أعادت طباعتها وحدها بسعر ٣ دولارات للنسخة الواحدة .

وألقى إينس محاضرات في جامعات الغرب والغرب الأوسط خلال العامين ١٩٨١ و١٩٨٢ ، واجه فيها احتجاجات من نوع مختلف . ومع أن معظم ردود الفعل كانت إيجابية جداً ، فقد اتهمه المشاغبون بالكذب ومعاداة السامية ، واحتجوا لدى إدارات الجامعات على دعوته كمحاضر . وكانت مشابهة تماماً لتلك التي استخدمتها وزارة الخارجية الإسرائيلية ومنظمة بناي بريث في الحملة على الكتاب ، في منشورات وزعتها «اتحادات الطلاب اليهود» المحلية فيما كان إينس يلقي محاضراته .

ويبدو أن انتقاد كتاب إينس كانت منسّقة على مستوى وطني ، وحتى على مستوى دولي . إذ بعد أن أذاع «الراديو العام» نص الكتاب كاملاً على

المستمعين في حلقات ، في البرنامج الخاص بقراءة الكتب ، طالب الناطقون المحلّيون بلسان رابطة مكافحة الافتراء ، الذين كانوا بالمرصاد ، منحهم فرصة عشر دقائق لتفنيد أقوال إينس بعد انتهاء الحلقات ، وكان لهم ما أرادوا(٤٥) . وفي سياتل كانت صيغة التفنيد مطابقة تقريباً لصيغة الوثيقة التي أصدرتها وزارة الخارجية الإسرائيلية بالقدس لتهاجم الكتاب . وتكرر هذا التفنيد حرفياً في رسالة تنتقد إينس ظهرت في صحيفة تايمز ـ يونيون بجاكسونفيل ، فلوريدا .

ومن سخريات القدر في سوء طالع إينس أن برنامج «نايتلاين» في تلفزيون اي . بي . سي . الأميركي ألغى في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ بثّ فقرة خاصة أعدت لمناسبة مرور ١٥ عاماً على لمّ شمل طاقم ليبرتي ، بغية تغطية وقائع الغزو الإسرائيلي للبنان الذي بدأ في اليوم السابق . وفي أوائل ١٩٨٣ عاد البرنامج فقرر إذاعة هذه الفقرة ، إلا أن إسرائيل تدخلت من جديد ، وهذه المرة على شكل مقابلة مع سفيرها الجديد لدى الولايات المتحدة موشي أرينز ، استغرقت كل الوقت المحدد . وفي ما بعد اختفى من مكتبة الاستوديو الشريط المحرر و١٥ بكرة من الفيلم غير المحرر .

وربما كان كتاب إينس هو الذي وفّر للقائد السابق لسفينة بويبلو المنكود الحظ فرصة الظهور في البرنامج التلفزيوني «صباح الخير يا أميركا» لشبكة الآي . بي . سي عام ١٩٨٠(٤٦) ، إذ كان بوشر قد دعي إلى نيويورك لإجراء مقابلة معه بمناسبة إطلاقه من الأسر . لكن الدعوة سُحبت فجأة ، وأبلغ المسؤول في الأستوديو إلى بوشر أن كل مافي الأمر هو سماعه بأن ثمة مشاكل «فوق» ، لكنه لم يلبث أن سأل بوشر : «هل نُشرت لك مؤخراً مراجعة لكتاب في الواشنطن بوست؟» والحقيقة هي انه كتب مراجعة لكتاب إينس فيها وأغرقه مديحاً .

وفي عام ١٩٨٣ ، احتجت منظمة المحاربين اليهود القدامى عندما

استشهد «المحاربون القدامى في الحروب الخارجية» بقول لإينس لدعم دعوتهم إلى «تكريم لائق» لأولئك الذين قُتلوا في ليبرتي ، وكذلك عندما أشار جيمس ر . كوريو ، القائد القومي لجمعية «المحاربين القدامى في الحروب الخارجية» ، إلى الهجوم الإسرائيلي الإجرامي»(٤٧) . ومما زاد في حنق اليهود أن كوريو نشر في مجلة الجمعية رسالة موجهة إلى الرئيس ريغان تدعو البيت الأبيض إلى إيفاد مَن يمثله إلى المقبرة لتكريم موتى «ليبرتي» . ولم يتلق أي رد عليها .

وبالرغم من مرور اثنين وعشرين عاماً على ظهور كتاب «الهجوم على ليبرتي» فإن إينس لا يزال يتلقى سيلاً من الرسائل والمكالمات الهاتفية حول الحادثة ، خصوصاً على الموقع الرسمي للكتاب على الأنترنت (www.u.s.s liberty.org.) . وقد انتخبه زملاؤه البحارة مؤرخهم الرسمي ، فأصبح رئيساً لتحرير نشرة ليبرتي الإخبارية . وفي هذه الأثناء ورغبة منه في أن لا يبقى مقيداً بعذاب الضمير إلى ما لا نهاية ، عكف على تأليف كتاب آخر حول الموضوع لا علاقة له بحادثة ليبرتي ، ولكنه لم يجد سبيلاً إلى تناسيها . وما برح كتابه عن ليبرتي يولّد دوامة من الجدل ، وسيبقى كذلك على أية حال .

ويثني الأميرال المتقاعد توماس ل . مورر على نشاطات إينس ، ولا يزال يطالب بالتحقيق(٤٨) . ويهزأ بنظرية الخطأ في تحديد هوية السفينة ويعرب عن أمله في أن يحقق الكونغرس في الحادثة ، فإذا لم يفعل فإنه يفضّل إعادة فتح محكمة التحقيق الخاصة بالبحرية . ويضيف «أود أن أرى ذلك فعلاً ، ولو أنني أشك بكل جدّية في أنه سيُسمح بذلك» .

وسُئل مورر لماذا أمرت إدارة جونسون بلفلفة القضية ، فأجاب بكل صراحة : «في الحقيقة إن التعتيم لم يكن لأسباب أمنية بل لأسباب سياسية داخلية . وليس لديّ أدنى شك في ذلك . وهل يمكن أن يكون هناك سبب آخر؟ فقد كان الرئيس جونسون يخشى ردة فعل الناخبين اليهود» .

ويرى مورر أن الهجوم كان «متعمّداً تماماً» . ويضيف : «إن الشعب الأميركي سيجنّ جنونه إذا عرف حقيقة ما يجري» . وفي الواقع ، علم إينس من أحد المحللين في جهاز استخبارات سلاح الجو الأميركي «أن الإسرائيليين لم يعرفوا وحسب ، أننا [على متن السفينة ليبرتي] أميركيون ، بل شعروا بخيبة عميقة وتملكهم الغضب لأن «ليبرتي» لم تغرق بسرعة كما كان مقصوداً»(٤٩) .

ما وراء الهجوم

اليوم ، بعد خمسة وثلاثين سنة على ذلك الهجوم ، نجد إينس ، في الطبعة الجديدة المنقّحة لكتابه ، يرى بصيصاً من الأمل . فقد كتب يقول :

«يبدو أن كل محاولة لإخفاء هذه القصة تستقطب المزيد من الاهتمام بها . ففي السنة المنصرمة أنتجت شركة «سي . بي . إس نيوز» للإنتاج فيلماً وثائقياً من ستين دقيقة ، عُرض على «قناة التاريخ» ، وأثار استياء السفارة الإسرائيلية والعديد من الناطقين باسم إسرائيل ، الذين اعترضوا بحدّة وفعلوا كل ما بوسعهم لمنعه . ونشرت نشرة «كاميرا» ، وهي من أبواق الدعاية الموالية لإسرائيل ، نقداً مطوّلاً للفيلم ، مجبولاً بالغضب ، اتهمت فيه الناجين [من «الليبرتي»] وشركة «سي . بي . اس . نيوز» ، بإنتاج «تاريخ مزّيف ومغرق بالدعاية» تكتنفه التشويهات المتعمدة ومشاعر معاداة السامية . ولكن «قناة التاريخ» عرضت الفيلم في الوقت المحدد له ثم أعادت عرضه في وقت لاحق . ولم ينفع إلحاح «كاميرا» على «قناة التاريخ» بالامتناع عن بيع أشرطة فيديو لهذا الفيلم الوثائقي ، التي ما لبثت أن توفّرت لمن يريدها . وفي حزيران (يونيو) ٢٠٠٢ ، أطلقت «البي . بي . سي .» فيلماً وثائقياً جديداً بعنوان «موتى في البحر» ، يكشف النقاب عن تعاون سرّي بين واشنطن وتل أبيب خلال حرب الأيام الستة . كما أن كتاباً جديداً صدر بعنوان «عملية الزرنيخ» ، يفيد بوجود خطط مرسومة بدقة من أجل إغراق السفينة «الليبرتي» ، كما يفيد

بأن الولايات المتحدة كانت مسؤولة عما حدث بمقدار ما هي إسرائيل مسؤولة(٥٠) .

وقد وضع عدد من الكتّاب تحليلات في العمق للأزمة وما تلاها من لفلفة . ومن بين هؤلاء جون أ . بورن ، في أطروحته لشهادة الدكتوراه ، بعنوان «السفينة الأميركية ليبرتي : التأريخ المخالف ضد التأريخ الرسمي» ، والتي اجتهد فيها للمقارنة بين الروايتين عن الهجوم على «ليبرتي» ـ الرواية الأميركية الرسمية وشهادات بحارة السفينة ـ ثم فنّد المزاعم غير الصحيحة للرواية الرسمية ، بنداً بنداً ، متوقفاً أيضاً عند التفسيرات المتناقضة في كثير من الأحيان ، التي قدمتها مصادر إسرائيلية مختلفة . وكان أكثر ما لفت انتباه بورن مدى تورّط الحكومة الأميركية في لفلفة الحقيقة . قال :

«قبل كل شيء ، كانت لإدارة [الرئيس جونسون] السلطة لإسكات البحارة ، وحتى لتوجيه الأوامر إليهم للإدلاء بأقوال تتفق مع الرواية الرسمية للحادثة . وقد أمل البحارة بجذب الانتباه بطريقة ما إلى ما شهدوا به ، لكن آمالهم ذهبت أدراج الرياح . فقد بدا أن كل العوامل تضافرت لإسكات البحارة من جهة ، وجعل روايتهم ، إذا سُمعت ، تبدو رواية لا تُصدق ، ولدعم وجهة نظر الإدارة بالمسألة من جهة أخرى»(٥١) .

وفي كتابه «محاربون من أجل القدس» ، استخدم دونالد نيف سجلاّت أُفرج عنها بموجب قانون «حرية المعلومات» ، ليضيف تفاصيل تاريخية لمأساة السفينة «ليبرتي» . ومن الوقائع المؤلمة التي كشف نيف النقاب عنها واقعة مأساوية بصفة خاصة . فقد أقدم قائد «ليبرتي» ، الكابتين ماكجوناجل ، ما أن علم باندلاع العمليات العدوانية ، وقبل وقت كاف من مفاتحة إسرائيل بالأمر ، على طلب الحماية من قائد الأسطول السادس ، نائب الأميرال وليام مارتن ، الذي رفض تلبية الطلب بحجة أن «ليبرتي» كانت «تحمل علامة واضحة تدل

عليها كسفينة أميركية في المياه الدولية ، غير مشاركة في النزاع المسلّح ، وبالتالي فإنها ليست هدفاً معقولاً لأي هجوم من جهة أي دولة»[٥٢] . ويذكر نيف أيضاً ، واقعة أخرى تقول إن المسؤولين الأميركيين بعدما أعادوا النظر في الأمر ، قرروا إرسال أوامر إلى «ليبرتي» تقضي بابتعادها عن منطقة القتال ، لكن الرسالتين اللتين تضمّنتا هذا الأمر لم تصلا .

ويذكر جيمس بامفورد في كتابه «مجموعة من الأسرار» هذا الإخفاق في المراسلات ، ملاحظاً أن التحقيقات التي أجرتها الحكومة الأميركية فور الحادثة ، «تناولت بالدرجة الأولى مسائل من نوع تعطّل نظام الاتصالات البحرية ، وأداء بحّارة السفينة أثناء الأزمة ، ولم ينظر المحققون الأميركيون إطلاقاً في مسألة «السبب» ، ولم يصلوا بتحقيقاتهم إلى إسرائيل ، مسرح الجريمة» . هذا ، في حين أن التفاصيل التي كشفها بامفورد ، بما فيها اللفلفة التي لجأ إليها الرئيس جونسون للاحتفاظ بأصوات اليهود ، كانت بكل بساطة موجودة في صندوق في متحف وكالة الأمن القومي ، ولم يكلّف أحد نفسه عناء التدقيق فيها من قبل[٥٣] .

وقد تباينت ردود الفعل على كتاب بامفورد . فقد تحدث سفراء وخبراء في شؤون الشرق الأوسط ، عن دراية بالمسألة . ولحظ أحدهم أن الأدلة التي جمعها بامفورد وغيره «تشكّل دليلاً قوياً على أن الهجوم كان متعمّداً» . أما مؤيدو إسرائيل فكانوا أقل استعداداً لتقديم المعلومات عن الحادثة بحدّ ذاتها : توماس نويمان مثلاً ، المدير التنفيذي للمؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي ، زعم أنه «ولو لم يقرأ الكتاب شخصياً ، لكنه مع ذلك يعتبر ادعاءات بامفورد معادية بوضوح للسامية[٥٤] .

أراد أن يتجنّب «جرح المشاعر»

أعود أحياناً إلى مبنى الكابتيول ، حيث أجدني دائم البحث عن عضو من

أعضاء الكونغرس قد يكون على درجة كافية من الشجاعة ليطلب ، بعد لأي ، عقد جلسات استماع بشأن الهجوم الإسرائيلي على السفينة «ليبرتي» . فالناجون من البحارة يستحقون الاعتراف الرسمي العلني ، الذي يمكنهم الحصول عليه من عقد مثل هذه الجلسات . لقد حضرنا ، السيدة فيندلي وأنا ، وكلانا من قدامى جنود البحرية ، عدداً من لقاءات جمع الشمل السنوية لهؤلاء الناجين ، وكان كل لقاء منها تجربة هي في آن ممتعة ومشوبة بالألم ، مع أبطال عسكريين مهملين . إن جلسة الاستماع هذه يجب أن تُعقد في وقت ما زال الناجون من المأساة أحياء يرزقون ويستطيعون توفير التفاصيل عنها . فلفلفة القضية إهانة تحجب عن كتب التاريخ سجلاً لبطولة نادرة .

في أوائل العام ١٩٩٠ ، ذهبت لزيارة النائب عن فلوريدا تشارلز بينيت ، الذي كان قد بدأ لتوه ولايته الواحدة والعشرين ، الأخيرة ، في مجلس النواب ، والتي تنتهي بعد سنتين ، ليحال بعدها على التقاعد . كان بينيت ، مع مرور السنين ، قد أصبح رمزاً محبباً للاستقامة والكرامة والاجتهاد ، ويكنّ له زملاؤه احتراماً كبيراً . لم يتعافَ بينيت كلّياً من إصابة في ساقه أثناء خدمته في الجيش خلال الحرب العالمية الثانية ، فباتت رؤيته مألوفة وهو يُسرع الخطى مستعيناً بعصاه ، للمشاركة في كل دعوة إلى التصويت وتحقيق النصاب القانوني . وكان بينيت يرفض المشاركة في بعثات الكونغرس الدراسية ، أو ما يُعرف أكثر بالرحلات الترفيهية التي يقوم بها موظفون رسميون على حساب الحكومة ، لأنه كان يعتبرها هدراً لأموال المكلّفين .

عندما عرّجت عليه ذلك اليوم كنت أعتقد أنها اللحظة المناسبة لأقنع بينيت بترؤس جلسات استماع حول قضية «ليبرتي» . فقد كان في ولايته الأخيرة في الكونغرس ، مما يعني أن اللوبي الإسرائيلي لن يستطيع إيذاءه في الانتخابات التالية . كما أنه تولى رئاسة اللجنة الفرعية لسلاح البحرية ، التابعة

للجنة شؤون القوات المسلحة في المجلس ؛ وكان يُعرف بأنه لن يحقق الطموح الذي ساوره طويلاً بترؤس اللجنة الكاملة لأن زملاءه الديموقراطيين في المجلس كانوا قد قرروا قبل وقت قصير التخلي عن نظام الأقدمية في اختيارهم رئاسة اللجان ، وأسندوا رئاسة هذه اللجنة إلى زميلهم النائب ليس أسبين . وكان ذلك القرار قد جاوز عدداً من الزملاء النواب الكبار في السن ، بمن فيهم بينيت .

وفكّرتُ أن بينيت سوف يرحب بفكرة تولي مسؤولية رئاسة جلسات الاستماع التي من شأنها أن تكشف بالكامل وتدوّن رسمياً حقيقة ما جرى للسفينة «ليبرتي» وبحارتها . لكنني كنت على خطأ . فقد رحّب بي في مكتبه بحرارة ، ولكن عندما أفصحت له عن مهمتي أبدى غضباً لم أعهده من قبل عند هذا الزميل الهادئ والمتحفظ عادة ، ووقف ليقول لي : «لن أفعل ذلك . إن كل ما ستفعله جلسات الاستماع هذه هو إيذاء مشاعر بعض أصدقائي الطيبين من اليهود في منطقتي» . لقد تكلّم بغضب شديد جعلني أدرك أن المقابلة قد انتهت ، فاستأذنت وقد أصابني الذهول من موقف هذا الزميل ، ذي النخوة الوطنية والسجلّ الحافل بالولاء للقوات المسلّحة ، والذي يرفض بحدّة عقد جلسات استماع لأبطال البحرية بسبب من حرصه على تحاشي الحرج الذي قد تسبّبه الحقيقة لعدد من ناخبيه . فمشاعرهم على ما يبدو كانت عنده أهم من الألم الذي عاناه الناجون من حادثة «ليبرتي» طوال خمسة وثلاثين عاماً .

يقول جيمس إينس جونيور في رسالة بعث بها بالبريد الألكتروني : «وأقول حرفياً ، إن كل عضو من أعضاء الكونغرس ممن ناشدناهم المساعدة ، إما رفض المساعدة أو وعد بها ولم يفعل شيئاً ، أو اكتفى بالإعراب عن تعاطفه لكنه لم يبادر بالمساعدة .

«وكان أكثر إثارة للانتباه السناتور أدوارد كنيدي . فقد طلب منّا تزويده بالمعلومات ، وأرسلت له كمية كبيرة منها ، عكف موظفوه على «دراستها» طوال سنة . وأخيراً ، كتب لنا رسالة واعدة ، قال فيها : "يجب عمل كل ما هو ممكن إنسانياً لمعرفة الحقيقة عن الهجوم على السفينة الأميركية «ليبرتي»" . ثم التزم الصمت . فكتبنا له ثانية نقول : "إن أول شيء ممكن إنسانياً هو أن يشرع مجلس الشيوخ بإجراء تحقيق ، وهو أمر تستطيع أنت بصفتك عضو في مجلس الشيوخ الأميركي أن تدعو إليه ، أو أن تبادر بإجرائه شخصياً بحكم ما لك من سلطة" . لكنه لم يرد ، وتجاهل كل الرسائل التي بعثنا بها إليه حول هذا الموضوع» .

دعوة إلى إحقاق العدل

على الرغم من السطوة الهائلة التي يمتلكها اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة ، هناك صوت للناجين من «ليبرتي» في مجلس النواب بفضل النائبة الديموقراطية سينثيا ماكيني ، أول عضو كونغرس أفرو ـ أميركية ، تمثل ولاية جيورجيا . كانت ماكيني ، ذات السجلّ الحافل بتأييد الحقوق المدنية وحقوق الإنسان ، عضو الكونغرس الوحيدة التي اشتركت في التجمع الحاشد الذي نُظم في ٢٠ نيسان (ابريل) ٢٠٠٢ ، في «المنتزه القومي» في واشنطن ، للتعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني . وقد ألقت بعد شهرين خطاباً دُوّن في سجلّ الكونغرس ، كان شهادة على عزم بحارة «ليبرتي» :

«سيدي رئيس المجلس ، أتكلم هنا من أجل إحياء ذكرى الهجوم المأساوي الذي وقع ضد السفينة الأميركية «ليبرتي» ، في ٨ حزيران (يونو) ١٩٦٧ ، والإقرار به . وعلى الرغم من انقضاء خمسة وثلاثين عاماً على هذه الحادثة التاريخية ، ما زال الناجون من السفينة الأميركية «ليبرتي» يكابدون

حقيقة أن قصتهم لم تُسمع إطلاقاً . ومع أن أي تحقيق رسمي في هذه الحادثة لم يجر على الإطلاق ، فقد عرفنا من روايات الناجين أن القوات المسلحة الإسرائيلية شنّت هجوماً على السفينة الأميركية «ليبرتي» استمر ما يزيد على خمسة وسبعين دقيقة ، وقتلت فيه ٣٤ جندياً أميركياً وجرحت ١٧١ آخرين . وعلى الرغم من قتل وجرح ما يزيد على ٨٥٪ من بحارة السفينة ، تمكن الناجون بطريقة ما ، من إبقاء السفينة عائمة بعدما أصيبت بما يزيد على ألف قذيفة من قنابل المدفعية والصواريخ وقنابل النابالم ورشقات المدافع الأوتوماتيكية ، وحتى بإصابة مباشرة بقذيفة طوربيد . هذا الهجوم الذي شُنّ بلا استفزاز حصل في المياه الدولية ، ومن جانب حليف موثوق . وكان التفسير الوحيد الذي أعطي للناجين وعائلاتهم ، لتعليل هذا الهجوم ، هو أن الأمر كان حادثاً ، وأن سفينتهم لم تُميز كسفينة أميركية ، على الرغم من أن رايتنا كانت ترفرف عالياً بفخر ، طوال فترة الهجوم . ومما يؤسف له أن هذا التفسير غير مقنع لهؤلاء الذين تأثرت حياتهم بهذا الهجوم ، وينبغي ألا يكون مقنعاً للشعب الأميركي . دعونا لا ننتظر خمسة وثلاثين سنة أخرى قبل أن نُجري من أجل الناجين تحقيقاً رسمياً في سبب حصول هذا الهجوم ، وقبل أن نتيح لهم رواية قصتهم . إننا مدينون لهم بأكثر من دين الامتنان لتضحيتهم ؛ إننا مدينون لهم بالحقيقة .

إن هيئة التحقيق الرسمية للبحرية الأميركية كانت صوريّة . وكان الأميرال الذي ترأس التحقيق ومستشاره القانوني يعرفان بأنه زائف . فبعد تقاعده ، اعترف النقيب في البحرية الأميركية ، وارد بوسطن ، الذي تولّى منصب المستشار القانوني لهيئة التحقيق ، بأنهم شككوا في مجالسهم الخاصة ، بالاستنتاج الرسمي للهيئة ، القائل إن الهجوم كان حالة من الخطأ في تعيين الهوية . وقد أبلغ بوسطن مراسلاً من صحيفة «نيفي تايمز» أنه والعميد البحري

إيزاك كيد ، الذي ترأس هيئة التحقيق ، كانا متفقين شخصياً على أن القوات الإسرائيلية كانت تعرف بأنها تهاجم سفينة للبحرية الأميركية . وقال بوسطن مفسّراً سبب مشاركته في التحقيق الصوري : «في الحياة العسكرية ، عليك أن تقبل . فإذا طُلب منك أن تخرس ، عليك أن تخرس . لقد نفّذنا ما طُلب منّا تنفيذه» . وقد قال المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ريتشارد هيلمز : «إن الأمر لم يكن حادثاً»[٥٥] .

ومن المؤسف أن يُخدع السناتور جون ماكين ، وهو من أسرى الحرب الناجين ، وأحد أبطال البحرية الأميركية الحقيقيين في حرب فيتنام ، فيؤيد علناً النتائج الزائفة لهيئة التحقيق . فمن بعد أن قرأ ماكين كتاباً بعنوان «حادثة ليبرتي» ، وضعه طيار سابق في البحرية الأميركية ، أصبح قاضياً اتحادياً ، وكان آخر محاولة لـلفلفة غدر إسرائيل ، كتب ماكين يقول : «لقد توصل القاضي أ . جاي كريستول ، بعد سنوات من الأبحاث لوضع هذا الكتاب ، إلى استنتاج مماثل للاستنتاج الذي توصل إليه وَالدي [رئيس شعبة العمليات البحرية في حينه] عندما أيد في ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ نتائج التحقيق التي توصّلت إليها هيئة التحقيق الرسمية . وإنني إذ أنوّه بدقة القاضي كريستول وإنصافه ، أثني على هذا العمل»[٥٦] .

إن هذه الواقعة تجعل المرء يتساءل عما إذا كان ثمة من أصدر أمراً إلى القاضي الفدرالي لكي يكتب نصاً مموّهاً بحجم كتاب ، للتستّر على ما تستّرت به هيئة التحقيق الرسمية من أجل لفلفة القضية .

الفصل الثامن
تخريب الحريات الأكاديمية

يعير اللوبي الإسرائيلي اهتماماً خاصاً للدور الحاسم الذي تضطلع به الكلّيات والجامعات الأميركية في نشر المعلومات وتكوين الآراء عن الشرق الأوسط .

ولا يهتم اللوبي بالبرامج الأكاديمية ذات العلاقة بالشرق الأوسط فحسب ، بل وبسياسات محرري الصحف الطلابية وبكل من يقف في حرم هذه المعاهد وينتقد إسرائيل . وتستخدم المنظمات والفعاليات المؤيدة لإسرائيل في كل هذه المجالات الثلاثة لاهتمام اللوبي ونشاطه المشروع ، ما تستخدمه في الكونغرس من أساليب لتلطيخ السمعة والمضايقة والترويع لمنع التبادل الحر للآراء والأفكار حول الشرق الأوسط .

ونظراً لتزايد الوعي الحكومي والأكاديمي والشعبي بالشرق الأوسط عقب رفع منظمة أوبيك أسعار البترول عام ١٩٧٣ ، وضعت منظمات مثل اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة «إيباك» ، واللجنة الأميركية اليهودية ، برامج وسياسات خاصة لمجابهة انتقاد إسرائيل في المعاهد الأكاديمية العليا .

«تسخين الأجواء» في المعاهد العليا

وضعت إيباك عام ١٩٧٩ برنامجاً خاصاً لتنمية القيادة السياسة لتدريب الفعاليات الطلابية على طرق مضاعفة النفوذ المؤيد لإسرائيل في الكليات

والجامعات . وفي العام ١٩٨٤ ، أعلن جوناثان كيسلر ، منسق البرنامج مؤخراً ، أن «برنامج إيباك اجتذب في أربع سنوات فقط أكثر من ٥,٠٠٠ طالب في ٣٥٠ كلية وجامعة في الولايات الخمسين كلها» . قال :

«إن هؤلاء يرصدون بانتظام الجماعات المعادية لإسرائيل في الجامعات ويردون عليها بشكل شامل . كما أنهم يشاركون في الجهود التشريعية المؤيدة لإسرائيل وفي سياسة الحملات الانتخابية»[١] .

ويبدو أن كيسلر كان سخياً في تقويمه ، لأن الموقع الرسمي على الأنترنيت لبرنامج تنمية القيادات السياسية ذكر في العام ٢٠٠٢ أن الطلاب الملحقين بهذا البرنامج ينتمون إلى مئتي جامعة فقط ، أي أكثر بقليل من نصف الرقم الإجمالي الذي ذكره كيسلر في العام ١٩٨٤[٢] .

ومهما تكن تصريحات كهذه مُغرضة ، وربما مبالغاً فيها ، فالحقيقة أن إيباك تعمل بتعاون وثيق مع «مؤسسة بناي بريث هيلل» في العديد من الجامعات والكليات . وعندما كان يجري تقديم كيسلر لجمهور المستمعين في الجامعات كان يعرّف كالشخص الذي درّب آلاف الطلاب . وتزوده مصادره في الجامعات بأشرطة مسجّلة أو ملاحظات مدوّنة عن الأحاديث التي تُعتبر «مؤيدة للفلسطينيين» أو «معادية لإسرائيل» ، كما تُنبهه إلى المحاضرات المقررة المقبلة . ويحفظ كيسلر هذه الملاحظات في أرشيفه ، حتى إذا سمع بأن محاضراً معيّناً سيتكلم في الجامعة ، أرسل موجزاً عن النقاط والحجج التي يثيرها المحاضر عادة ، وعن أسلوبه في طرح السؤال والجواب ، بالإضافة إلى اقتباسات ـ أو حتى اقتباسات مزعومة ـ من محاضرات سابقة ألقاها هذا المحاضر ، يمكن أن تكون مسيئة له . ويُتقن كيسلر صياغة أسئلة تُحرج المحاضر ، وينبّه إلى الأسئلة التي ينبغي تفادي طرحها لأن المحاضر يستطيع أن يجيب عليها بسهولة .

وإذا كان اتحاد الطلبة أو المجلس الأكاديمي هو الذي يقرر أي جماعات يُسمح لها بحجز القاعات ، فإن كيسلر يسعى إلى إدخال أصدقاء لإسرائيل في عضوية الهيئة المقررة . فإذا كان الأمر بيد الإدارة ، يُتهم المحاضرون غير المرغوب فيهم بالدعوة إلى العنف ، إما «باقتباسات» من محاضرات سابقة لهم ، أو بوصفهم مؤيدين لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وفي حين يشدّد طلاب «إيباك» على وجوب عدم «تسييس» محاضرات معيّنة مثل تلك التي تُلقى في مناسبات تذكارية ، إلا أن هذا لا يضمن دائماً شطب أسماء بعض المحاضرين . ولذلك ينصح كيسلر «بتسخين الأجواء» [أثناء المحاضرات غير المرغوب فيها] ، إلى حدّ يدفع بالإدرايين في الجامعة إلى إفشال احياء مناسبات «مناوئة لإسرائيل» وحتى رفض السماح بإحيائها .

ويتلقى طلاب كيسلر تدريبات على كيفية مواجهة الحجج المعادية لإسرائيل ، تشمل تمثيل الأدوار وتمارين في الردّ الدعائي . وفي هذه التمارين يقوم الطلاب بتمثيل مواجهات في مناقشات عامة ، أو مواجهات يجري فيها التراشق بمعلومات موالية ومعادية لإسرائيل .

وحالما تشكّل إيباك فريقاً قوياً للمشاركة في المؤتمرات الطلابية ، تحاول إقامة ائتلافات مع تنظيمات طلابية أخرى . وهكذا تستطيع إيباك أن تضمن إصدار قرارات مؤيدة لإسرائيل في هذه التنظيمات ، ونشر إعلانات مؤيدة لإسرائيل لا تحمل توقيعها وحده ، بل تواقيع أعضاء في منظمات أخرى ، مثل تكتل «الأميركيين للعمل الديموقراطي» (الليبرالي) ، وتكتل «الأميركيين الشباب من أجل الحرية» (المحافظ) . ويتضمن أحد مناشير برنامج إيباك توصية تقول «استخدموا الائتلافات بصورة فعّالة . حاولوا العثور على أفراد أو جماعات غير يهودية توقع رسائل موجهة إلى بريد القراء في الصحف ، لأن ذلك يكون أكثر تأثيراً ومصداقية» .

في عام ١٩٨٣ وزعت إيباك على الطلاب والأساتذة الجامعيين في أنحاء البلاد استمارة استطلاع تقع في عشر صفحات حول النشاط السياسي في معاهدهم ، تتضمن أسئلة من نوع : «الرجاء تسمية أي أستاذ يساعد الجماعات المعادية لإسرائيل . كيف يجري تقديم هذه المساعدة؟ ما هي موضوعات الدعاية؟» .

وشكلّت نتائج هذا الاستطلاع الجزء الأساسي لكتاب «دليل إيباك للكليات الجامعية : كشف الحملات المعادية لإسرائيل» الذي صدر في نيسان (أبريل) ١٩٨٤ . وبينما تدّعي إيباك احترام حق الجميع بحرية التعبير ، فإن البند الثامن من توصياتها العشر بشأن طريقة الإجابة على الأحداث أو الخطباء المؤيدين للفلسطينيين يقول بوجوب «محاولة المنع» . والبند العاشر يقول بوجوب «التوليف الخلاّق» . ويروي إدوارد سعيد ، أستاذ الأدب المقارن في جامعة كولومبيا الذي يتكلم في الجامعات مؤيداً القضية الفلسطينية ، مثلاً على «التعليمات بالتوليف الخلاق» في جامعة واشنطن حيث ألقى محاضرة في أوائل ١٩٨٣ ، فيقول :

«وقفوا عند باب القاعة ووزعوا منشوراً أزرق اللون يبدو وكأنه برنامج ، ولكنه كان في الواقع تنديداً بي «كإرهابي» . وفيه أقوال لمنظمة التحرير الفلسطينية وأشياء قلتها أنا ، وقد خلطت بأشياء زعموا أنها صدرت عن المنظمة حول ذبح اليهود . والفكرة الكامنة وراء ذلك هي ترويعي وترويع المستمعين كي لا يدخلوا القاعة» .

ويروي سعيد حادثة أخرى في جامعة فلوريدا حيث تزعّم أستاذ الفلسفة المجموعة المحتجة على دعوته لإلقاء محاضرة . قال :

«حاولوا التشويش على الاجتماع ، فاضطرت الشرطة أخيراً إلى إخراجه (أستاذ الفلسفة) . لقد كان ذلك من أقبح الأعمال ـ لم يكتفوا بالمضايقة

والتحدي بالأسئلة ، بل راحوا يقاطعون ويقفون ويصيحون . إنها الفاشيّة بعينها ، وعربدة صريحة» .

ووقعت حادثة ثالثة لسعيد في كلية ترنيتي في هارتفورد بكونيكتيكت . ففي خريف ١٩٨٢ دعته دائرة الأديان في الكلية ليحاضر عن فلسطين وأهميتها للمسيحيين والمسلمين واليهود . وعندما اقترب موعد المحاضرة بدأت الدائرة تتلقى رسائل احتجاج من وجهاء اليهود في هارتفورد ومن أساتذة الجامعة اليهود . وقال المحتجون إن سعيد مؤيد للفلسطينيين وقد أدلى بتصريحات معادية لإسرائيل . وسأل أحدهم منظّمي المحاضرة : «كيف تفعلون هذا ، وأنتم تعلمون أن بين أساتذة الجامعة اثنين من الذين نجوا من المحرقة النازية؟» .

وبعد محاضرة سعيد ، تلقت دائرة الأديان مزيداً من رسائل الاحتجاج . ولم تهدأ الضجة إلا بعد بضعة أشهر ، غير أن الاحتجاجات تركت أثرها . فعندما سُئلت الدائرة عما إذا كانت تشعر بأنها تملك حرية دعوة إدوارد سعيد مجدداً ، في ضوء ردة فعل اليهود في هارتفورد ، أجاب متحدث باسمها فقال : «كلا ، لا أعتقد أننا سنفعل ذلك» .

وتضمّن «دليل» إيباك أيضاً نُبذاً عن ١٠٠ كلية وجامعة أميركية تزعم أنها معاهد تنتشر فيها الدعاية المعادية لإسرائيل «بحجم ونطاق لا مثيل لهما» . ويذكر الدليل معاداة السامية كعامل مؤثر رئيسي في بعض الجامعات والكليات . ويقول على سبيل المثال إن صحيفة جامعة ولاية كولورادو «كوليجيان» ، نشرت رسائل إلى رئيس التحرير معادية للسامية ، ولكن «الدليل» لا يورد من أدلة سوى نصّ رسالة واحدة يقول انها «تلفت النظر إلى اللوبي اليهودي ومدى تأثيره الحقيقي على وسائل الإعلام الأميركية» .

ورغم ذلك كله يلاحظ الدليل واقعاً لا مجال لإنكاره فيقول :

«لقد كان الأميركيون الذين هم في سن الطلاب الجامعيين على أية حال ، أكثر تأييداً لإسرائيل في البلاد . كما أن آلاف الطلاب المؤيدين لإسرائيل ينظمون بل ويشاركون في احتفالات يقيمونها في جامعاتهم لمناسبة عيد استقلال إسرائيل في ربيع كل سنة» .

أما محور الدليل فهو أن منتقدي إسرائيل هم إما أجانب أو عرب أو من الطرفين . «وثمة عدد ضئيل نسبياً من الطلاب الأميركيين من الراديكاليين اليساريين المتطرفين ، يشكلون واجهة أميركية لما هو أساساً عمل أجنبي» .

وكمثال على كيفية عمل اللوبي في الجامعات ، نورد ما حدث في ربيع ١٩٨٢ ، عندما استضافت جميعة طلبة الحقوق من الهنود الأميركيين في كلية الحقوق بجامعة هارفرد مؤتمراً حول حقوق السكان الأصليين في القوانين المحلية والدولية . فقد دعت الجمعية دينا أبو لغد ، الأميركية من أصل فلسطيني ، وتعمل باحثة لدى بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة ، للمشاركة في المؤتمر . فإذا بجمعية طلبة حقوق اليهود في هارفرد ـ وعدد أعضائها العاملين لا يتجاوز العشرين بحسب أحد المصادر ـ تطالب الجمعية الداعية إلى المؤتمر باستبعاد دينا أبو لغد من البرنامج[٤] . وعندما رُفض طلبها احتجت بشدة إلى عميد كلية الحقوق ، وطلبت في الوقت ذاته من عميدة الطلبة أن تنظر في إمكانية سحب كل المخصصات المالية للمؤتمر[٥] . فرفضت العميدة هذا الطلب بحجة أنها «لا تتدخل في مراقبة مؤتمرات الطلاب» . أما عميد الكلية الذي كان سيلقي كلمة الافتتاح ، حسب البرنامج ، فقد انسحب . وتلقى بعض أعضاء جمعية الطلاب الهنود الأميركيين ، ومدير مؤسسة فورد (التي شاركت في رعاية المؤتمر) تهديدات هاتفية بالقتل[٦] . وجاء بعضها من أشخاص قالوا أنهم طلبة يهود من هارفرد . وسُئل عضو في الجمعية اليهودية عن هذه التهديدات فقال : «لقد اتصلت بنا

رابطة الدفاع اليهودية ، ولكننا لم نرغب بالمشاركة في أي عمل من شأنه تعطيل المؤتمر» .

وعقد المؤتمر كما كان مقرراً ، غير أن أحد منظميه قال :

«كان الجو محموماً بشكل غير معقول . وكنا في الحقيقة قلقين جداً على سلامة دينا وعلى سلامتنا نحن . كان عندنا سبعة من رجال الشرطة ، ووزعنا عدة مرشدين واتخذنا إجراءات أمنية محكمة . وفتشنا القادمين عند المدخل ، وصادرنا أسلحة وسكاكين ، لا سكاكين جيب بل سكاكين جزارين . واستخدمنا الكلاب البوليسية للتفتيش عن المتفجرات في القاعة . والمهم أن المؤتمر عُقد ولكن في جو مشحون جداً بالخطر» .

ونظمت جمعية طلبة الحقوق اليهودية ، تظاهرة خارج قاعة المؤتمر ، ومع ذلك استقبل الحضور ، الذين فاق عددهم ٣٥٠ شخصاً ، دينا أبو لغد بحرارة ، وصدر بيان لجمعية طلبة الحقوق الهنود الأميركية نشرته مجلة هارفرد الحقوقية جاء فيه :

«يدّعي أعضاء في الجمعية اليهودية بأنهم بذلوا جهداً خاصاً ليضمنوا انتظام سير جلسة بعد الظهر ، بعد أن أوضحت لنا الجمعية الهندية الأميركية أنها لن تكون ندوة معادية لإسرائيل ، وأنها لهذا السبب ذاته «لم تدعُ جماعات من خارج الجامعة» . فهل يعني هذا أنه في حال غياب «التأكيدات» تشعر الجمعية اليهودية بأن من حقها التشويش على البرامج التي تعتبرها معادية لإسرائيل؟ وهل الإشارة إلى الجماعات من خارج الجامعة تشمل أعضاء الجمعية الهندية الأميركية؟ وهل هذا تحذير مقنّع لنا وللمنظمات الأخرى من المساس في المستقبل بمشاعر الجمعية اليهودية؟» .

وفي الربيع التالي ، دعت مجموعة من منظمات طلبة العالم الثالث في هارفرد مدير مكتب إعلام منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن حسن عبد الرحمن ليحاضر في موضوع «فلسطين : الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط» . ومرة أخرى نظمت جمعية طلبة الحقوق اليهودية تظاهرة مناهضة . وفي هذه المرة ملأ المتظاهرون القاعة وأفسدوا المحاضرة بالفعل «فقد تحدث عبد الرحمن مدة ساعة ونصف تقريباً وسط عاصفة متواصلة تقريباً من الشتائم والسخرية والإهانات والصراخ» .

وجاء في نشرة هارفرد الحقوقية أن مندوب جمعية الطلبة العرب في هارفرد «كافح» لمجرد أن يعطي نبذة عن المحاضر ، ويقدّم لمحاضرته(٧) . ويقول هذا الطالب ان الجو «كان مخيفاً للغاية» :

«بالكاد استطعنا أن نضبط الأمور واعتقد أن مجرد وقوع هذه الحوادث هو شهادة على مثابرتنا ، لا على انعدام أعمال الترهيب ، ذلك أن الترهيب كان بالفعل مكشوفاً جداً وقوياً جداً» .

وفي كلا الحادثين استخدم المتظاهرون مواد زودتهم بها رابطة مكافحة الافتراء التابعة لبناي بريث .

وليست إيباك المنظمة الوحيدة المؤيدة لإسرائيل التي تحتفظ بسجلات عن المحاضرين . فلرابطة مكافحة الافتراء «بناي بريث» سجلاتها الخاصة . وقد تسرّبت إلى نوعام تشومسكي ، الأستاذ في علم الألسنية ذي الشهرة العالمية ، ومؤلف كتابين عن الشرق الأوسط ، نسخة عن سجلّه لدى الرابطة ويتألف من ١٠٠ صفحة . ويعلّق تشومسكي بقوله : «في الواقع إن كل محاضرة ألقيها تُرصد وترسل تقارير عن مضامين مزعومة فيها (محرّفة بصورة مثيرة للسخرية وحتى هزلية أحياناً) إلى الرابطة لتضمّنها إلى سجلّي»(٨) .

بالإضافة إلى القصاصات الصحفية التي تضم أقوالاً منسوبة إلى تشومسكي ، يضم ملفه مذكرات ، على نسق تقارير مكتب التحقيقات الفيدرالي ، من موظفي رابطة مكافحة الافتراء وغيرهم من المخبرين . ويتضمن الملف كذلك نسخة عن رسالة حول تشومسكي من الرابطة إلى القنصل الإسرائيلي في بوسطن ومواد أخرى عنه واردة من مختلف المكاتب الإقليمية للاتحاد اليهودي ومجلس الجالية اليهودية . ويقول تشومسكي :

«عندما ألقي محاضرة في جامعة أو غيرها ، تقوم مجموعة عادة بتوزيع منشورات لا تحمل أي توقيع ، تتضمّن تهجّمات مضافاً إليها «اقتباسات» (مفبركة عموماً) عن أقوال مزعومة أدليت بها هنا وهناك . ولا يخامرني أي شك في أن المصدر هو رابطة مكافحة الافتراء . وعادة يقرّ بذلك الأشخاص الذين يوزعون المنشورات غير الموقعة . فهذه أعمال خبيثة غايتها ترويع الكثيرين . وهي بطبيعة الحال ليست غير مشروعة . فإذا ارتأت الرابطة أن تسلك هذا المسلك فلها الحق في أن تفعل ذلك ، ولكن يجب فضح هذا المسلك» .

ومطبوعات الطلاب تخضع أيضاً للمراقبة . فعندما نشرت مجلة خريجي بيركلي الشهرية التي تنشر أنباء وآراء تهم طلاب العلوم العليا في جامعة كاليفورنيا ببيركلي ، في عددها لشهر نيسان (أبريل) ١٩٨٢ ، عدداً من المقالات التي تنتقد رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن وسياسات حكومته ، بدأت مكاتب المجلة تتلقى مكالمات هاتفية من مجهولين يعربون فيها بعبارات فظة عن رأيهم في المجلة[٩] . واقترح أحدهم على رئيس التحرير جيمس شاموس «أن يأخذ القطار التالي ويرحل إلى أوشفيتز» . ويقول شاموس إن هذه المكالمات استمرت بضعة أسابيع .

ووزع مجلس الطلبة اليهود في الجامعة عريضة يحتجون فيها على محتويات عدد نيسان (أبريل) ويصفون المجلة بأنها معادية للسامية ، قبل أن يكتشفوا أن رئيس التحرير شاموس يهودي[١٠] . وقام شاموس بمقابلة مجلس الطلبة اليهود ووافق على أن يخصص في العدد التالي حيّزاً لمقال من ٤,٠٠٠ كلمة لدحض ما جاء في عدد نيسان (أبريل) ، ولكنهم لم يرضهم .

وفي الأسبوع التالي تقدم أعضاء من مجلس الطلبة اليهود بمشروع قرار في الجمعية العامة يعرب عن «الأسف» لمحتويات عدد نيسان (أبريل) ، ويشترط أنه إذا لم تؤلف لجنة «لمراجعة محتويات كل عدد من المجلة قبل دفعها إلى المطبعة» ، فستتخذ الخطوات لإزالة المجلة من الوجود[١١] .

وصوّتت الجمعية العامة ضد مشروع القرار هذا ، ولكنها وافقت على إنشاء لجنة ترسم سياسة تحرير للمجلة . ودافع معارضو المشروع وبينهم محررون في عدد من المطبوعات الجامعية عن حق مجلة في أن تصدر «من غير رقابة مسبقة» .

وفي اليوم التالي هزم مجلس الطلبة الأعلى بأكثرية ضئيلة جداً مشروع قرار يعرب عن «الاستياء» من المجلة[١٢] . وكانت صيغة سابقة لمشروع القرار ، عدّلها المجلس الأعلى ، تتضمن مطالبة المجلس بـ«إدانة» المجلة . وظهرت مقالة افتتاحية في «الدايلي كاليفورنيان» الصحيفة الطلابية الرئيسية في الجامعة ، تقول إن هذه «الطعون التي لا معنى لها» ولم تكن وليدة دراسة ذكية للقضية ، وإنما وليدة «حوافز رعناء لمعاقبة صاحب فكرة قد لا يوافق عليها المرء» .

وفي عدد أيار (مايو) نشرت مجلة الخريجين رداً على مقالة شاموس الأصلية ، اختتمه الكاتب بوصف عدد نيسان (أبريل) بأنه «بكل بساطة ومن غير تمويه معاد للسامية معنى ومضموناً» .

وفي وقت لاحق من شهر أيار (مايو) ذهب شاموس في إجازة . وفي أثناء غيابه قررت رئاسة جمعية الخريجين العامة في إجراء إداري خفض المبلغ المخصص من صندوق الطلبة للمجلة بنسبة ٥٥ في المئة ، وتغيير قواعد المحاسبة بحيث يتعذر على المجلة الاستمرار[١٣] .

فاستقال شاموس ومعه أيضاً العاملون في قسم التحرير وقسم الإعلان . وقال في مقابلة مع «سان فرانسيسكو أكزميز» إن سلسلة المقالات عن بيغن «عجّلت مباشرة في إسكاتنا»[١٤] . وصرّح لصحيفة «دايلي كاليفورنيان» : «إن هذه الحالة كلها كانت خطة للمراقبين في قيادة الجمعية من أجل التخلص من المجلة وإنشاء مجلة جديدة تكون على صورتها ومثالها في السنة المقبلة»[١٥] . غير أن رئيس الجمعية أنكر وجود أي تآمر . وقال ان العدد عن إسرائيل لا علاقة له بالأمر» . ولكنه اعترف بأن الجدل حول هذه المسألة «أثار موضوع محتويات المجلة» . وتحولت هذه المجلة في السنوات القليلة التالية إلى ما يشبه روزنامة للأحداث ، وما لبثت أن توقفت عن الصدور .

مهاجمة رئيس تحرير مجلة طلابية

جون دنّا ، رئيس تحرير الصحيفة الطلابية «أريزونا دايلي وايلد كات» في جامعة أريزونا بتكسون خلال العام الدراسي ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ ، تعلّم هو الآخر أن يفكّر مرتين قبل أن ينتقد إسرائيل . ففي شباط (فبراير) ١٩٨٣ ، كتب دنّا البالغ من العمر ٢٢ سنة ، مقالة افتتاحية بعنوان «جزار بيروت هو أيضاً مجرم حرب» ، انتقد فيها انتقاداً عنيفاً السماح لوزير الدفاع الإسرائيلي أريئيل شارون بالبقاء عضواً في مجلس الوزراء الإسرائيلي بعد أن تبين أنه «مسؤول غير مباشر» عن مجزرة الفلسطينيين المدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا في لبنان .

وقال دنّا : إذا كان مجرم الحرب النازي كلاوس باربي «جزار ليون» اللعين

يحاكم على ما ارتكبه من جرائم بحق الإنسانية «أفلا يجب محاكمة المسؤولين عن مجزرة بيروت على جرائمهم؟» .

لقد صُعق دنّا بسبب ردة الفعل على افتتاحيته ، وقال :

«كان جدّاي الوحيدين المذكورين تحت اسم جون دنّا في دليل الهاتف ، فأقلقوهما بمكالمات هاتفية في ساعات متأخرة من الليل . وتلقيت أنا مكالمتين من نوع «آه ، لو نستطيع استفرادك . . .» هذا بالإضافة إلى تهديدات أخرى بقتلي . وتلقيت أيضاً بالبريد رسائل طافحة بالكراهية . وبعضها لاذع إلى حد يقشعّر له بدني»[١٦] .

ثم وردت سلسلة من الرسائل على الصحيفة تتهم دنّا «بالجدل غير المسؤول» و«إذكاء الأحقاد» و«التحريض على العنف» . وكتب المدير المحلي لمؤسسة هيلل التابعة لبناي بريث يقول إن افتتاحية دنّا «مثيرة للمشاعر ومضللة وتبني الاستنتاجات على أنصاف الحقائق» .

وقد حملت هذه الضجة دنّا على كتابة اعتذار في العدد التالي من الصحيفة . وقال إنه بالرغم من تمسّكه بمعتقداته «أودّ أن أقول إنني عبّرت عن هذه المعتقدات بطريقة مختلفة»[١٧] . ووافق مع بعض منتقديه على أنها كانت مقالة افتتاحية سيئة وأنه كان في وسعه أن يشرح هذه النقاط ذاتها «من غير إن يثير الخواطر ومن غير جدل عنيف» .

وعلاوة على هذا الاعتذار وافق دنّا على تناول العشاء مع عدد من كبار أعضاء الجالية اليهودية في تكسون ، وقابل أيضاً يهودا وينروب المتحدث بلسان جيش الدفاع الإسرائيلي الذي كان يقوم بجولة في أميركا . ويقول دنّا ان وينروب «يتخذ أكثر المواقف تحرراً» . وقال لي : «في إسرائيل كثيرون يشعرون كما تشعر» .

وفي اليوم الذي تلا نشر اعتذار دنّا ، كتب أعضاء ٢٠ تجمعاً يهودياً محلياً إلى رئيس الجامعة مطالبين باستقالة رئيس تحرير صحيفة «وايلد كات» أو إقالته بسبب مقالته «المعادية للسامية» و«المعادية لإسرائيل»[١٨] . وإذا لم يطرد حتى ظهر يوم الاثنين المقبل فإن الجماعة ستبلغ المعلنين في «الوايلد كات» أن الصحيفة «تشيع الكراهية» على أمل أن يمتنع المعلنون عن الإعلان فيها . والمتحدث باسم هذه الجماعة هو إدوارد تنين ، رئيس رابطة الدفاع المحلية ، وهي منظمة أسسها الحاخام مئير كاهانا الذي يدعو إلى طرد العرب بالقوة من إسرائيل . وتتبرأ إيباك وغيرها من المنظمات اليهودية من رابطة الدفاع هذه بسبب صيتها كمنظمة متطرفة .

وسارع مجلس الجالية اليهودية في تكسون إلى التبرّؤ علانية من أي علاقة مع هذه الجماعة التي قال عنها إنها غير مفوّضة بالكلام باسم المنظمات التي تدّعي أنها تمثلها .

وعندما انقضت المهلة المحددة من غير إقالة دنّا ، وزعت الجماعة الداعية إلى مقاطعة الصحيفة والتي أطلقت على نفسها اسم «المؤسسات الصهيونية المتحدة» رسالة على التجار المحليين ووكالات الإعلان تحثهم على التوقف عن دعم «رئيس تحرير وايلد كات المعادي للسامية» و«تعصبه المدروس»[١٩] . وزعمت أن دنّا «شريك في الأهداف الإجرامية لمنظمة التحرير الفلسطينية» . وناشدت الرسالة المعلنين قائلة : «حكّموا ضميركم وافعلوا ما تعلمون أنه يجب أن يفعل» . ولاحظ دنّا اسم هذه الجماعة المختصر بالانكليزية هو (عوزي) ، المطابق لاسم الرشاش الإسرائيلي النموذجي .

وفي هذه الأثناء حضر حوالى ٢٥ عضواً من تجمعات إسرائيلية محلية ، معظمهم من منظمة هيلل في الجامعة ، اجتماعاً لمجلس المطبوعات في

الجامعة جابهوا فيه دنّا بشكاواهم . ويذكر رئيس التحرير السابق ذلك الحادث فيقول :

«لقد أمضيت حوالى الساعتين في جلسة حرجة . وحاولت أن أرد على جميع أسئلتهم ولكنهم أصروا على مطالبتهم باتخاذ خطوات . وسألتهم عن ماهية هذه الخطوات فقالوا إنهم يريدون مجلس مراجعة . قلت «حسناً ، إلا أنهم رفضوا وقالوا إنهم يريدون مراجعته قبل نشره . فأجبت بأن هذا الطلب غير مقبول إطلاقاً» .

وكانت جهود المقاطعة في النهاية عقيمة ، إذ لم يُلغ الإعلان في الصحيفة سوى مؤسستين تجاريتين . ونال دنّا تأييداً ثابتاً من العاملين في الصحيفة ومن رئيس دائرة الصحافة في الجامعة ، وهو نفسه يهودي . ولكن رئيس التحرير السابق يقول إنه كان للحملة عليه أثرها «فقد كانت فعّالة إلى حدّ ما ، إذ إنني جنحت إلى السكوت مدة من الزمن قبل أن أتطرق إلى أي موضوع دولي» .

«إنها السياسة فيما يبدو»

تضم كلية اللاهوت في هارتفورد في كونيكتيكت أقدم برنامج للدراسات الإسلامية في الولايات المتحدة . وفي أوائل السبعينات بدأ رئيس الكلية يتلقى شكاوى من أفراد من الجالية اليهودية في هارتفورد تزعم أن البرنامج معاد لليهود[٢٠] . وذهب أحدهم إلى حد القول إن البرنامج في الحقيقة هو «دعم لمنظمة فتح» . وفي وقت أقرب ، طلبت صحيفة «هارتفورد كورانت» اليومية المحلية من ويلم أ . بيجلفيلد ، مدير مركز دراسات الإسلام والعلاقات بين المسلمين والمسيحيين في الكلية ، أن يكتب لها مقالة عن ياسر عرفات ، زعيم منظمة التحرير الفلسطينية . وعشية رأس السنة عام ١٩٨٢ ، أي في اليوم التالي لظهور المقالة ، تلقى بيجلفيلد مكالمة هاتفية من شخص اكتفى بالقول إنه

يهودي . وقال المتحدث إنَّ لمدرسة اللاهوت سجلاً طويلاً «في الدعاية المعادية لليهود» ، واتهم بيجلفيلد بأنه يؤيد «قتل اليهود وتدمير إسرائيل» ، ثم أعرب عن فرحته بحادث السيارة «المؤلم جداً» ، الذي أودى بمقدمة الأخبار في شبكة أن . بي . سي . جيسيكا سافيتش . وقال المتحدث إن ميتتها على هذا النحو «هي دليل على العدالة الإلهية» لأنها «كذبت» حول عدد اللبنانيين الذين شردوا من ديارهم إبان الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢ . وأضاف أنه واثق من أن هذا العقاب ينتظر «كل عدو لإسرائيل» . ويقول بيجلفيلد «إن مضامين هذا الكلام كانت واضحة لي» .

وبعد بضعة أسابيع تلقى بيجلفيلد بطاقة بريدية تشير إلى مقالته عن عرفات وتقول :

> «أنت على حق ، وهتلر كان على حق ، فيجب ألا يكون هناك يهودي وأن لا تكون إسرائيل . وقد قلت بأسلوب العالم ما يمكن أن يقوله أي سكّير يكره اليهود في الخمّارة مستعملاً عبارات موجزة . إن مركز العلاقات بين المسيحيين والمسلمين أنشىء ليكون بالفعل مركزاً للدعاية ضد إسرائيل وضد اليهود ، وليس ثمة من هو أفضل منك في نشر الأكاذيب» .

النبذ هو سلاح آخر يستعمله اللوبي ، فإقبال أحمد عالم أميركي من أصل باكستاني يحمل شهادتي دكتوراه من جامعة برنستون إحداهما في العلوم السياسية والثانية في الدراسات الإسلامية . وهو زميل في معهد واشنطن للدراسات السياسة ، كتب كثيراً عن الشرق الأوسط ، وله مقالات عدة نُشرت في نيويورك تايمز . ويقول أحمد إن انتقاده للسياسات الإسرائيلية وتأييده لحقوق الفلسطينين حمل المجتمع الأكاديمي على نبذه .

«ليست العقوبات المادية وحدها هي التي يواجهها المرء بل البيئة غير العادية ، التي تفرض الامتثال لما هو سائد ، والعزلة التي تفرض على الأفراد ثمناً يدفعونه لامتناعهم عن الامتثال في ما يتعلق بهذه المسألة[٢١] .

انضم أحمد إلى هيئة التدريس في جامعة كورنيل عام ١٩٦٥ . ويقول : «كنت مساعد أستاذ شاباً ومحبوباً بوجه عام من زملائي . واستمرت معاملتهم الحسنة ومودتهم لي بالرغم من أن الكثيرين منهم كانوا محافظين ، بينما كنت قد أصبحت بارزاً نوعاً ما في الحركة المناهضة لحرب فيتنام» .

بعد الحرب العربية الإسرائيلية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، ألقى أحمد محاضرة في كورنيل منتقداً اجتياح إسرائيل واحتفاظها بالأراضي العربية . ووقّع أيضاً عرائض تؤيد حق الفلسطينيين في تقرير المصير . ويقول أحمد أنه خلال السنتين الأخيرتين من وجوده في كورنيل لم يَبْقَ سوى أربعة أساتذة فقط يتكلمون معه فيما قاطعه الباقون . ويضيف : «وغالباً ما كنت أجلس إلى مائدة الغذاء في مطعم الأساتذة الذي يكون عادة مكتظاً ، فأجد نفسي وحيداً على مائدة تتسع لستة أشخاص» . ويقول أحمد إن ثلاثة من الأساتذة الذين بقوا على صداقتهم له هم من اليهود :

«فالمسألة ليست مسألة يهودي ضد شخص غير يهودي . هناك ميثاق لا يتفوّه به أحد في المجتمع الجامعي ، فيما يتعلق بإسرائيل . والملفت للاهتمام أن عدد اليهود البارزين الذين نقضوا هذا الميثاق أكبر من عدد الذين نقضوه من غير اليهود» .

في ١٩٨٣ ظهر اسم أحمد في مطبوعة لبناي بريث بعنوان «الدعاية الموالية للعرب في أميركا : مطايا وأصوات» . ويقول أحمد «إنهم يفعلون

ذلك لمن لم يتلق حتى الآن أي شكل من أشكال الدعم من أي حكومة أو منظمة عربية» . ويضيف أن ربع دخله يعود عليه من المحاضرات التي يلقيها ولا سيما في الجامعات . ومنذ إصدار بناي بريث «لائحة الأعداء» ، انخفض عدد الدعوات له لإلقاء المحاضرات بنسبة ٥٠ في المئة تقريباً . ويقول «إن هذه الدعوات توجّه إليّ بسبب شهرتي كعالم موضوعي ومستقل . ولكنهم بتصنيفي كداعية أثاروا الشك حول مكانتي كعالم موضوعي» .

ومنذ أن ترك أحمد جامعة كورنيل عام ١٩٦٩ ، وجد صعوبة في الحصول على منصب تدريس نظامي . فعمل أستاذاً زائراً لبضع سنوات ينتقل كل سنة من كلية إلى أخرى . وفي أواخر سنة ١٩٨٢/ ١٩٨٣ الدراسية نظرت جامعة روتجرز في نيوارك بنيوجرسي في أمر تعيينه ، ولكنها عدلت عن ذلك في أخر لحظة . ويقول أحمد :

> «قيل لي في مجلس خاص إن ذلك كان بسبب معارضة الأساتذة الصهيونيين لتعييني . وقيل للعميد إن ترشيحي لن يحظى بعدد الأصوات اللازم من هيئة الأساتذة بسبب اتهامي بمعاداة السامية وبأنني خلقت جواً معادياً للسامية عندما كنت في جامعة كورنيل . كل ذلك قيل لي بصفة خاصة ، وليس لديّ شيء مكتوب . . .» .

كان س . ويتاكر ، الرئيس السابق لدائرة العلوم السياسية في جامعة روتجرز ، هو الذي تعاقد أصلاً مع أحمد كأستاذ زائر ، ولكنه كان غائباً عندما نُظر في أمر تعيين أحمد كأستاذ متفرّغ[٢٢] . ويقول ويتاكر «عندما عدت قيل لي إنه أستاذ بارع جداً وإن الإقبال على محاضراته مدهش . ولكن اقتراح تعيينه الدائم أُسقط ، ويبدو أن السبب سياسي» .

ولكن السياسة لم تكن كافية لإبقاء العالم طويلاً خارج البيئة الأكاديمية : ففي العام ١٩٨٢ ، أصبح إقبال أحمد أستاذاً متفرّغاً في كلية هامبشير في ماساتشوستس ، حيث درّس حتى تقاعده في العام ١٩٩٧ ، حاملاً لقب أستاذ فخري . ثم انطلق بعد ذلك في جولة محاضرات مكثّفة في أنحاء عديدة من العالم ، قبل وفاته في العاشر من أيار (مايو) ١٩٩٩ ، في العاصمة الباكستانية إسلام آباد ، على أثر عملية جراحية .

وقد كتب البروفسور البارز أدوارد سعيد ، في رثاء صديقه الحميم يقول :

«كان ملحمة ، وملحمة شعرية ، حافلة بالترحال وعبور الحدود ، وبانجذاب غريزي تقريباً ، إلى حركات التحرر ، حركات المقهورين والمضطهدين ، وإلى قضايا الشعوب التي عوقبت ظلماً . كان ذلك الشيء النادر الوجود ، مثقفاً لا ترهبه السطوة أو السلطة ، ورجلاً رفيع الثقافة ، بقي بكل بساطة ، صادقاً لمثُله وبصيرته حتى الرمق الأخير» .

التمويل العربي لا يطاق

في عام ١٩٧٧ اعتزمت ثلاث من أشهر الكليات الأميركية الصغيرة وهي سوارثمور وهافرفورد وبراين مور السعي للحصول على تمويل من مؤسسة عربية خاصة لإنشاء برنامج مشترك لدراسات الشرق الأوسط . وسبق لهذه الكليات الشقيقة التي تقع في ضواحي فيلادلفيا الفخمة أن تشاركت في برنامج للدراسات الروسية .

ونشأت فكرة البرنامج المشترك خلال محادثات جرت بين مسؤولين في هذه الكليات واحد خريجي سوارثمور هو ويليس آرمسترونغ ، المساعد السابق

لوزير الخارجية ، ومؤخراً سكرتير وأمين صندوق مؤسسة ترياد ومقرّها واشنطن ، التي أنشأها رجل الأعمال السعودي عدنان خاشقجي لتتولى ، على حد قوله ، تمويل «برامج لها أهداف طويلة الأجل لبناء جسور للتفاهم بين البلدان»[٢٣] . وكان المليونير الخاشقجي قد جمع ثروته من عمله كوسيط لشركات أجنبية ، بينها عدة شركات مقاولة كبرى للشؤون الدفاعية ، تسعى وراء المشاريع في المملكة العربية السعودية .

والبرنامج الذي وضعه آرمسترونغ بالتعاون مع الكليات الثلاث ومدته ثلاث سنوات وتكاليفه ٥٩٠,٠٠٠ دولار ، كان قدوة جديرة أن تُحتذي في رأي الجميع . وينص المشروع على توفير منح دراسية للطلاب الأجانب والطلاب العرب المحتاجين ، وتوسيع مجموعات الكليات من كتب وصحف تعنى بالشرق الأوسط ، وتعزيز المقررات الدراسية القائمة المتصلة بالشرق الأوسط ، هذا ، بالإضافة إلى تخصيص حوالى ربع الهبة لتمويل أستاذية متناوبة ، على أن يدرّس الأساتذة مقررات تعليمية عن الشرق الأوسط وعلاقته بفروع أخرى منها الأنثروبولوجيا وتاريخ الفن وعلم الاقتصاد والتاريخ والعلوم السياسة والأديان . ويذكر كندول لانديس نائب رئيس سوارثمور بعد مرور خمس سنوات على المشروع أنه «كان اقتراحاً قيّماً ولم يكن مقصوداً منه إثارة حفيظة أحد» .

وقال عنه ستيفن كاري ، رئيس هافرفورد ، في حينه «إنه برنامج واعد من حيث إثراؤه الأكاديمي»[٢٥] . وقال جون جيلبرت ، معاون مدير هافرفورد المسؤول عن التنمية ، إن من شأن هذا البرنامج «أن ينهض بوعي الطلاب بالوضع في الشرق الأوسط»[٢٦] .

ولعل أكثر المتحمسين للمشروع كان هاريس وفورد ، رئيس براين مور . وبصفته مديراً سابقاً لكتائب السلام فقد اشتهر باهتمامه الطويل بتشجيع

التفاهم الدولي . ووصف الاقتراح الخاص بدراسات الشرق الأوسط بأنه «فرصة طيبة لشيء نحتاج إليه كثيراً» .

واقتراح الهبة شمل ضمانة بالحرية الأكاديمية المطلقة . ويقول آرمسترونغ «كان من المفترض أن يتم ذلك وفقاً لأعلى المعايير الأكاديمية»[٢٧] . فالكليات تختار الأساتذة الزائرين وهي التي تشتري الكتب وهي التي تختار الطلبة الذين تقدم لهم المنح الدراسية .

أما الأستاذية المتناوبة فكانت تعني أن لا يبقى الأستاذ في مكانه مدة تكفيه لترسيخ جذوره ، ويقول لانديس «لقد بذلنا جهداً كبيراً لنكون منصفين تماماً . وكنا سنتعاقد مع أساتذة يهود وغيرهم أيضاً» .

وصرح ستيفن كاري بقوله : «إننا لم نتعرض إطلاقاً لأي ضغط من مؤسسة ترياد في أثناء مباحثاتنا معهم ، ولم تبدر عنهم أية إشارة إلى أن الدراسات يجب أن لا تشمل إسرائيل[٢٨] . لذلك لم أتلق أي انتقاد من جماعة مؤسسة ترياد» .

وكاد الاتفاق بين الكليات الثلاث وترياد أن يُعقد ، إذ لم يبق سوى تقديم اقتراح المنحة رسمياً لمؤسسة ترياد التي أكد آرمسترونغ لمسؤولي الكليات الثلاث أنها ستقبله وتحرر الشيك بمبلغ الهبة .

غير أن البعض مثل ايرا سيلفرمان من اللجنة الأميركية اليهودية رأوا مخاطر في المشروع . وتلقى سيلفرمان مكالمة هاتفية من جيمس كورث ، أستاذ العلوم السياسية في سوارثمور ، تنبه اللجنة الأميركية اليهودية إلى اقتراح الهبة .

وقال سيلفرمان في مذكرة سرية أعدها للجنة حول النفوذ العربي في الولايات المتحدة :

«يعتقد البروفسور كورث ، وهو غير يهودي ، أن البرنامة المقترح يجب أن يكون موضع اهتمام اللجنة الأميركية اليهودية من حيث إنه لن يقتصر على توسيع دراسة العالم العربي المعاصر ، بل إنه سيسعى بصراحة لنقل الرسالة العربية السياسية إلى هذه الكليات» .

وتمضي المذكرة فتقول : «من شأن البرنامج المزمع تنفيذه أن يعود على الطلاب العرب بما هو أكثر من المنح الدراسية . وهو يقترح أيضاً أستاذية كاملة ودعماً للمكتبة ونفقات إدارية وتعزيزاً للدورات الدراسية الحالية عن الشرق الأوسط» . ولا تدعي المذكرة أن الهبة ستكون مفيدة بشروط ، ولا أن إسرائيل سوف تُستثنى من الدراسات ، ولا أنه سيكون هناك خطر من التمييز ضد الأساتذة اليهود . ولكن الخطر يكمن على ما يبدو في اتساع أفق المعرفة بالشرق الأوسط وأن تكون «الرسالة السياسية العربية» في طريقها إلى هذه المعاهد . وتمضي المذكور فتقول :

«لفت البروفسور كورث أنظارنا إلى هذه الحقائق وطلب مساعدة اللجنة المركزية اليهودية في سد الطريق على تنفيذ البرنامج . فدرسنا الموضوع ووافقنا على أنه من المعقول جداً قتل البرنامج عبر محادثات هادئة وراء الكواليس مع المسؤولين في الكليات قبل اللجوء إلى الشارع ، وعلى ألا يقوم الاحتجاج على البرنامج فقط أو بصورة خاصة على أساس المعارضة اليهودية للنفوذ العربي .

«ورأينا عوضاً عن ذلك أنه من الممكن إثارة القلق بشأن البرنامج من منطلق رعاية الخاشقجي له ، وأهداف البرنامج الواضحة في العلاقات العامة ، الأمر الذي لا يليق بمكانة هذه الكليات» .

وبادر سيلفرمان إلى العمل بتنظيم حملة للنيل من سمعة الخاشقجي وترياد :

«في الحال أرسلت إلى البروفسور كورث بملف من المعلومات عن الخاشقجي وشركة ترياد ومؤسسة ترياد، جمعها قسم تحليل الاتجاهات في اللجنة الأميركية اليهودية. وأبلغت أيضاً فرع فيلادلفيا من هذه اللجنة بالتطورات وذلك ليتصل بالبروفسور كورث ويساعد في حمل وجهاء يهود فيلادلفيا وخريجي الكليات الثلاث أو المتعاونين معهم على إثارة الشكوك حول الهبة المقترحة».

أما تأثير جهود اللجنة المركزية اليهودية «لقتل البرنامج» فكان مذهلاً. إذ استخدمت صحيفة سوارثمور الطلابية فونيكس المواد التي وافاها بها سيلفرمان، ونشرت مقالاً يزعم كذباً أن «هيئة محلفين فدرالية عليا تنظر في اتهام الخاشقجي بعلاقته بدفعات لشركة لوكهيد (الأميركية لصناعة الطائرات)[٢٩]. وفي وقت لاحق سئل جيمس بلات الذي كان يحرر صحيفة فونيكس، عن الدور الذي لعبته هذه المقالة في الجدل فقال: «إن فونيكس كشفت هذه الأمور، على الأقل لدفع الطلاب والخريجيين، الذين يحتمل أن لا يكونوا قد سمعوا بها من قبل، إلى القيام بالاتصالات الهاتفية، والإعراب عن الغضب، وغير ذلك»[٣٠]. وسئل من أين حصل على هذه المعلومات، فرفض الإجابة ولكنه قال: «أفضّل التحدث إلى الناس أولاً لأتأكد من عدم وجود مشكلة لديهم بشأن الموضوع، أما الآن فسيبقى المصدر سراً».

وقبل ظهور مقال فونيكس دعا تيودور فريند، رئيس كلية سوارثمور ممثلي الدائرة إلى اجتماع للحصول على موافقة هيئة الأساتذة على اقتراح الهبة المبدئي، إذ قيل إن بعض الأساتذة اعترض على المشروع. وفي مساء اليوم الذي ظهرت فيه المقالة، وزعت عريضة في مطعم الكلية تنعت الخاشقجي بأنه «مروّج للعتاد الحربي»، مشيرة إلى «عمولات الوسطاء» المنتشرة في

الشرق الأوسط . وقد وقّع العريضة التي تدعو إدارة الكلية إلى اسقاط الاقتراح ٢٣٠ طالباً وأستاذاً . وفي الوقت ذاته تقريباً وضع الاتحاد اليهودي في فيلادلفيا رسالة على مكتب رئيس الكلية .

وقال مراقب قريب من أحداث سوارثمور : «لقد حدث كل ذلك على ما أذكر في حوالى ١٨ دقيقة ونصف . كان يشبه الخوف العظيم الذي اكتسح فرنسا خلال الثورة الفرنسية» .

وفي ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ ظهرت مقالتان إحداهما في صحيفة «فلادلفيا إنكويرر» والثانية في صحيفة أخرى في فيلادفيا هي «إيفننغ ليتين» وتصدَّر الثانية عنوان «الكليات تتردد في التورط بفضيحة» . وفي اليوم التالي نشرت الصحيفة الطلابية المشتركة بين كلية براين مور وكلية هافرفورد مقالة تفصيلية عن اقتراح الهبة ، وعن تاريخ الخاشقجي . وتضمّن العدد مقالاً افتتاحياً بعنوان «قولوا لا لترياد» .

كما أصدر مجلس علاقات الجالية اليهودية واللجنة الأميركية اليهودية ورابطة باني بريث لمكافحة الافتراء بياناً مشتركاً جاء فيه : «من المناسب بوجه عام أن تتساءل الكليات الثلاث حول الحكمة في قبل أية هبة من مصدر ملطخ يهيمن عليه شخص مثل عدنان الخاشقجي»[٣١] .

وأخيراً أمنّت اللجنة الأميركية اليهودية اتصالاً بين البروفسور كورث والنائب جيمس شوير ، وهو يهودي وخريج سوارثمور[٣٢] . ويقول آرمسترونغ إن شوير اتصل بالرئيس فريند وطلب أرقام هواتف أعضاء مجالس إدارة الكليات «ليتصل بهم في الحال ويجعلهم يضعون حداً لهذا الأمر الشائن» .

وحاولت جماعات مختلفة حمل هيئة الأساتذة على التدخل . ويذكر هاريسون رايت ، أستاذ التاريخ في سوارثمور أنه وصلت «مذكرات إلى كل

الأساتذة وإلى رؤساء الدوائر من جماعات شتى . كان هناك تبادل لوجهات نظر متباينة ، استغرق فترة وجيزة ، لكنه كان على درجة من الحدة»[٣٣] .

وكانت هافرفورد أول الكليات الثلاث التي انسحبت علانية من المشروع المشترك . وقال رئيسها كاري في بيان أعده إن الكلية «تعرب عن امتنانها لترياد التي أبدت استعداداً لدراسة الطلب ، غير أن كلية هافرفورد بسبب قيامها على أساس مذهب الكويكرز قررت أن لا تطلب أموالاً عائدة مباشرة من المتاجرة بالأسلحة التي تشجبها» .

وفي الحال حذت جامعة سوارثمور حذوها وأعلن رئيسها فريند القرار على النحو التالي :

«في الوقت الذي يجري فيه تخطيط مالي دقيق وتمحيص للمناهج ، فإن افتقارنا إلى أساس مهم لدراسات الشرق الأوسط في سوارثمور لا يبرر في نظرنا ما يبدو في الوقت الحاضر انه لا يعدو كونه تجربة مؤقتة» .

وفي وقت لاحق شكا بيتر كوهان ، أحد قادة الاحتجاج الطلابي على هبة ترياد ، إلى مراسل فونيكس ، من أن البيان «لم يثبت مبادئ ، بل اكتفى بالتحدث عن الوضع الآني»[٣٤] . وفي مقالة فونيكس ذاتها قال لانديس نائب رئيس كلية سوارثمور ، إن القرار بشأن هبة ترياد اتخذ «في غمرة دوامة من الاحتجاجات لم يكن مبعثها الخاشقجي وحده ، إذ كانت هناك اهتمامات مقلقة أخرى حرّكت الاحتجاج» .

وقد أيدّ الطالب بن روكفلر وجهة نظر لانديس في رسالة بعث بها إلى فونيكس وجاء فيها :

«الطلاب اليهود لا يزعجهم سلوك مؤسسة روكفلر التجاري لأنهم

في الواقع لا يعترضون على السلوك التجاري لأحد : فالقلق المزعوم من سمعة السيد الخاشقجي المهنية ليس سوى خدعة لتغطية تحامل مناوئ للعرب[٣٥] .

أما كلية براين مور فبقيت وحدها تسعى وراء الهبة . وقال رئيسها وفورد «لا أعتقد أن مسألة الحكم على مصدر المال مسألة بسيطة»[٣٦] . ودافع وفورد عن قرار الكلية في مقالة نُشرت في صحيفة «النيوز» الطلابية المشتركة بين كليتي براين مور وهافرفود ، مع أنها تعارض الهبة . وقال وفورد في هذه المقالة :

«لم يقل أحد في براين مور إن سجلّ السيد الخاشقجي غير ذي موضوع أو أنه لا يعنينا ، فقد تفحّصنا هذا السجلّ في مناقشات الكليات الثلاث في الصيف الماضي ووزعنا ما توصلنا إليه من معلومات . وإذا كان ثمة من معلومات جديدة فعلينا أن ندرسها بعناية . ولكن بدلاً من أن نقول «لا» ، لترياد ، كما تقترح صحيفة «النيوز» أعتقد أن علينا أن نفحص جميع الحقائق وأن نفكر معاً في كل ما يُثار من مسائل .

«بعض الشركات التي نطلب منها الأموال تمارس أعمالاً غير ملائمة ، بل إنها أدينت وعوقبت . . . ولكن هل يتوجب علينا أن نرفض التبرعات من مثل هذه المؤسسات؟ لقد اتهم جون د . روكفلر بكثير من الأخطاء في زمانه ، ولكن براين مور كانت مسرورة بتسمية إحدى قاعاتها باسمه ويسرها أن تسعى وراء أموال اكتسبت بطرق مريبة تقوم الآن بتوزيعها مؤسسات شتى .

«وفي تقريرنا الخطوات التالية علينا أن نحاذر التحيز والمعلومات المضللة وسياسة شفاء الغليل الشخصي البحت . أليس من التحيز قبول هبة من لوكهيد مثلاً التي ثبت قيامها بممارسات غير سليمة ، ورفض الهبة من ترياد التي لم يحصل أن اتُهم صاحبها ولم يُدَن لأي سبب (كما زعمت فونيكس صحيفة كلية سوارثمور)» .

وأيدت صحيفة فيلادلفيا أنكوايرر موقف براين مور . ونشرت افتتاحية بعنوان «ولكن المال لا رائحة له» قالت فيها إنها لا تعتقد أنه كان على هافرفورد وسوارثمور وبراين مور «أن تنظر باشمئزاز» إلى مصدر الهبة البالغة ٥٩٠٠٠٠ دولار[٣٧] . «وفي رأينا أن هذه الكليات تحسن صنعاً إذا اتبعت نصيحة الفيلسوف الأميركي الشهير ودي ألن ، فتأخذ المال وتمشي» . وأشارت الصحيفة ، كما أشار فورد ، إلى «أن عدداً لا بأس به من مصادر الهبات للتعليم العالي لن يحصل على تبرئة ذمة عند التمحيص الدقيق» .

وتلاحظ مذكرة اللجنة الأميركية اليهودية بارتياح أن كلية براين مور قررت ملاحقة اقتراح الهبة «ولكن على نطاق أضيق كثيراً» .

والواقع أن طلب براين مور لم يجد في النهاية من يرد عليه . فقد تأذى الخاشقجي كثيراً ، فتخلى عن المؤسسة وعن العرض الذي قدمه للكليات الثلاث .

وقال وفورد متأملاً الجدل وقرار براين مور بالاستمرار في الاقتراح «كنا في موقف قوي نسبياً لأننا كنا قد بدأنا في العام نفسه برنامجاً نحث فيه المتبرعين لبرنامج براين مور للدراسات اليهودية أن يتبرعوا بسندات إسرائيل» . وقد سرّت الجالية اليهودية بذلك . ويمضي وفورد يقول «في الواقع ، ظفرت بجائزة اليانور روزفلت لمنظمة سندات إسرائيل» . وسئل عن شعوره تجاه انسحاب الكليتين الأخريين فأجاب :

> «شعرنا بأنهما قد خذلتانا . أولاً ، لقد انسحبتا علانية دون أي مشاورات حقيقة . وثانياً ، لقد أنعمنا النظر تماماً في الموضوع . وبدا الانسحاب وكأنه صفعة ظالمة وُجهت لمانح محتمل» .

وأكد ويليس آرمسترونغ ما قاله وفورد من أن المسؤولين في الكليات وصلتهم سيرة الخاشقجي وأنهم ناقشوها مناقشة وافية قبل أن يوافقوا مبدئياً

على الهبة المقترحة . وكتب آرمسترونغ في تقرير له مؤرخ في ٦ تموز (يوليو) ١٩٧٧ عن زيارة قام بها للمسؤولين في الكليات الثلاث . قال :

«لم تكن هناك مشاكل يمكن رؤيتها من نوع رد فعل الكليات للتمويل أو للشخصيات من الشرق الأوسط . وقد اطلع جميع الحاضرين من رجال ونساء على مقالة مجلة «فورتشون» . . . فأظهروا جميعاً اهتماماً بمقابلة السيد الخاشقجي» .

وفي رسالة لاحقة إلى الرئيس فريند ، قال آرمسترونغ :

«يبدو لي أن كلية سوارثمور قد خرجت عن مبادئها وأذعنت بسرعة فائقة للضغط المتحزّب ، وضغط التخويف من الغرباء ، الذي مارسته جماعة ماهرة في التلاعب بالرأي العام[٣٨] . ولا أدري كيف يمكن للولايات المتحدة أن تدفع عجلة السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام ما لم نكسب ثقة العرب في تفهمنا وموضوعيتنا . ومن المحزن جداً أن تدير مؤسسة للكويكرز ظهرها لفرصة تتيح لها الإسهام في هذا التفاهم» .

وينكر كاري رئيس هافرفورد ، كما ينكر فريند رئيس سوارثمور ، أن قرار الانسحاب من اقتراح الهبة كان بتأثير ضغوط الجالية اليهودية . يقول كاري :

«تلقيت فعلاً بعض الرسائل من بعض خرّيجينا اليهود الذين يعتقدون أنه يجب أن لا نشارك في هذا الموضوع . غير أن ذلك لم يكن له دخل في قراري» .

غير أن توم داندريا ، عمدة كلية هافرفورد حينذاك ، يختلف في تقييمه للمعارضة اليهودية :

«من أكبر المسائل بطبيعة الحال كانت المعارضة القوية من جانب المنظمات اليهودية . وأعتقد أن معظمها يتعلق بنفوذ العرب والوضع في الشرق

الأوسط ككل . ولكننا عندئذ ، نصل ، بالطبع ، إلى تساؤلات خطيرة فعلاً حول الحرية الأكاديمية ، حرية التعبير ، وإحدى الطرق لتجنب الوصول إلى هذه المسألة هي أن تجد مشجباً آخر تعلّق عليه الاحتجاج ، والتعليق على مشجب [تجارة] الأسلحة أنظف قليلاً بالنظر إلى عامل الكويكرز»[٣٩] .

وقال إيرا سيلفرمان في ختام مذكرة يصف نجاح اللجنة اليهودية الأميركية في نسف برنامج دراسات الشرق الأوسط في الكليات الثلاث :

«لم يُكشف أمر مشاركتنا على نطاق واسع ، في الكليات ، كما أن الصحف لم تشر إليها ، وهو ما أردناه . وسيرة هذه القضية تبيّن كم نستطيع أن نكون مؤثرين في التعامل مع الكليات للحد من النفوذ العربي فيها ، على الرغم من أن نهايتها السارة ، في ضوء الخلفية الدينية للكليات الثلاث [مذهب الكويكرز المعادي للعنف والحرب] وصيت الخاشقجي المشبوه كتاجر أسلحة ، لا يحتمل أن تتكرر بسهولة في حالات أخرى» .

ولم تفعل الكليات الثلاث ـ سوارثمور وهافرفورد وبراين مور ـ سوى الشيء القليل في أعقاب أحداث ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ لتحسين تقديماتها الأكاديمية في مجال بات يستثير مشاعر على درجة من الحدة تدفع العديد من الكليات إلى مجانبته .

ولكن كلية أخرى تقع على بعد حوالي مئة ميل أبدت شجاعة أكبر على الرغم من أنها أوشكت بدورها أن تقلع عن الأمر .

هدايا طُلبت وأُرجعت

كان مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورجتاون أول برنامج أكاديمي في الولايات المتحدة مخصص بكامله لدراسة العالم العربي المعاصر . وقد أنشئ هذا المركز عام ١٩٧٥ ، كجزء من كلية السلك

الخارجي في جامعة جورجتاون . ولهذا فإن المركز لا يقدم فقط برنامجاً أكاديمياً يؤدّي إلى نيل شهادة الماجستير في الدراسات العربية ، بل ويتيح فرصة أمام الطلاب ذوي الاهتمامات الدولية الأخرى ليتعرفوا إلى ٢٢ نظاماً سياسياً وإلى أحوال ١٧٠ مليون نسمة في شمال أفريقيا ووادي النيل والهلال الخصيب وجزيرة العرب .

وبما أن السعي للحصول على تمويل فدرالي لمركز تقليدي للشرق الأوسط في الجامعة كان قد فشل مرتين ، فقد قرر مديرو المركز الجديد في وقت مبكر السعي وراء الدعم من مصادر خاصة . وكان أملهم أن يحصلوا على ما يقارب نصف الأموال التي يحتاجون إليها ، من الحكومات العربية . وقد شرح بيترف . كروغ ، عميد مدرسة السلك الخارجي في جامعة جورجتان ، المشروع الأصلي فقال : «كان من رأينا أن لا نميّز بين الدول العربية فنسعى وراء الدعم من بعضها دون البعض الآخر ، لأن هذا سيعني أن البرنامج الأكاديمي سوف يعتمد المحاباة»(٤٠) .

وبعد أن حصل العميد كروغ على موافقة مكتب الإنماء في الجامعة ، وموافقة رئيس الجامعة في ذلك الحين القس ر . ج . هنلي على المشروع ، زار جميع السفارات والبعثات العربية في واشنطن ليشرح لها المشروع ويطلب مساعدتها . ويقول كروغ : «ذهبت إليها جميعاً سواء أكان لها علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة أم لم يكن ، وسواء أكانت معتدلة أم كانت راديكالية ، وبغضّ النظر عن نوعها» .

ويقول جون رودي ، مدير برنامج الماجستير في المركز ، إن هذا هو المبدأ المعتمد في جمع التبرعات «الحرص على أن لا نوصم بالارتهان لأحد»(٤١) .

وأول بلد تبرّع كان سلطنة عُمان ، وسرعان ما تواردت الهبات من دولة

الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية . وفي أيار (مايو) ١٩٧٧ وعدت ليبيا بدفع مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ دولار خلال فترة خمس سنوات لتمويل كرسي أستاذية للثقافة العربية .

غير أن الهبة الليبية أثارت جدلاً . وتحدث أحد الأساتذة عن «ذعر كبير» في صفوف الأساتذة والطلاب وبعض الإداريين وأمناء الجامعة . وبين الاحتجاجات التي وردت بشأنها رسالة من الصحافي بوخولد نشرتها صحيفة جورجتاون فويس الطلابية . وقال بوخولد عن الهبة «إنها دية من أحد أسوأ أنظمة الحكم في عالمنا اليوم»[٤٢] . غير أن القس الويسيوس ب . كيلي ، نائب رئيس جامعة جورجتاون التنفيذي للشؤون الأكاديمية ، صرح للواشنطن بوست في ذلك الوقت بأن الهبة الليبية «تسهم في تحقيق غاية المركز الأساسية . . . وهي توسيع أفق المعرفة بالعالم العربي في الولايات المتحدة»[٤٣] . وقال العميد كروغ «إن ليبيا كانت بموافقتها تستجيب للطلب الذي وُجّه إلى جميع البلدان العربية من أجل الاهتمام بنشاطنا ومساعدتنا حيثما تستطيع . وما قدمته ليبيا هو هبة . فقد بعثت إلينا بشيك أودعناه في الحساب . ولم تسأل إطلاقاً ، ولم تطالب إطلاقاً بالحساب ولا بتقرير عن التصرف بالمبلغ» . وأكد مايكل هدسون ، مدير المركز ، في لقاءات صحيفة أن الهبة لا تشترط من يشغل الكرسي ولا ماذا يعلّم الأستاذ الذي يشغلها . وقال للواشنطن بوست «إننا لا نخلط بين السياسة والعلم»[٤٤] .

ومن بعد الهبة الليبية ، تلقت جورجتاون هبات حكومية من الأردن وقطر والعراق ، الذي دفع في ربيع ١٩٧٨ مبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار . وقد كانت الهبة غير مقيدة فقرر المركز في وقت لاحق إنفاقها في استخدام أستاذ اختصاصي في الأخلاقيات الإسلامية .

وفي هذه الأثناء ، حل القس تيموثي س . هيلي محلّ هنلي في رئاسة

جامعة جورجتاون . وفي تموز (يوليو) ١٩٧٨ أقدم هيلي على خطوة مستغربة ، إ ذ أعاد هبة الخمسين ألف دولار العراقية من غير أن يعلم المركز بنيّته هذه . والحجة الرسمية التي أعلنت لتبرير هذا العمل هي أن متبرعاً آخر تقدم بتمويل الغاية نفسها . وكتب هيلي إلى المدير العام لمركز الأبحاث والإعلام العراقي يقول :

«أشعر بأنني ملزم وجدانياً بأن أعيد لسعادتكم الشيك السخي الذي أرسلتموه لنا . وآمل بهذا أن نستطيع مواصلة التحادث ، وأن يكون ممكناً للجامعة أن تعود إلى سخاء الحكومة العراقية في المستقبل وتطلب هبة يكون في الإمكان الاعتراف بالفضل الكامل في منحها للحكومة الواهبة . وأنا واثق من أنكم تدركون دقة موقف الجامعة في هذه المسألة»(٤٥) .

غير أن الأساتذة في مركز الدراسات العربية المعاصرة لم يفهموا «دقة موقف الجامعة» . وعلّق مدير الدراسات العربية في ذلك الحين جون رودي بقوله : «بصفتنا وكلاء عن الجامعة طلبنا المال من العراق . غير أن رئيس هذه الجامعة أعاده من غير أن يحصل على موافقتنا . إن تدخله في هذا الموضوع مستغرب جداً»(٤٦) . وصرّح العميد كروغ للصحافة بقوله : «هذه هي المرة الأولى التي نردّ فيها هبة منذ أن كنت هنا» . وقد «أُخذت القضية من يدي» .

وتقول صحيفة الواشنطن ستار إن مؤيدي الهبة العراقية وخصومها متفقون على أن «القرار كان بدافع سياسي»(٤٧) . وقال رودي للواشنطن ستار : «لا أدري إذا كان ثمة من سبب آخر لرفض المال» . ويدعي بعض أساتذة مركز الدراسات العربية المعاصرة أن ما حفز الأب هيلي على إعادة الهبة هو تأييده الشخصي لإسرائيل ، بالإضافة إلى ضغط المؤيدين لإسرائيل من أسرة الجامعة ومن زعماء اليهود النافذين .

ويذكر جون رودي الحادث فيقول :

«كان التوقيت مريعاً ، فقد صدمنا بالفعل . كنا نتجادل مع (هيلي) حول الموضوع منذ أشهر . قال إن الأمر لا يعجبه . وكنّا نعرف أنه منزعج من المسألة . وتراءى لنا أننا قد أقنعناه بأن يقبل الهدية بهدوء لأننا كنا قد طلبناها بتكليف من سلفه» .

ويقول أحد الأساتذة إن مشاكل مركز الدراسات العربية المعاصرة بدأت فعلاً بوصول هيلي :

«لقد تأهل سياسياً فيما يختص بالشرق الأوسط ضمن إطار مدينة نيويورك (حيث ترعرع هيلي) . وقد أبلغنا في ما مضى أنه لو كان هنا أيام تأسيس مركزنا لما كنا موجودين الآن . فقد كان أداة ضعيفة في أيدي هؤلاء الناس [اليهود] الذين راحوا يدفعونه ويدفعونه ويدفعونه . لقد وقع تحت ضغط هائل» .

ورفض الأب هيلي التعليق للصحافة على قراره بإعادة الهبة قائلاً : إن التعليق «من شأنه فقط الإساءة إلى هذه المؤسسة»[٤٨] . وأبى نائب رئيس الجامعة التنفيذي وكذلك عمدتها ألويسيوس ب . كيلي ، التعليق مباشرة على ما إذا كانت الجامعة نظرت في الإفادة من هذه الهبة العامة لغرض آخر .

وبالرغم من إعادة هيلي للهبة العراقية ، تعرّض مركز الدراسات العربية الجديدة في جورجتاون للهجوم . ففي حزيران (يونيو) ١٩٧٩ نشرت مجلة نيو ربابليك الأسبوعية اللبرالية التي أصبحت مؤيدة قوية لإسرائيل في عهد صاحبها مارتن بيريتز ، مقالة بقلم نيكولاس ليمان عن مركز الدراسات العربية المعاصرة في جورجتاون ، يلمح فيه إلى كونه مركز دعاية للعرب ليس إلا» . وكتب ليمان يقول : «إن مركز جورجتاون ، خلافاً لمركز دراسات الشرق

الأوسط الأقدم منه في الجامعات الأخرى ، لا يحاول تحقيق التوازن بدراسة إسرائيل إلى جانب البلدان العربية أو باستخدام علماء إسرائيليين» . فأعد مدير المركز مايكل هدسون والعميد بيتر كروغ رداً على هذه التهمة ، إلا أنه لم ينشر إطلاقاً . وجاء فيه :

«منذ متى كان المطلوب مثلاً من مركز للدراسات الصينية أن يدرس الاتحاد السوفياتي ويستخدم علماء سوفياتيين؟ . . . إن هذا المركز يدرس العرب ويستخدم علماء يوظفون حسب الإجراءات المتبعة في دوائر الجامعة وكلياتها ، وهي تنص على عدم التمييز مهما كان نوعه في التعيينات . وإذا كانت جماعات معينة ذات مصالح خاصة لا تسمح لهذا البلد بأن يقوم بدراسة العرب حسب المعايير ذاتها التي تُطبّق على دراسة الشعوب والثقافات الكبيرة الأخرى ، فإن ذلك يُحدث صدعاً عميقاً بل ومفجعاً في معرفة هذا البلد بمجموعة كبيرة من البلدان وفي علاقاته الدولية معها» .

وتضيف مقالة النيو ريبليك أن مركز جورجتاون يتهم باستمرار بانتهاك معايير الموضوعية العلمية ، ولكنها لا تذكر مَن يتهمه بذلك . ويشير كاتب المقالة ليمان إلى منتقدي المركز «الذين يفضلون ، بعقليتهم البوليسية ، البقاء مجهولين» .

ويقول هدسون وكروغ في جوابهما الذي لم ينشر :

«يكتشف التحرّي ليمان ، وهذا إنجاز له ، «شبكة غير رسمية» من أناس يعملون في «الخفاء» وشغلهم الشاغل محاولة إحراج المركز بطريقة من الطرق . وما لا يُسجّل في خانته أنه يربط نفسه مع هذه الشبكة العاملة في الخفاء ، باستعارته هذه الاتهامات المغفلة لانتقاد برنامج أكاديمي مفتوح ومؤسس بصفة شرعية . وربما كان النهج الأفضل التحقيق والكشف عن تكوين هذه «الشبكة غير

الرسمية» وعملياتها ودوافعها . ونعتقد أن عامة الناس يجب أن يساورها القلق العميق بشأن جماعة سرية تسعى وراء تقويض [مشروع] ينقل المعرفة عن العالم العربي بغية فهم هذا العالم . ونحن لا شك ستهمنا أية نتائج يتوصل إليها السيد ليمان (أو ناشر مقالته السيد مارتن بيريتز) حول هذا الموضوع» .

وختم هدسون وكروغ ردهما بالقول إنهما يفخران بأن تتاح الفرصة أمام طلاب جامعة جورجتاون للاطلاع جيداً «على جزء من العالم أهمله التعليم الأميركي في الماضي إهمالاً ذريعاً بسبب الخوف ، إلى حد ما ، من مقالات كالتي كتبها السيد ليمان» .

ومع أنه تقرر عدم إرسال هذا الرد إلى مجلة النيو ريبليك ، فقد شعر المسؤولون في جامعة جورجتاون بأنهم مضطرون إلى إصدار بيان في ربيع ١٩٨٠ دفاعاً على الهبات العربية . ويقول البيان إن الجامعة بقبولها التبرعات «تعمل أيضاً على صون كرامتها واستقلالها والحرية الأكاديمية والمدنية للعاملين فيها» . فالجامعة ترفض الهبة التي «تحمل معها تمييزاً مؤذياً مبني على العنصر أو الدين أو الجنس» .

ورغم رد الهبة العراقية ، فقد استمرت جامعة جورجتاون في تلقي الأموال العربية ، بما في ذلك هبات بمليون دولار من كل من الكويت وعمان في خريف ١٩٨٠ . وقال إيرا سيلفرمان من اللجنة الأميركية اليهودية في الواشنطن بوست عن الهبة الكويتية ، إن مركز الدراسات العربية في جورجتاون «متحيّز تحيّزاً واضحاً إلى جانب العرب ضد إسرائيل في اختيار مواد المنهاج وفي تعيين أساتذته ومحاضريه»[٤٩] . ويمضي سيلفرمان فيقول إن جورجتاون بقبولها المال «من رعاة سياسيين يمثلون وجهة نظر واحدة ، تبيع شيئاً ثميناً عند الأميركيين ، هو استقامة جامعاتها» .

ورفض مسؤولو جورجتاون انتقاد الهبات العربية . وقالوا إذا كان لدى الجامعة علماء مؤيدون للعرب في مركز الدراسات العربية ، فإنّ لديها أيضاً علماء مؤيدين لإسرائيل في مواقع أخرى في كلياتها وخاصة في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية .

وعاد رئيس الجامعة هيلي في شباط (فبراير) ١٩٨١ ، فردّ هبة عربية أخرى كان قد طلبها مركز الدراسات العربية ونالها . وكانت هذه المرة هبة ليبيا التي تلقاها المركز قبل أربع سنوات ، وبلغت ٦٠٠ ألف دولار من أصل المبلغ الذي وعدت به ليبيا وهو ٧٥٠,٠٠٠ ألف دولار على مدى خمس سنوات . وأخذ هيلي شيكاً بهذا المبلغ بالإضافة إلى فوائده البالغة ٤٢,٠٠٠ دولار ، وسلّمه شخصياً للسفارة الليبية . وقال هيلي إن «تشديد ليبيا على العنف كنهج عادي في السياسة الدولية ودعمها المتزايد للإرهاب يجعلان (الاحتفاظ بهذا المال) . . . . لا يتناسب مع كل ما تدافع عنه جورجتاون»[٥٠] .

ومرة أخرى ارتاب الكثيرون في السبب الرسمي المعلن لهذا التصرف . وعلّق أحد الأساتذة في برنامج الدرسات العربية بقوله : «إذا كان الحكم أخلاقياً صرفاً ، فقد تأخر صدوره كثيراً» . وأضاف جون رودي :

«إذا سألت الناس من حولك هنا فمن المحتمل أن لا تجد أحداً في مركزنا يوافق على سياسات (الرئيس العراقي) صدام حسين . ولكننا نحاول أن نحتفظ بعلاقات تعاونية مع الحكومة ، وكذلك مع الشعب العراقي إلى الحد الذي نستطيعه . ونعتقد أن هذه هي مهمتنا . وأشعر بالشيء ذاته إزاء ليبيا . فأنا أجد (الرئيس الليبي) القذافي يستحق المعارضة في معظم الحالات . أما هذه فهي في نظري هدية من الشعب الليبي»[٥١] .

وقال الأستاذ هشام شرابي لصحيفة واشنطن بوست : «كل هذه الأمور لم تكن متوقعة ، إنه لشيء غريب جداً» .

وعارض العميد بيتر كروغ إعادة المال ، إلا أنه لم يجعل من ذلك قضية . واعتذر عن التعليق للصحافة واكتفى بالقول : «لم نشعر إطلاقاً بأي ضغط من جانب الحكومة الليبية» بشأن كيفية إنفاق المال ، وأضاف : «لكن العمداء عمداء ، والرؤساء رؤساء . والرؤساء يفعلون ما يحلو لهم» .

وكان إيرا سيلفرمان من اللجنة الأميركية اليهودية «مسروراً لاتخاذ جورجتاون هذا القرار» . وبعد إعادة المال بيوم واحد ، تبرّعت شركة بير ستيرنز المصرفية للاستثمار وشركاؤهم في مدينة نيويورك بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار لجامعة جورجتاون[٥٢] . وقال المدير الرئيسي الشريك ألن غرينبرغ «نحن معجبون بهم (الجامعة) ، وهذه طريقتنا المتواضعة لنقول لهم شكراً» .

وقال هيلي للواشنطن بوست عن ردّه المال لليبيا : «لم نشعر إطلاقاً بأي ضغط أو تضييق ، غير أن القضية أقلقتني . وأظن أنني بطيء بعض الشيء في التحرك ، ولكنني أدركت رويداً رويداً أن ما تقصد إليه ليبيا لا يتناسب مع جورجتاون»[٥٣] .

ولكنه كان أكثر صراحة في مقابلة مع مجلة واشنطونيان ، إذ قال إنه وافق أصلاً على الهبة الليبية على الرغم من بعض الشكوك[٥٤] ، وإن المال الليبي كان مصدر إزعاج كبير له ، وأقحمه في صيغة كلامية للحرب العربية الإسرائيلية» . وكتبت الواشنطونيان :

«صرخ أصدقاؤه اليهود في وجهه في مجالسهم الخاصة ، وأصدرت اللجنة الأميركية اليهودية بياناً تدين فيه الجامعة علناً . بل إن بادراته للمسايرة والتوازن ـ مثل زيارة إسرائيل ومنح سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة شهادة فخرية ورفضه الهبة العراقية ووضعه القلنسوة اليهودية على رأسه أثناء إقامة صلاة في حرم الجامعة ـ لم يخفف من الغضب اليهودي على الهبة الليبية» .

والواقع أن الضغط على هيلي كان شديداً قبل أن يعيد الهبة الليبية . واتخذ الإعراب عن الغضب اليهودي مرة شكل زيارة قام بها وفد من الحاخامين إلى مكتب هيلي[٥٥] . وقد توسّط مع هيلي مباشرة أيضاً ماكس كمبلمان ، وهو عضو يهودي نافذ في مجلس أمناء جامعة جورجتاون ، شكّل ، بحسب العميد كروغ ، عامل ضغط رئيسي لكونه الممثل المفوض» . وأضاف آرثر غولدبرغ ، سفير أميركا السابق لدى الأمم المتحدة ، وزنه إلى الضغط المشترك كما قيل . وقد تلقى هيلي ، على حد قول جون رودي ، «أحمالاً من الرسائل» وصفها أستاذ آخر في جورجتاون بـ(بريد الكراهية» .

والواقع أن الجدل حول برنامج الدراسات العربية قد خف كثيراً بعد إعادة الهبة الليبية . وقال أستاذ في المركز : «إذا كانت إعادة المال إلى ليبيا قد منحتنا فرصة لتنفس الصعداء وإنزال القرد عن ظهرنا ، فربما كان الأمر يستحق كل هذا العناء» .

ولكن منذ ذلك الحين أصبحت الحكومات العربية أقل اندفاعاً للتبرع . ويقول رودي : «نعلم أن في بعض الحالات يعود ذلك إلى هذا الإحساس بالإهانة . فإعادة الهدية إلى مانحها تُعتبر اعتداء على الجميع» .

ومن جهة ثانية التزمت جامعة جورجتاون بالدراسات العربية اعتماداً على مواردها الخاصة . وفي ربيع ١٩٨٣ كانت الدراسات العربية بين تسعة برامج دراسية عليا خصصتها الجامعة للتفوق . ويقول رودي «أعتقد أن هذا يعني أننا اتخذنا قراراً مهماً لا سبيل إلى الرجوع عنه» .

ومن الأسباب التي مكّنت مركز الدراسات العربية في جورجتاون من البقاء والاستمرار ، وحتى الازدهار رغم الجدل حوله ، أنه مركز تابع لجامعة خاصة . يقول رودي :

«قد لا تتمكن من إدخال برنامج للدراسات العربية في معهد حكومي ، ولكن يمكنك بالطبع إدخال برنامج للدراسات اليهودية . والواقع أن هذا مفيد جداً من الناحية السياسية . . . فجامعة جورجتاون واليسوعيون أبعد ما يكونون عن الاعتماد على الدعم اليهودي . . .» .

«العربي» كانت الكلمة المتداولة

كانت جامعة فيلانوفا في بنسلفانيا ثاني جامعة أميركية ، وكاثوليكية أيضاً ، تنشىء برنامجاً للدراسات العربية . فقد أسّست معهداً للدراسات العربية والإسلامية المعاصرة ، عيّنت مديراً له الراهب الأغسطيني من أصل لبناني كايل إيليس .

غير أن برنامج فيلانوفا متواضع ولا يتلقى تمويلاً من الخارج ، ويمنح شهادات في الدراسات العربية لطلاب البكالوريوس الذين يتخصصون في حقول أخرى . وقد رعى المعهد أيضاً مؤتمرات ومحاضرات وغيرها من الأنشطة الثقافية . يقول الراهب إيليس : «هدفنا هو تعريف الطلاب بتاريخ العالم العربي الإسلامي ولغته وسياساته وثقافته»[٥٦] .

وعلى الرغم من مجال البرنامج المتواضع وغياب التمويل العربي فإنه يواجه معارضة شديدة من داخل الجامعة ، لا سيما من دائرة العلوم السياسية . ويقول إيليس : «إن الضغط ليس مكشوفاً في الحقيقة ، فهو دائماً وراء الكواليس . ومن أكثرهم معارضة له اثنان من الأساتذة ، وهما اللذان قاما بتنظيم المعارضة» .

وقد طلب أصلاً من دائرة العلوم السياسية التعليق على اقتراح تأسيس المعهد . وفي تقرير للأقلية مرفق بتعليقات الدائرة يحذر أحد الأساتذة من تأثير برنامج كهذا على الجالية اليهودية :

«تقوم فيلانوفا في مجتمع أكبر تعتمد عليه في الدعم المالي والسياسي . وهذا المجتمع مؤلف من بروتستانت وكاثوليك ويهود وقلة من المسلمين . فإذا أنشأت فيلانوفا معهداً للدراسات الإسلامية فلن يكون له تأثير إيجابي أو سلبي على ناخبيه من كاثوليك وبروتستانت . ولكن بما أن لهذه القضية محتوى عاطفياً كبيراً ، فسيكون لها في نظري تأثيرات سلبية قوية على الجالية اليهودية في منطقة فيلانوفا الذين يتمتعون على قلة عددهم بنفوذ مالي وسياسي .

«وقد يضرّ معهد كهذا بمقام رئيس جامعة فيلانوفا بحيث يؤثر في قدرته على العمل في لجنة المحرقة النازية ، حيث خلقت جهوده مصداقية كبيرة لدى اللجنة اليهودية في فيلانوفا . وفي رأيي أن وجود معهد كهذا قد يبعد الدعم المالي والسياسي اليهودي» . وعلّق أستاذ آخر بقوله :

«إسرائيل أهم حليف من الناحية السياسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، إذ لها علاقات اقتصادية وتجارية وثيقة مع الولايات المتحدة ، وهي الموطن الثقافي والديني لملايين الأميركيين . فمن الخطأ استبعاد دراسة إسرائيل عن البرنامج المقترح ، كما أن ذلك قد يؤثر في عدد الطلاب المنتسبين» .

ويوضح إيليس فيقول : «القصد هو توسيع البرنامج بحيث يشمل غير الدراسات العربية . فكلمة «عربي» كانت الكلمة المتداولة» .

ودعي جون رودي من جامعة جورجتاون إلى جامعة فيلانوفا كمستشار للمشاركة في إعداد البرنامج المقترح للدراسات العربية . ويقول رودي «كانت المعارضة مثيرة للاهتمام . كانت قضية صهيونية إلا أن أحداً لم يقل ذلك . أدركت ذلك لأنني جرّبت حالة كهذه من قبل . فالخط الأول في المعارضة هو في الساحة

الأكاديمية . ولكن عندما تتخطى ذلك ، وتردّ على كل الأسئلة يكشرون عن أنيابهم ويقولون «هذا مناهض لإسرائيل ، هذا عدو للسامية ، وهذا ضد مصالح الجامعة . وعلينا نأخذ المتبرعين اليهود في الاعتبار ، وهكذا» . وهذا بالضبط ما حدث في فيلانوفا» .

وبعد افتتاح المعهد تلقى الأب إيليس رسالة من رابطة الأساتذة الأميركيين للسلام في الشرق الأوسط وهي منظمة وطنية موالية لإسرائيل . فقد اعترض مدير المنظمة التنفيذي جورج كوهين على خريطة في كرّاس للمعهد عنوانها «العالم العربي والإسلامي» تظهر فيها فقط البلدان الإسلامية غير العربية وهي تركيا وأفغانستان وباكستان باللون الأخضر الفاتح . وكانت ملاحظة كوهين أن الخريطة لا تُظهر إسرائيل وتساءل «هل هذا مجرد خطأ؟ أم أن المقصود إصدار بيان سياسي يستبعد إسرائيل؟» .

ورد عليه بأن الغرض من هذه الخريطة هو التعريف بالبلدان العربية والإسلامية التي يتناولها البرنامج . قال :

«ليس قصدنا إصدار بيان سياسي عن إسرائيل أو أي بلد آخر مثل أثيوبيا وقبرص ومالي وتشاد أو حتى جمهوريات التركمان والأوزبيك والطاجيك في الاتحاد السوفياتي ، وكلها تقع في المنطقة ، ويسكنها عدد كبير من المسلمين ولم تظهر في الخريطة» .

إلا أن كوهين لم يكتف بهذا الجواب وحرّر رسالة أخرى يقول فيها إنه لا يقبل برد إيليس ، ويطلب منه «عرض هذه القضية على إدارتك قبل أن أسير بها إلى أبعد من ذلك» .

ولم يوضح كوهين الإجراءات التي قد يستخدمها للسير بالقضية إلى

أبعد من ذلك ، ولم يرد إيليس على الرسالة الثانية . وفي هذه الأثناء كان معهد الدراسات العربية والإسلامية المعاصرة يلقى المزيد من القبول في أوساط فيلانوفا العلمية .

أما الحملات على الأسرة الأكاديمية في دراسات الشرق الأوسط فهي ، في نظر أحد كبار العلماء ، مستمرة «وربما تزداد قوة» . وقال : «يبدو أنها ليست موجهة إلى معهد أو معهدين وحسب ، بل يبدو أن لها أساساً في أنحاء البلاد» .

«الضغط على معهد للأبحاث»

نشأت «معاهد أبحاث» عديدة في مختلف أنحاء البلاد خلال العقدين الأخيرين . ويُعتبر مركز جامعة جورجتاون للدراسات الاستراتيجية والدولية من أعظمها شأناً . فقد أنشئ عام ١٩٦٥ ولكنه كبر وصار يضم ١٥٠ أستاذاً وإدارياً ، وتبلغ ميزانيته ستة ملايين دولار ، وأصدر حتى الآن حوالي ٢٠٠ مطبوعة[٥٧] . ومن أبرز الشخصيات العاملة فيه هنري كيسنجر ، وهوارد ك . سميث ، ولين كيركلاند ، وجون غلين . والمركز مؤسسة لا تتوخى الربح ، ومعفاة من الضرائب ، وهي ، على الرغم من نزعتها المحافظة ، تضم في مجلسها الاستشاري ديموقراطيين وجمهوريين .

وهذا المركز القائم في واشنطن ، يرى أن من أهم مهامه تزويد أركان الحكم في البلاد بالبحوث والتحليلات الخبيرة . وبما أنه ملحق بجامعة جورجتاون فهو يعتبر نفسه «جزءاً لا يتجزأ من الأسرة الأكاديمية» . والمشاركة العلمية في كل نشاطات المركز «تضمن إيلاء المسائل المطروحة أكبر قدر من التفكير التفصيلي الدقيق والشامل»[٥٨] .

وجاء في دليل المركز أنه «مجهز تجهيزاً حسناً للعمل بطريقة غير

متحزّبة فعلاً ، تشمل مختلف مجالات المعرفة» . ومع ذلك فإن تقريراً وضعه عام ١٩٨١ مدير مشروع «دراسات أمن حقول النفط» ، أخفي عشية اجتماع الكونغرس لاتخاذ قرار بشأن بيع طائرات أواكس للمملكة العربية السعودية . فقد كان مؤيدو إسرائيل من خارج المركز معارضين للصفقة وأرادوا إبقاء محتويات التقرير مكتومة ، خشية أن تُستخدم بطريقة فعّالة لكسب مصادقة الكونغرس . وبعد ستة أشهر طرد المركز صاحب التقرير «المزعج» وطلب منه مغادرة المدينة .

وكان الضحية هو السعودي مظهر حميد ، خرّيج كلية فليتشر للحقوق والدبلوماسية ، المتخصص في شؤون الأمن الدولي . وكتب جيمس أكينز ، السفير الأميركي السابق في المملكة العربية السعودية ، عن حميد عام ١٩٨٣ يقول : «لا أعرف أحداً في هذه البلاد بمثل تبصرّه وأمانته وقدرته على التحليل ومعارفه العميقة بالشرق الأوسط ، ولا سيّما الجزيرة العربية»(٥٩) . وكان المركز قد استخدم حميد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ كزميل باحث «مسؤول عن أبحاث مشروع يتعلق بأمن حقول النفط السعودية»(٦٠) .

وفي كتاب تعيينه ، قال أموس جوردان ، المدير التنفيذي للمركز : «ويشكّل هذا الكتاب أيضاً موافقة رسمية على مشروع أمن الحقول النفطية» .

وقد أوجز واين بيرمان ، المسؤول أمام جوردان عن جمع التبرعات ، أبعاد المشروع في مذكرة قدّمها إلى جوردان قبل تعيين حميد بشهر ، وجاء فيها أن المشروع سيركّز على التحليل السياسي والعسكري لنقاط الضعف في الحقول النفطية في الشرق الأوسط ، واحتمالات الهجوم عليها من جهات مختلفة ، والتدقيق في التخطيط الأمني ، والأشكال التقنية للدفاع(٦١) .

وأموس جوردان نفسه هو الذي أثار مع حميد الحاجة إلى تقييم صفقة الأواكس/ف ـ ١٥ قبل أن تصبح قضية في الكابيتول هيل .

وعكف حميد خلال الأشهر التسعة التالية على أبحاثه ووضع عدة مسوّدات بالنتائج . وكان يعرضها على أموس جوردان الذي كان قد أصبح نائب رئيس للمركز ، وعلى المدير ديفيد أبشاير وعلى خبراء من خارج المركز أيضاً . وكان المفروض أن ينشر المركز التقرير بصيغته النهائية .

وكان جوردان بعد أن قرأ إحدى مسوّدات حميد الأولى قد أثنى على عمله «الرائع» وتمنى أن يصدر عن المركز المزيد من الأعمال بذلك المستوى الرفيع . ووافقه أبشاير على رأيه هذا . وسلّم جوردان بنفسه نسخة من مسوّدات حميد الأولى لوليم كلارك ، الذي كان آنذاك نائباً لوزير الخارجية قبل أن يصبح مستشاراً للرئيس ريغان للأمن القومي . ومن الخبراء الآخرين في شؤون الشرق الأوسط الذين امتدحوا التقرير أنتوني كوردزمان ، المحرر الدولي في صحيفة القوات المسلحة ، ووليام كوانت ، مدير مشروع الطاقة والأمن القومي في معهد بروكنيغز للأبحاث .

وفي آب (أغسطس) ١٩٨١ ، سافر أبشاير وجوردان معاً إلى طوكيو ، وأخذا معهما المسوّدة النهائية لتقرير حميد . وبعث جوردان ببرقية تلكس يمتدح الدراسة ويقول : «اطلعت وأنا في الطائرة على تقرير حميد عن الأمن السعودي فوجدته غنياً بالمعلومات ومكتوباً بأسلوب جميل»[٦٢] . ولكن البرقية تمضي فتقترح ضرورة تحريره للتخفيف من تأييده القوي لصفقة الأواكس/أف ـ ١٥ ، ويقول جوردان : «ولكي يكون التقرير قوياً من غير إفراط ينبغي تحريره بدقة قبل أن يقوم المركز بإصداره في ١٠ أو ١٥ أيلول (سبتمبر) . وأقترح طبع ٣٠٠ نسخة» .

ووفقاً لهذه التعليمات اجتمع حميد بجين نيوسوم، من كبار المحررين في المركز، ووليام تايلور، مدير الدراسات السياسية والعسكرية، وراح ثلاثتهم يعملون على تحرير التقرير النهائي. وفي الوقت ذاته بدأت نيوسوم الاتصال بدار ماجرو ـ هيل للنشر بشأن طباعة التقرير.

وعندما طُلب من جين نيوسوم أن تؤكد أن المركز تفاوض مع ماجرو ـ هيل ترددت[٦٣] وقالت في مكالمة تليفونية: «إننا لم نفاوض ماجرو هيل ولكن كنا نريد أن نعرف إذا كانوا مهتمين بالموضوع». غير أن تريش ولسون، مساعدة حميد في أبحاثه، قالت: «كانوا يتحدثون عن الأسعار. وعرضوا على ماجرو ـ هيل تقديراً للسعر الذي يمكن أن يبيعوا به الكتاب»[٦٤].

وسارت عملية التحرير جنباً إلى جنب مع المفاوضات طيلة شهر أيلول (سبتمبر) وبعض شهر تشرين الأول (أكتوبر). وفجأة أبلغ ديفيد وندت، مراقب الحسابات في المركز، حميد دون سابق إنذار أنه تلقى مكالمة من ديفيد أبشاير من كاليفورنيا، حيث كان يقضي إجازة عقب عودته من اليابان، يقول فيها: إن التقرير يجب أن لا ينشر.

وهنا قام حميد الذي انزعج من هذا التدبير ببحث الموضوع مع جوردان وغيره في المركز: «قالوا لي ان العديد من كبار المتبرعين للمركز سيستاؤون من هذا التقرير الذي قالوا عنه إنه يفتقر إلى الموضرعية». ويذكر بول سوتفين، مساعد حميد في أبحاثه:

> «ما زلت أذكر أنني دهشت فعلاً حين فوجئت بقولهم إن المركز سيواجه مشكلة إذا نُشر التقرير. لقد انهار كل شيء في اللحظة الأخيرة. وقال حميد إن «السلطات العليا» قررت فجأة أن تحول دون تأييد المركز لنشر التقرير»[٦٥].

وتقول تريش ولسون : «لم يريدوا أن ينشر التقرير على الإطلاق حتى ولو على نفقته الخاصة» .

وجرى إبلاغ جورج سمولي أحد مساعدي حميد الذي كان قد استخدم في مطلع تشرين الأول (أكتوبر) على أساس مرتب شهري ، أن وضعه تغيّر ، وذلك قبل أن يبلغ الشهر نهايته(٦٦) . و«بالنظر إلى مشاكل الميزانية» عُرض عليه العمل لقاء مبلغ معيّن وحُرم من كل المنافع التي اتفق عليها أصلاً مثل الضمان الاجتماعي والإجازة المدفوعة والإجازة المرضية والدراسة المجانية في جامعة جورجتاون بعد سنة . ويعتقد سمولي جازماً بوجود علاقة مباشرة بين مصير تقرير حميد ومصير وضعه في المركز .

وعندئذ قرر حميد أن يأخذ المبادرة : «كنت أود أن يصدر التقرير قبل إثارة قضية الأواكس في الكونغرس ، لأن لهذه الوثيقة علاقة بما يجري بحثه في الكابيتول هيل ، وأريد أن يطلعوا على نتائج عملي» . ثم أرسل نسخاً من التقرير الذي يقع في ٨٥ صفحة إلى الشركات الكبرى التي تتبرع للمركز . وقال لهم : «أعلم أنكم ستستاؤون إذا رأيتم هذا التقرير يصدر عن المركز» . ولم يكن لحميد حتى ذلك الحين أية علاقة مع هذه الشركات . وكان المركز قد طلب منه على وجه التحديد أن لا يتوجه إلى هذه الشركات للتمويل نظراً لما للمركز من علاقات مع معظمها لا يرغب في تعكيرها .

ويذكر حميد «أن هؤلاء سمعوا بي للمرة الأولى واطلعوا على التقرير فأثارتهم محتوياته وبدأوا يتصلون بالمركز يسألون عما يجري فيه . وقالوا إن الوثيقة ليست مثيرة للاهتمام فحسب ، وإنها لا تتضمن وجهة نظر فذة فحسب ، بل إن فيها شيئاً هذا هو وقت الإفصاح عنه . وبعض هذه

الشركات التي أثنت على حميد كانت تشارك في الضغط لصالح بيع الأواكس» . ويقول حميد «لقد وقفوا على أشياء أعجبتهم كثيراً وأرادوا الإفادة منها . لذلك استخدمت بعض نفوذهم للوصول إلى حل وسط» . وهذا الحل هو أن يُسمح لحميد بإصدار التقرير كوثيقة شخصية ، «ولكنهم لم يريدوا أن أذكر أية علاقة لي بالمركز . كان بإمكاني أن أقول فقط إنني زميل للأبحاث ومدير برنامج من غير اسم المشروع» . فذكر اسم المشروع يعطي التقرير مصداقية أكثر . ويؤكد بول سوتفين «لا يريدونه أن يقول إن أبحاثه كانت برعاية المركز» .

فامتثل حميد لهذا الطلب «إذ إن همي الأول هو إصدار الوثيقة ليطّلع عليها الناس . فما تحويه الوثيقة أهم بكثير من كل الأمور الأخرى» . وهكذا طبع حميد التقرير على نفقته الخاصة وأخذ يوزعه بنفسه .

وكانت الاستجابة للتقرير في الأوساط الحكومية فورية . ويقول حميد «في وزارة الخارجية طلبوا نسخاً . . .» . وبعد اغتيال الرئيس المصري أنور السادات ، في الشهر التالي ، وزع وليام كلارك نسخاً من تقرير حميد على الرؤساء السابقين نيكسون وفورد وكارتر لتجديد معلوماتهم عن الشرق الأوسط وهم في طريقهم إلى القاهرة لحضور جنازة السادات . واتصل كلارك بأموس جوردان ، رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، ليحدّثه خصيصاً عن التقرير . ونقل جوردان ذلك إلى حميد وأكد له أن ديفيد أبشاير ، مدير المركز ، يشاركه مدحه للتقرير .

وفي ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) صوّت مجلس الشيوخ بأكثرية ٥٢ صوتاً مقابل ٤٨ ضد قرار من شأنه أن يسدّ الطريق على بيع طائرات الأواكس للمملكة العربية السعودية ، علماً بأن مجلس النواب سبق ووافق على قرار كهذا قبل أسبوعين ، وكان لا بد من الحصول على الأغلبية في مجلسي الكونغرس لمنع عملية البيع . غير أن تصويت مجلس الشيوخ

كان بمثابة هزيمة نادرة للوبي الموالي لإسرائيل، هزيمة لن ينساها اللوبي.

في تشرين الثاني (نوفمبر) قام ستيف أمرسون، المساعد في شركة السناتور السابق فرانك تشرش للمحامين ومساعد تشرش في لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية، بزيارة أموس جوردان[٦٧]. وراح أمرسون يسأل جوردان أسئلة دقيقة عن نشاطات المركز، وبعضها عن مشروع حميد. وقال لجوردان إنه يعتزم كتابة مقال لصحيفة النيوريبليك عن نفوذ «البترو دولار». وقال أمرسون إنه اهتم بتقرير حميد وأراد أن يعرف مَن الذي موّله. وبعد المقابلة اتصل جوردان بحميد وحذره من «فتنة» محتملة وأشار عليه بـ«أخذ الحيطة». وقال لحميد في وقت لاحق: «من الواضح أن أسئلة أمرسون كانت عدائية، وخشينا أن نكون موضوعاً لاتهامات لا مبرر لها».

في أوائل كانون الأول (ديسمبر)، عاد أمرسون وزملاؤه إلى المركز ومعهم مسوّدة مقالة أمرسون لصحيفة النيوريبليك[٦٨]. كانت حلقة من سلسلة مقالات يكتبها أمرسون للمجلة عن محاولات عربية مزعومة للتحكّم بالرأي العام الأميركي، وتوحي بأن مؤسسات الأبحاث في السياسات العامة التي تتلقى أموالاً من شركات نفطية تتعامل تجارياً مع العرب، مجبرة على خدمة المصالح السياسية لهذه الشركات. غير أن مسوّدة المقالة كانت خالية مما يتيح الاستفراد بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. وشعر المسؤولون في المركز أنه ما زال في مقدورهم تجاوز العاصفة التي أثارها تقرير حميد بأمان.

ولكن حميد الذي شعر بالإرهاق النفسي والبدني غادر في إجازة في شهر كانون الأول (ديسمبر). ولكنه قال إنه لم يغادر إلا بعد أن طمأنه جوردان إلى «عدم وجود ما يقلق».

ويقول حميد : «عندما عدت في كانون الثاني (يناير) علمت أن هؤلاء الأشخاص عادوا إلى المركز مرة أخرى ومعهم مسوّدة جديدة لمقالة النيوربيليك . وبدت هذه المسوّدة قادرة على الإساءة للمركز بطريقة محددة أكثر» .

ومع ذلك قام أحد كبار العاملين في المركز ، وهو جون فوندراشيك ، بالاتصال بمارتن بيريتز ناشر النيوربيليك ، وقال بعدها لحميد إنه يعتقد أن لدى المركز ما يكفي من القوة والنفوذ لمنع المجلة من إلحاق أي ضرر . وخلال الفترة ذاتها اتصل أمرسون هاتفياً بمكتب حميد ليطرح عليه بعض الأسئلة حول التقرير ، وعلى وجه التحديد عن كيفية تمويله . ولما رفض حميد الكشف عن مصادر تمويل تقريره ، هدد أمرسون بفضح وجود صلة مزعومة بين المركز و«البترو دولار» . فتمنى له حميد التوفيق في مسعاه . وكان أمرسون قد اتصل قبل ذلك بعدد من الشركات في محاولة منه لمعرفة الجهة التي موّلت البحث .

ويقول حميد : «المضحك أن مشروعي حصل على بعض التمويل ولكن ليس من أية شركة يمكن أن تخطر ببالكم . شعرت بأنه يجب أن لا أذهب إلى الشركات التي لها مصلحة واضحة في التأثير على عملي . وما كنت بصدد قوله لم يكن يحتاج إلى نفوذ من جماعات أخرى ، ولا سيّما تلك التي كانت تموّله . وبما يتجاوز ذلك ، لم أكن أرغب في ظهور أي نفوذ من هذا النوع ، وبصفة خاصة «أن ينتهي الأمر بهذه المشكلة» .

في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٨٢ ظهرت في مجلة النيوربيليك المقالة الأولى من سلسلة ستيف أمرسون الموعودة تحت عنوان «صلة البترو دولار» . وقالت المجلة إن المقالة ستتبعها مقالات تتناول «الهبات

المشروطة لمؤسسات الأبحاث في السياسات العامة والجامعات ومعاهد الأبحاث»[٦٩] .

وفي اليوم التالي تحديداً ، وجد المركز نفسه تحت الأضواء . فقد نشرت «بلاتس أويلغرام نيوز» ، وهي نشرة إخبارية محترمة تصدرها مؤسسة ماجرو ـ هيل ، مقالة بتاريخ ١٨ شباط (فبراير) حول تقرير حميد ، تقول إن هذه الوثيقة «يتكتّم عليها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» ، واقتبست هذه المقالة وعنوانها «دراسة جورجتاون : يمكن لإسرائيل أن «تخلق» حظراً نفطياً سعودياً للضغط على الولايات المتحدة» ، فقرة من التقرير تبحث في المخاطر التي تهدد المملكة العربية السعودية من جيرانها[٧٠] ، كانت واحدة من الفقرات التي كانت تثير قلق مديري المركز أكثر من سواها ، إذ إنها ركّزت على اعتبار إسرائيل السعودية «دولة مواجهة» في النزاع العربي ـ الإسرائيلي ، مما قد يجعل الإسرائيليين يسددون ضربات وقائية ضد المقدرات السعودية العسكرية والاقتصادية .

وتقول مقالة أويلغرام : «تلاحظ الدراسة أن إسرائيل تحتل في الواقع أراضي سعودية (جزيرتي تيران وصنافير) . وان الطائرات الإسرائيلية تقوم منذ ١٩٧٦ بتمارين قصف فوق قاعدة تبوك الجوية السعودية ، وتلقي خزانات وقود فارغة في مناسبات عديدة . هذا بالإضافة إلى أن إسرائيل أشارت إلى أن لدى سلاحها الجوي القدرة على خلق «حظر نفطي» بتدمير منشآت النفط السعودية» .

ولم يعرف أونيك مراشيان ، رئيس تحرير أويلغرام ، من وضع التقرير ولا أنه قد نشر كمطبوعة خاصة قبل بضعة أشهر[٧١] . ويقول مراشيان : «كل ما علمناه هو أن هناك تقريراً وأنه وزّع كمسوّدة تقرير لمركز

الدارسات الاستراتيجية والدولية ، ثم سُحب ، ومع ذلك فقد نشرنا منه ما نشرنا ، لأنه بدا كمشروع للمركز المذكور» .

وبعد ظهور مقالة أويلغرام ، أخذ المركز يتلقى اتصالات هاتفية يطلب فيها أصحابها نسخاً من الدراسة ، الأمر الذي خلق بلبلة في المركز . فهل يقرّ بأنه أبقى التقرير طي الكتمان؟ وكيف يفسّر حقيقة أنه لم ينشر التقرير؟ حاول أموس جوردان ، نائب الرئيس ، أن يحل المشكلة بمذكرة «للعاملين المعنيين» في المركز هي آية في التعتيم ، تلفت نظرهم إلى نشر مقالة أويلغرام وتقترح عليهم استعمال الفقرة التالية في الرد على كل الاستفسارات :

«لم يكمل المركز في الخريف الماضي دراسة بعنوان «الأمن السعودي والتهديد المتنامي للمصالح الأميركية» . وكنا عاكفين منذ أكثر من سنة على مشروع حول أمن الحقول النفطية ، والأبحاث بشأن تلك الدراسة مستمرة . وقد أسفر المشروع عن بضعة أبحاث جزئية ، بما في ذلك مسوّدة جزئية تحت العنوان المذكور آنفاً ، ولكنها لا تمثل دراسة للمركز ، إنما تمثل جزءاً صغيراً من المشكلة ، وفي مرحلتها المبكرة . وعندما تكتمل الدراسة في وقت لاحق من هذا العام وتصبح تقريراً للمركز ، سننشر على الملأ»(٧٢) .

ويذكر ماراشيان أنهم «ذهلوا عندما رأوا أننا استخدمنا القصة . من الواضح أنهم حين كلّفوا الرجل بالقيام بهذه الدراسة كانوا يعلمون ما هي مؤهلاته . فلماذا ساروا بالمشروع مدة سنة ثم تراجعوا عنه؟» ، ولكن بحسب رأي ماراشيان : لقد طار صوابهم من طرح إمكانية إقدام إسرائيل على تسديد ضربة وقائية» .

والجدير بالاهتمام أن حميد لم يكن هو الوحيد الذي فكّر بأن إسرائيل قد توجّه ضربة وقائية ضد المملكة العربية السعودية . فقد جاء في نص سري لتقرير حكومي بعنوان «مساعدات الولايات المتحدة لإسرائيل» تسرّب إلى الصحافة في حزيران (يونيو) ١٩٨٣ ، تحذير لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية من إمكانية أن تقوم إسرائيل ، كرد فعل على تحديث الجيوش العربية ، بشن «هجمات وقائية في الأزمات التي تنشأ في المستقبل»[٧٣] . والواقع أن المسؤولين العسكريين الإسرائيليين تحدثوا علانية على مر السنين عن ضربات كهذه ضد المملكة العربية السعودية .

ونظراً للإحراج الذي سبّبته مقالة الأويلغرام ، وبسبب القلق من جهود اللوبي الإسرائيلي لتشويه سمعة المركز ، قرر أخيراً جوردان ، وأبشاير رغم ميلهما إلى تأييد بيع الأواكس للعربية السعودية ، أن حميد أصبح عبئاً لا يطاق . وبعد أسبوع أبلغ مراقب المركز المالي ديفيد وندت حميد أن عليه أن يدفع زيادة شهرية على أجرة مكتبه قيمتها ١,٥٧٠ دولاراً[٧٤] . إذ بصفته مديراً للمشروع ، كان حميد يدفع ٢٤ في المئة من أموال المشروع لتغطية نفقات المكتب و٢٠ في المئة أخرى للمساعدة في تغطية عمليات المركز العامة . والزيادة الجديدة هي إضافة إلى كل ما كان يدفعه[٧٥] .

ويقول حميد : «تذمّرت قليلاً ولكنني وافقت أخيراً . وبعد ذلك انفجرت القنبلة ، فقد جعلوا الزيادة ذات مفعول رجعي منذ ١٨ شهراً» . وأبلغ وندت حميد أن مشروعه حتى مع هذه الزيادة وقع تحت عجز قدره ٤٠,٠٠٠ دولار[٧٦] ، وأن عليه أن يرفع تقريراً بهذا العجز وأن من المحتمل وقف المشروع نتيجة لذلك .

فاتصل حميد المذهول بجون شو ، أحد كبار الموظفين ، الذي أسرّ له بأن ديفيد أبشاير غاضب ، ولكنه رفض أن يقول لماذا . وكانت اللجنة في ذلك

اليوم منعقدة بصورة مستمرة للبحث ، على ما يعتقد حميد ، في كيفية مواجهة «المشكلة» . والجواب الذي تم التوصل إليه ، حسب قول حميد ، هو أن يقدّم رأسه .

وفي نيسان (أبريل) اجتمع حميد بجوردان فوجده على غير عادته ، غير ودي وفي منتهى البرود وأبلغه جوردان أنه قلق بسبب «العجز» ، وحذر من أن مشروع حميد بات في وضع مالي لا يحتمل .

وبعد بضعة أيام بعث جوردان برسالة إلى حميد يقول له فيها إن المشروع سيتوقف في نهاية الشهر التالي . وإنه سيكون مسروراً بإعادة النظر في قراره وإعادة تعيين حميد إذا استطاع أن يجمع «مبالغ كبيرة من المال» .

وبعد أن تلقى حميد هذه الرسالة اجتمع ثانية بجوردان . كان لا يزال يأمل بأن يستطيع عمل شيء يمنع انهيار مشروعه الوشيك . كما كان لا يزال يرى في جوردان صديقاً سبق له أن أيده شخصياً ومهنياً . وظن أن جوردان قد أُعطي صورة مشوَّهة عن مالية المشروع . غير أن جوردان لم يتزحزح عن موقفه . وأجاب حميد بأن الزيادة الجديدة في أجرة مكتبه تقررت رسمياً وأن المسألة خرجت من يده . فرجا حميد جوردان أن يعطيه مهلة ثلاثة أو أربعة أشهر ليتمكن من إنهاء عمله ، ولكن من غير جدوى .

وتكلم حميد مع أشخاص بارزين آخرين في المركز في محاولة يائسة لإنقاذ مشروعه . فقال له أحدهم : «ما عليك الا أن تتجنب لفت الانتباه ، ومتى مرّت هذه العاصفة قد نرتّب أمر إعادتك» . ولكن يقول حميد بمرارة : «لم يقف في الحقيقة أحد إلى جانبي . فكلهم أشاحوا بنظرهم ، فتركوا البقرة تقع واستلوا سكاكينهم» .

وفي ٥ آذار (مارس) أي بعد أن علم بإنهاء وظيفته بقليل ، دخل مكتبه

ليجد أنه وقع ضحية سطو في الليل[٧٧] . فقد تمكن أحدهم من اختراق ثلاثة أبواب مقفلة وفتح خزانة الملفات القريبة من مكتب حميد . وكان على اللص أولاً أن يدخل مبنى المكتب المزود بأجهزة إنذار ألكترونية تعتمد قراءة البطاقات ، ثم الباب المقفل المؤدي إلى جناح المكتب ، وأخيراً باب مكتب حميد المقفل . ولم تكن هناك أدلة على اقتحام بالقوة . لكن خزانة الملفات كانت مائلة ودرجها مفتوحاً . ويضيف بول سوتفين : «لم تكن الدلائل تشير إلى عملية سطو عادية . فقد كان في المكان أشياء ثمينة أخرى لم تؤخذ» . والواقع أنه لم يؤخذ شيء من المكتب . قالت تريش ولسون «كانت عملية قذرة ، وجلية إلى حدّ أننا استنتجنا بأن الغاية كانت إلقاء الرعب والفزع في قلوبنا» .

وفي اليوم التاي وجد حميد صندوق البريد الذي كان يستخدمه لبعض مراسلاته قد فُتح بالكسر . وبعد أيام قلائل حدث الشيء نفسه لصندوق البريد في منزله . ويقول حميد : «ثم بدأت سلسلة من الحوادث الغريبة . أغادر منزلي مثلاً ، في عطلة نهاية الأسبوع ، لأجد عند عودتي ، أشياء ليست لي . . كعدسات لاصقة» .

كانت هذه الحوادث تخيف حميد كثيراً ـ وكانت مزحة العدسات اللاصقة على درجة من القوة لا لزوم لها ، لأن حميد كان أعمى .

ترك حميد المركز في نهاية آذار (مارس) . وفي أيار (مايو) وحزيران (يونيو) نشرت النيوريبليك الحلقتين الثانية والثالثة من سلسلة المقالات عن نفوذ البترو دولار في الولايات المتحدة . غير أن الكشف الموعود عن الهبات المشروطة لمؤسسات الأبحاث في السياسات العامة لم يظهر في هذه المقالات .

ووقعت آخر حادثة في علاقة حميد بمركز الدراسات الاستراتيجية

والدولية في أيار (مايو) ١٩٨٢ ، أي بعد بضعة أسابيع من مغادرته المركز . فقد اتصل موظفون في المركز بعدد من أصدقاء حميد والمدراء التنفيذيين في عدد من الشركات ، في محاولة لتشويه سمعته . وذات مرة طلب من مسؤول إداري كبير المساعدة في تشجيع حميد على «مغادرة المدينة» .

وعمدت عدة شركات بعد أن علمت بطرد حميد إلى قطع تبرعاتها عن جامعة جورجتاون ، وأوضحت أن السبب هو المعاملة التي لقيها مظهر حميد[٧٨] .

ولما طُلب من أموس جوردان أن يعلّق على اتهامات حميد ، أصرّ على أن هذه الظروف المختلفة كانت عرضية ، وأن مغادرة حميد لا علاقة لها إلا بكفاءته . وأنكر أن يكون المركز قد رضخ لضغط اللوبي : «لقد بذلت جهداً خاصاً لحماية حميد ورعايته على الرغم من العجز المالي ، ويهمني أن لا يتهم المركز بأنه غطاء للصهيونية» .

لقد كانت فترة قلقة ومؤلمة للعالم البحّاثة . فخلال فسحة قصيرة من بضعة أسابيع جاء إلى المركز أشخاص من مجلة نيوريبليك المؤيدة لإسرائيل مهددين بفضح نفوذ البترو دولار ، محذرين المركز من وضعه الضرائبي بموجب القوانين المرعية ، مستفسرين عن تمويل مشروع حميد . وقبل هذه الأحداث وبعدها كان إخفاء المركز للتقرير ، والمضايقات الشخصية لحميد وزملائه وأصدقائه ، وأخيراً طرده . فإذا كانت هذه الحوادث كلها مصادفة ، فأني مصادفة تلك التي جمعت بينها !

ويقول وليام كوانت الزميل في معهد بروكينغز وصديق حميد ، الذي كان يعرف مكانة حميد في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية : «إن الطريقة التي أنهوا بها علاقته معهم كانت غريبة . وأقل ما يقال إنهم أساءوا معاملته» . وقال لس جانكا ، المساعد الخاص السابق في البيت الأبيض لشؤون الشرق

الأوسط : «لم تكن لدى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الجرأة ليضع اسمه على بحث قدّم مساهمة مهمة للنقاش العام» .

«لوم الضحية»(٧٩)

في أعقاب الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في ١١ أيلول ٢٠٠١ ، أصبحت الأخطار على الحريات الأكاديمية جلية أكثر من ذي قبل . فمن بين الذين اجتاحتهم الهستيريا العامة في البلاد ، كان الدكتور سامي العريان ، الفلسطيني المولد ، وأحد قدامى أنصار حقوق الانسان العربي ، والمسلم الذي أصبح أول أستاذ جامعي متفرّغ في التاريخ الأميركي ، يُطرد بسبب ممارسة حقه في حرية التعبير .

لقد نال العريان هذا الامتياز في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠١ ، عندما أقدمت رئيسة جامعة فلوريدا الجنوبية ، جودي غينشافت ، على طرده من منصبه كأستاذ مادة علوم الكومبيوتر . أما الجرم الذي ارتكبه العريان فكان تهمة وُجهت إليه خلال ظهوره في برنامج «عامل أورايلي» التلفزيوني بعد بضعة أيام من أحداث أيلول . فقد اتهمه مقدم البرنامج ، بيل أورايلي ، بمصادقة الإرهابيين ، مستعيداً أقوالاً كان العريان قد أدلى بها قبل ثلاثة عشرة سنة ، في كلمة ألقاها خارج حرم إحدى الجامعات .

ففي العام ١٩٨٩ ، وعندما كان العريان يتكلم لجمهور معظمه من العرب الأميركيين ، استشهد بشعارات بالعربية ، كان استخدامها رائجاً آنذاك ، في وسط الفلسطينيين المنددين باحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية ، وكان أكثرها إلهاباً للمشاعر ، شعار «الموت لإسرائيل» ، و«ثورة حتى النصر» . وقد رد العريان على اتهامات أورايلي بقوله : «عندما تقول «الموت لإسرائيل» فإنك تعني الموت للاحتلال [الإسرائيلي] والموت للفصل العنصري ، والموت

للاضطهاد» . ونفى أن يكون الشعار معناه الموت لأي إنسان أو لدولة إسرائيل القائمة .

وخلال الأسابيع التي تلت أحداث ١١ أيلول ، تحدث العريان مراراً ، أمام جماهير من المستمعين ، من مسيحيين ويهود ، في منطقة تامپا ، مستنكراً الهجمات على أميركا ومشيراً إلى أن الإسلام يعارض العنف والانتحار ، معلناً أن الجناة الذين ارتكبوا هجمات ١١ أيلول لا يمكن أن يكونوا «متدينين حقاً» . وينفي الدكتور هاري فاندن ، أستاذ العلوم السياسية في جامعة جنوب فلوريدا ، الذي يكتب ويحاضر عن الإرهاب ، أن يكون العريان من مؤيدي الإرهاب . يقول : «لقد استمعت إلى سامي يتحدث في كنيستي . لقد تكلم عن أحداث ١١ أيلول باعتبارها خطأ ، باعتبارها عملاً شريراً . وشارك في برنامج أورايلي ليُظهر أن المسلمين الأميركيين لا يحبّذون ذلك» . وقد أشار فاندن إلى أن العريان «لم يُعطَ الفرصة إطلاقاً» ليعبّر عن نفسه في تلك المقابلة ، التي سيطر عليها أورايلي بمقاطعة محدثّه مراراً وتكراراً .

وقد تلقى العريان نتيجة ظهوره في برنامج أورايلي تهديدات بالقتل ، وتدفقت احتجاجات شديدة اللهجة على الجامعة ، من قِبل جهات مانحة ومتخرّجين . فكان أن أعلنت غينشافت تعليق عمل العريان مع استمرار حصوله على راتبه ، إلى حين الاجتماع مع مجلس الأمناء ، لتلقي توصيتهم بما ينبغي عمله . وفي ذلك الاجتماع ، كانت عضو المجلس كوني ماك وهي عضو سابق في مجلس الشيوخ ، الوحيدة في مجلس الأمناء التي عبّرت عن قلقها ، متسائلة عن الحكمة في التنكر للحريات الأكاديمية استناداً إلى أعمال جرمية أو ذات طابع تهديدي يقوم بها آخرون . ومع ذلك ، وبعد انتهاء المناقشة ، انضمت ماك إلى الأمناء الآخرين في التوصية بطرد العريان . وكان هناك صوت معارض واحد لهذا القرار .

وقد شرحت غينشافت فيما بعد قرارها التاريخي ضد الحريّات الأكاديمية ، بتقديم العذر التالي : «إن السؤال الأساسي [هو] إلى أي حد ينبغي على الجامعة أن تتحمل تخريب الجامعة ، بسبب الطريقة التي يمارس بها أحد الأساتذة حقه في التعبير عن آرائه السياسية والاجتماعية التي هي خارج نطاق وظيفته» . وعندما أيد حاكم فلوريدا ، جيب بوش ، شقيق الرئيس جورج بوش ، قرار غينشافت ، دانت افتتاحية لصحيفة «نيويورك تايمز» كلاً من الحاكم بوش ورئيسة الجامعة ، قائلة : «إن زمن الحرب هو بالضبط ، تلك اللحظة التي ينبغي فيها الدفاع وبأقصى القوة ، عن آراء غير شعبية وعن دور الجامعات كمنبر مفتوح [لطرح] الأفكار» . وحتى أورايلي كان معارضاً لقرار طرد العريان ، ودعا إلى استقالة غينشافت .

لم تكن واقعة جامعة جنوب فلوريدا المرة الأولى التي يُستهدف فيها العريان جوراً . فقد سبق لستيفن اميرسون ، الذي يُلقّب نفسه خبيراً في الإرهاب ، أن شنّ حملة ضد العريان ورفاق له ، على مدى عشر سنوات . ففي خطاب ألقاه في سانت بيترسبورغ ، في فلوريدا في العام ١٩٩٦ ، اتهم أميرسون «الراديكاليين الفلسطينيين» في الجامعة بالتورط في تفجير مركز التجارة العالمي . ولكنه لم يكشف النقاب عن المصادر التي استقى منها الأدلة لتوجيه اتهاماته ، كما أن التحقيقات الفدرالية لم تكشف بدورها عن أي أدلة على إثم ارتكبه «فلسطينيون راديكاليون» في تلك العملية . وقال رئيس منظمة العرب الأميركيين ، جيمس الزغبي ، الذي طالما دافع عن الحقوق الانسانية للعرب الأميركيين ، والذي شكك في صفة أميرسون كخبير في الارهاب ، أن أميرسون «كرّس عمله في الحياة للحطّ من سمعة العرب الأميركيين والجماعات الإسلامية ، وهاجسه هذا يجعلني أشعر بعدم الارتياح» .

وعلى الرغم من النكسات العديدة التي تعرّض لها ، لم يتهاون العريان في

حملته من أجل العدالة السياسية والاجتماعية . وهو يركّز في نشاطه على محنة صهره الدكتور مازن النجار ، الفلسطيني أيضاً ، الذي أمضى ثلاث سنوات وسبعة أشهر في سجن فلوريدا ، بعد إدانته على أساس «أدلة» سرية ، وارتباطات مزعومة بالإرهاب . وقد أُطلق سراح النجار من السجن في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٠ ، بعدما أصدر قاض فدرالي حكماً يعتبر سجنه غير دستوري . لكنه ما لبث أن اعتُقل مجدداً ، في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ ، بعدما رفضت محكمة أخرى إسقاط قرار بترحليه بسبب نفاد المدة المحددة لتأشيرته . وقالت السلطات الأميركية إن النجار لا علاقة له بأحداث ١١ أيلول ، ولكن احتجازه يُظهر «التزام» وزارة العدل بمعالجة الإرهاب» .

وقد اعترض راندال مارشال ، محامي الاتحاد الأميركي للحريات المدنية ، الذي يتولى قضية النجار ، وقال : «لم يسبق أن اتُهم النجار بأي جُرم ، ومع ذلك فإنه مُحتجز في سجن انفرادي ، وفي ظروف أشد قسوة من تلك المفروضة على العديد من القتلة المحكومين» . وشجب الكاتب الصحفي أنطوني لويس معاملة النجار ، وقال : «هل يمكن أن يحدث هذا الأمر في أميركا؟ لقد حدث في أميركا جون أشكروفت . . . إن السيد النجار هدف مفيد في زمن القلق على النطاق القومي من العرب والمسلمين : فهو مسلم فلسطيني»[٨٠] . وكان النائب الديموقراطي ديفيد بونيور معارضاً جسوراً لاستخدام الأدلة السرية عندما كان عضواً في مجلس النواب الأميركي ، ولذلك لم يملك إلا أن يقول بشأن قضية النجار : «إنني أتعاطى بهذه القضايا منذ ثلاثين عاماً ، ولم أر يوماً مثل هذا الظُلم»[٨١] .

«ليس هناك ما يُسمى بالاستقامة الأكاديمية»

فرانسيس بويل ، أستاذ القانون الدولي في جامعة إلينوي ، كاتب غزير

الإنتاج في القضايا القانونية الدولية ، وخصوصاً تلك التي تتعلق بحقوق الانسان ، ومن أوائل أنصار الدولة الفلسطينية . وهو ينشط كمحاضر على نطاق واسع ، ويمثُل في كثير من الأحيان ، أمام محاكم دولية ، ممثلاً أحياناً موكلين هناك بدون مقابل .

علاوة على ذلك ، يُعتبر بويل شخصية مثيرة للجدل في الجامعة ، بسبب تأييده الصريح ، ومنذ زمن طويل ، لحقوق الفلسطينيين ، وانتقاده الحاد للسياسات الأميركية والإسرائيلية في الشرق الأوسط . ويعتقد أصدقاء له أنه دفع ثمن انتصاره لحقوق الفلسطينيين ، لأن الإدارة تجاوزته عدة مرّات في زيادات الرواتب التي تكون عادة إجراء روتينياً عادياً . وقد سبق له أن عمل مستشاراً لمنظمة التحرير الفلسطينية من العام ١٩٨٧ إلى العام ١٩٨٩ ، وللبعثة الفلسطينية إلى مفاوضات السلام في الشرق الأوسط التي كانت تجري في العاصمة واشنطن ، في الفترة ما بين ١٩٩١ و١٩٩٢ .

كان بويل في تلك الفترة يلّح على الفلسطينيين رفض الاقتراح الذي تحوّل في النهاية إلى ما يُعرف باتفاقات أوسلو . فقد حذرهم بقوله : «إنهم يعرضون عليكم البانتوستان . فالإسرائيليون ، كما تعلمون ، كانت لهم علاقات وثيقة مع نظام الفصل العنصري الأفريكاني [الأبيض] في جنوب أفريقيا . وقد درسوا نظام البانتوستان [المقاطعات المخصصة للسود] دراسة دقيقة على ما يبدو . لذا ، فإن ما يعرضونه عليكم هو البانتوستان» . واليوم ، بعد مرور عشر سنوات على تحليل بويل ، بدأ المحتجّون في أنحاء العالم يُجرون المقارنة نفسها بين إسرائيل وجنوب أفريقيا [إبّان نظام الحكم العنصري الأبيض] ، وأصبح شعار «إسرائيل دولة الفصل العنصري» الشعار الذي يلهج به المتعاطفون مع الفلسطينيين في أنحاء العالم .

بذهن تحليلي حاد ، يتهم فرانسيس بويل إسرائيل بسلوك مسلك ازدراء

القانون . يقول : «هناك ١٤٩ مادة مستقلة ، جوهرية ، قائمة بذاتها في ميثاق جنيف الرابع ، تحمي حقوق كل واحد تقريباً ، من هؤلاء الفلسطينيين الذي يعيشون في فلسطين المحتلة . والحكومة الإسرائيلية تنتهك حالياً ، وكانت تنتهك منذ العام ١٩٦٧ ، كل مادة تقريباً ، من هذه المواد»[٨٢] . وهو ليس أقل انتقاداً لدور الولايات المتحدة كوسيط للسلام في المنطقة . يقول : «يمكننا أن نقول منصفين إن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لم تُظهر ذرّة احترام للقانون الدولي» .

لقد حافظ بويل على مواقفه هذه طوال ثلاثين عاماً . وقد لاحظ باستياء الميل لخنق الجدل حول الشرق الأوسط في الدوائر الأكاديمية وغيرها . قال : «لقد اتُهمت بكل شيء تقريباً ، إلا تهمة التحرّش بالأطفال ، بسبب تأييدي العلني للشعب الفلسطيني . ولقد شهدت انتهاك كل مبدأ من المبادئ المعروفة للاستقامة الأكاديمية والحرية الأكاديمية ، من أجل قمع الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني . في الواقع ، ليس هناك من شيء اسمه الاستقامة الأكاديمية والحرية الأكاديمية في الولايات المتحدة ، عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني بموجب القانون الدولي» .

الفصل التاسع
تمهيد الطريق للمخلّص

لزم الشاب دوايت كامبل ، كاتب مقاطعة شلبي الصغيرة بإلينوي ، الصمت طوال الاجتماع الذي عُقد في أحد مطاعم شلبيفيل . كان ذلك في خريف ١٩٨٢ ، موسم الحملات الدعاية الانتخابية في إلينوي . وخلال الجلسة ناقشتُ قضايا السياسة الخارجية مع مجموعة من الناخبين . وبعد أن انفضّ الاجتماع استدعاني كامبل جانباً ليخبرني بقلقه الشديد إزاء الملاحظات التي انتقدتُ فيها سياسة إسرائيل في لبنان .

قدم كامبل نفسه كمسيحي ، وكلّمني بإلحاح شديد وبدون عدائية ، ليحذّرني من خطأ وجهات نظري حول الشرق الأوسط من الزواية السياسية ، والأهم ، من كونها تتعارض مع مشيئة الرب . وختم كلامه بتوصية من الصميم : «إنني لا أنصح بأي شيء يتدخل بمصير إسرائيل كما ورد في التوراة» .

كان الإلحاح في صوته مؤثراً . وبدا لي أن هذا الموظف المحترم في محيطه لم يكن مرغماً بضغط خارجي على تأييد إسرائيل ، كما أنه لم يكن مدفوعاً برغبة في ترقية مهنية أو اجتماعية . فكما هي الحال مع الكثيرين من المسيحيين الإنجيليين ، كان تأييده صادراً عن قناعة عميقة .

والأميركيون أمثال دوايت كامبل يؤلفون دائرة انتخابية طبيعية لإسرائيل ويعززون كثيراً ألاعيب اللوبي الإسرائيلي . ويسمع النائب الديموقراطي لي هـ . هاملتون ، رئيس اللجنة الفرعية للشرق الأوسط ، تعليقات مماثلة كلما زار منطقته في أنديانا الريفية . وكثيراً ما يتكلم في اجتماعات البلدة ، التي يديرها هاملتون ، ناخبون يبدأون بالتعريف بأنفسهم كمسيحيين ، ثم لا يلبثون أن يحثّوه على تأييد احتياجات إسرائيل كلها ومن غير تحفظ[١] .

ويؤيد أميركيون عديدون ، من محافظين وغيرهم ، إسرائيل بحجة القيَم الثقافية والسياسية المشتركة ، ورداً على أهوال «المحرقة النازية»[٢] . ويعتقد الكثيرون من المحافظين ، شأنهم في ذلك شأن الموظف الشاب في شلبيفيل ، بأن قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ كان تحقيقاً لنبوءة توراتية ، وبأن دولة إسرائيل ستستمر في لعب دور مركزي في القدر الإلهي .

والانتماء الديني يميل أيضاً إلى التأثير على معتنقي المذاهب الرئيسية ، ولا سيما البروتستانت ، لاتخاذ موقف مؤيد لإسرائيل . والتركيز الحصري على أحاديث التوراة يحمل العديد من المسيحيين على النظر إلى الشرق الأوسط وكأنه انعكاس لأحداث واردة في التوراة . فإسرائيليو القرن العشرين هم إسرائيليو التوراة ، والفلسطينيون هم فلسطينيو العهد القديم ، وهكذا دواليك ، في سلسلة من الربط التاريخي الخاطئ والخطر ، وإن كان عن غير وعي عادة ، مما يقود إلى طمس الفارق بين المستوطنين اليهود في الضفة الغربية المحتلة والشعب العبري الذي فتح أرض كنعان بقيادة موسى ويشوع .

والواقع أن جميع المسيحيين تقريباً يقاربون الشرق الأوسط على الأقل بتعاطف طبيعي مع إسرائيل يصعب تفسيره ، ويميل إلى معارضة أي تمليح يشكك في سياسة إسرائيل أو الارتياب بها . وقد استغل اللوبي الإسرائيلي هذا التأييد على نطاق واسع ليفرض تلبية ما تحتاج إليه برامج إسرائيل . وما هو أهم

من ذلك أن المواقف الجديدة من الشرق الأوسط التي تتحدى المعتقدات القديمة والأحكام المسبقة القائمة ، تتعرض في أغلب الأحيان لتنديد من اللوبي والكثيرين من حلفائه المسيحيين باعتبارها متطرفة سياسياً ، ومعادية للساميّة أو حتى معادية للمسيحية .

والقناعات الدينية جعلت أميركيين كثيرين يستجيبون لنداءات اللوبي الإسرائيلي ، فكانت النتيجة أن الكلام بحرية عن الشرق الأوسط وسياسة الولايات المتحدة في المنطقة ، بات مُقيّداً حتى قبل أن يبدأ ، وهكذا فإن التقاليد الدينية ونشاطات اللوبي المكشوفة تحصران النقاش المشروع ضمن حدود مصطنعة ضيقة .

تأييد المسيحيين المحافظين للقضية

إن الجماعات الأصولية والإنجيلية كانت ناشطة في هذه الحملة لتضييق حدود حرية الكلام . فهذا جيري فالويل وبات روبرتسون يدعوان بلا كلل ولا ملل لدعم أميركي متزايد لإسرائيل ، ويستشهدان بآيات من الكتاب المقدس كأساس لحججهما . وبما أن عضوية الكنائس والمنظمات البروتستانتية المحافظة قد اتسعت خلال العقد الماضي ، فإنّ هذا الاتجاه «المسيحي الصهيوني» نحو الشرق الأوسط يجد من ينتصر له في «منابر» مختلفة متزايدة كالكنائس والإذاعات ، وحتى قاعات الكونغرس .

وقد أعلن سناتور أيوا روجر و . جبسن ، في مؤتمر إيباك السياسي السنوي للعام ١٩٨١ أن من أسباب «تأييده النشيط والثابط» لإسرائيل هو دينه المسيحي . وقال : «إن المسيحيين ، وبخاصة المسيحيين الإنجيليين ، هم من أفضل أصدقاء إسرائيل منذ ولادتها الجديدة عام ١٩٤٨» . وآراؤه هذه ليست فريدة من نوعها حتى بين أعضاء الكونغرس ، غير أن تصريحه بها في هذه

المناسبة يعبر تعبيراً مناسباً عن مشاعر التماثل الروحي تقريباً ، التي يكنّها بعض المسيحيين لإسرائيل :

«أعتقد أن الأسباب التي جعلت أميركا مباركة عبر السنين أننا أكرمنا اليهود الذين لجأوا إلى هذه البلاد . لقد بوركنا لأننا دافعنا عن إسرائيل بانتظام ، بوركنا لأننا اعترفنا بحق إسرائيل في الأرض . . .»[٣] .

واستند جبسن إلى آرائه السلفية لشرح معارضته السابقة لبيع طائرات الأواكس للمملكة العربية السعودية ، ثم عزا تحوّله عن معارضته في اليوم الذي سبق التصويت على الاقتراح في مجلس الشيوخ إلى تدخل إلهي[٤] . وفي يوم الانتخابات وكان في السادس من نوفمبر ١٩٨٤ ، تحوّلت أيوا أيضاً عن موقفها فرفضت التجديد لجبسن .

وقد وصفت مجلة الايكونومست اللندنية جيري فالويل ، زعيم «الأغلبية الأخلاقية» والصديق الشخصي لمناحيم بيغن وإسحق شامير ، بأنه «آية الله البعث المسيحي ذو الصوت الحريري»[٥] . وأعلن الاستفتاء السنوي الذي أجرته «كونزرفاتيف دايجست» أنه المحافظ الذي يحظى بأكبر قدر من الإعجاب خارج الكونغرس (يليه الرئيس ريغان) . ويجسّد فالويل الصلة المتنامية بين المسيحية والصهيونية ، ويقول : «لا أعتقد أن في وسع أميركا أن تدير ظهرها لشعب إسرائيل ، وتبقى في عالم الوجود . والرب يتعامل مع الشعوب بقدر ما تتعامل هذه الشعوب مع اليهود» . وقد أدلى بشهادات أمام لجان الكونغرس مؤيداً قضايا لصالح إسرائيل . ودافع عام ١٩٨٤ عن نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس . ولعل فالويل هو أشهر المتحدثين بلسان الأصوليين المؤيدين لإسرائيل ، ولكنه بكل تأكيد ليس المؤيد الوحيد .

حدث في صيف ١٩٨٣ أن أذاع مايك إيفانس ، قسيس بدفورد في تكساس عبر شاشة التلفزيون ، ولمدة ساعة كاملة ، برنامجاً خاصاً بعنوان

«إسرائيل مفتاح أميركا للبقاء» . وقد استغل إيفانس البرنامج ليصف الدور «الحاسم» الذي تقوم به إسرائيل في مصير الولايات المتحدة السياسي ـ والروحي . وبما أن الفقرة عُرضت كجزء في «برنامج ديني» ، فقد أعطيت وقتاً مفتوحاً في محطات التلفزيون في ما لا يقل عن ٢٥ ولاية ، إضافة إلى شبكة الإذاعة المسيحية . ومع ذلك فإن رسالة البرنامج لم تكن روحية تماماً .

وتخللت البرنامج مقتبسات من الكتاب المقدس ومقابلات مع أفراد من الجمهود وشخصيات عسكرية ، وغيرهم من الإنجليين بينهم بات روبرتسون وأورال روبرتس وجيمي سواغارت . وفي أثناء ذلك أدلى إيفانس بتأكيدات عن إسرائيل منها مثلاً ادعاؤه المستغرب بأن تخلّي إسرائيل عن الضفة الغربية وغيرها من الأراضي المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ سوف يجرّ إلى دمار إسرائيل ومن بعدها الولايات المتحدة ، وأوحى بأن إسرائيل هي ضحية خاصة للضغط السوفياتي المتمثل «بالإرهاب الدولي» والذي يمكن أن يتحوّل عنها إلى الولايات المتحدة مباشرة وإلى أميركا اللاتينية .

وختم إيفانس إذاعته بنداء إلى المسيحيين يناشدهم فيه التقدم لتأييد «أفضل صديق لأميركا في ذلك الجزء من العالم» ، وذلك بتوقيع «بيان البركة لإسرائيل» . وقال إن «الرب أمرني بوضوح بإنتاج هذا البرنامج التلفزيوني الخاص بدولة إسرائيل» . وعلينا أن نطلع رئيسنا ورئيس الوزراء بيغن على شعورنا نحن الأميركيين نحو إسرائيل» . ومنذ ذلك الحين قدم إيفانس بيانه إلى رئيس الوزراء شامير والرئيس ريغان(٦) ، وفي نشرة أخيرة هنأ أنصاره قائلاً : «لم يكن يدور في خلدكم أن سيكون لكم مثل هذا التأثير على أقوى زعيمين في العالم . ولكن ، هاكم ما فعلتم» .

غير أن إيفانس لم يكن راضياً عن استجابة ريغان . ففي حملة لجمع التبرعات في آب (أغسطس) ١٩٨٤ أصدر إيفانس نداء لام فيه الولايات

المتحدة على مآسي إسرائيل الاقتصادية وقال : «لأن أميركا شجعت إسرائيل على التخلي عن سيناء ونفطها (فخسرت بذلك ١٧ بليون دولار) ، ولأن إسرائيل ساعدت أميركا في الدفاع عن الشرق الأوسط ، باتت إسرائيل على شفير انهيار اقتصادي» . وقال إن ريغان «متردد» في «التخفيف من الضغوط الهائلة على إسرائيل» .

وتردّدت أصداء ربط إيفانس مصير أميركا بإسرائيل في إعلان ملأ صفحة كاملة في عدد النيويورك تايمز بتاريخ ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٣ لحساب لجنة العمل السياسي الوطنية ، وهي منظمة لجمع التبرعات موالية لإسرائيل . وجاء في الإعلان «إن بقاء إسرائيل أمر حيوي لبقائنا» و«الإيمان بإسرائيل يعزز موقف أميركا» .

ويعمد جيم باركر وكينيث كوبلاند وروبرتس وسواغارت وغيرهم إلى استخدام وسائل الإعلام المسموعة والمرئية ليعلنوا على الدوام قدسية إسرائيل استناداً إلى ما ورد في الكتال المقدس ، وخاصة في العهد القديم ، ويعززون ذلك بذرائع سياسية واستراتيجية يقدمها لهم المذيع .

وتجد هذه الأقوال عدداً لا بأس به من المستمعين . وتفيد معظم التقديرات أن عدد المسيحيين الإنجيليين في الولايات المتحدة يبلغ حوالى الثلاثين مليون نسمة . وبرنامج جيري فالويل «ساعة من أزمان الإنجيل» يذاع من ٣٩٢ محطة تلفزيونية ومن حوالى ٥٠٠ محطة إذاعة كل أسبوع . ويقول مناحيم بيغن ، رئيس وزراء إسرائيل السابق ، عن فالويل إنه «يمثل ٢٠ مليون مسيحي أميركي» .

إذاعة صوت الأمل في لبنان

والطريقة الأميركية في البرمجة الإنجيلية لا تنحصر ضمن الولايات

المتحدة ، فرسالتها المؤيدة لإسرائيل تذاع الآن من الشرق الأوسط نفسه . فمنذ الغزو الإسرائيلي الأول للبنان في العام ١٩٧٨ ، ولشبكة إذاعة المغامرة الكبرى للأرض المقدسة لجورج أوتيس ، إذاعة في جنوب لبنان اسمها «صوت الأمل» . ويقول إنها محاولة «لحمل كلمة الله إلى منطقة لم تعرف كلمة الله منذ عدة قرون» . وقد سمّى أوتيس إذاعته بهذا الاسم لقناعته بأن «يسوع مغامرة كبرى» . ولكن هذه الإذاعة انخرطت في السنوات الأخيرة في مغامرة ذات طابع علماني .

وقبل وفاة الرائد سعد حداد ، قائد الميليشيا التي تساندها إسرائيل والتي كانت تسيطر على جنوب لبنان قبل الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢ ، كثيراً ما كان يذيع من صوت الأمل غاياته العسكرية ، وتهديداته للمدنيين ، وتغاضى الإنجيلي أوتيس عن النواحي المقيتة في حكم حداد ليقول عنه إنه مسيحي «ولد من جديد» وإنه «زعيم روحي طيب» لشعب جنوب لبنان . وتؤكد وزارة الخارجية الأميركية أن حداد كثيراً ما نفّذ تهديداته بقصف المناطق المدنية بما في ذلك مدينة صيدا «بدون سابق إنذار» . وعلّل حدّاد هذه الاعتداءات بأنها انتقام من الحكومة اللبنانية لأنها لم تلبّ طلباته بدفع الرواتب . (قطعت الحكومة اللبنانية الرواتب عن قوات حداد بعد أن فُصل من الجيش اللبناني فصلاً مشيناً) .

وفي ربيع ١٩٨٠ استخدمت قوات حداد خمس دبابات شيرمان من صنع أميركي في هجوم على مخيم للكشافة بالقرب من مدينة صور وقتلت ١٦ فتى . وأسقطت مدفعية حداد طوافة إسعاف نروجية عند وصولها لمساعدة الجرحى وإجلائهم . وكان المخيم الكشفي الذي رعته الكنيسة المسيحية المارونية ، في منطقة خارج حدود «لبنان الحر» أو «حداد لاند» ، أي المنطقة التي يسيطر عليها جيش حداد الذي تدعمه إسرائيل . وأعلن حداد يومذاك أن

مثل هذه الهجمات ستتواصل إلى أن تؤمن الحكومة اللبنانية المزيد من الكهرباء لهذه المنطقة وتعترف بمدارسه .

وبمساعدة إسرائيل وما تبقّى من قوات مسيحية في الجنوب ، أنشأت جماعات «المغامرة الكبرى» الإنجيلية محطة تلفزيون «نجمة الأمل» في جنوب لبنان في أواخر السبعينات من القرن الماضي . ويصف أوتيس مساندة إسرائيل بأنها «معجزة» ، ويقول : هل تصورتم أنه سيأتي يوم يدفعنا اليهود لإقامة محطة مسيحية؟»[٧] وبما أن المحطة التلفزيونية ستضمن تواصلاً فعّالاً أكثر مع عامة الناس ـ لأغراض عسكرية وغيرها ـ فقد بدت موافقة إسرائيل وليدة تفكير استراتيجي أكثر منها معجزة تدخل إلهي . وقد جرى تمويل محطة تلفزيون نجمة الأمل الجديدة ، بتبرعات مالية معفاة من الضريبة مثلما كان الحال مع إذاعة «صوت الأمل» قبلها ، وجُهّزت بتقديمات من مانحين في أميركا الشمالية .

ومن خلال مشاريع مثل «تلفزيون الشرق الأوسط»[٨] ، يدعم الإعلام الإنجيلي الأميركي الحكومة الإسرائيلية بشكل غير مباشر عبر تأكيد الالتزام الاخلاقي والديني للعديد من الأميركيين تجاه الدولة اليهودية ، وبشكل مباشر عبر إذاعة رسائل في الشرق الأوسط تروّج لأهداف إسرائيل العسكرية وأهداف حلفائها اللبنانيين .

وينظم جيري فالويل للمسيحيين «الذين ولدوا من جديد» رحلات لإسرائيل . ومع أنه يحرص على إبقاء عملية تدفق الأموال الإسرائيلية على منظمته بعيدة عن الأنظار ، استعرض رئيس وزراء إسرائيل السابق مناحيم بيغن التزامه لمنظمة الأكثرية الأخلاقية ، بتدبير بيع طائرة نفاثة لمنظمة فالويل بحسم كبير .

وهناك إلى جانب فالويل ، منظمات مسيحية أخرى كثيرة تمد إسرائيل

بالدعم . ففي كولورادو الشرقية تنسّق سنوياً أكثر من عشرين كنيسة ما يُعرف بـ«يوم الاعتراف بإسرائيل» ، الذي يشمل عرض أفلام ومحاضرات ومعارض ثقافية ومواعظ يحضرها أكثر من ٢٥٠٠٠ شخص من رعايا الأبرشية . ويعقد مؤتمر «القيادة المسيحية الوطنية من أجل إسرائيل» اجتماعاً سنوياً في واشنطن يحضره زهاء ٢٠٠ مندوب يمثلون تجمعات مسيحية في كل أنحاء الولايات المتحدة . وعلّق يوماً الدكتور فرنكلين هـ . ليتل ، رئيس المؤتمر ، بقوله : إن الاهتمام ببقاء إسرائيل ورفاهيتها (هو) القضية الوحيدة التي تعاونت فيها بعض المنظمات معاً»[٩] .

ومن المناسبات المعروفة الأخرى «سبت التضامن مع إسرائيل» الذي أقامه في واشنطن كنيس بيث شالوم في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٢ ، حيث تجمّع زعماء إنجيليون وحاخامون محليون من أجل «بناء جسور» للتفاهم وتنسيق جهودهم لنصرة إسرائيل ، «وصلاة الفطور تكريماً لإسرائيل» التي أصبحت حدثاً سنوياً في عاصمة البلاد .

وكان ثالث اجتماع فطور كهذا قد عقد في الأول من شباط (فبراير) ١٩٨٤ ، وحضره ما يزيد على ٥٠٠ مؤيد لإسرائيل معظمهم من المسيحيين . وقد ازدان المكان يومذاك بالأعلام والرموز الإسرائيلية ، وقُدّم للحضور تفاح ألصقت عليه نجمة داود . وتضمن برنامج الاحتفال قائمة ملفتة للنظر بأسماء وجهاء سياسيين وإنجيليين ، بينهم أدوين ميز (الثالث) (الذي لم يتمكن من الحضور لتعيينه عندئذ مدعياً عاماً) ، ومئير روزين السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة ، وممثلون عن الإذاعيين الدينيين ومنظمات بروتستانتية محافظة أخرى . وأدلى نائب ميتشيغان مارك سيلجاندر ، عضو لجنة الشرق الأوسط الفرعية ، بتصريح أكد فيه مجدداً تضامن الإنجيليين مع إسرائيل وقال «إننا لسنا ضد العرب ، بل إننا نسعى وراء السلام فيما قدّره الله» .

وتنظم حفلات الفطور هذه جماعة «المائدة المستديرة الدينية» ، وهي منظمة تقول عن نفسها إنها «منظمة وطنية للبعث الديني والتوجّه الأخلاقي في أميركا» . ومع ذلك فإن من أول أهدافها تعزيز القضية الإسرائيلية . أما رئيسها إدوارد مكاتير ، فمعروف في منطقة واشنطن بأنه خطيب وكاتب صحفي يدافع عن إسرائيل . وهو يستغل البرنامج الديني لمنظمته لدعم مواقف سياسية مثل توثيق التعاون الاستراتيجي بين أميركا وإسرائيل ، الحدّ من مبيعات الأسلحة الأميركية للدول العربية ، ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس . وفي ١٩٨٤ سقط مكاتير كمرشح لعضوية مجلس الشيوخ عن ولاية تينيسي .

وكتب مكاتير في الواشنطن بوست بتاريخ ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ مقالة يؤيد فيها تدخّل إسرائيل في لبنان . وشبّه معارضي الغزو «بطالب يدرس لدخول كلية الطب اقترح إزالة نصف الورم السرطاني (منظمة التحرير الفلسطينية) بسبب الدم الناجم عن الجراحة» . وإذا أخذنا في الاعتبار أن الغزو الإسرائيلي أسفر عن عدد مذهل من الضحايا المدنيين ، فإن هذا الفارس المغوار من فرسان المائدة المستديرة الدينية لا يمكن أن يتهم بالخوف من الدم .

وقد تكون لجنة «صلاة الفطور» استلهمت مايك إيفانس ، فصاغت ما أسمته «إعلان المباركة» لإسرائيل الذي أصدرته باسم «ما يزيد على خمسين مليون مسيحي يؤمنون بالتوراة في أميركا» . وتضمّن البيان مزيجاً غريباً من النقاط الدينية والسياسية والعسكرية ، من بينها دعوة إلى «التعاون الاستراتيجي» مع إسرائيل أعقبها نداء إلى «إله إسرائيل الذي أعطى للعالم عبر الشعب اليهودي الكتب السماوية ، وأعطاه مخلّصنا والخلاص والبركات الروحية» . كما تضمّن الإعلان مختارات من الكتاب المقدس تؤكد حق اليهود الإلهي في الأرض ، تلاها نصّ يرفض تهمة «الولاء المزدوج» التي توجّه لليهود الأميركيين المؤيدين لإسرائيل ، ثم دعوة لنقل السفارة الأميركية

إلى القدس مشفوعة بتحذير من المساس بحدود الأرض المقدسة كما هي مرسومة في الكتاب المقدس لمقتضيات سياسية واقتصادية» .

وللتعاون بين الجماعات اليهودية والبروتستانتية أثره المهم في المجال السياسي . فقد أعلن جيري فالويل في خطاب ألقاه مؤخراً في إسرائيل أنه «سيأتي يوم لن يُنتخب فيه مرشح في الولايات المتحدة ما لم يكن مؤيداً لإسرائيل»[١٠] . ومع أن منظمة «الأكثرية الأخلاقية» لم تنجح نجاحاً كاملاً في حمل المحسوبين عليها إلى السلطة ، فإن العديد من المرشحين للمناصب العليا ، وبغضّ النظر عن ميولهم الدينية ، غالباً ما يشعرون اليوم بأنهم مضطرون إلى تناول القضايا المدرجة في جدول الأعمال السياسي الإنجيلي ، وعلى رأسه إسرائيل .

وتعمل منظمة «الأكثرية الأخلاقية» على توسيع قاعدتها عبر حملات فرز وتسجيل الناخبين في كل ولاية ، ويرحّب بنتائجها أعضاء في مجلسي النواب والشيوخ ، مثل سيلجندر وجبسن ليؤكدوا الأساس الديني لتأييدهم السياسي لإسرائيل .

وهناك العديد من المسيحيين المحافظين الذين يرون في هذا التأييد عملاً لاهوتياً في أساسه . إذ ينسبون لإسرائيل دوراً بارزاً في تفسير المعتقد المسيحي . فهم يعتقدون من جهة أن إسرائيل تستحق التأييد المسيحي لأنّ وجودها هو تحقيق لنبوءة التوراة ، ويستشهدون في كثير من الأحيان بفقرات من العهد القديم دفاعاً عن هذا الرأي . ومن جهة ثانية يدعم الكثيرون من المسيحيين دولة إسرائيل ، لاعتقادهم بأن اليهود ما زالوا ، كما كانوا زمن التوارة ، شعب الله المختار . ومنهم من يستشهد بهاتين الحجتين معا . غير أن حجة النبوءة يعتنقها معظم المجموعات الأصولية المحافظة ، مثل منظمة «الأكثرية الأخلاقية» ، كما أنها تحظى باهتمام شعبي أكثر من الحجة الثانية التي يؤمن بها السواد الأعظم من الأربعين مليون مسيحي أميركي محافظ[١١] .

وكان الدكتور ديوي بيغل من كلية ويسلي للاهوت قد علّق على اختلاف الرؤية لإسرائيل في وسط المسيحيين الأميركيين في كتابه «النبوءة والتنبؤ» الصادر عام ١٩٧٨ فقال : «إن كل جماعة مسيحية تدّعي بأنها تملك الحقيقة ، إلا أن بعض هذه الأفكار لا يمكن أن يكون صحيحاً لأنه يناقض التفسيرات الأخرى التي يمكن التثبت منها» .

ويستنتج بيغل ، كغيره من العلماء التوراتيين ، أن الأساس التوراتي الذي يعتمده المسيحيون المؤيدون للصهيونية لتبرير قيام إسرائيل الحديثة لا يصمد أمام التمحيص الدقيق . ويمكن تلخيص استنتاجاته في نقطتين :

أولاً : إن نبوءة عودة شعب إسرائيل إلى فلسطين كانت قد تحققت بالعودة من بابل كما جاء في التوراة ، ولا علاقة لذلك بإسرائيل القرن العشرين .

ثانيا : إن وعد الله إسرائيل بـ«الأرض» لم يكن دائماً بل مشروطاً ، وقد خرقته إسرائيل أيام التوراة بتقصيرها في إطاعة وصايا الله ، وهكذا تكون قد خسرت الوعد .

وليس المهم معرفة ما إذا كان رأي بيغل أو رأي «الأكثرية الأخلاقية» هو الأصح ، بل المهم النقاش المفتوح لمثل هذه القضايا العويصة . وهنا تنوّرنا مرة أخرى ، تجربة كاتب له أعمال منشورة . فقد رفض عدة ناشرين نشر كتابه لأنه يتناول قضية إسرائيل الحديثة المثيرة للجدل ، وعلاقتها بالنصوص التوراتية . حتى إن الناشرين الذين سبق لهم أن نشروا أعمال هذا العالم رفضوا نشر هذا الكتاب بالذات .

وقال له أحدهم بصراحة : «إن الفصول الأولى التي تتحدث فيها عن مسائل النبوءة والتنبؤ في التوراة جيدة . والفصل الوحيد الذي يُقلقنا جدياً هو الفصل الخامس عشر بعنوان «إسرائيل الحديثة : ماضياً وحاضراً» . وقيل لبيغل

إن آراءه بشأن إسرائيل ، حتى لو كانت تقرّ بشرعية الدولة اليهودية الحديثة ـ وإن على أسُس غير توراتية ـ فإنها ستثير حتماً غضب العديد من القراء» .

ومع ذلك ، فان الكتاب أو الرأي المثير للجدل ، لا يشكّل عادة ، مسوّغاً لرفضه ، على الأقل ليس في الولايات المتحدة . وقد عبّر الدكتور بيغل عن نظرته إلى المسيحيين واليهود الذين يخالفونه الرأي بقوله :

«نحن نعلم أن هؤلاء يفكرون التفكير ذاته ويشعرون الشعور ذاته وأن واحدهم سوف يساعد الآخر . فهذا أمر طبيعي جداً . وكل ما أود قوله هو أنه يجب أن يكون لدينا على الجانب الآخر مثل هذا الحق في التكلم علانية وفي نشر المعلومات»(١٢) . وأخيراً نشرت كتابه دار برايور بتنغيل في آن أربور بميتشيغان .

والكثيرون من المسيحيين من غير الإنجيليين والأصوليين يميلون إلى الاعتقاد بالنبوءات كتبرير لدور إسرائيل المهيمن في الشرق الأوسط . ويبدو أن رئيساً أميركياً سابقاً كان واحداً من هؤلاء . إنه الرئيس ريغان ، الذي حوّل مكالمة هاتفية مع توماس أ . داين ، المدير التنفيذي لإيباك ، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٣ ، عن مشاكل لبنان الراهنة في حينه ، إلى بحث في النبوءة التوراتية . قال :

«أعود إلى أنبيائكم الأقدمين في العهد القديم وعلامات اقتراب مجدّون (المعركة الفاصلة بين قوى الخير وقوى الشر) فأجدني أتساءل هل سنكون نحن الجيل الذي سيشهد تلك الواقعة . ولا أدري ما إذا كنت قد لاحظت مؤخراً أياً من هذه النبوءات ، ولكنها بالتأكيد تصف الزمن التي نعيشه» .

وآراء ريغان هذه ليست الأولى من نوعها ، فلها سوابق حتى في المكتب البيضاوي . ولكنها تعكس التصديق الواسع النطاق للتنبوءات التوراتية ،

واستخدامها لتبرير وجود إسرائيل . ونجد حتى جورج بوش الابن ، يعرّف عن نفسه كمسيحي مولود من جديد ، مع أنه من رعية الكنيسة الميثودية .

تناقض محيّر

إن القول بأن إسرائيل هي تحقيق لنبوءة توراتية يوقع المسيحي ـ وحتى اليهودي وعلى نحو أكبر ـ في تناقضات عدة . أولاً ، إن بروتستانت «ما قبل العصر الألفي السعيد» المحافظين كانوا تقليدياً يسعون إلى تحويل اليهود إلى المسيحية ، ولم تكن العلاقات بين الطرفين دائماً ودية . وكان اليهود بدافع غريزي لا يثقون بالمعمداني الجنوبي جيمي كارتر ، وذلك كما تقول الكاتبة اليهودية روبرتا شتراوس فورليخت لأن «التاريخ اليهودي يفيد بأن الأصوليين عندما يأتون ، يكون القوزاق آتين وراءهم»[١٤] .

ومما يدعو إلى السخرية أن أكثر الجماعات المسيحية استعداداً للتسليم بالتعليل التوراتي لدعم إسرائيل هي أكثرها اعتقاداً بضرورة تحويل اليهود إلى المسيحية . ويحدد دان روسنغ ، مدير دائرة الطوائف المسيحية في وزارة الشؤون الدينية الإسرائيلية ، المشكلة بوضوح فيقول : «إن المشروع اللاهوتي الإنجيلي يشير بوضوح إلى أن على اليهود أن يصبحوا مسيحيين ، طبعاً ليس اليوم وإنما في يوم من الأيام»[١٥] .

وتقوم عدة منظمات إنجيلية بنشاطات تبشيرية في الشرق الأوسط ، وخاصة في إسرائيل ، مع أنها تواجه معارضة قوية من جانب قسم كبير من الإسرائيليين . ويحاول الإنجيليّون صراحة اجتذاب اليهود إلى المسيحية ، ويرون أن تحوّل اليهود هو نبوءة أخرى عن الزمن الذي يبشر به «انبعاث» إسرائيل عام ١٩٤٨ .

وكانت «السفارة المسيحية الدولية في القدس» ، وهي منظمة تعمل على تغذية الدّعم لإسرائيل في ٢٠ بلداً ، إحدى المنظمات الإنجيلية التي تعرضت

للهجوم مؤخراً بسبب نشاطاتها الإرسالية داخل إسرائيل . وقد افتتحت هذه (السفارة) في القدس عام ١٩٨٠ كدليل على الدعم «المسيحي الدولي» لنقل العاصمة الإسرائيلية من تل أبيب إلى القدس[١٦] .

وعلى الرغم من تصريح السفارة المسيحية الدولية بتأييدها السياسي لدولة إسرائيل ، فإنها تخصص بعضاً من جهودها لتحويل اليهود إلى المسيحية ، لذلك أثارت الجدل حولها في أوساط عدد كبير من اليهود .

وفي إسرائيل يعمل اليهود المتدينون بنشاط لاستصدار تشريع يمنع الإرساليات الأجنبية ، كما أنهم ينظمون المعارضة لها[١٧] . ورغم الدعم المالي الذي تغدقه هذه المنظمات على إسرائيل وما تظهره نحوها من نيات حسنة ، فإن الكثيرين يعتبرونها كأحصنة طروادة ، بل إن بعض أعضاء هذه المنظمات تعرض للاعتداء .

والواقع أن المعضلة التي تواجهها الحكومة الإسرائيلية في تعاملها مع الجماعات المسيحية الدولية ، هي في الأساس نفس المعضلة التي تواجهها الجماعات اليهودية الأميركية في تكوين علاقاتها مع الجماعات المسيحية المحافظة في الولايات المتحدة[١٨] . وفيما يندد بعض الزعماء في إسرائيل مثل الحاخام موشي برلينز بشدة بالخطر الذي يتهدد اليهودية من جانب المبشرين المسيحيين ويقول : «هل نحن من السذاجة بحيث نصافح كل يد تمتد إلينا باسم المودّة؟» ترد الحكومة الإسرائيلية في عهد بيغن وعهد شامير بحزم قائلة : «إن إسرائيل لن تبعد اليد التي تمتد لدعم قضيتها العادلة»[١٩] .

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ مُنح جيري فالويل ميدالية اعترافاً بتأييده الثابت لإسرائيل . وقُلّد الميدالية في مأدبة عشاء أقيمت في نيويورك لمناسبة الذكري المئوية لولادة الزعيم الصهيوني فلاديمير جابوتنسكي ، وذلك بناء على إيعاز من رئيس الوزراء بيغن . وأثار هذا الأمر معارضة شديدة[٢٠] .

فقد اعترض هنري سيغمان ، المدير التنفيذي للمؤتمر اليهودي الأميركي ، على «النهج الذي يتبعه (فالويل) في نشاطاته وعلى الطريقة التي يستغل فيها الدين» . وفي إسرائيل ، نقلت صحيفة الجيروزالم بوست عن ألكسندر م . شندلر ، الرئيس السابق لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية ، قوله إنه «جنون وانتحار أن يكرّم اليهود إنجيليين يمينيين تقديراً لتأييدهم إسرائيل ، لأن هؤلاء يشكّلون خطراً على يهود الولايات المتحدة»[٢١] .

وما قصده شندلر أوضحته ملاحظة بدرت عن فالويل في موعظة له ألقاها يوم أحد في كنسيته المعمدانية في لينشبرغ بفرجينيا وقال فيها إن الله «لا يسمع صلوات اليهود» . وإذا كان فالويل قد أبدى أسفه لهذه الملاحظة فيما بعد ، إلا أن ملاحظته بالنسبة لكثيرين من اليهود ، جاءت لتؤكد شكوكهم بأن فالويل مهتم بتحويلهم إلى المسيحية أكثر مما هو مهتم بأمن إسرائيل . أما ادعاؤه بأن «اليهود في أميركا وإسرائيل وفي كل أنحاء العالم ليس لديهم صديق أعز من جيري فالويل» ، فلم يُنس الزعماء اليهود انحيازه الديني الأصولي ضد اليهودية ، ومع ذلك نجدهم يواصلون علناً سعيهم وراء تأييد الإنجيليين الأميركيين لدعم إسرائيل . والواقع أن هذا التناقض محيّر .

وجهة نظر جديدة للكنائس الرئيسية

نشأ التحالف الموالي لإسرائيل بين اليهود الأميركيين والبروتستانت المحافظين في وقت كان الخلاف قائماً بين الطائفة اليهودية والطائفة المسيحية الرئيسية الأميركية . وقد اشتد هذا الخلاف مؤخراً بسبب الاعتراض المسيحي الواسع النطاق على الغزو الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٧٨ .

وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٨١ ، وجّه الأسقف جيمس آرمسترونغ كتاباً إلى قساوسة الكنيسة الميثودية الموحدة في أنديانا ينتقد فيه انتقاداً لاذعاً «بشارة

فالويل» و«عقلية الأكثرية الأخلاقية» ، وقال : «القول بأن إسرائيل «شعب الله المختار» تعني أنهم عبيده ، فلم تعط إسرائيل ترخيصاً باستغلال الآخرين ، فليس عند الله من يُؤثر على سواه[٢٢] .

وكان القلق المسيحي على أحداث الشرق الأوسط ، وخاصة مآسي اللاجئين الفلسطينيين ، سبباً في التوتر بين المجموعات اليهودية والمسيحية مدة من الزمن . هذا بالرغم من أن المساعي التقليدية مستمرة باتجاه تعاون مسكوني بين اليهود الأميركيين والكنائس المسيحية الرئيسية ، كما يُستدلُّ من الإعلان الأخير للمؤتمر اليهودي الأميركي عن إنشاء معهد للعلاقات اليهودية ـ المسيحية لدراسة التراث اليهودي ـ المسيحي المشترك في الكتب المقدسة[٢٣] . لكن مع هذا فإنّ طوائف كبيرة أخذت في السنوات الأخيرة تنظر إلى الشرق الأوسط في ضوء جديد .

وتركز الكنائس الرئيسية أكثر فأكثر على ضرورة احترام الحقوق الإنسانية للاجئين الفلسطينيين ، كما يستدل من سلسلة بيانات أصدرتها الكنائس عن سياساتها ، تظهر من التعاطف مع محنة اللاجئين الفلسطينيين أكثر مما تطيقه عدة جماعات يهودية[٢٤] . فقد دعا المؤتمر الكاثوليكي للولايات المتحدة ، والكنيسة المشيخية المتحدة ، والكنيسة الميثودية المتحدة ، وغيرها إلى الاعتراف المتبادل بحق الإسرائيليين والفلسطينيين في تقرير المصير ، وإلى مشاركة الفلسطينيين في مفاوضات السلام وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ . واعتبر عدد من الكنائس منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني[٢٥] .

ولاحظ القس تشارلز أنجل ، معاون مدير معهد غرايمور المسكوني ، أن توريط الكنائس الأميركية نفسها في مثل «هذا الصدام الواضح بين موقفها وموقف دولة إسرائيل في الخارج من جهة ، وموقف أكثرية المنظمات اليهودية الأميركية في الداخل من جهة أخرى» يمثل انقطاع الصلة بالماضي . ويرى

أنجل أن «التحوّل الأساسي» حدث عقب حرب ١٩٧٣ عندما تعاطف المسيحيون مع نداءات التسوية السلمية من الجانب العربي .

واعتبر أبناء الطائفة اليهودية بوجه عام بيانات الكنائس تهديداً لحقوقهم الدينية . وبالرغم من أن أكثر من ٤٠ بياناً رسمياً صدرت عن منظمات بروتستانتية وكاثوليكية في العقدين الماضيين تقول إن معاداة السامية موقف غير مسيحي ، فإن اللوبي الإسرائيلي يتهم المسؤولين المسيحيين الذين يؤكدون حقوق جميع الشعوب ـ وليس فقط حقوق الشعب الإسرائيلي ـ في الأمن الإقليمي والعيش الكريم ، بالعداء للسامية[٢٦] .

وقد اتُهمت الكنائس المسيحية بـ«خداع النفس» لمعارضتها في وقت واحد العداء للسامية وسياسات الحكومة الإسرائيلية التي تقيّد أو تنتهك حقوق اللاجئين الفلسطينيين[٢٧] . وحتى الجماعات الإنسانية والمسالمة المعروفة مثل الكويكرز توصم بمعاداة السامية لأنها تطالب بمزيد من ضبط النفس والتفاهم المتبادل بين جميع الأطراف المتنازعة في الشرق الأوسط . وسعى الصحافي أرنست فولكمان إلى إلصاق تهمة العداء للسامية بالقس وليام هوارد ، رئيس مجلس الكنائس القومي ، لانتقاده الغارة الإسرائيلية في حزيران (يونيو) ١٩٨١ على مفاعل أوزيراك النووي في العراق[٢٨] .

وهكذا تزداد حدّة التناقض . فمسيحيو الكنائس الرئيسية السائدة ، الذين يسلّمون بشرعية الديانة اليهودية ولكنهم يرتابون ببعض سياسات الدولة اليهودية يوصمون بالعداء للسامية ، في حين أن المسيحيين الإنجيليين الذين يناصرون إسرائيل ويشككون في صحة اليهودية من الناحية اللاهوتية ، يلقون الترحيب كحلفاء .

ويمكن تعلّم الشيء الكثير من تجربة مجلس الكنائس الوطني . يصف أحد المطلعين على بواطن الأمور في المجلس العلاقة بين المجلس والطائفة

اليهودية الأميركية بأنها «أطول سجلّ للنفوذ اليهودي ، حتى إنه يفوق نظيره في الحكومة» . إذ على مدى سنين طويلة لم يكن لدى أحد من الطائفة اليهودية أي شكاوى جدّية ضد مجلس الكنائس . وإذا حدث ونشأ خلاف طالبت الزعامة اليهودية باتخاذ الإجراءات السريعة ، وكان لها ما تريد . وقال موظف سابق في مجلس الكنائس إن الزعماء اليهود يأتون «زرافات مع رؤساء الدوائر في حوالى ستّ وكالات يهودية مختلفة ويطرحون الموضوع على بساط البحث . فهم يشعرون بأنّ لهم حقاً خاصاً في التدخل مباشرة مع رئاسة المجلس» .

وثمة لجنة للعلاقات المسيحية في المجلس تُعنى عناية خاصة بتعزيز التعاون والتفاهم بين المسيحيين واليهود في الولايات المتحدة . هذا بالإضافة إلى قسم «الديانات المختلفة» ، وهو قسم من المجلس مخصص للبرامج الإنسانية . فقد كان على الرغم من اسمه يتألف حتى الأمس القريب من مجموعات يهودية ومسيحية فقط .

والمعروف عن لجنة العلاقات المسيحية ـ اليهودية أنها تشارك اللجنة الأميركية اليهودية في أية معلومات أو مواد جديدة للمجلس تراها مهمة . وقد كان هذا الإجراء يزعج بعض المسؤولين في المجلس ، لأن اللجنة الأميركية اليهودية ليست هيئة دينية . ولئن كانت فيها دائرة للشؤون الدينية ، فانها في الأساس منظمة للضغط السياسي . أما المنظمات اليهودية ذات الطابع الديني الأساسي مثل مجلس الكُنس اليهودية في أميركا ، فلا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأعمال مجلس الكنائس . ولكن كبار الإدراييين في مجلس الكنائس كانوا يخشون الاتهام بمعاداة إسرائيل ، أو بأنهم لا يأبهون بالاهتمام اليهودي بنشاط المجلس أو مطبوعاته ، فقد أصبح تغاضيهم الذي يصل حدّ قبول الانتقادات الطويلة التي توجهها اللجنة الأميركية اليهودية لمواده المقترحة ، إجراء عادياً ومتبعاً .

ويلاحظ مندوب إحدى أكبر المؤسسات البروتستانتية أن للجنة الأميركية اليهودية «تأثيراً» على محتويات مواد مجلس الكنائس للدراسة ، أشد مما لمؤسسته ، مع أن مؤسسته تشتري وتوزع ثلاثة أرباع مطبوعات المجلس .

وبعد سنوات من الانتقاد اليهودي المتزايد ـ ناقش خلالها مجلس الكنائس الوطني عدداً من مشاريع القرارات بشأن معاناة اللاجئين الفلسطينيين ، وفشل في تبنّي أي واحد منها ـ قرر المجلس في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩ إصدار بيان يحدد سياسته في الشرق الأوسط . وقال المعلق في الشؤون الدينية ، ألن سولومونو : «تبيّن أن مجلس الكنائس الوطني الذي لم يكن له حتى ذلك الحين موقف واضح من الشرق الأوسط بسبب الانتقادات اليهودية ، بات عليه أن يتخذ موقفاً» . وقال أيضاً : «كان هناك إجماع على أن السبيل الوحيد للحد من الانتقاد هو أن تفصح تماماً عما تشعر به إزاء هذه القضايا» . ولكن بيان سياسة الشرق الأوسط الذي ظهر أخيراً لم يكن مقبولاً من مجموعات يهودية أميركية عديدة .

فقد أعلن البيان «أن دور المجلس الوطني لكنائس المسيح في الولايات المتحدة هو السعي مع الآخرين في سبيل السلام والعدل والوفاق في أنحاء الشرق الأوسط» . وتضمّن الجزء الأخير المثير للجدل دعوة إلى الحد من شحنات الأسلحة إلى الشرق الأوسط ، ونداء يدعو «للاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير» تقدم عليه حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وهنا سارعت رابطة مكافحة الافتراء التابعة لبناي بريث التي لم تطرح آراءها علانية إلى التنديد بالبيان باعتباره «خطأ ساذجاً في فهم القوى المتصارعة والقضايا المطروحة في النزاع العربي ـ الإسرائيلي ، مما قد تكون له عواقب وخيمة» .

وقد تلقّف الكتّاب والمعلّقون المؤيدون لإسرائيل هذا البيان السياسي لعرضه كمثال على تنامي معاداة السامية في المجلس الوطني للكنائس ، على

الرغم من التشديد الواضح في النص على السلام الآمن لجميع الشعوب وشجب أعمال العنف من أية جهة جاءت . واعتبر الصحافي أرنست فولكمان في كتابه «تراث الكراهية» : معاداة السامية في أميركا» ، هذا البيان السياسي أبرز الأمثلة على «اللامبالاة بيهود أميركا التي كانت تشرد أحياناً نحو معاداة صريحة للسامية» . وذهبت اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة في نشرتها بعنوان «الحملة لتشويه سمعة إسرائيل» أو ما أسمته «لائحة الأعداء» ، إلى حد الإدعاء بأن «بعض أطراف مجلس الكنائس هي أدوات مُستخدمة في «مجهود منظم» للاعتداء على صورة إسرائيل» في الولايات المتحدة .

وقد لخّص مسؤول رفيع في مجلس الكنائس الموقف في ذلك الحين بقوله : «منذ سنين لم يتقدم أحد من أبناء الطائفة اليهودية بشكوى جدّية من المجلس الوطني ، ولكن ما إن بدأ المجلس يتخذ مقررات سياسية تخرج عن الرأي التقليدي المؤيد لإسرائيل ، حتى أصبح فجأة معادياً للسامية ومشبوهاً» .

غير أن المنتقدين لا يريدون أن يلاحظوا أن البيان السياسي يعترف بحق إسرائيل في الوجود «كدولة يهودية ذات سيادة» وليس فقط «كدولة ذات سيادة» كما كان يفضّل بعض أعضاء الهيئة . وقال بطلر إن هذه العبارة «كانت مثار جدل حاد في البيان السياسي» لأن بعض أعضاء لجنة الصياغة رفضوا التصويت على الوثيقة إلا إذا ذكرت تحديداً الهويّة اليهودية لدولة إسرائيل .

وأكدت الوثيقة بجلاء مرة أخرى العلاقة الوثيقة القديمة والمستمرة بين الطائفة اليهودية ومجلس الكنائس الوطني .

وفي نيسان (إبريل) ٢٠٠٢ ، قام وفد من مجلس الكنائس ، برئاسة أمينه العام النائب الديموقراطي السابق ، روبرت أدغار ، بجولة في الشرق الأوسط . ثم أصدر فور عودته بياناً دعا فيه بإلحاح إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة

الغربية وغزة ، وإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة ، «جعل القدس مدينة يتقاسمها شعبان وثلاثة أديان»(٢٩) .

أمبراطورية الله ترد الضربة؟

فيما يزداد اهتمام الأميركيين على اختلاف معتقداتهم الدينية بالشرق الأوسط وعطفهم الإنساني على اللاجئين الفلسطينيين ، تتشدد عدة جماعات يهودية وحلفاؤها الموالون لإسرائيل في رفض النقاش المفتوح كوسيلة لتحقيق إدراك عام أوسع . وفي ظل ضغوط كهذه نجد حتى الجماعات الدينية الفاعلة التي تشارك في الحملات المنادية بالعدل الاجتماعي والسلم العالمي ، توجس خيفة في كثير من الأحيان ، كلّما تطرّق البحث إلى الشرق الأوسط .

ففي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٣ ، نظمت جماعة ساكرمنتو الدينية من أجل السلام ، وهي جماعة تعمل على تشجيع التعاون المسكوني دعماً للسلام والقضايا الاجتماعية ، ندوة حول «الإيمان والحرب والسلام في العصر النووي» في مركز المؤتمرات بساكرامنتو . وشارك في رعاية هذه الندوة عدد كبير من المنظمات الدينية بينها مجلس العلاقات اليهودية بساكرمنتو .

وفي أوائل أيلول (سبتمبر) وفيما كانت الترتيبات تتخذ للإعلان عن الندوة ، طلب مركز السلام بساكرامنتو ، وهو منظمة فاعلة أخرى معروفة محلياً ، تضمين البريد الإعلاني الداعي إلى الندوة منشوراً يعلن عن إقامة قداس تذكاري لراحة أنفس ضحايا مذابح مخيّمات اللاجئين في لبنان . وبما أن منظمات السلام في المنطقة جرت على التعاون بهذه الطريقة فقد صدمت بيغي بريغز ، المديرة المشاركة لمركز السلام ، حين أُبلغت أن المنشور لن يُرسل بالبريد مع المطبوعات الإعلانية(٣٠) .

فقد أبلغت الجماعة الدينية من أجل السلام بيغي بريغز أن مجلس علاقات

الجالية اليهودية في سكرامنتو ـ وهو شريكها الرئيسي وأقوى منظمة يهودية محلية ـ أوضح بجلاء أنه إذا أرسل المنشور ، فإن اليهود لن يشتركوا في الندوة . ولم يكن هذا يعني فقدان الدعم من جانب الجالية اليهودية المحلية الكبيرة فحسب ، بل وحرمان الندوة من حاخام كان من المقرر أن يكون أحد المتكلمين الرئيسيين .

وأبلغت هيلين فيلي ـ المديرة المشاركة للجماعة الدينية من أجل السلام ـ إلى مركز السلام في سكرامنتو أنه لا يمكن عرض أي أدبيات أعدّها فريقه العامل في الشرق الأوسط خلال انعقاد الندوة . وعند البحث في هذا الموضوع لاحقاً كانت فيلي حازمة في قولها : «إن فريق الشرق الأوسط هذا قد أثار غضب الجالية اليهودية هنا لأنه لا يدعم حق إسرائيل في الوجود . فمطبوعاته مثيرة»[٣١] .

ورد غريغ ديغيير ، رئيس فريق الشرق الأوسط ، بأنّ فريقه يعترف بحق إسرائيل في الوجود[٣٢] . وأشار إلى أن مركز السلام يدعو إلى وضع حد للحرب في الشرق الأوسط ، واحترام حقوق الإنسان لكل من في المنطقة ، وإلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وهكذا ، كان تحريم النقاش حول الشرق الأوسط وحرمان مركز السلام من حق توزيع المعلومات ثمن المشاركة اليهودية في الندوة ، هذا علاوة على أن الحاخام ليستر فرازان ، الذي كان متكلماً رئيسياً في الندوة ، وساعد بذلك على إثارة المسألة ، كانت له مواقف غير عادية حول حرية الكلام . فعند بدء الزحف الإسرائيلي على لبنان في العام ١٩٨٢ ، أكّد بكل جرأة حقه في حرية التعبير بموجب التعديل الأول في الدستور الأميركي . فكان بين الذين تزعموا مسيرة في ساكرامنتو أكثرية من المسيحيين الأصوليين الذين أعربوا عن الفرحة والتأييد

للغزو ، ورفع المتظاهرون لافتة كتبوا عليها «أمبراطورية الله تردّ الضربة» . ومع ذلك فقد أنكر فرازن وأنصاره على مركز السلام حق إحياء ذكرى ضحايا ذلك الغزو ، أو حق دعوة الفريقين إلى إنهاء التقاتل عن طريق المفاوضات .

وعلى أساس ما تقدم ، لا غرو أن يأتي جدول أعمال الندوة خلواً من موضوع الصراعات في الشرق الأوسط الذي يرجّح عدة مراقبين أن يكون نقطة انطلاق الحرب النووية ، مع أن عنوان الندوة الرسمي كان «الإيمان والحرب والسلام في العصر النووي» . ويقول جوزف غيرسون ، سكرتير السلام في لجنة خدمات «الفرينذز» الأميركية في نيو أنغلاند : «كان الشرق الأوسط ولا يزال أخطر زناد نووي . ولقد هدد الرؤساء ترومان وأيزنهاور وجونسون ونيكسون جميعهم باستعمال الأسلحة النووية هناك . . .»[٣٣] .

ضجة حول يوم «أحد السُّعف»

على الرغم من التعاون بين اليهود والمسيحيين الأصوليين والضغوط التي تمارس ضد الذين يدعون علناً إلى التفاوض والمصالحة في الشرق الأوسط ، تجرأت قلّة من رجال الدين على التكلم بصراحة . وكان في طليعة هؤلاء القس فرانسيس ب ساير ، الذي استغّل مناسبة «أحد السُعُف» السابق لعيد الفصح ، في العام ١٩٧٢ ، لإثارة عدد من الأسئلة ما زال المسيحيون الأميركيون في جدل حول الأجوبة عليها .

لقد اتّخذ ساير مواقف للجدل من قضايا متنوّعة عديدة تتعلق بالسياسة العامة ، خلال السنوات السبع والعشرين التي شغل فيها منصب عميد الكاتدرائية الوطنية في واشنطن . ففي أوائل الخمسينات كان واحداً من أوائل الذين وجّهوا الطلقات الأولى في حملة التنديد بالمكارثية . فقد حمل على أتباع هذا السناتور عن ولاية ويسكونسين ، واصفاً إياهم بـ«المتعاونين» السذّج

والمرتعبين في نوع من الوطنية لائقة بالعبيد» ، ليتلقى من بعدها سيلاً من رسائل الكراهية . لكن إمكانية التعرّض للانتقاد لم تجعله يُقلع عن التكلّم بصراحة عن القضايا التي تحرك ضميره . وكان ساير من أوائل الذين عملوا لنصرة قضية الحقوق المدنية للأميركيين السود ، كما كان في طليعة حركة معارضة الحرب في فيتنام ، في الستينات والسبعينات من القرن الماضي . والقس ساير هو حفيد وودرو ويلسون ، وكان والده دبلوماسياً وأستاذاً في القانون ، وشخصية بارزة في الكنيسة الأسقفية . وقد اتبع تقليد أسرته في مجال القيادة ، ووجد متعة كبيرة في منصبه كقائد لرعية الكاتدرائية من ذوي النفوذ في واشنطن . ففي العام ١٩٦٠ ، عندما عرضت عليه إدارة الرئيس كنيدي في أول عهدها منصباً حكومياً ، كان جوابه الرافض سريعاً : «لا ، شكراً . فأنا أشغل أفضل الوظائف في واشنطن»[٣٤] .

وقد وصف ساير يوماً دوره كعميد للكاتدرائية بـ «همزة الوصل بين الكنيسة والدولة» ، وبـ«منبر الإرشاد الأخلاقي» الموجّه إلى قادة الدولة . وهو يشرح نشاطه الهادف بصراحة مميزة . يقول : «إن من يُعيّن عميداً لكاتدرائية ، يملك في يده أداة رائعة ، ويكون جباناً إذا لم يستخدمها»[٣٥] .

وفي يوم الأحد السابق للفصح في العام ١٩٧٢ ، اعتلى القس ساير منبره المهيب وألقى موعظة كانت من أقوى ما ألقاه من مواعظ في حياته وأكثرها إثارة للجدل[٣٦] ، وتحدث فيها عن القدس التي قال عنها إنها المدينة القديمة التي ترمز إلى أصفى ما شعر به قلب الإنسان من اشتياق وأشدّ ما ساوره من غضب . ومن الناحية التاريخية ، تجسّد هذان النقيضان كما أعلن في أحداث أسبوع واحد كان الفاصل بين دخول يسوع المسيح المظفر المدينة وبين صلبه . قال :

«وفي غمرة روعة يوم أحد السُّعف ومباهجه كانت القدس رمز أحلام الإنسان كلها ـ ملك يأتي ذات يوم ليحرّرنا من كل نير من

أنيار العبودية ؛ والحلم بسلام ينتصر على كل عنف ، بقداسة السماء التي تزيل خبث الأرض» .

ولكن كما أن القدس ترمز إلى «حنين الإنسان للخير السماوي» ، فانها تظهر قدرته على «الشر البغيض» :

«إن قبابها الذهبية تُعرف أيضاً بـ «مركز الجمجمة» . . . والقدس ، بكل ما في تاريخها من ألم ، تبقى دليلاً على أعظم عار لنا : ذروة أملنا الذي حطّمته الخسّة الغاشمة للناس الذين يرفضون مشاركة أخوانهم فيه ، ويفضّلون القتل على أن يخضعوا لسلطان الله» .

وانطلاقاً من رؤيته للقدس مدينة تمثل «التناقض المريع في إدراك الإنسان للحقيقة ولنفسه ولله» ، تكلّم ساير بحنان عما تعنيه القدس للناس الذين يعيشون اليوم في إسرائيل . قال :

«لا شك أن المرء يتعاطف مع الأمل المنشود لهذه الدولة الصغيرة التي تطمح أن تكون الرمز ، لا بل أكثر من ذلك : أن تكون التجسيد لشعب مقدّس . فالقدس بالنسبة لها هي العاصمة القديمة ، مدينة الهيكل ومقر تابوت العهد . وإقامة حكومة هناك هو تحقيق لدعاء عزيز على النفوس اختلط بالألم ، وتحقق بفضل بسالة شبابها ومهارة جنرالاتها . وقد ترددت تسابيح التهليل في أنحاء العالم عندما عبرت الجيوش اليهودية النُدب المفتوح الذي كان يفصل القدس العربية عن الشطر الإسرائيلي» .

ومع ذلك ، انطلقت موعظة ساير من إحساس بأن ثمة شيء ما اختلّ فانحرف عن الطريق الصحيح منذ الانتصار العسكري قبل خمس سنوات في العام ١٩٦٧ . إذ بحلول ١٩٧٢ كانت القدس قد أصبحت تحت السيطرة

الإسرائيلية الكاملة . ولكن بالنسبة لساير كانت معاملة إسرائيل لسكان المدينة العرب استعادة لمأساة البشر الأخلاقية . والحلم كما بات يراه ، قد تلوّث :

«فالآن صار المظلومون ظالمين . العرب يُبعدون . العرب يُسجنون دون توجيه تهمة إليهم ، العرب يُحرمون من أن يرثوا أراضيهم وبيوتهم ، ولا يُسمح لأقربائهم بأن يقيموا في القدس ، وليس لهم صوت ولا هناء في المدينة التي هي في نهاية الأمر ، عاصمة عبادتهم الدينية أيضاً !» .

وتطرق ساير إلى العواقب الأخلاقية لضمّ إسرائيل مدينة القدس إلى أراضيها ، فاستشهد بالدكتور إسرائيل شاحاك ـ اليهودي الذي نجا من معسكر الاعتقال النازي في بيلسن والذي يعمل الآن أستاذاً في الجامعة العبرية ويعارض السياسية الإسرائيلية . إذ وصف الضم بأنه «عمل لا أخلاقي ومُجحف» ودعا إلى الاعتراف «بأن الوضع الحالي ، الذي تضطهد فيه طائفة طائفة أخرى ، سوف يُفسدنا جميعاً ، ويُفسدنا نحن اليهود قبل سوانا» .

وأوضح ساير أن معاملة إسرائيل للعرب تعكس «ذلك الخلل المميت في قلب الانسان الذي يخفق أبداً ، عند مناجاة الله ، ليتحول في اللحظة التالية إلى تزوير إرادته لتطابق إرادتنا» .

ولم يكن ساير رجل الدين الوحيد في واشنطن الذي انتقد إسرائيل في ذلك اليوم[٣٧] . فالدكتور إدوارد إيلسون ، من الكنيسة الأسقفية الوطنية وقسّيس مجلس الشيوخ الأميركي ، قرَّع «المسيحيين الذين يبررون أعمال إسرائيل في القدس على أساس أنها تحقيق للنبوءة» . ودعا المطران بابكين ، مطران الأرمن الأرثوذكس في واشنطن ، إسرائيل إلى الاعتراف بأن «القدس هي لجميع الناس» .

ولكن بالنظر إلى شهرة ساير ومكانته البارزة في الأوساط الدينية الأميركية ، فقد وقع عليه الاختيار لتحمّل العبء الأكبر من الانتقاد . وأبلغ الحاخام جوشوا و . هابرمان من المجمع العبري في واشنطن ، لساير أن الخطبة «أزعجت الحكومة الإسرائيلية إلى حد أنها دعت مجلس الوزراء إلى عقد جلسة حول هذا الموضوع لترى ماذا يمكن أن تفعل بهذا الكاهن الذي كان دائماً صديقاً لليهود ولكنه ضلّ كثيراً» . ولم يتأخر الجواب ، إذ أصدر زعيمان من أركان مجلس الطائفة اليهودية في واشنطن بياناً نددا فيه بالمواعظ الثلاث الآنفة الذكر ، مع التركيز على موعظة ساير . فقد قال الدكتور هارفي هـ . أمرمان والدكتور إيزاك فرانك إن اليهود والنصارى والمسلمين «يختلطون معاً بحريّة في المدينة الموحدة ويعيشون ويقومون بأعمالهم بسلام» . ووصفا موعظة ساير بأنها «افتراء صارخ» .

وقد وصفت صحيفة الواشنطن بوست موعظة ساير بأنها «تنديد مسرف بسياسة إسرائيل الراهنة في القدس»[٣٨] . واعترض محررو الواشنطن بوست على التشبيه الذي ساقه ساير في موعظته حين قال «حتى وفيما هم (الإسرائيليون) يحمدون ربهم على ابتسام الحظ لهم ، يبدأون في اللحظة ذاتها تقريباً بقتله» . فقد اعتبروا هذا القول ، «قريباً إلى حد مؤلم من قول قديم جداً ومألوف جداً ، يعبّر عن أسوأ أنواع التعصّب» .

وقالت رسالة حانقة إلى محرر الواشنطن بوست عن موعظة ساير انها «قمامة مجانبة للحقيقة» :

«إن هذا الكاهن يصوّر جيداً الموقف الليبرالي المعهود للأغيار الذين تنفطر قلوبهم على اليهود ـ سوف نواسيكم ما دمتم تعتمدون في بقائكم على رضانا ، ونبكي عليكم عندما تُذبحون كل بضع سنوات ، على أيدي إخواننا في الدين ـ لكن بالله عليكم ، إياكم

والشروع بالانتصار والإمساك بزمام قدركم ! أقول لهم ، فليذهبوا إلى الجحيم»[٣٩] .

وقد ظهر عدد من الرسائل المماثلة في صحف واشنطن في الأسابيع التي تلت أحد السُّعف ، غير أن قليلين هم الذين تحدّوا النقطة الرئيسية التي ركز عليها ساير ، وهي أن سياسة إسرائيل لا تمنح معاملة متساوية للعرب واليهود في القدس . والواقع أن حقيقة الوضع في القدس أمر يسهل نسبياً دحضه أو إثباته عن طريق التحقيق . ولكن منتقدي ساير قصروا حملتهم ، كما فعل محررو الواشنطن بوست ، على لهجة الموعظة وافتقارها إلى «الاعتدال» . وقد تعرض ساير لانتقادات على نطاق واسع ، لا لأنه كان مخطئاً ، بل لأنه انتقد بصراحة سياسات إسرائيل المجحفة . فكان في أعين بعض منتقديه «معاد للسامية» . ورغم سجلّه الطويل في النشاطات الإنسانية ، فقد حاول أنصار إسرائيل التشكيك به شخصياً ، لأنهم لم يستطيعوا التشكيك بحججه . واتهم الكاتب أرنست فولكمان ساير بإظهار «ميل نحو العرب من غير رويّة ، فأضاع بذلك سنين عديدة من العمل الدؤوب في سبيل تحسين العلاقات بين المسيحيين واليهود»[٤٠] .

وفي السياق نفسه ، كتب ديفيد أ . كلارك من مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية مدافعاً عن ساير يقول : «إنني أنظر بالفعل بعين الريبة إلى الردود العاطفية التي تعقب أي تساؤل عن صحة السلوك الإسرائيلي»[٤١] . وشبّه هذا الاسترسال مع العاطفة برد الفعل الأولي ضد الرواد الذين تحدوا المفاهيم الراسخة للتفوق العنصري . وأشار كلارك إلى سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط فأعرب عن الامتنان «لأن شخصاً ذا استقامة فكرية مثل ساير ، أعطى رأياً مختلفاً ، حتى لا تكون نظرتنا ذات بُعد واحد» .

غير أن المسيحيين المتنفّذين انقسموا في رد فعلهم على الموعظة .

فبعضهم شارك ساير استهجانه القلق لسياسة إسرائيل في المدينة المقدسة ، فيما استمر آخرون باستحضار شبح مناهضة السامية .

فقد اعترض القس كارل ماكانتاير ، وهو بروتستانتي أصولي ، على موعظة ساير في رسالة نشرتها له الواشنطن ستار . وقد سبق أن تصادم ماكانتاير وساير عندما حاول ماكانتاير أن يعطل مهرجاناً خطابياً ضد الحرب الفيتنامية في كاتدرائية واشنطن ، فتدخل ساير شخصياً وأخرجه من بين الحضور .

وقال ماكانتاير في رسالته : «إن اللبراليين الذين يمثلهم العميد قد حادوا منذ زمن طويل عن وجهة النظر المسيحية التاريخية تجاه إسرائيل والقدس» . ووصف حرب ١٩٦٧ بأنها «مثل رائع على كيفية التعامل مع المعتدين والقوى التي تساندها الشيوعية» . واستشهد بما ورد في الكتاب المقدس ليبرر تملّك إسرائيل للأراضي التي احتلتها فقال :

«على مَن يؤمن منّا بأن الكتاب المقدّس هو كلمة الله أن يهّب الآن لمساعدة جيراننا اليهود . فما أعطاهم الله يحق لهم امتلاكه ، ولا يجوز أن يقايضوا على الأرض التي فازوا بها» .

وانضم بعض كهنة الكنائس الرئيسية إلى الأصوليين في احتجاجهم على موعظة أحد السعف . وأصدر زعيمان من أركان مجلس كنائس واشنطن الكبرى بياناً عاماً أعربا فيه عن «الأسى والارتباك لأن أناساً من ذوي النيات الحسنة اختاروا بداية هذا الأسبوع المبارك عند المسيحيين واليهود للإدلاء بتصريحات لا مفرّ من أن تُفسَّر على أنها معادية لليهودية»[٤٣] .

واشترك كاهنان كاثوليكيان ـ أحدهما موظف في أمانة سر لجنة العلاقات الكاثوليكية ـ اليهودية ، والثاني مدير مؤتمر الولايات المتحدة الكاثوليكي ـ في محاولة لتشويه سمعة ساير . فقد تساءلا في البداية ، عما إذا كان من الأصول أن يستشهد ساير بكلام المنشق إسرائيل شاهاك ليثبت اتهامه إسرائيل بممارسة

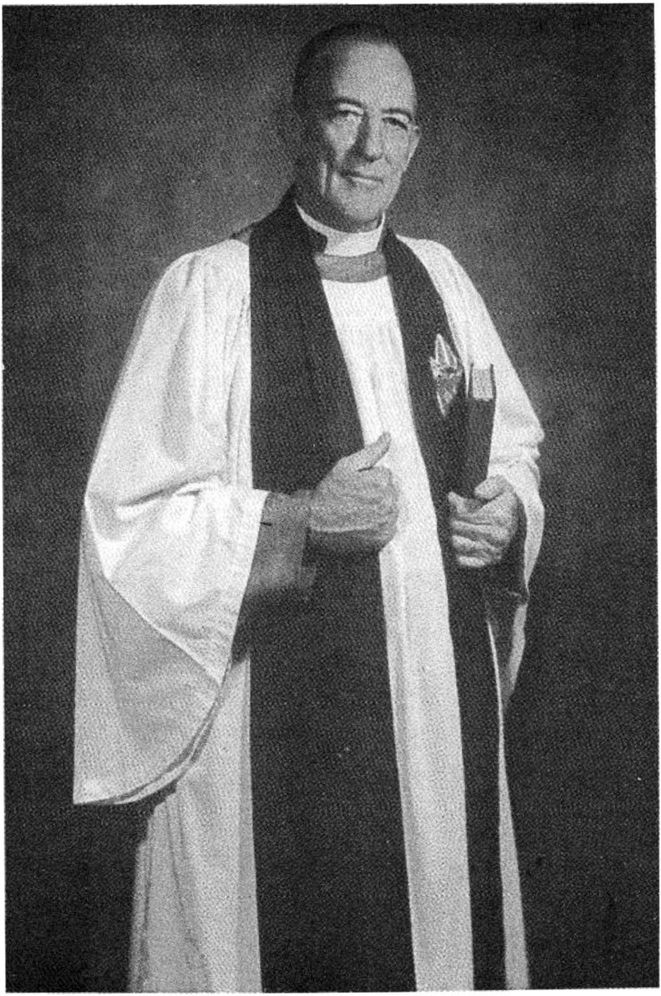

سـاير

الظلم في القدس ، وقالا : «أفلا يشبه هذا الخدعة اللاسامية القديمة في الاستشهاد بفقرات من أقوال الأنبياء العبريين لتوبيخ اليهود؟»[٤٤] . ولكن الأهم كان تأكيدهما أنهما «لم يجدا أي دليل على الاضطهاد الإسرائيلي» في رحلتهما الأخيرة إلى القدس .

ومع هذا ، تضمّنت مقالة في مجلة «كريستشانيتي توداي» رد فعل مخالف تماماً لرد فعل رئيسَيْ تحرير مجلة يوناتيد تشرش أويزرفر ، وهي المجلة الرسمية لكنيسة كندا المتحدة . فقد امتدح القس أ . س . فوريست العميد ساير «لجرأته وسعة علمه وتبصره في التكلم الملهم عن وضع هو الأكثر إثارة للقلق في عالمنا اليوم» . وبعد الإشارة إلى تقارير الأمم المتحدة عن القدس ، تابع يقول إن اتهامات ساير «هي مسائل معروفة جيداً من الذين درسوا الموضوع أو قاموا برحلات كافية في أرجاء الشرق الأوسط»[٤٥] .

ورفع المربي اليسوعي جوزف ج . ريان من جامعة جورجتاون صوته مؤيداً ساير[٤٦] . وقال إنه يتكلم عملاً بنصيحة البابا بولس السادس الذي قال : «إذا كنت تريد السلام ، فاعمل من أجل العدالة» . وأورد الأب ريان تصريحات للبابا وغيره من الزعماء الكاثوليك في عدد من بلدان الشرق الأوسط يعربون فيها عن القلق إزاء الإجراءات الإسرائيلية في القدس وبؤس اللاجئين الفلسطينيين . وأشار إلى أن الاضطهاد الإسرائيلي للمسيحيين والمسلمين في القدس موثق في منشورات الرابطة الإسرائيلية لحقوق الإنسان والأمم المتحدة . وقال : «إن الأدلة لا تعوزنا . ولئن كانت إثارة الناس لهذه الحالات من الاضطهاد مروّعة ، فان الواقع أشد ترويعاً» .

وخصص الأب ريان أقسى كلامه لانتقاد المسيحيين الذين يؤيدون السياسات الإسرائيلية تأييداً أعمى . قال :

«علاوة على ذلك ، هناك قلة من الكاثوليك والبروتستانت تروّج

للتلميح القائل إن مناهضة الصهيونية (أي انتقاد إسرائيل) هي مناهضة للسامية . ويذهب هؤلاء في حرصهم الشديد على إزالة العنصرية إلى حدود التطرّف . فهذا التلميح الذي يتوخى الدس ، والذي يحاولون نشره ، على نطاق واسع يعيق تطوّر العلاقات السليمة بين المسيحيين واليهود ، ويمنع النقاش الحرّ والمفتوح للخلافات الأساسية ، الذي يمثل للأميركيين ، بصفتهم مواطنين منتمين إلى هذا البلد ، وإلى الأسرة العالمية ، ضرورة أساسية في البحث عن العدالة والسلام» .

أما العميد ساير فبقي بعيداً عن العاصفة التي أثارها في ذلك الأحد . والإجراء العلني الوحيد الذي اتخذه في هذا الصدد هو تصريحه عبر مساعد له بأنه لن يتراجع عن أقواله . وبعد سنوات أقر بأن موعظته يوم الأحد عام ١٩٧٢ كانت أول انتقاد مباشر يوجّهه لإسرائيل ، مع أنه ألقى قبلها عدداً من المواعظ تحدث فيها عن محنة اللاجئين الفلسطينين . ويقول : «كنت أعلم طبعاً انها ستُحدث ضجة كبيرة ، ولكن لو وضعتها بأسلوب ألطف ، كما كنت أفعل في السابق ، لما كان لها تأثير على الإطلاق . فما عساكم فاعلين»[٤٧]؟

وقبل هذه الموعظة المثيرة للجدل ، كان ساير يتمتع بمكانة رفيعة عند الطائفة اليهودية الأميركية . ففيما مضى ، أقامت أبرشية يهودية محلية صلواتها في الكاتدرائية بدعوة منه ، إلى حين إتمام بناء كنيسهم . وقد احترمه اليهود لأعماله كرئيس للجنة الأميركية للاجئين ، إذ سعى لإعادة توطين اليهود النازحين من الأردن وسوريا ولبنان . وعندما كان رئيساً للكنيسة الأسقفية في كليفلاند عقب الحرب العالمية الثانية عُيِّن رئيساً للجنة الأبرشية لإسكان اللاجئين من أوروبا الشرقية وبينهم كثرة من اليهود .

وكان للموعظة ذيولها الشخصية ، فقد تعرض ساير وأسرته لحملة «ترويع مباشرة ومزعجة جداً» عن طريق الرسائل والمكالمات الهاتفية . وحدث عدة

مرات عندما كان أبناؤه يردون على هذه المكالمات أن صاح المتكلم فيهم وأسمعهم ألفاظاً بذيئة . وكثيراً ما رنّ الهاتف عند منتصف الليل ، وكان الطالب يقطع الخط حالما يرفع أحد أفراد أسرة ساير السماعة للإجابة . ويقول ساير : «حتى إنني كنت إذا خرجت يعترض سبيلي أحدهم يهينني بصوت عال» . واستمرت هذه المضايقات حوالى ستة أشهر «إلى درجة أنّهم هددوا بقتلي على الهاتف ، فاضطررت إلى وضع حرس الكاتدرائية حول منزلي لبعض الوقت» .

وقد توترت مرة أخرى الوشائج الروحية المسكونية بين ساير وحاخامي الطائفة اليهودية بعد مرور ستة أشهر على الموعظة . فعندما قتل الرياضيون الإسرائيليون الأحد عشر أثناء دورة الألعاب الأولمبية في ميونيخ عام ١٩٧٢ ، بينما كانوا أسرى في أيدي فدائيي منظمة «أيلول الأسود» ، شارك ساير في الإستنكار العالمي لهذا العمل . وسارع مع الحاخامين وغيرهم من الوجهاء اليهود في واشنطن إلى الإعداد لإقامة قداس عن أرواحهم في كاتدرائيته .

وبعد ثلاثة أيام من تلك المأساة أغارت الطائرات الحربية الإسرائيلية على مخيمات للاجئين الفلسطينيين في لبنان وقتلت ٤٠ شخصاً . عندئذ أبلغ ساير الحاخامين بعزمه «على جعل القداس صلاة ليس فقط لراحة نفس ضحايا جريمة القتل العربية» بل وللضحايا الفلسطينيين أيضاً[٤٨] .

وبمواجهة هذا التصميم ، رفض الحاخامون المشاركة . ولكن كان بين الخمسمئة شخص الذين حضروا القداس الموسع عدد من اليهود ، سمعوا العميد ساير يصف الفدائيين العرب بـ«المضللين البائسين» ضحايا «كل المرارة التي أحاطت بحياتهم منذ ولادتهم ، المرارة الناجمة عن القضايا التي تركها الضمير الدولي المتحجّر من غير حل»[٤٩] .

وندد ساير بقاعدة الثأر الإسرائيلية «العين بالعين والسن بالسن ، التي هي

علّة هذا العنف ، الذي أشعر بالأسى إذ أتصوّر أن حكومة إسرائيل ، بممارسته ، قد ضحّت بالمكانة الأخلاقية للبراءة المثلومة» . وأثار العميد ساير في خطبته النظرة التاريخية والإنسانية الأوسع التي ميّزت موعظته يوم أحد السُعُف ، بعبارات جديرة بأن تُقال وتُكرر ، في حق كل ضحية من ضحايا العنف في الشرق الأوسط . قال :

«أرى أن ضحية العنف التي نرثيها اليوم ليست هي ذلك اليهودي الذي سقط في الماضي على تربة ألمانيا الملطخة بالدم ، ولا هي ذلك العربي أسير تراث عنف مماثل . فالضحية هي نحن جميعاً ، إنها الجنس البشري بأسره على هذه الأرض»(٥٠) .

ورغم هذه الكلمات ، عومل ساير كما لو كان مبشراً بالتطرف . ولم يعد لعمله الكهنوتي ذلك البريق الذي كان له قبل كلامه الصريح عن الشرق الأوسط . وعندما اختار ساير ما يشبه التقاعد ، استقّر في «مارتازفاينيارد» ، حيث عمل قسيساً في المستشفى المحلي ، بدون أن يتولّى أياً من المسؤوليات الكنسية العادية . وذات يوم في العام ١٩٨٣ ، أخرتّه عن مشروعه الصباحي للتنقيب عن سمك البطليموس ، من أجل أن أسأله ما إذا كانت رسالته المثيرة للجدل ، التي تضمّنتها موعظة يوم أحد السُعُف ، قد أثرّت على عمله الكهنوتي ، فأجابني بدون تردد ، وبما عهدته فيه من قوة في الصوت والروح : «أجل ، بكل تأكيد . وكنت أعرف أنها ستؤثر . فالتكلم بجرأة غير مستحبّ . لا أحب أن أتحرّز بشأن الأمر لأن أحداً لا يعرف ما كان سيحدث . لكنني أعتقد أنني أصبحت منذ ذلك الحين شخصاً خطراً لا يصحّ النظر في ترقيته إلى مطران أو أي منصب آخر» .

«أحسست بأن عليّ أن أفعل شيئاً»

لم يشهد المجتمع الديني الأميركي سوى شخصيات قليلة من طراز

فرانسيس ساير ، عندها الاستعداد للكلام بصراحة وبقوة من أجل السلام لجميع شعوب الشرق الأوسط . وكان ساير يوم موعظته في أحد السُّعف في العام ١٩٧٢ ، واحداً من أبرز الناطقين باسم المسيحية الأميركية . فهو رجل قوي ومفكّر موهوب يعرف كيف يمارس سلطة منبر كاتدرائية واشنطن المهيب . وعلى الرغم من الثمن الذي دفعه ساير لقاء موقفه الجريء ، برزت أصوات شابّة أكثر ، تعبّر عن عزم وعمق مماثل .

برز القس دون واغنر ، المشيخي من شيكاغو ، بسرعة في مقدمة رجال الدين الذين يسعون وراء توعية الجمهور بالحقائق في الشرق الأوسط ، ومجابهة الانحياز الديني الذي يحول في الغالب دون إدراك هذه الحقائق . لكن تجاربه جعلته يتعرّف شخصياً على الترويع الذي تجرّه مثل هذه المساعي .

كان أول عهده بالنقاش العلني حول الشرق الأوسط عندما كان راعياً مساعداً لكنيسة مشيخية كبيرة في إيفانستون بإلينوي . وكان حينذاك ، على حد قوله «موال جداً لإسرائيل» . وفي أعقاب أزمة النفط الأولى عام ١٩٧٤ ، ساهم هذا الراعي الشاب في تنظيم سلسلة من المحاضرات ، يتعاقب فيها المتكلمون أصحاب وجهات النظر المؤيدة لإسرائيل ، وأصحاب وجهات النظر المؤيدة للعرب . وشعر واغنر بأن هذه المحاضرات ستساعد الرعية على فهم أفضل لهذا الحدث غير المسبوق . وقد ذهل واغنر تماماً عندما وجد نفسه ، وقد قطعت سلسلة المحاضرات شوطاً لا بأس به ، عُرضةً للضغط لوقف المحاضرات . وانهالت عليه المكالمات الهاتفية من مجهولين يهددون بالاعتصام خارج الكنيسة ومنع الناس من دخولها للاستماع إلى المحاضرات ، كما توعّدوه بعمليات انتقام أشد ، لم يحددوها ، إذا استمرت السلسلة .

لم يتوقف القس واغنر . إلا أنه حدث في النهاية ما شوّه السلسلة . إذ

رفض عضوان يهوديان المشاركة في المناظرة الختامية ، وأعلنا قبل موعد المناظرة بنصف ساعة أن وجود أستاذ جامعي عربي في الهيئة يجعل المناسبة «معادية للسامية» ، ولذلك فإنهما يرفضان تشريفها بحضورهما . وقد ألمحا أن واغنر قد خدعهما بشأن المشاركين وطبيعة المناظرة ، علماً بأن موضوع النقاش وأسماء المتناظرين كانت قد أعلنت مسبقاً .

وشكّ واغنر بأن الحاخامين ضغطوا على هذين الرجلين لترك المؤتمر . ومما أكد هذا الشك فيما بعد علمه أن العديد من المكالمات الهاتفية السابقة جاءته من أبناء الجالية اليهودية المحلية . بل إن أحد المتكلمين بالهاتف قال له صراحة : «أنا يهودي ، وهذا النوع من النشاط معاد للسامية ، وأن يقوم به مسيحي شيء غير معقول» . وهنا تفتحت عينا واغنر ، فاكتشفت ، كما اكتشف غيره من الذين تجرأوا على التكلم بصراحة وذاقوا مثل ما ذاقه هو ، أن ليس من الضروري أن ينتقد المرء الشعب اليهودي أو دولة إسرائيل ليوصم بمعادة السامية ، بل يكفي لإثارة هذه التهمة طرح أسئلة عن الشرق الأوسط ، والافتراض بأن الأجوبة قد لا تكون كلها واضحة جلية .

سافر واغنر إلى الشرق الأوسط للمرة الأولى عام ١٩٧٧ على حسابه الخاص ولكن برفقة مندوبين عن حملة حقوق الإنسان الفلسطيني ، وهي منظمة تُعنى بحماية حقوق الفلسطينيين . وبعد أن أمضى بعض الوقت مع اللاجئين وغيرهم من السكان في بيروت والضفة الغربية والقدس ، شعر واغنر بأن عطفه القديم على اللاجئين الفلسطينيين المشتتين يتحوّل إلى دافع شخصي قوي . وقال مؤخراً : «لقد أحسست أنّ عليّ أن أفعل شيئاً» .

«قسيس اللاجئين»

ولما عاد إلى الولايات المتحدة ، علم مدى الصعوبة في «عمل شيء ما» .

وقبل أن يغادر إلى الشرق الأوسط بقليل كان قد أتم الترتيبات لمحاضرة يلقيها في الكنيسة الدكتور إسرائيل شاحاك المعروف بانتقاده سياسة الحكومة . وعند عودته من الشرق الأوسط ، وجد واغنر أن كبير القساوسة في كنيسته قد أذعن لضغط الحاخامين المحلّيين وألغى محاضرة شاهاك من غير أن يعلمه أو يعلم شاهاك . وأوضح كبير القساوسة أن الحاخامين المحلّيين أقنعوه بأنه «من الأفضل لمصلحة العلاقات بين الكنيسة واليهود إلغاء حضور مثل هذا المنتقد المعروف للسياسة الإسرائيلية» .

وما كان لهذا كلّه أن يردع واغنر ، بل إنه ازداد حماسة للكلام عن محنة الفلسطينيين ، وراح يخصص أدعية صباح الأحد للاجئين ، ويشجع المزيد من النشاطات التعليمية ، وأخذ يدعو مسيحيين فلسطينيين ليخطبوا من على منبره . ولم تؤد نشاطاته هذه إلى استمرار الانتقادات العلنية له فحسب ، بل أدت أيضاً إلى ظهور مشاكل ضمن هيئة موظفي كنيسته . وكان يحلو لأحد معاونيه أن يلقبه بـ«قسيس منظمة التحرير الفلسطينية» . وزاد الاحتكاك بين الموظفين بينما كان واغنر يمضي في التخطيط لمؤتمر لاغرانج الأول الذي عُقد في مدينة لاغرانج بإلينوي في ربيع ١٩٧٩ .

وكان هدف هذا المؤتمر ، كهدف مؤتمر لاغرانج الثاني الذي عُقد في أيار (مايو) ١٩٨١ ، أن يزداد زعماء الكنائس الأميركية وأتباعها معرفة بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين . وحضر المؤتمرَيْن جَمْعٌ غفير من المسيحيين بينهم الإنجيلي والبروتستانتي والكاثوليكي والأرثوذكسي . ورعت المؤتمر الأول حملة حقوْق الإنسان الفلسطيني بالاشتراك مع فريق الشرق الأوسط لكنيسة شيكاغو المشيخية . ورعت المؤتمر الثاني حملة حقوق الإنسان الفلسطيني وجمعيتا السلام المسيحيتان ـ باكس كريست وسوجورنرز . وتتلخص غاية هذين المؤتمرين في موضع لاغرانج الثاني وهو : «نحو أُسُس توارتية لسلام عادل في الأرض المقدسة» .

وبعد سلسلة من المحاضرات والمناقشات خرج كل من المؤتمرَيْن ببيان ، وأصبح هذان البيانان موضع نقاش في الأوساط الدينية الأميركية . وكلاهما يُشدّد على الأخوّة الإنسانية بين العرب واليهود والمسيحيين ، وحث الكنائس الأميركية على إظهار نشاط أكبر في نشر المعلومات وتشجيع التفاهم والسلام . وطلب من الكنائس على وجه التحديد أن «تشجّع الحوار مع المسيحيين الآخرين ومع اليهود وغيرهم حول أولويات السلام في الأرض المقدسة» . وأن «تثقف أبناءها وتطلعهم على الجذور التاريخية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني» .

وأقدم المشتركون في مؤتمري لاغرانج الأول والثاني على خطوة مهمة في التعاون المسكوني من أجل فهم عام أفضل للشرق الأوسط . ولكن من سوء الطالع أن خصوم التعاون والتفاهم كانوا حاضرين أيضاً .

وقبل انعقاد لاغرانج الأول ، تعرضت كنيسة شيكاغو المشيخية للضغط من جانب الفرع المحلي لرابطة مكافحة الافتراء بزعامة معاون مديره الحاخام يشيئل أكشتاين ، لسحب الرعاية المشيخية للمؤتمر . فكانت هناك مكالمات هاتفية ، وحملة كتابة رسائل واسعة ، وأخيراً اجتماعات بين زعماء اليهود وعدد من رجالات الكنيسة .

وقف رجالات الكنيسة المتقدمون في السن إلى جانب واغنر ، غير أن الجالية اليهودية كانت سريعة في إصدار حكمها على المؤتمر . وفي اليوم الذي سبق انعقاده وزعت رابطة مكافحة الافتراء على الصحف بياناً تشجب فيه «تحيّز المؤتمر ضد السامية» .

ولم تقف الجهود المبذولة للتشهير بالمؤتمر عند هذا الحد . فقد كان في لائحة المحاضرين القس جون بولاكوفسكي ، وهو معروف بكتاباته عن محرقة اليهود الجماعية وبأنه صهيوني نشيط . وفي صباح يوم انعقاد المؤتمر بعث

بولاكوفسكي بكتاب بالبريد المسجّل إلى واغنر يعلمه فيه بانسحابه من المؤتمر . ومع أنه كان على معرفة تامة بطبيعة المؤتمر وبشخصية الخطباء الآخرين ، فإنه ندد بالمؤتمر باعتباره منحازاً ظلماً ضد وجهة النظر الإسرائيلية[٥١] . ولقد حقق هو بنفسه هذا التكهّن ، لأن قراره بحرمان المؤتمر من وجهة نظره ، حرم وجهة النظر الصهيونية من أن تكون ممثلة تمثيلاً متكافئاً في لاغرانج الأول .

وتكررت الألاعيب ذاتها في لاغرانج الثاني . فقد وافق الحاخام أرنولد كايمان على التحدث عن موضوع «رجال الدين يتحدثون من زاوية تصوّراتهم» . ومن أسباب دعوته للمشاركة في المؤتمر صداقته الوطيدة بأيوب تلحمي ، المساهم في تنظيم المؤتمر . وكان تلحمي قد بحث في تفاصيل المؤتمر المقترح مع الحاخام كايمان ، بل وزوّده بمسوّدة عن منشور الدعاية للمؤتمر . وكان الحاخام طبعاً على علم بالمؤتمر الأول . وفي يوم انعقاد لاغرانج الثاني بالذات بعث الحاخام بكتاب مع رسول خاص إلى واغنر وتلحمي وغيرهما يعلن فيه انسحابه من المؤتمر[٥٢] ، ويندد بتلحمي وغيره من منظمي المؤتمر لأنهم «ضللوه وخدعوه» . وأحس تلحمي أن الكتاب موجّه أصلاً إلى مجلس إدارة رعية كايمان ، ذلك أن الكتاب موجّه أيضاً إلى رئيس المجلس ، ولأن الاتهامات الواردة فيه غير معقولة .

ومهما تكن الأسباب ، فقد تجاوز كايمان رفض التحدث والتنديد بالمؤتمر . إذ وزع نسخاً من كتابه على الصحفيين ليعلم الجمهور بانسحاب مؤيد للصهيونية قبل أن يصدر المؤتمر بيانه .

وبدا لواغنر أن انسحاب بولاكوفسكي وكايمان في اللحظة الأخيرة وبعد فوات الأوان على إيجاد مَن يحلّ محلّهما من مؤيدي إسرائيل ، يعني أن هذين الرجلين المناصرين لإسرائيل لم يكن همّهما عرض وجهات نظرهما في جو

من النقاش الحر المفتوح ، بقدر ما كان التنديد بوجهات النظر المعارضة . وجاء هذا الانسحاب دعماً لاتهامات رابطة مكافحة الافتراء اللاحقة بأن مؤتمري لاغرانج «مناهضان لإسرائيل» أو «مؤيدان لمنظمة التحرير الفلسطينية» ، وذلك على الرغم من التوازن في البيانين اللذين صدرا عن المؤتمر . إلا أن الحدث المكدر الذي رافق المؤتمرين الأول والثاني لم يكن محاولات تشويه سمعتهما ، بل الاتهامات الكاذبة الموجهة ضد أحد المشاركين ، ضد الأخت مريم وارد ، الراهبة الكاثوليكية وأستاذة العلوم الإنسانية في كلية ترينيتي بفرمونت ، ذات السجلّ الطويل من الاهتمام الإنساني باللاجئين الفلسطينيين . وقد قالت إن دورها في لاغرانج الثاني كان متواضعاً : «كنت أشك في ما إذا كان بالإمكان تبرير نفقات سفري» . والجدير بالذكر أن الأخت مريم سبق أن أدارت إحدى المناقشات ونالت مكافأة على جهودها الإنسانية . وكانت تعرف من التجربة ، شأنها في ذلك شأن واغنر ، الثمن الذي يدفعه من يتكلم علناً في القضايا الفلسطينية . وجرَّ نشاطها عليها هي الأخرى سيلاً من رسائل الكراهية والتجريح الشخصي . ولكنها لم تكن مستعدة للتعريض الذي لحق بها نتيجة اشتراكها في المؤتمر(٥٣) .

وشنّت عليها صحيفة جويش ويك ـ أميركان أكزمنر ، وهي من أبرز الصحف اليهودية في مدينة نيويورك ، حملة شخصية . فقد نشرت في ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٨١ على نطاق واسع مشروعاً يقال أن الأخت مريم طرحته في المؤتمر لتعطيل السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة . وزعمت الصحيفة أن الأخت مريم طلبت «من الكنائس تمويل مشروع له هيئته العاملة في الولايات المتحدة وعاملون ميدانيون في إسرائيل والضفة الغربية للتجسس على الإسرائيليين»(٥٤) . وذكر عن لسانها : «عندما يكتشف الإسرائيليون حقيقة ما يجري ويطردون العالم الميداني سوف يكون لديهم (ويفترض أنهم الأخت مريم والمتعاونون معها) عنصر جاهز للحلول محلّه» . ومضت الصحيفة

تقول : «قُبل هذا الاقتراح بلا اعتراض ، وجرى البحث في وسائل تمويله من جانب الكنائس» .

كان هذا التقرير محض اختلاق . فلم يتقدم أحد في مؤتمر لاغرانج بمشروع كهذا ، وأقلّهم الأخت مريم التي صُعقت عندما أخبرها واغنر بالهاتف من شيكاغو بالمزاعم المنشورة . وهذه الراهبة التي تتفادى دائماً الإعلان عن نشاطاتها الإنسانية ، شعرت بالرعب وبأنها وحيدة أمام هيئة الهجوم الذي استفردها . وتذكر الآن : «ألمّ بي المرض مدة أيام ، ولم يكن بوسعي حتى بحث الموضوع مع آخرين في وسطي الديني»[٥٥] .

وفكّرت الأخت مريم : هل تردّ؟ وكيف؟ وأخيراً قررت استشارة عالم توراتي بارز كان يحلّ ضيفاً محاضراً على كلية ترينيتي في ذلك الحين ، فنصحها بمراجعة محام حول إمكان إقامة دعوى قضائية . وقد تعاطف المحامي معها ووعد بأن يتخذ على الأقل الإجراءات القضائية التمهيدية من غير مقابل . ولما لم تردّ الصحيفة على رسائل المحامي المتعددة ، اتصل العالم التوراتي شخصياً بالمحرر بالهاتف . وكان العالم نفسه شخصية بارزة من الشخصيات اليهودية في نيويورك . وتعتقد الأخت مريم أن هذا الاتصال هو الذي حمل المحرر على التحرك .

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ ، أي بعد مرور أكثر من ستة أشهر على نشر الاتهامات الأصلية نُشر تراجع عنها في الصحيفة ذاتها[٥٦] . واعترف المحررون بأنه «بعد التدقيق اتضح لنا أن لا أساس للأقوال المنسوبة إلى الأخت مريم» . ووأضحوا أن القصة التي نشروها تلقوها أصلاً من «وكالة أنباء» ، ولم تكن «استطلاعاً من أحد محرريها» . وأضافوا يقولون : «يسرنا أن نسحب أية إساءة لحقت بالأخت مريم» .

ومع ذلك ، اكتشفت مريم وارد أن نشر الاعتذار لا يمكن أن يمحو التهمة

الأصلية من أذهان جميع القراء . وفي وقت لاحق من العام نفسه ، كانت طبيبة يهودية تزور بيرلينغتون كجزء من برنامج في كلية ترينيتي ، عندما دار حديث بينها وبين راهبة من رهبنة الأخت مريم ، ورد خلاله اسم العالم التوراتي ، الذي تدخل في قضية مريم وارد . فذكرت الراهبة أنه زار كلية ترينيتي بدعوة من الأخت مريم . فما كان من الطبيبة التي تذكرت الاسم من المقالة الأصلية في أسبوعية «جويش ويك» إلا أن راحت تردد بغضب الاتهامات التي أُطلقت ضد مريم وارد ، لأنها لم تكن قد اطلعت عل بيان التراجع عنها . وسرعان ما أُبلغت الزائرة زيف تلك الاتهامات . وقد روت الأخت مريم هذه الواقعة كمثال يؤكد على قناعتها بأن الضرر الذي لحق بسمعتها لا يمكن إزالته . قالت : «ما يحدث بالأصل هو الذي يؤذي . ولا أود أن يحصل مثل هذا الأمر مع أي شخص آخر»(٥٧) .

«سينزل علينا غضب الله»

مع بداية الانتفاضة في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ ، أصبحت العلاقة الواهية بين اليهود الصهيونيين والمسيحيين الإنجيليين محددة بوضوح أكثر . فما إن بلغت أخبار الوحشية الإسرائيلية إلى الأميركيين ، حتى انقسم المجتمع المسيحي إلى قسمين رئيسيين : أولئك الذين يُلزمهم إيمانهم بالعمل من أجل الفلسطينيين الذين يعانون نير الاحتلال الإسرائيلي ، وأولئك الذين يسعون وراء تحقيق النبوءة الإلهية ـ أن تصبح القدس مدينة يهودية وأن يُعاد بناء الهيكل . وبغضّ النظر عن المواقف التي اتُخذت ، تصدّرت المسألة الإسرائيلية ـ الفلسطينية الجدل في أميركا المسيحية .

وقال ستيفن سويكر ، رئيس تحرير «هيرالد صهيون» ، وهي مجلة الرأي المسيحي ، «لا أعتقد أن هناك شيئاً قد أثرّ [على المجتمعات المسيحية] منذ فيتنام ونظام الفصل العنصري ، مثلما تؤثر عليها الانتفاضة . إن وقعها يُصيب

في الصميم ، عندما تشاهد . . . . . كنيسة القيامة تحت الحصار ونيران القناصة تضيء المكان الذي وُلد فيه يسوع»[٥٨] .

وعلى الرغم من الخطر الذي تمثله قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأماكن المقدسة المسيحية ، بقي قادة اليمين المسيحي على تأييدهم القوي لإسرائيل . ونجد اليوم «رابطة مكافحة الافتراء» اليهودية ، تنشر في الصحف التي تُوزَّع على نطاق البلاد ، مقالات إعلانية يكتبها أحد هؤلاء ، ويدعى رالف ريد ، وهو مدير سابق للائتلاف المسيحي ، يرأس فرع الحزب الجمهوري في ولاية جورجيا ، وكان في الماضي هدفاً لانتقاد الرابطة بسبب ما اعتُبر افتقاراً إلى التسامح[٥٩] .

وهناك مجموعات يهودية أخرى ترحب أيضاً بالتأييد المسيحي ، من بينها جماعة «نحو التقليد» التي يرأسها أحد الحاخامين ، وتُشجع اليهود الأميركيين على الاعتراف بـ «أفضل أصدقاء إسرائيل» ـ اليمين المسيحي . وكان أبلغ تفسير لهذا التوجه ما ورد على لسان جودي هيلمان المسؤولة عن مجلس علاقات الطائفة التابع للجنة اليهودية في مدينة كانساس ، إذ قالت : «أعتقد أن هذا ما يسمّونه البراغماتية» . وقد وافقها المدير القومي لرابطة مكافحة الافتراء ، أبراهام فوكسمان ، الذي قال : «تُعلّمنا تقاليدنا أن نقول شكراً . ولا ضرورة لأن نفعل أكثر من ذلك» . وما دام تأييد اليمين المسيحي لإسرائيل ثابت ، لا يتخاذل ، وما دام هذا التأييد يُعطى بدون توقّع شيء بالمقابل ، ستواصل الجماعات اليهودية الصهيونية ترحيبها بأي مساعدة تستطيع الحصول عليها .

وتعمل هذه الجماعات كالعادة بإيعاز من الحكومة الإسرائيلية . وقد صرّح ألون بينكاس القنصل العام الإسرائيلي ، في تجمّع مؤيد لإسرائيل في مدينة نيويورك ، بأن الإسرائيليين «ممتنون كثيراً من التزام الطائفة المسيحية

الإنجيلية» . وخير لهم أن يفعلوا . فهذا الالتزام يعود بمعظمه إلى النشاط الإسرائيلي في مجال العلاقات العامة . وعندما أدّت الانتفاضة المتجددة إلى خسائر في عائدات السياحة الإسرائيلية ، وإلى أضرار اقتصادية خطيرة ، تعاقد وزير السياحة مع وكالة «تاتشبوينت سوليوشن» الاستشارية في كولورادو ، لتركيز نشاطها على المسيحيين الصهيونيين وتشجيع دعمهم لإسرائيل . ويحسب أستاذ الدراسات الدينية في جامعة أوبورن ، ريتشارد بيناسكوفيك :

«إن جزءاً من خطة التشجيع يتضمن إقناع أبرز ثلاثين من الإنجيليين الصهيونيين بزيارة إسرائيل والترويج لها . وسوف يحظى عدد من أبرز هؤلاء الإنجيليين الصهيونيين برحلات مدفوعة التكاليف إلى الأراضي المقدسة . كما أن الحكومة الإسرائيلية عقدت جلسات تخطيط مع الائتلاف المسيحي برئاسة بات روبرتسون ، ومع جماعات مسيحية محافظة أخرى»[٦٠] .

وسرعان ما أثمرت جهود إسرائيل لكسب المزيد من الدعم من وسط اليمين المسيحي . ففي أيار (مايو) ٢٠٠٢ ، تعاون أصوليون مسيحيون مع منظمي العديد من التجمعات الموالية لإسرائيل . وعلى سبيل المثال ، تجمّع بضع مئات من الناس في مدينة ناشفيل لتشجيع المجلس التشريعي لولاية تينيسي ، على إصدار قرار مؤيد لإسرائيل . وقد وقف أحد رعاة هذا التجمع ليحذر المحتشدين مستشهداً بالتوراة ، قائلاً : «سيُنزل الله غضبه على الأمم لأنها تقسّم أرض إسرائيل» . وكان نحو ألفي شخص قد احتشدوا في تجمع آخر مماثل في مدينة ممفيس[٦١] .

ولكن على الرغم من هذا التأييد الصريح ، نجد أن العديد من اليهود الأميركيين يترددون في تبنّي اليمين المسيحي كحليف في قضية مشتركة . فالسؤال عن النوايا الحقيقية يُثار تكراراً . وفي كلمة ألقاها في الكنيسة المعمدانية ، قال رئيس الأكثرية الجمهورية في مجلس النواب الأميركي توم

ديلاي المعروف بأنه من قدامى المؤيدين لإسرائيل : «وحدها المسيحية تزودنا بنظرة شاملة للعالم تغطي كافة مجالات الحياة والفكر . وحدها المسيحية تهدينا إلى طريقة للعيش تستجيب للحقائق التي نجدها في هذا العالم ـ فقط المسيحية» . وقد أثارت هذه الكلمة رداً شديد اللهجة من المجلس الديموقراطي اليهودي القومي ، جاء فيه : «إن نظرته هذه إلى العالم ، المسيحية الأصولية الاقتصارية . . . تشير إلى السبب الذي من أجله ستكون الطائفة اليهودية الأميركية في حال من عدم الارتياح الدائم مع الزعماء المسيحيين المحافظين ، بغضّ النظر عن تأييدهم القوي لإسرائيل»[٦٢] .

الفصل العاشر
اليهود ليسوا جميعاً ملتزمين

في الطبعة الأولى لهذا الكتاب شرحنا كيف يتحكم اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة بالسياسة الأميركية في الشرق الأوسط ، لكننا لم نقدم شرحاً وافياً للسبب الذي جعل حكومة إسرائيل تنفذ سياساتها التوسعية المكلفة في المناطق المحتلة ، في مواجهة معارضة في أنحاء العالم ـ باستثناء الولايات المتحدة . كان جلياً أن المستوطنات لم تكن مُستحبة بالنسبة للعديد من الإسرائيليين ، كما كانت أمراً شائكاً يُربك المسؤولين الإسرائيليين ، إذ كان تمويلها مكلفاً ، وقد أصبحت محور الانتقاد الدولي الذي تتعرض له إسرائيل .

تمهيد الطريق للمخلّص

أظهرت دراسة أكاديمية أعدها فينسنت جيمس أبرامو ، وهو من قدامى الموظفين الفدراليين ، أن المستوطنات الإسرائيلية متجذّرة عميقاً في الدين . وهناك عامل قلّما يُلاحظ في الصراع الدائر في الشرق الأوسط هو القوة الصاعدة لليهود الأرثوذوكس المتطرفين في الحياة السياسية في إسرائيل وفي الولايات المتحدة ، على حد سواء . فالمعتقدات الأساسية لهذا التيار تفرض معارضة لا هوادة فيها لإنشاء دولة فلسطينية في أي جزء من الضفة الغربية ، التي تشكل جزءاً من المناطق التي استولت عليها القوات الإسرائيلية في حرب

حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل ، والتي تُعرف في الإنجيل باسم يهودا والسامرة . فتفسيرات اليهود الأرثوذوكس المتطرفين للشريعة اليهودية ، التي نجدها في التوراة والتلمود والهالاخا ، تحظر على اليهود إشراك غير اليهود في سلطتهم في «أرض إسرائيل» .

في نيسان (أبريل) ٢٠٠٢ ، صدر قرار عن مؤتمر حزب الليكود ، الذي ينتمي إليه أريئيل شارون ، يقضي بمعارضة الدولة الفلسطينية . واعتُبر التصويت لصالح هذا القرار كمناشدة لليهود الأرثوذوكس المتطرفين لمواصلة تأييدهم لليكود ، وكانتصار حزبي لرئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو الذي كان من المفترض أن ينافس شارون في الانتخابات الإسرائيلية التالية . وقد كان اليهود الأرثوذوكس عاملاً دائم الحضور في السياسة الإسرائيلية ، لكنهم تحولوا إلى مصدر تأثير كبير في السنوات العشر الماضية . ويقول أبرامو في دراسته لليهودية الأرثوذوكسية ، : «إن نجاح الأحزاب الدينية في الانتخابات الإسرائيلية في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٩ ، زاد كثيراً من نفوذ الأرثوذوكس في العملية السياسية الإسرائيلية . ويسعى الحاخاميون الأرثوذوكس ، ذوو النفوذ السياسي والحضور القوي في الساحة ، لإقناع المتديّنين اليهود الملتزمين بالفرائض ، بأن المخلّص لن يأتي إلا عندما يكرّس اليهود أنفسهم الحكام الأوحدين في أرض إسرائيل التوراتية . وهم يؤمنون بأن أي مساومة تقرّها الحكومة الإسرائيلية وتقضي بإرجاع آراض توراتية إلى الفلسطينيين ، في مقابل اتفاقية سلام ، هي فعل خيانة يستحق العقاب في نظر الله . كما أنهم ملتزمون بتخريب كل مبادرات السلام الإسرائيلية والدولية التي من شأنها أن تجبرهم على التخلي عن أي جزء من الأرض ينتقص من سيادة اليهود واستقلالهم السياسي وسيطرتهم الإدارية على كامل أرض إسرائيل التوراتية» . وكان تقدير أبرامو أن ٢٠ بالمئة من سكان إسرائيل اليهود يلتزمون هذه المعتقدات وهذه

الإيديولوجية . وقد ثبت أن هذه النسبة الضئيلة مؤهلة لتكون عاملاً حاسماً أثناء الانتخابات التي يكاد فيها الفرقاء المتنافسون أن يتعادلوا .

لقد شجع اليهود الأرثوذوكس توسيع المستوطنات وأفتوا بصواب أعمال العنف التي يرتكبها المتطرفون اليهود . فهدفهم هو بكل بساطة طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية . ونجد في كتابات البروفسور الراحل إسرائيل شاحاك ، الذي كان من الناجين من معسكرات الاعتقال النازية ، ومن أبرز أنصار حقوق الفلسطينيين ، قوله عن قادة هذا التيار : «إنهم جميعاً من الحمائم في الظاهر ، ولكنهم يستخدون صيَغاً يمكن استغلالها بطريقة شديدة التطرف ضد العرب» . وقد عبّأوا صفوفهم في العام ١٩٩٣ للعمل ضد اتفاقات أوسلو التي تضمّنت فكرة إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية ، في نهاية المطاف . لذا ، يمكن أن نتوقع منهم أن يعبّئوا كل الموارد الممكنة لمقاومة الضغط الأميركي من أجل إقامة دولة فلسطينية .

إن التكتيكات التي لا تعرف الرحمة ، والتي تستخدمها أحزاب اليمين الإسرائيلي الأرثوذكسية تضمن بقاءهم عاملاً رئيسياً في السياسة الإسرائيلية لسنوات طويلة ، مهما كانت طبيعة الائتلافات الحزبية التي قد تُشكَّل في إسرائيل . وقد حذر أبرامو من إمكانية حصول أعمال عنف يهودية في الولايات المتحدة بقوله : «إن استمرار الضغط الأميركي من أجل الموافقة على حل وسط بشأن القدس الشرقية وجبل الهيكل وحق العودة لما يُقدّر بـ ٣,٢ ملايين فلسطيني ، يخلق سيناريو يمكن أن تكون فيه الولايات المتحدة هدفاً ممكناً للتطرف اليهودي في المستقبل»[١] .

وقد استنكر أبرامو نزوع الولايات المتحدة إلى اعتبار إسرائيل «بلداً يشاطرها التفكير نفسه ، ويؤمن بقيم ديموقراطية مماثلة» . وقال محذراً : «لقد ثبت أن اعتبار إسرائيل انعكاساً لصورة الولايات المتحدة أمر خطير ومضلل ،

لأنه يحرف الانتباه عن التيار الديني الخفي والقوي للأرثوذكسية اليهودية ، كقوة محرّكة في الحياة السياسية الإسرائيلية» .

«ليس من حقّنا الإفصاح عن آرائنا»

على الرغم من سطوة اليمين الأرثوذكسي ، نجد أن عدداً من أشد منتقدي إسرائيل جرأة هم من اليهود . ولذلك ، فإن الهدف الأول للجماعة الموالية لإسرائيل ، في الجهود التي تبذلها لقمع الانتقاد لإسرائيل ، هو إسكات المنتقدين اليهود . وهي تلاقي في هذا المسعى دعماً قوياً من حكومات إسرائيل .

إن كل حكومة من حكومات إسرائيل تعطي أولوية عالية للحفاظ على وحدة اليهود الأميركيين . وتُعتبر هذه الوحدة خطاً من خطوط الدفاع الإسرائيلية الرئيسية ـ لا يفوقها في الأهمية إلا الجيش الإسرائيلي ـ كما تُعتبر أساسية للاحتفاظ بالدعم الذي ينبغي أن تناله إسرائيل من حكومة الولايات المتحدة .

في هذا السياق ، هناك حرص على جعل اليهود يشعرون بالذنب لتنعّمهم بالأمان ورغد العيش في الولايات المتحدة ، في حين أن رفاقهم اليهود في إسرائيل يحرسون المتاريس ويدفعون الضرائب الباهظة ويقاتلون في الحروب . وكما يقول الحاخام بلفور بريكنر : «إننا نتستّر خلف الحجة القائلة بأن علينا ألا نُفصح عن آرائنا لأنه سيكون على الإسرائيليين عندها أن يدفعوا الثمن» . وقد عزا أحد المراسلين اليهود الصمت اليهودي إلى حملة منظمة من أجل فرض هذا الصمت . قال : «لقد قيل لي تكراراً ـ شفهياً وفي المنشورات اليهودية وفي الكُنس ـ إنني مُلزم ، حتى ولو كانت تساورني الشكوك حول الحكومة الإسرائيلية ومعاملتها للفلسطينيين ، بالتزام الصمت ، والثبات على دعمي لأمة تحتاج لأن تحيا»(٢) .

إن الانتقاد العلني للسياسة الإسرائيلية أمر غير وارد بالنسبة إلى معظم اليهود ـ فالموضوع هو البقاء ـ بقاء الحلم الصهيوني ، بقاء اليهودية وبقاء اليهود أنفسهم . لكن حقيقة أن طائفة اليهود الأميركيين لم تُثر جدلاً يُذكر في السنوات الأخيرة حول مسائل الشرق الأوسط ، ولا حتى في صفوفها ، لا يعني أن جميع أفرادها موافقون على ما يحصل .

سحقاً بالأقدام حتى الموت

من أصل ٢٠٠ منظمة يهودية رئيسية تعمل على نطاق البلاد ، هناك قلة فقط تحدّت السياسات المعلنة للحكومات الإسرائيلية ، من بينها «برنامج العمل اليهودي الجديد» وسابقتها ، منظمة «بريرا» . وقد نُبذت هاتان المنظمتان رداً على انتقادهما لسياسات إسرائيل بين الحين والآخر ، وأبعدتا عن المجتمع اليهودي المنظم .

أنشئت منظمة «بريرا» ، التي لم تدم أكثر من خمس سنوات ، في العام ١٩٧٣ ، ولم يتجاوز عدد أعضائها الألف . وكانت هذه المنظمة ، التي يعني اسمها العبري «البديل» ، تدعو المؤسسات اليهودية إلى «الانفتاح على النقاش الجدي» ، وتقترح «سلاماً شاملاً بين الدول العربية وإسرائيل ووطناً قومياً للفلسطينيين يعيشون فيه بسلام إلى جانب إسرائيل» . وكان أبرز قياداتها الحاخامون أرنولد جاكوب وولف وديفيد سيلفرمان وماكس تكتين ، وديفيد سابرستين ويلفور بريكنر .

وقد ذكرت صحيفة «ناشونال جورنال» أن العديد من زعماء المؤسسة اليهودية في البلاد هاجموا هذه المنظمة بعنف ، وأن أفراداً من رابطة الدفاع اليهودية اقتحموا أحد اجتماعاتها ونهبوا ما وجدوه . علاوة على ذلك ، تعرّض بعض أعضاء منظمة «بريرا» لضغوط شديدة ، مخيّرين بين ترك المنظمة أو ترك

وظائفهم ، ووُجهت إلى عدد من الزعماء اليهود تحذيرات تقضي بتجنّب «بريرا» وإلاّ تضرّر نشاطهم في جمع الأموال[٣] .

وانضم مسؤولون إسرائيليون إلى الحاخامين في التنديد بالمنظمة . وتنقل كارولين تول ، مراسلة شيكاغو تريبيون والعضو السابق في مجلس إدارة بريرا ، عن لسان حاخام قوله : «لقد احترقت جسوري ، فما إن تتخذ موقفاً كهذا (أي تتحدى المواقف الإسرائيلية) حتى تنبذك الطائفة اليهودية المنظمة»[٤] . وحذّر مسؤولون في القنصليتين الإسرائيليتين في بوسطن وفيلادفيا ، اليهود من حضور مؤتمر تعقده بريرا .

لقد تعرّضت منظمة بريرا للهجوم من اليمين واليسار في وسط المجتمع اليهودي . وحرصت منشورات يهودية على الاقتباس من كُتيِّب ينعت بعض أعضاء بريرا بالراديكالية ، ثم تولّت إيباك فيما بعد توزيع هذا الكُتيِّب الذي يتهم بريرا بالتحالف مع حزب العمال الأميركي الراديكالي . وزعمت «لائحة حقائق» نُشرت بلا توقيع ، أن بريرا هي في الواقع مجموعة من الراديكاليين اليهود المؤيدين لمنظمة التحرير الفلسطينية[٥] . وقالت «سياتل جويش ترانسكريبت» إن بريرا تديرها «زمرة من الثوريين اليساريين» المعارضين لإسرائيل[٦] .

وقال إيرفينغ هاو في كلمته في مؤتمر بريرا الوطني الأخير في ١٩٧٧ ، إن التكتيكات المستخدمة لتلطيخ سمعة هذه المنظمة هي «انتهاك للحرمات لم نعرف له مثيلاً منذ زمن طويل في الوسط اليهودي»[٧] . وتحدث في الاجتماع نفسه الجنرال الإسرائيلي المتقاعد ماتتياهو بيليد الذي قاطعته المنظمات اليهودية أثناء جولاته في الولايات المتحدة لإلقاء المحاضرات ، فقال «إن الضغط الذي يُمارَس على الذين يحملون آراء مخالفة هنا (في الولايات المتحدة) أعظم بكثير من الضغط الذي نتعرض له نحن في إسرائيل ، بل

يمكنني القول إننا على الأرجح نتمتع في إسرائيل بحظ من التسامح أوفر من حظكم هنا ضمن الطائفة اليهودية»[٨] .

في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠ ، اجتمع ٧٠٠ يهودي أميركي في واشنطن لتأسيس منظمة جديدة من المنشقين هي «برنامج العمل اليهودي الجديد» قوامها في الأساس شباب متحررون ، وتدعو «إلى تسوية عن طريق التفاوض مع الفلسطينيين وجيران إسرائيل العرب» ، وتعارض السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية ولبنان[٩] .

وسرعان ما حُرمت هذه المنظمة من معاشرة المنظمات اليهودية الأخرى . وفي حزيران (يونيو) ١٩٨٣ رُفض قبول فرعها في واشنطن في عضوية مجلس الجالية اليهودية ، وهو هيئة تضم ٢٦٠ منظمة دينية وتربوية وأخوية واجتماعية . وقد صوّت المجلس بأغلبية ٩٨ صوتاً مقابل ٧٠ ضد توصية الهيئة التنفيذية للمجلس بأغلبية ٢٢ صوتاً مقابل ٥ أصوات ، بقبول منظمة «برنامج العمل اليهودي الجديد» في عضوية مجلس الجالية اليهودية[١٠] . وادعى أروين شتاين ، رئيس فرع واشنطن للمنظمة الصهيونية الأميركية ، أن منظمة برنامج العمل الجديد «متطرفة جداً» وأنها «موالية للعرب أكثر من موالاتها لإسرائيل»[١١] . وقال مو رود نشتاين الذي يمثل منظمة برنامج العمل ، إن منظمته ترغب في أن تكون طرفاً في «المناقشة» ، وأضاف «إننا فخورون بما نقوم به»[١٢] .

«إنها لون من المكارثية»

إن الأفراد ، كالمنظمات اليهودية ، نادراً ما يعربون جهاراً عن اختلافهم مع السياسات الإسرائيلية على الرغم من الاختلافات الكبيرة والأساسية في المواقف . ولم يظفر القلّة الذين تكلموا بصراحة إلا بأتباع قليلين وبمدافعين

أقلّ منهم . وتعتقد كارولين تول أن الحظر المفروض على الانتقاد قوي وواسع النطاق ، وتقول :

«أعتقد أنه حتى اليهود [عندما يكونون] خارج مجتمعهم اليهودي يتأثرون بالمحرّمات المفروضة داخلياً على النقاش . فإذا كان من المفروض على المرء أن يحاذر إثارة بعض المسائل ضمن المجتمع اليهودي ، تأمَّلْ كم تكون خيانته إن هو أثارها خارجة»[١٣] .

وتأسف تول «لكبت حرية الكلام في المؤسسات اليهودية الأميركية ـ والضغوط التي تمنع اليهود الحمائم أو المنشقّين ، من التنظيم في الكُنس ومراكز الطائفة ، والمشاركة في اجتماعات المنظمات اليهودية الوطنية الكبرى ، كما يحزنها التنديد بممثلي لجنة خدمات جمعية «الفريندز» الأميركية بوصفهم «أعداء للسامية و«مغفلّي منظمة التحرير الفلسطينية» لأنهم يصرّون على أن «أي سلام حقيقي يجب أن يشمل دولة للفلسطينيين قابلة للحياة» .

وقاست الكاتبة اليهودية الناجحة روبرتا شتراوس فورليخت نوعاً آخر من «الحرمان» عندما ألّفت كتاباً تنتقد فيه إسرائيل عنوانه «مصير اليهود»[١٤] .

وتقول في كتابها الذي هو تاريخ مؤلم وصريح لليهود الأميركيين ومأزقهم الحالي ، إن الصهيونية باتت «ديانة» لكثيرين من اليهود . ولهذا السبب ، كما تقول : «تُعدّ اليوم معارضة الصهيونية أو انتقاد إسرائيل هرطقة وسبباً للحرمان» . وتضيف أن المثالية التي يضفيها على إسرائيل معظم مؤيديها قد شوّهتها سنوات من «الوطنية والقومية والشوفينية والتوسعية» ، وأن إسرائيل تحاول «أن تحمي نفسها من الانتقاد المشروع بوصم منتقديها بالعداء للسامية ، وما هذا سوى لون من المكارثية له مفعول قاتل» .

بالرغم من مرور سنة على إصدار «تايمز بوكس» هذا الكتاب في عام

١٩٨٣ ، فإنه لا يزال موضع تجاهل كبير . وكانت صحيفة لوس أنجلس تايمز الصحيفة الرئيسية الوحيدة التي نشرت مراجعة له[١٥] . وقد امتنع الناشر عن الإعلان عن الكتاب ، كما أنه لم يبذل أدنى جهد في سبيل ترويجه . وتعرّضت مؤلفته فورليخت ، وهي صاحبة ١٥ كتاباً ناجحاً ، لما سمّاه صحافي يهودي آخر هو مارك أ . بروزونسكي «مزيجاً من الافتراء والإهمال» . ولمّا لم تحصل فورليخت على أي رد على النُسخ التي أرسلتها إلى شخصيات بارزة «من اليهود المسيحيين و الليبراليين ودعاة الحريات المدنية والسود» استنتجت قائلة : «يبدو أن الكتاب يتعرّض ، بموافقة الجميع ، للرجم حتى الموت ، وبصمت» .

أما اليهود الآخرون الذين يجرؤون على انتقاد إسرائيل بتحفظ ، فيواجهون تهديدات أبعد ما تكون عن الصمت . فالتهديدات الهاتفية بالقتل أصبحت جزءاً من حياة غيل بريسبرغ من فيلادلفيا ، وهي يهودية وعضو في الهيئة العاملة المحترفة للجنة خدمات جمعية الفرينذز الأميركية ، نشطت في المشاريع المؤيدة للقضية الفلسطينية . قالت بريسبرغ إن المكالمات الهاتفية البذيئة زادت عن الحد المعقول «فلم أعد أعبأ بها» . وذات مساء تلقت عدة مكالمات هاتفية على رقمها السري تهددها بالقتل لأنها «تخلّت عن إسرائيل» ، وفي حالة من اليأس تركت السماعة مفتوحة . وبعد بضع دقائق عاد المتكلّم المجهول نفسه وطلب الرقم السري أيضاً ، لرفيقة بريسبرغ في المسكن[١٦] .

وخلال السنوات الاثنين والعشرين التي أمضيتها في الكونغرس لا أذكر أنني قرأت في سجلاّت الكونغرس ما يكشف عن خطاب لعضو يهودي في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ ينتقد فيه السياسة الإسرائيلية . وقد يُعرب الأعضاء اليهود عن تذمّرهم في الأحاديث الخاصة ، ولكن ليس في المجالس العامة إطلاقاً . ولم يتكلم بصراحة من الأكاديميين اليهود سوى عدد قليل مثل

نوعام تشومسكي ، العالم اللغوي البارز . ومعظم هؤلاء مثل تشومسكي ، مطمئنون إلى وظائفهم بسبب تثبيتهم فيها ، ولذلك يستطيعون الإدلاء بآراء مثيرة للجدل من غير أن يجازفوا بمراكزهم .

«المخالفة أصبحت خيانة»

الصحافة هي المهنة التي يستطيع فيها اليهود في غالب الأحيان ، وبأكبر قدر من الثبات ، أن يجاهروا بانتقاد إسرائيل . ويُعدّ ريتشارد كوهين من الواشنطن بوست مثالاً بارزاً لهؤلاء .

فخلال اجتياح إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ قال كوهين محذراً « . . . . تستطيع الإدارة [الأميركية] أن تبعث برسالة إلى بيغن تقول فيها أن ليس له اعتماد مفتوح في أميركا ـ فإننا لا نوافق مثلاً على قصف المدنيين الأبرياء» .

وفي عدد لاحق من الصحيفة لخّص كوهين رد الفعل على انتقاده السياسة الإسرائيلية فقال : «أصبح هاتفي في هذه الأيام أداة تعذيب . إن مجرّد الرد ينطوي على المجازفة بسماع بعض الإهانات . كما أن البريد أصبح سيئاً مثله . فالرسائل فاجرة وبعضها شخصي»(١٧) . ويلاحظ كوهين أن اليهود الأميركيين يُحاسَبون بمعيار مختلف عن المعيار الذي يُحاسب به الإسرائيليون عندما يُقدمون على مساءلة سياسات إسرائيل :

> «هنا تصبح المخالفة خيانة ـ لا خيانة للدولة ولا حتى لمثل أعلى (الصهيونية) ، بل لشعب . وثمة ضغط هائل لضمان الامتثال وإظهار جبهة موحدة ، وتبنّي الرأي القائل إن الأفضل لإسرائيل لا يستطيع أن يعرفه أحد غير الحكومة هناك» .

وفي عالم يزخر بأناس يكرهون اليهود ، من السخف اختراع فئة جديدة لتصنيف الناس لا لشيء إلا لمجرد انتقادهم حكومة بيغن . إذ لن يكون هناك

ما هو أسوأ لإسرائيل على المدى الطويل من أن لا يبادر أصدقاء إسرائيل إلى التمييز بين متى تكون على حق ومتى تكون على خطأ .

ويشير كوهين بسخرية إلى معاداة السامية . ففي نيسان (أبريل) ٢٠٠٢ ، كتب كوهين افتتاحية في صحيفة «واشنطن بوست» بعنوان «من هو المعادي للسامية؟» انتقد فيه تلك النزعة في أميركا إلى تصوير منتقدي إسرائيل تلقائياً كمعادين للسامية :

«إن انتقاد إسرائيل هنا ، وخصوصاً انتقاد الصهيونية ، يُساوى بمعاداة السامية . هذا ما تقوله علانية رابطة مكافحة الافتراء ، وهي واحدة من أهم المنظمات اليهودية . فهي تقول : «إن معاداة الصهيونية تظهر ألوانها الحقيقية كمعاداة للسامية عميقة الجذور» .

ويجد كوهين الموقف سخيفاً . فهو يقول : «إن الاحتجاج على الظروف في الضفة الغربية ليس معاداة للسامية . وإدانة تعدّي المستوطنات على ممتلكات الآخرين ليس معاداة للسامية» . ويعتبر كوهين «أن صمّ الآذان على مطالب الفلسطينيين ، وتجريدهم جميعاً من إنسانيتهم باعتبارهم متعصبين ، لن يفيد إلا في زيادة الكراهية على الجانبين . إن للفلسطينيين قضية حقاً»[١٨] .

ويقول الصحافي مارك بروزونسكي ، المثابر على انتقاد التجاوزات الإسرائيلية : «ما من طريقة في العالم يستطيع بها اليهودي أن يتفادى عملاً انتقامياً شخصياً ضارياً ضده ، إذا اعتزم أن يكتب رواية صادقة ومفيدة عما خبره شخصياً» .

وقد يكون بروزونسكي على حق . فيهودية محرر الشؤون الخارجية في مجموعة صحف «هيرست» ، جون ولاتش ، لم تشفع به وتقيه من مثل هذه

المشاكل . ففي أوائل العام ١٩٨١ ، أنتج والاتش فيلماً وثائقياً للتلفزيون بعنوان «إسرائيل والفلسطينيون : هل يسود العقل؟» . مولّت الفيلم المؤسسة من أجل السلام في الشرق الأوسط ، وهي مؤسسة لا تتوخى الربح ، أنشأها المحامي ميرل ثورب جونيور من واشنطن . وكان هدف والاتش تقديم طرح مُنصف ومتوازن للمشاكل التي تواجهها إسرائيل في تعاطيها مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة . وقبل إنتاج الفيلم ، اتصل السفير الإسرائيلي سيمحا دينيتس بوالاتش مُلّحاً بالتخلّي عن المشروع . وعندما أصرّ والاتش على المضي به ، توقفت فجأة الدعوات التي كان يتلقاها لحضور حفلات الاستقبال ومآدب العشاء في السفارة الإسرائيلية . حتى إنه بقي فترة من الزمن لا يتلقى الإشعارات لحضور الاجتماعات المخصصة لتلاوة البيانات الصحفية .

وقد بثت شبكات التلفزة في واشنطن ونيويورك وغيرها من المدن الكبرى ، هذا الفيلم الوثائقي بدون وقوع أي حادثة . لكن الزعماء اليهود في لوس أنجلس ، الذين طلبوا مشاهدته قبل العرض(١٩) ، قدموا احتجاجاً شديداً عليه ، مما دفع شبكة ك . سي . ت . للتلفزة إلى إضافة توضيح إلى الشريط تتنصّل فيه من أي مسؤولية عن مضمونه .

وتلقى والاتش شكاوى كثيرة بخصوص الشريط ، كانت بمعظمها حول إظهار الأطفال الفلسطينيين بصورة مُحبّبة ـ فبعضهم كان أشقر الشعر ، وبعضهم الآخر كان أزرق العينين ، وجمعيهم كانوا جذّابين ـ وهذا مخالف للصورة النمطية السلبية المعهودة عن الفلسطينيين .

ووجد ولاتش نفسه عرضة للمشاكل مرة أخرى في العام ١٩٨٢ ، عندما انفجر الجدل عقب مأدبة العشاء التي أقامها تقديراً لجهود السفير فيليب حبيب الدبلوماسية في لبنان . فقد حضرها عدد كبير من أعضاء الوزارة والكونغرس ورجال السلك الدبلوماسي ، وتُليت خلال المأدبة رسائل من عدة رؤساء

حكومات . وطلب ولانش من السناتور تشارلز بيرسي ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية ، أن يتلو الرسالة الواردة من رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن . وبناء على توصية ولانش لم يقرأ بيرسي الجملتين التاليتين :

«في أعقاب عملية سلام الجليل ، بذل فيليب حبيب جهوداً جبارة لتحقيق جلاء معظم المخربين عن بيروت ولبنان . ولقد عمل بلا كلل لتحقيق هذا الهدف . وأسهمت مساعيه الدبلوماسية وانتصار جيش الدفاع الإسرائيلي ، في تفكيك مركز الإرهاب الدولي الذي كان يشكّل خطراً على جميع الأمم الحرة» .

فجن جنون السفير الإسرائيلي موشي أرينز وبعث بكتاب حانق إلى بيرسي يعرب له فيه عن صدمته ويقول : «مع أنني أدرك أنك قد لا تتفق مع مضمون الرسالة . . . فإنّ هذا الحذف الفاضح يبدو لي أمراً لم يسبق له مثيل» . وكتب كذلك لولانش يشكو له من «عدم اللياقة الذي لا سابق له» ويصف الحذف بأنه محاولة «لإرضاء المواقف النعامية التي يقفها بعض سفراء الدول العربية» . وكتب أرينز أيضاً يحتج إلى إدارة شركة هيرست التي دفعت تكاليف العشاء .

وفي اليوم التالي شرح ولانش لصحفي آخر لماذا أوصى بحذف الفقرة المذكورة فقال : «أعتقد أنها ستكون إهانة للعرب (الحاضرين) إذا تُليت على مسامعهم رسالة تتحدث عن الحرب والإرهاب في أمسية تكريمية لفيليب حبيب وللسلام»(٢٠) .

ويضيف ولانش : «من المفارقات العجيبة أنه في الوقت الذي حمل لي فيه البريد رسائل انتقادية لاذعة من مؤيدي بيغن ، لم أتلق كلمة تأييد أو مديح واحدة من الجانب الآخر . تأمّل أن لا يكون هناك تأييد ، بل انتقاد فقط ، عندما يخاطر المرء بمستقبله»(٢١) .

ومثل هذه النقاط يثيرها نات هنتوف ، الصحفي اليهودي الذي ينتقد إسرائيل تكراراً ويتحدى ضمير إخوانه اليهود في صحيفة «فيلدج فويس» . فخلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢ كتب يقول :

«لم يسبق لأحد أن نبّه بيغن خلال زيارته إلى هنا (الولايات المتحدة) أن بيننا مَن يخشى أن يكون هو وأريئيل شارون يعملان على تدمير إسرائيل من الداخل . وعلى المرء أن ينسى مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الرئيسية ومَن يمثلون من جماعات . فقد قرروا منذ زمن أن لا يقولوا علانية ما ينطوي على انتقادات لإسرئيل»[٢٢] .

وندد هنتوف بالترويع الذي يُخرس معظم المنتقدين اليهود . وقال :

«أعرف موظفين في المؤتمر اليهودي الأميركي واللجنة الأميركية اليهودية ، يتألمون لعجزهم عن التكلم بصراحة ، حتى فيما بينهم ، عن الظلم الإسرائيلي . فهم يلزمون الصمت لأنهم يحسبون أنهم سيطردون من الوظيفة إن هم خرجوا عنه» .

وقد حدث أن جرى توجيه تهديد بالطرد إلى فريق من موظفي المنظمات اليهودية خلال قيامهم بجولة في لبنان عام ١٩٨٢ . كان الاجتياح الإسرائيلي في ذروته عندما قام عدد من موظفي الصندوق الوطني اليهودي ـ المنظمة الضخمة التي تجمع الأموال لشراء الأراضي في إسرائيل وتطويرها ـ بجولة في جبهات القتال في لبنان . وفجأة وفيما كان الباص يطوف بالفريق ، هبّ الدكتور سام كوهين من نيويورك ، وهو نائب الرئيس التنفيذي للصندوق ، ليعلن أمراً مستغرباً ، ذكره لي تشارلز فيشباين الذي كان حينذاك مدير مكتب الصندوق في واشنطن : «قال كوهين لنا إن علينا حين نعود إلى الولايات المتحدة أن ندافع عما تفعله إسرائيل في لبنان ، وقال إننا إذا انتقدنا إسرائيل سنطرد فوراً من عملنا»[٢٣] .

وقال فيشباين إن الفريق كان يقوم بإحدى الجولات التي أُعدّت على وجه السرعة لقمع انتقاد اليهود الأميركيين المتزايد للاجتياح الإسرائيلي . فقد نُقل أكثر من ١,٥٠٠ يهودي بالطائرات إلى إسرائيل للطواف على المستشفيات وجبهات القتال . وتراوحت هذه الجولات من حيث طولها بين أربعة وسبعة أيام . وكان أقصرها وأكثرها تكثيفاً لأصحاب المكانة البارزة . وبإظهار الضائقة التي تعانيها إسرائيل ، نجحت في تهدئة الانتقاد داخل صفوف القيادات اليهودية وألهمت الكثيرين بالدفاع بحماسة عن سياسات إسرائيل الحربية .

«قد لا يطول بنا الزمن»

لا ينجح ضغط الزعماء دائماً في خنق الأصوات اليهودية . فأحد الرواد الذين أسّسوا دولة إسرائيل وساعدوا على تنظيم أُسُس الدعم لها في الولايات المتحدة ، انقلب فيما بعد إلى منتقد للسياسات الإسرائيلية .

إن ناحوم غولدمان يُعتبر قمة في تاريخ الصهيونية . إذ لعب دوراً حاسماً في تأسيس إسرائيل ، ومواجهة مشاكلها المالية المبكرة ، والتأثير على زعمائها ، وتهيئة قوة انتخابية عظيمة لها في الولايات المتحدة . واستمرت خدمته للصهيونية حوالى ٥٠ سنة . فإبّان الحرب العالمية الأولى وعندما كانت فلسطين لا تزال جزءاً من الأمبراطورية العثمانية ، حاول غولدمان إقناع السلطات التركية بالسماح بالهجرة اليهودية . وفي الثلاثينات دافع عن القضية الصهيونية في عصبة الأمم . وخلال حكم ترومان ، ضغط من أجل الموافقة على قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وإنشاء إسرائيل . وبعد تصويت الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ إلى جانب التقسيم لم يكن ، مثل معظم اليهود ، متلهفاً لإعلان قيام دولة إسرائيل ، إذ نصح بالتريّث أملاً في أن يتوصل اليهود أولاً إلى تفاهم مع الدول العربية ، وهكذا يتفادون القتال .

وتألم كثيراً بسبب المآسي التي خلّفتها الحرب عقب إعلان دولة إسرائيل[٢٤] ، وكتب يقول : «إن الهزيمة غير المتوقعة كانت صدمة وضربة رهيبة لكرامة العرب . وإحساساً منهم بالجرح العميق ، حوّلوا كل جهدهم لمداواة جرحهم النفسي : للنصر والانتقام» . أما بالنسبة للإسرائيليين :

«فقد كان هذا النصر النقيض النفسي الرائع لقرون من المذلة والاضطهاد والتكيف والتسويات ، بحيث بدا لهم أنه الاتجاه الوحيد الذي يمكن أن يسلكوه من حينه فصاعداً . بحيث بدا لهم أن عدم تحمّل أي شيء وأي اعتداء ، وحل العقد بالقوة ، وصنع التاريخ بخلق الوقائع ، طريقاً سهلاً للغاية ، ومغرياً للغاية ، ومرضياً للغاية فأصبح ذلك سياسة إسرائيل في نزاعها مع العالم العربي» .

وعندما كانت الدولة الناشئة تكافح في سبيل بناء اقتصادها ، تفاوض غولدمان مع مستشار ألمانيا الغربية كونراد أديناور على الاتفاق الذي دفع الألمان بموجبه أكثر من ٣٠ مليار دولار كتعويضات لإسرائيل ولأفراد من اليهود[٢٥] .

ومع ذلك كان بين الإسرائيليين من أدانه بشدة بسبب جهوده . ويتذكر فيليب كلوتزنيك من شيكاغو ، وزميل غولدمان المقرّب في مساعيه من أجل إسرائيل ، تلك المعارضة الهائلة ، وخاصة من جانب القوميين المتطرفين أمثال مناحيم بيغن ، لقبول أي شيء من ألمانيا . «ففي ذلك الحين كان كثرة من اليهود يعتبرون أي عمل يعيد ألمانيا إلى العالم المتحضر عملاً ضد الشعب اليهودي . وكانت هذه المشاعر عميقة» .

وقد اشتد الجدل حول التعويضات الألمانية حتى خشيت بعض الأوساط اندلاع حرب أهلية في إسرائيل . واضطرت الحكومة في إحدى المراحل إلى استنفار قواتها . وأعلن بيغن في الكنيست «أننا لن نبيع دماء شعبنا بأموال

ألمانية قذرة» . فرد عليه رئيس الوزراء بن غوريون أن إسرائيل بقبولها التعويضات لا تقبل أموالاً ألمانية ، بل إنها تسترد بعض ما أخذه الألمان من الشعب اليهودي . وقال إن هذه الأموال «سنستعملها في بناء هذه الدولة» . وأخيراً عقد اتفاق التعويضات ، لا مع إسرائيل ، بل مع مؤتمر المطالب اليهودية المادية من ألمانيا ، ورئيسه غولدمان .

وكان غولدمان من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٨ رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية ، وصاحب مهارات عملية لا تتوافر إلا للدبلوماسي والمنظّم ، كما كان مثالياً يتمسّك بتصوّره لما يجب أن تكون عليه إسرائيل .

وانصبّ اهتمامه على عدم رضاه عن السياسة الإسرائيلية تجاه العرب . ورد على منتقدي دعوته لإقامة دولة فلسطينية :

«إذا كانوا لا يعتقدون بأنه سيكون في الإمكان يوماً من الأيام تلطيف العداء العربي ، فمن الأفضل لنا أن نصفّي دولة إسرائيل على الفور لننقذ ملايين اليهود الذين يعيشون هناك . . . فليس ثمة من أمل لدولة يهودية عليها أن تواجه خمسين سنة أخرى من الكفاح ضد الأعداء العرب» .

وكان غولدمان يحترم التزام ديفيد بن غوريون ، أول رئيس وزراء لإسرائيل ، التزاماً شديداً نحو الشعب اليهودي ، إلا أنه كان يأسف لأن بن غوريون» غير قادر عضوياً على التسوية» ، ولأن «قوته المهيمنة» هي «رغبته في السلطة» . أما تفاؤل غولدمان وسعيه الغريزي لإخماد الأحقاد ، والتوصل إلى تسويات ، فهي الخصال التي ميّزته من الكثيرين من معاصريه من طرفي النزاع العربي والإسرائيلي .

كتب ستانلي كارنو عام ١٩٨٠ يقول : «كان من الممكن أن يُعيَّن غولدمان رئيساً لوزراء إسرائيل ، إلا أنه اختار العيش في أوروبا للعمل كوسيط

دبولماسي يثير غضب المسؤولين الإسرائيليين من حين لآخر بمبادراته» . وحاول زيارة القاهرة بدعوة من الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ أملاً بوضع حد للنزاع العربي الإسرائيلي ، إلا أن الحكومة الإسرائيلية برئاسة غولدا مئير اشمأزت من طرقه الاستقلالية فسدّت الطريق في وجهه .

وأعرب غولدمان في مقاله ظهرت في المجلة الفصلية «شؤون خارجية» في السنة نفسها عن حزنه «للعواقب الوخيمة» التي ستحل بإسرائيل والبلدان العربية ، لتوجيهها هذا القدر الكبير من طاقاتها نحو الحرب . وهذا القلق بالذات هو الذي أقنع غولدمان باتخاذ خطوات جريئة لتحقيق الوفاق بين العرب والإسرائيليين . وفي ١٩٧٠ خشي غولدمان أن يتحول الشرق الأوسط إلى ساحة مجابهة بين الدولتين العملاقتين ، فدعا إلى تحييد إسرائيل مع ضمانات دولية لأمنها . وقد صادف مشروعه هذا تنديداً عاماً من جانب الزعماء اليهود باعتباره غامضاً وغير عملي .

وانتقد غولدمان حكومة مناحيم بيغن انتقاداً لاذعاً وندد بتنكّر إسرائيل للرؤية الصهيونية الأصلية . ورفض ادعاء بعض الإسرائيليين بأن عليهم أن يحتلوا «إسرائيل الكبرى» التي وعدهم بها الله . ووصف هذا الشعار بأنه «تجديف» .

وأدرك غولدمان الحاجة إلى تأييد الولايات المتحدة ، وكان قد عاش في الولايات المتحدة أكثر من ٢٠ سنة وتعرَّف إلى يهود أميركا جيداً . وفي ١٩٦٩ كتب موافقاً على العمل السياسي الصهيوني في الولايات المتحدة : «ليس من العدل إدانة الضغط الصهيوني وحده . فالديموقراطية تعني تعددية القوات الضاغطة التي تحاول كل منها إثبات وجودها» .

وفي أواخر حياته غيّر غولدمان رأيه في اللوبي المؤيد لإسرائيل . ففي ١٩٨٠ كتب يقول :

«قد يكون التأييد الأعمى لحكومة بيغن أشد خطراً على إسرائيل من خطر أي هجوم عربي . وطائفة اليهود الأميركيين أسخى من أية فئة أخرى في الحياة الأميركية ، كما أنها تقوم بأشياء عظيمة . . . غير أن هذه الطائفة ، بسوء استعمال نفوذها السياسي ، وبمبالغتها في أهمية كفاح اللوبي اليهودي في واشنطن ، وبإيحائها لحكومة بيغن بأن اليهود يشكّلون قوة كافية لإرغام الإدارة الأميركية والكونغرس على الإذعان لكل رغبة إسرائيلية ، فإنها تقود إسرائيل في طريق الهلاك ، وإذا استمر الحال على هذا المنوال فقد يؤدي ذلك إلى عواقب وخيمة» .

وحمّل اللوبي الإسرائيلي تبعة فشل الولايات المتحدة في التوصل إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط . وذلك إلى حد بعيد بسبب اعتبارات انتخابية ، والخوف من اللوبي الموالي لإسرائيل ، والأصوات اليهودية» .

وحذر من المتاعب في المستقل إذا استمر اللوبي في نهجه الحاضر . وقال : «إنه يتحول الآن ببطء إلى عامل سلبي . فهو يشوّه توقّعات إسرائيل وحساباتها السياسية ، وقد لا يطول بنا الزمن حتى نرى الرأي العام الأميركي وقد ملّ وضجر من طلبات إسرائيل وتطاول اليهود الأميركيين» .

وفي ١٩٧٨ ، أي قبل سنتين من كتاب تقييمه المفزع للوبي الإسرائيلي ، ذكرت مجلة نيويورك أن غولدمان حث المسؤولين في إدارة كارتر سراً على أن «يقصموا ظهر» اللوبي ، وأضافت : «ناشد غولدمان الإدارة أن تقف بحزم وأن لا تتقاعس عن مجابهة المنظمات اليهودية كما فعلت الإدارات السابقة» . وما لم يتحقق هذا ، قال غولدمان : «فإن مشاريع الرئيس كارتر لتسوية في الشرق الأوسط ستولد ميتة» .

وكأنه كان يتكهن بالمستقبل ، فقد فشلت تسوية كارتر الشاملة بسبب عناد إسرائيل واللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة .

وأحيا الرئيس رونالد ريغان فكرة سلام شامل في الشرق الأوسط قبل وفاة غولدمان بأربعة أيام في أيلول (سبتمتبر) ١٩٨٢ . وقد جرت له جنازة رسمية في إسرائيل . ويقول كلوتزنيك إن زعيمي حزب العمال الإسرائيلي شمعون بيريز وإسحق رابين وغيرهما وقفوا على جبل هرتزل في إسرائيل بانتظار دفن الزعيم الصهيوني العظيم إلى جانب رؤساء المنظمة الصهيونية العالمية السابقين الخمسة . ودار الحديث فيما بينهم ساعتئذ حول مشروع ريغان الذي رفضه رئيس الوزراء بيغن .

كان رد فعل الحكومة الإسرائيلية من وفاة غولدمان منسجماً مع موقف المنظمات اليهودية من أعماله خلال حياته . فقد سمح بيغن بدفنه ولكنه لم يحضر . وفي تعليق باطل وأحمق ، لافت للنظر على حياة رجل أعطى الكثير لخلق إسرائيل وتأمين القوة لها ، اكتفى سيمحا أرليخ ، رئيس الوزراء بالنيابة ، بالقول : «نأسف أن رجلاً له هذا القدر الكبير من الفضائل والكفاءات سلك الطريق الخاطئ»(٢٦) . فيا لها من مرثاة جافة قاسية لأحد رواد إسرائيل العظام .

«عليك أن تصغي لما يسوؤك منا»

في الساعة الثامنة إلا ربعاً بدأت الحياة تدبّ في عمارة جون هنكوك الشاهقة الواقعة في وسط شيكاغو التجاري . وفي الطبقة الأربعين تقع مكاتب فيليب كلوتزنيك ، المحامي ، ووزير الاقتصاد السابق ، والرئيس الفخري الحالي لبناي بريث ، والمنظم والرئيس السابق لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية ، والرئيس الفخري للمؤتمر اليهودي العالمي . لم يكن أحد سواه غارقاً في العمل في تلك الساعة .

كان يتحدث بالهاتف وهو جالس فوق أريكة في أحد أركان مكتبه الفسيح ، ووراءه صورة جامعة للعمارة كما تُرى عبر الشارع من المنزل الذي

يقيم فيه مع زوجته . وكانت على الجداران صور موقعة من رؤساء الجمهورية السبعة الذين خدم في عهودهم .

في صباح ذلك اليوم من خريف ١٩٨٣ كان يتحدث بالهاتف مع صديق : له عرفه منذ سنوات وهو أشرف غربال ، سفير مصر لدى الولايات المتحدة ، الذي كان يعدّ لزيارة يقوم بها الرئيس المصري حسني مبارك إلى الولايات المتحدة ويريد التأكد من اجتماعه ببعض الشخصيات بمن فيهم كلوتزنيك نفسه . وكان نشاط كلوتزنيك وخفة حركته يخفيان حقيقة عمره البالغ ٧٦ سنة . وفي مكاتبه شبه الفارغة كانت تتردد أصداء صوته الجهوري . وكانت عيناه تبتسمان من وراء النظارات السميكة ويوحي تصرّفه الحازم والواثق أنه في ريعان الشباب .

غير أن ثقته الظاهرة بمرونة اليهود الأميركيين تخفي خبرة ستين سنة تقريباً داخل المؤسسة اليهودية وخارجها . والزائر الذي يتجاذب معه أطراف الحديث على فنجان قهوة لا يتصوّر أن هذا الرجل القصير القامة والمتأنق والمتفائل الذي ساهمت مثابرته وروحه الوثابة في خلق إسرائيل ومواجهة نفقاتها وتزويدها بالسلاح ، سيُمسي منبوذاً في نظر العديد من اليهود .

وإذا حكمنا على هذا الرجل بناء على المناصب التي شغلها والخدمات التي أسداها ، وجدنا أن ماضيه في المؤسسة اليهودية نظيف لا غبار عليه ، بيد أنه في نظر معظم الزعماء اليهود مذنب بارتكاب خطيئة كبيرة وهي التجرؤ على تحدي سياسة الحكومة الإسرائيلية علانية . وهذا ما جعله على خلاف مع المنظمات اليهودية ذاتها التي بذل الكثير في سبيل إنشائها .

ويتحدث كلوتزنيك من موقع ثقة يشمل نجاحه في الأعمال التجارية وفي المناصب الحكومية التي شغلها في ظل حكومات ديموقراطية وجمهورية ورتب الشرف السامية التي حظي بها في الوسط اليهودي . وبعد أن رأى كل

مدّخراته تتبخر إبّان فترة الركود العظيم ، انتعش من جديد وأصبح مليونيراً وزعيماً للطائفة اليهودية ودبلوماسياً .

في البداية عمل على تعزيز جانب الطائفة اليهودية وتوحيد صفوفها . وازداد هدفه هذا إلحاحاً عندما شاع عام ١٩٤٢ خبر برنامج أدولف هتلر الوحشي لإبادة اليهود في أوروبا . ودعا هنري مونسكي ، وهو محام في أوماها ورئيس بناي بريث ، إلى اجتماع في بيتسبرغ وطلب من ٤١ منظمة يهودية رئيسة الانتساب إلى عضوية هذا الاجتماع ، فأطلق عليه اسم المؤتمر اليهودي الأميركي ، وكان أول محاولة جدية لتوحيد اليهود الأميركيين في وجه حملة الإبادة .

ويقول كلوتزنيك ضاحكاً «ألا ترى أننا أمة غريبة ، نتشاجر على كل شيء» . وكان الشجار هذه المرة حول ما إذا كان على اليهود أن يناصروا إنشاء وطن قومي . وقد عمل مونسكي وهو أول صهيوني ملتزم يرئس بناي بريث ، على إخراج المنظمة من موقف الحياد إلى موقف الدعوة . وعندما انعقد المؤتمر في أوائل ١٩٤٣ وألقى بثقله وراء الصهيونية ، انسحبت منه اللجنة الأميركية اليهودية ولجنة العمل اليهودية احتجاجاً على ذلك .

ويتابع كلوتزنيك فيقول إن ذلك الاجتماع «أنشأ حركة بقيت حيّة أربع سنوات» . وعبره نشأ أول ارتباط وثيق بينه وبين ناحوم غولدمان .

أراد كلوتزنيك وغولدمان أن يبقى المؤتمر اليهودي قائماً . وكافح كلوتزنيك لهذا الغرض في سبيل كسب تأييد بناي بريث . ويتذكر فيقول : «لقد كان بالفعل كفاحاً شديداً ، ولكننا فشلنا فيه» .

وكان كلوتزنيك لا يزال يشعر بأثر تلك الهزيمة بعد مرور عشر سنوات عندما أصبح رئيساً لبناي بريث . وأول قرار اتخذه وضعه على خلاف مع غولدمان الذي أراده أن يسهم في إعادة خلق المؤتمر اليهودي الأميركي . فعلى

الرغم من جهوده السابقة شعر كلوتزنيك بأن هذا الإجراء سيُحدث انقساماً بين اليهود . ويقول : «أبلغته وجهاً لوجه أنني لن أفعل ذلك . فإذا حاولت الآن فإن منظمة بناي بريث ستنقسم إلى فريقين . وبناي بريث حالياً ضعيفة جداً . وأنا في حاجة إلى بقائها موحدة» .

وقال كلوتزنيك لغولدمان أن في وسعه أن «يسير الطريق كله» في برنامج لإنشاء الوطن اليهودي ، ولكن كان لديه ما اعتبره مشروع أفضل لإرساء علاقة تنسيق بين اليهود الأميركيين ؛ مشروع إنشاء منظمة تضم فقط رؤساء المنظمات الرئيسية ، لانه كان يشعر بضرورة أن يعرف هؤلاء الرؤساء بعضهم بعضاً . ويمضي كلوتزنيك فيقول : «صدّق ، أو لا تصدّق أن الكثيرين من هؤلاء وصلوا إلى هذه المناصب العليا حتى من غير أن يجتمعوا برؤساء المنظمات الرئيسية الأخرى» . وقال كلوتزنيك لغولدمان : «إذا كنا نريد حقاً أن نقوم بشيء ما ، فالرؤساء هم مواقع القوة» . فوافق غولدمان على المشروع .

ويعود كلوتزنيك إلى ذكرياته الماضية فيقول : «في الخمسينات كان الناس أقلّ تشنّجاً مما هم في الوقت الحاضر» . وضرب مثلاً على ذلك استجابة اليهود لمبدأ أيزنهاور الذي تعهد بمساعدة الولايات المتحدة لأية دولة في الشرق الأوسط تهددها الشيوعية الدولية . إلا أن رئيس وزراء إسرائيل ديفيد بن غوريون عارض هذا الالتزام الكاسح مدعياً أنه قد يؤدي إلى دعم أميركا لدول معادية لإسرائيل . أما مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الرئيسية فقد قرر دعم موقف الولايات المتحدة .

ويستعيد كلوتزنيك ذكرى المجابهة : «ترأست الاجتماع واتخذنا موقفاً يقضي بالامتناع عن معارضة رئيس الولايات المتحدة ، وهكذا كان» . وبعد أن توقف عن الكلام لحظة تابع يقول : «في تلك الأيام كنا نجري مثل هذه المجادلات ، وكان التسامح متبادلاً» .

إلا أن التعامل مع المسؤولين الإسرائيليين كان أحياناً بمثابة اختبار لقوة احتمال كلوتزنيك . ففي عام ١٩٥٥ اهتزت الولايات المتحدة فزعاً من المذبحة التي ارتكبها الإسرائيليون بحق المدنيين العرب في غزة . فقام كلوتزنيك ، بصفته رئيساً لبناي بريث ، بإبلاغ رد الفعل إلى إسرائيل . فقال لموشي شاريت ، رئيس وزراء إسرائيل «يا موشي (رد الفعل) كان فظيعاً . فما حدث لم يكن دفاعاً للقوات الإسرائيلية عن إسرائيل . . . لقد بدا أشبه بالاستهتار بقيمة الحياة البشرية» .

وبعد لحظة تأمُّل رد عليه رئيس الوزراء بهدوء : «هل تدري يا فيليب أنني لم أكن حتى على علم مسبق بما حدث . فقد أقدم (وزير الدفاع بن غوريون) على هذه الخطوة من تلقاء نفسه . أرجو أن تخبره بما أخبرتني» . وفي اليوم التالي قابل كلوتزنيك بن غوريون «لم يطل بي الجلوس حتى قال «يا فيليب ، ما هو رد الفعل على الإغارة على غزة؟ فكان نفس السؤال الذي طرحه شاريت ، وقدّمت نفس الجواب» .

«وقد استغرب كلوتزنيك رد بن غوريون الذي هبّ من مقعده واقفاً وبدا كأنه نبي غاضب من أنبياء التوراة وقد توردّت وجنتاه ، وصاح : «لن أسمح لأي إنسان لا ليهود أميركا ولا لغيرهم أن يخبرني بما يجب أن أفعله لأضمن أمن شعبي» .

وعندما هبّ رئيس الوزراء واقفاً ، وقف أيضاً كلوتزنيك ، فسأله بن غوريون «لماذا وقفت؟» فأجابه كلوتزنيك «من الواضح أنني أسأت إليك ، وأظن أن حديثنا قد أنتهى» . فقال له بن غوريون «اجلس ولنتحدث عن شيء آخر» . ويضيف كلوتزنيك : «فجلست واستعنت بالله . هذا ما حدث تماماً ، ودار بيننا حديث رائع» . وبن غوريون في رأي كلوتزنيك كان يمكن أن يكون

كلوتزنيك

«بمثل صلابة بيغن بل وأشد» ، ولكنه بعد أن يبدي وجهه نظره كان يعود إلى «الملاطفة» .

وشهد كلوتزنيك الشيء نفسه بعد سنوات من رئيس الوزراء بيغن . ففي أعقاب اتفاقات كمب ديفيد ، استدعى الرئيس كارتر كلوتزنيك وسبعة زعماء يهود آخرين . وقال لهم : «اسمعوا ، إنني بحاجة إلى مساعدة . واعتقد أن باستطاعتي تدبير الأمور مع (الرئيس المصري) السادات . فنحن متفاهمون ، إلا أنني لست متأكداً من قدرتي على إقناع رئيس الوزراء (بيغن)» . وهنا قاطعه أحد الحاضرين وغيّر الموضوع قائلاً : «سيدي الرئيس ، إسرائيل مُستاءة لأن شحنات من الأسلحة سترسل إلى البلدان العربية . فثمة مشروع قرار بالانتظار كما تعلم» . وقال آخر للرئيس «ألا تستطيع أن تفعل شيئاً يزيد في طمأنة إسرائيل؟» وتلاهم آخرون بمثل هذه الروح ذاتها .

ولاحظ كلوتزنيك ضيق كارتر فقام بدور الموفّق وقال :

«سيدي الرئيس ، لا أعتقد أننا فهمنا مرادك تماماً . وثمة كل هذه الطلبات للأسلحة . وأظن أن ما أراد زملائي قوله ، إذا سمحوا لي بالتفسير ، هو أن نعرف : هل هناك طريقة لتأجيل تلبية هذه الطلبات إلى أن تنتهي المفاوضات . ولا أعتقد أنه يحق لنا بسبب معرفتنا المحدودة أن نُعيّن مَن يجب ومَن لا يجب أن يحصل على الأسلحة» .

ويمضي كلوتزنيك فيقول : «قلت إذا كان لا بد من إجابة طلبات الأسلحة أثناء مفاوضات كمب ديفيد ، فأي طريق يختار الرئيس للإجابة سيكون صعباً . وأنا هنا ، سيدي الرئيس ، لا أمثل أحداً سواك . وعلى بلادنا أن تؤيدك قدر ما تستطيع» .

وهكذا أعادت ملاحظات كلوتزنيك المحادثات إلى الاتجاه الذي أراده كارتر . غير أن الأنباء الصحفية التي ظهرت في اليوم التالي في إسرائيل جاءت محوّرة جداً ، إذ قالت إن كلوتزنيك صرح أمام كارتر بأنه حضر اجتماع البيت الأبيض ممثلاً لمصر لا لإسرائيل . ولكنه بالطبع لم يقل شيئاً من هذا القبيل فبعث ببرقية إلى بيغن ينفي النبأ . وفي اليوم التالي سأل الصحفيون بيغن عن الحادث ، فأجابهم بقوله : «تلقيت برقية من كلوتزنيك رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ، ينكر فيها الإدلاء بمثل هذا التصريح ، وهذا يضع حداً للموضوع» .

إلا أن الموضوع لم ينته . فبعد بضعة أيام طار كلوتزنيك إلى إسرائيل لإجراء مقابلات محددة ، بينها مقابلة مع بيغن . ويتذكر كلوتزنيك المقابلة الجليدية ، إذ كانت المرة الأولى التي لم يقف فيها بيغن ليرحّب به بالأحضان . ويبدأ كلوتزنيك الكلام :

> «اسمع يا مناحيم ، أعرف أنك غاضب ، ولكنني أنا الغاضب وعن حق . لقد قلت أنت للصحافة إنك تلقيت برقية من كلوتزنيك ينكر فيها القصة وهذا يضع حداً للموضوع ـ لكن أذلك ما كان يجب أن تقول؟ كلا . فلو قال أحد هذا الكلام عنك لقلت «تلقيت برقية من رئيس الوزراء ينكر فيها القصة . وأنا أعرف رئيس الوزراء منذ زمن طويل وكلامه كاف تماماً عندي» .

التفت بيغن إلى مساعده وقال «أحضر لي البرقية» . وتلا بيغن برقية من سفيره لدى الولايات المتحدة وفيها رواية محرّفة لما قاله كلوتزنيك لكارتر ثم سأل «فماذا كنت تفعل إذن؟» فرد كلوتزنيك : «كنت سأطرد السفير . ففي برقيته لم يكن يكتب عن كلوتزنيك ، بل عن رئيس المؤتمر اليهودي العالمي . وإذا كانت لديه مثل هذه المعلومات كان من واجبه أن يتصل بي أولاً ، وليس بك . وهذا ما لم يفعله» . وهنا غلبت العاطفة على بيغن فهبّ واقفاً واحتضن زائره .

ورغم مظاهر المودة هذه ، لم يتوان كلوتزنيك عن انتقاد سياسات بيغن اللاحقة وتوصياته حول ما يجب أن تفعله الحكومة الأميركية . ففي ١٩٨١ شجب الغارات الجوية الإسرائيلية أولاً على المنشآت النووية العراقية ثم على لبنان . وفي وقت لاحق من العام سافر إلى الشرق الأوسط مع هارولد سوندرز ، الأخصائي السابق في شؤون الشرق الأوسط ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وشؤون جنوب آسيا في عهد الرئيس كارتر ، والدبلوماسي السابق جوزف هـ . غرين ، وميرل ثورب رئيس «المؤسسة من أجل السلام في الشرق الأوسط» . ولدى عودته اتفق (كلوتزنيك) مع رأي المجموعة في أن مسيرة كمب ديفيد للسلام ليست كافية وأن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تدخل المفاوضات(٢٧) .

وعندما أعلنت المملكة العربية السعودية في وقت لاحق من ذلك العام «مشروعها للسلام المؤلف من ثماني نقاط» . قال عنه كلوتزنيك إنه «مفيد» وأضاف أن على إسرائيل «على الأقل أن تصغي إليه» .

وبالطبع عارض اللوبي الأميركي وإسرائيل هذه المواقف بعنف . إلا أن كلوتزنيك لم يرتدع . وفي أواسط ١٩٨٢ كتب كلوتزنيك مقالاً نُشر في صحيفة لوس أنجليس تايمز وغيرها من الصحف الرئيسية :

> «على إدارة ريغان أن تواجه الحقائق في الشرق الأوسط بمثل جرأة إدارة كارتر . وأول خطوة هي وقف الحرب في لبنان فوراً وسحب القوات الإسرائيلية . على أن يتبع ذلك عملية سلام موسّعة تشمل جميع أطراف النزاع بما فيها الفلسطينيون . وبذلك فقط وبدون اعتذار وبعزم وتصميم تستطيع أميركا مراعاة أفضل مصالحها ، ودعم رفاهية إسرائيل الطويلة الأجل وحماية السلام العالمي» .

وعلى الرغم من تنديد القيادات اليهودية العلني في الولايات المتحدة

بهذه التصريحات فقد أثنى عليها الكثيرون بصورة شخصية . قال : «عندما اعترضت على الغارة الجوية على المنشآت العراقية ، كانت نسبة رسائل التأييد التي وردتني من أفراد يهود ، أربعاً من أصل كل خمس رسائل . وعندما اقترحت التعامل المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية ، كانت نسبة رسائل التأييد منهم ٣ من أصل كل ٤ رسائل . ولكن يجب ، كما تعلمون ، إغفال بعض هذا التأييد . فهناك أناس في الوسط اليهودي يؤكدون لي تأييدهم حتى ولو كانوا يعتقدون أنني على خطأ»[٢٨] .

لكن الكثيرين كانوا يعتقدون أنه على خطأ ، ويصرحون بذلك . فقد رفض أبوت روزن ، مدير رابطة مكافحة الافتراء في شيكاغو اقتراح كلوتزنيك بإدخال منظمة التحرير الفلسطينية في مسيرة السلام وإنشاء دولة للفلسطينيين ، باعتبار ذلك «أضغاث أحلام» . وأدلى بتصريح لصحيفة شيكاغو صن ـ تايمز ، ردد فيه نظريات اللوبي القديمة التي تقول «إن قيام دولة فلسطينية مجاورة لإسرائيل والأردن في ظل الظروف الراهنة من شأنه أن يخلق موطئ قدم سوفياتياً جديداً في المنطقة» .

وانضم إلى المعارضين روبرت شريار ، رئيس لجنة الشؤون العامة في الصندوق اليهودي الموحد في شيكاغو ، مردداً رأياً آخر عفى عليه الزمن إذ قال «بما أنه لا يتوقع من دولة ذات سيادة أن تفاوض على دمارها ، فلا يمكن الضغط على إسرائيل للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية»[٢٩] .

ونشرت «نيير ايست ريبورت» وهي نشرة إخبارية أسبوعية ، مقالاً افتتاحياً ضد آراء كلوتزنيك واتهمته بترويج «إشاعة مضلّلة خبيثة» ، بوصفه الفلسطينيين بأنهم «شعب خاص في العالم العربي يشبه في بعض النواحي ما كان عليه اليهود في الغرب عقب الحرب العالمية الثانية»[٣٠] .

في السنة التالية نقل كلوتزنيك نشاطه إلى باريس حيث ضم جهوده إلى

جهود زميله المسنّ العليل ناحوم غولدمان وبيار منديس ـ فرانس وهو يهودي كان رئيساً لوزراء فرنسا ، وأصدروا نداء لوقف الحرب في لبنان .

وسبب توجّه كلوتزنيك إلى باريس كان أصلاً حضور اجتماع للمؤتمر اليهودي العالمي ، وبمجرد وصوله إلى العاصمة الفرنسية قال له غولدمان الذي كان يسكن باريس وكان في ذلك الحين مريضاً جداً : «علينا أن نجد ٥٠ من أبرز اليهود في العالم لتوقيع بيان يطالب بوضع حد للحرب في لبنان» . وأجاب كلوتزنيك : «ولكن علينا أن نرى أولاً إذا كان بوسعنا صياغة بيان كهذا» .

فوافق غولدمان وبحث الموضوع على الغداء في اليوم التالي مع منديس ـ فرانس ، وأريك رولو رئيس تحرير صحيفة لوموند وكلوتزنيك ، واتفق الجميع على وضع صيغة للبيان في اليوم التالي .

وفي تلك الليلة بالذات وضع كلوتزنيك بمعاونة مساعده مارك بروزونسكي ، بياناً موجزاً كان أساساً لمناقشات اليوم التالي .

وما زال كلوتزنيك يذكر ذلك اليوم ، فيقول «منديس ـ فرانس أفضل محرر رأيته في حياتي . فهو يتأمل الكلمة بالطريقة الفرنسية ويبحث عن رديفها في أكثر من لغة ، مدققاً في معانيها . وبعد جلسة امتدت أربع ساعات تقاتلنا خلالها على كل كلمة تمّت صياغة البيان»[٣١] وجاء في خاتمته القوية :

«القضية الحقيقية ليست ما إذا كان للفلسطينيين الحق في ممارسة حقوقهم ، ولكنها كيفية تحقيق ذلك مع ضمان أمن إسرائيل والاستقرار الإقليمي في الوقت ذاته . والمفاهيم الغامضة مثل «الحكم الذاتي» لم تعد كافية إذ غالباً ما تُستعمل للتشويش لا للإيضاح . والمطلوب الآن هو التصميم على الوصول إلى تفاهم سياسي بين إسرائيل والقومية الفلسطينية . إن الحرب

في لبنان يجب أن تتوقف وعلى إسرائيل أن تفك حصارها لبيروت لتسهّل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية والتوصل إلى تسوية سياسية . وينبغي ملاحقة مسألة الاعتراف المتبادل بكل نشاط . ويجب أن تكون هناك مفاوضات بهدف تحقيق التعايش بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على أساس حق تقرير المصير»[٣٢] .

وعندما انتهى البيان سأل كلوتزنيك «وماذا نفعل به الآن؟» فأجابه غولدمان «علينا أن نجد الآخرين ، اذهب وابحث عنهم» . غير أن كلوتزنيك اعترض بأنه لم يبق متسع من الوقت واقترح أن يصدره غولدمان ومنديس ـ فرانس باسميهما . فقال رئيس الوزراء السابق «لم يسبق لي أبداً أن فعلت شيئاً كهذا . فأنا لا أوقّع بيانات مع آخرين» . وهنا شجّع غولدمان ورولو منديس ـ فرانس الذي قال أخيراً «سأوقّع شرط أن تحصلوا على جواب فوري من ياسر عرفات» .

كان عصام السرطاوي المقرّب من عرفات في باريس آنذاك وقد استطاع الحصول على الرد التالي من ياسر عرفات :

«إن صدور هذا البيان في هذه اللحظة بالذات عن ثلاثة شخصيات يهودية ذات قيمة عظيمة وشهرة عالمية ونفوذ حاسم على كل المستويات على المسرح الدولي وداخل طائفتهم ، يجعل له أهمية خاصة» .

واعتلى كلوتزنيك المنصة في المؤتمر اليهودي الذي كان منعقداً في باريس ، ليشرح البيان . ويذكر أن الجو لم يكن وديّاً إطلاقاً . وقال :

«لا أقول ، محموماً ، لأنها ليست الكلمة الملائمة . ولو كان الجو محموماً لكان أفضل . إذ كان رزيناً ومتجهّماً ومريراً . وحاولت أن

أفسّر للوفود لماذا تكلّمنا على هذا النحو . وأبلغتهم أن هذا هو أول بيان يوقّع عليه منديس ـ فرانس في حياته . وقلت إن عليهم أن يعلموا أيضاً أن ناحوم غولدمان يعمل ما يعتقد أنه صحيح . وأنه سبق أن أدين ، ليس مرة واحدة ، بل مرات عديدة من قبل أولئك الذين قرروا فيما بعد السير على خطاه» .

وكان هذا البيان موضوع العناوين الرئيسية في العالم ، ودارت حوله المناقشات وامتدحته بعض المقالات الافتتاحية . ولكنه لم يصادف تأييداً كبيراً لدى القياديين اليهود ورفضته معظم المنظمات اليهودية على أساس أنه «ليس تمثيلياً ولا يساعد في شيء» وكان هذا آخر بيان عام لغولدمان . فبعد شهر من صدوره توفي ، وبعده بشهر توفي منديس ـ فرانس .

وقام بضعة يهود بالدفاع عن بيان كلوتزنيك[٣٤] . وكتب نيوتون ن . مينو ، وهو شخصية بارزة من شيكاغو خدم في إدارة كندي ، مقالة في صحيفة شيكاغو صن ـ تايمز ، امتدح فيها كلوتزنيك الذي كان طيلة حياته قدوة يُحتذى به في طليعة العاملين لنصرة قضايا اليهود وإسرائيل ، وفي استقلاليته وانتقاده الذكي» . وأضاف : «وبما أنني يهودي أميركي يتأمل أخطاء الماضي ، أعتقد أن الطائفة اليهودية الأميركية قد ارتكبت بعض الأخطاء الفادحة في السنوات القليلة الماضية باختيارها التزام الصمت عند الاختلاف مع سياسة الحكومة الإسرائيلية» .

وبعد بيان باريس بوقت قصير اهتز العالم هلعاً لذبح المئات من المدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين في بيروت . وبعد أربعة أشهر من الصمت تكلم كلوتزنيك في مأدبة غداء أقيمت في نيويورك في شباط (فبراير) ١٩٨٣ ، فشنّ حملة جديدة مدافعاً هذه المرة عن حق اليهود في المخالفة :

«لا يمكن أن نتفق على حاجة بعضنا لبعض ونختلف حول قدرة كل منا على الجهر بالحقيقة كما يراها كل واحد منّا . إن القوة الحقيقية للحياة اليهودية تكمن في حسّ الالتزام والاستعداد للنضال في سبيل حق (الاختلاف) حتى فيما بيننا»[٣٥] .

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) نقل كلوتزنيك حملته إلى القدس التي توجه إليها ليحضر مع ٤٠ يهودياً من أميركا و١٥ غيرهم من بلدان أخرى ، اجتماعاً للمركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط استغرق أربعة أيام . فقد صفّق الحضور وبينهم عدد من الإسرائيليين لكلوتزنيك حين قال : «إذا كنتم تصغون إلينا عندما نقول كلاماً حسناً عن إسرائيل ، فعليكم أيضاً أن تصغوا إلينا عندما نقول كلاماً سيئاً عنها . وإلا فقدنا مصداقيتنا ولن تصغي إلينا الحكومة الأميركية أبداً» .

وعلى الرغم من التزام كلوتزنيك الثابت بإسرائيل ، وزعامته في الطائفة اليهودية ، واستقامته التي لا ريب فيها ، فقد كان ، عندما توفي في العام ١٩٩٩ ، مرفوضاً من الكثيرين من معاصريه في المؤسسة اليهودية ومحط ازدرائهم . وقال أحد الناشطين المحترفين في اللوبي اليهودي : «أنا من المعجبين بفيليب كلوتزنيك ، ولكنه عملياً أصبح نكرة في الطائفة اليهودية» . وقال آخر ما هو أقسى وأمرّ ، عندما ربط بين كلوتزنيك ومنتقدي حكومة إسرائيل الآخرين فوصفه بأنه «عدو للشعب اليهودي» .

وقد أعطى تشارلز فيشباين ، الذي قضى ١١ سنة يعمل في جمع التبرعات ويشغل منصب المدير التنفيذي للصندوق الوطني اليهودي ، تفسيراً لما لقيه كلوتزنيك من معاملة . قال :

«إذا تكلّمت صراحة في أوساط الطائفة اليهودية في مجلس خاص لا في منتدى ، يبعدونك . ينصرفون عنك كما لو كنت قد انقلبت عليهم . هذا

شيء سخيف ولكنه مؤثر . والزعماء اليهود الذين تسمع بهم هم في الغالب ممن يقدّمون المال بسخاء للقضايا اليهودية . بعضهم يعطي للقضايا اليهودية كاستثمار بالدرجة الأولى ، من أجل تكوين علاقات اجتماعية وتجارية مفيدة . وأمثال هؤلاء لن يقفوا إلى جانب أشخاص لا يمتثلون مع الخط السائد ، مثل كلوتزنيك ، خشية تعريض استثماراتهم للخطر»(٣٦) .

وفي هذه الكلمات تعبير عن أفكار كلوتزنيك نفسه الذي قال في آخر مقابلة لي معه :

«حاول أن تفهم . أنظر إلى الأمور من زاويتهم . ماذا يستفيدون من المجاهرة بمواقفهم؟ إنهم لا يرغبون بإثارة المتاعب . إنهم جزء من الطائفة . لهم جيران ، ويساعدون الغير ، ويتبرعون» . وبعد أن توقف كلوتزنيك عن الكلام لحظة وزمّ شفتيه قليلاً تابع يقول : «لهم مكانتهم ، وهم يريدون الاحتفاظ بها» .

ويبتسم كلوتزنيك ويضيف «يأتيني أحدهم ويقول أنت على صواب فيما تقوله وتفعله ، أما أنا فلا أستطيع أن أكون مثلك . لا أستطيع التكلم بصراحة مثلما تفعل» . ويتوقف لبرهة ثم يتابع قائلاً : «وربما كنت في مثل موقفه لولا أنني حصلت على كل ما تستطيع الطائفة اليهودية أن تسبغه عليّ من تكريم» .

ويرى كلوتزنيك في سياسة واشنطن عقبة كبيرة في سبيل إصلاح تكتيكات اللوبي . يقول : «علينا ألا نقلل من الضرر الذي تسببه حكومتنا . فحكومتنا تحرّر منذ زمن شيكات مفتوحة لإسرائيل . ونتيجة لذلك يأتي بيغن إلى هنا ليقوم بجولة ، ثم يعود إلى بلاده ليقول : «مم تشكون؟ فأنا أذهب إلى الولايات المتحدة حيث تؤيدني الحكومة ويؤيدني ويهتف لي كل زعماء الطائفة اليهودية» .

ثغرة تتسع في تقليدنا الليبرالي

يقول أ . ف . ستون . وهو من الصحفيين اليهود الأميركيين الذين يتمتعون بأكبر قدر من الاحترام «إن اليهود لم يلاقوا إطلاقاً خيراً مما يلاقونه في الولايات المتحدة» . وستون ، الذي اشتهر بمجلته الأسبوعية التي تحمل اسمه والتي استمر في إصدارها طوال ١٩ سنة ، كما اشتهر بآرائه الإستقلالية ، توقف عن إصدار المجلة لأنه ـ كما يقول بروح من الدعابة «مللت من حلّ مشاكل العالم بأسره كل أسبوع»(٣٧) .

وعلى الرغم من بلوغه السادسة والسبعين وضعف نظره إلى حد العجز حتى عن قراءة الحروف الكبيرة ، فإنه لا يزال بعيداً عن التقاعد . فما زال يُعتبر بطلاً في الجامعات في طول البلاد وعرضها وفي الأوساط الليبرالية بسبب آرائه في مواضيع لا تتعلق بالشرق الأوسط . ولكن حتى في هذه المواضيع كان مريدوه متحمسون دائماً .

قال ستون في مقابلة أجريتها معه قبل وفاته بسنوات قليلة ، وهو ينظر عبر نظاراته السميكة : «لقد ضلّت إسرائيل السبيل وهذه الحقبة هي الحقبة الأكثر سواداً في تاريخ الشعب اليهودي . فمن حق العرب أن يعاملوا كبشر» . وأضاف «أنا متشائم بشأن المستقبل» . فهو لم يستطع أن يسمّي أحداً يملك القدرة على الأخذ بيد إسرائيل وإنقاذها من سياساتها المدمرة .

انتقل بنا الحديث إلى اليهود الأميركيين المنشقين ، فتذكر ستون ذلك اليوم الذي دعاه فيه أحد الناشرين إلى الغداء ، وطلب منه أن يحذف من كتاب ألفّه فقرة توصي بإحداث تغييرات كبيرة في السياسة الإسرائيلية . كان عنوان كتابه «الطريق السري إلى فلسطين» ، ويدور القسم الأكبر منه حول رحلته مع يهود من معسكرات الاعتقال النازية ، عبر الطوق البريطاني ، إلى ما يسمّى الآن إسرائيل . والفقرة المثيرة للاستياء التي طُلب حذفها كانت توصية ستون «بحلّ

يعتمد دولة ثنائية القومية يعترف دستورها بأمتين عربية وإسرائيلية» ، وتشمل كل فلسطين . لكن ستون رفض حذف الفقرة وكتب في صحيفة نيويورك لمراجعة الكتب يقول : «وبهذا انتهى الغداء ، بل وانتهى الكتاب . فقد حُرِّم فعلاً» .

وتقول الصحافية اليهودية كارولين تول :

«منذ ذلك الحين قام الزعماء المصممون على إقفال باب النقاش حول الدولة الثنائية القومية ، بإبعاد ستون عن الحلبة اليهودية مع أنه كان يمكن أن يكون بطلاً من أبطال كمحاضر من على منابر الكُنُس بصفته أول صحفي أميركي يرافق يهوداً ناجين من المحرقة النازية(٣٨) .

كان من شأن ستون أن يكون منشقاً مستوفي الصفات في إسرائيل ، حيث يحدد اليهود هويتهم بحكم الولادة وليس بحكم العضوية في منظمة . ولكن في مناخ عدم الاطمئنان بشأن آراء الأغلبية غير اليهودية في أميركا ، نجد أن اليهود أنفسهم الذين يناصرون حق الآخرين في التعبير الحرّ ، لا يطعنون في امتحانات الولاء الاعتباطية هذه .

وبعد سنتين طُبع كتاب ستون في إسرائيل بالعبرية بدون حذف الفقرة المثيرة للأستياء . وانتشر انتشاراً واسعاً في الشرق الأوسط .

ومع أن ستون يعارض «تجاوزات» اللوبي فإنه يدرك الدوافع . يقول : «الشعب اليهودي هيّاب ووَجِل ، يخشى المستقبل ، ويشعر أنه في حرب ، ويشعر كثيرون بأن عليهم أن يقاتلوا وأن يستمروا في القتال» . ويضيف «عندما يكون الناس في حرب من الطبيعي أن تتضرر الحريات المدنية» .

وستون الفخور بكونه يهودياً يعتز بالتراث المسيحي البروتستانتي في الولايات المتحدة . قال في مقابلة أجريتها معه في العام ١٩٨٣ :

«نشكر الله على أن هذه البلاد أنشئت على أيدي البروتستانت الأنكلو ـ سكسون البيض . وحتى في العهد الاستعماري كان التقليد التحرري القومي هو دافع قادة هذا البلد . وكلّما نظرت إلى أميركا اللاتينية اقشعر بدني لأنني أتصوّر ما كان يمكن أن يحدث للولايات المتحدة في غياب قيادة البروتستانت الانكلو ـ سكسون البيض . إن معظم تاريخ البشر مخيف . إلا أن الاستثناءين المُشرقين هما المئتا سنة من العهد الجمهوري هنا وحقبة الدولة الإغريقية» .

إلا أنه يرى ثغرة خطيرة تتسع في هذا التقليد الليبرالي ، يقول :

«أجد نفسي ـ مثل الكثيرين من زملائي المفكرين الأميركيين ، يهوداً كانوا أم غير يهود ـ منبوذاً كلما حاولت التحدث صراحة عن الشرق الأوسط ، في حين أن المنشقين من اليهود وغير اليهود في الاتحاد السوفياتي يُعتبرون أبطالاً عن جدارة»(٣٩) .

أما في الولايات المتحدة فيمكن أن يكونوا أي شيء إلا أبطالاً . قال :

«نادراً ما نحظى نحن المنشقين حول قضية الشرق الأوسط بفرصة عابرة في الصحافة الأميركية لنرفع صوتنا . والعثور على دار نشر أميركية مستعدة لنشر كتاب يخرج عن الخط الإسرائيلي المعتمد سهل بمثل سهولة بيع مقال فكري يُفسّر الإلحاد لصحيفة «الأوبزرفاتوري رومانو» في مدينة الفاتيكان»(٤٠) .

ويقول ستون إن الذين يجهرون بالكلام يدفعون الثمن ، ويلاحظ أن الصحافيين ذوي السجلاّت الطويلة في الدفاع عن القضايا الإسرائيلية ، يفيض بريدهم «برسائل الكراهية من يهود يتهمونهم بمعاداة السامية» إن هم تجرأوا وتلفظوا «بكلمة تعاطف واحدة مع اللاجئين العرب الفلسطينيين»(٤١) .

ونشرت الواشنطن بوست في ١٩ آب (أغسطس) ١٩٧٧ مقالة بقلم ستون أعرب فيها عن تخوّفه من «دبلوماسية التوارة» ، ولا سيما محاولة الاستشهاد بالتوراة لتبرير استمرار سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية . قال :

«ليس ثمة من يجهل أن التوراة في القرون الوسطى كانت تحفظ في حرز حريز . ويبقيها الكهنة بعيدة عن أيدي الجماهير لئلا تشوّش أفكارهم ويكون بينهم شقاق وفتنة . . . . وقد يكون الوقت قد حان لحفظ الكتاب المقدس في حرز حريز من جديد ، على الأقل إلى أن ينتهي النزاع العربي ـ الإسرائيلي» .

توفي ستون في ١٧ تموز (يوليو) ١٩٨٩ . وقال فيه المرشح السابق للرئاسة رالف نادر «إنه توم باين العصر الحديث ـ كان نموذجاً في الاستقلالية والاستقامة . وعلى الرغم من ضعف بصره وسمعه ، تمكن من الرؤية والسمع أكثر من غيره من الصحافيين ، لأنه كان فضولياً وصافياً ، يمتلك القدرة على الاكتشاف وإثارة الغضب في كل يوم جديد»[٤٢] .

كان ستون شخصاً لا يُطاق بنظر العديد من اليهود الأميركيين . وقد ذهب في حياته مذهباً أوصله إلى انتقاد الطابع اليهودي لدولة إسرائيل . قال :

إن إسرائيل تخلق نوعاً من الفصام الاخلاقي في وسط اليهودية العالمية . إن رفاه اليهودية في أنحاء العالم يعتمد على صون مجتمعات علمانية ، تعددية ولا عرقية . وفي إسرائيل ، تجد اليهودية نفسها في موقع المدافع عن مجتمع لا يمكن فيه إضفاء الشرعية على الزواج المختلط ، مجتمع مثاله الأعلى عرقي واستئثاري . . . وهذا ما استلزم إعادة فحص الإيديولوجية الصهيونية»[٤٣] .

«يهود مناهضون للصهيونية»

إن الذين قادوا عملية إعادة تفحّص الإيديولوجية الصهيونية ، كانا اثنان من اليهود الأميركيين ، هما أيلمر بيرغر وألفرد ليلينثال . فقد حذّر كلاهما منذ البداية من الصهيونية ، وتكهّنا بالخطر الشديد الذي يهدد الديانة اليهودية من جرّاء إقامة دولة يهودية . وبدون خوف أو وجل ظاهر ، ابتعدا عما أصبح الاتجاه الفكري اليهودي السائد ، وكرّس كل منهما حياته لحملة منفردة

محبطة ومثيرة للجدل بقصد تغيير سياسات دولة إسرائيل . وحتى بعد مرور وقت طويل على إنشاء إسرائيل ، وإحرازها اعترافاً واسع النطاق ودعماً من الأسرة الدولية ، ما برح هذان الكاتبان يسوقان الحجج ضد الدولة اليهودية . وكان الاثنان في كثير من الأحيان محلّ ازدراء كـ«يهود يكرهون ذاتهم» .

ثابر ليلينثال وبيرغر على حملاتهما رغم كل الهجمات عليهما . كان الاثنان يلقيان المحاضرات بلا انقطاع ، ويكتبان كثيراً ، ويشاركان في المناقشات . وهما معروفان في العالم العربي مثلما هما معروفان في الولايات المتحدة ، ويكرّمان فيه أكثر مما يكرّمان هنا .

أما من الناحية الشخصية ، فلا يجمع بينهما إلا القليل . فليلينثال بدأ حياته كمحام ، وبيرغر بدأ كحاخام . وليلينثال محام عنيف في طبعه وكلامه ، ومتقلّب المزاج . فقد يهدأ لحظة ويثور في اللحظة التالية . وعلى العكس منه بيرغر فإنه هادئ ليّن العريكة يصغي إلى محدّثه بصبر . وحتى عندما تنفجر كلماته فإنه يلقيها بأسلوب رجل الدين المتروي .

وكان لكل منهما مريدوه ، ولكن لم يكن لأي منهما تلاميذ جريئون كثر . وعلى الأرجح لم يكن عدد الذين قرأوا نشرة ليلينثال الإخبارية «ميدل ايست پرسبكتيف» وتتبعوا نشاطاته كبيراً . غير أن كتبه متوفرة في المكتبات العامة والخاصة في أنحاء البلاد ، وغالباً ما يُستشهد بها في الخطب والمقالات .

وربما كانت حلقة الحاخام أيلمر بيرغر أصغر ـ فمن الصعب قياس جماهير المستمعين في العالم كله ـ ولكنها بدت ثابتة على ولائها له . وعندما تولى رعاية ندوة استغرقت يومين في أيار (مايو) ١٩٨٣ في فندق ماديسون بواشنطن ، حضرها ما يزيد على ٢٠٠ شخص ، أكثرهم من الصحفيين والعلماء ورجال الدين والرسميين والدبلوماسيين ، يجمع بينهم على الأقل ،

عاملان : الاهتمام بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي ، وحب ايلمر بيرغر ، «مثال الثقافة والعلم»[٤٤] . وقد توفي في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٦ .

«ما زلت أشعر أنني حقاً يهودي»

بدأ ليلينثال حملته على إسرائيل على أثر قيامها عام ١٩٤٨ . وبالرغم من سنواته السبعين ، وجدته على عهدي به عندما قابلته في عام ١٩٨٤ . وكانت مقالته في مجلة ريدرز دايجست عام ١٩٤٩ بعنوان «راية إسرائيل ليست رايتي» ، قد حذرت من عواقب الصهيونية . وقد أصدر كتابه الأول «ثمن إسرائيل» في العام ١٩٥٣ ، واتبعه بكتاب آخر عنوانه «اتجاه الشرق الأوسط» في العام ١٩٥٧ ، ثم بكتاب ثالث عنوانه «الوجه الآخر للعملة» الذي صدر بعد ثماني سنوات .

في العام ١٩٧٨ ، نشر ليلينثال أضخم وأشمل مؤلفاته وهو «الصلة الصهيونية» الذي يركّز على تطور الحركة الصهيونية ونشاطاتها في الولايات المتحدة . وهذا الكتاب الذي يقع في ٨٧٢ صفحة ، مفعم بالحقائق والاقتباسات والحكايات ، وتتخلله آراء وتفسيرات متنوعة . وقالت عنه مجلة «الشؤون الخارجية» إنه «ذروة روائع» ليلينثال في سيرته ضد الصهيونية .

ومع حلول العام ١٩٨٤ كانت حملته ضد إسرائيل قد قادته إلى الشرق الأوسط ٢٢ مرة ، وعبر الولايات المتحدة ٢٦ مرة . وبالرغم من جهوده الطويلة التي لا تكلّ في سبيل التوفيق السلمي بين اليهود والعرب ، بقي ليلينثال وحيداً في ميدانه في الولايات المتحدة ، حيث كان منبوذاً في أغلب الأحيان ، حتى من قبل أولئك الذين رفع رايتهم عالياً .

يقول ليلينثال أن البعض يمازحونه فيصفونه بـ «الرجل القادم من لامانشا» . وتصديقاً لتوصيفهم فإنه كثيراً ما أثار سامعيه وجعلهم يهبّون وقوفاً

وهو يقتبس من الأغنية عن دون كيشوت «يحاول الوصول إلى النجوم بعيدة المنال» . وهو يقول إن أعظم ما أنجزه كان «حمل بعض المسيحيين على التجرؤ والتحدث بصراحة عن هذه القضية» . وقد حرمه فريق من الحاخامين في نيويورك رسمياً عام ١٩٨٢ من الدين اليهودي . ولكنه سخر من هذا الإجراء وقال «الله وحده هو الذي يحرم . فما زلت أشعر أنني حقاً يهودي» .

تأكيد القيمة المتساوية لجميع البشر

في العام ١٩٩٦ ، أسّس الحاخام مايكل ليرنر من سان فرنسيسكو حركة «بيت تيكون» ، وهي حركة تجدد يهودية ، تصف نفسها بأنها «حركة تقدمية موالية لإسرائيل بديلة لإيباك [اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة]» . وتؤكد هذه المنظمة على حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره ، وعلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية .

قال ليرنر في مقالة كتبها لصحيفة «لوس أنجليس تايمز» في ٢٨ نيسان (أبريل) ٢٠٠٢ : «[علينا] أن نؤكد القيمة المتساوية لجميع البشر ، وأن نرفض معاداة السامية ككل ، وأن نرفض أيضاً كل ما من شأنه تحقير الفلسطينيين والعرب . دعوا مسؤولينا ووسائل إعلامنا يعرفون أنكم لن تظهروا أي تسامح بعد الآن تجاه ثقافة سياسية تمنع النقاش الصادق والمتوازن للنزاع العربي ـ الإسرائيلي . لكن ينبغي ألا ينزلق انتقاد إسرائيل إلى حد إنكار شرعية وجود إسرائيل ، أو إلى خطاب مناهض للسامية . . . إن اليهود يؤكدون أسمى قيَم ثقافتهم وديانتهم عندما يستنتجون أن موالاة إسرائيل اليوم تتطلب دفعها إلى إنهاء احتلالها . . . إننا جميعاً نستفظع الأعمال غير الأخلاقية للإرهابيين الفلسطينيين . . . لكن الكثيرين منّا يدركون أيضاً ان معاملة إسرائيل للفلسطينيين كانت غير أخلاقية وشنيعة» .

وقد رفض ليرنر في حينه الرأي الشائع الذي يقول إنه كان ينبغي على زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ، أن يوقّع الاتفاقية التي اقترحها إيهود باراك ، سلف أريئيل شارون في رئاسة حكومة إسرائيل ، واعتبره رأياً خاطئاً . فقد رأى ليرنر في تلك المقترحات عدداً من العيوب والنقائص ، من بينها ما يتعلق بمحنة اللاجئين الفلسطينيين . قال : «إن عدد اللاجئين الفلسطينيين وعائلاتهم يصل اليوم إلى ما يزيد على ثلاثة ملايين نسمة ، يعيش الكثيرون منهم في ظروف مروّعة في مخيمات اللاجئين ، تحت الحكم العسكري الإسرائيلي . وقد رفض باراك أن يقدم أي شيء على الاطلاق للاجئين على سبيل تعويضات» . وكان حرّي بليرنر ، وهو مؤسس مجلة «تيكون» ، أن يضيف أن مقترحات باراك تركت لإسرائيل السيطرة الكاملة على الحدود الفلسطينية برمّتها ، كما تركت معظم المستوطنات الإسرائيلية قائمة على حالها .

التشكيك في الولاء

لقد تكلم العديد من الأكاديميين والسياسيين والحاخامين اليهود بجرأة ضد معاملة إسرائيل الوحشية للفلسطينيين ، وضد الدعم النشيط لهذه المعاملة ، الذي تتلقاه إسرائيل من اللوبي الأميركي الموالي لها . ولكن جدير بنا أن نشير إلى العديد من المواطنين اليهود الأميركيين العاديين ، الذين لا يقلّون عنهم شجاعة ، بمقاومتهم الضغوط الشديدة التي يمارسها عليهم أندادهم ، وإفصاحهم بجرأة عن آرائهم . إنهم صحافيون ومجرّد مواطنين معنيين ، تتحدى نشاطاتهم كأفراد نظريات المؤامرة التي تُردَّد في كثير من الأحيان ، لتربط جميع اليهود بالعدوان الصهيوني .

إن أحد هؤلاء هو حاييم «هاري» كاتز ، وهو يهودي من نيويورك ، له

سجلّ حافل بمقاضاة الجماعات اليهودية . ففي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٢ ، سجّل حديثاً هاتفياً أجراه مع رئيس «إيباك» آنذاك ، ديفيد شتاينر ، أبلغه فيه انه كان «يتفاوض» مع الرئيس المنتخب حديثاً ، بيل كلينتون ، بشأن من سيعيّنه وزيراً للخارجية ومستشاراً للأمن القومي . وقد سأل كاتز شتاينر عما إذا كان سيشترك فعلاً في اختيار وزير الخارجية الجديد ، فأجابه قائلاً : «سيكون لنا القدرة على ذلك ، إذ لدينا عدد كبير من الأشخاص في حملة [كلينتون] ، في مقر قيادة الحملة . . . وسيحصلون جميعاً على وظائف مهمة» .

أعطى كاتز الشريط المسجّل لصحيفة «واشنطن تايمز» ، معللاً خطوته بدافع من رغبته في الإنصاف . قال : «إنني معني كيهودي ، عندما تمتلك مجموعة صغيرة سطوة لا تتناسب وحجمها . أعتقد بأن هذا الأمر يؤذي الجميع ، بمن فيهم اليهود» . وأدّت العاصفة في وسائل الاعلام ، التي أعقبت نشر محتويات الشريط ، إلى نفي «إيباك» صحة كل ما ورد على لسان شتاينر في هذا الشريط ، وإلى استقالة شتاينر من منصبه[٤٥] .

وفي نيسان (أبريل) ٢٠٠٢ ، بعد ثمانية عشر شهراً من العنف الإسرائيلي ـ الفلسطيني الشديد في الانتفاضة الثانية ، لم تستطع ليز سبيكول ، المحررة الإدارية لصحيفة «فيلادلفيا ويكلي» أن تواصل التزام الصمت على الفظائع التي ترتكبها إسرائيل في المناطق المحتلة ، فكتبت تقول إنه بعد سنوات طويلة من منحها التأييد «تجاوزت إسرائيل الحدّ ، وإنني والكثير من اليهود أمثالي ، لن يكون بوسعنا أن نجاوز معها هذا الحد» . لقد شعرت سبيكول بالحاجة إلى إسماع صوتها ، على الرغم من التعليمات الصريحة والضمنية بالامتناع عن استنكار سياسات إسرائيل في العلن . قالت :

«بصراحة ، أشعر بالحرج لأن إسرائيل ، وبحجة تجنيب اليهود

المزيد من الاضطهاد ، أصبحت اليوم هي الجهة التي تمارس الاضطهاد . إن الرياء مثير للسخط . وإنني كيهودية أميركية ، أشعر بالخزي من حكومتي بسبب امتناعها عن عمل شيء» .

وتلحظ سبيكول ناحية من نواحي النزاع نادراً ما كانت موضع مناقشة . تقول :

«إن المسألة هنا ، مسألة عنصرية أيضاً ، وإن كانت الناس لا تحب أن تتحدث عن هذا الأمر . لقد صيغ الخطاب العنصري هنا في الولايات المتحدة ، صاغته العبودية والحرب العالمية الثانية و[الشاعر] عزرا باوند ـ واللائحة تطول . لهذا نُصدم عندما نسمع يهوداً يتكلمون عن العرب مستخدمين مصطلحات مشابهة ، بما في ذلك الهزء بسماتهم الجسدية ومعتقداتهم الدينية» .

وعلى عكس بيرغر وليلينثال ، نجد أن الكثيرين من اليهود الأميركيين ، ومن بينهم ليز سبيكول ، لا يرفضون العقيدة الصهيونية ككل ، رفضاً فورياً ، كما نجدهم يؤمنون بإسرائيل قوية . تقول سبيكول : «إنني أخشى أيضاً على إسرائيل بالذات . وما أريده لها أكثر من أي شيء آخر ، هو أن تزدهر . لكنني في الوقت الحاضر ، سأغيّر عادتي ـ سوف أهتم بالعدالة وليس بالعواطف . قد يسمّونني خائنة ولكنني لن ألتزم الصمت بعد الآن»[٤٦] . وكانت ردة الفعل على مقالة سبيكول مثيرة للقلق على عدة جبهات . كانت معظم ردود فعل اليهود الأميركيين سلبية . وأثناء مقابلة أجريتها مع سبيكول من أجل [الاستفادة منها في] هذا الكتاب ، قرأت علي من صحيفة «أكسبوننت» اليهودية المحلية ، التي نشرت افتتاحية «غير لائقة في الواقع» ، انتقدت فيها «تفكيرها المنحرف» ، وأرسلت نسخة عنها إلى مكتبها . تقول سبيكول : «من المؤكد إنني اعتبرت الأمر تهديداً . أنت تعرف . كان ذلك كمن يقول لي إننا نراقبك» .

ولم يتردد العديد من اليهود الأميركيين الآخرين ، عن وصفها بصفات من نوع «البغيضة والمثيرة للاشمئزاز وكارهة نفسها» . وقد نُبذت سبيكول ، فأبعدت عن المناسبات الخاصة بالطائفة . وروت لي أنها شاركت يوماً في تجمع مؤيد للفلسطينيين في فيلادلفيا ، ثم ذهبت في اليوم التالي لتشارك في تجمع آخر مؤيد لإسرائيل ، بغية كتابة تحقيق عن الفوارق التي تلحظها بين التجمّعين ، «لكن ما أن عرف الناس من أكون حتى رفضوا السير بجانبي . لقد أصبحت شخصاً غير مرغوب فيه بين أبناء قومي» . وقد سئلت سبيكول عما إذا كانت قد تأثرت بأي شكل من الأشكال ، من المضايقات ـ بما في ذلك الاتصالات الهاتفية التي تتلقاها والدتها على الرغم من أن رقم هاتفها غير مسجّل في الدليل . وكان ردها بالإيجاب . وقالت :

« الناس تسيء تفسير كلامي وتستخدمه لمهاجمتي . . . أشعر بأنه ينبغي علي ألا أكتب عن هذا الموضوع بعد الآن»(٤٧) .

وفي حين أن هناك مَن يتكلم بصراحة ، هناك أيضاً مَن يترجم أقواله بالأفعال . ومن بين هؤلاء جنيفر لوينستين اليهودية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان في قطاع غزة . فقد كتبت مقالة تدين هؤلاء الذين يروّجون للفكرة الزائفة بأن الفلسطينيين يقدمون أولادهم قرابين ، بمحض ارادتهم ، كجزء من حملة علاقات عامة تستجدي العطف . وسرعان ما وصلت عبر البريد الألكتروني ، الرسائل الوقحة الزاخرة بعبارات التجديف والبذاءة .

ولم يختلف التعامل مع آدم شابيرو اليهودي غير المتدين من بروكلين في نيويورك . فقد انضم لرحلة إلى مدينة رام الله المحاصرة في الضفة الغربية ، نظمتها إحدى حركات التضامن الدولية ، والتقى هناك بالزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ، وصافحه . وكانت ردة الفعل في بلدته مُرعبة . فقد تلقت عائلته تهديدات عديدة بالقتل ، إلى حدّ أُجبرت على الانتقال للسكن في مكان

حرصت على إبقائه سرياً . ولكن التهديدات ، والحمد لله ، لـم تؤثر على إيمان شابيرو بالمساواة بين الفلسطينيين والإسرائيليين . وفي ٢٦ أيار (مايو) ٢٠٠٢ ، تزوج شابيرو زميلته الفلسطينية المكافحة من أجل السلام ، هويدا عرّاف .

وكانت مدينة كانساس سيتي قد شهدت قبل ذلك ببضعة أشهر زواجاً يهودياً ـ فلسطينياً آخر مثيراً للجدل . فقد تقدمت المحررة في صحيفة «كانساس سيتي جويش كرونيكل» ، ليفي ريغينبوم ، بشكوى من التمييز ضدها في الصحيفة ، التي طردتها بسبب إثنية زوجها ، كما تعتقد . وكما روت نشرة «فوروورد» اليهودية ، ادعت ريغينبوم أن الناشر ريك هيلر «أعرب عن سعادته في البدء» عندما سمع بزواجها ، ثم سألها أن تلفظ اسم زوجها . وما أن فعلت ، حتى أصبح موقفه عدوانياً ، وقال لها : «علي أن أفكر في هذا الأمر» . لكنه لم يكن بحاجة للتفكير طويلاً : فقد طرد هيلر ليفي ريغينبوم من عملها في اليوم التالي .

وقد بذل كاتب المقالة في نشرة «فوروورد» جهده لتظهير هيلر وصحيفة الكرونيكل بصورة حسنة . وهذا غير مستغرب إذا عرفنا سجلّ الصحيفة الحافل بدعم المستوطنات الإسرائيلية وإنكار الحقوق الفلسطينية . ولكن للأفعال صوتاً أعلى من صوت الكلمات ، ولم تكن هذه المرة الأولى التي يتهم فيها موظف في «كانساس سيتي جويش كرونيكل» الصحيفة بالتمييز : فقد سبق أن طُردت مديرة التحرير ديبورا دوكروك من وظيفتها في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ ، بسبب نشرها رسالة في الصحيفة كانت «متعاطفة مع الفلسطينيين»(٤٨) .

وبالعودة إلى قضية ليفي ريغينيوم ، فقد نشرت «فوروورد» بعد أسبوع من نشر قصة ليفي ، رسالة ذات طابع مختلف تماماً . فقد كتب بنجامين فوغل من ديلراي بيتش ، في فلوريدا ، رسالة انتقد فيها اليهود اليساريين الذين يتعاطفون

مع الفلسطينيين . وقد ساوى زيفاً بين اليهودية والصهيونية وشكك في ولاء اليهود الذين لا يؤيدون إسرائيل بثبات وبدون تردد . قال :

«كنت أعتقد أن أدولف هتلر وستالين قد علّماهم جميعاً ، أن الخلاص الوحيد لليهود هو دولة يهودية قابلة للحياة ويمكن الدفاع عنها . كان هذا هو حال جميع من عرفتهم من اليساريين . لقد توفي معظمهم اليوم ، لكنهم كانوا قد تحوّلوا قبل مماتهم . ولسوء الحظ ، يبدو أن اليهود اليساريين لم يتحولوا جميعاً [عن عقيدتهم] ولم يموتوا كلهم»(٤٩) .

شهرة مرفوضة من سبيلبرغ

نال يهودي أميركي ذو شهرة عالمية ، شهرة قصيرة الأجل ، عندما حاد عن الخط الموالي لإسرائيل ، لكن تبيّن أن الأمر كان مزحة . ففي نيسان (أبريل) ٢٠٠٢ ، منح إعلان كاذب على الأنترنيت أحد عمالقة السينما ستفين سبيلبرغ ، بضع ساعات من الشهرة المرفوضة ، كيهودي متعاطف مع الفلسطينيين . وقد جاء في الإعلان أن شركة سبيلبرغ «دريم وركس» سوف تنتج فيلماً سينمائياً يصوّر محنة الفلسطينيين في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل . وقد نُسب التقرير إلى صحيفة «هوليود ريبورتر» ، وتضمن أسماء مراسلين صحفيين تبيّن أنها لم تكن صحيحة . وجاء في التقرير أن سبيلبرغ انتقد إسرائيل وطائفة اليهود الأميركيين وهوليود ، لعدم تعاطفهم مع الفلسطينيين . وقال مدير أعمال سبيلبرغ ، مارتن ليفي ، إن التقرير «مزحة مكشوفة ولئيمة» .

الفصل الحادي عشر
ذرّ بذور الكارثة

إن الجهود التي يبذلها اللوبي الموالي لإسرائيل للتأثير في الرأي الأميركي والسياسة الأميركية، تركّز في الأغلب على المؤسسات القومية، وخصوصاً الحكومة الفدرالية. ومع ذلك، فإن هذا اللوبي، بأشكاله المختلفة، يتفرّع على نطاق واسع في مجالات الحياة الأميركية، متجاوزاً مركز القرار الرسمي. ونجد أن القيادات السياسية والمصالح التجارية والمنظمات المحلية والأفراد العاملين في مختلف الميادين، يتعرضون ظلماً للانتقاد والترويع عندما يشتركون في مناقشة حول قضايا الشرق الأوسط. وقد دفع الكثيرون ثمن التكلم بصراحة. ومما يدعو إلى الأسى بصفة خاصة حالات التمييز ضد الأميركيين المتحدرين من أصل عربي.

وصمة الأصل العربي

ساهمت لجان العمل السياسي المؤيدة لإسرائيل بمبلغ مليون دولار تقريباً في انتخابات مجلس الشيوخ وحدها عام ١٩٨٢[١]. أما الأهمية التي يعلقها كثرة من أعضاء الكونغرس على تأييد اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) لهم فلا تُقدّر بالدولارات. والنشاطات السياسية التي تقوم بها مثل هذه الجماعات مُسلّمٌ بها كجزء شرعي من النظام السياسي الأميركي.

ولكن إذا حاول العرب الأميركيون الاشتراك في العملية الانتخابية ، وجدوا الأبواب موصدة في وجوههم .

في ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٣ ، وجد و . ويلسون غود نفسه في خضم معركة عنيفة ليكون أول محافظ أميركي أسود لفيلادفيا[٢] . وحضر هذا المرشح المحترم الذي كان في الصدارة ، والمحبوب من السواد الأعظم من الناخبين في المدينة ، اجتماعاً لجمع التبرعات أقيم في منزل رجل الأعمال نعيم أيوب الذي دعا عدداً من الأصدقاء ، من أبرز الأكاديميين والعلماء ورجال الأعمال والعاملين في المجال الطبي ، للقاء غود والتبرع لحملته .

ومن بعد جلسة التعارف أطلع الحاضرون ولسون غود على التمييز الذي يعانيه غالباً الأميركيون المتحدرون من أصل عربي . فأعرب غود عن اهتمامه بالموضوع وقال : «أجدّد عهدي بأن أكون محافظاً لجميع السكان»[٣] . وقام أيوب وضيوفه بتقديم شيكات بتبرعاتهم لحملة غود الذي شكرهم ومضى . وبلغ مجموع هذه التبرعات ٢, ٧٢٥ دولاراً ، وهو جزء بسيط من ميزانية حملة غود . إلا أنه كان كافياً لإطلاق شرارة جدل حاد حول النفوذ العربي ودور إسرائيل في الحملة .

وفي الأسابيع الأخيرة للحملة التي طُبعت بعنف متزايد ، حاول منافس غود الرئيسي تضخيم هذا التبرع لتحويله إلى فضيحة بإعلانه أن أيوب هو المنسّق الإقليمي للجنة الأميركية العربية لمكافحة التمييز ، وهي منظمة على مستوى الوطن كله غايتها معارضة التمييز ضد الأميركيين المتحدرين من أصل عربي . فردّ غود ، الذي كان يحاول اجتذاب أصوات اليهود الكثيرة في الأحياء الشمالية الشرقية الحساسة من المدينة ، بإعادة تأكيد تأييده لإسرائيل ، معلناً بأنه في صدد إعادة الشيكات إلى أيوب وأصدقائه . وقال : «أريد أن أتأكد من أن أحداً لن يستطيع التشكيك في تأييدي لدولة إسرائيل» .

ويبدو أن الناخبين اليهود قد أقنعهم شرح غود «الغلطته» . إذ فاز في الانتخابات بتأييد يهودي ساحق . ومع ذلك ، علّق أحد يهود فيلادلفيا فيما بعد بقوله :

«ليس من الضروري أن يكون المرء مؤيداً لبرنامج لجنة مكافحة التمييز برمّته لكي يشاطر العديد من أعضائها وأصدقائها ما أصابهم من صدمة وألم نتيجة هذه الإهانة العلنية لأحد أركانها ، الذي كان يتصرف بصفته الشخصية(٤) . إذ لا ينبغي قصر الاشتراك في العملية السياسية فقط على أولئك الذين يتبنّون ما هو مقبول من عامة الناس في حينه» .

وكانت حادثة ويلسون غود هذه نذيراً لحوادث مماثلة وقعت للسناتور غاري هارت ونائب الرئيس السابق ولتر مونديل في حملتهما لبلوغ أعلى منصب في البلاد .

والعرب الأميركيون الذين حاولوا الاحتفاظ بصلة مع تراثهم واجهوا صعوبات غير متوقعة . وتقول أنيسة مهدي ، مديرة الأخبار في محطة تلفزيون بوسطن : «من المخيف أن تكون عربياً» . وتضيف :

«نشأت في مدينة نيويورك وكان لوالدي نشاط سياسي فعال جداً(٥) . وكان الاحتفال السنوي بذكرى مذبحة دير ياسين يصادف عادة يوم الاستعراض الإسرائيلي السنوي . فتجد اليهود في الجادة الخامسة وتجدنا في جادة ماديسون . وقد يكون مئات الألوف من الناس في الجادة الخامسة وربما عشرة منّا في جادة ماديسون : والمهم هو أن في مدينة نيويورك ما لا يقل عن مئة ألف عربي أميركي . فأين هم؟ إنهم يخافون الخروج» .

ويقول الدكتور جورج فضّول ، الأخصائي في الطبّ البيطري في جامعة

ماساشوستس إن الأصل العربي يمكن أن يكون عبئاً خارج المجال السياسي[٦] . فهو من أصل لبناني ولكنه ولد في ماين ولم يهتم بالسياسة أو الشؤون الدولية إطلاقاً . وكان في عام ١٩٧٤ يعمل في محطة تجارب في ولتام بمساشوستس ، أنشأتها الجامعة لخدمة المزارعين في الولاية . وعندما شغر منصب مدير المحطة ، قرر فضّول أن يطالب بتعيينه فيه ، فبعد خدمة ممتازة تزيد على ٢٥ سنة كان يرى أنه يستحق هذا المنصب الذي من شأنه أن يضيف بُعداً جديداً مهمّاً إلى عمله في المحطة .

ولم يتقدم سوى طالب آخر فقط للحصول على المنصب . وصوّتت لجنة الكلية بأكثرية ٧ أصوات مقابل ٦ لصالح فضّول . وعلى الرغم من أن قوانين الجامعة تنصّ على أن الأكثرية البسيطة تكفي ، امتنع العميد عن تعيينه . وتبيّن لفضّول نتيجة تحقيقاته الخاصة في أسباب رفض تعيينه ، أن عدداً من الافتراءات أُطلقت ضده في مداولات اللجنة بسبب أصله العربي . وقد وُصف العرب أثناء المناقشات بأنهم شعب «تافه» . وعُيّن مساعد فضول الذي يحمل شهادة بكالوريوس فقط ، مديراً بالوكالة للمحطة . وبعد سبع سنوات من ملاحقة قضيته حصل فضول على هذا المنصب .

٨٠ إلى ٨٥ بالمئة . . . إرهابيون

ذاق العرب الأميركيون في منطقة ديترويت مرارة التمييز[٧] . ففي اجتماع عقد في حزيران (يونيو) ١٩٨٣ في ديترويت بين موظفي الجمارك وموظفي شركات الطيران بشأن التدابير الخاصة بأمتعة الركاب ، أعلن موظف جمارك كبير أن ما بين ٨٠ و٨٥ بالمئة من العرب في منطقة ديترويت إرهابيون والباقون متعاطفون مع الإرهابيين» .

وجاءت هذه التهمة القاسية في أعقاب إلقاء القبض في العام ١٩٨٣ ،

على شاب كندي عربي في التاسعة والعشرين من العمر ، فيما كان يحاول تهريب كمية من الهيروين في حقيبة ذات قعرين عبر نفق ديترويت ـ وندسور ، والمسلك الانتقامي لرجال الجمارك الذين بدأوا يختارون للتفتيش السائقين وركاب السيارات «الذين يشبهون العرب»[٨] . وفي إحدى الحالات أجبرت فتاة عمرها ١٨ سنه على خلع ثيابها لتفتيشها .

ومع أن دائرة الجمارك اعتذرت فيما بعد للملاحظة التي تتهم العرب بالإرهاب ـ نال الموظف الذي أطلق التهمة تأنيباً فقط ـ فقد شاركت صحيفة محلية في عملية التنميط العنصرية . وبعد إلقاء القبض على ضابط عسكري من جمهورية اليمن العربية (اليمن الشمالية) كان يحاول تهريب بنادق من الولايات المتحدة ، نشرت مجلة «ديترويت مونثلي» تحقيقاً بعنوان «صلة الشرق الأوسط : «كيف جاءت الحروب العربية إلى ديترويت» . ومع أن الصحيفة لم تأت بمثل واحد على اعتقال عربي أميركي بتهمة تهريب بنادق أو مخدرات ، فقد صوّرت العرب الأميركيين البالغ عددهم حوالي ٢٥٠,٠٠٠ نسمة في المدينة كجالية عنيفة وخارجة على القانون .

«سندمّرك اقتصادياً»

يتخذ التحيّز والترويع أشكالاً عديدة ولا يعرفان حدوداً جغرافية . فقد حقق مطعم مدترنيان هاوس نجاحاً فورياً عقب افتتاحه عام ١٩٧٣ في سكوكي ، وهو حي يغلب على سكانه العنصر اليهودي في ضواحي شيكاغو[٨] . ويقدم المطعم مأكولات عربية ، ومعظم زبائنه من اليهود . وكان صاحبه عبد الحميد البربراوي الذي ولد بفلسطين وحصل على الجنسية الأميركية ، يشدّد على موظفيه أن «لا سياسة» في المطعم . وحدث أن طرد اثنين منهم لأنهما دخلا في جدل سياسي مع الزبائن .

وعندما بلغ أوج نجاحه كان اسمه في كل دليل للمطاعم بشيكاغو ، وأثنى عليه عدد من الكتاب في الصحف[٩] .

هذا النجاح حمل البربراوي على التوسع ، ففتح عدداً من المطاعم الأخرى في مناطق أخرى تحمل الاسم ذاته .

وفي إحدى ليالي صيف ١٩٧٥ ألقيت قنبلة أنبوبية طولها ستة أقدام عبر نافذة المطعم القائم في مورتن غروف . ولم يصب أحد بأذى لأن الحادث وقع في ساعة متأخرة من الليل ، غير أن المطعم دمّر . وكان المقصود بهذه القنبلة ، حسب قول خبراء الإطفاء «تسوية المبنى بالأرض» .

وتجددت المتاعب بعد سنة . فعندما غادر البربراوي وموظفوه المطعم في سكوكي عند الساعة الثالثة صباحاً ، وجدوا أحد جوانب المبنى وقد غطته ملصقات تعلن ان «مأكولات مدترنيان هاوس في فمك كالدم اليهودي على يديك . والمال الذي تنفقه هنا يدعم إرهاب منظمة التحرير الفلسطينية» . وإمعاناً في تأثير هذه الملصقات والرسالة التي تحملها فقد طليت الجدران بالأحمر ورشقت بقطع كبد نيئة . ومع أن المخربين كانوا قد فرّوا ، فقد شاهد البربراوي محرر صحيفة «شيكاغو جويش بوست اند أوبينيون» يلتقط صوراً للملصقات وما حولها . وقال المحرر إنه كان ماراً من هناك صدفة .

وفي الشهر التالي نشرت الصحيفة مقالة بعنوان «يهود سكوكي يموّلون من غير علم الدعاية العربية»[١٠] . وتحثّ هذه المقالة اليهود المحليين على مقاطعة المطعم ، مستندة إلى أن المدترنيان هاوس هو من المعلنين في برنامج صوت فلسطين الأسبوع الإذاعي . وقال تيد كوهين ، كاتب المقالة ، عن هذا البرنامج إنه مصدر «دعاية ضد إسرائيل» .

ويقول البربراوي إنه أعلن في ست محطات إذاعية ، وكذلك في عدد من

البرامج اليهودية وبرنامج موجّه إلى الهند : «أنا معلن ولست راعياً لأحد . ولم استمع إطلاقاً إلى صوت فلسطين ولم أهتم بسياستهم التحريرية» .

وكانت مقالة كوهين إيذاناً ببداية نهاية البربراوي . إذ جرى تصعيد الحملة الدعائية ضده . ووزعت على البيوت والمتاجر في سكوكي منشورات تطلب من اليهود المحليين «التوقف عن الدفع للدعاية العربية» . واضطر البربراوي إزاء كثرة المكالمات الهاتفية والطلبات الكاذبة إلى وقف خدماته إلى البيوت . وهدد أحدهم بالاعتداء عليه . وفي موجة من اليأس قاطع البربراوي أحد المتكلمين معه بالهاتف وقال : «لماذا لا تنسفون المكان كما فعلتم من قبل؟» فجاء الجواب الرهيب «لن نريحك على هذا النحو ، فسندمرك اقتصادياً . فستموت وأنت ما زلت حياً» .

وكتب الصحفي روجر سايمون في الشيكاغو صن ـ تايمز يقول إن ما يبثّه صوت فلسطين ليس ضد السامية كما زعم كوهين . ولكن المتسغرب أن سايمون ، في ختام مقاله ، وافق اليهود على اعتبار البربراوي «مسؤولاً عن الجهة التي تذهب إليها أمواله» ، وأيد دعوة «الجويش بوست أند أوبنيون» للمقاطعة(١١) . ويعتقد البربراوي أن هذا التعليق أضرّ بأعماله أكثر من أي عامل آخر .

وناشد البربراوي المواطنين المحليين المتحدرين من أصل عربي ، كما ناشد الفرع المحلي لرابطة مكافحة الافتراء التابعة لبناي بريث ، التوسط له مع الطائفة اليهودية ، فلم يستجب أحد لندائه ، وقيل له أن ليس لدى الرابطة أي شيء ضده ، بل إن مديرها أبوت أعرب عن عطف شخصي حين قال : «إنه لشيء فظيع ، عليك أن تقيم دعوى قضائية» . ولكنه لم يجابه حملة الكراهية التي شنّتها «الجويش بوست اند أوبنيون» وشنّها المتكلمون المجهولون في الهاتف .

وفي هذه الأثناء رأى البربراوي دخله الشهري يهبط من ٤٠,٠٠٠ دولار إلى أقل من ٧,٠٠٠ . وفيما قاطع الزبائن اليهود المطعم ، قال عدد من الزبائن غير اليهود للبربراوي إن جيرانهم اليهود توقفوا عن التحدث معهم لأنهم يرتادون مطعمه .

وفي مواجهة هذا الانهيار المالي ، لجأ البربراوي من شدة يأسه إلى الإجراءات القانونية . ولكن بالنظر إلى ارتفاع النفقات وتسويف المحاكم اضطر البربراوي أخيراً إلى التخلي حتى عن الأمل الأخير . وفي النهاية أخرجته حملة الكراهية من قبل أعداء مجهولين من صناعة المطاعم كلياً . وبعد أن خسر البربراوي ثلاثة ملايين دولار ، لم يكن في جيبه سوى ثلاثة دولارات عندما حضر ضابط الشرطة لإقفال المطعم .

ولخّص ديك كاي ، مراسل محطة تلفزيون شيكاغو ، مصير المدترنيان هاوس وصاحبه بقوله : «لقد نجحوا فعلاً في تدميره ، والذين قاموا بذلك هم الجناح العسكري في الطائفة اليهودية»[١٢] .

ومثل هذا التعصّب يلحق الضرر أيضا بالصداقات الشخصية العريقة . ففي منتصف ١٩٨٣ حمل المؤلف ستيفن غرين المسوّدة المطبوعة لكتابه الجديد «التحيّز : علاقات أميركا السرية مع إسرائيل المحاربة» إلى إدغار برونفمان ، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي والصديق المقرّب لأسرة غرين منذ سنين[١٣] . وكان الاثنان هما اللذان ذرا رماد والد غرين عندما توفي قبل خمس سنوات . وأراد الكاتب الشاب أن يوضح لماذا ألّف هذا الكتاب الذي يكشف عن العلاقة العسكرية الحميمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل . غير أن برونفمان اعتذر عن مقابلة غرين ، وكلّف سكرتيرته التي يعرفها غرين أيضاً منذ سنوات ، أن ترد عليه . وما زال غرين يذكر كلماتها له حين قالت : «إن السيد إدغار لا يريد أن يبحث معك في هذا الكتاب يا ستيفن . أنت ألّفته ، هذا شأنك وهو لا يرى ضرورة لأن يبحث فيه معك» .

صُعق غرين لسماعه أن الرجل الذي عرفه واحترمه منذ وقت طويل ، يرفض حتى الكلام معه . ويعود غرين بالذاكرة إلى الماضي ، فيتذكر يوم كان والد إدغار يوبّخ ابنه توبيخاً شديداً مراراً وتكراراً لأنه «لا يفعل ما يكفي من أجل إسرائيل» .

فانيسا ردغريف : مناضلة تعمل لكسب الوقت

أثّر نزاعُ الشرق الأوسط على مستقبل فانيسا ردغريف ، الممثلة البريطانية التي اشتهرت على نطاق واسع بأنها واحدة من أبرز مواهب المسرح والشاشة في جيلها . غير أن نجاحها في الولايات المتحدة كان محدوداً بسبب تاريخها الطويل في النشاط السياسي . وفيما يحاذر ممثلون كثيرون القضايا المثيرة للجدل خوفاً من إلحاق الضرر بعملهم ، فإن ردغريف قد بَنَتْ حياتها إلى حد كبير حول أهوائها السياسية ، فتأثرت حياتها العملية تبعاً لذلك .

وكانت مخاوف ردغريف جلية في عيد العمال عام ١٩٨٣ ، عندما قابلتها في استديو الفناء الخلفي لمنزلها في منطقة سكنية في بوسطن[١٤] . كانت قد عادت لتوّها من تصوير مشاهد لبرنامج موجّه للعرب الأميركيين . كانت مضطربة وقلقة . تكلمت بهدوء عن تهديدات بقتلها فيما كانت تنظر بأعصاب متوترة عبر باب مفتوح . وقالت «لا أشعر بالأمان هنا ، فلقد تلقيت عدة تهديدات» .

وقد حملت معارضة ردغريف لحرب فيتنام ، وتعاطفها مع القضايا اليسارية ، الحكومة الأميركية على رفض منحها تأشيرة دخول عام ١٩٧١ عندما أرادت زيارة الولايات المتحدة لتبحث في كتابة سيرة حياتها واحتمال إخراجها للسينما . وجاء الرفض رغم توسّلات الناشر وتدخّل عدد من الشخصيات المرموقة . ولكن كل ذلك ما كان ليردعها عن توجيه المزيد من نشاطها النضالي نحو دعم الشعب الفلسطيني .

وفي ١٩٧٨ تظاهرت رابطة الدفاع اليهودية خلال الاحتفال الذي نالت فيه ردغريف جائزة أوسكار عن دورها في فيلم «جوليا»[١٥] . وكانت الرابطة تحتج على تعليق ردغريف بصوتها على فيلم وثائقي دعمته مالياً ، وكان بعنوان «الفلسطينيون» ، وتضمّن مقابلة مع زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات . وفي الكلمة التي ألقتها ردغريف بعد تسلّمها الجائزة ، وصفت الذين تظاهروا خلال الاحتفال من أفراد رابطة الدفاع اليهودية بـ«زمرة من قطاع الطرق الصهاينة الذين يشكّل سلوكهم إهانة لليهود في كل أنحاء العالم» ، وشكرت الأكاديمية لوقوفها في وجه إرهابهم . غير أن عدداً كبيراً من الحضور أخذوا يصفّرون ويصيحون استهجاناً لكلامها .

وثارت ضجة أخرى في صيف ١٩٧٩ عندما أُعلن أن ردغريف ستلعب دور البطولة في تمثيلية لتلفزيون سي . بي . إس . عن فانيا فينيلون ، الناجية من المحرقة النازية ، التي كانت عضواً في أوركسترا معتقل أوشفيتز وأعفيت من الموت من أجل العزف للمعتقلين الآخرين مسؤولي المعتقل[١٦] . إلا أن عدداً كبيراً من اليهود ضج ساخطاً لاختيار ردغريف لهذا الدور ، حتى أن فينيلون نفسها قالت : «إن قيام فانيسا ردغريف بتمثيل دوري يشبه تمثيل أحد أعضاء كوكلوكس كلان شخصية مارتن لوثر كينغ[١٧]» . ووجهت الانتقادات إلى محطة التلفزيون «لتكتّمها الشديد غير المعتاد على أسماء رعاة هذا المشروع» ، في محاولة منها لتجنّب الضغط المتوقع عليهم لسحب دعمهم .

وكان المسؤولان الرئيسيان عن هذا المشروع الذي أسماه أحد الصحفيين بـ«مسألة فانيسا» هما بيرني سوفرونسكي المدير التنفيذي في محطة التلفزيون ، والمنتجة ليندا يلين . وقالت المحطة إنها لن تذعن للضغط ، فيما كانت يلين أكثر مباشرة في ردّها على الانتقاد إذ قالت :

«كنت دائماً أعشقها (ردغريف) كممثلة ، ووقع اختياري عليها

كأفضل مَن يقوم بهذا الدور . لم أكن في الأساس أعرفها سياسياً . ولم أفكر قط في التخلي عنها لمعتقداتها السياسية . فهذا أمر بغيض في نظري ، خصوصاً وأنني أعرف ما أعرفه عن اللوائح السوداء وحقبة المكارثية . وأعتقد أن أداءها متميز ويتحدث عن نفسه»[١٨] .

وكان النقّاد قد أجمعوا تقريباً على الإشادة بأداء ردغريف . وأكد أحدهم أنه «ربما كان أفضل ما شوهد على شاشة التلفزيون»[١٩] . غير أن عظمة البرنامج لم تُسكت الذين ينتقصون من قيمة ردغريف . وطالب مركز سايمون وايزنتال لدراسات المحرقة النازية في لوس أنجلس بمقاطعة عامة للفيلم وعنوانه «محاولة كسب الوقت» . بل إن بعض الجماعات الصهيونية ذهب إلى أبعد من ذلك ، فطالب بمقاطعة بيع الذين رعوا المشروع[٢٠] .

ومن الواضح أن مواهب ردغريف كممثلة لم تكن هي القضية بالفعل . وأصابت صحيفة لوس أنجلس تايمز بقولها :

«إن تمثيلها المدهش دور الناجية من المحرقة النازية لا علاقة له بالجدل الدائر . . . والموقف المبدئي هنا يقضي بإبقاء الأشياء المنفصلة منفصلة ، وفي هذه الحالة الفصل بين (ردغريف) الفنانة على الشاشة وبين (ردغريف) الغريبة الأطوار والمزعجة خارج الشاشة»[٢١] .

وتجلّت صعوبة المحافظة على هذا التمييز مرة أخرى عام ١٩٨٢ عندما اختيرت فانيسا ردغريف لرواية النصّ المرافق لمقطوعة سترافنسكي «أوديب الملك» في سلسلة حفلات قدمتها أوركسترا بوسطن السمفونية في شهر نيسان (أبريل)[٢٢] . فقد اضطرت الأوركسترا بسبب الاحتجاج الصاخب للطائفة اليهودية القوية إلى إلغاء الحفلات من غير إبداء الأسباب . ومع أن ردغريف لم تذكر بالإسم في إعلان الإلغاء ، فقد قال الصحفي نات هنتوف : «لم يكن هناك

لغز ، وبما أن أوركسترا بوسطن السمفونية ترغب في أن لا تسيء إلى أحد قدر المستطاع ، ولا سيّما إبّان موسم جمع الأموال في الربيع ، فقد اتخذت قرارها الجبان» بأن تخرج ردغريف من البرنامج .

ودافع ألن درشوفيتز ، الأستاذ في كلية الحقوق بجامعة هارفارد ، وهو معروف بأنه صهيوني ومن دعاة الحرّيات المدنية ، عن قول ردغريف «لا يحق لأحد أن يحرم فناناً من عمله بسبب آرائه السياسية» . أما رديغريف التي قاضت الأوركسترا ، ونالت تعويضاً قدره مئة ألف دولار فإنها تمثل في الواقع قضية معقدة لأن رفض آرائها السياسية لا يقتصر على أنصار إسرائيل ، بل يتجاوزهم ليشمل الكثيرين غيرهم . ولقد استشهد نات هنتوف بحكمة القاضي أوليفر وندل هولمز ليقترح كيف يجب أن تكون ردة فعل الأميركين . قال :

«إذا كان هناك أي مبدأ في الدستور يستوجب التمسك به أكثر من غيره فهو مبدأ حرية التفكير ـ ليس فقط حرية تفكير الذين يتفقون معنا ، بل وحرية الفكر الذي نكرهه» .

«نمط لا يتغير»

تُركّز الجهود لخنق النقاش العام حول الشرق الأوسط ، إلى حد بعيد ، على الأداة الرئيسية لحرية الكلام في بلادنا ، ألا وهي الصحافة . وقد أصبح تأييد إسرائيل على مرّ السنين شرطاً من شروط استحقاق الاحترام في مهنة الصحافة ، كما هو في السياسة وغيرها من المهن .

ويلاحظ البحاثة أدمون غريب ، الذي كتب الشيء الكثير عن الشرق الأوسط ووسائل الإعلام الأميركية ، أن الإعلام يقدم «صورة مشرقة لإسرائيل وكأنها دولة ديموقراطية في محيط برابرة في الشرق الأوسط»(٢٣) . ومن جهة أخرى «غالباً ما يُشار إلى الفلسطينيين على أنهم «إرهابيون عرب» ، ويُصوّر

العربي كحادي جمال ، أو قاتل أو أي شيء آخر من هذا القبيل» . ويوافق الصحفي لورانس موشر على هذا القول : «لقد وضعوا للعربي صورة شخصية مقيتة ذات ميول شريرة ، وكرّموا الإسرائيلي بتصويره بطلاً»(٢٤) .

وحتى مجلة «تايم» مذنبة في جعل هذه الصور النمطية صوراً مستديمة عن العرب . ففي عام ١٩٨٢ نشرت إعلاناً خاصاً بها بأربعة ألوان مع صورة شيخ عربي تحت كلمة واحدة هي «القوة»(٢٥) . ووصف الصحفي ريتشارد برودريك الشيخ بأنه يمثل «كل ما تتصوره عن عربي شرير نكد ، يرتدي اللباس السعودي التقليدي ، ويحدّق في الكاميرا بحقد واضح» .

ومثل هذا التنميط للعرب شائع في الرسوم الكاريكاتورية(٢٦) . ويقول كريغ ماكنتوش رسام الكاريكاتور في صحيفة «مينيابوليس ستار» «إن العرب دائماً بالثوب الفضفاض ، والفلسطيني دائماً بلباس الإرهابي حامل البندقية» . ويقول روبرت انغلهارت رسام الكاريكاتور في صحيفة «جورنال هيرالد» (في ديتون بأوهايو) . «أستطيع أن أصوّر العربي كقاتل وكذاب ولص ، ولن يعترض أحد . ولكنني لا أستطيع استخدام صور نمطية لليهودي ، وأشعر دائماً وكأنني أسير فوق البيض عندما أحاول أن أرسم شيئاً عن الشرق الأوسط . . .» .

ويعمل اللوبي الإسرائيلي بلا كلل لمنع الصحافيين من السباحة ضد تيار الموالاة الثابتة لإسرائيل . ويحقق اللوبي جزءاً من مهمته هذه عن طريق احتجاجات عامة «عفوية» مدبّرة بدقة بقصد الترهيب . وكتب الصحفي رولاند ايفانس مرة يقول : «عندما نكتب شيئاً يُفهم عنه أنه مناوئ لإسرائيل ، يأتينا البريد من كل حدب وصوب متضمّناً النقاط وأسلوب التعبير . فهناك نمط لا يتغير»(٢٧) .

وتنطلق صرخة «معاداة السامية» الشائعة عينها ، في مهلة قصيرة ، وهذه التهمة هي التي تجبر الصحفيين على تخصيص إسرائيل بمعاملة أفضل في

تغطية أحداث الشرق الأوسط . حتى ان المسؤول السابق في وزارة الدفاع أنتوني كوردزمان لم ينج من هذه التهمة عندما كتب مقالة في مجلة القوات المسلحة الدولية يتناول فيها التوازن العسكري في الشرق الأوسط[٢٨] . فقد لاحظ كوردزمان في مقالته أن عدد الدبابات المتوسطة التي تطلبها إسرائيل للسنوات العشر من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦ يقرب من عدد الدبابات التي تنوي الولايات المتحدة نشرها ضمن نطاق منظمة حلف شمال الأطلسي ويتساءل عن ضرورة المساعدات العسكرية الأميركية المتزايدة باستمرار لإسرائيل . فكان أن هبّت رابطة بناي بريث لمكافحة الافتراء تندّد بالمقالة الصريحة باعتبارها «معادية لإسرائيل ومعادية لليهود»[٢٩] .

«خلافي ومتعصب جداً»

يقول الصحفي هارولد ر . بايتي ان «صيحة اللاسامية القبيحة هي العصا التي يستعملها الصهاينة لتهديد غير اليهود من أجل حملهم على قبول وجهة النظر الصهيونية بالأحداث العالمية أو على التزام الصمت»[٣٠] . وفي أواخر ١٩٧٨ كتب بايتي مقالة كتم فيها اسمه لئلا يجرّ على نفسه غضب رب عمله . كانت المقالة بعنوان «الصهيونية والصحافة الأميركية» ، نشرتها مجلة الميدل ايست جورنال ، استهجن فيها بايتي «المغالطات والتشويهات ـ وربما ما هو أسوأ من ذلك ـ إغفال وسائل الإعلام الأميركية غير المبرر لأخبار ومعلومات أساسية مهمة في معالجتها للنزاع العربي الإسرائيلي»[٣١] .

ويعزو بايتي هذا العيب في تغطية الإعلام الأميركي للشرق الأوسط إلى نجاح جهود اللوبي الإسرائيلي في «إخضاع وسائل الإعلام الأميركي لحملات علاقات عامة شديدة الاحتراف لترويع وسائل الإعلام بمختلف الوسائل ، وأخيراً لفرض الرقابة متى أصبحت هذه الوسائل الإعلامية مطواعة وجبانة» .

وهذه الوسائل تشتمل على تهديدات للمحررين ودوائر الإعلان ، ودعوات المقاطعة المنظمة والافتراءات وحملات التشهير الشخصية والعمليات الانتقامية ، التي تُستخدم سلاحاً ضد الصحافة المنصفة .

وعلى الرغم من هذه اللائحة الطويلة لأدوات التحكّم بوسائل الإعلام فإن بايتي ، استناداً إلى خبرته ، يُنحي باللائمة في تحيّز وسائل الإعلام ، على المحررين والصحفيين بالدرجة الأولى لأنهم يذعنون ، أكثر مما يُنحي باللائمة على الضغط الذي يمارسه اللوبي عليهم . وقد بدأ الضغط يشتد على رب عمل بايتي في صحيفة «جورنال هيرالد» في دايتون بأوهايو في أواخر الستينات فيما كان اهتمام بايتي المتزايد بالشرق الأوسط يحمله على كتابة افتتاحيات تنتقد السياسة الإسرائيلية . وقد تلقى رئيس تحرير الصحيفة في يوم من الأيام رسالة طويلة ، سلّمت إليه باليد ، من رئيس مجلس الطائفة اليهودية المحلية ، مع محاضرة عن السياسة في الشرق الأوسط . وقد أثارت مقالة تقول إن اليهود الأميركيين «يُقادون كالخراف برضاهم ، إلى المعسكر الصهيوني» رداً طويلاً من جانب المنظمة الصهيونية في أميركا ، التي أرسلت وفداً من ستة زعماء يهود لمقابلة هيئة التحرير في الصحيفة[٣٢] . وبعد تعليق له على أعمال الشغب في الضفة الغربية ، في العام ١٩٧٦ ، مُنع بايتي بأمر من رؤسائه ، من الكتابة عن هذا الموضوع .

وأنّبه رؤساؤه بشدة عندما كتب تعليقاً آخر في نيسان (أبريل) ١٩٧٧ عن الذكرى السنوية لمذبحة دير ياسين التي قتل فيها الإرهابيون اليهود بقيادة مناحيم بيغن ٢٠٠ قرويّ فلسطيني . وقال له رئيس التحرير دنيس شير إنه تلقى تعليمات ـ من إدارة المؤسسة على الأرجح ـ «بأن أسدّ فمك أو أطردك»[٣٣] . وقيل لبايتي فيما بعد أنه «مثير للجدل وشديد التعصّب» وأنه لن ينال الترقية الموعودة بجعله مسؤولاً عن صفحة المقالات التحريرية في الصحيفة . وإزاء هذا الضغط ترك بايتي وظيفته .

«ميديا ووتش»

خلال صيف ١٩٨٢ ، خصص ريتشارد برودريك ، الصحافي من مينيابوليس ، عدة حلقات من زاويته الأسبوعية «رقيب الإعلام» ، لفضح الإجحاف في تغطية الإعلام الأميركي للاجتياح الإسرائيلي . ومن جملة ما كشف عنه :

«أشرطة مصورة تُظهر «مقر» ياسر عرفات الحصين والمقر العسكري لمنظمة التحرير يتعرضان للقصف ، وقد جرى عرضها تكراراً ، فيما انتهى شريط مصوّر عن الضحايا المدنيين مرمياً على أرض غرفة التحرير . . . وفيما كانت القوات البرية الإسرائيلية تجتاح جنوب لبنان ، واصلت الصحافة الأميركية استعمال عبارة «إغارة» الملطّفة لوصف ما كان آنذاك ، عملية «غزو» واضحة»(٣٤) .

أما فيما يتعلق بالتغطية الإعلامية في الصحف المحلية فقد تبيّن لبرودريك ما يلي :

«فيما كان المدنيون الفلسطينيون واللبنانيون يُقتلون بالآلاف ، نشرت «مينيابولس ستار ـ أند تريبيون» على صفحتها الأولى صورة أم إسرائيلية تندب ولدها الميت .

«وفي وقت لاحق من اليوم نفسه نُشرت صورة أخرى لمجموعة من الرجال المقيّدين يجلسون القرفصاء في مكان مسيّج بالأسلاك الشائكة ويقف على حراستهم جنود إسرائيليون ، وكتب تحت الصورة أنها تمثّل مجموعة من «الفلسطينيين المشبوهين» أسرتهم القوات الإسرائيلية . وهذه العبارة توحي بأن مجرد كون المرء فلسطينياً يعدّ سبباً كافياً لاعتقاله» .

كما استخدم برودريك زاويته ليروي مشاهد مروّعة من مشاهدات القسّ دون واغنر الذي كان يتفقّد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ببيروت عندما بدأ القصف الإسرائيلي . فقد رأى واغنر انهيار جناح من مستشفى غزة بفعل القصف ، وكان في مستشفى عكا عندما نُقل إليه مئات المدنيين المصابين . ولقد روى واغنر مشاهداته لمكاتب شبكات أن . بي . سي ، وآي . بي . سي ، وسي . بي . أس الأميركية للتلفزة في بيروت ، غير أن تقارير هذه المكاتب التي أرسلت إلى الولايات المتحدة لم يجر بثّها إطلاقاً .

ومع أن الأمثلة على التحيّز مثيرة للقلق ، فإنّ العواقب التي عانى منها الصحفيون الذين كتبوا كانت مثيرة للقلق أكثر . وحالما اطّلع موزعوا الأفلام السينمائية في مينيابوليس ـ الذين يشكّلون مجتمعين أكبر مصدر إعلانات للصحيفة ـ على ما جاء في زاوية «رقيب الإعلام» عن إسرائيل في جريدة «توين سيتيز ريدر» ، راحوا يتصلون هاتفياً برئيس التحرير ديب هوب ويهددونه بسحب إعلاناتهم نهائياً بسبب زاوية برودريك[٣٥] . وحرص هوب على تهدئة خواطرهم بالموافقة على نشر رد من ألف كلمة على ما ورد في الزاوية المذكورة ، بدون المساس بأي كلمة فيه . وخلافاً لسياسة الصحيفة المعتادة لم يُسمح لبرودريك بأن يرد على الرد .

وفي وقت لاحق من الصيف ، كتب برودريك عما اعتبره محاولة من السناتور عن ولاية مينسوتا ، رودي بوشفيتز ، لخداع الرأي العام عن طريق وسائل الإعلام المحلية بالتنسيق مع أعضاء من الرابطة اللبنانية الأميركية ، وهي منظمة توافق على الغزو الإسرائيلي[٣٦] . فقد اشترك بوشفيتز معهم في مؤتمر صحفي ، أورد فيه شهادات لأعضاء في الرابطة تؤكد أن الشعب اللبناني يرحّب بالإسرائيليين .

واستشهد برودريك في زاويته بتقرير للجنة العربية الأميركية لمكافحة

التميز ، يُطلق على هذه الرابطة صفة «الوكيل الأجنبي غير المسجّل لحزب الكتائب والجبهة اللبنانية . فهم يعملون بتشاور وثيق مع إيباك التي تفتح لهم منافذ سياسية» . وقد استاء السناتور بوشفيتز من نشر هذه المعلومات ، وتهجّم على هوب وبرودريك في مكالمة هاتفية طويلة . وبعد ثلاثة أسابيع أُبلغ برودريك بأن «توين سيتيز ريدر» لم تعد بحاجة إلى خدماته .

مهاجمة «فراو غاير»

أدى القلق من الاحتجاجات والضغوط الخارجية أيضاً بصحيفة شيكاغو صن ـ تايمز إلى وقف زاوية الصحافية المتمرسة جورجي آن غاير ، التي تُنشر في عدة صحف أخرى بانتظام ، لبعضة أشهر خلال الحرب في لبنان عام ١٩٨٢[٣٧] . وجاء القرار عقب تدفق الاحتجاجات من القراء على زاوية غاير التي تنتقد فيها السياسة الإسرائيلية . وهاجمت الرسائل غاير باعتبارها «معروفة بكرهها لليهود» و«معادية للسامية من الطراز الأول» و«مدافعة عن منظمة التحرير الفلسطينية» وغير ذلك من الإساءات المبطّنة التي ألفتها غاير طيلة السنين التي كانت تغطي فيها جانبي النزاع العربي ـ الإسرائيلي . إذ كثيراً ما كان يجري التنديد بها في الصحف وتطارد بتهم مماثلة خلال المحاضرات[٣٨] . وقالت لي غاير التي كانت سباقاتها الصحفية طوال سنوات تحتل العناوين الأولى ، إن مواجهة «هذه الحملة المتواصلة الخبيثة من الافتراء والشتائم لأنك تكتب ما تعلم أنه حقيقة لا غبار عليها» هي أكثر النواحي المثيرة للأسى في حياتها كصحافية[٣٩] .

وتعرض هوارد كلينبرغ ، محرر صحيفة «ميامي نيوز» ، هو أيضاً للانتقاد لأنه كان ينشر مقالات غاير . وكتب في افتتاحية له عام ١٩٨٢ يقول :

«لا أذكر أنني تلقيت ضغطاً خارجياً بشأن أي شيء أكثر من الضغط الذي

تعرّضت له بشأن مقالات جورجي آن غاير عن إسرائيل . . . لقد صورّها خصومها ليس فقط كمعادية لإسرائيل فحسب ، بل كمعادية للسامية أيضاً ، حتى إن بعضهم يدعونها "فراو غاير"»(٤٠) .

ولكونها كانت تعي ما تثيره زاويتها من ردود عنيفة ، اقترحت غاير على كلينرغ وقفها لبعض الوقت ، لكنه كان عنيداً . وقال : «لقد ثابرت على رفض الخضوع للضغط» . وأضاف : «إننا ننشر أعمدة تعكس آراء متعارضة تُنشر في صحف أخرى في وقت واحد ، لأن دور الصحف أن تكون وسيلة لممارسة حرية الكلام» .

وعلى الرغم من أن صحيفة «شيكاغو صن تايمز» استأنفت فيما بعد ، نشر عمود غاير وهدأت موجة الانتقادات ، فقد وجدت أن طرح قضايا الشرق الأوسط كما تراها يتطلب منها ثمناً شخصياً ، ولاحظت بأسى أن تعليقاتها ألحقت ضرراً دائماً كما يبدو بالعلاقات التي تعتز بها مع الأصدقاء اليهود .

تيد تيرنر يستسلم

في واقعة مشؤومة في حزيران (يونيو) ٢٠٠٢ ، خرج عملاق الإعلام البليونير ، تيد تيرنر ، مؤسس شبكة سي . إن . إن . للتلفزة ، من عزلته ، ليعتذر على التعبير صراحة عن رأيه بالإرهاب الإسرائيلي . فعندما صرّح تيرنر لصحيفة بريطانية «إن الجانبين [الفلسطيني والإسرائيلي] منخرطان في الإرهاب» ، أعلنت شركة التلفزيون الفضائية الإسرائيلية ، «واي . إي . إس» ، أنها ستتوقف عن بثّ البرامج الدولية لشبكة سي . إن . إن . التي تتمتع بالشعبية في وسط مشاهدي التلفزيون . وعلى الفور ، سارعت سي . ان . ان . إلى بثّ سلسلة من التصريحات عبّرت فيها عن استنكارها إشارة تيرنر إلى الإرهاب الإسرائيلي ، وأرسلت مديرها التنفيذي ايسون جوردان من أتلانتا إلى إسرائيل ليعرب عن

أسفه الشخصي لنظرائه في شركة «واي . إي . إس .» ويسعى لإصلاح ذات البين .

لكن جوهر الموضوع كان استسلام تيرنر للضغط ، وكذلك شبكة سي . إن . إن . فقد اعتذر تيرنر عن الملاحظة التي ادلى بها ، فيما عمدت شبكة سي . إن . إن . كإشارة إضافية على طاعتها للوبي الإسرائيلي ، إلى قطع وعد بأن ترفض من حينها فصاعداً بثّ الأقوال التي يدلي بها أفراد عائلات الإنتحاريين أو الأفراد الذين يريدون القيام بمهمة انتحارية ، إلا في حال وجود سبب يستدعي بثّها . وهذا الاستدراك كان مجرد «ورقة تين» أو بادرة لا معنى لها ممالأة لمبدأ حرية التعبير . وقد استأنفت الفضائية الإسرائيلية بثّ برامج السي . إن . إن .(٤١) .

مرة في لائحة الأعداء ومرة خارجها

من أساليب اللوبي الإسرائيلي المألوفة تصنيف المنتقدين والمحللين المفكرين كـ«أعداء» . أما الذين تدرج أسماؤهم في لوائح الأعداء ، وخاصة لائحة «الحملة لتشويه سمعة إسرائيل» التي تصدرها إيباك ، ولائحة «الدعاية الموالية للعرب في أميركا : وسائل وأصوات» ، التي تصدرها رابطة مكافحة الافتراء ، فإنهم قلّما يعترضون على انتقاد اللوبي ، ربما لاعتقادهم بأن الرد المباشر يعطي الذين يذمّونهم مصداقية لا يستحقونها . ولكن في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٣ اختار أنتوني لويس ، الصحفي اليهودي الذي يكتب عموداً في صحيفة «النيويورك تايمز» ، اسماً أُدرج في لائحة الأعداء ، ليتحدى هذه اللوائح .

ففي حلقتين نشرهما لويس في زاويته ، علّق على إدراج اسم البروفسور وليد الخالدي ، الأستاذ الذي درّس في جامعة أوكسفورد والجامعة الأميركية

في بيـروت ، والأستـاذ الزائر في جـامعة هـارفرد ، فـي لوائح ١٩٨٣ [٤٢] .
والخـالدي مفكر فلسطيني قيـادي معروف ، ويـحبّذ مـنذ زمن طويل قيـام دولة فلسطينية تعيش بسلام وباعتـراف متبـادل مع إسرائيل . وقد سبق لـه أن شرح موقفه هذا في مقاله نُشرت في مجلة «فورين أفيرز» عـام ١٩٧٨ ، ليتلقى فـيما بعد انتقادات لاذعة من جهات متطرفة في الشرق الأوسط وغيره . ولذلك ذهل لويس حين رأى اسم الدكتور الخالدي «في لـوائح الفعاليات المفروض أنـها معادية لإسرائيل» .

وفضح لويس الأساليب المستعملة لتوريط الخالدي في حملة مسلَّم بأنها للنيل من إسرائيل . أولها ، أن إيباك نقلت عنه قوله في مقالته عام ١٩٧٨ أن وجود إسـرائيـل «خرق لمبادئ وحـدة الأرض العربية وسـلامتـها وإهانـة لكـرامة الأمة (العـربية)» . والواقـع أن الخـالدي قد أورد هـذا الكـلام باعتـباره رأي قـديم جرى التخلّي عنه . وثاني هـذه الأساليـب ، أن مطبـوعة إيبـاك تعرّف الخـالدي كعضو في المـجلس الـوطني الفلسطيني ، وهـو بمثابة برلمان منظمة التحرير الفلسطينية ، وتزعم أنه في إحـدى المنـاسبات «نجـا بصعـوبة مـن الطـرد» من المجلس الـوطني الفـلسطيني بسبب تأييده لـجبهـة جورج حبش الشعبية الراديكالية . وقد ردّ الخالدي بأنه لم يحضر على الإطلاق أي اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني «لأنه ملتزم باستمرار بالاستقلال التام عن جميع التنظيمات السياسية» . ويـضيـف لويـس أن آراء الخـالدي تـتعـارض ووجهـات نظر جورج حبش .

وقد اختتم لـويس تـعليقه بالـقول «يرى بعضهـم أن اعتـداله (الـخالـدي) بالـذات هو الـخطر . فـهو قومي فلسطيني . ويـجب على المرء ألا يـسمـح بأن تكون لهـذه الفكـرة أي شرعيـة» . ونشـرت النيـويورك تـايمز رسـالتيـن من رابطة مكافحة الافتراء وإيباك تـحتجان فيهما على تعليق لويس ، وعيّنت الرابطة فريقاً من الباحثيـن لمراجعة تعليقات لويس السـابقة لمعرفة ما إذا كان فيـها تحيز ضد

إسرائيل[٤٤] . وفي عدد كانون الثاني ١٩٨٤ ، من «نير ايست ريبورت» التي تصدرها إيباك ، تعرّض لويس لانتقاد شديد .

«مخاطر الانحراف»

كاد رجل أعمال من نيويورك أن يدخل «لائحة الأعداء» بسبب تغطية وسائل الإعلام لآرائه . فقد أدلى رجل الأعمال جاك سندرلاند ، رئيس منظمة الأميركيين للتفاهم في الشرق الأوسط ، وهي منظمة وطنية تصدر نشرات علمية ، بتصريحات تؤيد الحكم الذاتي للفلسطينيين والكفّ عن بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية ، وذلك خلال رحلة قام بها إلى الشرق الأوسط منذ عدة سنوات[٤٤] . وقد نشرت تصريحاته تلك على نطاق واسع في وسائل الإعلام الأميركية والأجنبية . ولدى عودته إلى منزله في نيويورك علم أن رجلاً زار عدداً من جيرانه وطرح عليهم أسئلة شخصية عن أسرته وحتى عن مواعيد أبنائه ، والطرق التي يسلكونها إلى المدرسة ومنها . وحرصاً على سلامة أسرته ، أستخدم سندرلاند تحرياً .

وبالتعاون مع مكتب التحقيقات الفيدرالي أمسك التحري بطالب جامعي اعترف بأنه هو الذي طرح الأسئلة التطفلية ، وبأنه حصل بصورة غير شرعية على معلومات من الكومبيوتر عن أوضاع سندرلاند المالية . وقال الطالب إنه موظف في بناي بريث وإن التحقيقات في أوضاع سندرلاند هي تمهيد لإدراج اسمه في «لائحة الأعداء» الخاصة بهذه المنظمة . وإزاء هذه الاعترافات رفض المسؤولون في بناي بريث مقابلة سندرلاند شخصياً ولكنهم وافقوا على عدم ذكره في مطبوعاتهم في المستقبل . وعندما ظهرت «لائحة الأعداء» للعام ١٩٨٣ برعاية رابطة مكافحة الافتراء المنضوية تحت لواء بناي بريث ، كان فيها اسم المنظمة التي يرئسها سندرلاند باعتبارها «وسيلة لنقل الدعاية العربية» . وذكر في اللائحة عدد من أعضاء المنظمة إلا ان سندرلاند لم يكن بينهم .

في صباح يوم سبت من العام ١٩٧٧ ، واجهت المخرجة الإذاعية ديبي غاج خطراً من نوع آخر ، عندما قدمت برنامجاً استغرق ساعة واحدة من راديو مينيابوليس ، مقابلات مع أشخاص من أصل فلسطيني[٤٥] . إذ سرعان ما انهالت مكالمات هاتفية على محطة الإذاعة يطالب أصحابها بتخصيص وقت مماثل لعرض وجهة النظر الإسرائيلية . فاحتجت غاج وقالت إنها لم تقرر هذا البرنامج إلا بسبب التغطية الواسعة التي تحظى بها وجهة النظر الإسرائيلية في الصحافة المحلية . ورأت أن برنامجها لا يعدو كونه «محاولة صغيرة لتعويض الاختلال في التوازن» .

ويوم الاثنين التالي أبلغ مدير الأنباء غاري إيشتن السيدة غاج بأن خدماتها ستنتهي بعد ثلاثة أسابيع ، وأن برنامجاً مخصصاً لوجهات النظر المؤيدة لإسرائيل سيذاع يوم السبت التالي . وأنكر إيشتن تعرّضه لأي ضغط لبثّ البرنامج الثاني ، ولكن إيفون بيرسون ، العاملة في الإذاعة كمتدرّبة ، تقول : «إذا لم تكن عشرات المكالمات الهاتفية الغاضبة تسمى ضغطاً ، فلا أدري ماذا تكون» .

وحتى حين تبذل وسائل الإعلام جهداً لتجاهل الخطر ومقاومة الضغط والتحيّز ، فإنّ الثمن يكون باهظاً لأولئك الذين يجرؤون على الكلام . ففي مقابلة أجراها تلفزيون ميامي خلال الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٧٣ ، مع جيمس بطل ، المتحدّر من أصل لبناني ، وكان عمره يومذاك ٧٢ سنة[٤٦] ، حاول بطل أن يشرح وجهة النظر العربية غير المفهومة كثيراً في النزاع . وعقب المقابلة تلقى مكالمة هاتفية بذيئة من مجهول ينذره بحرق منزله أو نسفه انتقاماً لما أبداه من ملاحظات بالتلفزيون . واستنجد بطل بالشرطة المحلية وبمكتب التحقيقات الفيدرالي ، فقالوا له إنهم لا يستطيعون أن يؤمّنوا له الحماية . ونتيجة هذا الذعر أغلق الرجل وزوجته المريضة بيتهما وانتقلا إلى الشقة الصغيرة التي تشغلها شقيقة الزوجة .

وقد روت لي غرايس هاليل ، الكاتبة المعروفة عن الشرق الأوسط ، حادثة مماثلة وقعت في أواخر ١٩٨٣[٤٧] . فلما كانت في القدس زارت شابة فلسطينية اسمها أمل ، تصادقت معها عندما كانت تسكن القدس قبل سنوات . وكان مراسل تلفزيون أميركي قد طلب إجراء مقابلة مع أمل ، عندما كانت تعمل مساعدة لنائب القنصل الأميركي في القدس الشرقية . وقد أعطى رئيسها الأميركي موافقته على إجراء هذه المقابلة . ولكن بعد أن عُرضت المقابلة على شاشة التلفزيون طُردت أمل من وظيفتها . وتقول أمل : «ظنوا أنني من غلاة الفلسطينيين ، مع أن كل ما قلته رداً على سؤال ، هو أن عائلتي كانت تسكن في بيت يسكنه الآن إسرائيليون» .

واشنطن ريبورت

ويمكن أن تكون عواقب نشر تقارير لا تنقل رسالة سائغة أو مقبولة كهذه ، أوخم من مجرد خسارة وظيفة ، أو التعرض لضغط علني من جانب جماعات اللوبي . حدث مثلاً ، أن شرح جون لو ، وهو صحفي عريق أسّس وحرر نشرة «واشنطن ريبورت أون ميدل إيست أفيرز» الإخبارية غير الحزبية ، التي تصدرها «أميركان أديوكيشنال ترست» ، أهداف هذه النشرة مرة فقال :

> «أودّ أن أرى قضايا الشرق الأوسط تعالج بطريقة تفيد مصالح شعب الولايات المتحدة ، وتنسجم في الوقت ذاته مع معاييره في العدالة والإنصاف»[٤٨] .

وفي ٦ أيار (مايو) ١٩٨٢ ، تلقى لو مكالمة هاتفية تهدد سلامته ، وتنذره بوجوب «أن يحترس» . وفي اليوم التالي اعتدى رجلان على جون ديوك أنتوني ، الموظف في «الأميركان أديوكيشنال ترست» . وضربه أحدهما بحجر على رأسه . ولم يسلبه المهاجمان ماله أو بطاقات الاعتماد التي كان يحملها ، بل إستوليا فقط على دفتره للعناوين الشخصية .

وقالت «الواشنطن ريبورت» في افتتاحية عددها التالي :

«إن الرجل الذي هدّد السيد لو ، والرجلين اللذين اعتديا على السيد أنتوني ، كانوا على الأرجح يأملون في ردعهما عن أداء عملهما ، بيد أن هذا لن يحدث» .

وهذا لم يحدث فعلاً . ففي ربيع العام ٢٠٠٢ ، احتفل الناشر أندرو . كيلغور ورئيس التحرير التنفيذي ريتشارد هـ . كورتيس ، بالعيد العشرين لصحيفة «واشنطن ريبورت» ، التي ازداد توزيعها إلى أكثر من ٣٥ ألف نسخة في اليوم ، وتحظى باحترام واسع النطاق في أنحاء العالم ، كمصدر أميركي متفوق على مثيلاته ، في تقديم تغطية إعلامية متوازنة لشؤون الشرق الأوسط .

وكان كيلغور وكورتيس قد قررا ، فور تقاعدهما من العمل في السلك الخارجي الأميركي ، الانطلاق للعمل في مهنة جديدة لا تعود عليهما بأي أجر ـ مهنة إطلاع الشعب الأميركي على حقيقة العلاقات بين الولايات المتحدة والعرب . لم يكن الأمر سهلاً عليهما . فقد نشرا في أواخر التسعينات من القرن الماضي ، سلسلة من الاعلانات في عدد من الصحف الأميركية ، عن سياسيين يقبضون الأموال من لجان العمل السياسي [التابعة لـ«إيباك»] ـ تلك اللجان ذات الأسماء الغامضة والأهداف الواضحة تماماً : دعم إسرائيل . وقد دفعت تلك الإعلانات صحافيين في أنحاء البلاد ، إلى إجراء تحقيقات في التبرعات التي تلقّاها مسؤولون منتخبون في مناطقهم أثناء حملاتهم الانتخابية ، وكتبوا تقارير حولها ـ وكان هذا غير مقبول إطلاقاً من أفراد اللوبي الموالي لإسرائيل . وعشية أحد الأيام ، تلقى كورتيس اتصالاً هاتفياً من رجل من كاليفورنيا أنذره بالقول : «ستكون ميتاً مع حلول الساعة التاسعة» . وكان رد كورتيس سريعاً ودقيقاً ، إذ قال : يا للأسف ، إن الساعة الآن بعد التاسعة في واشنطن» .

أما الناشر كيلغور ، الأميركي الأبيض الذي قاتلت عائلته في ألاباما من أجل الحقوق المدنية للأميركيين السود منذ سبعينات القرن التاسع عشر ، فيتمتع برباطة جأش مماثلة . فعندما سئل عما إذا كانت المضايقات والتهديدات اليومية التي تتلقاها «واشنطن ريبورت» ، قد جعلته يخشى على سلامته ، أجاب بهدوئه المعتاد : إن الصهيونيين مثل زهرة الليل ـ تتفتح في الظلام وتموت في ضوء الشمس . إنني معروف جيداً جداً ، والمنظمات الصهيونية تخاف الدعاية السلبية كثيراً جداً ، ولذا لن يحصل لي أي شيء» .

ولكن إذا كان صحيحاً أن سلامة كيلغور الشخصية تبدو مضمونة ، إلا أنه يعترف بأن آراءه قد حالت دون ترقيته في صفوف السلك الخارجي ، كما كان ممكناً أن يحصل فيما لو التزم الصمت . يقول : «أعرف وبناء على معلومات ، أنه جرى اختياري لأكون أول سفير أميركي في البحرين في العام ١٩٧٤ ، لكن كيسينغر وضع فيتو على اسمي . وعندما تولّى جيمي كارتر الرئاسة في العام ١٩٧٦ ، خسر العديد من الصهيونيين النافذين مناصبهم في السلطة» . وعُيّن كيلغور سفيراً في قطر في السنة التالية . وهو لا يضمر أي شعور بالمرارة تجاه زملائه السابقين في وزارة الخارجية الأميركية ، الذين لم يجرؤوا إطلاقاً على التعبير عن آرائهم ، على الرغم من أنهم كانوا في مجالسهم الخاصة ، يوافقون كيلغور على مقاربته المنصفة للشرق الأوسط . يقول : «إنه انتحار من الناحية المالية . ففي ذلك الوقت ، كنّا بمعظمنا ، شباناً فقراء نشق طريقنا صعوداً . فإذا كنت تريد أن تعلّم أولادك ، كان عليك أن تلتزم الصمت» .

لكن كيلغور لم يلتزم الصمت يوماً . قال : «لا أعرف لماذا . ربما لم أكن على درجة من الشطارة حتى أُغلق فمي . لكن حتى ولو لم يُربّت أحد ظهري استحساناً ، فالأمر سيّان . كان أبي سيفخر بي لو عرف بما فعلته . وهذا أفضل من المال»(٤٩) .

«إدانة بحجج باطلة»

كلّفت الآراء التي تخرج من الخط المؤيد لإسرائيل صحفياً من نيويورك ، وظيفته في أوائل ١٩٨٤ . فقد أمضى ألكسندر كوكبرن عشر سنوات وهو يكتب زاوية «قصاصات صحفية» في صحيفة «فيليدج فويس» بنيويورك . ومع أن مواضيعه وآراءه مثيرة للجدل ، فقد كان القراء يحترمون صراحته واصالته . وأشاد به أحد القراء فشبّهه بـ«بيرة غينيس المركّزة القوية في عالم الصحافة الخفيفة»(٥٠) .

وفي آب (أغسطس) ١٩٨٢ طلب كوكبرن منحة من مؤسسة الدراسات العربية في بيلمونت بمساشوستس ، وحصل عليها لتغطية نفقات السفر والبحث لتأليف كتاب عن الحرب في لبنان(٥١) . ولم تكن تلك المنحة سراً . إذ ورد ذكرها في التقرير العلني لمؤسسة الدراسات العربية ، ولكن في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ نشرت صحيفة «بوسطن فونيكس» مقالة طويلة تفضح «علاقة العشرة آلاف دولار بين كوكبرن والعرب» . وأثارت المقالة عاصفة في مكتب التحرير في صحيفة «فيليدج فويس» .

فقرر رئيس التحرير ديفيد شنايدرمان إيقاف كوكبرن عن العمل لأجل غير محدود وبلا راتب ، ولكنه سمح له بأن ينشر رده على القرار في الصحيفة . ودافع كوكبرن عن المنحة مشيراً إلى أن مؤسسة الدراسات العربية منظمة شرعية لا تتوخى الربح ، أنشئت «لتتيح الفرصة للكتّاب والعلماء والفنانين والشعراء والأخصائيين كي يتابعوا البحث الكامل عن البُعد العربي لتاريخ العالم ، في مجالات اختصاصهم»(٥٢) ، وقال إن أساس المشكلة أنه «لم يُحسن تقويم جو التمييز العنصري المعادي للعرب» وأضاف أنه يشعر أن منحة الكتاب شكّلت «صلة» مشكوكاً فيها إثنياً لأنها من «مال عربي» .

وقد أثارت معاملة شنايدرمان لكوكبرن غضب القراء ، وكتب الكثيرون محتجين على «إدانته بحجج باطلة» .

وأقول إنه من المؤسف أن نجد ، حتى في الولايات المتحدة المعروفة بتقاليدها في حرية الكلام ، أناساً ما زالوا ، عندما تطرح قضايا الشرق الأوسط ، على استعداد لاستخدام القوة والتهديد بها في محاولة لمنع انتشار الأفكار التي لا يرضون عنها .

صمود داو جونز

لم تَنْجُ وسائل الإعلام الوطنية الرئيسية من هذه الضغوط . وتُعدّ حملات الرسائل المنظمة من الوسائل المفضّلة لدى الجماعات المؤيدة لإسرائيل . وكما يقول لورنس موشر ، مراسل «ناشونال جورنال» : «تملك [مثل هذه الجماعات] جيشاً لا يكلّ على ما يبدو ، من العاملين الذين لا يتوازنون عن تسطير مئات بل ألوف الرسائل لأعضاء الكونغرس ومحرري الصحف الخ . . . كلما رأوا مناسبة تستدعي ذلك . . . إن محرري الصحف يشعرون أحياناً بثقل عبئها مقدّماً ، فيتهيّبون من عمل أشياء من شأنهم عملها عادة لولا معرفتهم أن موجة من الرسائل والبرقيات والمكالمات الهاتفية ستتبع إذا كتبوا أو أظهروا كذا وكذا»(٥٣) .

لقد تعرّض موشر نفسه للضغوط التي يجرّها الجهر بالكلام . إذ كانت صحيفة «ناشيونال أويزرفر» قد نشرت في ١٨ أيار (مايو) ١٩٧٠ مقالة لموشر عن دعوى قضائية تنظر فيها محاكم واشنطن ، لم تلفت الانتباه في حينه ، أقامها شاؤول ي . جوفتس ، وهو مسؤول رفيع سابق في بناي بريث ، ضد هذه المنظمة ومسؤوليها ، بتهمة :

«إن الصهاينة يستخدمون بناي بريث ، المنظمة الخيرية الدينية

المعفاة من الضرائب ، والأميركية العضوية ، لمزاولة نشاطات سياسية دولية مخالفة لدستور بناي بريث ، منتهكين بذلك أحكام القوانين الفيدرالية الخاصة بتسجيل الوكلاء الأجانب وقوانين الضرائب» .

وكان جوفتس قد تضايق كثيراً ، وبصورة خاصة من «توظيف» بناي بريث امرأة في منصب تموّله القنصلية الإسرائيلية بمدينة نيويورك ، وتسيطر عليه . فقد كانت وظيفتها في الظاهر «تزويد» اليهود الذين يزورون الاتحاد السوفياتي ، بـ«معلومات وافية» قبل سفرهم ، ولكن مهمتها الرئيسية كانت «تزويد حكومة إسرائيل بالمعلومات عن المسافرين إلى الاتحاد السوفياتي وعن الروس الذين يزورون الولايات المتحدة» . وصرّحت هذه المرأة ، وهي السيدة أفيس شولمان ، أن «المنظمات اليهودية ، وخاصة بناي بريث ، مفيدة جداً كقاعدة للعمليات» . واضطر جوفتس إلى تلبية طلبها «باختراع لجنة فرعية تكون هي سكرتيرتها وتستخدمها كأداة لا تسترعي الانتباه كثيراً ، لكنها مفيدة لتسيير عملها» .

واستخدام شولمان لمدة سنة واحدة لم يكن سوى ناحية واحدة مما اعتبره جوفتس «استيلاء» صهيونياً على عمليات بناي بريث الدولية . لقد استاء من إرغامه على تطوير المنظمة بحيث تخدم مصالح سياسية للحكومة الإسرائيلية ، وبذلك أصبح لها دور ثانوي في «تغذية مصالح دولة أجنبية» .

ومضى موشر في مقالته يناقش المسألة الأوسع التي أثارتها قضية جوفتس ، وهي الولاء الوطني مقابل الولاء الذي يتجاوز حدود الوطن ، مستنداً في ذلك إلى آراء العديد من الزعماء اليهود الوطنيين والدوليين[٥٤] . وكشف النقاب عن الطريقة التي تُرسَل بها تبرعات يهود أميركا المعفاة من الضرائب إلى إسرائيل لأغراض غير «أعمال الإغاثة» المحددة . وتطرّق أيضاً إلى

الجلسات التي عقدتها قبل سبع سنوات لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ، وفضحت فيها عملية دعائية إسرائيلية غير مشروعة عبر منظمة باسم المجلس الصهيوني الأميركي ، ووضعت حداً لها .

وعقب ظهور هذه المقالة بفترة قصيرة زار غوستاف ليفي ، الشريك الكبير في شركة استثمار نيويوركية ، مع مجموعة من الزعماء اليهود ، مكاتب داو جونز التي تمتلك صحيفة «ناشونال أوبزرفر» . ولم يجادل الوفد في دقة المقالة ولكنه احتج على نشرها واعتبره إحراجاً وعملاً مناوئاً لليهود . وقد شككوا في دوافع وارن فيلبيس ، الذي كان يومذاك نائب رئيس داو جونز ، من وراء نشر مقالة موشر . قالوا : «لماذا تسلطون الأنظار على هذه المعلومات؟» وعلى الرغم من الضغط ، فقد أخذ فيليبس جانب كاتبه .

من يغضب علينا؟

نشرت مجلة ناشونال جيوغرافيك في عددها لشهر نيسان (أبريل) ١٩٧٤ مقالة رئيسية بعنوان «دمشق ، فردوس سورية القلق» ، تناولت فيها الحياة القديمة والحديثة في العاصمة السورية . إلا أن مقطعاً قصيراً عن حياة الجالية اليهودية الصغيرة في المدينة أثار عاصفة من الاحتجاج .

وجد كاتب المقالة روبرت أزي ، وهو صحفي له خبرة سنوات في الشرق الأوسط أن «المدينة ما زالت تضم بروح من التسامح عدداً غير قليل من اليهود» وأن اليهود السفارديم ينعمون «بحرية العبادة وحرية الفرص» ، رغم أنهم يعيشون في ظل عدد من القيود ظاهرة للعيان ، بما فيها قيود مشددة على السفر والهجرة . وقد قدّر أزي أن حوالي ٥٠٠ يهودي غادروا سورية في السنوات التي تلت حرب ١٩٦٧ ، وقال إن «أعمال الثأر ضد عائلات أولئك الذين غادروا البلاد . . . نادرة» .

على أن الصورة التي رسمها أزي لحياة اليهود في سورية أثارت حنق عدد من المنظمات اليهودية الأميركية وعدة مشتركين في المجلة . وانهالت الرسائل الحانقة على مكاتب الجمعية الجغرافية الوطنية تحتج على «محاولة التستر» على معاملة سورية لمواطنيها اليهود ، وعلى رفض محرري المجلة تصحيح «تشويهات أزي الفظيعة» . ويذكر رئيس الجمعية جيلبرت م . غروسفنر أن مكتبه تلقى أكثر من ٦٠٠ رسالة احتجاج[٥٥] كانت تزخز بالتهم والأوصاف الفظّة من نوع «أكاذيب بشعة» و«شائنة» و«غير إنسانية» و«دعاية شيوعية» و«بمستوى حقد هتلر على اليهود» . وهددت إحدى هذه الرسائل غروسفنر بالقتل . وفيما اشتد الجدل ، تلقت الجمعية رسالة حتى من سناتور كنساس روبرت دول يعرب فيها عن قلقه إزاء هذه القضية . وأرفق رسالته برسالة أطول تلقاها من مكتب علاقات الجالية اليهودية في مدينة كنساس .

والمجلة التي لم تكن معتادة على الجدل ، صُدمت من هذا الاحتجاج على مقطع صغير من مقال عادي . ولم يُجدِ دفاع غروسفنر عن المقال الذي أكد أن دبلوماسيين غربيين في سورية ، والمسؤول عن الشؤون السورية في وزارة الخارجية ، بل وعدد من الحاخامين قد اطلعوا عليه للتأكد من دقته ، ولم يجدوا في نصّه أية مشكلة .

ويلغت الانتقادات ذروتها بتظاهرة عامة نظمها المؤتمر اليهودي الأميركي خارج مكاتب الجمعية في واشنطن في أواخر شهر حزيران (يونيو) . ولما علم موظف الاستعلامات في مبنى الجمعية الفخم من أحدهم بالتظاهرة في الخارج لم يصدق وقال لمحدثه «هل تمزح؟ من ذا الذي يغضب علينا؟»[٥٦] .

وقابل فيليب بوم ، معاون المدير التنفيذي للمؤتمر اليهودي الأميركي ، غروسفنر ليقول له إن التظاهرة أصبحت ضرورية بسبب رفض المجلة الاعتراف على صفحاتها «بأخطائها» . وكانت تلك هي المرة الأولى التي تقوم فيها

تظاهرة ضد الجمعية الجغرافية منذ نشوئها عام ١٨٨٨ «لإغناء ونشر المعارف الجغرافية» . وفيما كان المتظاهرون يغادرون المكان في ذلك اليوم الذي بلغت فيه الحرارة ١٠٠ درجة (فهرنهايت) تقريباً ، قال أحدهم لمراسل النيويورك تايمز «المجلة لا تنشر رسائل إلى المحرر . وهذه هي رسالتنا إليه» .

ويرى غروسفنر أن التظاهرة أساساً ليست سوى مناسبة للجنة اليهودية الأميركية لجمع التبرعات : «إنها مجرد مسألة دولارات تذهب وتجيء . ففي هذه المدينة يمكنك أن تستأجر متظاهرين في وقت قصير»[٥٧] . ومع أن بعض المتظاهرين تجادلوا بعنف مع موظفي المجلة الذين خرجوا للتحدث إليهم ، فإن موقف الكثيرين منهم كان ودياً . ويقول غروسفنر : «لقد قدمنا للمتظاهرين القهوة والكعك وغير ذلك . في الواقع أعتقد أننا كسبنا بضعة أعضاء جدد منهم» .

إلا أن غروسفنر لم يتجاهل في الوقت ذاته الضغط الذي أحدثه فيل بوم والمؤتمر اليهودي الأميركي . وقررت الجمعية أن تنشر افتتاحية تعلّق فيها على هذه الحادثة ، هي «الأولى» من نوعها في تاريخ المجلة الذي يمتد إلى ٨٦ سنة . ووقع الافتتاحية غروسفنر بنفسه وجاء فيها : «على أثر ظهور المقال تلقينا من العديد من قرائنا اليهود أدلة أقنعتنا بأننا قصّرنا عن غير قصد في تصوير الأوضاع القاسية التي تعيش في ظلها الطائفة (اليهودية الدمشقية) الصغيرة منذ ١٩٤٨ ، ولقد كان منتقدونا على حق ، ونحن على خطأ»[٥٨] .

«آلة ناسخة جامحة»

خلال الفترة ذاتها واجهت شبكة سي . بي . إس . ضجة مماثلة بسبب فقرة في برنامج «٦٠ دقيقة» تتناول وضع اليهود في سورية . جرى بث البرنامج وعنوانه «ألدّ أعداء إسرائيل» في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٧٥ . وكان قد أعده

المراسل مايك والاس . فقد استهل والاس حديثه بالقول : «إن الطائفة اليهودية السورية تخضع لرقابة مشدّدة» . ولاحظ أنّ اليهود لا يستطيعون الهجرة ، ويتوجب عليهم أن يحملوا بطاقات هوية خاصة وأن يبلّغوا السلطات بتنقلاتهم داخل الأراضي السورية . وختم بالقول إنه رغم هذه التقييدات «تبدو حياة يهود سورية اليوم أفضل مما كانت في السنين الماضية» . ودعم والاس قوله بعدد من المقابلات مع يهود يشقّون طريقهم بسهولة في المجتمع السوري ، كان أبرزها مقابلة مع مدّرس يهودي . فقد سأله : من أين تأتي كل الروايات عن مدى سوء معاملة اليهود في سورية ، فأجابه المدرّس : «أعتقد أنها الدعاية الصهيونية» . وكان أن انهالت الرسائل الحانقة على سي . بي . إس . ووصف المؤتمر اليهودي الأميركي البرنامج بأنه «مغال وغير دقيق ومشوّه»(٥٩) . ورفعت الاحتجاجات إلى مصلحة الاتصالات الفيدرالية ومجلس الأنباء الوطني . وفيما تواصل تدفق الشكاوى أدرك والاس أنه يواجه للمرة الأولى «حملة مخلصة يشنّها ما يُسمّى باللوبي اليهودي ضد آلة ناسخة جنّ جنونها» . ولاحظ والاس في ذلك الحين : «إن المجتمع اليهودي العالمي يقرن بطريقة ما ، تقريراً منصفاً عن يهود سورية باعتداء على إسرائيل لأن سورية أشد أعداء إسرائيل صلابة . ولكن الحقيقة هي أنه ليس في سجون سورية اليوم يهودي سوري واحد كمعتقل سياسي» .

وفي ٧ حزيران (يونيو) أذاع برنامج «٦٠ دقيقة» مرة أخرى الحلقة عن سورية مع سرد للانتقادات التي تلقاها ومعلومات أساسية إضافية على الفيلم . وتضمّن البرنامج أيضاً وعداً من المحطة بأن «يعود والاس ويلقي نظرة أخرى» على وضع اليهود في سورية .

ولكن البرنامج الثاني الذي جرى بثّه في ٢١ آذار (مارس) ١٩٧٦ ، خيّب أمل المنتقدين الذين كانوا يتوقعون أن يبرهن التقرير الثاني صحة اتهاماتهم .

فقد أكد عوضاً عن ذلك استنتاجات التقرير الأول . إذ تضمّن البرنامج مقابلة مع يهودي سوري فرّ من سورية وهو في سنّ الثالثة عشر يعيش في نيويورك ، قال فيها إن اليهود السوريين «بوجه عام هم أكثر رخاء الآن مما كانوا في أي وقت مضى» .

ومنذ ذلك الحين راح المنتقدون يحملون على والاس شخصياً . وبقيت إيباك حاقدة ، على الرغم من مرور عشر سنوات تقريباً على التقرير الأول . فقد تضمّن عدد شباط (فبراير) ١٩٨٤ من نشرة إيباك الاخبارية ، فيرايست ريبورت ، تعليقاً ضد والاس كتبه المحرر م . ج . روزنبرغ . وقد أزعجته ملاحظة والاس في حلقة ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ من برنامج «ستون دقيقة» ، حيث يقول «ليس ثمة ما يمس كرامة سورية وعزّتها أكثر من وضع إسرائيل يدها على أرض سورية هي مرتفعات الجولان ، فسورية تريد استعادتها» . وقد كتب روزنبرغ يقول إن والاس «يردّد الدعاية السورية كما لو كان عضواً في قيادة شبيبة حزب البعث» . وأعاد إلى الأذهان جدل العام ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ قائلاً : «لم يتعلم والاس كثيراً من تلك الحادثة . ومايك والاس يهودي فهل يرى أن عليه تكليف نفسه عناء الإثبات أنه ليس صهيونياً متستراً؟» .

«الازدواجية تجاه الإرهاب والقتل»

خلال الفترة التي قامت فيها الضجة حول والاس ، أصبح راديو سي . بي . أس . مركز العاصفة . فقد استخدم مراسله في البيت الأبيض روبرت بيار بوينت برنامج «تقرير الخط الأول» في آذار (مارس) ١٩٧٣ بأقوال مثيرة للجدل حول أحداث الشرق الأوسط[٦٠] . وركّز على حادثتين أخيرتين هما غارة الكوماندوس الإسرائيلية على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بعمق ١٣٠ ميلاً داخل الأراضي اللبنانية ، وإسقاط طائرة ليبية مدنية ضلّت طريقها فوق سيناء

التي كانت تحتلها إسرائيل . وقارن بيار بوينت ردود الفعل الأميركية على أعمال العنف التي يرتكبها الإسرائيليون وتلك التي يرتكبها العرب .

فلاحظ أنه بعد مذبحة الرياضيين الإسرائيليين في دورة الألعاب الأولمبية في ميونيخ للعام ١٩٧٢ «أعربت الولايات المتحدة رئيساً وشعباً عن حنقها» . ومع أنه ذهب ضحية هذين الاعتداءين الإسرائيليين الأخيرين أكثر من مئة مدني بريء ، فلم يكد يظهر رد فعل أميركي . ويخلص بيار بوينت إلى القول :

«يبدو أن حصيلة هذا هي الازدواجية في هذه البلاد تجاه الإرهاب والقتل . فمنذ زمن طويل اعتاد الأميركيون اعتبار الإسرائيليين «الأخيار» ، واعتبار العرب «الأشرار» ، فصار رد الفعل العاطفي لدى الكثير من الأميركيين ينبع من تحيّزات سابقة . والحقيقة هي أن الطرفين ارتكبا أعمالاً إرهابية لا تغتفر ، وأنهما قتلا أشخاصاً أبرياء ، وأن لكل منهما مظالم مشروعة وأساليب غير مشروعة للافصاح عنها» .

وكان بيار بوينت يعلم أنه أعرب عن رأي نادراً ما سُمع مثله في الشبكات الإذاعية ، لذلك لم يفاجأ حين انشغلت هواتف السي . بي . إس . في واشنطن ونيويورك لساعات بمكالمات الاحتجاج على حديثه الإذاعي(٦١) .

ولما زادت سخونة ردود الفعل ساور القلق بيار بوينت بصدد موقف إدارة سي . بي . اس . وقال له ساندفورد سوكولو ، نائب المدير ، منذراً : «بوب ، أنت في ورطة حقيقة» . وأبلغه غوردون مانغ ، وهو مسؤول تنفيذي آخر . «البوادر ليست حسنة بالنسبة لك» ـ وذلك بالرغم من شعور الرجلين بأن التعليق لا غبار عليه من الناحية المهنية ويجب الدفاع عنه . ولكن عندما دخلا مكتب ريتشارد سالانت ، رئيس قسم الأخبار ، أدركا فوراً أنه قد اتخذ قراراً بعدم الإذعان للضغط ، إذ قال : «ألم يكن ما قاله بيار بوينت رائعاً» . وهكذا انتهت القضية بين مسؤولي سي . بي . إس .

أما بالنسبة إلى بيار بوينت فقد استمر الاحتجاج ، إذ تلقى أكثر من ٤٠٠ رسالة بشأن حديثه الإذاعي ، وصفه بعضها بأنه «معاد أثيم للسامية» ووصف تقريره بأنه «يشبه جهاز غوبلز الدعائي» . وقال فيما بعد أن تعليقه حمل بعض الأميركيين اليهود على أن ينظروا إليه «كعدوّ للمجتمع»[٦٢] .

وفي أعقاب إذاعة التقرير في برنامج «تقرير الخط الأول» تناول تيد كوبل قضية بيار بوينت في راديو أي . بي . سي . مشيراً إلى رد فعل اللوبي المؤيد لإسرائيل السريع فقال :

«ردت رابطة مكافحة الافتراء فوراً . وفي اليوم التالي بعثت مكاتبها الإقليمية برسائل أرفقت بها نسخاً عن تقرير بيار بوينت ، داعية أصدقاء الرابطة إلى توجيه احتجاجاتهم إلى محطات سي . بي . إس . المحلية . إن هذا النوع من «رد الفعل العفوي» المنسّق يزعجني لأنه صادر عن رابطة مكافحة الافتراء كما لو كان صادراً عن فريق متحزّب سياسياً . فهذا أسلوب للترويع . وآمل أن لا يكون هدف الرابطة طرد روبرت بيار بوينت من عمله ، فهو صحفي مهذب ومسؤول . ولكنني أظن أنه سيفكر ملياً قبل أن يذيع تعليقاً آخر قد يكدّر الرابطة ـ ولذلك وضعت هذا التعليق . فالصحافيون الأميركيون في هذه الأيام لا يسعهم تحمّل الترويع من أي جهة جاء» .

وسواء كان «أسلوب الترويع» يطاق أو لا يطاق فقد ترك أثره[٦٣] . إذ حذف بيار بوينت تحت الضغط فصلاً من كتابه «مهمة في البيت الأبيض» يروي فيه تفاصيل الضجة التي أثيرت حول حديثه الإذاعي وما تلاها . وكان بيار بوينت قد كتب في مسوّدة هذا الفصل يقول : «طلبت مجموعة قوية جداً من رجال الأعمال اليهود وممثلي المنظمات اليهودية الوطنية مقابلة رتشارد سالانت ، رئيس قسم الأخبار في سي . بي . إس ، «وطلب» وفد من رجال الأعمال اليهود» من محطة واشنطن التابعة للسي . بي . إس . أن تصدر تكذيباً للتقرير .

وشرح بيار بوينت ، في الفصل المحذوف ، تأثير هذا الضغط على عمله كصحفي وقال : «مرّت عدة شهور قبل أن أبحث بمحض اختياري في شؤون الشرق الأوسط على الهواء من جديد» . ويشير إلى قراره بحذف هذا الفصل فيذكر أن اليزابيت جاكاب ، المحررة لدى الناشر ج . ب . بوتنام ، توقعت أن يؤثر هذا الفصل المثير للجدل على مبيعات الكتاب . «قالت لي إن اليهود يشترون الكتب أكثر من غيرهم وقد يقاطعون كتابي» . وقدم موظف آخر لدى بوتنام نصيحة مماثلة ، وقال بيار بوينت «أخبرني جويل سويردلو أن هذا الفصل لم يعجبه ، ولكنه أقر بأن العاطفة تغلبه في هذا الموضوع لأنه يهودي . وأشار عليّ بأن أغيّر النص أو أن أحذف الفصل» . وختم بيار بونيت كلامه بقوله : «وأخيراً رضخت» .

ويعترف بيار بوينت بأن ضغط الترويع كان له أثر تجاوز قراره بالرقابة الذاتية بشأن الفصل الجدلي .قال :

«منذ ردة الفعل القوية تلك ، وأنا أحاذر أكثر من ذي قبل من احتمال الدخول في جدل مع المستمعين والمشاهدين ، ولذلك فعندما أواجه أحياناً الخيار بين أن أذيع حديثاً عن موضوع كهذا أو أن أتخذ اتجاهاً آخر ، أختار على الأرجح الاتجاه الآخر . فأنا لا أود الدخول في جدل دائم ، خاصة مع أشخاص أحبهم وأجلهم ، ولكنني لا أتفق معهم»[٦٤] .

«تصحيح هذا الشيء البغيض»

خلال ١٩٨١ تعرّضت باتسي كولنز ، رئيسة مجلس محطة كينغ الإذاعية في سياتل ، لانتقاد قاس بسبب سلسلة من التحقيقات عن إسرائيل والضفة الغربية[٦٥] . فقبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان بقليل ، قامت مع فريق فنّي بزيارة بعض المواقع ، منها جامعة بير زيت في الضفة الغربية ، والجامعة العبرية في

القدس ، والكنيست الإسرائيلي . ثم أعدّت المجموعة سلسلة من ثماني حلقات تستغرق الواحدة منها أربع دقائق ، أذيعت في نشرات الأخبار التلفزيونية المسائية على مدى ثمانية أيام متتالية . وتوخّت هذه الحلقات أن تصوّر حياة الفلسطينيين في ظل الإحتلال الإسرائيلي . وكان من المقرر عرض شريط وثائقي ختامي مدته نصف ساعة .

ومع أن رد فعل الجمهور على هذه السلسلة لم يكن حاداً ، فقد قام الأركان المحليون للجنة اليهودية الأميركية ورابطة مكافحة الافتراء بزيارة المحطة «لتصحيح هذا الشيء البغيض» . وطلبوا أن يشاهدوا الشريط الختامي قبل عرضه على الجمهور . وحين عجزوا عن إيجاد أي شيء فيه مغاير للحقيقة ، انتقدوا «لهجته والمناخ الخاص الذي يشيعه» . وأُتهمت كولنز في أحد الشكاوى الهاتفية بأنها تعمل لحساب منظمة التحرير الفلسطينية .

واتصل مردخاي أرتزيلي ، القنصل الإسرائيلي العام في سان فرانسيسكو ، بالهاتف طالباً بإصرار تخصيص فترة بثّ «لدحض الأكاذيب» التي تضمّنها البرنامج . ووافقت محطتا كنغ في بورتلاند وسياتل على أن يلي عرض الموجز الختامي مناقشة تستغرق نصف ساعة بين مندوبين عن الجاليتين اليهودية والعربية يديرها أحد أفراد الهيئة العاملة في المحطة . غير أن هذه المناقشة لم تحصل ، إذ لم توافق أي مجموعة يهودية على إرسال ممثل عنها لمناقشة عربية أميركية على الهواء . وتعتقد كولنز أن رفض المشاركة في المناقشة كان بإيعاز من القنصل أرتزيلي .

وتستعيد كولنز تجاربها لتستنتج قائلة : «لا أعتقد أن هناك أي سيطرة إسرائيلية أو يهودية على وسائل الأعلام إطلاقاً . ان الأمر يقتصر على التأثير ، والناس يمكن أن يتأثروا إذا سمحوا لأنفسهم أن يتأثروا» .

وتبخرت الانتقادات ضد كولنز مع الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام

١٩٨٢ ـ الذي لاحظت كولنز خلاله تقصيراً في التغطية التلفزيونية لمسار القتال اليومي . ومنذ بدء العملية كانت أن . بي . سي . تغطي أنباء الهجوم على لبنان من إسرائيل وليس من لبنان . وعلى الرغم من جرأة موظفي أن . بي . سي . في تصوير تقدم ونتائج الزحف الإسرائيلي على بيروت ، فإن الأشرطة التي كانت تُعرض في نشرة ان . بي . سي الاخبارية المسائية لا تظهر غير القوات الإسرائيلية في طريقها إلى لبنان . وكانت التقارير تشير في كثير من الأحيان ، إلى كون الأسلحة التي يستخدمها العرب من «صنع سوفياتي» ، في حين لم تذكر إطلاقاً أن الإسرائيليين كانوا يستخدمون طائرات أف ـ ١٦ أو دبابات «أميركية الصنع» .

وجاءت تعليقاتها مشابهة لتعليقات ألكسندر كوكبرن الذي لاحظ في زاويته في «فيلدج ڤويس» كيف أن محرري النيويورك تايمز شطبوا كلمة «عشوائي» من تقرير مراسلهم في الخارج توماس فريدمان بتاريخ ٣ آب (أغسطس) عن القصف الإسرائيلي لبيروت[٦٦] . كان ذلك خرقاً لسياسة النيويورك تايمز المعهودة . فبعث فريدمان ببرقية مطوّلة يعرب فيها عن غضبه ويقول :

«أنا مراسل في غاية الحذر ، ولا أبالغ في الأمور . . . أنتم تعلمون أنني على حق وأن الكلمة كانت مدعومة مما جاء في تقريري . ولكن لم تكن لديكم الجرأة على نشرها في النيويورك تايمز . كنتم تخافون أن تقولوا لقرائكم وللذّين قد يحتجون عليكم إن الإسرائيليين قادرون على أن يقصفوا مدينة برمّتها قصفاً عشوائياً» .

اتهام أن . بي . سي . بالتحيّز ضد إسرائيل

على الرغم من الأمثلة التي أوردها كل من باتسي كولنز وألكسندر كوكبرن

وريتشارد برودريك وغيرهم على تحيّز أن . بي . سي ، فإن ثماني محطات تابعة لهذه الشبكة تعرّضت عام ١٩٨٣ لضغط أنصار إسرائيل الذين يزعمون أن نشرات أخبار شبكة أن . بي . سي . المسائية عن الحرب في لبنان منحازة ضد إسرائيل[٦٧] . وقدمت منظمة «الأميركيون لسلامة إسرائيل» ، وهي منظمة ضاغطة مقرها نيويورك ، عرائض لمصلحة المواصلات الفيدرالية تطلب فيها منع المحطات الفرعية الثماني من تجديد تراخيصها . وقال بيتر غولدمان ، مدير هذه المنظمة ، أنّ تغطية أن . سي . بي . هي «تشويه متعمد للأنباء» . وزعم أن الشبكة تعرض تطورات الحرب بطريقة «مؤاتية للعرب» . وقدّم غولدمان حملته على أن . بي . سي . في فيلم بعنوان «أن . بي . سي . في لبنان : دراسة لأضاليل وسائل الاعلام» . وكانت الحملة مدعومة من «لجنة الدقة في تغطية أنباء الشرق الأوسط في أميركا» ومقرها واشنطن ، التي تركز جهودها أساساً على ما تجده من تحيّز ضد إسرائيل في صحيفة الواشنطن بوست[٦٨] .

ووصف لورانس ك . غروسمان ، رئيس قسم الأنباء في أن . بي . سي . اتهامات منظمة الأميركيين لسلامة إسرائيل بأنها «باطلة ولا أساس لها . وان شريط هذه المنظمة يشوّه تغطية أن . بي . سي . للأخبار ، ويتجاهل عن قصد نواحي مهمة في تقارير ان . بي . سي»[٦٩] . ولاحظ غروسمان أنّ نشرة كولومبيا جورناليزم ريڤيو أمتدحت «التوازن العام» في تغطية أن . بي . سي . كما أن نشرة واشنطن جورناليزم ريڤيو ، انتقدت فيلم منظمة الأميركيين لسلامة إسرائيل «لتلاعبه بتغطية أن . بي . سي . لأنباء الحرب في لبنان» . وفي أوائل ١٩٨٤ رفضت مصلحة المواصلات الفيدرالية طلباً مماثلاً تقدمت به هذه المنظمة ضد سبع محطات مرتبطة بشبكة أن . بي . سي . في نيوانغلاند . لكن هذه المنظمة لم تخفف من شدة ضغطها . فقد نقّحت عرائضها وأعادت تقديمها[٧٠] .

بالإضافة إلى هذه المحاولات لخنق التغطية الإعلامية التي تُعتبر مسيئة لسمعة إسرائيل ، نظّمت إسرائيل حملة إعلامية خصصت لها مبلغ مليوني دولار ، تهدف إلى التأكيد لـ «الأميركيين بأن الإسرائيليين شعب لطيف وحميم ، وليس شعباً مشرّباً بالروح الحربية ، متعطشاً للدماء»[٧١] .

«اللوبي في غرف الأخبار»

ومثلما فعل توماس فريدمان ، غطى وليام برانيغن من صحيفة الواشنطن بوست ، القصف الإسرائيلي لمدينة بيروت ، غير أن محرري صحيفته لم يشطبوا كلمة «عشوائي» من تقريره الذي نشر على الصفحة الأولى . ولكن محرري الواشنطن بوست اختبروا في الفترة ذاتها معنى وجود عناصر مُهددة في وسطهم في غرف الأنباء .

فالتغطية المنصفة لأحداث الشرق الأوسط كانت موضع اهتمام خاص للواشنطن بوست في السنوات الأخيرة . والشكاوى التي انصبّت عليها من الجماعات المؤيدة لإسرائيل بشأن تغطيتها لأحداث لبنان ، ولا سيما مذابح صبرا وشاتيلا ، أدت إلى اتخاذ إجراء لم يسبق له مثيل . إذ جرى تعيين ممثل لجماعة مؤيدة لإسرائيل كمراقب في غرفة الأخبار في هذه الصحيفة .

وكانت هذه الفكرة قد نشأت عندما اجتمع مايكل بيرنبوم ، المدير التنفيذي لمجلس الجالية اليهودية في واشنطن الكبرى ، وناتان لوين ، رئيس المجلس ، وهايمان بوكبيندر ، ممثّل اللجنة اليهودية الأميركية في المنطقة ، بمحرري الواشنطن بوست ليقولوا لهم إن ثمة «مشكلة يهودية» مع الصحيفة[٧٢] . وكان الاجتماع قد عُقد عقب مراسلات كثيرة بين الصحيفة وزعماء الطائفة اليهودية .

ووافق المحرر التنفيذي بنجامين س . برادلي ، لإرضاء هؤلاء الزعماء ،

على أن يراقب بيرنبوم العمل في غرفة الأخبار لمدة أسبوع واحد ، شرط أن لا يضغط أو «يتدخل في عملية التحرير بأي شكل من الأشكال» .

وقد استاء الكثيرون من أفراد الهيئة العاملة في الصحيفة من العمل تحت مراقبة شخص غريب . وأعلنت محررة الأنباء كارن ديونغ أن الفكرة «ليست هي الأفضل في العالم . . . ولا شك أن وجود شخص يلاحقك طوال النهار يعدّ مضايقة» . ووجد المعلّق نيك ثيمش هذا التدبير «مروّعاً جداً»(٧٣) . واستعاد ما قاله أحد موظفي الصحيفة معبّراً عن رأي الكثيرين : «مَن يدري ، فقد تكون الخطوة التالية . وجود شخص آخر هنا» .

أما روبرت ج . ماكلوسكي ، المحقق في الشكاوى التي ترد على الواشنطن بوست ، فقال عن أسبوع المراقبة إنه «تجربة جديرة بالإهتمام»(٧٤) . وأضاف «صحيح إنها مخالفة للأصول ، ولكن القصف الذي تتعرض له الصحف مخالف للأصول أيضاً» . ونتيجة لهذا التدبير خفّت انتقادات الجالية اليهودية إلى حد ما ، غير أن محرري الصحف الرئيسية الأخرى انتقدوا كل ما حدث . وعلّق توماس وينشيب محرر «بوسطن غلوب» بقوله : «أدرك الضغوط التي تعرضت لها الواشنطن بوست من جانب مجلس الجالية اليهودية ، وأتعاطف مع ما فعلته البوست ، ولكنني آمل ألا أحذو حذوها»(٧٥) .

وتساءل روبرت غيبسون ، محرر الأنباء الخارجية في لوس أنجيلس تايمز عن الإنصاف في قرار الواشنطن بوست وقال : «في الحقيقة لا أدري كيف يمكن عمل هذا الشيء لليهود وإنكاره على العرب» .

وعندما وصل موشي أرينز إلى واشنطن سفيراً لإسرائيل لدى الولايات المتحدة في شباط (فبراير) ١٩٨٢ ، بدأ برصد وتقييم التغطية التي تخصصها الصحف الأميركية لإسرائيل(٧٦) . وبين جدول علاماته للصحف أن الواشنطن بوست تميّزت بكونها «الأكثر سلبية» في تغطية أنباء إسرائيل والشرق الأوسط

عام ١٩٨٢ الذي شهد الاجتياح الإسرائيلي للبنان . ولاحظ أرينز باستياء أن ذبح المئات من المدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين في خريف ١٩٨٢ ، أدى «إلى هبوط كبير في مؤشر العلامات بلغ أدنى حد» منذ بدء عملية المسح الأسبوعية .

وتسلّح أرينز برزمة من الرسوم البيانية واللوائح وقدّم نتائج دراسته لميغ غرينفيلد ، محرّرة صفحة الافتتاحيات في الواشنطن بوست ، التي تُعتبر من أكثر الأصوات الصحفية تمتعاً بالاحترام في أميركا . فطعنت غرينفيلد بالفرضية عينها التي بنى عليها تقديراته(٧٧) . وأعربت عن احتجاجها لأن الواشنطن بوست قد لبّت «واجب الإنصاف» ، بالإفساح في المجال قدر المستطاع ، «للاعبين الرئيسيين من عرب وإسرائيليين للتعبير عن آرائهم بصراحة على صفحة المنبر الحر في جريدتنا» . وخلال الاجتياح الإسرائيلي الذي أثار الجدل ، نشرت الصحيفة تعليقات لوزير الخارجية إسحاق شامير ، وشمعون بيريز وأبا إيبان وهنري كيسنجر وألفرد فريندلي ، وحتى أرينز نفسه . هذا ، بالإضافة إلى افتتاحيتين مطولتين لأبرز الصحف الإسرائيلية .

وكانت البوسطن غلوب ، الصحيفة الأخرى الوحيدة التي اتصل بها أرينز بسبب تدنّي مكانتها في تصنيفه للصحف على أساس ما تنشره من أنباء عن إسرائيل والشرق الأوسط(٧٨) . ويذكر المحرر وينشيب أن أرينز بدأ رأساً بملاحقة الصحافة الأميركية بشأن ما شعر بأنه تحيّز ضد إسرائيل ، ووصف أرينز صحيفة البوسطن غلوب «بأنها من الصحف التي تتخذ أكثر المواقف سلبية» . وأبلغ رأيه هذا للجالية اليهودية المحلية(٧٩) .

وقد رفض وينشيب ، كما رفضت غرينفيلد قبله ، الأسلوب الإسرائيلي في تصنيف الصحف . قال : «أشعر بأن هذه اللائحة تشبه كثيراً لائحة نيكسون لأعدائه ، وتبدو لي وكأنها مضايقة متواصلة لوسائل الإعلام»(٨٠) . ويقول بن

برادلي من أسرة تحرير الغلوب أن دراسة أرينز واجتماعاته مع مديري الصحف «هي إثبات وقح غير عادي على جهود القدس لوضع الصحافة الأميركية في موقف الدفاع ، وحمل صانعي الرأي على الاستماع إلى صوتها»[٨١] .

ضغط «لوقف الإعلانات»

في أواخر ١٩٨٢ تعرّضت وسائل إعلامية كبيرة في مريلاند ببنسلفانيا ومنطقة كولومبيا لضغط مباشر لكي ترفض الإعلان المدفوع غير المنسجم مع المصالح الإسرائيلية . وكانت الجمعية الوطنية للعرب الأميركيين ، وهي أقدم منظماتهم الضاغطة في مجال السياسة الخارجية ، قد اشترت أوقاتاً في إذاعات هاتين المنطقتين لبث إعلانات تجارية تثير تساؤلات حول قرارات الحكومة الأميركية بشأن زيادة المعونات لإسرائيل .

وفيما يلي رسالة أذيعت في بنسلفانيا وهي نموذج لبقية الرسائل :

«على الرغم من وجود أكثر من ١٢ مليون أميركي عاطل عن العمل ، منهم أكثر من مليون ونصف المليون في بنسلفانيا وحدها ، قرر الكونغرس منح إسرائيل بليوني دولار ، منها ٤٨٥ مليون دولار من الضرائب التي تدفعونها . وسناتور بنسلفانيا أرلن سبكتر هو في لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ التي أرادت أن تعطي إسرائيل أكثر من ذلك . فهل تمويل إسرائيل أهم من تمويل بنسلفانيا؟ اتصلوا بممثليكم في مجلس الشيوخ واسألوهم إذا كانوا قد صوّتوا إلى جانب إعطاء دولاراتكم لإسرائيل»[٨٢] .

ووقّعت ١٣ محطة في بنسلفانيا عقوداً لإذاعة رسالة الجمعية الوطنية للعرب الأميركيين ، إلا أن أربعة منها ألغت الإعلان بعد ثلاثة أيام فقط من الاتفاق على إذاعته لمدة خمسة أيام . وأبلغ مايك كيرتنر مندوب الإعلان في محطتين في أليتاون ، الجمعية الوطنية للعرب الأميركيين بأن إعلاناتها قد ألغيت «لأنهم (في المحطة) يتلقون الكثير من المكالمات المشحونة بالحقد

والكراهية ، وتتعرض المحطة لكثير من الضغط لوقف الإعلانات» . وقد رفضت إدارة المحطة الكشف عن الجهة التي تضغط عليها لإلغاء الإعلانات .

وكان مايك جورج ، المسؤول عن الإعلان في محطة «إيري» التي ألغت الإعلانات ، أكثر صراحة ، إذ قال للجمعية الوطنية للعرب الأميركيين إن صاحب المحطة تلقى اتصالاً من «مجموعة من رجال الأعمال اليهود الذين قالوا له إنه إذا لم يلغ الإعلانات فوراً فإنهم سيكبّدون محطتيه للراديو والتلفزيون خسارة بمئات الألوف من الدولارات» .

وفي مريلاند رعت الجمعية الوطنية للعرب الأميركيين بثّ رسائل مماثلة تظهر الدور الكبير الذي يلعبه النائب كلارنس «دوك» لونغ في تأييد المساعدات لإسرائيل(٨٣) . ومع أن الإعلانات قد أذيعت من أربع محطات في واشنطن ، وأربع في منطقة بلطيمور فإن عدداً آخر من المحطات رفضها باعتبارها معادية للسامية .

وفيما بعد وجدت الجمعية الوطنية للعرب الأميركيين في كاليفورنيا ، وجود محطات في سان فرانسيسكو وسان ماتيو وبيركلي وسانتا كلارا ، ترفض إذاعة رسائلها الإعلانية ، بالرغم من أن محرري بعض الصحف المحلية أيدوا حق الجمعية في حرية الكلام . ولم تذكر المحطات سبباً لرفضها(٨٤) .

ولم يستغرب رون كاتل ، مدير المواصلات في الجمعية الوطنية للعرب الأميركيين ، هذا الأمر . قال :

> «لقد حدث مثل هذا لنا من قبل . وجرى تهديد البعض بخسائر مالية لمنعهم من إجراء مقابلة إذاعية معنا أو إذاعة إعلاناتنا . [ولكنه] لم يبلغ هذه الدرجة من قبل . فقد كان هذا الأسبوع مذهلاً حقاً» .

وأضاف كاتل :

«السبيل الوحيد لحلّ (النزاع في الشرق الأوسط) هو التحدث عنه . وإذا كنّا لا نستطيع التحدث عنه هنا في الولايات المتحدة ، فكيف نتوقع أن يتحدثوا عنه في الشرق الأوسط؟»(٨٥) .

تدنيس وزارة الثقافة الفلسطينية

كان الغزو الإسرائيلي للضفة الغربية في آذار (مارس) ٢٠٠٢ ، حافزاً لإجراء تغطية إعلامية غير مسبوقة لمحنة الفلسطينيين ، لكن من المؤسف أن معظم تلك التغطية لم تُقدم في الولايات المتحدة ، بل خارجها . وكان من بين المساهمين فيها مراسل صحيفة «الأندبندنت» البريطانية ، روبرت فيسك ، الذي عاش سنوات طويلة في بيروت . فقد عرض فيسك لائحة ببعض تكتيكات التضليل التي رافقت الهجمة العسكرية ، تضمنت «محاولات مضللة لوصم أي انتقاد لإسرائيل بمعاداة السامية ، ومزاعم مخادعة تصرّ على أن الجيش الإسرائيلي يسلك مسلك ضبط النفس ، بالإضافة إلى تجمّعات جماهيرية ، ومحاولات مستمرة لتصوير الفلسطينيين كأناس متوحشين وحيوانات انتحارية» .

قال فيسك : «لقد ضجر الأوروبيون من هذا النزاع الذي لا يعرف الرحمة ولا أي قيمة للبشر ، وضاقوا ذرعاً من وصمهم بمعاداة السامية كلما اعترضوا على الاحتلال الإسرائيلي . . . وعلى الرغم من زئير الفقهاء المحنّكين الموالين لإسرائيل في الساحل الشرقي الأميركي ، وما تملكه إسرائيل من سطوة للتأثير في الكونغرس ، فإن الأميركيين حانقون من سياسات حكومتهم في الشرق الأوسط الفاترة الهمة والتي تفتقر إلى الجرأة(٨٦) .

من بين هؤلاء الأميركيين الحانقين ، كاثلين كريستيسون ، المحللة السياسية السابقة في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ، التي كتبت مقالة تشكك فيها بوصمة «معاداة السامية» ، تلك الوصمة التي تُستخدم كثيراً

لإسكات منتقدي إسرائيل . وقد استشهدت كريستيسون في ما كتبته ، بمقالة للمراسلة الإسرائيلية «الأمينة والشجاعة» ، أميره هاس ، وصفت فيها الدمار الذي أحدثته القوات الإسرائيلية أثناء احتلالها وزارة الثقافة الفلسطينية طوال شهر كامل . وبالاضافة إلى تخريب أجهزة الكومبيوتر والكتب والأثاث ، عرضت هاس صوراً مثيرة للقلق الشديد . قالت :

«يوجد حمّامان في كل طبقة من المبنى ، لكن الجنود تغوّطوا وبوّلوا في كل مكان في المبنى إلا فيهما ، وأيضاً ، في عدد من الغرف التي شغلوها طوال شهر إقامتهم . لقد فعلوا أفعالهم هذه على الأرض وفي أصُص الزهور ، وحتى في الأدراج التي أخرجوها من مكانها في طاولات المكاتب . كما تغوّطوا في أكياس من البلاستيك ورموا بها في عدة أماكن ، لينفجر بعضها بما فيه . حتى إن أحدهم تمكن من التغوّط في آلة للنسخ . وبالنسبة لأماكن أخرى ، لم يترك الجنود وراءهم كتابات كثيرة على الجدران ، واكتفوا برسم شعارات إسرائيل ونجمة داود ، هنا وهنالك ، بالإضافة إلى عبارات تمتدح فريق بيتار القدسي لكرة القدم» .

لقد أثار تقرير هاس ردة فعل في كريستيسون ، جعلتها «مجبرة على طرح عدد من الأسئلة ، لا شك أن أكثرية الأميركيين لن تسمعها إطلاقاً» . ومن هذه الأسئلة : «هل يمكننا ، على سبيل المثال ، أن نُطلق صفة الإرهاب على وحدة كاملة من وحدات الجيش الإسرائيلي ، إذا تخلّت عن نقاوة السلاح وأمضى أفرادها شهراً كاملاً يتغوّطون على الأرض وعلى أعمال فنية للأطفال ، في أدراج المكاتب وآلات النسخ؟ هل هذا دفاع عن النفس أو "اجتثاث لبنية الإرهابيين التحتية"؟ هل يكون الأمر معاداة للسامية إذا تساءل المرء عما حصل للبوصلة الأخلاقية لمجتمع يضم مجموعة من الشبان الذين يخلطون رموزهم الدينية والقومية بالبول والبراز ، وكأنما الرسوم والبراز يشكلان معاً ، توقيعات شخصية قيّمة؟»(٨٧) .

ليست وصمة معاداة السامية أسوأ ما يمكن أن يلحق بصحافي ، بالطبع . وكما أشرنا سابقاً ، تلقى العديد من الصحافيين تهديدات بالقتل ، وبعضهم يُهاجم ويتعرّض للأذى الجسدي . وفي هذا الصدد ، كتب روبرت فيسك يقول : «إن كل شخص تقريباً ، ينتقد سياسة الولايات المتحدة أو إسرائيل ، في الشرق الأوسط ، هو اليوم في دائرة الخطر . وزميلي في القدس ، فيل ريفز هو أحد هؤلاء . كذلك اثنان من مراسلي البي . بي . سي . في إسرائيل بالإضافة إلى سوزان غولدنبرغ من صحيفة «الغارديان» ـ وجميع هؤلاء مراسلون من محترفي الكلمة البليغة ويتمتعون باحترام كبير ، وسجلّهم حافل باعتماد التوازن والموضوعية في تقاريرهم ـ ولكن أحداً منهم ليس أميركياً» . وقد كتب فيسك يقول إنه على الرغم من محاولات اعتماد الإنصاف «فقد حصل الأذى . إن حياتنا ، كصحافيين ، مرهونة اليوم عند الحاقدين على شبكة الأنترنيت . فإذا كنا نريد حياة هادئة علينا أن نلتزم بالخط المرسوم ، فنُقلع عن انتقاد إسرائيل أو أميركا ، أو نُقلع كلياً عن الكتابة» .

العرب والمسلمون ينتظمون

لكن ما يدعو إلى الارتياح أن الصحافيين ، من أمثال روبرت فيسك وأميره هاس ، حافظوا على معاييرهم المهنية ولم يحطّوا من مستواها ، ولا توقفوا كلياً عن العمل . وفي حين أنه من الصعوبة بمكان معرفة أين نجد نظراءهم الصحافيين ، في وسائل الإعلام الأميركية الرئيسية ، فإن أمثال هؤلاء المراسلين الصحفيين يلاقون دعماً كبيراً من الطوائف العربية الأميركية والإسلامية الأميركية الصاعدة ، على حد سواء .

لقد اقتحم المسلمون الأميركيون أخيراً مجال السياسة الأميركية . ففي ربيع العام ١٩٩٨ ، على سبيل المثال ، عمدت منظمات إسلامية معنية بالشأن السياسي ، وبقيادة الدكتور آغا سعيد مؤسس التحالف الإسلامي الأميركي ،

على تشكيل مجلس تنسيق يضم كلاً من مجلس العلاقات الأميركية الإسلامية (CAIR) والمجلس الإسلامي الأميركي (AMC) ومجلس الشؤون العامة الإسلامية (MPAC) ، بالإضافة إلى التحالف الإسلامي الأميركي (AMA) . وفيما يتمحور عمل التحالف الإسلامي الأميركي كلياً على اقناع المسلمين بدخول الساحة السياسية بكل مستوياتها ، تنشط المنظمات الأخرى على أساس برامج عمل أوسع نطاقاً . وقد شهدنا في انتخابات العام ٢٠٠٠ ، ترشّح ما يزيد على ٧٠٠ مسلم لشغل مناصب عامة ، فاز منهم ١٥٢ مرشّح .

أما المنظمات العربية الأميركية فتقدم بدورها خدمات موازية لما تقدمه منظمات المجموعات الإسلامية . ومن بين هذه المنظمات العربية «لجنة مكافحة التمييز العربية الأميركية (ADC) التي أسسها في العام ١٩٨٠ ، عضو مجلش الشيوخ سابقاً ، جيمس أبو رزق ، والتي يزيد عدد أعضائها عن عدد أعضاء أي منظمة أخرى من مثيلاتها . ويترأس هذه اللجنة الدكتور زياد عسلي ، وهو فلسطيني مسلم ، كان يملك عيادة في منقطتي الانتخابية ، ايلينوي . وفيما بعد ، تفرّغت زوجته نايلة ، وهي مسيحية من مواليد مصر ، لتتولى رئاسة اللجنة ، ولتصبح من ثم عضواً في مجلس إدارتها . وكان أول لقاء لي بالسيد والسيدة عسلي ، في إلينوي في العام ١٩٨٥ . وقد أبلغاني يومذاك بنيّتهما اعتزال عملهما المهني والانتقال إلى العاصمة واشنطن من أجل تكريس كل وقتهما للتحديات التي تواجه العرب الأميركيين . وفي وقت لاحق ، اندمجت الجمعية القومية للعرب الأميركيين (NAAA) بلجنة مكافحة التمييز (ADC) وتولى رئيسها السابق خليل جهشان ، منصب رئيس المنظمة . ويشكّل عسلي وجهشان اليوم فريقاً أغنى القضية بالعمل الملتزم والمهارة في مجال العلاقات الانسانية والخبرة الواسعة .

ومن الوجوه البارزة في هذا السياق ، راي حنانيا من شيكاغو ، الصحافي الحائز على جائزة تنويه ، والذي أصبح فيما بعد ، مستشاراً إعلامياً . فقد أسس

حنانيا في العام ١٩٩٩ ، صحيفة مكرّسة للتعبير عن رأي العرب الأميركيين ، «آراب أميركان ڤيو» ، التي تصدر شهرياً ، والجمعية القومية للصحافة العربية الأميركية ، التي يُشغل منصب مديرها . وجدير بالذكر أن ١٤٥ صحافياً من العرب الأميركيين توافدوا من أنحاء البلاد لحضور المؤتمر الثاني للجمعية ، الذي انعقد في شيكاغو في آذار (مارس) ٢٠٠٢ ، والذي شارك فيه أيضاً عدد من الصحافيين الذين جاؤوا من بلدان أخرى . وراي حنانيا مؤلف كتاب بعنوان «أنا سعيد لأنني أبدو إرهابياً : كيف نشأت كعربي في أميركا؟» وقد تطوّع منذ وقت قريب في فلسطين ، لتدريب المسؤولين المحليين هناك ، في مجال العلاقات الإعلامية . وهو رجل متعدد المواهب يشتغل في وقت فراغه كوميدياً منفرداً في النوادي الليلية في شيكاغو .

وهناك ، بالإضافة إلى ما ذكرنا ، المؤسسة العربية الأميركية (AAI) التي يرأسها مؤسسها جيمس الزغبي ، والتي يشتمل برنامج عملها على قضايا السياسة العامة بالإضافة إلى نشاطها الحزبي من خلال الحزبين الرئيسيين في البلاد . وتتولى هذه المؤسسة مساعدة العرب الأميركيين في إجراءات التسجّل في لوائح الناخبين ، وفي أنشطتهم الحزبية أيضاً . والمعروف أن الزغبي من قدامى أنصار الحقوق الفلسطينية الناشطين ، وهو كاتب صحفي وكثيراً ما يحلّ ضيفاً على برامج مناقشات تلفزيونية .

وأخيراً ، ترعى لجنة مكافحة التمييز العربية ـ الأميركية والمؤسسة العربية الأميركية ، حلقات دراسية وورشات عمل وأنشطة أخرى ، في مبنى الكونغرس الأميركي ، وعلى المستوى المجتمعي أيضاً . وتعمل هاتان المنظمتان بشكل وثيق مع المجموعات الإسلامية ، مما يجعلهم جميعاً اليوم ، سمة من سمات الساحة السياسية الأميركية . فهل تصبح هذه المنظمات قوة موازنة فعالة للوبي الإسرائيلي ، في الوقت المناسب ، لمنع «الحرب القذرة» ، بحسب وصف روبرت فيسك ، من إغراق أميركا في كارثة مروّعة؟

الفصل الثاني عشر
ما هو ثمن إسرائيل؟

في أعقاب أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ ، قاوم الشعب الأميركي ومعه مؤسساته ضد قوى تشقّ وحدة البلاد . فقد وجدت الأمة نفسها فجأة في حالة حرب ، فيما وجد المسلمون والمتحدرون من أصول عربية أنفسهم في موقع دفاعي متواصل بعدما أصبح تعيين الهوية الإثنية والعرقية أمراً من واقع حياتهم ، تماماً مثلما أصبح الوقوف في صفوف طويلة في المطارات ، ومثلما أصبحت المخاوف من ضربة ثانية يسدّدها إرهابيون والتساؤل أين ستكون ، أموراً من واقع حياتهم أيضاً . وفي موازاة هذه الحال ، ازداد معدل الإنفاق على الأغراض العسكرية ، واستنفدت الحكومة الأميركية ما لديها من فوائض حتى أصبحت في حالة مديونية جعلتها تقتطع الأموال من مخصصات التعليم والخدمات الاجتماعية .

اعتبر البعض عوامل الشقاق هذه محصّلة تأييد الحكومة الأميركية الأعمى لإسرائيل على مدى عقود من الزمن ، لكن الأميركيين لم يكونوا في معظمهم ، حتى مدركين لطبيعة هذا التأييد ومداه . فالدعم المالي الذي قدمته الولايات المتحدة لهذه الدولة الصغيرة كان طوال سنوات كثيرة يصل إلى ما مقداره ثلاثة بلايين دولار سنوياً ، في الحد الأدنى . وكثيراً ما قدمت الحكومة الأميركية لإسرائيل معدات وأسلحة إضافية بشكل هبات ، فيما كانت تقف دائماً تقريباً

إلى جانب هذه الدولة ، حتى عندما كان الموقف الأميركي موضع معارضة الدول الأخرى كلها تقريباً .

بدأ هذا الارتباط العميق بإسرائيل فور تأسيس هذه الدولة قبل أربعة وخمسين عاماً . وقد عزز لوبي اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) باطّراد ، تحكّمه بالمؤسسات السياسية الأميركية ، إلى حد استحصال التأييد الأميركي غير المشروط لإسرائيل في السياسات التي انتهجتها لإخضاع الشعب الفلسطيني والاستيلاء بالقوة على أراض عربية . وكان هذا اللوبي مدعوماً في نشاطه من أقلية صغيرة ، لكن عميقة الالتزام ، من اليهود الأميركيين ، ما لبثت أن تعززت قوتها بنمو الجماعات الأصولية المسيحية . وباستثناء المسلمين والمتحدّرين من أصول عربية ، بالكاد شعر الأميركيون بهذا التحوّل .

لقد تصرّف القادة الأميركيون على مرّ السنين ، كما لو كانوا غافلين عن انتهاكات القانون الدولي التي كانت ترتكبها حكومات إسرائيل المتعاقبة في سياساتها ضد الفلسطينيين منذ تأسيس الدولة اليهودية . وكان اللوبي الإسرائيلي يحصل دائماً على ما يريد ، إذا ما استثنينا مناسبتين اثنتين قبل سنين طويلة ، أقرّت فيهما الحكومة الأميركية ببيع طائرات حربية للمملكة العربية السعودية[١] .

بعد أحداث ١١ أيلول ، لم يتجلّ نفوذ هذا اللوبي في أي مكان بقدر ما تجلّى في الكونغرس الأميركي في واشنطن . وحتى مع تعاظم علامات الغضب في أنحاء العالم ، من تواطوء الولايات المتحدة مع إسرائيل في هجمتها على الضفة الغربية وغزة ، بقيت أكثرية كبيرة من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ مدينة بالفضل لإيباك ، فمنعت أي نقاش مفتوح ومنصف يتناول المصالح القومية الأميركية في سياسات الشرق الأوسط ، مقدمة ولائها ،

عندما يتعلق الأمر بهذه المسائل ، إلى إيباك عوضاً عن تقديمه إلى دوائرها الانتخابية في الولايات التي تمثلها .

في ربيع العام ٢٠٠٢ ، عندما كان الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية في ذروته ، ظل نفوذ اللوبي طاغياً إلى حد أن جميع أعضاء الكونغرس تقريباً ، أقرّوا ما اعتقده شخصياً ، أكثر القرارات تحاملاً بشأن الشرق الأوسط في تاريخ هذه المؤسسة ، بالمقارنة مع ما سبق من قرارات مشابهة صدرت عن كلا المجلسين ، كانت تكيل الثناء السخي على المعتدين الإسرائيليين وتنحي باللوم القاسي على الضحايا الفلسطينيين . وقد صوّت ٢١ عضواً فقط ، من أصل ٤٣٥ عضواً في مجلس النواب ، ضد هذا القرار . ولحظ رئيس المؤسسة العربية الأميركية ، الدكتور جيمس الزغبي ، الذي استنكر هذا المشهد في المجلس ، أن عدداً من النواب اكتفى بالتصويت بـ «حاضر» في حين امتنع عدد آخر عن التصويت ؛ كما أن آخرين سبق وأعلنوا معارضتهم ، أقدموا بصورة لا يصدّقها العقل ، على التصويت بـ «نعم» . وفيما وجدت شخصياً ، محضر هذا التصويت مثيراً للاكتئاب ، وجد فيه الزغبي علامة إيجابية . قال : «بتقديري ، أبدى نحو مئة عضو في المجلس معارضتهم بطريقة أو بأخرى . وأنا أفسّر عملية التصويت كعلامة على تزايد المعارضة للسياسات التي تنتهجها الولايات المتحدة حيال الشرق الأوسط»[٢] . أما في مجلس الشيوخ ، بأعضائه المئة ، فقد جاء التصويت المعارض فقط من اثنين ، هما السناتور الديموقراطي روبرت بيرد (عن فرجينيا الغربية) ، والسناتور الديموقراطي أيضاً ، أرنست هولينغز (عن كارولينا الجنوبية) .

لم يفاجأ أحد في واشنطن بهذا الامتهان التشريعي لأن كل كونغرس تشكّل منذ إدارة الرئيس دوايت أيزنهاور ، كان يشرع في عمله بتجاهل مماثل للحقيقة . وما جرى كان ، بكل بساطة ، آخر الأدلّة على أن الكونغرس على تلة الكابيتول ، هو حقاً ، أرض محتلة من إسرائيل . فأعضاء الكونغرس على

معرفة جيدة بمصالح الولايات المتحدة الحقيقية في الشرق الأوسط ، لكنهم مهددون إلى حد أنهم يطيعون توجيهات اللوبي . وأعتقد استناداً إلى خبرتي الطويلة والعميقة بالعملية الاشتراعية في الكونغرس ، أن معظم الذين كانوا يصوّتون بالإيجاب على قرارات يرفضونها في مجالسهم الخاصة ، كانوا يتعرّضون لضغوط من إيباك ، ويشعرون بالحرج لاضطرارهم إلى التصويت ضد مصالح الولايات المتحدة . وقد سبق لي أن شاركت على مرّ السنين مرات كثيرة في عضوية لجان ، وجلست في قاعة مجلس النواب أشاهد زملائي يتصرفون ، كما وصفهم يوماً مساعد لوزير الخارجية ، مثل الكلاب الصغيرة المدربة ، فيقفزون عبر أطواق تمسكها لهم إيباك .

لقد تجاهل أعضاء الكونغرس ، عندما صوّتوا بالإيجاب على القرارات المتحيّزة في العام ٢٠٠٢ ، الأهمية المركزية للمحنة الفلسطينية في قلوب ملايين عديدة من الناس في أنحاء العالم ، بمن فيهم المسلمون والعرب ، الذين تربطهم عبر الحدود روابط دينية وعرقية وثيقة ، بالإضافة إلى الملايين من ذوي الضمائر الحيّة الذين يتملكهم الاستياء الشديد ، والكثيرين منهم مسيحيون ويهود . وأقدّر أن هناك بليوناً ونصف البليون نسمة على الأقل ، يعتبرون مصير الفلسطينيين والعتبات المقدسة في مدينة القدس ، قضايا تفوق في أهميتها كل القضايا الأخرى ، بما في ذلك حرب بوش على الإرهاب . أن هولاء يحمّلون الولايات المتحدة ، كما يحمّلون إسرائيل ، جريرة الكارثة في الشرق الأوسط . ولكن جماعة صغيرة فقط من القيادات الأميركية المنتخبة ، بدت مهتمة ـ أو حتى على معرفة بذلك .

«تفجيرات ممكنة على الطريقة الإسرائيلية»

لم يكن الكونغرس قد وعى هذه الحقائق مع اقتراب الذكرى السنوية

لأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ . وكان هذا هو حال إدارة الرئيس جورج و . بوش أيضاً . وعلى الرغم من مسيرات الاحتجاج الحاشدة في العديد من البلدان ، بما فيها الولايات المتحدة نفسها ، وعلى الرغم من التحذيرات الصادرة عن زعماء معتدلين في الشرق الأوسط ، بدا الرئيس وكبار مستشاريه ، كمن لا يعي المظالم التي حفّزت الاحتجاجات . فبدلاً من البحث عما أرتُكب من أخطاء وهفوات في السياسة الأميركية ، والتحقق من طبيعتها وتصحيحها ، بدوا مركّزين كلياً على احتمال حدوث المزيد من العمليات الإرهابية ، وراح المسؤولون في الإدارة يحذرون يومياً تقريباً ، وفي العلن ، من هجمات إرهابية ضد أميركا ، معتبرين أن حدوثها وشيك . وقد صدرت صحيفة في بلدتي ذات صباح تحمل عنواناً في صفحتها الأولى يقول : «تفجيرات محتملة على الطريقة الإسرائيلية» ، في حين أن الصفحة الأولى في صحيفة «يو . إس . توداي» حملت عنواناً مدوياً يقول : تفجيرات انتحارية متوقعة في الولايات المتحدة . رئيس الأف .بي . آي . يعتبر مثل هذه الهجمات أمراً محتوماً» . وقد خلت التقارير الإخبارية ، مثلها مثل الكثير غيرها ، من أي كلمة عن إمكانية أن تكون السياسات التي تنتهجها الحكومة الأميركية هي مصدر العنف .

في أواخر أيار (مايو) ، أجمل بوش نظرته إلى العالم في مقابلة أجراها معه توم بروكو ، مقدم الأخبار في شبكة أن .بي . سي . للتلفزة ، فقال : «هذه الحرب هي حرب الخير ضد الشر والحرية ضد الطغيان» . وبالنسبة للفلسطينيين الذين يرزحون تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي الوحشي ، كانت رؤيته الموجزة هذه لا معقولة ومثيرة للغضب الشديد . فكيف لهم أن يصدّقوا أن بوش يقف إلى جانب الحرية وضد الطغيان وهم يعرفون من تجربتهم الشخصية أن حكومة الولايات المتحدة دعمت باستمرار ، وسنة بعد أخرى ، الطغيان المبتلين به؟

إن إسرائيل والولايات المتحدة هما «محور الشر» في الشرق الأوسط بالنسبة إلى الكثيرين من ضحايا العنف الإسرائيلي . وهولاء الضحايا يعرفون أن إسرائيل ، البلد الذي يضم ستة ملايين نسمة ، ما كانت لتستطيع المحافظة على صيغتها الخاصة للفصل العنصري المناوئ للفلسطينيين لولا الدعم الهائل من الرئيس بوش وكل رئيس أميركي آخر منذ جون ف . كنيدي .

عندما سأل بروكو الرئيس بوش متى تنتهي الحرب على الإرهاب أجاب : «عندما يقلعون نهائياً عن رغبتهم بإيذائنا» . وكان لكلماته رنين أجوف بالنسبة إلى الناجين من الهجمة العسكرية التي كانت قد نُفذت قبل شهر ، عندما قامت القوات الإسرائيلية ، مستخدمة الرصاص والقنابل والدبابات والمدفعية ، التي حصلت عليها كلّها هبة من الحكومة الأميركية ، بزرع الدمار والموت على نطاق واسع في وسط الفلسطينيين ، في مخيم جنين ومدن رام الله وبيت لحم ونابلس المحاصرة . وما يدعو إلى أقصى السخرية في عصر المعلومات هذا ، أن نجد القائد الأعلى للقوة العظمى الوحيدة المتبقية في العالم ، وأن نجد أيضاً معظم مواطني الولايات المتحدة ، وقد فقدوا جميعاً صلتهم بالواقع في الشرق الأوسط ، وبالمشاعر المتوقدة المعادية للولايات المتحدة في أنحاء العالم . ولا أستطيع أن أصدّق أن الرئيس بوش كان سيتفوّه بما قاله بدون أي إشارة مهما كانت ، إلى الشكاوى المرفوعة ضد السياسات الأميركية ـ الإسرائيلية ، لو أنه كان مدركاً لعمق مشاعر الاستياء واتساعها في أنحاء العالم ، من التحيّز الذي يطبع سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط .

إن الرأي العام ليس المسألة الوحيدة التي ينبغي على السياسيين أخذها في الاعتبار ، ولكن أي عاقل منهم لا يمكن أن يتجاهله . كان على بوش أن يعرف أن اتجاه الرأي العام المناوئ له كان يزداد حدّة وشراسة ، وأن الناس في الولايات المتحدة المؤيدين لسياسات إسرائيل ، يمثلون في الواقع أقلية من

مجمل عدد السكان . وكان استطلاع للرأي العام أجرته مؤسسة الزغبي الدولية ، قد أفاد أن ٥٨ بالمئة من الأميركيين يرغبون بانتهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة ، وأن ٢٨ بالمئة فقط يؤيدون هذا الاحتلال . في حين أن هذا الاستطلاع نفسه أظهر أن ٧١ بالمئة يؤيدون إقامة دولة فلسطينية[٣] .

صفحة بيضاء لسياسة الشرق الأوسط

عندما وصل جورج و . بوش إلى البيت الأبيض في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠١ ، كان يملك سجلاً نظيفاً في حد المعقول ، ليحدد فيه سياسته في الشرق الأوسط . وعلى الرغم من أنه حرص على إرضاء التيار الديني المحافظ في حملته الانتخابية ، لم يكن لدى بوش التزامات جليّة تجاه اللوبي الموالي لإسرائيل . وقد ضمن لإدارته في شخص كولن باول وزيراً للخارجية متمرساً في سياسة الولايات المتحدة والشرق الأوسط ويحظى بالاحترام في أنحاء العالم . وكان بمقدور بوش أن يعلن ، متوسّلاً الحكمة والإدراك ، أن السياسات المتبعة في الشرق الأوسط التي ورثها عن الإدارات السابقة ، تحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر . وكان بمقدوره أن يبرئ ساحة إدارته من تهمة الاشتراك في ما تقترفه إسرائيل ، وذلك بالإعلان عن نيته إرساء سياسات تعزز الأمن وحسن الحال للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء .

ولكن عوضاً عن ذلك ، كانت الخطوة الإيجابية الوحيدة التي خطتها إدارة بوش بعد عشرين شهراً من عمرها ، باتجاه تحقيق عدالة متوازنة في الشرق الأوسط ، هي إعلان [وزير الخارجية] باول تأييد الإدارة لدولة فلسطينية مستقلة . وكان يمكن لهذا التصريح أن يُطرح كخطوة متقدمة رئيسية في السياسة الأميركية ، ولكنه عوضاً عن ذلك ، طرح كرؤية غامضة وحسب ، رؤية سرعان ما ستصبح أكثر غموضاً .

وباستثناء هذا الإعلان ، انحصرت استجابة بوش للغليان الإسرائيلي ـ الفلسطيني بالمطالبة الدورية بوجوب وضع حد للعنف ـ وخصوصاً العنف الفلسطيني ـ لإتاحة استئناف المفاوضات السياسية . ولكن الدعوة إلى المفاوضات بالنسبة إلى الفلسطينيين ومؤيديهم ، كانت مجرد تكرار للأساليب المعوِّقة القديمة نفسها . فطوال سنوات كان المسؤولون الفلسطينيون والإسرائيليون يجرون مباحثات مطولة كانت تخدم مصالح إسرائيل الكولونيالية فقط ، وتعطي الدولة اليهودية المزيد من الوقت لمواصلة توسيع المستوطنات اليهودية وزيادة عددها على الأراضي العربية . وقد شهد ربيع العام ٢٠٠٢ ، عملية اغتصاب رئيسية جديدة عندما بدأت الحكومة الإسرائيلية تستولي بهدوء على أراضٍ فلسطينية من أجل إقامة «مناطق عازلة» بحجة حماية الإسرائيليين الذين يعيشون في المستوطنات(٤) .

نصيحة جيمي كارتر

في نيسان ٢٠٠٢ ، أقدم رئيس الحكومة الإسرائيلية أريئيل شارون على دفن فرصة استئناف المفاوضات بشن حرب عاثت موتاً ودماراً في المناطق الفلسطينية متحدياً مطالبة بوش العلنية بانسحاب القوات الإسرائيلية الفوري . وفي تعليق لافت نُشر في الشهر نفسه ، في صحيفة «نيويورك تايمز» ، طرح الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر التهديد بقطع المساعدات كتكتيك يستطيع بوش استخدامه ليضمن التعاون الإسرائيلي . كتب كارتر يقول : «هناك عاملان اثنان متوافران يتيحان النجاح للولايات المتحدة . الأول هو قانون ضبط تصدير الأسلحة الذي يشترط أساساً أن تستخدم إسرائيل السلاح الأميركي لأغراض دفاعية فقط . ولا شك أن إسرائيل في تدميرها الأخير لجنين وغيرها من المدن والقرى الفلسطينية ، تنتهك هذا الشرط . لقد استخدم ريتشارد نيكسون هذا الشرط الأساسي لوقف التقدم الإسرائيلي إلى القاهرة بقيادة أريئيل

شارون في حرب العام ١٩٧٣ . ولقد استخدمتُ شخصياً المطلب نفسه لردع الهجمات الإسرائيلية على لبنان في العام ١٩٧٩ . [وشن أريئيل شارون غزواً شاملاً بعدما تركت منصبي] . أما العامل الآخر القادر على الإقناع فهو المساعدة الأميركية لإسرائيل البالغة ١٠ بلايين دولار تقريباً . وقد سبق للرئيس بوش الأب أن هدد بهذه المساعدة في العام ١٩٩٢ ، سعياً منه لوقف بناء مستوطنات إسرائيلية بين القدس وبيت لحم .

وقد أشار كارتر إلى أن الخطوات التي يوصي باتخاذها لا تشكّل مساساً بسيادة الأراضي الإسرائيلية ، كما أشار إلى كونها تتعلق فقط بأراض معترف بها كأراض فلسطينية بحسب القانون الدولي(٥) .

وفي ربيع العام ٢٠٠٢ ، وعلى الرغم من تنامي عاصفة الاحتجاج الشديدة في أنحاء العالم ، التي أعقبت المجزرة في جنين ، لم يلجأ بوش إلى العمل بتوصيات كارتر ، وعوضاً عن توجيه إنذار نهائي لشارون ، تجنّب بوش المواجهة مع شارون ومع الكونغرس . وفي برنامج «لقاء مع الصحافة» على شبكة أن .بي .سي . أقرّ باول بلهجة تعوزها الثقة ، بأن الإدارة لا تنوي خفض هذه المساعدة في أي وجه من وجوهها .

وأذكر هنا ، كملاحظة جانبية ، تجربتي مع إدارة كارتر في استجابتها لقانون ضبط تصدير الأسلحة . ففي العام ١٩٨٠ ، وكنت ما أزال عضواً في الكونغرس ، أكدت في وجه معارضين أن استخدام إسرائيل للأسلحة التي منحتها إياها الولايات المتحدة ، ضد المناطق المحتلة وضد لبنان ، ينتهك هذا القانون ، وطالبت الإدارة بوقف المساعدات لإسرائيل . وأشرتُ في مداخلتي إلى أن الولايات المتحدة تسلّحت قبل أربع سنوات بالقانون نفسه ، لتعلّق المساعدات لتركيا ، حليفتها في حلف شمال الأطلسي ، عندما غزت قبرص . وبعد أسابيع من الإلحاح ، بعث لي وزير الخارجية آنذاك ، سايروس فانس ،

برسالة جوابية ، اعترف فيها فقط ، بأن إسرائيل «قد تكون انتهكت» هذا القانون .

فرصة ضائعة

بحكم كوني جمهورياً نَشط لصالح جورج و . بوش في حملة الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٠ ، صفقت له لأنه طالب شارون علناً في آذار (مارس) ٢٠٠٢ ، بوضع حدّ لحربه على الفلسطينيين ، ولكنني ما لبثت أن شعرت بالاستياء لأنه امتنع عن دعم مطالبته بعمل مسؤول ومؤثر . فالرئيس الذي تضم هيئته العاملة العشرات من المحامين ، كان بالتأكيد مطلعاً على ما يملكه من خيارات بموجب قانون تصدير الأسلحة .

تصوّروا ماذا كان سيحصل لو أن بوش أوقف المساعدات لإسرائيل . كان لديه كامل السلطة للعمل بدون استشارة الكونغرس ؛ كان كل ما عليه فعله أن يوقّع وثيقة تُسمّى بالحكم الرئاسي . في تلك اللحظة على الأقل ، كان قد عقد العزم على وجوب وضع حد لحرب شارون ، وأي مراقب منصف كان سيوافق الرئيس السابق كارتر في أن القوات الإسرائيلية كانت تستخدم أسلحة زودتها بها الولايات المتحدة لأغراض غير غرض الدفاع المشروع عن النفس . فإذا علّق بوش المساعدات لإسرائيل من المحتمل أن يحتج أعضاء الكونغرس المؤيدين لإسرائيل ، ولكن في ضوء سلطة الرئيس التي تخوّله استخدام الفيتو على أي تشريع ، وفي ضوء شعبيته الكبيرة ، كان بمقدور بوش أن يحشد دعماً شعبياً يكفي باعتقادي ، لمنع حصول أي مواجهة مع الكونغرس ، أو للخروج منها ظافراً فيما لو حصلت .

ولو أن بوش أعلن تعليق المساعدات لكان ذلك أهم قرار يُتّخذ في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، في غضون نصف قرن من الزمن ،

ولكانت الحكومة الأميركية ـ ومعها الشعب الأميركي ـ قد تحررت فجأة من عبء الخضوع الذليل لإسرائيل للمرة الأولى منذ العام ١٩٦٧ .

جدير بنا أن نفكر في التأثير المحتمل لمثل هذه الخطوة على الرأي العام العالمي . إن مشهد القوة العظمى العسكرية في العالم تتحكم بها بالكامل دولة صغيرة لا يتعدى عدد سكانها الستة ملايين نسمة ، كان سيتلاشى مثل حلم مزعج ، وأن الملايين العديدة من الناس في أنحاء العالم المستاءة والغاضبة من تبعية أميركا لإسرائيل ، كانت ستفرك عيونها غير مصدّقة . وعوضاً عن شنق دُمى تمثّل بوش ، وحرق أعلام أميركية ، كانت هذه الملايين ستلوّح بالأعلام وترقص في الشوارع ، وكانت ستهمد في الخارج مشاعر الضيم من حكومة الولايات المتحدة ، التي تُمثل التهديد الأكبر .

وعوضاً من أن يُحدث بوش مثل هذا التغيير السارّ احتفى مرة أخرى بأريئيل شارون زائراً في البيت الأبيض ، ووصفه بـ «رجل السلام» . وبعدها بوقت قصير ، وفي فعل إذعان متأنق ، وقّع الرئيس صكاً يعطي إسرائيل مكافأة بقيمة ٢٠٠ مليون دولار بالإضافة إلى الهبة التي تحصل عليها عادة من وزارة المال الأميركية ، والبالغة ٣ بلايين دولار . والأمر الذي لا يُصدّق أن مكافأة المئتي مليون دولار تعوّض لإسرائيل كلفة الغزو الذي كان بوش قد سبق ودانه .

نزع الصفات الانسانية على نطاق واسع

لماذا لم يفكّر أحد تفكيراً ملياً في «السبب» ، غداة أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١؟ لماذا التزمت أميركا وقادتها الصمت حيال مظالم العرب والمسلمين؟ ربما كان الجواب في بعضه ، إن لم يكن في معظمه ، أن عامة الناس يعتبرون المسلمين في كثير من الأحيان أناساً مختلفين ، إن لم يكن أناساً خطرين ـ

وعليّ أن أضيف هنا ، أن معظم هؤلاء الناس لم يسبق لهم أن التقوا مسلماً عن دراية ، أو قرأوا آية من آيات القرآن . لقد اكتشفتُ أثناء الأبحاث التي أجريتها لإعداد كتابي «لا صمت بعد الآن» ، أن هناك ربطاً غير منصف بين المسلمين والارهاب يعود إلى ما قبل أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، بوقت طويل . وقد عملت التغطية التلفزيونية الواسعة لعمليات التفجير الانتحارية في إسرائيل التي نفّذها أفراد من المسلمين الفلسطينيين ، على تعزيز الأفكار الخاطئة عن المسلمين باعتبارهم دون البشر ، في حين أن مشاهد معاناة الفلسطينيين وموتهم قلّما كانت تصل إلى بيوت الأميركيين . وبدت قلّة من الأميركيين على دراية بأن الفلسطينيين لم يكونوا يملكون أسلحة يدافعون بها عن أنفسهم ضد القوات الإسرائيلية المدججة بالسلاح التي تُغير على أنحاء الضفة الغربية وغزة .

فمنذ تأسيس إسرائيل في العام ١٩٤٨ ، عامل الحكم الإسرائيلي الفلسطينيين كبشر دونيين لإسرائيل الحق في إخضاعهم . حتى إن رئيسة الحكومة الإسرائيلية غولدا مائير أنكرت منذ سنين طويلة وجود جنسية فلسطينية . وقد عزّز إنكارها ذاك الرواية القائلة بأن إسرائيل أُنشئت في العام ١٩٤٨ ، على «أرض بلا شعب» ، وهي الفكرة الزائفة التي أُبقيت منذ ذلك الوقت فكرة حيّة في الكتب المدرسية الإسرائيلية . حتى إن الفلسطينيين الذين يستطيعون التصويت في الانتخابات الإسرائيلية ، يجري التفريق بينهم وبين الإسرائيليين . فسياراتهم تحمل لوحات متميّزة ، وهم محرومون من تقديمات اجتماعية مهمة ، ويجدون صعوبة في شراء أي عقارات ، فلا يستطيعون في حاصل الأمر ، سوى العيش في مناطق سكنية محصورة ، كما أنهم نادراً ما يستطيعون الحصول على تراخيص للبناء أو تجديد ما هو قائم .

لقد أمعنت عملية الهيمنة الكولونيالية وممارسة العنف الفكري ، في تدمير

الهوية الوطنية الفلسطينية في مدارك الشعب الأميركي : فالفلسطينيون في نظرهم ، ليسوا بشراً يناضلون من أجل الحرية ، وصورتهم هي صورة إرهابيين معادين لليهود ويكرهون الحرية . وقد وصف أدوارد سعيد البروفسور في جامعة كولومبيا الفلسطيني المولد ، معاملة إسرائيل للفلسطينيين بعملية «تجريد من الصفات الانسانية على نطاق واسع» . وأضاف يقول ، «إن القمع الفكري للفلسطينيين ، الحاصل نتيجة التربية الصهيونية ، أنتج فهماً للواقع محرّفاً تحريفاً خطيراً لا مكان فيه لإعمال الفكر ، ويجعل كل ما تفعله إسرائيل فيه إنما تفعله بوصفها ضحية . . . وهذا ، كما هو واضح بما فيه الكفاية ، لا علاقة له بالواقع بل بحالة من حالات الهلوَسة ، تُبطل التاريخ والوقائع بنرسيسية فائقة لا ترعوي»(٦) . وقد عملت الحكومة الاميركية على تعزيز هذه العملية التي تجرّد الفلسطينيين من الصفات الانسانية من خلال مساعدة إسرائيل على إخضاعهم . فالرئيس الأميركي كان يعبّر تكراراً عن قلقه على أمن الإسرائيليين ولكن ليس على أمن الفلسطينيين إطلاقاً . وهكذا عززت هذه المحاباة في وسط الأميركيين ، فكرة أن الحكم الإسرائيلي مُجبر على المعاملة القاسية من أجل إبقاء الفلسطينيين تحت السيطرة ، لأنهم متطرفون ويستعصي عليه حكمهم . وقد توصّل عضو الكنيست الإسرائيلي سابقاً ، أوري أفنيري ، وهو ناشط من أجل السلام ، إلى الاستنتاج بأن هدف شارون الحقيقي من اجتياح الضفة الغربية في آذار (مارس) ٢٠٠٢ ، لم يكن أقل من «تدمير المجتمع الفلسطيني المنظم بعينه»(٧) .

لقد لعب الإعلام الأميركي دوراً في تقصير الولايات المتحدة عن تحرّي أسباب الضيم العربي ومعالجتها . ففي أعقاب ١١ أيلول ٢٠٠١ ، رفض العديد من المعلقين التلفزيونيين اتخاذ خطوات من شأنها أخذ المظالم العربية في عين الاعتبار على أساس أنها ستكون بمثابة «استرضاء للإرهابيين» . أما

تعليلهم لهذا الرفض فكان ذلك الخطاب السياسي الذي لا يتغيّر ، والقائل : «إن هذا بالضبط ما يريد منّا الإرهابيون أن نفعله» . فالاستجابة للشكاوى المشروعة ، بالنسبة إلى المعلقين ، سوف تكون بمثابة انصياع للعدو . وباستثناء أصوات معارضة قليلة ، بدا الشعب الأميركي المضلّل موافقاً على هذا الرأي .

وكان الخوف من وصمة معاداة اليهود سبباً آخر لتجاهل المظالم العربية . فكل بادرة إنصاف تجاه العرب سوف يُساء تفسيرها على نطاق واسع ، كبادرة عداء تجاه إسرائيل ، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى اتهامات بمعاداة السامية . أما المجاهرة بآراء تدافع عن حقوق العرب فمن شأنها أن تؤدّي إلى خسائر شخصية شتى ـ في الأعمال التجارية والصداقات وحتى المكانة الاجتماعية . إن أي امرىء تقريباً يستطيع أن يجد عذراً للوقوف جانباً بهدوء في موقف المتفرّج .

القوة البوليسية تنحرف

غداة الثامن والعشرين من آذار (مارس) ٢٠٠٢ ، كانت ضاحية من ضواحي العاصمة مسرحاً لشواهد مثيرة للقلق ، تشهد على مدى ما غيّرته أحداث ١١ أيلول في أميركا . فقد داهم عملاء مدججون بالسلاح ، تابعين لمكتب التحقيقات الفدرالي ووزارة المال ، وفي وقت واحد ، منازل ثمانية من الموظفين في منظمات إسلامية تتخذ من هيرندون ، فيرجينيا ، مركزاً لها . وعند كل منزل كانت كل مجموعة من هؤلاء العملاء ، المؤلفة من ٨ إلى ١٢ عنصراً ، تطلب الدخول ، ثم تعزل جميع أفراد البيت وتمنعهم من استخدام الهاتف طوال عدة ساعات .

كان المشهد في منزل الدكتور الياس بو يونس والسيدة زوجته وابنتهما

هناء ، البالغة من العمر ثمانية عشر عاماً ، يذكّر بتكتيكات تشبه تكتيكات رجال الغستابو . وقد روى الدكتور بويونس في مقابلة معه ، أحداث ذلك الصباح قال : في الساعة العاشرة صباحاً ، وفيما كانت زوجته وابنتهما وحدهما في البيت ، طرق باب المنزل عشرة رجال على شيء من الخشونة ، طالبين الدخول . استطاعت السيدة بويونس أن ترى ماسورة بندقية تضغط على لوح زجاجي في باب البيت وخلف حاملها يقف رجال يُنذر مظهرهم بالخطر . هرعت هناء ، وقد أيقظتها الضجة ، إلى جهاز الهاتف لطلب النجدة ولكن العملاء كانوا في تلك اللحظة قد خلعوا الباب واقتحموا المنزل وهم شاهرين سلاحهم . صوّب أحدهم بندقيته الأتوماتيكية نحو هناء وطلب منها إعادة سماعة الهاتف إلى مكانها .

أُجبرت المرأتان على الجلوس أرضاً ثم شُدّت أذرعهما إلى الخلف وكُبّلت بأغلال حديدية مُحكمة . وبعد ثلاث ساعات ، فُتحت أقفال الأصفاد للحظات فقط ، تكفي لإعادة أذرع المرأتين إلى الأمام وتكبيلها من جديد لمدة ساعة أخرى . وكانت هناء ووالدتها في هذه الأثناء يكرران المطالبة بأن يبرز العملاء أوراقهم الثبوتية والأمر القضائي الذي يخولّهم مداهمة منزلهم ، ولكن من دون جدوى .

سألت هناء عن سبب استخدام الأصفاد ، فأجابها أحد العملاء : «إنها من أجل حمايتنا» . وكانت الحجة مضحكة لسخفها في ضوء ميزان القوى في الغرفة . وانبرى عميل آخر يقول : «إن سلوك البوليس عندنا ، هنا في أميركا ، أفضل مما هو عندكم» ، فردّت هناء باحتقار ، تسأله : «ماذا تقصد بقولك «البوليس عندنا» . إننا مواطنون أميركيون ولسنا أجانب . نحن ننتمي إلى هذا المكان . لقد وُلدت هنا» .

إن أحداث ذلك اليوم انتهكت مبدأ القانون الطبيعي القديم المبجّل ،

والقائل إن بيت أي شخص هو قلعته أو قلعتها . لقد دخل العملاء قسراً إلى ملكية خاصة وعاملوا مواطنين ملتزمين القانون معاملة المجرمين الخطرين ، بدون سبب يستدعي ذلك ، أو بدون أمر قضائي . كان ذلك مثالاً صارخاً على القوة البولسية عندما تنحرف . كان اعتداء على الحريات المدنية ، ورد فعل مذعوراً على أحداث ١١ أيلول ، كان مثالاً على حكم في أسوأ حالاته .

لم تعتقل القوة المداهمة أحداً ، ولم تُوجّه إلى أحد أي تهمة بأي انتهاك للقانون من أي نوع كان ، ولم يُقدّم أي اعتذار على ما جرى . وقد وجّه العديد من قادة الحزب الديموقراطي والقادة اليهود في هيرندون انتقاداً علنياً للإساءة التي ارتُكبت ، وكان ذلك مفخرة لهم .

جذور الإرهاب

بدأت مشاركة الولايات المتحدة الجدية في سلوك إسرائيل غير الشرعي في العام ١٩٦٧ ، عندما عملت إسرائيل ، بالتعاون سراً مع الرئيس ليندون جونسون ، على تسريع استيلائها على الأراضي العربية . وفي أعقاب الفتوحات ، راح اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة يضغط على الحكم الأميركي لإعطاء دولة إسرائيل كميات متزايدة من السلاح والمال ، بالإضافة إلى الدعم السياسي غير المشروط . ولم يحتج الأمر إلا لقليل من الضغط . فقد كان أعضاء الكونغرس متعاونين دائماً تقريباً لكونهم كانوا يعون خطر أن تُلصق بهم وصمة معاداة السامية .

وهكذا كانت السلطة التنفيذية أيضاً . ويعتقد البروفسور نوعام شومسكي ، الذي يستحق التنويه كأقدم مدافع يهودي أميركي عن حقوق الفلسطينيين ، أن الإدارة الأميركية مُدانة بتهمة «الرفض من جانب واحد» وذلك لمعارضتها أي إجراءات يمكن أن تُعتبر معادية لإسرائيل . وهو يعتقد أن البيروقراطية هي

البادئة من تلقاء نفسها على هذا الصعيد ولا تحتاج إلى أي دفع أو إلحاح . ويواجه شومسكي الآراء المعارضة بالتأكيد أن الحكم الأميركي في السنوات الأخيرة ، تصرّف من تلقاء نفسه عندما منح تأييده الحاسم لسياسات إسرائيل التي أفضت إلى «معاناة الفلسطينيين من الإرهاب وتدمير الممتلكات والتهجير والاستيطان ، والاستيلاء على الموارد الأساسية ، وخصوصاً مورد المياه الحيوي»(٨) .

وقد يكون شومسكي على حق في تقييمه للسلطة التنفيذية ، ولكن عامل التهديد حيّ يُرزق في مبنى الكابيتول حيث يلتزم معظم أعضاء الكونغرس بطواعية الخط السياسي الإسرائيلي ، في حين أنهم يعربون عن استيائهم من الضغط في مجالسهم الخاصة . وإنني على ثقة بأن عملية التصويت لو كانت سرية لكانت المساعدات لإسرائيل قد أخضعت في كلا المجلسين ، ومنذ زمن طويل ، لشروط شديدة الوطأة ـ إن لم أقل لكانت أنهيت .

أما مجموعات النفوذ الجديدة التي تمارس تأثيراً مضلّلاً على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط ، فقد ضغطت على المكتب البيضوي من جهات متعددة . وتتألف المجموعة الأكثر نفوذاً من أعضاء في الكونغرس من الحزب الجمهوري وغيره ، الذين ينصبّ اهتمامهم الأساسي على هدف انتخاب بوش رئيساً لولاية ثانية ، ولذلك فقد رحبوا بالتأييد الذي يأتيهم من أي جماعات ممكنة ، وخصوصاً من الجماعة الموالية لإسرائيل الموصوفة بدهائها السياسي .

وهناك مجموعة أخرى تتألف من أعضاء في هيئة موظفي البيت الأبيض ، الذين يشعرون بأنهم ملزمون بالدفاع عن سلوك إسرائيل مهما كلّف الأمر . وتضم هذه المجموعة عدداً من اليهود ومن المسيحيين الأصوليين . وكان المسيحيون الأصوليون ، الذين يعرّفون في كثير من الأحيان كمسيحيين

يمينيين ، عنصراً رئيسياً في انتخاب بوش رئيساً . وتشكّل العناصر اليهودية والمسيحية الأصولية مجتمعة أقل من ٢٠٪ من عدد السكان في الولايات المتحدة ، ولكنها تحتل مراكز نفوذ في واشنطن لا تتناسب مع أعدادها . ومع ذلك ، فإن عددها يفوق كثيراً عدد الجماعات الموالية ولاء شديداً لإسرائيل في سائر بلدان العالم .

ومما يبعث على الاستغراب ان هيئة موظفي البيت الأبيض وسائر أفراد شعبة الرئاسة الأميركية خالية تقريباً من المسلمين الذين شكلوا كتلة انتخابية أيدت بوش تأييداً ساحقاً في انتخابات الرئاسة في العام ٢٠٠٠ . فقد أعطى الناخبون المسلمون جورج و . بوش أكثرية على الصعيد القومي تُقّدر بمليوني صوت . وفي فلوريدا ، الولاية التي قدمت في نهاية المطاف الناخبين الذين أوصلوا بوش إلى البيت الأبيض ، أعطى ٩٠٪ من الناخبين المسلمين أصواتهم له . فقد حاز بوش على أكثر من ٩٠ ألف صوت من أصوات المسلمين . واللافت في الأمر أن ٢٦ ألف صوت من تلك الأصوات كانت لمسلمين يصوّتون للمرة الأولى .

وقد أوجز تلك التجربة آغا سعيد ، الذي نظّم الكتلة الانتخابية على الصعيد القومي ، بقوله : «لقد حسم المسلمون الأميركيون أمرهم نهائياً ، في المجال السياسي وشكلوا ائتلافاً جديداً من الناخبين» ، ولكن بدا أن بوش ومساعديه السياسيين لم يلاحظوا هذا الأمر(٩) . وعندما راحوا يخططون لحملة إعادة انتخاب بوش رئيساً ، للعام ٢٠٠٤ ، لم يستطيعوا الاعتماد على كتلة مؤيدة من المجتمع المسلم .

أما المجموعة الثالثة ، فتتألف من حماة البيت ، من أفراد في هيئة الموظفين تتضمن واجباتهم حماية الرئيس من كل ما لا يسرّه وحصر مواعيده بالأشخاص الذين من شأنهم إخباره بما يريد أن يسمع .

مراكز النفوذ هذه مجتمعة أبقت الرئيس وأفراد فريقه معزولين عزلة خطيرة عن أميركا الحقيقة ـ وعن حقائق الشرق الأوسط . إن قلّة فقط من الدوريّات الرئيسية في الولايات المتحدة قدمت تغطية متوازنة للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني ، في حين أن المشاهدين المطلعين كانوا يبحثون بلا جدوى على شبكات التلفزة عن تغطية متوازنة لأحداث الشرق الأوسط .

إيجابية تجاه عرفات لفترة وجيزة

تزداد حدة التحيّز في التغطية الإعلامية بفضل شركات العلاقات العامة التي تعمل لحساب الجماعات الموالية لإسرائيل . فهي ترصد عن كثب التغطية الإخبارية لإحداث الشرق الأوسط في الولايات وترد بسرعة وفعالية عندما تظهر تقارير غير مؤاتية لإسرائيل .

فالأخبار عن الشرق الأوسط تخضع لرقابة غير رسمية ولكن فعّالة قبل أن تُذاع أو تُنشر في الولايات المتحدة ، في حين أننا نجد بالمقابل أن بعض وسائل الإعلام العبرية في إسرائيل كانت تقدم تغطية نابضة وشيّقة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي بعيدة عن التحيّز . فطوال سنوات قبل وفاته ، كان إسرائيل شاحاك ، الناشط الإسرائيلي من أجل السلام ، يوزع نشرة شهرية بالإنجليزية تتضمن أنباء وتعليقات مختارة من الصحف العبرية في إسرائيل ، في مسعى لملء الفراغ في أميركا .

وحتى وكالة الأسوشيتد برس المحترمة ليست في مأمن من تهديدات الجهات الموالية لإسرائيل . ففي أواخر أيار (مايو) ٢٠٠٢ ، جرى تعديل سريع لتقرير كتبه باري شويد ، مراسل الوكالة المتمرّس في شؤون وزارة الخارجية الأميركية ، وذلك بعد سيل من الاحتجاجات الهاتفية . وكان التقرير ، في صيغته الأصلية ، قد نقل بدقة ما مفاده «أن وزارة الخارجية قد أبلغت

الكونغرس منذ وقت قريب أن لا أدلة واضحة تشير إلى أن ياسر عرفات أو غيره من كبار مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية ، قد أعطوا الأوامر لتنفيذ الهجمات الإرهابية على إسرائيل أو كانوا على علم مسبق بها» . لقد احتجّت الجماعات اليهودية بحدّة لأن التقرير أخطأ بتصويره لعرفات كما لو كان طرفاً بريئاً ، وطالبت بمراجعته لإزالة الإيحاء بالبراءة . وأبلغ شويد أحد المتصلين به أن مكتبه غارق في سيل الاحتجاجات ، وأن أحدها كان من النائب الديموقراطي توم لانتوس ، الذي كاد يُصاب بـ «نوبة هيستيرية» وهو يطالبه بتقديم صورة لعرفات «أقل براءة» . وعمد شويد بسبب هذه الاحتجاجات إلى استعادة تقريره الأصلي ليضع صيغة بديلة منقّحة . ومن الواضح أن التنقيح لم يرضِ لانتوس وآخرين غيره ، لأن صيغتين أخريين نُشرتا على التوالي وبدا عرفات في كل صيغة مذنباً أكثر مما بدا في ما سبقها من صيغ[١٠] .

شركاء في مجزرة مروّعة

بسبب هذا النوع من الرقابة ، بالكاد لاحظ الأميركيون عاصفة الاحتجاجات المعادية لأميركا التي اجتاحت بلداناً كثيرة في العالم ، في ربيع عام ٢٠٠٢ . ففي العديد من البلدان أعرب المسؤولون الحكوميون والناس العاديون على السواء عن غضبهم الشديد عندما امتنعت الولايات المتحدة عن اتخاذ أي إجراء لوقف الهجمة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية . هذا الغضب الشديد دفع بالملايين إلى المشاركة في مسيرات الاحتجاج ، التي حمل فيها العديد من الناس ملصقات تعبّر عن فجيعتهم من وحشية القوات العسكرية الإسرائيلية ، وأحرق بعضهم دمى تمثل شارون وبوش ، فيما دنّس آخرون أعلام كلا البلدين .

أما ردّ الولايات المتحدة فقد اقتصر على «نصائح» قلّ أن لفتت الانتباه ،

تحثّ الأميركيين في الخارج على أخذ الحيطة والاحتراس من أعمال عنف معادية قد تطاولهم . كان هذا كل شيء . لم يكن هناك ما يشير إلى كون أحد من رجالات الحكم في واشنطن قد أقرّ بإمكانية أن تكون السياسات الاميركية شديدة الاستفزاز .

دوافع أسامة بن لادن

في خطابه المتلفز للكونغرس في أعقاب ١١ أيلول ، اعتبر الرئيس بوش الهجمات مجرد شر خالص من تخطيط حامل الجنسية السعودية سابقاً ، أسامة بن لادن ، وتنفيذ عناصر أخرى سعودية معارضة ، مدفوعين بالحسد من الحريات التي يتمتع بها الشعب الأميركي . لقد تجاهل بوش حقيقتين اثنتين : الأولى ، أن هناك بلداناً أسهل منالاً للإرهابيين من الولايات المتحدة ، وتتمتع شعوبها بالحريات نفسها التي يتمتع بها الأميركيون ، ومع ذلك ، فإن الولايات المتحدة هي وحدها التي تعرضت للهجمة العنيفة . والحقيقة الثانية ، أنه على الرغم من النقائص والعيوب في أميركا فإن المواطنية الأميركية وما تُفضي إليه من حريّات تبقى الحلم الأول للملايين في أنحاء العالم ، وليس دافعاً إلى الإرهاب . إن المئات من السعوديين مثلاً ، سعداء لحصولهم على الجنسية الأميركية ، وهناك الكثيرين غيرهم الذين ينتظرون دورهم للحصول عليها .

لقد عُرضت دوافع بن لادن بوضوح على الأنترنيت . ففي العام ١٩٩٩ ، عرضت شبكة PBS للتلفزة ، في حلقة من برنامج «فرونت لاين» ، فيلماً وثائقياً بعنوان «الإرهابي والسوبر ستار» ، كان عبارة عن مقابلة مطوّلة مع بن لادن وجّه خلالها انتقاداً عنيفاً للولايات المتحدة بسبب دعمها لإسرائيل في إخضاع الشعب الفلسطيني . وقد وضع النص الكامل للمقابلة على الأنترنيت . وأتاح هذا الشريط الوثائقي للمشاهدين الاستماع إلى نماذج من خطابات بن

لادن المناهضة لأميركا ، ولكن ليس لعرضه المتّقد للمظالم العربية من الولايات المتحدة . وقد ورد في الشريط زعماً مفاده أن بن لادن لعب دوراً أساسياً في تفجير السفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا في العام ١٩٩٨ ، الذي أدى إلى مقتل عدد من الموظفين الأميركيين والعديد من مواطني البلدين ، كما تضمّن بحثاً دقيقاً في القصف الانتقامي الأميركي في عهد إدارة كلينتون ، الذي استهدف السودان وقاعدة عمليات بن لادن في أفغانستان .

في هذا الفيلم الوثائقي ، وضع بن لادن الدين الإسلامي السلمي في قالب زائف ، ودعا المسلمين إلى شن الحرب على أميركا «وقتل الأميركيين أينما استطاعوا وكلما استطاعوا» . وقد جعل منتجو الفيلم بن لادن يبدو أكثر هوساً من خلال حذف مقطعين مهمين من المقابلة المسجلة معه . المقطع الذي يتحدث فيه عن المظالم ويدين حكومة الولايات المتحدة لمشاركتها الطويلة الأمد في تاريخ القمع الإسرائيلي لحقوق الفلسطينيين ، والجزء الذي يعدّل فيه بن لادن دعوته إلى قتل جميع الأميركيين ويحصر الدعوة هذه المرة باستهداف الموظفين العسكريين الأميركيين .

إن المنتجين عندما حذفوا هذه المقاطع ، تركوا مشاهدي التلفزيون يتساءلون عن السبب الذي حدا ببن لادن إلى شن هذا الهجوم الكلامي الناري . ولكن الذين تفحّصوا بموضوعية النص الكامل للمقابلة على الأنترنيت ، بعد مشاهدة العرض التلفزيوني ، لم يستطيعوا تفادي الاستنتاج بأن المنتجين أعملوا مقصّ الرقابة في أقوال بن لادن بطريقة وفرّت درعاً واقياً للمساعدات الأميركية لإسرائيل ـ ولإسرائيل نفسها ـ يحميها من الانتقاد .

ولقد وقعتُ على نماذج أخرى من الرقابة في آذار (مارس) ٢٠٠٢ ، عندما بثّت سي . إن . إن . تعليقاً مسجلاً انتقد فيه بن لادن الحكومة الأميركية معدداً المظالم نفسها التي وردت في الشريط الوثائقي للمقابلة مع شبكة PBS .

لقد أعادت سي . إن . إن . بثّ تعليق بن لادن عدة مرات في غضون بضع ساعات ، ولكنها كانت في كل مرة ، تحذف شكوى بن لادن من المساعدة الأميركية لإسرائيل . وقد لا يكون ذلك الحذف إجراء متعمداً ، ولكن تأثيره كان واحداً : لقد جنّب المساعدة الأميركية لإسرائيل السمعة السيئة[١١] .

«إرهاب إسرائيلي لا يلين»

بعد أيام قليلة من أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، كاد وزير الخارجية كولن باول أن يربط ذلك الهجوم بمحنة الفلسطينيين . فعندما سأله أحد المراسلين عن سبب كراهية أميركا في العالمين العربي والاسلامي . قال باول إنه «يعود إلى الأزمة الفلسطينية» . وكان ينبغي لهذه الملاحظة الصادرة عن أكبر مسؤول عن السياسة الخارجية الأميركية ، أن تؤدي على الفور ، إلى عقد جلسات استماع في الكونغرس سعياً للاستزادة من باول ، والوقوف على تفسير خبراء آخرين في السياسة الخارجية[١٢] . فقد كان يمكن لهذه الجلسات أن تؤدّي إلى إجراء فحص لمسؤولية الولايات المتحدة عن محنة الفلسطينيين . ولكن شيئاً من هذا لم يعقب تعليق باول ، لا في الكونغرس ولا في وسائل الإعلام ولا في أي مكان آخر .

وبعد مرور أسبوعين ، صدر كلام كان أكثر صراحة من كلام باول ، أدلى به جيمس ج . ديفيد ، من ماريتا في ولاية جيورجيا ، وهو بريغادير جنرال في الحرس القومي للولاية ، كانت له تجربة مديدة في الشرق الأوسط كضابط في الجيش الأميركي . فقد أعلن ديفيد في مقال كتبه بهذا الشأن «إن سبب هذا الإرهاب هو تورّطنا في سلوك حكومة إسرائيل الإجرامي وتأييدنا لهذا السلوك . ويمكنكم أن تكونوا متأكدين من أنكم لن تسمعوا اتهاماً كهذا من وسائل الإعلام التي لا تملك زمامها بنفسها ، ومع ذلك ، ينبغي للحقيقة أن

تصبح معروفة . . . إن الفلسطينيين والعديد من حلفائهم العرب كانوا أهدافاً طوال نصف قرن من الإرهاب الإسرائيلي الذي لا يعرف الهوادة . . . إن كل فلسطيني وكل عربي يدرك أن إرهاب إسرائيل ما كان له أن يحدث بدون الدعم المالي والعسكري والدبلوماسي الفاعل للولايات المتحدة . لهذا السبب يكرهنا العرب ، ولهذا السبب يحاولون أذيتنا رداً على ما نفعله بهم . من المهم الردّ على الإرهابيين ، لكن الأهم هو أن نصل إلى مصدر الإرهاب»[١٣] .

وبعد ثلاثة أشهر ، كتب ديفيد رسالة إلى باول جاء فيها : «إن ما تعطيه الولايات المتحدة للدولة اليهودية لم يجلب إلا المزيد من الغليان والعنف إلى الشرق الأوسط وإلى أرض الولايات المتحدة . فإذا أرادت أميركا السلام في الشرق الأوسط ، وإذا كانت جدّية بشأن محاربة الإرهاب العالمي ، فإن الوقت قد حان لتكون صارمة مع إسرائيل وتنهي كلياً مساعداتها العسكرية والاقتصادية للدولة اليهودية»[١٤] .

وكان المعلق في صحيفة «أنترناشونال هيرالد تريبيون» ، وليام فاف ، واحداً من معلقين بارزين قلائل لم يترددوا في الدعوة إلى رفع المظالم عن الفلسطينيين بإنصافهم . فبعد يومين من هجمات ١١ أيلول ، كتب يقول : «إن الحماية الحقيقية الوحيدة ضد هجوم آت من الخارج تكمن في بذل جهد شجاع لإيجاد حلول سياسية للنزاعات القومية والإيديولوجية التي تجد الولايات المتحدة نفسها متورطة فيها . لقد رفضت الولايات المتحدة طوال أكثر من ثلاثين عاماً بذل جهد حقيقي غير متحيّز لإيجاد حل للصراع في الشرق الأوسط . وإذا صحّت التخمينات الحالية بشأن هذه الهجمات ، وكانت ناشئة فعلاً عن الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي ، تكون الولايات المتحدة قد نالت الآن حصتها من مأساة الشرق الأوسط» .

وقد كتب تشارل ريس ، الذي تُنشر تعليقاته في عدة صحف في وقت

واحد ، تعليقاً عبّر فيه عن فكرة مماثلة وجاء فيه : «آمل ألا تصدقوا الحكاية الملفقة التي تقول إننا هوجمنا بسبب تراثنا أو حريتنا أو لأن أحدهم يجلس في كهف (ويملك بالمناسبة ، مئات الملايين من الدولارات المودعة في عدة مصارف) ويشعر تجاهنا بالغيرة . إن هذا من باب التضليل . لقد هوجمنا وسنهاجم طالما نحن ندعم عدوان إسرائيل واحتلالها لأراضي شعب آخر . شخصياً ، أشعر بغضب شديد لأن أناساً أحبهم قد يموتون يوماً ما لمجرد أن شلّة من السياسيين تضع أيديها في جيوب اللوبي الإسرائيلي . إن هذا سبب خسيس وغبي وعقيم لا يستأهل موت أي أميركي من أجله»[١٥] .

كانت هذه أصوات عاقلة معزولة ، فقد تجاهلت وسائل الإعلام الأميركية الدوافع التي أوردها ديفيد وفاف وريس ، وركزت حصراً تقريباً ، على الهجمات الانتحارية الفلسطينية التي أوقعت قتلى إسرائيليين ، وأوردتها كأمثلة على الإرهاب المتعصب . ومع ذلك كانت هناك استثناءات . ففي أيار (مايو) ٢٠٠٢ ، نشرت صحيفة «بيتسبرغ بوست ـ غازيت» مقالة لرياض ز . عبد الكريم ، شرح فيها سبب تحوّل بعض الفلسطينيين إلى مفجّري قنابل . قال : «لقد قرروا أنه مادام الفلسطينيون يعانون الموت والدمار والفوضى المؤذية والتهجير والإذلال ، سوف يعاني الإسرائيليون مثلهم ـ مهما كانوا واينما كانوا»[١٦] . وفي الشهر نفسه سجنت السلطات الإسرائيلية عبد الكريم ، وهو طبيب من كاليفورنيا ، وتسببت بتأخره عشرة أيام عن موعد عودته المقرر ، بعدما كان قد تطوّع لتطبيب الجرحى الفلسطينيين في الضفة الغربية .

قبل كل هذا ببضع سنوات ، حمّلت المحاضرة الإسرائيلية ، وعضو الكنيست سابقاً ، المدعوة نوريت بيليد إيخانان ، الحكومة الإسرائيلية مسؤولية مقتل ابنتها سمادار ، التي كانت في الثالثة عشرة من عمرها ، وسقطت في عملية انتحارية فلسطينية . قالت : «هذا ما يحصل عندما تضعون أناساً ضمن

حدود مغلقة ، وعندما تعملون على إذلالهم وتجويعهم وكبتهم ، وعندما تهدمون بيوتهم وتدمّرون قراهم حتى تسوّى بالأرض ، وعندما ينشأون في وسط النفايات وفي الزرائب . لا تلوموا جماعة حماس المتطرفة . إننا نعمل على تنشئة حماس ورعايتها بما نفعله»[١٧] .

تطورات مشجّعة

تخترق بعض أشعة الشمس هذه الغيوم الكثيبة بمعظمها . فبالإضافة إلى التعبئة السياسية للمنظمات العربية الأميركية والاسلامية الأميركية ، الناهضة بثبات بقيادة مجلس العلاقات الاسلامية الاميركية ، أصبحت المجموعات التي تحمل أي طابع إثني أو قومي خاص ، أكثر نشاطاً على الصعيد القومي ، في موضوع السياسة الشرق أوسطية .

نجد مثلاً ، جيري بيرد ، زوجة مسؤول متقاعد في الخارجية الأميركية ، توزع ساعات يومها على قضيتين مترابطتين : الاحتجاج على التعذيب الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية على المحتجزين أو السجناء بصورة روتينية ؛ ورعاية جولات منظمة لمجموعات تتألف عادة من ثلاث نساء من مدينة القدس ، لإلقاء محاضرات في أنحاء الولايات المتحدة . وتمارس بيرد بنشاط هذا العمل المزدوج الذي كرّست نفسها له بلا مقابل ، بعدما ربّت عائلة وتقاعدت من مهنتها في مجال الإدارة التربوية . وهي تخصص الكثير من نشاطها لمحاربة اللامبالاة التي تبديها وزارة الخارجية الأميركية حيال تعذيب مواطنين أميركيين . وتدير جيري بيرد نشاطاتها من مكتب صغير هو المقر الرئيسي لمنظمة «شركاء من أجل السلام» وهي منظمة متطوعين أسستها جيري في العام ١٩٩١ . ويشارك المنظمة في مقرّها «المجلس من أجل المصلحة القومية» (CNI) ، وهو منظمة منفصلة ناشطة في مجال السياسة

الأميركية في الشرق الأوسط ، ساهمت أنا شخصياً بتأسيسها في العام ١٩٨٩ ، ويترأسها جين بيرد زوج جيري . أما منظمة «شركاء من أجل السلام» فتعمل بموظف واحد مدفوع الأجر ، هو في الوقت نفسه عضو فيها ، في حين أن حوالي ثلاثمئة من مؤيديها يؤمّنون ميزانيتها التي تبلغ ما معدله ٥٥٠٠٠ دولار في السنة .

كانت بيرد في حزيران (يونيو) ٢٠٠٢ تخطط للجولة السنوية الأميركية الخامسة التي تنظمها تحت شعار «نساء القدس يتكلمن : ثلاث نساء ، ثلاثة أديان ومدينة مشتركة واحدة» . وتتألف مجموعة الجولة عادة ، من ثلاث نساء من سكان القدس ـ امرأة مسيحية فلسطينية وأخرى مسلمة فلسطينية وثالثة يهودية إسرائيلية ـ ويُدعى في كل عام فريق زائر مختلف ليُضفي وجهاً إنسانياً على النزاع ويستعرض تجاربه الشخصية ويطرح أراءه حول كيفية إحراز سلام حقيقي . ومن أجل إتمام الجولة بسرعة ، تُبرمج كل واحدة منها على أساس عقد سبعين لقاء عام في غضون عشرة أيام . وتشمل الجولة عادة زيارة عشر مدن وتنظيم ما لا يقل عن خمسة لقاءات في اليوم . وتستقطب هذه المحاضرات جماهير غفيرة وتحظى بتغطية اعلامية جيدة على المستوى المحلي ، وأحياناً على المستوى القومي بواسطة شبكتي سي . إن . إن . وسي ـ سبان للتفلزة .

أما شغف بيرد الآخر فهو الاحتجاج على التعذيب الذي يمارس في السجون والمعتقلات الإسرائيلية . وقد اكتشفت وزميلاتها أدلة على إساءة معاملة ما لا يقل عن أربعة عشر مواطناً أميركياً معظمهم من أصل فلسطيني . وقد تكون الجهود التي بذلتها هذه المجموعة أدت إلى تقصير مدة السجن لسبعة من هؤلاء المواطنين .

بحسب ما تقوله بيرد ، يسيطر اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة

سيطرة تامة على وزارة الخارجية الأميركية ، وإلى حد يجعل إسرائيل قادرة على تعذيب مواطنين أميركيين من دون أن تخشى العواقب عملياً . وقد نشرت بيرد مقالة مطولة في عدد «فورين سيرفيس جورنال» الصادر في حزيران (يونيو) ٢٠٠٢ ، استشهدت فيها بأقوال عدد من ضحايا التعذيب ، محتجّة على لامبالاة المسؤولين الأميركيين . وقد كتبت تقول : «إنني اعتبر هؤلاء [الذين تجرأوا على الكلام] شجعاناً ، لأن مسؤولي جهاز الأمن الإسرائيلي [الشين بيت] قالوا لهم وهم يغادرون إسرائيل ، «لا تسببوا لنا أي مشاكل . فقط تذكروا بأننا نستطيع أن ننال منكم أينما كنتم» .

وكتبت بيرد أيضاً تقول إنها جمعت أدلة واضحة تشير إلى أن الولايات المتحدة كانت تعرف ، ومنذ أربع وعشرين سنة على الأقل ، أن إسرائيل تستخدم التعذيب على نطاق واسع خلال عمليات استجواب الفلسطينيين . قالت «كان لدى الولايات المتحدة أدلة على أن أبناء أميركيين كانوا يخضعون أيضاً لهذا النوع من إساءة المعاملة . ومع ذلك لم تتخذ الولايات المتحدة طوال ما يزيد على عقدين من الزمن أي إجراء فعّال لوقف هذه الممارسة . علاوة على ذلك ، كانت الولايات المتحدة شديدة الحرص على تفادي الإدلاء بأي اعتراف علني تقرّ فيه ان ثمة أميركيين قد تعرّضوا للتعذيب» . واستشهدت بيرد بتصريح أحد الضحايا ، المدعو أنور محمد ، الذي قال : «لا أستطيع أن أصدّق أن حكومتي كانت مغلوبة على أمرها ولا تستطيع أن تفعل أي شيء من أجلي . هل السبب أنني أحمل اسماً عربياً»؟

وبحسب منظمة «مفتاح» العربية ، التي ترأسها المربية الفلسطينية البارزة ، الدكتورة حنان عشراوي ، نفّذ الإسرائيليون ما يزيد على ٦٠٠ ألف إجراء اعتقال أو احتجاز . واتفقت منظمة حقوق الانسان الإسرائيلية ، «بتسيليم» ، مع منظمة «مفتاح» ، على أن ٩٠٪ إلى ٩٤٪ من هؤلاء الذين جرى توقيفهم قد

تعرّضوا للتعذيب . وكتبت بيرد تقول : «حتى عندما تكون أرواح مواطنين أميركيين في خطر ، لا تتدخل الولايات المتحدة تدخلاً فعّالاً لحمايتهم . كيف يمكننا أن نبرر شيئاً كهذا؟»(١٨) .

«إشارات واقعية»

في أيار (مايو) ٢٠٠٢ ، وفي خضّم عاصفة سياسية خطرة تجتاح أنحاء العالم ، زادها تعقيداً خطر نشوب حرب بين الهند وباكستان بسبب النزاع حول كشمير ، أعطى بوش بارقة أمل على جبهة الشرق الأوسط عندما تحدث عن دولة فلسطينية كهدف واضح من أهداف السياسة الأميركية .

وإذا كان بوش قد عنى فعلاً ما قاله ، يكون قد أصبح أول رئيس أميركي يعيّن هدفاً محدداً للسياسة الأميركية من مفاوضات السلام في الشرق الأوسط ، ومن أي نوع كان . وباستثناء رسالة بيل كلينتون الوداعية ، الجديرة بالتنويه ، والتي أعلن فيها حتمية قيام الدولة الفلسطينية ، لم يذهب أي من أسلاف بوش إطلاقاً ، إلى أبعد من الإدلاء بملاحظات لا طعم لها ولا لون حول وجوب ان تُترك شروط السلام للمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

في أوائل أيار (مايو) ٢٠٠٢ ، نشرت صحيفة «ميرور أنترناشونال» تعليقاً من واشنطن جاء فيه : «لقد جعل بوش الدولة الفلسطينية مسألة مركزية للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط . فهو أول رئيس يؤيد صراحة قيام دولة [فلسطينية] . فقد تصوّر بوش دولتين ، واحدة فلسطينية وأخرى يهودية ، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام .» وأضاف التعليق : «إن قبول الإدارة بدولة فلسطينية بات راسخاً إلى حدّ أن مساعدة الرئيس لشؤون الأمن القومي ، كوندوليزا رايس ، ومساعد وزير الخارجية مارك غروسمان ، أطلقا إشارات إلى فلسطين كادت أن تكون واقعية ، عندما تكلما أمام اللجنة الأميركية اليهودية في

الأسبوع الماضي» . وبدوره أكد السكرتير الصحفي للبيت الأبيض ، آري فليشر ، خلال مؤتمر صحافي ، تأييد الرئيس لهذه الدولة[١٩] .

وبعد أيام قليلة ، أشار كولن باول إلى إمكانية قيام «دولة مؤقتة» ، الفكرة التي سارع وزير الخارجية الإسرائيلي ، شمعون بيريس ، إلى تأييدها . ويبقى أن ننتظر لنرى ما إذا كان الفلسطينيون سيرضون بأي شيء أقل من الانسحاب الإسرائيلي الكامل من المناطق المحتلة . فالدولة المؤقتة قد لا تعني أكثر من المحافظة على «الوضع القائم» مع بقاء مسألة المصير الفلسطيني في عهدة إسرائيل كلياً . ولكن مناقشة باول ـ بيريس ألمحت على الأقل ، إلى أن التزام الولايات المتحدة بدولة فلسطينية ما زال التزاماً مؤقتاً ، إذا جاز القول .[٢٠]

ولكن بعد مرور شهر ، أصبح هذا الالتزام مؤقتاً حتى أكثر من ذي قبل ، عندما أقدم بوش ، في فورة بغضاء شخصية علنية ، لا تليق بمقام الرئاسة ، على مطالبة عرفات بالتنحي عن القيادة الفلسطينية ، قبل تحقيق تقدم نحو الدولة الفلسطينية .

خطة وولفوفيتز الكبرى

بعد وقت قصير من عيد العمال في العام ١٩٨٤ ، وكنت وعائلتي نستقر لتوّنا في جاكسونفيل بولاية إلينوي ، بعد ٢٤ عاماً من السكن في إحدى ضواحي العاصمة واشنطن ، تلقيت رسالة من بول وولفوفيتز ، أحد مسؤولي المرتبة الوسطى في وزارة الدفاع ، يطلب فيها حذف اسمه من كتابي هذا «من يجرؤ على الكلام» الذي كان على وشك أن يصدر في طبعته الأولى . كان وولفوفيتز قد بلغه أنني وصفته في كتابي كصنيعة اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) ، وهي اللوبي الإسرائيلي الرئيسي في واشنطن ، وكان معترضاً على هذه الصفة .

كان طلب وولفوفيتز واحداً من طلبات عديدة أخرى تلقيتها قبل نشر كتابي . وكنت قد أرسلت نسخة من المسودّة إلى إيباك عندما انتهيت من العمل فيه ، طالباً من الموظفين فيها إبلاغي عن أي أخطاء أو معلومات غير دقيقة قد تسيء للبعض . فكان أن تلقيت من صديق لي يعمل في «إيباك» ، نسخة من مقالة نقدية وضعتها اللجنة في صفحتين من القطع الكبير ، وكانت عبارة عن تحليل أتاح لي إجراء تصحيحات عدة في الوقائع والتهجئة قبل إرسال المخطوطة إلى المطبعة .

من الواضح أن «إيباك» أبلغت وولفوفيتز أن اسمه مذكور في كتابي . وقد عبّر هذا الرجل في رسالته عن تعاطفه معي ، قائلاً إنني لا استحق برأيه وصمة معاداة السامية لمجرد أنني انتقد سياسات إسرائيل حيال العرب . كما عبّر عن أمله بأن أجنّبه مصيراً مماثلاً لكوني أعرف معنى المعاناة من وصمة ليس لها ما يبررها . ويدا طلب وولفوفيتز توسلاً من رجل مخلص للمُثُل الأميركية . وبعد التفكير ملياً برسالته ، حذفت اسمه من مخطوطة كتابي .

لقد جئت على ذكر هذه الأحدوثة التاريخية التافهة لأن وولفوفيتز أصبح اليوم شخصية بارزة جداً في واشنطن . فهو المهندس الأول ، والمشجع منذ وقت طويل ، للخطةَ التي قادت إدارة بوش إلى تبنّي مبدأ أمني ثوري حول صنع الحرب ، وإلى شنّ الحرب في العراق ، التي يؤيدها بحماس بلد واحد فقط ، هو إسرائيل . هذه الحقيقة المؤسفة تشير إلى أنني كنت صائباً تماماً في تقديري السابق لوولفوفيتز كصنيعة اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة .

إنه اليوم المسؤول الثاني في وزارة الدفاع ومصدر الإلهام الفكري لمجموعة صغيرة نافذة من المسؤولين الفدراليين ـ يُطلق عليها أحياناً ، اسم عصابة الأربعة ـ الذين يُعزى إليهم الفضل في إبقاء خطة وولفوفيتز الثورية لحفظ أمن الولايات المتحدة ، حية تُرزق طوال السنوات العشر السابقة

للحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ . فغداة ذلك اليوم الرهيب حوّل نائب الرئيس ريتشارد تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد خطة وولفوفيتز إلى حقيقة بإقناع الرئيس بوش بوجوب أن يقود أميركا إلى غزو وقائي للعراق .

إن آثار الأقدام الإسرائيلية منتشرة على طول الطريق المؤدّية إلى الحرب . وأفراد عصابة الأربعة جميعهم صهيونيون وذوو تاريخ طويل من النشاط الفعال الموالي لإسرائيل . والشخصيات الأكثر إثارة للجدل بينهم اثنان . ريتشارد بيرل ، الذي يُسمّى في كثير من الأحيان «أمير الظلام» ، وهو متهم حالياً ، بتحقيق مكاسب مالية من الحرب في العراق ؛ وأليوت أبرامز الذي تمكن من تفادي تنفيذ عقوبة بالسجن عندما منحه الرئيس بوش الأول ، في الأيام الأخيرة من ولايته ، عفواً من حكم دانه بالكذب على الكونغرس . وقد استقال بيرل تحت وابل من الانتقاد ، في أواخر آذار (مارس) ٢٠٠٣ ، من منصبه كرئيس لمجلس السياسة الدفاعية النافذ ، والذي يرفع تقاريره إلى وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ، ولكنه بقي عضواً فيه . أما أبرامز ، فإنه يرأس مقعد سياسة الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي ، في حين أن رابعهم ، دوغلاس فيث ، يشغل منصب نائب وزير الدفاع لشؤون السياسة .

كانت ميول تشيني ورامسفيلد في سياسة الشرق الأوسط غامضة عندما كنّا زملاء في الكونغرس قبل سنين طويلة ، لكنني اكتشفت خلال حديث مطول مع رامسفيلد في العام ١٩٩٨ ، أنه مدافع عنيد عن الانحياز الأميركي لإسرائيل . واليوم ، يناقش كلاهما علناً لصالح مقولتهما بأن عصر الإرهاب الجديد يتطلب أن تشن الولايات المتحدة حروباً وقائية . وغني عن القول إنهما لا يعتبران أقدام أمم أخرى على شن حروب وقائية أمراً مقبولاً .

إن الحكم في الولايات المتحدة الذي كان في يوم من الأيام عزيزاً على القلوب في أنحاء العالم ، يجد نفسه اليوم ملعوناً في معظم البلدان بسبب

تأييده الخروج على القانون على جبهتين : حربه الوقائية ضد العراق ومثابرته طوال عقود على دعم إسرائيل في إخضاعها الشعب الفلسطيني .

كيف وصل الشعب الأميركي إلى هذه الورطة؟

هناك بالطبع ، أسباب أمنية جيوسياسية واقتصادية ، ولكن المنشأ الأساسي للتاسع من أيلول ٢٠٠١ ، والحرب الوقائية ، يعود إلى ما قبل ٣٥ عاماً ، عندما بدأ اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة سلسلة نجاحاته المتواصلة بلا انقطاع ، في خنق النقاش حول الدور السليم الذي ينبغي أن تلعبه الولايات المتحدة في النزاع العربي ـ الإسرائيلي . إن المناقشة المفتوحة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي لم تعد موجودة عملياً كل هذه السنين ، لا داخل الحكم ولا خارجه ، وذلك بفضل النفوذ الخانق للوبي الإسرائيلي في جميع نواحي المجتمع الأميركي الرئيسية .

وإذ أكتب بشيء من الثقة والخبرة ، فلأنني كنت عضواً في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي ، في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، عندما استولت القوات العسكرية الإسرائيلية على مرتفعات الجولان ، وهي جزء من سوريا ، وعلى القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة ، لتباشر من ثم ، حربها الاستنزافية . لقد احتفظت بعضويتي في هذه اللجنة إلى حين مغادرتي الكونغرس في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ . ومنذ ذلك الوقت ، ازدادت شدّة تركيزي في حياتي الخاصة على النزاع العربي ـ الإسرائيلي . كتبت ثلاثة كتب ومئات المقالات حول الموضوع ، وسافرت وألقيت المحاضرات في أنحاء الشرق الأوسط وفي العديد من البلدان خارجه . كما أنني أراقب عن كثب أعمال الكونغرس ومسار النزاع العربي ـ الإسرائيلي .

وأستطيع أن أشهد ، من تجربة السنوات الخمسة والثلاثين هذه ، أنه لم يحصل أي تبادل حرّ للآراء حول السياسة في الشرق الأوسط يستحق أن يسمّى

مناقشة ، لا في لجنة الشؤون الخارجية ولا في مجلسي النواب والشيوخ . وفي مناسبات قليلة نادرة قيلت كلمة أو كلمتان ، تعبيراً عن التعاطف مع الفلسطينيين في محنتهم ، ولكن لم يحصل طوال عشرين عاماً أن اقتُرحت تعديلات تقيّد أو تحدّ من المساعدات لإسرائيل ، والقليل الذي اقتُرح في السنوات السابقة لم يلق أكثر من حفنة أصوات مؤيدة .

إن أي انتقاد لإسرائيل في الكونغرس الأميركي ، حتى وإن كان في حديث خاص ، يُعتبر عملاً انتحارياً على الصعيد السياسي ، إن لم يكن معادياً للسامية ، وغير وطني صرفاً . فحرية التعبير في هذا الموضوع غير موجودة . واستمرار ستار الصمت أصبح مضموناً مع هزيمة هؤلاء القلّة الذين تجرأوا على الكلام ، واحداً واحداً ، في العمليات الانتخابية ، على أيدي مرشحين نالوا تمويلاً وافراً من القوى الموالية لإسرائيل . وخلال الأيام التي سبقت الحرب على العراق ثم مع بداية الغزو ، لم نسمع إلا تعليقات السناتور روبرت بيرد المتبصّرة ، ولكننا لا نستطيع أن نسمّيها نقاشاً لأن أحداً لم يعترض عليها . وباستثناء خطابات بيرد ، فإن الزائرين في شرفات الجمهور في كلا المجلسين ، يمكنهم الإنصات يوماً كاملاً ولكنهم بالكاد يستطيعون سماع كلمة واحدة تلمّح إلى أن أميركا في حالة حرب .

ولا يعترف أحد في السلطة بالحقيقة الكارثية التي تُحجب بمهارة عن الشعب الأميركي وتتجاهلها القيادة المنتخبة للأمة ، في حين أن معظم العالم يُدركها بكل وضوح : إن إسرائيل دولة تزدري القانون ، ولوبي إسرائيل في الولايات المتحدة هو السبب الرئيسي الذي جعل الولايات المتحدة تتحول بدورها إلى دولة تزدري القانون . فعندما أصدر الرئيس بوش أوامره بشن حرب وقائية ضد العراق ، في انتهاك أساسي للقانون الأميركي ، كان جيشان المشاعر المناوئة لأميركا في أنحاء العالم بسبب محنة الفلسطينيين قد بلغ درجة الغليان .

إن المتعصبين لإسرائيل هم الذين أطلقوا الحملة التي أدت في نهاية المطاف إلى الحرب ، وروّجوا لها . وإسرائيل هي الدولة الوحيدة التي أيّدت الحرب بقوة في كل المراحل . وقد تكون الدولة الصغيرة الوحيدة في العالم التي تمتلك ما يكفي من المهارة لتتحكم بدولة كبيرة فتجعلها تأتمر بأمرها ، وفي هذه الحال ، لتُقنع القوة العظمى الوحيدة في العالم بدخول حرب واسعة من أجل عزل ديكتاتور مثير للمتاعب .

وعلى الرغم من أن معظم الأميركيين ما زالوا يجهلون حقيقة الأمور ، يتسع نطاق خيبة الأمل . فقد أطلق الكاتب الصحفي بوب نوفاك ، على اجتياح العراق اسم «حرب شارون» . وكتب روبرت كيزر في صحيفة «واشنطن بوست» يقول : «للمرة الأولى ، نجد إدارة أميركية وحكومة ليكود (حكومة شارون) يتبعان سياسات متطابقة تقريباً» . أما الكاتب الصحفي بات بوكانان ، الذي تُنشر مقالاته في صحف عديدة في وقت واحد ، فيتهم «عصبة من المناظرين الأكفياء والمسؤولين الرسميين» بـ «التواطؤ مع إسرائيل للإيقاع ببلدنا في شرك سلسلة من الحروب لا تخدم مصالح أميركا» .

رُفضت في العام ١٩٩٢ باعتبارها شديدة التطرف

ظهرت خطة وولفوفيتز للمرة الأولى في العام ١٩٩٢ عندما سُرِّبت إلى صحيفة «واشنطن بوست» . وقد رفضها الرئيس بوش على الفور ، باعتبارها متطرفة جداً . وبعد أربع سنوات حولت مجموعة من الصهيونيين الأميركيين اهتمامها إلى القيادة الإسرائيلية . فكتب ريتشارد بيرل ودوغلاس فيث رسالة إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو للإلحاح عليه بوجوب «التركيز على عزل صدام حسين من السلطة في العراق ، وهو هدف استراتيجي إسرائيلي مهم بحد ذاته ، ووسيلة لإحباط طموحات سوريا الإقليمية» .

ثم أصبح هناك رئيس ديموقراطي على الطرف الآخر من الخط . ففي كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨ ، أي قبل أحداث ١١ أيلول بما يزيد على ثلاث سنوات ، تلقى الرئيس كلينتون رسالة موقعة من وولفوفيتز ، وبيرل ، وأبرامز وكريستول ، وغيرهم ، يحثّونه فيها على جعل عزل صدام حسين «هدفاً للسياسة الخارجية الأميركية» ، واللجوء إلى العمل العسكري لأن فعالية «الدبلوماسية آخذة في التراجع» .

بعد تسعة أيام على أحداث ١١ أيلول ، بعث أربعون شخصية تنتحل صفة الانتماء إلى الخط السياسي المحافظ ، برسالة إلى الرئيس بوش ، تطالبه بإطاحة صدام حسين بالقوة ثم تحطيم حزب الله ، التنظيم السياسي ـ العسكري الجديد في لبنان ، الذي أذلّ إسرائيل بإرغامها على سحب وحداتها العسكرية من جنوب لبنان . وكان بين هؤلاء سفيرة الولايات المتحدة السابقة إلى الأمم المتحدة ، جين كيركباتريك ، وريتشارد بيرل ، ومحرر «ويكلي ستاندارد» وليام كريستول ، والكاتب الصحفي في «واشنطن بوست» تشارلز كروتهامر ، وهو صهيوني متشدّد . وقد كتب جوناه غولدبرغ ، المحرر في «ناشونال ريفيو» يقول : «إن الولايات المتحدة بحاجة للذهاب إلى الحرب ضد العراق ، لأنها بحاجة للذهاب إلى الحرب ضد طرف ما في المنطقة ، والعراق هو الطرف المعقول أكثر من غيره لهذه الغاية» .

وبعد مرور عام على أحداث ١١ أيلول ، أصبحت خطة وولفوفيتز سياسة الحكم ، وقد أُدرجت بوضوح شديد في وثيقة لوزارة الخارجية حول أمن الولايات المتحدة . وبموجب هذه السياسة الجديدة ، عيّنت الولايات المتحدة نفسها شرطي العالم برمّته ، إلى أجل غير مسمّى ، وبهذه الصفة ، أعلنت نفسها دولة تمتلك حرية شن عمليات حربية وقائية كلما وأينما كان ذلك ضرورياً لمنع الأمم الأخرى من تهديد تفوّق الولايات المتحدة . إنها سياسة تنتهك مبدأ السيادة المعمول به منذ قرون ، والذي يمنح بموجب القانون الدولي ، حماية

متساوية لجميع الأمم ، حتى أصغرها مثل إسرائيل ، ولذلك من المحتم لها أن تصبح مصدر سخط وقلق لكل دولة في الأرض .

في أواخر شباط (فبراير) ٢٠٠٣ ، أبلغ شارون إلى وفد من أعضاء الكونغرس الأميركي أنه من «المهم جداً» بعد القضاء على صدام حسين ، أن تعمد الولايات المتحدة إلى نزع سلاح إيران وسوريا وليبيا . وكان هناك آخرون غيره يتطلّعون إلى المستقبل أيضاً . فالمسؤولون في الإدارة الأميركية ، وفي سياق دفاعهم عن الحرب في العراق وعن نواحي أخرى في المبادئ الجديدة لصنع الحرب ، تكهنوا بأن يكون عزل صدام حسين وتحويل العراق إلى دولة ديموقراطية ، حافزاً لإجراء إصلاحات ديموقراطية في بلدان الشرق الأوسط الأخرى ، مما يجعل المنطقة مطمئنة أكثر لإسرائيل . ولكن أحداً لم يجرؤ فيقدّر متى يتحسن مستوى هذه الطمأنينة .

ثمن الرقابة

عندما ألّفتُ الطبعة الأولى من كتابي هذا كان اهتمامي الأساسي منصبّاً على موضوع التأثير المدمّر للوبي الإسرائيلي على حرية التعبير السياسي في الولايات المتحدة . وقد تنبأت في حينه أن هذا اللوبي سوف يقود أميركا إلى وضع يسبّب مشاكل خطيرة إذا نجح في إزالة آخر مظهر من مظاهر الجدل السياسي حول السياسات المتبعة في الشرق الأوسط .

ولكنني لم أتوقع في أي لحظة أن يؤدّي نجاح اللوبي في خنق حرية التعبير إلى اطلاق سلسلة من ردات الفعل سوف تقود إلى أحداث كارثية في الداخل وفي الخارج . دعونا ننظر في هذه التطورات :

- مشاركة الولايات المتحدة في حملة تهدف إلى القضاء على شعب برمّته .

- هجوم مروّع على البرّ الرئيسي للولايات المتحدة .
- اشتعال الحرب في افغانستان واحتمال نشوب المزيد من الحروب .
- مسيرات احتجاج معادية لأميركا في أنحاء العالم .
- إلحاق ضرر خطير بسمعة أميركا في أنحاء العالم كنصيرة لحقوق الإنسان وحكم القانون .

والأسئلة التالية تستحق الانتباه فيما أنتم تفكرون في هذه المسائل أعلاه :

لو رفضت الولايات المتحدة أن تكون شريكة إسرائيل في جرائمها ضد الفلسطينيين وغيرهم من العرب ، هل كانت إسرائيل ستتمكن من المحافظة على إخضاعها للشعب الفلسطيني عقداً بعد عقد؟ إن أي تحليل يزعم الإنصاف سوف يؤدّي إلى الإجابة سلباً على هذا السؤال . فلو انعدم الدعم الأميركي غير المشروط لكانت إسرائيل قد تخلّت عن أطماعها بإقامة «إسرائيل الكبرى» ، ولكانت تفاوضت على شروط التعايش السلمي مع جيرانها منذ سنين .

هل كانت الولايات المتحدة ستُمنى بضربة ١١ أيلول؟ إن جوابي هو كلا . فكل الأدلة المتوفرة اليوم تشير إلى هجمة ١١ أيلول كجريمة ارتكبها ساخطون عرب ، سعوديون أساساً ، بقيادة أسامة بن لادن . لقد كان هؤلاء ، بحسب ما قاله بن لادن ، يستفظعون ما وصفه بالنفوذ المُفسد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، وخصوصاً دعمها لإسرائيل في انتهاكها حقوق الانسان الفلسطيني . فلو لم يكن هذا «النفوذ المُفسد» موجوداً ، ولو تعاملت الولايات المتحدة مع إسرائيل بالطريقة السوية التقليدية فطالبتها باتباع معايير سلوك محددة مقابل حصولها على المساعدات الأميركية ، لكانت أميركا منعت عملياً حملة إسرائيل غير المشروعة للتوسّع الإقليمي ، واحتفظت بمخزونها العظيم من حُسن النوايا العربية . وباستثناء بعض الزلاّت المناهضة

للعرب في السياسة الأميركية ، لن يكون للإرهابيين العرب أي سبب لمهاجمة الولايات المتحدة .

بالطبع ، لم ترفض الولايات المتحدة الشراكة مع إسرائيل ، بل على العكس من ذلك ، كان كل رئيس وكل كونغرس ، يكرر على مر السنين عهد الولاء والتأييد غير المشروط لإسرائيل . وكانت تلك التصريحات تطلق عادة كتطمينات بدوام الدعم لأمن هذه الدولة بدون أي إشارة إلى حاجة الفلسطينيين للأمن . أما هؤلاء الذين يحتلون المقاعد في الكونغرس ، فغالباً ما يجاهرون علناً بحق إسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة ، وعلى الأرجح أنهم يرددون هذا القول أكثر بكثير مما يرددون عهد الولاء للعلم الأميركي .

وإلى الآن لم أسمع أي عضو من أعضاء الكونغرس يعلن حق الفلسطينيين في العيش ضمن حدود آمنة . ولم أسمع أحداً منهم يلحظ ، وهو يؤيد حق إسرائيل في الوجود ، حقيقة أن إسرائيل لا تملك حدوداً معيّنة ـ إنها البلد الوحيد في العالم الذي يملك هذه العلامة الفارقة أو الامتياز المثير للريبة . علاوة على ذلك ، لم يحصل إطلاقاً أن حُدّدت شراكة الولايات المتحدة مع إسرائيل تحديداً وافياً . وهذه الشراكة تبقى في أي مناقشة عامة شراكة ضبابية مثل حدود إسرائيل : إذ ليست هناك أي معاهدة مبرمة بين البلدين .

وإنني على يقين بأن أي رئيس أميركي لم يَدعُ وزارته يوماً إلى اجتماع يعلن فيه أن إدارته سوف تعمل من حينه فصاعداً ، كشريك متواطئ مع إسرائيل في نشاطها الإجرامي ضد الفلسطينيين . وفي حين أن أي كونغرس لم يتسبق أيضاً أن كان على هذه الدرجة من الصراحة ، لا أظن أن هناك مشترعاً واحداً توقّع في لحظة من اللحظات أن تكون فعالية اللوبي الإسرائيلي في خنق حرية التعبير حول النزاع العربي ـ الإسرائيلي ، عاملاً رئيسياً في قيادة الشعب الأميركي إلى وضعه الحرج الحالي .

إن تورّط أميركا العميق في نشاطات إسرائيل غير الشرعية كان يحصل تدريجياً منذ العام ١٩٦٧ . أما السبب الجوهري والأساسي الأعمق لهذا السقوط المريع ، فهو النجاح الأعظم شأناً الذي حققه اللوبي الإسرائيلي : إلغاء المناقشة المفتوحة المتحررة من أي قيد في الولايات المتحدة ، التي تتناول السياسة الأميركية في الشرق الأوسط وكيف يجب أن تكون . إن الإسرائيليين يتمتعون بحق المناقشة الحرة والصارمة للسياسة المتبعة في الشرق الأوسط ، إن في البرلمان أو في وسائل الإعلام أو في حياتهم الخاصة ، ولكن اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة خنق كل مناقشة من هذا النوع في أميركا منذ نحو أربعين سنة .

لقد كنت مراقباً عن كثب لهذا السقوط بحكم كوني عضواً في الكونغرس . وما أثار ذعري أن أي مسؤول بارز في واشنطن لم يُعرب عن الأسى لانتهاك حقوق العرب ، ولم ينتقد سلوك إسرائيل ، أو يحاول إرساء شروط للمساعدات الأميركية لإسرائيل . فقط أصوات قليلة وخفيضة لأفراد ومنظمات خاصة ، تقدمت إلى الكونغرس بعرائض تطالب بإجراء مناقشة وافية للمسألة .

ولم تُسمع إلا شكاوى قليلة في مبنى الكابيتول خلال الهجمة الوحشية الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ٢٠٠٢ ، ولكن أحداً لم يتقدم بمشروع قرار لتوبيخ إسرائيل ، أو يعرض معالجات تشريعية لرفع الظلامة . وإذا كانت قد علت من وسط رجال الدين الأميركيين أصوات تتشكّى الهجمة ، فقد كانت خفيضة إلى درجة لم تكن مسموعة . كانت المساجد وحدها تردّد عبارات الأسى والتفجّع والغضب ، بينما بدت أميركا في كل الأماكن الأخرى ، وكأنها فقدت كل ما لديها من قدرة على الغضب بدوافع أخلاقية .

لماذا الصمت؟ لماذا امتنعت الناس والمؤسسات عن المجاهرة برأيها؟ ما

هو سبب غياب النقاش حول اشتراك الولايات المتحدة في سجلّ إسرائيل الحافل بازدراء القانون؟

إن الاجابة على هذه التساؤلات موجودة في الصفحات السابقة لهذا الكتاب . فباستثناء قلّة ، كان أعضاء الكونغرس والرؤساء وكتّاب الافتتاحيات في طول البلد وعرضها ، ورجال الدين ، والمجموعة الكبيرة من المنظمات غير الرسمية الناشطة في سبيل قضايا مختلفة ، كانوا جميعاً خائفين من المجاهرة بموقفهم . ولا أستطيع أن أتذكر أحداً من اللاعبين السياسيين الكبار في واشنطن ، يبدي ملاحظة عن غياب النقاش المتحرر من أي قيد . لقد كانوا يخافون تحدي إسرائيل أو اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة ، وعلى أي مستوى كان ، خشية أن يُتهموا بمعاداة السامية . كان الخوف هو كلمة السّر .

وأنا أفهم ذلك ، ربما أفضل من معظم الناس . وأستطيع أن أتذكر تلك اللحظات خلال السنوات التي أمضيتها في الكونغرس ، التي خضعت فيها لنفوذ اللوبي المرعب . كان بوسعي أن أكون موطّد العزم أكثر ، بالقول والفعل . كان علي ، كاحتجاج على مشاركة الولايات المتحدة في جرائم إسرائيل ، أن أعارض بالكلام والتصويت ، كل دولار من المساعدات لإسرائيل . ولكنني عوضاً عن ذلك ، كنت دائماً أصوّت بالموافقة وكنت أقول لبعض زملائي إنني لم أكن أريد أن يعتبرني أحد مناهضاً لإسرائيل لأن معارضتي كانت لسلوك الدولة وليس للدولة بحدّ ذاتها . وأرى اليوم ، عندما أتأمل في أحداث الماضي ، أن هذا كان تمييزاً بين اثنين لا فارق بينهما .

سلسلة من الأحداث المشؤومة

إن انعدام النقاش العقلاني في واشنطن قاد مباشرة إلى تحيّز فاضح لصالح إسرائيل ، انطوى على عواقب وخيمة لم تكن محسوبة ، أدت بدورها ، إلى جعل الولايات المتحدة شريكاً لإسرائيل في إذلال الفلسطينيين وتدمير

المجتمع الفلسطيني . فخلال السنوات العشرين الأخيرة ، حصل اللوبي الإسرائيلي على ما يريده بالضبط من الكونغرس ومن السلطة التنفيذية . وفي السنوات الثلاثين قبلها ، حصل على كل ما يريده تقريباً . فقد وفرّت الحكومة الأميركية لدولة إسرائيل خلال هذه السنين ، الدعم العسكري والسياسي والمالي ، الذي لولاه لما استطاعت إسرائيل أن تنفّذ تدميرها للمجتمع الفلسطيني . وهذه الشراكة المعروفة جيداً في أنحاء العالم باستثناء أميركا ، أدت إلى حقد عميق الجذور وواسع الانتشار على حكومتي إسرائيل والولايات المتحدة ـ وهذا باعتقادي ، كان العامل الرئيسي الذي أشعل شرارة أحداث ١١ أيلول .

تذكّرني هذه السلسلة من الأحداث المشؤومة بأسطورة قديمة تروي أن حدوة راحت هباء بسبب الافتقار إلى مسمار ، وأن حصاناً راح هباء بسبب الافتقار إلى حدوة ، وأن فارساً راح هباء بسبب الافتقار إلى حصان ، وأن حرباً خُسرت بسبب الافتقار إلى فارس ، وأن مملكة ضاعت بسبب الافتقار إلى النصر . وغياب النقاش العقلاني في الأزمة الحالية هو المسمار الضائع ، في حين أن المأزق الحالي لأمة عظيمة تُسمى أميركا ، يمثل الخسارة النهائية .

عندما أعربتُ لأحد كبار مسؤولي وزارة الخارجية عن اعتقادي بأن أحداث ١١ أيلول تعود بجذورها أساساً إلى اشتراك الولايات المتحدة بجرائم إسرائيل ، أجاب : «أنا متفق معك ، وأعتقد أن أكثرية المسؤولين في وزارة الخارجية الذين أتعاطى معهم ، سوف يوافقونك الرأي أيضاً» . وبتقديري ، إن الملايين من الناس في هذا البلد وفي الخارج قد توصلوا إلى الاستنتاج نفسه .

لم تكن الولايات المتحدة متفرّجاً بريئاً في هجمات إسرائيل على العرب . صحيح أن الأصابع الأميركية لم تضغط على الزناد ولكنها حررّت الشيكات لصالح «مصلحة الدخل الأميركية» التي دفعت ثمن الأسلحة التي استخدمها

الإسرائيليون ، وأسقطت في صناديق الاقتراع الأصوات التي انتخبت المسؤولين الذين أعطوا الضوء الأخضر بلا انقطاع ، لأعمال إسرائيل غير الشرعية .

لقد تخلّت أميركا ، بدعمها غير المشروط لإسرائيل ، عن مُثُل ومبادىء طالما كانت عزيزة . وكما هو وارد في اعلان الاستقلال ومنصوص عليه في الدستور الأميركي ، هناك عهد يقطعه جميع الأميركيين على أنفسهم ، يقضي بالوقوف ضد التعصّب الأعمى واللاتسامح ، وإلى جانب حكم القانون والعدالة المتساوية للجميع ، وأصول المحاكمات المتبعة حتى لأحقر الناس بيننا . وعوضاً عن ذلك ، ساعدت حكومتنا إسرائيل في انتهاكها لكل مبدأ من هذه المبادىء ، سنة بعد أخرى .

بسبب الافتقار إلى مسمار

قد تبقى بعض جوانب أحداث ١١ أيلول لغزاً إلى الأبد ، ولكن شيئاً واحداً يبقى جليّاً : لقد كانت جريمة رهيبة ، وينبغي أن يُساق كل من يتحمل أي مسؤولية فيها للمثول أمام العدالة .

لكن الجرائم المستمرة ضد الفلسطينيين هي أيضاً رهيبة ، ويستحق الضحايا كرامة المواطنية في دولة خاصة بهم ، وهم يستحقونها الآن . ويجب أن لا يُطلب من الفلسطينيين الارتضاء بتجربة مؤقتة ، بشبه دولة محدودة ومؤقتة . فمن بعد كل ما كابدوا من معاناة ، ومهما كانت الخطوات المؤقتة التي قد تُدرس ، سوف يُصّر الآلاف من الفلسطينيين على عدالة غير منقوصة . فهم لن يتخلّوا عن أي وسيلة ممكنة من وسائل المقاومة العنيفة قبل أن تنسحب القوات الإسرائيلية انسحاباً كاملاً ، وتتخلى إسرائيل عن سيطرتها على كل المستوطنات ، وتقوم دولة فلسطينية مستقلة استقلالاً حقيقياً ، وقابلة للحياة .

واليوم كما في المستقبل المنظور ، يملك رئيس الولايات المتحدة وحده ، القدرة على ممارسة ما يكفي من الضغط لإجبار إسرائيل على تلبية هذه الشروط المسبقة . فهل يمكن توليد هذه الإرادة الرئاسية؟

•

في أوائل العام ٢٠٠٢ ، أقدم ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز على تمهيد الطريق ، فضَمنَ موافقة الدول العربية بالإجماع ، على خطة للسلام مع إسرائيل . وبموجب هذه الخطة ، فإن كل هذه الدول ، ومعظمها ما زال في حالة حرب مع إسرائيل ، وافقت على إقامة علاقات طبيعية ، سلمية ودبلوماسية مع إسرائيل ، بحسب القواعد المرعية ، إذا انسحبت من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . وقد نالت الخطة موافقة القيادة الفلسطينية ، والمدهش أيضاً أنها نالت موافقة «حماس» ، المنظمة التي يرتبط اسمها في كثير من الأحيان بعمليات التفجير الانتحارية في إسرائيل . وأظهرت استطلاعات الرأي أن أغلبية الفلسطينيين والإسرائيليين والأميركيين أبدوا موافقتهم عليها ، في حين أن الرئيس بوش اتصل هاتفياً بالأمير عبد الله لتهنئته ، فور علمه بالخطة التي اقترحها .

ولكن ، وفيما أنا أكتب هذا الفصل ، ما زالت الحلقة الأساسية ـ موافقة الحكومة الإسرائيلية ـ مفقودة حتى الآن . ومن الواضح أن أريئيل شارون ، الذي يمسك بمقاليد السلطة بفضل هامش ضئيل فقط من الأصوات ، ويواجه معارضة قوية من المتدينين اليهود المتشددين وغيرهم من الأحزاب اليمينية ، لن يتعاون في غياب ضغط شديد من الخارج . والمصدر الممكن الوحيد للضغط المناسب هو رئيس الولايات المتحدة .

•

وقد أشار وزير خارجية فرنسي سابق هو هوبير فيدرين إلى الطريق التي ينبغي سلوكها ، عندما قال في نداء عام مؤثر : «على الرئيس بوش . . . أن يفرض تسوية سلمية . ينبغي عليه أن يفرضها . لزاماً عليه أن يفعل ، وهو قادر

على ذلك . ليس هناك من أحد غيره في منصب يمكّنه من فرضها . إن رئيس الولايات المتحدة وحده يملك ما يلزم من وسائل وسلطة . فإذا تقدم على غيره وشرع بالعمل سوف يدعمه العالم برمته ـ ربما باستثناء المحافظين الأميركيين واليمين الإسرائيلي والشبكات الإرهابية والحركات الفلسطينية الأشد تطرّفاً . ولكن بالإمكان التغلّب على هؤلاء المناوئين جميعاً»[٢١] .

لقد جمع فيدرين الكثير من الحكمة في كلمات قليلة . ينبغي على رئيس الولايات المتحدة أن يتحرك ، وهو وحده من يملك الموارد اللازمة للنجاح . إن على الرئيس ، ليكون فاعلاً ، أن يتخلّى عن قرارات وأقوال سابقة ، وتوجيه انذار لا لبس فيه إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية ، من نوع ما اقترحه الرئيس السابق جيمي كارتر . وهذا الإنذار ، الذي ينبغي أن يُبلّغ سراً لا علناً ، يجب أن يكون حازماً ليكون مجدياً ، مثلما كانت تلك التهديدات المشابهة التي وُجّهت لإسرائيل في الماضي ، من الرئيسين كارتر وريتشارد نيكسون . فعلى إسرائيل أن تفهم أنها لن تُعطى المزيد من المساعدات الأميركية إلا عندما تُنهي احتلالها للأراضي العربية التي استولت عليها في حرب حزيران ١٩٦٧ .

وعلى الرئيس بوش أن يفعل أكثر من التهديد . عليه أن يحمل الجزرة والعصا أيضاً . عليه أن يقدم المساعدة خلال فترة التكيّف عندما يصبح الإسرائيليون والفلسطينيون معتادين على علاقتهم الجديدة . إن ما تراكم لدى الجانبين من آلام مُبرحة ودماء وأحقاد مريرة ، ورغبة بالانتقام ، لن توضع جانباً بسهولة أو بسرعة . وإذا خلت الحدود الجديدة من نقاط مراقبة مسلحة ، قد يشتعل العنف على الرغم من أفضل الجهود التي يبذلها القادة المحليون .

وينبغي على الولايات المتحدة أن تعرض إرسال قوات تكون جزءاً من قوة متعددة الجنسية مكلّفة حفظ الأمن على طول الحدود ، من أجل المحافظة على السلام ، فيما المواطنون على كلا الجانبين ، يستقرّون في ظل أول وعد

ينالونه منذ سنين بعيش حياة خالية من الضغط . ويستطيع الرئيس في عرضه هذا ، أن يستند إلى النجاح الذي حققته قوة المراقبة المتعددة الجنسية ، والمؤلفة بالأساس من قوات أميركية ، في الحفاظ على السلام على طول الحدود المصرية ـ الإسرائيلية لسنوات عديدة . وسوف يكون على رئيس الحكومة الإسرائيلية أن يقرر ، في مواجهة هذا الإنذار ، بين خيارين أساسيين .

الأول : يستطيع أن يتجاهل الإنذار بكل بساطة ، كما فعل شارون عندما واجه مطالبة بوش له بالوقف «الفوري» للاجتياح الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في ربيع عام ٢٠٠٢ . وفي هذه الحالة ، وإذا أصّر بوش مطالباً بالإذعان الكامل ، سيعمل المواطنون الإسرائيليون وقد هالهم قطع المساعدات الأميركية ، على إجبار رئيس الحكومة على الاستقالة ، أو إبعاده من منصبه في الانتخابات التالية .

الثاني : إن رئيس الحكومة الإسرائيلية ، شارون أو خليفته ، سوف يوافق على المطلب الرئاسي عندما يواجه هذا الاحتمال . وإنني أتوقع أن يتبع رئيس الحكومة الإسرائيلية تلك القاعدة التي استرشد بها رئيس فرنسا شارل ديغول ، خلال توليه الطويل لمنصب الرئاسة : «عندما تواجه أمراً لا مفر منه ، حوّله إلى مصلحتك» . إن رئيس الحكومة الإسرائيلية في إذعانه للإنذار ، سوف يحوّل المطلب الأميركي إلى مصلحته الشخصية : سوف يضمن مكانته كصانع السلام الأبرز في تاريخ إسرائيل .

ويستطيع الرئيس الأميركي أن يشرح قراره للشعب الأميركي بسهولة فيقول لهم إن دعم الولايات المتحدة للدولة الفلسطينية هو من الناحيتين ، الشرعية والأخلاقية ، الموقف الصحيح الذي ينبغي اتخاذه ، وإن الضرورة العسكرية هي التي اقتضت إعلان هذا التأييد الأميركي بسرعة . كما يستطيع أن يسترجع لهم سابقة تاريخية : فخلال الأزمة القومية العميقة قبل ١٤٠ سنة ، أعلن الرئيس

أبراهام لنكولن أنه عمل بمقتضى الضرورة العسكرية عندما حرّر جميع العبيد في ولايات الاتحاد التي كانت ثائرة . ويستطيع بوش أيضاً أن يقول ، وعن حق ، انه في الأزمة القومية اليوم ، تقتضي الضرورة العسكرية أن يكون القرار بالمساعدة على تحرير الشعب الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي ، قراراً عاجلاً وحاسماً . ولا يمكن أن يُطبّق هذا القرار بين عشية وضحاها ، ولكن حتى مراحل تطبيقه الأولى من شأنها التخفيف من حدّة المشاعر المعادية لأميركا والمساعدة على حشد تأييد عالمي النطاق ، لحملة الرئيس ضد الإرهاب .

هل سيكون بوسع الكونغرس ، مدفوعاً من اللوبي الإسرائيلي ، أن يقف عائقاً في وجه مبادرة الرئيس؟ باعتقادي ، كان فيدرين محقاً في التكهن بأن الرئيس سوف يحصل على تأييد فوري وإجماعي تقريباً . وإنني على ثقة بأن التأييد الأميركي الفوري من أعلى مستوى ، سوف يُقنع لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (إيباك) بعدم جدوى المقاومة . وإنني ، كأحد قدامى النواب في الكونغرس الأميركي ، واثق بأن الرئيس سوف يخرج فائزاً إذا نشأت أي مواجهة مع اللوبي أو مع الكونغرس .

واقع مروِّع وأمل جديد

بحلول ٢٠ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣ ، لم تكن حرب بوش على الإرهاب تحقق أي تقدم على الرغم من الثمن الباهظ الذي دفعته الولايات المتحدة في مجال الخسائر في المال والأرواح والحريات العامة وحقوق الإنسان ، وأيضاً صدق المودة على الصعيد الدولي .

ففي ذلك اليوم ، وخلال اجتماع خاص عُقد للبحث في احتمال الحرب ضد العراق ، حذّر الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ، من الأذى اللاحق

بالمدنيين وبالممتلكات ، والناتج عن حملة بوش المناهضة للإرهاب . كما حذّر عنان ، الذي كان جالساً بالقرب من وزير الخارجية الأميركي كولن باول ، من مغبّة تجاهل المظالم الحقيقية . . . الكامنة في أساس الإرهاب ، والتي توقد التأييد له وتولّده» ، وقال إن كلفة الحملة تشمل «إلحاق الأذى» [بمبدأ] قرينة البراءة ، بحقوق الانسان الغالية ، بحكم القانون وبنسيج الحكم الديموقراطي» . وأضاف عنان يحذر من «خطر أن ينتهي بنا سعينا وراء الأمن ، إلى التضحية بحريّات أساسية ، فنُضعف أمننا المشترك عوضاً عن تعزيزه ، وبذلك ، يتآكل شيئاً فشيئاً ، الوعاء الحاضن للديموقراطية من الداخل» . وأعلن عنان انه مثلما ينبغي عدم تبرير الإرهاب على الإطلاق ، كذلك ينبغي عدم تجاهل المظالم الحقيقية على الإطلاق» . وكانت رسالته هذه تستحق اهتمام كبرى وسائل الإعلام الأميركية ، لكنها لم تحصل على أي التفاتة .

صحيح أن الإرهاب له عدة فروع اليوم لكن جذوره الأساسية تكمن في معاناة الفلسطينيين . وإذا عمل بوش على تخليصهم من هذه المعاناة فإن التهديد بأعمال إرهابية مناهضة للولايات المتحدة سوف يزول بمعظمه .

إن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء ، يتوقون توقاً شديداً لوضع حد للصراع والموت والدماء والكراهية . وسوف يرحبون جميعاً بوضع حدّ للحياة البائسة والمخيفة التي يعيشها المواطنون في كلا المجتمعين ، وسوف يفرحون بلا ريب ، إذا قبل رئيس الولايات المتحدة هذا التحدي الكبير والملح .

إذ على الرئيس ـ وعلينا جميعاً ـ مواجهة احتمال مخيف . إذ بحكم المؤكد تقريباً ، أن نشهد انفجاراً عنيفاً مروّعاً يأتي في أعقاب إحباط الحلم بدولة قابلة للحياة ، وهو الحلم الذي طالما راود الفلسطينيين . ويمكننا التوقع أيضاً أن تكون أميركا هدفاً لبعض هذا العنف ـ وربما لمعظمه .

إن العالم يعرف أن رئيس الولايات المتحدة يملك القوة ويتحمل المسؤولية لإحلال السلام في الشرق الأوسط . فهو يسيطر وحده على الموارد التي يمكنها أن تحمل في غضون وقت قصير وعداً واقعياً للإسرائيليين والفلسطينيين بحياة آمنة وكريمة . وكما قال فيدرين : «ليس هناك من أحد غيره في موقع يمكّنه من القيام بهذا العمل» .

إن الرئيس ، بقبوله هذه المسؤولية ، سيجلب لشعب الولايات المتحدة مكاسب خاصة . سوف يهدّئ رياح الغضب العاصفة التي تهدد أميركا اليوم ، ويعطي اسم أميركا بريقاً جديداً عندما تصبح حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى ، نصيرة حقوق الإنسان وحكم القانون لجميع الشعوب في جميع البلدان في كل مكان .

مصادر وهوامش

الفصل الأول : عضو في الكونغرس من أواسط الغرب يتعرف على الشرق الأوسط

[1] *Washington Post*, April 17, 2002.
[2] John Abrams, "Wolfwitz Booed at Pro-Israel Rally," Associated Press, April 15, 2002.
[3] E-Mail form Bahrain, May 14, 2002.
[4] Findley, Paul, *Deliberate Deceptions: Facing the Facts About the U.S.-Israel Relationship* (Washington, DC: American Educational Trust, 1995).
[5] Lynfield and Macmillan, "Are the Israelis Guilty of Mass Murder?", *The Scotsman*, April 19, 2002.
[6] "Palestinians in Jenin Camp Turn Down U.S. Relief Aid," Reuters, April 25, 2002.
[7] Andrew Clark, "House Panel Clears Aid to Israel, Palestinians," Reuters, May 10, 2002.
[8] *Time*-CNN poll, April 12, 2002.
[9] Martha Ezzard, "Few Question Congress' Blind Support for Sharon," *Atlanta Journal-Constitution*, May 12, 2002.
[10] "Profiles in Courage: U.S. Lawmakers Stand Up for Moral Justice in Middle East," *Arab News*, May 5, 2002.
[11] Ezzard.
[12] *CAIR Bulletin*, May 3, 2002.

الفصل الثاني : ملك الكابيتول هيل

[1] Paul N. McCloskey, address before Conference on "U.S. Economic and Policy Challenges in the Arab World," sponsored by American Arab Affairs Council, Birmingham, Alabama, March 4, 1983.
[2] A number of professionals in pro-Israel lobbying groups provided information for this chapter, but fearing an adverse impact on their future careers, preferred to remain anonymous.
[3] James G. Abourezk, interview, July 27, 1984.
[4] *New York Times*, September 7, 1982. M. J. Rosenberg, editor of *Near East Report*, stated in an interview on September 5, 1983 that his publication does not publish criticism of Israeli policies lest this be construed as a schism within the pro-Israel Jewish community.
[5] Letter to the author from Don Bergus, July 10, 1984.
[6] Stephen Rosenfeld, *Present Tense*, spring 1983.
[7] *Washington Post*, September 27, 1983.
[8] Interview with confidential source.
[9] *Richmond Times-Dispatch*, October 2, 1983.
[10] White House Press Release, October 18, 1983.
[11] John Wilhelm, statement to the Board for International Food and Agricultural Development, January 5, 1984.
[12] Interview with confidential source.
[13] *New York Times*, March 15, 1984.

[14]*Washington Post*, April 10, 1984.
[15]Interview with confidential source.
[16]The United States had engaged in indirect talks with the PLO during the Israeli invasion of Lebanon in 1982 and earlier during the Carter and Nixon administrations.
[17]*National Journal*, May 13, 1978.
[18]*Congressional Record*, October 3, 1984, page H10961; hearings, Trade Sub-committee, Ways and Means Committee, May 22, 1984.
[19]*Mideast Observer*, November 15, 1984.
[20]Ibid., November 1, 1983.
[21]Janine Zacharia, "Israel's Stake in Congress," *Jerusalem Post*, December 18, 2000.
[22]*Jewish Exponent*, November 11, 1983.
[23]Federal Election Committee Summary Report, 1999–2000 election cycle.
[24]Eli Kintisch, "Campaign Finance Bill May BE Boost for Jewish Grassroots Donors," *Forward*, March 22, 2002.
[25]"Pro-Israel and Arab-and Muslim-American PAC Contributions," *Washington Report on Middle East Affairs*, May/June 2001.
[26]*Wall Street Journal*, August 3, 1983.
[27]*Village Voice*, June 14, 1983.
[28]Thomas Dine, address before Jewish community leaders, Austin, Texas, November 1982.
[29]*Yedi'ot Aharonot* (Jerusalem), November 27, 1984.
[30]George Sunderland, "Counterpunch Special Report: Our Vichy Congress," www.counterpunch.org, May 9, 2002.

الفصل الثالث : كبت صوت العقل

[1]*Congressional Record*, June 5, 1980.
[2]McCloskey, interview, May 10, 1983.
[3]*Congressional Record*, June 5, 1980.
[4]*New York Times Magazine*, April 18, 1971.
[5]McCloskey, address to Kenna Club, Santa Clara, California, August 13, 1982.
[6]McCloskey, *Truth and Untruth, Political Deceit in America*.
[7]Ibid.
[8]*HaKol* (Stanford University), March 1981.
[9]*New York Times Magazine*, April 18, 1971.
[10]McCloskey, interview, May 10, 1983.
[11]*New York Magazine*, June 14, 1971.
[12]Ibid.
[13]*San Jose Mercury*, October 23, 1978.
[14]McCloskey, interview, May 10, 1983.
[15]Letter from McCloskey to Earl Raab, August 11, 1981.
[16]*Los Angeles Times*, August 2, 1981.
[17]Ibid.
[18]*Redlands Daily Facts*, April 11, 1981.
[19]*San Francisco Examiner*, August 17, 1981.
[20]*San Francisco Examiner*, August 26, 1981.
[21]*B'nai B'rith Messenger*, August 7, 1981.
[22]Letter from McCloskey to B'nai B'rith Messenger, October 21, 1983.
[23]*B'nai B'rith Messenger*, October 2, 1981.
[24]Douglas Blomfield, interview, October 8, 1983.
[25]*B'nai B'rith Messenger*, August 7, 1981.
[26]McCloskey, interview, May 10, 1983; also see *Palo Alto Times Tribune*, August 17, 1982.
[27]*Heritage and Southwest Jewish Press*, August 7, 1981.
[28]*San Francisco Examiner*, August 15, 1982.
[29]McCloskey, interview, May 10 1983.
[30]*Sacramento Bee*, December 17, 1982.
[31]*Los Angeles Times*, August 2, 1981.

[32] *Congressional Record*, September 22, 1982.
[33] *Congressional Record*, December 21, 1982.
[34] McCloskey, interview, May 10, 1983.
[35] Ibid.
[36] Ibid.
[37] The memorandum, dated March 1, 1983, was headed: "To ADL regional directors from Justin J. Finger."
[38] Letter to McCloskey to David Marks of the guest Professorship Board of ASSP; see also *Stanford Daily*, November 9, 1982.
[39] *Stanford Daily*, February 8, 1983.
[40] *Stanford Review*, May 25, 1983.
[41] *Washington Post*, July 28, 1983.
[42] *San Jose Mercury News*, May 27, 1983.
[43] *Stanford Daily*, April 29, 1983.
[44] Letter to Jeffrey Au from Prof. Hubert Marshall, April 19, 1983.
[45] *Washington Post*, August 19, 1979.
[46] *Washington Star*, August 21, 1979.
[47] *Washington Post*, August 21, 1979.
[48] Ibid.
[49] Ibid.
[50] Ibid.
[51] *Washington Post*, August 22, 1979.
[52] Ibid.
[53] *Washington Star*, August 23, 1979.
[54] *Washington Post*, August 23, 1979.
[55] Walter Fauntry, interview, July 26, 1983.
[56] *Washington Post*, September 17, 1979.
[57] *Washington Post*, September 21, 1979.
[58] *Washington Post*, September 23, 1979.
[59] *Jews Speak Out: Views form the Diaspora*, a pamphlet published by International Center for Peace in the Middle East (Tel Aviv).
[60] Michael Niedirch, interview, September 24, 1983.
[61] Charles Whalen, letter to the author, February 17, 1984.
[62] Richard Nolan, interview, February 17, 1984.
[63] *Chicago Sun-Times*, October 17, 1981.
[64] *Washington Post*, October 25, 1981.
[65] *Mideast Observer*, November 1, 1983.
[66] *Washington Post*, May 12, 1983.
[67] Public meeting, room 2200, Rayburn Building, Washington, September 26, 1984.
[68] Ibid.
[69] Regard for the influence of pro-Israeli lobbying interests compelled the Congressman to request anonymity.
[70] Sheldon Richman, "AIPAC President Resigns," *Washington Report on Middle East Affairs*, December/January 1992/1993.
[71] Mervyn Dymally, interview, March 8, 1984.
[72] Ibid.
[73] Ibid.
[74] Letter from Dymally to Barry Binder, February 29, 1984.
[75] Dymally, interview, March 8, 1984.
[76] Ibid.
[77] *Wall Street Journal*, August 3, 1983.
[78] Hearings of the Subcommittee on Europe and Middle East, February 28, 1983.
[79] *New York Times*, November 11, 1983.
[80] *Congressional Record*, November 8, 1983.
[81] Anonymous Capitol Hill source.

[82]*Congressional Record*, November 10, 1983.
[83]Ibid.
[84]Ibid.
[85]Ibid.
[86]Ibid.
[87]Near East Report, May 11, 1984; ***Washington Report on Middle East Affairs***, May 28, 1984.
[88]Nick Rahall II, letter to the author, June 6, 1984.
[89]Ibid.
[90]Rahall, interview, June 8, 1984.
[91]*Congressional Record*, September 28, 1983.
[92]Interview with a confidential Administration source present at the discussion.
[93]Zacharia, "Israel's Stake in Congress," *Jerusalem Post*, December 18, 2000
[94]Barbara Ferguson, "Profiles in Courage: U.S. Lawmakers Stand Up for Moral Justice in Middle East," *Arab News*, May 5, 2002.
[95]Speech of honorable Mark Green of Wisconsin in the House of Representatives, May 2, 2002.
[96]CAIR press release, May 2, 2002.

الفصل الرابع : هيئة التشاور لا تشاور

[1]Hassan, Crown Prince of Jordan, interview, May 11, 1983.
[2]*Time*, September 20, 1982.
[3]*Jewish Chicago*, October 1982; *Chicago Sun-Times*, September 14 and 16, 1983.
[4]*Illinois Issues*, November 1977; ***Nation***, December 11, 1976; March 3, 1979, March 5, 1979; *Foreign Affairs*, October, 1974.
[5]*Chicago Magazine*, June 1979.
[6]*Chicago*, June 1979.
[7]*Chicago Daily News*, November 1, 1974.
[8]*New York Times Magazine*, February 22, 1970; *Washington Post*, November 24, 1970.
[9]*New Republic*, February 24, 1979; *Nation*, March 3,1979.
[10]*Washington Post*, February 9, 1979; *Christian Science Monitor*, February 5, 1979.
[11]Adlai E. Stevenson III, interview, June 9, 1983.
[12]Ibid.
[13]The Israel Bond "Man of the Year" designation was awarded to Stevenson on December 15, 1974, and recorded in the Congressional Record, January 10, 1975. The AJC in 1977 awarded Stevenson a commendation and a plaque for his work opposing the trade boycott against Israel. The Weizman Institute established the Adlai E. Stevenson III Chair in endocrinology and reproductive biology in recognition of the Senator's steadfast support of the Institute and its work.
[14]*Jacksonville Journal Courier* (Jacksonville, Illinois), August 31, 1982. Though the Washington office of AIPAC had produced the defamatory document, an AIPAC spokesman at the time expressed displeasure at seeing AIPAC material thus used in a political campaign. Such political smear tactics have become less common for AIPAC under the more sophisticated leadership of director Thomas Dine.
[15]Adlai Stevenson, *The Middle East: 1976*, report to the Committee on Banking, Housing and Urban Affairs, U.S. Senate, on his study mission to the Middle East conducted between February 10 and 25, 1976.
[16]*Congressional Record*, June 17, 1980.
[17]Ibid.
[18]Stevenson, interview, June 9, 1980
[19]Rennan Lee Teslik, *Congress, the Executive Branch and Special Interests: The American Response to the Arab Boycott of Israel.*
[20]Stevenson, interview, June 9, 1983.
[21]Letter from Theodore R. Mann to Adlai Stevenson III, July 28, 1977.
[22]*Jewish Chicago*, October, 1982.
[23]*Jacksonville Journal Courier*, August 31, 1981.
[24]*Sentinel*, September 30, 1982; *Waukegan News Sun*, November 9, 1982.
[25]*Chicago Sun-Times*, June 27, 1982.

[26]*Chicago Sun-Times*, September 14, 1982.
[27]Stevenson, interview, June 9, 1983.
[28]Bettylu Saltzman, interview, June 16, 1983.
[29]Grace Mary Stern, interview, October 18, 1983.
[30]Stevenson, interview, June 9, 1983.
[31]*Time*, November 15, 1983.
[32]*Chicago Tribune*, September 10, 1982.
[33]*Chicago Sun-Times*, September 16, 1982.
[34]Stevenson, interview, June 9, 1983.
[35]*Time*, November 15, 1982.
[36]Illinois Supreme Court Docket No. 57637, Agenda 52, November 1982.
[37]*Waukegan News Sun*, November 9, 1982.
[38]*Chicago Sun-Times*, September 14, 1982.
[39]Rick Jasculca, interview, October 18, 1983.
[40]*Present Tense*, spring 1983.
[41]Stevenson, interview, June 9, 1983.
[42]*New York Times Magazine*, November 24, 1984.
[43]Haynes Johnson and Bernard N. Gwertzman, "Fulbright, the Dissenter."
[44]Ibid.
[45]*New York Times*, June 2, 1974.
[46]*Foreign Affairs*, Spring 1979.
[47]*Time*, June 10, 1974.
[48]J.W. Fulbright, "The Arrogance of Power."
[49]*Congressional Record*, August 1, 1963.
[50]Walter Pincus, interview, November 14, 1983.
[51]Ibid.
[52]*National Journal*, May 18, 1970.
[53]*New York Times*, August 23, 1970; *National Observer*, August 31, 1980; *New Republic*, October 10, 1970.
[54]*New York Times*, April 5, 1971; Fulbright, "The Crippled Giant."
[55]"Face the Nation" (on CBS), April 15, 1073; *Washington Post*, May 31, 1973.
[56]*Washington Post*, May 31, 1973.
[57]*Christian Science Monitor*, January 24, 1974; *New Republic*, April 27, 1974; *Newsweek*, June 10, 1974.
[58]Fulbright, interview, June 3, 1983.
[59]Pincus, interview, November 14, 1983.
[60]*New York Times Magazine*, May, 1974.
[61]Fulbright, interview, June 3, 1983.
[62]Memorandum from the Washington office of B'nai B'rith, May 7, 1974.
[63]*National Observer*, November 16, 1974.
[64]*Washington Post*, November 5, 1974; Fulbright, address at Westminster College, Fulton, Missouri, November 2, 1974.
[65]Fulbright, interview, June 3, 1983.
[66]*National Observer*, November 16, 1974.
[67]Abourezk, interview, August 1, 1984.
[68]*Near East Report*, February 13, 1974.
[69]I.L. Kennen, letter to Ms. Carol V. Bernstein, February 25, 1974.
[70]AIPAC later sent a memorandum to its Connecticut membership, as well as, state leaders, denouncing Ribicoff for his attendance at the luncheon.
[71]Abourezk, *On Democracy and Dissent* (Middle East Affairs Council, 1977).
[72]*Boston Globe Magazine*, April 29, 1984.
[73]Interview with confidential source.
[74]Ibid.
[75]Ibid.
[76]The letter was sent to President Ford on May 21, 1975.

[77] *Washington Post*, March 8, 1978.
[78] Ibid.
[79] *Washington Post*, May 7, 1978.
[80] Ibid.
[81] *Washington Post*, April 22, 1978.
[82] Ibid.
[83] Interview with confidential source.
[84] *Wall Street Journal*, March 13, 1978.
[85] Interview with confidential source.
[86] Ibid.
[87] *Washington Star*, April 16, 1981.
[88] AP Wire Service, September 21, 1981.
[89] *Washington Post*, September 28, 1981.
[90] Ibid.
[91] AP Wire Service, September 21, 1981.
[92] *Washington Post*, November 25, 1981.
[93] *Boston Globe Magazine*, April 29, 1984.
[94] *Washington Post*, July 9, 1973.
[95] *Washington Post*, December 5, 1971.
[96] *Nation*, December 8, 1975; *Washington Post*, November 26, 1975.
[97] Biography of Senator Charles Mathias, Jr., prepared by the office of Senator Mathias, June 1, 1978.
[98] *Baltimore Sun*, December 3, 1980.
[99] *Washington Post*, June 2, 1974.
[100] *Washington Post*, June 28, 1981.
[101] *Baltimore Sun*, December 8, 1980.
[102] Ibid.
[103] Biography of Senator Mathias.
[104] *Foreign Affairs*, spring 1981.
[105] *Jewish Times* (Baltimore), July 3, 1981.
[106] *Evening Sun* (Baltimore), July 13, 1981.
[107] *Jewish Times*, July 3, 1981.
[108] *Baltimore Sun*, November 5, 1981.
[109] Discussion of difficult issues involving the Middle East, Israel and American Jews, such as the AWACS sale to Saudi Arabia, always raises the issue of anti-Semitism on Capitol Hill; *Washington Post*, November 29, 1981; *New York Times*, October 28, 1981.
[110] *Jewish Times*, July 3, 1981; Baltimore Sun, July 6, 1981.
[111] *Jewish Times*, July 3, 1981.
[112] Senator Mathias, interview, August 3, 1983.
[113] *Baltimore Jewish Times*, October 29, 1982.
[114] *Washington Post*, June 28, 1975..
[115] *Jewish Times*, October 29, 1982.
[116] *Chicago Tribune*, July 21, 1983.
[117] Interview with a confidential source.
[118] *New York Times*, August 16, 1984.
[119] *Journal-Register* (Springfield, Illinois), December 8, 1984.
[120] Paul Simon, interview, December 7, 1984; *Journal-Register*, December 8, 1984.
[121] Interviews, Percy, November 13, 1984, and Simon, December 7, 1984.
[122] *Yedi'ot Aharonot* (Jerusalem), November 27, 1984.
[123] Arab News, *Bahrain Daily*, April 5, 2001.

الفصل الخامس : اللوبي والمكتب البيضوي

[1] Charles Barnett, interview, November 1, 1983.
[2] Myer Feldman, interview, October 30, 1983.
[3] Confidential interview.
[4] John Snetsinger, "Truman, the Jewish Vote, and the Creation of Israel"; Robert Donovan, "Conflict

and Crisis: the Presidency of Harry S Truman, 1945-1948"; Roberta Feuerlicht, "The Fate of the Jews."

[5]Snetsinger, op. cit.

[6]Feuerlicht, op. cit.

[7]Evan M. Wilson, "Decision on Palestine"; *Christian Science Monitor*, June 16, 1981.

[8]Confidential interview.

[9]Wilson.

[10]Quoted by Tillman, op. cit.

[11]Stephen Green, "Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant Israel"; Wilbur Crane Eveland, "Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East."

[12]Green, op. cit.

[13]Ibid.

[14]Ibid.

[15]Stephen D. Isaacs, "Jews and American Politics."

[16]Green, op. cit.

[17]Ibid.

[18]Ibid.

[19]Ibid.

[20]Ibid.

[21]Ibid.

[22]Isaacs, op. cit.

[23]Eveland, op. cit.

[24]Green, op. cit.

[25]Ibid.

[26]So close was Johnson's friendship with the Krims that they were the first beyond the Johnson family to learn of the president's decision not to seek re-election in 1968.

[27]Neff, interview, May 23, 1984.

[28]Green, op. cit.

[29]Isaacs.

[30]Henry A. Kissenger, "Years of Upheaval."

[31]Richard M. Nixon, interview, July 26, 1984.

[32]*Manchester Guardian*, October 10, 1976.

[33]George W. Ball, "The Past Has Another Pattern."

[34]Ibid.

[35]*Foreign Affairs*, Winter, 1975/76; *New York Times*, August 25, 1982.

[36]*Washington Post*, July 11, 1982.

[37]Ball, interview, June 10, 1983.

[38]Confidential interview.

[39]*Economist* (London), October 20, 1979.

[40]*New York Times*, October 12, 1979.

[41]*New York Times*, October 22, 1979.

[42]*Washington Star*, October 13, 1979.

[43]*Christian Science Monitor*, October 16, 1979.

[44]*The Nation*, November 3, 1979.

[45]*Washington Post*, October 15, 1979.

[46]*Los Angeles Times*, December 29, 1974.

[47]*Washington Post*, November 6, 1979.

[48]Ibid.

[49]*New York Times*, October 15, 1979.

[50]*Washington Post*, December 27, 1983.

[51]Ibid.

[52]Ibid.

[53]*Chicago Tribune*, December 5, 1983.

[54]$300 million was to be spent in the U.S. for development of the Israeli Lavi fighter plane, while an additional $250 million was authorized to be spent in Israel. This $250 million, an unprecedented U.S. subsidy to a foreign industry, was the issue behind the Rahall amendment.

[55] *Near East Report*, December 23, 1983.
[56] *Washington Post*, March 16, 1984.
[57] *New York Times*, March 15, 1984.
[58] *New York Times*, March 22, 1984.
[59] Ibid.
[60] *Washington Post*, March 2, 1980.
[61] *Washington Post*, March 5, 1980.
[62] *Wall Street Journal*, March 5 and 7, 1980; *Washington Post*, March 6 and 12, 1980.
[63] Ibid.
[64] Feuerlicht.
[65] *Washington Post*, November 6 and 9, 1980.
[66] Albert Joseph, interview, August 15, 1984.
[67] *Wall Street Journal*, March 23, 1984.
[68] *Los Angeles Times*, July 14, 1984.
[69] "United States Senator Gary Hart on the Issues: Israel and the Middle East (two page summary prepared by the Hart presidential campaign, undated)"; *Near East Report*, January 13, 1984.
[70] *New York Times*, September 15, 1983; *Near East Report*, January 6 and 13, 1984.
[71] *Boston Globe*, February 15 and 20, 1983.
[72] Ibid.
[73] *New York Times*, September 14, 1983.
[74] Confidential interview.
[75] Lucius Battle, interview, May 21, 1983.
[76] *New York Times*, February 4, 1979.
[77] Ibid.
[78] *Washington Post*, March 14, 1984.
[79] *Washington Post*, October 6, 1979.
[80] *Washington Post*, October 12, 1984.
[81] *Newsweek*, January 16, 1984.
[82] Ibid.
[83] *Washington Post*, March 29, 1984.
[84] *Chicago Sun-Times*, February 27, 1984.
[85] *Washington Post*, April 7, 8, and 14, 1984.
[86] Confidential interview.
[87] Scott McConnell, "Bush vs. Sharon: The Sequel," www.antiwar.com, April 9, 2002.
[88] Ibid.
[89] Lawrence McQuillan, "Bush Exerts Careful Pressure on Israel," *USA Today*, April 10, 2002.
[90] George Szamuely, "Israel's Powerful Friends," *New York Press*, June 6, 2000.
[91] McQuillan.

الفصل السادس : اختراق دفاعات وزارتي الدفاع والخارجية

[1] This chapter is based upon interviews with 17 present and former officials from the Department of Defense the Department of State, and the White House. Where considerations of career security permit, these sources have been identified.
[2] Thomas Pianka, interview, November 17, 1983.
[3] Neff, "Warriors for Jerusalem."
[4] Les Janka, interview, August 16, 1983.
[5] Zbigniew Brzezinski, interview, October 31, 1983.
[6] Israel is the only country where the United States permits such limitations.
[7] Andrew Young, interview, May 10, 1983.
[8] See Chapter Two.
[9] *Newsweek*, September 3, 1979.
[10] *Washington Post*, March 2, 1977.
[11] *Washington Post*, February 18, 1977.
[12] Abourezk, interview, August 1, 1984.
[13] Legislation was introduced in 1984 to provide Israel with open U.S. financing for its foreign aid activities. See Chapter Two.

[14]Ambassador John C. West, interview, April 18, 1983; *New York Times*, April 20, 1980.
[15]*New York Times*, April 20, 1980.
[16]In the wake of the AWACS vote, the United States agreed to boost the level of aid to Israel by $300 million per year for a period of four years.
[17]*Washington Post*, January 24, 1981.
[18]L. Dean Brown, interview, January, 1984.
[19]Harold Saunders, interview, May 19, 1983.
[20]Talcott Seelye, interview, May 14, 1983.
[21]*Defense Week*, July 27, 1981; *Focus*, February 15, 1982; *New Statesman*, May 6, 1983.
[22]*Washington Post*, April 6, 1978.
[23]*Jewish Week* (Washington, D.C.), July 17-23, 1983.
[24]Memorandum from John H. Davitt, Chief of Internal Security Section, Criminal Division, to Philip B. Heymann, Asian Attorney General, Criminal Division.
[25]"Stephen Bryen," www.auroraamerica.com.
[26]"In These Times," April 17-May 3, 1983; *Atlantic Monthly*, May 1982.
[27]Admiral Thomas Moorer, interview, August 24, 1982.
[28]*Deland Sun News* (Deland, Florida), August 11, 1983; *USA Today*, August 12, 1983.
[29]*Washington Post*, August 10, 1983.
[30]Janka.
[31]Ella Bancroft, "Meet Anne at 'Pollard's Place' in Tel Aviv," *Washington Report on Middle East Affairs*, July/August, 1995.
[32]Shawn L. Twing, "American Engineer Who Admitted Giving Classified Information to Israel is Back at Work," *Washington Report on Middle East Affairs*, July/August, 1986.
[33]Richard Curtiss, "On the Pollard Affair," *Washington Report on Middle East Affairs*, July/August, 1986.
[34]Twing.

الفصل السابع : هجوم على الهجوم

[1]Moorer.
[2]James M. Ennes, Jr., *Assault on the* Liberty.
[3]*New York Times*, June 8, 1967.
[4]U.S. Naval Institute Proceedings, June 1978.
[5]Admiral Donald Engen, interview, August 29, 1983.
[6]Ennes, op. cit.
[7]*New York Times*, June 10, 1967.
[8]*Washington Star*, June 16, 1967.
[9]*U.S. News and World Report*, June 26, 1967; *Defense Electronics*, October 1981.
[10]*New York Times*, June 18, 1967.
[11]Admiral Isaac Kidd, interview, October 7, 1963.
[12]Office of Assistant Secretary of Defense (Public Affairs), news release, June 28, 1967.
[13]Ennes.
[14]*New York Times*, June 29, 1967; *Washington Post*, June 30, 1967.
[15]*New York Times*, July 1, 1967.
[16]*Washington Star*, June 30, 1967.
[17]*New York Times*, July 7, 1967.
[18]Ennes, interview, April 30, 1983.
[19]Ennes, *Assault on the* Liberty.
[20]Ibid.
[21]Ibid.
[22]*National Review*, September 5, 1967.
[23]Ennes, interview, April 30, 1983.
[24]Defense Electronics, October 1981.
[25]Commander Lloyd N. Bucher, interview, April 10, 1983.
[26]Ibid.
[27]Moorer.
[28]Ennes, *Assault on the* Liberty; *Pacific Northwest*, September 1982.

[29]*Christian Science Monitor*, June 22, 1982.
[30]*USS* Liberty *Newsletter*, December 1982.
[31]White House memorandum from James U. Cross to Harry McPherson, June 20, 1967.
[32]White House memorandum from Harry McPherson to James U. Cross.
[33]Engen, August 29, 1983.
[34]Yitzak Rabin, *Rabin Memoirs*.
[35]President Lyndon Johnson, *Vantage Point*.
[36]These understated numbers reflect estimates that appeared in some newspapers before the full casualty count was known; *New York Times*, June 9, 1967.
[37]Moshe Dayan, *Story of My Life*.
[38]*Washington Post*, July 18, 1982; Ennes, interview, August 10, 1982.
[39]Ennes, *Assault on the* Liberty.
[40]Letter from Seymour Hersh to Robert Loomis of Random House, 1979.
[41]Ennes, interview, April 30, 1983.
[42]*Middle East Perspective*, June 1981.
[43]Ennes.
[44]Ibid.
[45]Ibid.
[46]Bucher.
[47]*Jewish Veterans*, April/May/June 1983.
[48]Moorer.
[49]Ennes, "The USS *Liberty*: Still Covered Up After 35 Years," *Washington Report on Middle East Affairs*, June/July 2002.
[50]Ibid.
[51]John E. Borne, "The USS *Liberty*: Dissenting History vs. Official History (Reconsideration Press, 1996).
[52]Neff, "Warriors for Jerusalem."
[53]James Bamford, *Body of Secrets: Anatomy of the Ultra-Secret National Security Agency* (New York: Doubleday Press, 2001).
[54]Suzy Hansen, "The Assault on the USS *Liberty*," www.salon.com.
[55]Bryant Jordan, "Key Investigators Express Belief That Israel Deliberately Attacked U.S. Ship," *Navy Times*, June 26, 2002.
[56]E-mail from James Ennes, July 2, 2002.

الفصل الثامن : تخريب الحريات الأكاديمية

[1]Information on this and subsequent pages about AIPAC's Political Leadership Development Program is largely drawn from public remarks by Jonathon Kessler made at an AIPAC workshop in Washington, June 12, 1983, and literature distributed at the workshop.
[2]www.aipac.org/documents/welcomecampus.html.
[3]Edward Said, interview, July 20, 1983.
[4]George Bisharat, interview, June 21, 1983.
[5]*Harvard Law Record*, May 7, 1982.
[6]*Harvard Law Record*, April 30, 1982.
[7]*Harvard Law Record*, May 6, 1983.
[8]Noam Chomsky, letter to the author, July 10, 1983.
[9]James Scamus, interview, January 25, 1984.
[10]*Daily Californian* (University of California at Berkeley), April 15, 1982.
[11]*Daily Californian*, April 14, 1982.
[12]*Daily Californian*, April 15, 1982.
[13]Schamus, letter to the author, January 29, 1984.
[14]*San Francisco Examiner*, October 25, 1982.
[15]*Daily Californian*, October 20, 1982.
[16]John D'Anna, interview, July 8, 1983.
[17]*Arizona Daily Wildcat* (University of Arizona, Tucson), March 2, 1983.
[18]*Arizona Daily Star*, March 4, 1983.

[69]*New Republic*, February 17, 1982.
[70]*Platt's Oilgram News*, February 18, 1982.
[71]Onnik Maraschian, interview, August 11, 1983.
[72]Copy of CSIS memorandum "RE: Attached Platt's Oilgram Article," February 22, 1982.
[73]Draft of a Proposed Report: U.S. Assistance to the State of Israel, prepared by the staff of the U.S. General Accounting Office (1983).
[74]Amos Jordan, letter to the author, April 12, 1984. In the letter, Jordan states that this incident occurred in October 1981, not February 1982.
[75]Jordan denies this, saying the new charge replaced the old. He also denies that the charge was made retroactive and says it was applied "to all project directors at the Center."
[76]Hameed acknowledged a temporary deficit of about $12, 000, which he had expected to cover through CSIS sales of his report.
[77]The date and other details of the burglary are confirmed in the report of the Metropolitan Police Department, Washington, D.C., complaint number 109-933.
[78]Hameed's account.
[79]Jerri Bird, "Blaming the Victim," *Chronicle of Higher Education*, February 8, 2002.
[80]Anthony Lewis, "It Can Happen Here," *New York Times*, December 1, 1981.
[81]John S. Sugg, "Muslim-American Activism," *Washington Report on Middle East Affairs*, January/February 2001.
[82]Francis A. Boyle, " Law and Disorder in the Middle East," *Americans for Middle East Understanding*, Vol. 35, Issue 1, January/March 2002.

الفصل التاسع : تمهيد الطريق للمخلص

[1]Lee Hamilton, interview, August 2, 1983.
[2]Thomas Wiley, *American Christianity, the Jewish State and the Arab-Israeli Conflict* (Occasional Papers Series, CCAS, Georgetown University, 1983).
[3]Speech reprinted in Near East Report, June 5, 1981.
[4]*New York Times*, October 28, 1981.
[5]*Economist* (London), 3-9 March, 1984.
[6]Letter to Mike Evans Ministries supporters, January 23, 1984.
[7]George Otis, letter to High Adventure Holyland Ministry supporters.
[8]World Lebanese Association, www.wlo-usa.org, July 21, 1999.
[9]*Near East Report*, November 20, 1981.
[10]Grace Halsell, *Prophecy and Politics* (Chicago: Lawrence Hill Books, 1986).
[11]Wiley, op. cit.
[12]Dewey Beagle, interview, January 12, 1984.
[13]White House press release, October 18, 1983.
[14]Feuerlicht, "The Fate of the Jews."
[15]*New York Times*, January 15, 1984.
[16]*Near East Report*, December 16, 1984.
[17]*New York Times*, January 15, 1984.
[18]The Friends of Israel Gospel Ministry, Inc., centered in Collingwood, New Jersey, is one of a number of American evangelistic organizations that take Jewish conversion as a primary goal. Its 1983 Mission Update report referred to more than 2, 000 meetings on "Jewish evangelism, missions, prophecy, and deeper life" conducted during the year, in addition to the distribution of nearly one million copies of its various publications.
[19]*New York Times*, December 1, 1981.
[20]*New York Jewish Weekly*, October 19, 1980.
[21]*New York Times*, December 1, 1981.
[22]*Atlanta Constitution-Journal*, February 20, 1981.
[23]*New York Times*, January 15, 1984.
[24]Ernest Volkmann, "A Legacy of Hate."
[25]The Middle East policy statements of eight of the leading U.S. Christian churches were collected in "Where We Stand," a pamphlet published in 1972 by the Middle East Peace Project.
[26]Wiley, op. cit.

[27]Volkmann, op. cit.
[28]Ibid.
[29]National Council of Churches of Christ Statement, April 2002.
[30]Peggy Briggs, interview, October 7, 1983.
[31]Feeley, interview, October 6, 1983.
[32]Greg Degiere, interview, January 16, 1984.
[33]*Nuclear Times*, February 1984, cited in *Palestinian/Israel Bulletin*, March 1984.
[34]*Life*, April 2, 1965.
[35]*Washington Post*, June 17, 1977.
[36]The 1972 Palm Sunday sermon and a number of statements reacting to it were collected in "The Jerusalem Debate," a pamphlet published in 1972 by the Middle East Affairs Council (A.R. Taylor and J.P. Richardson, eds.).
[37]Ibid.
[38]Ibid.
[39]*Washington Post*, April 4, 1972.
[40]Volkmann op. cit.
[41]*Washington Post*, April 8, 1972.
[42]Dean Francis Sayre, interview, July 23, 1983; *Washington Star*, April 6, 1972.
[43]Taylor and Richardson, op. cit.
[44]*Washington Post*, April 4, 1972.
[45]*Christianity Today*, April 28, 1972.
[46]Reverend Joseph L. Ryan, press conference, April 6, 1972.
[47]Sayre.
[48]Ibid.
[49]*Washington Evening Star and Daily News*, September 11, 1972.
[50]Ibid.
[51]Ibid.
[52]Ayoub Talhami, interview, February 6, 1984.
[53]Sr. Miriam Ward, interview, February 6, 1984; Wagner, interview, February 3, 1984.
[54]*Jewish Week-American Examiner*, January 14, 1982.
[55]Ward.
[56]*Jewish Week-American Examiner.*
[57]Ward.
[58]Jeffrey G. MacDonald, "Christians Hit Theological Rift on Mideast Policy," *Christian Science Monitor*, May 14, 2002.
[59]Sharon Samber, "With Israel Isolated, Support Strong From Christian Right," *Washington Jewish Week*, May 30, 2002.
[60]Richard Penaskovic, "Islam and the Conflict in the Middle East," April 8, 2002.
[61]*The Tennessean*, May 29, 2002.
[6]Samber.

الفصل العاشر : اليهود ليسوا جميعاً ملتزمين

[1]Vincent James Abramo, "Orthodox Judaism and the Oslo Peace Process," *Thesis*, August 2001.
[2]Liz Spikol, "I May Be Called a Traitor, but I Won't Be Silent Anymore," *Arab News*, April 14, 2002.
[3]*Progressive*, August 1979.
[4]Ibid.
[5]Ibid.
[6]Ibid.
[7]Irving Howe, *New Perspectives: The Diaspora and Israel.*
[8]Feuerlicht.
[9]Ibid.
[10]*Washington Post*, June 4, 1983.
[11]Ibid.
[12]*Progressive*, August 1979.
[13]Ibid.

[14]*Washington Report on Middle East Affairs*, April2, 1984.
[15]Feurlicht, interview, October 19, 1983.
[16]Gail Pressberg, interview, November 4, 1983.
[17]*Washington Post*, December 14, 1982.
[18]Richard Cohen, "Who's Anti-Semitic?" *Washington Post*, April 30, 2002.
[19]John Wallach, interview, April 15, 1983.
[20]*Washington Post*, December 14, 1982.
[21]Wallach.
[22]*Village Voice*, June 29, 1982.
[23]Charles Fishbein, interview, October 11, 1983.
[24]*The Autobiography of Nahum Goldman*, trans. By Helen Sebba.
[25]Nahum Goldman, "The Jewish Paradox."
[26]*Jewish Week* (Washington, D.C.), September 2-8, 1982.
[27]*Chicago Tribune*, December 3, 1981.
[28]*Chicago Sun-Times*, December 8, 1981; Klutznick, interview, September 19, 1983.
[29]*Chicago Sun-Times*, December 3, 1981.
[30]*Near East Report*, November 20, 1981.
[31]Klutznick.
[32]*Christian Science Monitor*, July 14, 1982.
[33]Klutznick.
[34]*Chicago Sun-Times*, October 20, 1982.
[35]*Jewish Post and Opinion* (USA), February 23, 1983.
[36]Fishbein.
[37]I.F. Stone, interview, April 24, 1983.
[38]*The Progressive*, August 1979.
[39]*New York Review of Books*, March 1978.
[40]Ibid.
[41]*Lincoln Review*, autumn 1979.
[42]Ralph Nader, "I.F. Stone," 1989.
[43]Naseer Aruri, "A Tribute to Rabbi Elmer Berger," *Washington Report on Middle East Affairs*, January/February 1997.
[44]Ibid.
[45]Sheldon L. Richman, " AIPAC President Resigns," *Washington Report on Middle Eastern Affairs*, January/February 1997.
[46]Spikol.
[47]Nizar Wattad, interview with Liz Spikol, June 14, 2002.
[48]Nacha Cattan, "Jewish Reporter Says Marriage to Arab Cost Her Job," *Forward*, April 19, 2002.
[49]*Foreword*, letters page, April 26, 2002.

الفصل الحادي عشر : ذرّ بذور الكارثة

[1]*Wall Street Journal*, August 3, 1983; Mideast Observer, November 1, 1983.
[2]*Philadelphia Enquirer*, October 16, 1983.
[3]*Philadelphia Enquirer*, October 19, 1983.
[4]*Jewish Exponent* (Philadelphia), November 11, 1983.
[5]Anisa Mehdi, interview, September 4, 1983.
[6]Elaine Hagopian, interview, April 16, 1984; *Chicago Tribune*, July 13, 1975.
[7]*ADC Bi-Weekly Reports*, April 1-15, 1984.
[8]*Monthly Detroit*, February 1984.
[9]Abdel Hamid El-Barbarawi, interview, September 7, 1983.
[10]*Bilalian News*, October 7, 1977.
[11]*Chicago Jewish Post and Opinion*, July 2, 1976.
[12]*Chicago Sun-Times*, November 11, 1977.
[13]Dick Kay, interview, September 15, 1983.
[14]Stephen Green, interview, March 5, 1983.
[15]Vanessa Redgrave, interview, September 4, 1983.
[16]*Los Angeles Times*, April 5, 1978.

[17]*Midstream*, January 1980.
[18]*New York Times*, September 25, 1980.
[19]Ibid.
[20]*Los Angeles Times*, September 28, 1980.
[21]Ibid.
[22]Ibid.
[23]*Village Voice*, June 8, 1982.
[24]*Split Vision.*
[25]Ibid.
[26]*Twin Cities Reader*, July 1, 1982.
[27]Harold R. Piety, *Split Vision.*
[28]*National Journal*, January 8, 1972.
[29]*Armed Forces Journal International*, October 1977.
[30]*Washington Post*, October 27, 1977.
[31]*Journal Herald* (Dayton, Ohio), November 13, 1975.
[32]*Middle East International*, December 1978.
[33]*Journal Herald.*
[34]Harold R. Piety, letter to the author, July 27, 1983.
[35]*Twin Cities Reader*, June 17, 1982.
[36]*Twin Cities Reader*, August 19, 1982.
[37]Georgia Ann Geyer, interview, May 16, 1983.
[38]Georgia Ann Geyer, "Buying the Night Flight."
[39]Geyer, interview.
[40]*Miami News*, April 4, 1983.
[41]"Israel Will Keep CNN on Air," *USA Today*, June 24, 2002.
[42]*New York Times*, December 22, 1983, January 16, 1984; *Foreign Affairs*, July 1978.
[43]*Boston Globe Magazine*, April 29, 1984.
[44]Jack Sunderland, interview, June 3, 1983.
[45]*Twin Cities Reader*, July 1, 1982.
[46]Wafiya El-Hossaini, interview, April 17, 1983.
[47]*Middle East International*, January 27, 1984.
[48]*Washington Report on Middle East Affairs*, May 17, 1982.
[49]Wattad interview with Andrew L. Killgore, June 6, 2002.
[50]*Village Voice*, February 7, 1984.
[51]*Village Voice*, January 24, 1984.
[52]Ibid.
[53]*Split Vision.*
[54]Lawrence Mosher, interview, November 16, 1983.
[55]Gilbert M. Grosvenor, interview, March 31, 1983.
[56]*New York Times*, June 21, 1974.
[57]Grosvenor.
[58]*National Geographic*, November 1974.
[59]Russell W. Howe and Sarah H. Trott, *The Power Peddlers: How Lobbyists Mold America's Foreign Policy.*
[60]"First Line Report," March 7, 1973.
[61]Robert Pierpoint, interview, March 8, 1983.
[62]Pierpoint, unpublished manuscript.
[63]Pierpoint, interview.
[64]Ibid.
[65]Patsy Collins, interview, April 30, 1983.
[66]*Village Voice*, October 7, 1982.
[67]*Washington Report on Middle East Affairs*, May 28, 1974.
[68]Goldman was featured as a panelist at the first national CAMERA Conference, held November 20, 1983 in Washington, D.C.
[69]NBC News press release, May 3, 1984; *Columbia Journalism Review*, November/December 1982.
[70]*Washington Report on Middle East Affairs*, May 28, 1984.

[71]*Minneapolis Star and Tribune*, April 3, 1983.
[72]*Washington Journalism Review*, March 1983.
[73]Nick Themmesch, interview, April 11, 1983.
[74]*Washington Post*, November 10, 1982.
[75]*Washington Journalism Review*.
[76]*Washington Post*, November 10, 1982.
[77]*Washington Post*, November 12, 1982.
[78]*Washington Post*, November 10, 1982.
[79]*Jewish Week* (Washington, D.C.), November 4-10, 1982.
[80]*Washington Post*, November 10, 1982.
[81]*Boston Globe Magazine*, April 29, 1984.
[82]*Sunday Call-Chronicle* (Allentown, Pennsylvania), January 16, 1983.
[83]*Evening Sun* (Baltimore, Maryland), November 4, 1983; *Washington Post*, November 7, 1982.
[84]*Times* (San Mateo, California), November 1 and 9, 1982.
[85]*Sunday Call-Chronicle*.
[86]Robert Fisk, "The Solution to This Filthy War," *The Independent*, May 8, 2002.
[87]Kathleen Christison, "Israel, a Light Unto Nations?" www.counterpunch.org, May 11, 2002.

الفصل الثاني عشر: ما هو ثمن إسرائيل؟

[1]A notable exception was Moshe Caret's brief term as prime minister.
[2]*Interview*, June 1, 2002.
[3]Poll from Mirror International, May 8, 2002.
[4]Dafna Linzer, Associated Press, June 3, 2002.
[5]Jimmy Carter, *New York Times* op-ed, April 21, 2002.
[6]*Al Ahram Weekly*, April 22, 2002.
[7]Uri Averny, Mirror International, April 8, 2002.
[8]Noam Chomsky, *The Guardian*, May 11, 2002.
[9]Paul Findley, *Silent No More: Confronting America's False Images of Islam*, (Amana Publications, 2002).
[10]E-mail from James J. David, June 2, 2002.
[11]Findley.
[12]*AMEU Public Affairs Series*, #33, March 2002.
[13]James J. David, "The Source of Terrorism," *Media Monitors Network*, October 1, 2001.
[14]David, letter to Colin Powell, January 12, 2002.
[15]Charley Reese, King Features Syndicate, May 2, 2002.
[16]*Pittsburgh Post-Gazette*, April 3, 2002.
[17]"Report on Ha'aretz, Jerusalem," *USA Today*, January 30, 1995.
[18]*Foreign Service Journal*, June 2002.
[19]Mirror International, May 15, 2002.
[20]Ted Anthony, "Report on Jerusalem," Associated Press, June 13, 2002.
[21]Hubert Vedrine, *Washington Post*, May 17, 2002.

الفهرس

مقدمة الطبعة الجديدة ٥

الفصل الأول : عضو في الكونغرس من أواسط الغرب
يتعرف على الشرق الأوسط ١٥

الفصل الثاني : ملك الكابيتول هيل ٥٩

الفصل الثالث : كبت صوت العقل ٩٥

الفصل الرابع : هيئة التشاور لا تتشاور ١٤١

الفصل الخامس : اللوبي والمكتب البيضوي ٢٠٣

الفصل السادس : اختراق دفاعات وزارتي الدفاع والخارجية ٢٥١

الفصل السابع : هجوم على الهجوم ٣٠٩

الفصل الثامن : تخريب الحريات الأكاديمية ٣٤٣

الفصل التاسع : تمهيد الطريق للمخلّص ٤٠٣

الفصل العاشر : اليهود ليسوا جميعاً ملتزمين ٤٥١

الفصل الحادي عشر : ذرّ بذور الكارثة ٤٩٩

الفصل الثاني عشر : ما هو ثمن إسرائيل؟ ٥٤٩

مصادر وهوامش ٥٩٩